

و
الاسم ابو حنيفة رضي الله عنه عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن عباس
عن

فهرسه مباركه لهذه الحاشية المباركة النافعة رحم الله من مؤلفها امين

حدث انما الاعمال بالنيات ٢٠	بحث التزويج ٣٣	الحكم بالسيئة ٣١	الايمان جنبية ٣٦
هل الاصل في الاشياء الاباحه ٨٤	قاعده الاصل في الكلام الحقيقه ٨٩	الاذن في النكاح والبيع ٩٨	السفر ٩٧
بحث بيع الامانه ٧٧	ما منع منه ٧٩	فسق القاضي لا يعزله ٨٧	جوز كتاب القاضي الى القاضي ٨٤
الصيد اوله من لحم القنبر ٩٢	لم يباح في الاقدام على المنهيات ٩٥	تناوله الثمار الساقطه ٩٨	العادة في باب الخيف ٩٩
من ردت شهادته لعله ١٠٣	العلامات المحلله عليه الافتاء ١٠٥	اذا جمع بين مكل الاشاره ومن لا يكل ١٠٧	بجبت على الامام انه يتقي الله ١٠٩
مواضع القياس ١١٠	السويعاد في الباب ١١٢	لا ينسب الوساكت لا يملكه القاضي التصرف قول ١١٥	ذكر بعضه ما لا يتجزأ كذكر كله ١٢٠
لا يزيد البعض على الكل ١٢١	الاقتاب ضمير الساجي ١٢٢	الخروج من الاخر الطعام اذا تغير الى اخر ١٢٤	المسوق لا يكون اماما ١٢٥
كل صلاة ادين مع ترك واجب ١٢٦	من جمع باهله لانيال ثوابه لجماعه ١٢٦	شك انما دعي لا يلزم التمسك الا اذا الزكاه اوله ١٢٩	كان طاعه ١٣٠
الحج تطوعا افضل من الصدقه ١٣٣	ولاية النكاح للصغير ١٣٣	تعبد للمهي بأربعة ١٣٥	المشروطه عادة ١٣٤

المعرفة لا تدخل تحت النكاح ١٤٣	لا يجوز تعميم الحكم بالوقف ولا يكون الجمع ١٤٦	الحالف على عقد لا يثبت الا بايجاب وقبول ١٤٩	التعزير لا يسقط بالتوبة ١٥٨
مقابله الجمع بالجمع ١٥١	الخبر للصدق وغيره ١٥٢	يعز على الورع البارد ١٥٦	كتاب المقيط والمقطوع والابق والمفقود ١٦٢
حرية اللواطر عقليه ١٥٩	كاسم ارتد فانه يقتل ١٦٠	لا يجوز للقاضي عزل الناظر ١٦٨	الذي يبداه به من ارتفاع الوقف ١٧٠
تحلية البعيد باطله ١٦٩	كتاب البيوع ١٧٣	الخبر لا يوجب الرجوع ١٨٤	يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ١٨٦
لا تصح الكفالة الا بدين صحيح ١٨٥	لا يضرب المحبوس الا في مسايل ١٨٥	شاهد الحجة اذا اخرج شهادته ١٨٦	الشهادة على النبي لا تقبل ١٨٩
كل من قبل قوله فعلية اليمن ١٨٧	اذا اخذ القاضى ينصب القاضى وصيا في مواضع ١٩١	الابر العام في ضمن عقد فاسد ١٩٠	الشاهد اذا ردت شهادته لعله ١٩٥
لا يجوز للقاضي تاخير الحكم ١٩٠	الساهدا اذا ردت شهادته لعله ١٩٥	فعل القاضي حكم منه ١٩٦	اختلاف الشاهدين مانع ٢١٢
الوكيل اذا كانت وكالته عامه ٢٠٠	كتاب الاقرار ٢٠٥	القول لمنكر الاجال ٢٠٥	تسقط النفقة المفروضة بالموت ٢٢٠
لا يفي القرضه الا في مسايل ٢١٦	الصالح عن امره بيع ٢١٦	تعليق الدين بغيره من عليه الدين ٢١٨	المفوضه بالموت ٢٢٠

الفصل يسقط الاجرة ٢٢٤	الناظر اذا ادعى الصرف للموقوف عليهم ٢٢٤	القول للاميين مع اليمين ١٢٥	اذا راي المولى عبده يبيع ويشترى ١٢٨
الفتوى على جواز بيع دور مكة ٢٢٤	كتاب القسم وان تضر جارة ٢٢٥	كتاب القسمة له التصرف في ملكه ٢٢٤	امر السلطان اكرهه ٢٢٧
الاجازة لا تلحق الاتلاف ٢٢٩	منافع المعدل استغلال الا لثمن ٢٥٠	الصبي مباح الاصحبه اختلاف ٢٥٣	لوله مال في وجوب الا صبيته اختلاف ٢٥٣
دفع لقدر الامير ٢٥٥	العضو المنفصل من الحي ميتة ٢٥٥	والدي النبي احياهما ٢٥٦	ما قبل البيع قبل الرهن ٢٥٦
وطي زوجته وافضاها ٢٥٩	يجوز للوصي بيع عقار اليتيم ٢٦٠	كتاب الفريض حد النسيان ٢٦٨	بيع المشاع جائز لارهنه ٢٥٧
احكام الالراء ٢٦٩	السكران كالصاخي ٢٧١	احكام العبيد لا تدخل النساء في الغرامات ٢٨٢	احكام المعتوه قول المضيف فلا يصح ٢٧٨
احكام المجنون ٢٧٩	احكام الخنزير المشكل ٢٨٠	احكام الحان لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم ٢٩٧	احكام المجنون لا يدخل النساء في الغرامات ٢٨٢
احكام الملايكه ٢٨٣	يحرم السفر من البحر ما افرق فيه مسج ٣١٤	يحرم السفر من البحر ما افرق فيه مسج ٣١٤	احكام السجده احكام الجمع ٣١٢
ما افرق فيه مسج الجيرة والخف ٣١٤	امين القاضي كوصيه ٣١٤	قايده تعلم العالم كقوله وضيا ٣١٤	دخول في الفلسفه المتطق ٣١٥

ليس من الجن من يدخل الجنة ٣١٥	ثلاث لا يستجاب في عاهم ٣١٥	اي حوض صغير ٣١٥	اي مسكه افضل ٣١٥
اي مكلفه لا تجبه عليه العسا ٣١٦	حلف لا يتزوج ٣١٧	حلف لا يدخل دار فلان ٣١٨	
الحيلة في جواز رهن المشاع ٣١٩	ذاق في رمضان قليلا من الملح ٣٢٠	للابه قبضه صداقها قبل الدخول ٣٢١	
يقع الطلاق والعتاق والا بر وان لم يعلم المعني ٣٢٢	يا جليش ابويك للتدريس ٣٢٢	وصيه الامام لا يني يوفى ٣٢٣	
فول المصنف حكايه عن الامام ٣٢٥			
تمت بعونه الله وتوفيقه			

بيان لقيمتها والمثلها ٢٥١



الحمد لله الذي ارسل وابل الغمام المعارف على
 ارضى قلوب كهل الرجال . المنزه عن الاشياء
 والنظائر فلا تشبيه ولا نظير ولا مثال . المقدس
 الذي عم الاصول والعروج بالخبر والنوال . فتح
 لمن ساء من عباده خزان التوحيد والعلوم
 فجاءوا في كل مجال . ركبوا الشهب التوفيق
 في مضار التحقيق . والاجازات والدروس
 وايضت لم اغصان المسائل فرقتوها بعنبر
 المداد في كافور الطروس . وصلات الصلاة
 على معدن اللطف والحد والكلمات وعين
 حياة الوجود والكرامات . المختص بكشف القناع
 عن وجوه الاسرار الربانية . واسطه عقد الانبياء
 والمظاهر الزكية الرحمانية . سيدنا ومرشدنا
 محمد وعلى واصحابه واعوانه الاجاب واجابه
 واهل بيته وما يحيه . والصاره وجوانبيه ما عرفت
 فمررت فوق اراك وما اصاب درت في سواك
 وما قررت اوراق الاشجار . وما سبى مسبح
 وقت الاشجار . **بعد** فيقول العبد
 الفقير صالح بن محمد بن عبد الله بن احمد الترائسي
 احسني عامل الله تعالى للطبع الحفي واجراه على عوا

بره الوفي . وشفاه الله سبحانه وتعالى من مرض
 الذنوب والعيوب . وسقاه لطف زلال
 علام الغيوب . قد كبرت مطالعتي للاشياء
 والنظائر . والمصنف الذي لمرار كتابا لمصنف على شجرة
 من كنفية الاوائل والاواخر . الذي هو مصنف
 شيخ والدي واستاذي . ومن عنه غالب روايتي
 في الفقه الشريف واسنادي مولانا الشيخ زين بن
 نجيم اسكنه الله سبحانه وتعالى جوده اجتهاد واحله
 الفردوس الاعلى انه هو الرجح المنان . ولقد اجاد
 فيما افاد . وابرز مصنفات فقا للعباد ورايت
 لبعض فضلا كنفية حاشية على هذا الكتاب
 والمولف المنعم المستطاب فكنت اطالع المولف والكتاب
 في الليل والنهار . واقتطف منه ما طاب من الثمار
 فخطت بئالي وان كنت لست باهل للتأليف ولان ارباب
 الجمع والترصيف ان اجعل حاشية على هذا المولف
 الوريف والمصنف اللطيف . اوضح في بعض المواضع
 ما اغضه وابينه غاية البيان . واقتدما اطلق
 وابنه على ما مواضع واجري في تحريرها جواد البنان
 والغرض في بعض المواضع من الحاشية المذكورة
 المتقدمة المزبورة فسرعت في ذلك متوكلا على
 الواسع الحليم ومعتددا على العزيز الرحيم . وسميتها

نرواها بحواجر الضايير على الانبأه والنظاير
 وانا استمد بانفع الوسائل واكرم الانام وخلاصة
 الانبياء الكرام ومن ظلل عليه والشمس وقت الظيرة
 الغمام نبي رب العالمين وشفيغنا يوم الزحام
 سيدنا محمد اشرف الوجود وصاحب السجاعة
 والشفاعة والنجود والحبيب الرسول فاستمد
 واقول **قول** مولانا شيخ والدي المصنرحم
 الله سبحانه وتعالى امين يسر الله الرحمن الرحيم
 احمد لله **اقول** تروى عن ابن مسعود رضي الله
 عنه ان حروف البسمة تسعة عشر حرفا كل حرف
 جنة اى وقاية من كل واحد من الزبانية التسعة
 عشرة **اعلم** ان لبسم جارا ومجرورا متعلق
 بمحذوف اتفاقا قدره بعضهم فجلا نظر الى ان الاصل
 في العمل الافعال وقدره بعضهم مصدرا مرفوعا
 على الابتداء نظر الى ان المقام مقام ابتداء والتقدير
 على الاول بسم الله ابتداء وانما قدرناه متاخرا طلبا
 للاختصاص والاهتمام والتقدير على الثاني ابتداء
 بسم الله ثابت فحذف المبتداء وخبره وبقي معمول
 المبتداء والتقدير ابتداء مبتدأ مستقر الاول اولى
 لان المصدر لا يعمل محذوف فاولو قيل ان لبسم الله
 متعلق بالاستقرار على انه في موضع الخبر لمبتدأ محذوف
 والتقدير

٢
 والتقدير ابتداء مبتدأ مستقر لبسم الله لم يبعد وليس
 من عمل المصدر في حال حذفه قال بعض المحققين
 ولم اره مسطورا **اقول** وقد صرح السعد النقاشا
 في بعض كتبه بحوازه اى حوازه عمل المصدر حال
 حذفه لانه يفتقر في الطرف والجار والمجرور ما لا
 يفتقر في غيرها وهكذا يقدر في كل موضع ما
 جعلت البسمة مبداء فان كانت مبداء لا كل
 قدرت لبسم الله اكل او اكلى او للشرب قدرت
 لبسم الله اشرب او شربى وما اشبه ذلك وعلى التقدير
 المنقولين اولا يسمى هذا المجرور بالطرف اللغوي
 الملغى وعلى الاخير الذي نجته بعضهم وقال لبسم
 اره مسطورا يسمى الطرف المستقر بفتح القاف والغز
 بينهما ان الطرف الملغى مكان عاملة خاصا سو كان
 جازا لحذف كما هنا او واجبة كيوم الخميس صت فيه
 سمي بذلك لانم الخوه حيث لم يجعلوه متحلا ضميرا
 والمستقر مكان عاملة عاما كالاستقرار ولا يكون الا
 واحدا لحذف كما في الطرف الواقع جرا او صفة او
 حالا او صلة سمي بذلك لاستقرار الضمير المنقلب اليه بعد
 حذف عاملة فيه فهذه الاصل مستقر فيه فحذفت
 صلته اختصارا ولا عاملة الاستقرار والتحليل الاول
 اختيار الدوما مبنى والثاني اختيار الشئى تبعاً للرضي

ن
 لعله ولا ان عاملة
 الاستقرار

وللدماميين فيه بحث يطلب من شرحه على المغني
فأبى قال الشيخ العارف في الفتوح
الملكه وعندى ان السمله في القرآن الشريف متعلقه
بالحمد لله فان الله تعالى لا يحمد الا باسمائه وغير
ذلك لا يكون ولا يلغى ان يتكلف في القرآن محذوف
الضرورة ولا ضرورة هنا فاذ قال العارف
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على السمله بما في
الحمد من معنى الفعل كما قلنا لا ينبغي على الله تعالى
الا باسمائه الحسنى واما قول ان المصادر لا تعمل
عمل الفعل الا اذا تقدمت واما اذا تأخرت
تضعف عن العمل فعندى غير مرص في التحليل لانه
تحكم من الحوى انتهى واعلم ان امتناع عمل
المصدر في متقدم عليه هو مذهب الجمهور و
اختار جمع من المحققين منهم الرضى والسعدى نقارا
جواز عمله في الطرف المتقدم وهو الاظهر لان
الظرف مما تكفيه رايحه الفعل لانه شأنه ليس اخره
لثبوت من الشئ منزله نفسه لوقوع فيه وعدم انفكا
عنه فالتسبع فيه مالا يشخ في غيره والله سبحانه وتعالى
اعلم فاذ قلنا هل تقبل بر المعلق متقدما
اولى او موخرا وهل تقديره اسما اولى او فعلا
قلنا تقديره كما قال الامام في الدين الرازي

وغیره

وغيره موخرا اولى اى موخرا عن بسم الله لا عن
بسم فقط ليلما يلزم الفصل بين المضاف والمضاف
اليه الممتنع وتقديره موخرا عن بسم الله الرحمن
الرحيم اولى من تقديره موخرا عن بسم الله فقط
ليلا يلزم الفصل بين التابع والمتبوع بما لا يتعين
تقديره في هذا الموضع وتقديره فعلا اولى
من تقديره اسما اما الاول فلان من بين الاول افادة
تأخير حيز الالهتاهم باسم الله والتخصيص اى
قصر الابتداء والتأليف مثلا على الاستعانة او التبرك
باسم الله تعالى لا تجاوز الى الاستعانة او التبرك باسم غيره
لان المقصد بذلك الرد على المشركين اذ كانوا يتدبون
في افعالهم باسم الهتهم تبركا لا اختصاصا واما اذا
تأخير ذلك لانه عامل ولسم الله معمول وتأخير
العامل عن المعمول يفيد ذلك كما حيزه في قول
سجانه ونعا اياك نعبد واياك نستعين فانه مفيد
لذلك كما قال ائمة التفسير وسيد له كما قال البيهقي
النفقاراني وغيره الذوق السليم لكن قد يفيد حيزه
غير ذلك اذا كان المقام ينبو عنه كما فعل في محله
والثاني ما يترتب على تقديم بسم الله حينئذ الذي
مسماه ذات الله سبحانه وتعالى بواسطة موافقه
الاسم للمسمى في التقديم وان اختلفت حيزه لانه سبحانه

الاطلاع عليه فارجع الى المطولات والله سبحانه
 وتعالى اعلم واعلم اسم الله اسم للذات
 الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ومعنى
 الواجب الوجود انه الذي تقتضي ذاته وجوده
 قال المولى سعد الدين في شرحي التلخيص الله
 اصل الاله حذفته هزلة وعوض عنها حرف التعريف
 ثم جعل علما قال بعض العلماء وكان يخطر بباله
 كثيرا التوقف في فهم قوله اصل الاله كيف يلتم
 مع قوله عقيب حذفته هزلة وعوض عنها حرف
 التعريف اذا كان اصلها كيف يكون عوضا الى ان
 رايت الفاصل حين جلبي تعرض للاشكال واجاب
 عنه فقال لو كان اصل الاله معروفا لم يكن حرف التعريف
 عوضا عن الهزلة المحذوفة لاجتماعها معهما في الاصل
 ويمكن ان يحاب بان حرف التعريف في الاله من قوله
 اصل الاله من الحكاية لا من المحكي ومراده منكرا
 كما ذكره البيضاوي في تفسيره فان قلنا
 لفظه بحلالة الشريعة عربية او غير عربية واهل
 مشتق ام لا قلنا اسم الله قال بعض العلماء
 اتفقوا على ان اللفظ اسم عربي وخرج البليخي
 من المعتزلة انها عربية فقبل عبرانية وقيل سريانية
 واكثر المحققين على عدم اشتقاقها بل هي اسم مفرد للمفرد

وقد قوت الحكماء لا يسمون
 الاله حكما بل يسمونه
 وقد اختلفوا في ان كان
 اللفظ في قوله اسم الله
 وحده فان قيل عن التفسير فيقال
 والله لا يسمون الاله حكما بل يسمونه

جل

جل جلاله وتقدس وتعالى قال السيد شرح
 المواقف وعلى تقدير كونه في الاصل صفة فقد
 صار علما مشعرا بصفات الكمال للاشتهار وهو
 اعظم الاسماء والكبرها استعمالا وهو ايضا اعرف المعارف
 ذهب اليه فيسوي وغيره وحكاها ابن القطان عن
 ابي القاسم الزجاجي والمبرد وعلل ذلك بانه لم يشارك
 فيه ولم تكن المشاركة فيه قال سبحانه وتعالى تعلم
 سيماي هل تعلم نظيرا او من يسمى بالله قال الائمة
 قنص الله سبحانه وتعالى القلوب عن ان يسموا بهدا
 الاسم احدا غير الله سبحانه وتعالى وحكي ان
 فيسوي يراى في النوم فقبل له ما فعل الله بك فقال
 خيرا كثيرا جعل لي اسم اعرف المعارف وحكاها ابن القطان
 عن احدا الرجلين الزجاجي والمبرد ويمكن تحدد
 الرواية فان قلنا اسم الله لاى شئ حذفته الالف
 في باسم الله في الخط وانبتت في قوله سبحانه وتعالى
 باسم ربك قلنا اسم الله قال في الكشاف قد استعملوا
 في حذفها حكم الدراج دون الابتداء الذي عليه وضع
 الخط لكثرة الاستعمال وقالوا طوت الباء تقوينا
 عن طرح الالف وعن عمر بن عبد العزيز رحمه الله
 سبحانه وتعالى انه قال كتابه طويل الباء واظهر السننات
 ودور الميم فان قلنا اسم الله لاى شئ قبل اسم الله

جمع
 اسم الله

على النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا لا يكون مشتركا
 فتامل **قول** المحشي قلت اجيب بان الاله
 هنا تقدم الفعل لكونها اول سورة نزلت **اقول**
 قد تعرض للمسوال واجواب الزمخشري في الكشاف
اقول وقرا جيب عن ذكر ايضا بان اسم ربك
 متعلق باقرا الثاني اي هو معقول اقرا الذي
 بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
 تخديته الى مقرويه كما يقال فلان يعطى اي يوجد
 الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المحتاج
 ذكره العلامة سعد الدين الشافعي في المطول
 ثم قال وهو منبني على ان تعلق باسم ربك باقرا
 تعلق المفعولية ودخول البالدلالة على التكرير
 والروام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام
 والاحسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلا منزلة
 الامر اي اجعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف
 في كليهما اي اقرا بالقرآن وبالاستعانة او الملازمة
 اي مستعينا باسم ربك او متبركا او متدايما ولا يبعد
 على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السهولة
 ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني وتكون متعلق
 الاول قوله سبحانه وتعالى اسم الله انتفى **اقول**
 وكون هذه اول سورة نزلت هو الصحيح وفي ذلك قول
 اخر

اخر منها يا ايها المدثر ومن **اية** سورة الفاتحة قال
 في الكشاف ذهب ابن عباس ومجاهد الى ان اول
 سورة نزلت اقرا واكر المفضلين الى ان اول سورة
 نزلت فاتحة الكتاب ومن **اية** اسم الله الرحمن الرحيم
 حكاه ابن القيم في مقدمة تفسيره قولنا يدا وورد
 في اول ما نزلت حديث اخر روى الشيخان عن عائشة
 قالت اول ما نزل سورة من المفصل فيها ذكر الجنة
 والنار حتى اذا تاب الناس الى الاسلام نزل الكمال
 والحلم وقد استشكل هذا بان اول ما نزل اقرا
 وليس فيها ذكر الجنة والنار واجيب بان من قبله
 اي من اول ما نزل والمراد سورة المدثر فانها اول
 ما نزل بعد فترة الوحي وفيها ذكر الجنة والنار
 فلعل اخبرها نزل قبل نزول بغيه اقرا قال العلامة
 الاسويحي **قول** المحشي وفيه سبع لغات وقد
 جمعها بعضهم في نظري اخر **اقول** اعلم ان في الاسم
 سبع لغات اسم بضم الهيمه وكسرهما وسم بحذف الهيمه
 وضم السين وكسرهما وسم بضم السين مقصورا كقبي
 وقيل كل فيه عشر لغات اسم وسم وسم بثلاث حركات
 اولها فمده بفتح حاصله من ضرب ثلاثة في ثلاثة
 والعاشرة منها بالفتح لا اولها قد جواها احصرت في
 بيت شعر وهو هذا **اسم** وحذف هيمه والعصر

وقد جمعها الهموني في قوله
 لغات الاسم صموي

مثلث مع سماعه **قول** المحسن قلت لان
 التبرك والاستعانة بذكر اسمائه وللغرض الى اخره
 اقول قد تعرض للسؤال واجواب العلامة البصائر
اقول وتقدير هذا الكلام هو ان يعلم ان الاسم
 كزيد مثلا يطلق تارة ويراد به المسمى وهو الغالب
 السامع ويطلق اخرى ويراد به الاسم ويتعين احدهما
 اذا اقتضاه المقام فحيث نقول ضرب زيد وضرب
 زيد فالمراد به المسمى لا غير لانه الذي يتصف بالضاربية
 والمضروبية كما لا يخفى وحيث يقال زيد ثلاثي
 ساكن الوسط واجوز فالمراد اللفظ وهذا اوضح تقوى
 ونقلنا عن اللغة ونتبع الاستعمال واذنا تقرر
 هذا قلنا لفظ الله سبحانه وتعالى يطلق تارة والمراد به
 المسمى حيث يقال الله صانع للعالم خالق كل شيء و
 يطلق تارة والمراد به اللفظ حيث يقال لفظ الله عز وجل
 او شرنا في مشتق ومنقول وهذا المقام مما يتعين
 فيه اللفظ دون المسمى اذ التبرك والتمتع من الامور
 المتعلقة باللفظ دون المعنى فاسب ان يوفق
 بلفظ اسم ليمحض ان المراد اللفظ قرينة معينة للمعنى
 المراد واعترض بعض الفضلاء على البصائر بان
 قال لا نسلم ان التبرك والتمتع من الامور المتعلقة
 باللفظ دون المعنى المسمى بل هما حاصلان اولاً وبالذات

بالمسمى

بالمسمى وما حصل بالاسم الا من حيث دلالة عليه ايضا
 لا يحتاج الى قرينة تدفع غير المراد مما يحتمل اللفظ
 الا اذا كان الاحتمالان او الاحتمالات على حد **اسم**
 اذا كان احدهما اغلب واسم فلاكها في صورة النزاع
 فان اطلاق اللفظ واردة المسمى اغلب من ارادة اللفظ
واجيب عنه بان معنى كلام القاضي انه ابتداء
 بهذا الاسم الشريف وجعله اول كلامه للتبرك والتمتع
 فظاهر ان الابتداء يجعل والكلام انما يليق باللفظ
 دون المسمى لانه جعل مطلق التبرك معينا للفظ دون
 المسمى كما فهمه المقترض واما تساوى الاحتمالين ممنوع
 اذ المستقر من لسان العرب يتبع موارد الاستعمال
 انهم يدعون خلاف المراد بارجح او مرجوح او مساوي
 حفظ الذهن السامع من ان يخالف خلاف المراد سلنا
 انه لم يتساوى والاحتمال لا يحتاج الى قرينة لكن ذلك اذا
 استعمل اللفظ المحمل في الراجح فقد لا يحتاج حينئذ
 الى قرينة تدفع المرجوح انكالا على فهم السامع اما اذا
 اريد الاستعمال القليل فالقرينة المعينة له الدافعة
 للاستعمال السامع منتزعة واجبة وصورة النزاع
 من هذا القبيل فان اطلاق الاسم والمراد اللفظ قليل
 بالنسبة الى اطلاقه واردة المعنى وحينئذ تتعين القرينة
 المعينة للفظ وهو ذكر الاسم **قول** المحسن اجيب

عن محسنة الاول بانه لم لا يجوز ان تعرف الذات
الغفلة الى اخره **اقول** قد ذكر هذا السؤال
واحواب العلامة حسن جلي في حاشية الطول
فقال عن قول **الشفقة** زاني واسم الذات
المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او الملقب والكنية
فان قلنا **و** وضع العلم بانزايه فزع تعقله
وحسب لم تعلم حقيقة سبحانه وتعالى لم يتصور
ذلك قلنا **لا نزاع** في وقوع تعقله سبحانه
وتعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية
على قدر ما ظهر من سبب الفيض الالهي وانما المتح
تعقله بكنه حقيقة سبحانه وتعالى واذا غير
لانهم في وضع العلم على انه انما يتم ذكر اذا لم يكن الواضح
مطلقا او واضح هذا الاسم هو كجق سبحانه اما اذا
واصفه وعلم غيره بالالهام او الوحي فلا والله سبحانه
وتعالى **قول** المحسني قلنا وهو الاصح
اخره **اقول** اي الاصح ان الواضح هو الله
سبحانه وتعالى علم ان يحسب ان اللغات وضعا
الله سبحانه وتعالى علمها الله سبحانه وتعالى عباد
بالوحي الى بعض بنيائه او خلق الاصوات
في بعض الاحسام بان تدل من سمعها من بعض
العباد عليها او خلق العلم الضروري في بعض

ايراد ووجه

ث
الاولى

العباد بها

العباد بها والظاهر من هذه الاحتمالات اولها انه
المخبر في تعليم الله سبحانه وتعالى بقوله سبحانه وتعالى
وامتدلك من قال بان الواضح هو الله سبحانه
وتعالى بقوله سبحانه وتعالى وعلم ادم الاسما
كلها اي الالفاظ الشاملة للاسماء والافعال والحروف
لان كلاهما اسم اي علامة على مسماه وتخصيص
الاسم ببعضها عرف طرا وتعليم سبحانه وتعالى دال
على انه الواضح دون البشر وقال اكثر المعتزلة هي
اصلاحية اي وضعها الشر واحدوا اكثر وحصل
عرفانا لخير الواضح منه بالاشارة والقوة كالطفل
فانه يعرف لخم ابو يده بهما واستدل بهذا القول
بقوله سبحانه وتعالى واما امرسلنا من رسول الالبان
فوق اي بلغتهم في سابقه على البعثة ولو كانت توفيقية
والتعليم بالوحي كما هو الظاهر لنا خرت عنها وقال
ابو اسحاق القدر المحتاج اليه مناه في التعريف فخير
توفيق وغيره محتمل وتوقف كثير من العلماء والمختار
الوقف عن القطع ولكن اول الاقوال مطلقون كذا
في بعض المحترات والله سبحانه وتعالى اعلم
فان قدم لفظ الله على الرحمن الرحيم
الاسم ذات وهما اسما صفة والذات مقدمة
على الصفة وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص اذ لا

هنا
استدل

تعليمه
والله هو الواضح

اول
فيه الى علمه والله خلقه
وما يخلقون به

يقال لله سبحانه وتعالى بخلاف الرحيم
 وانما هو مقدم على العام ولانه ابلغ من الرحيم
 لان زيادة البناء على زيادة المعنى غالباً
 كما في قطع بالشدة وقطع فان لله ما وجه
 تاخير الرحيم عن وصف الرب في سورة
 الكريمة قوله سبحانه وتعالى احمد لله رب
 العالمين الرحيم وما وجه الاقتصار على
 نعمة سبحانه وتعالى بهما في التسمية فليست
 قد اجاب عن ذلك العلامة ابو السعود الحمادي
 في تفسيره بانه ان اريد بها كنه من الرحمة ما
 يختص بالعقلاء من العالمين او ما يفيض على
 الكل بعد احوال الى طور الوجود من النعم فوجه
 فوجه تاخيرها عن وصف الربوبية ظاهر وان
 اريد ما يقع الكل في الاطوار كالحساسة في قوله سبحانه
 وتعالى ورحمتي وسعت كل شيء فوجه الترتيب
 ان الترتيب لا تقتضي المقارنة للرحمة فايرادها
 في عقبها للايدان بانه سبحانه وتعالى متفضل
 فيها فاعل ما تقتضيه الرحمة السابق من غير
 وجوب علمه وبانها واقعة على احسن ما يكون
 والاقتصار بصفة سبحانه وتعالى بهما في التسمية لما
 انه لا ينسب الى المترك المستعين باسم الجليل

هذا وجه وجوبه

والاوه

والاوفق للقاصده فان لله كان تقدم
 غير الابلغ ليرتقى منه الى الابلغ قلت انما فعل
 كذلك لانه قيل ان الرحيم ابلغ وقيل معناه واحد
 فلا ابلغية لكن قابله خض كلاً منها بشي فقيل رحمان
 الدنيا ورحيم الآخرة وقيل عكسه وقيل الرحمن امدح
 والرحيم الطف وقيل انما قدم الرحمن ايدان يردف
 الرحمن الذي تناول جلايل النعم ووصولها بالرحيم
 ليكون كالتمتد والردف وهذا كله مبني على ان
 الرحمن صفة وهو كذلك في الاصل لكنه صار علماً
 بالغلبة فقد قال ابن هشام احق قول الاعلم
 وابن مالك انه ليس بصفة بل علم ويبنى على علمية
 انه في السمة وكونها يدرك لاغتوان الرحيم بعد
 نعت له لانعت للحالة الحليمة اذ لا يتقدم البد
 على النعت قال ومما يوضح انه غير صفة بحسبه
 كثير اعراب تابع نحو الرحمن علم القرات قل ادعوا الله
 او ادعوا الرحمن فاذا قيل لم اسجد والرحمن قلت
 قال بعض المحققين قلت لا تمنع علمية اعتبار
 وصفية الاصلية فيكون كونه نعتاً باعتبارها واما
 بحسبه غير تابع فلا يدرك على عدم اعتبارها لان
 الموصوف اذا علم جاز حذفه وبما صفة كقوله
 سبحانه وتعالى ومن الناس والدواب مختلف فان

الرحمن علم فيكون بدلاً

هذا ايضا محتمل

قلت الرحمة ما هي قلت اصل الرحمة
 رقة القلب وانعطافه ومنه اشتقاق الرحيم
 وهي البطن لا انعطافها على الجنين فان قلت
 ما معنى وصف الله سبحانه وتعالى بالرحمة
 ومعناها العطف و رقة القلب ومنها الرحيم لا
 يعطافها على ما فيها كما تقدم قلت قال
 صاحب الكتاب هو مجاز عن انعام سبحانه وتعالى
 على عباده لان الملك اذا عطف على رعيته ورفق
 لم اصاب بهر عجزه وانعامه كما اذا ادركت به
 الفظاظ والفتوة عطف به ومنعهم حيزه ومو
 اقول وعلى هذا التقدير تكون صفة فعل
 لاصفة ذات وقيل الرحمة ارادة ايجز لمن اراد
 الله سبحانه وتعالى به ذلك ووصفه بهذا على
 هذا القول حقيقة وهي حينئذ صفة ذات وافضل
 الرحمة النعمة ومنه قوله سبحانه وتعالى هذا رحمة
 من ربي اي نعمة وقوله رحمة الطبيب اي انعم
 عليه باستقصاء علاجه وعلى هذا لا ضرورة الى
 ارتكاف المجاز ويكون من قسم صفة العقل اقول
 والرحمن والرحيم اما مجروران على انهما وصفان
 لله فان قيل الرحمن غير منصرف عند البعض
 فكيف يكون مجرورا اقول لان غير المنصرف

هو صفة فعل لا صفة ذات
 يمكن عليه قولهم كلاما صحيحا
 الاسماء ان يوصف به بعض
 فهو صفة فعل وكما صح ان
 يوصف به لا يوصف به
 هو صفة ذات تعاقل
 لا يوصف به
 لا يوصف به
 لا يوصف به

الحاشية
 هذا لا يوافق قول الجنين
 اذا

اذا دخله الالف واللام يحسب بالكسر وهنا كذلك وان علم
 ان للحاجة خلافا في ان هذه الحالة منصرفة او غير
 منصرفة فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا
 لان عدم انصافه اذا كان لمسا به العقل فلما ضعف
 هذه المسألة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني
 اللام والاضافة فوجب حجة الاسمية فارجع الى اصل
 الذي هو الصرف فدخله الكسر ون الثوبين لانه لا
 يجمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه
 غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاضافة
 هو الثوبين وسقوط الكسر ما هو بتبعية الثوبين وجب
 ضعفه مسابغة للفعل لم تؤثر الا في سقوط الثوبين
 دون تابع الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط
 الثوبين لا متناع من الصرف ومنهم من ذهب الى ان
 العلين اذا كانتا باقيتين مع اللام والاضافة
 كان الاسم غير منصرف وان زالتا معازلات احدهما
 كان منصرفا وبيان ذلك ان العلية تزول باللام
 والاضافة فان كانت العلية شرطا لسبب الحذف زالتا
 معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت
 احدهما وان لم تكن هناك علية كما في احمد بقيت
 العلتان على حالهما كما في افره العلامة كما هي اقول
 قوله ان العلية تزول باللام مفيد باسم لم يكن في الاصل

هذا الاسم في صو

اوصي

مصدرا او صفة اما اذا كان كذلك فلا نحو احسن و
الفضل **والله اعلم** **قوله** المحشي فان قلت
حيث كان الرحمن ابلغ فلم يقدم والقياس الى احسن ه
اقول هذا السؤال انما يتج على قول من يقول
ان الرحمن صفة وحق علمه كما قال العلامة ابن هشام
قال في المحشي لان المحشي قول العلم وابن مالك ان الرحمن
ليس بصفة بل علم ثم قال وان السؤال الذي
سأله الزمخشري وغيره لم يقدم الرحمن مع ان اعادتم
تقدم غير الابلغ كقولهم عالم بخير وجواد فياض
غير متجده وقد قدمنا هذا البحث وقول ابن
هشام قيل هذا بورقة **قوله** المحشي قلت
الراجح اشتقاق الفعل والصفات من المصدر
الى اخره **اقول** هذا مذهب المصنفين والفعل
فرع خلافا للكوفيين والراجح الاول والمراد بالفرع
في قولي والفعل فرع المشتق وهو الذي ينشأ
من لفظ اخر مشتقا على اصوله ومعبرا عن بياض
لزيادة معنى نحو نصر من النصر وضرب من الضرب
واعلم ان المصدر تابع للفعل في الاعلال وان كان
الفعل مشتقا من المصدر فيكون كما صرحوا به فان
قلت اذا كان الفعل مشتقا من المصدر فيكون
متاخرا عنه والمصدر تابع للفعل في الاعلال كما ذكرتم
فيكون

فيكون الفعل متقدما فيلزم من هذا ان يكون
المصدر متقدما على الفعل متاخرا عنه وهذا
تناقض **قلت** جوابه ان تقدم المصدر على
الفعل في الاشتقاق بحسب الذات وتاخره عنه
في الاعلال بحسب الصفة فلا تناقض لاختلاف
الجهة والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المحشي قلت
يجب بان الفعل المتعدي قد يجعل لازما بمنزلة
الفعل **اقول** قال العلامة اجماع عند قول
ابن ابي عمير الصفة المبهمة ما اشتق من فعل
لازم واللائم اعم من ان يكون لازما ابتداء وعند
اشتقاق نحو رجيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال بـ رجيم
الا من بـ رحم بضم اى صار الرحم طبعه ككرم
بمعنى صار الكرم طبعه **قوله** المحشي وادله
الاقوال المذكورة في المطولات الى اخره **اقول**
اعلم ان ابا حنيفة قال هو اية من آياته من القول بان
انزلت للفعل بين السور لست من القاتحة ولا من
كل سورة والمراد غير ما في النمل وقال لست من
القرآن الا في سورة النمل لان القرآن لا ينبت الا بالقطع
وذلك بالتواتر ولم يوجد وقد روى عن النبي بن
مالك انه عليه السلام كان يفتح القرآن بالحمد لله رب

وعن عايشة مثله وقال مولانا الامام الشافعي هو
من الفاتحة قولا واحدا وكذا من غيرها على الصحيح
اجماعهم على كتابتها في المصاحف مع الا من يتخبر
المصاحف وهو اقوى الحق ولنا ما روى ابن عباس
انه عليه السلام كان لا يعرف فضل السورة حتى نزل
لسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود والحاكم في
المستدرک وعن ابن عباس كان المسلمون لا يعلمون
الفصل السورة وانما ليست من اول كل سورة
ولا من آخرها بل هي اية منفردة وعن عائشة انها
قالت ان جبريل عليه السلام اتى النبي عليه السلام فقال
اقرأ باسم ربك الذي خلق ولم يذكر في اولها وعن
الحسن بن مروة رضى الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان سورة من القرآن ثلاثون اية شفعت لرجل
حتى يغفر له وهي تبارك الذي بيده الملك واجمعوا
على انها ثلاثون اية بغير السجدة وتام ذكر الادلة في
التبيين وغيره من كتب المذهب **قول** مولانا
المصنف الحمد لله اعلم ان العلماء رضى الله
عنهم من اول الزمان والى الان ما زالوا يحلون صدور
اسفارهم ويزينون اجساد اوراقهم بذكر الله العظيم
العزيز وهو الحمى الى من عفو ذنوبهم والزهيد
الابرير والمصلح لما نعم الله سبحانه وتعالى المتفضل عليه

بالكمال

١٣
بالكمال الذي هو العلوم والمعارف فانه ذلك
سعادة الدارين وتقر به القلوب والعين التي تائر
من انوارها ونفيض من انوارها وتحقق ان الله
سبحانه وتعالى اراد به خيرا حيث فقده في الدين من
يرد الله به خيرا يفقه في الدين وكان شكر المنعم واجبا
صدر كتابه بحمد الله تعالى اذ احق شي من ذلك
والا فالنوفيق للمحمد والاقدار عليه ايضا مما يقتضي
شكرا وهلم جرا وقد اشار المصنف لذلك حيث قال الحمد
لله على ما انعم لما كانت استغاضة الطالب واستفادة
المارب مبنية على مناسبة ما بين المفيض والمستفيض
وملازمة ما بين المفيد والمستفيد وكان المفيض
في غاية النقص والمستفيض في غاية العلق وجب
التوسل في ذلك بمف بينهما وهو الذي له جهران وهو
الورد الجامع سيدنا ومرشدنا محمد صلى الله عليه
وسلم يستفيض بحمة تجرده عن الواجب الواجب
ويفيض بحمة تعلقه على الطالب اريد برحمة الله تعالى
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وامثال القول
صلوا عليه وسلموا تسليما وايضا الصلاة وسيلة الى
نيل المعصود فان الحمد وسيلة لكن الصلاة وسيلة الحمد
لقوله عليه السلام الدعاء بحمد ما لم يجعل على فتكون الصلاة
وسيلة الوسيلة فان قيل فعلى هذا تكون الصلاة موقوفة عليها

وشأن ذلك التقديم فقلت بلى ولكن تقديم الحمد لوجه
 منها ان ذكر الله تعالى مقدم والبسلة والحمد ذكره
 ثم الصلاة بعد ذكره تعالى ورفعنا لك ذكر كل اي
 حيث ما ذكرت ذكرت ومنها انه فعل ذلك اقتدا بالكتا
 المجيد المفتوح بالتسمية والتحميد وعملا بقوله صاحب
 الشفاعة والكوثر كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو
 اجدم وفي رواية بسم الله فهو اترأى معطوف
 البركة والباب احكام واللسان وفي سنن ابن ماجة
 وصحيح ابن حبان وحنه النووي وغيره كل
 امرؤى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله وفي رواية محمد
 الله وفي اخرى بالحمد فهو اجدم وفي رواية فهو
 اقطع فان قلنا من اجل العلم الامام
 الحافظ ابو عبد الله البخاري رحمه الله سبحانه وتعالى
 ولم يفتتح بالحمد له كما فعل غيره وكذلك ابن اكا
 فعل في كافيته علم الحق قلنا اجواب
 ملخصا فيما ذكره سراج البخاري انه لا يتعين النطق
 والكتابة معا فيحمل انه جعل ذلك نطقا عند البق
 كتابه قلنا وقد اجاب بعض سراج الكافية عن
 ابن اكا جواب بقوله واعلم ان الشيخ لم يصدر رسالة
 هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان جعله جزءا منها هضمها
 لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب

السلف رحمهم الله سبحانه وتعالى حتى يصدر به على سبيلها
 ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء مطلقا حتى يكون بركة
 اقطع لجواب ابتداءه بالحمد من غير ان يجعلها من
 كتابه اقول وهذا فائدة وهي انه يقلب الاعتراض
 على المعترض اذا لم يبدأ بحمد الله فيقال له ان
 ان كان سواك دأبا لك فهذا ابتداء بحمد الله والا
 فلا يقول عليه هكذا ذكره شيخنا العلامة السنواري
 في بعض مولفاته وجعل ذلك جوابا عن من لم يبدأ
 بالحمد له الشريف فقال واجيب عنه ايضا وذكر ما
 تقدم فيقول العبد الضعيف فيكون جوابا بغير
 لان غاية ما في الباب انه يلزم المعترض مثل ما لم
 المعترض عليه فيحتاج كل منهما الى جواب فالاعتراض
 لا يندفع بما ذكر فان قلنا انما الابتداء حقيق
 بسم الله الرحمن الرحيم واما الحمد لله فمن حمله المتبدى
 بسم الله الرحمن الرحيم فالعمل بروايتنا معا متقد
 قلنا اجيب بوجهين احدهما ان
 الابتداء محمول على الورد الذي يعتبر مستدا لا
 حقيقيا والكتاب العزيز منبراه عرفا الفاتحة التي
 بكلماتها كما يشهد به سميتها بهذا الاسم والكتب المصنعة
 مبراهها الخطبة التي هي البسلة والحمد والشهد و
 الصلاة والثاني ان المراد بالابتداء اعم من الحقيق

والاضافي فالابتداء بالعلمة الشريفة حقيقة وبالجمد
 بالاضافة الى ما بعده وقد اجيب بغير ذلك اقول
 وقد ذكر المحقق جوابا ثالثا فقال والثالث
 بان اليافية للاستعانة باللائق الى اخره اقول
 وقد رد الجواب العلامة حسن جلي في حاشية
 المطول فانه ذكر هذا البحث ونفى المعارض
 ثم قال لان النافذة للاستعانة والاستعانة بغير
 لائقة الاستعانة بآخرة كما ظن اذ حمل التسمية على
 التسمية لا يليق بحسب التاديب لانه يقتضي جعل
 اسم الله سبحانه وتعالى والالة لا تكون مقصودة
 بداتها الى اخر كلامه واعلم ان احمد الملقب لغته
 الثنا باللسان بالجميل على اجميل الاختيار على حجة
 العظم سواء كان الثنا المذكور في مقابلة النعم ام لا
 وخرج بقولي باللسان الثنا بغيره كالحمد النفي و
 بقولي بالجميل الثنا باللسان على غير اجميل ان قلنا براء
 الشيخ عز الدين بن السلام ان الثنا حقيقة في الخير
 والشر وان قلنا براء بغيره انه حقيقة في الخير فبايد
 ذكر ذلك كحقيق الماهية اي بان ماهية الثنا كما هو
 الاصل في ذكره في الشيء او دفع نوره اعادة الحمد بين
 الحقيقة والمجاز عند من يجوز عند من العلاما
 النافعي رحمه الله سبحانه وتعالى فيحمله السامع عليهما
 فيقع

فيقع في محذور هكزا فانه بمصطلح قال بعض المحققين
 وفيه نظر اذ المصريح به في كتب الاصول انما يحمل عليهما
 بالقرينة ولا قرينة هنا فلا محذور انتهى وخرج بقول
 الاختيارى المدح عند من يقول انه غير مراد والحمد
 فانه يعم الاختيارى وغيره تقول العرب مدحت
 اللولة على حسن او مدحت زيد على رثاقة قد
 بن حمدتها ومن قال انه مراد في الحمد نزع ان
 الاول وهو مدحت اللولة على حسن ليس
 من قول العرب المحنج بقولهم كما ادعاه الاول بل
 قول بعض المولدين فيهم وان الثاني وهو مدحت
 زيد على رثاقة قد ليس من قول العرب فهو اما
 خطأ من قايله ان اراد ظاهره من المدح على نفس
 رثاقة القول او مولد بما يوافق لغتهم ان لم يورد ظاهره
 بان يقول بانه يدل على فعل جميل اختيارى قال
 بعض العلماء وعليه فقيد الاختيارى المقيد به اجميل
 المحمود عليه في تعريف احمد بيان ماهية الحمد
 لاخر از عن المدح والحمد من بقيه اقسام الثنا باللسان
 على اجميل غير الاختيارى فانه قسم موجود اتفاقا وان لم
 يسم مدحا على هذا القول فلا يكون القيد المذكور على هذا
 للبيان فقط وقولي على حجة العظم منج لما كان من
 الثنا باللسان على حجة الاستهزا والسخرة نحو قوله سبحانه

وتعالى ذق انك انت العزيز الحكيم ثم تقدير وقولوا
له ذلك استهزا وسخرية به ومتجاوزا للظاهر وهي
احوارج والمراد به هنا غير اللسان والباطن وهو
الحنان اذ لا يتحقق كون الثنا باللسان على جهة التعظيم
لانها بمعنى عدم مخالفة افعال احوارج ومطابقة
اعتقاد الحنائ له اذ لو تخرد الثنا باللسان على الجميل
الاختياري عن مطابقة الاعتقاد او خالفه اختلف
افعال احوارج لم يكن حمدا بل امانتهم ان قصد
به الاستهزا والسخرية او تمليح وهو الاتيان بما فيه
ملاحة وظرافة من قولهم ملح الشاعر اذا الى بشي مليح
ان قصد به الملاحة والظرافة وليس التمليح هو ان
يشار في نحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر
لان هذا انما هو التمليح كما قال السعد الشقار ان
في المطول سر حيث التشبيه قال وما وقع في شرح
المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في نحوى الكلام
الى قصة او مثل او شعر نادر فهو غلط لان ذلك انما
هو التمليح بتقديم اللام على الميم وهذا الذي تقرر
لا يقتضي دخول عدم مخالفة احوارج ومطابقة
الحنان في التعريف لانها اعتبارية شرطا لا شطرا
اي حرمانه واحمد عرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم
من حيث انه منعم على احكامه او غيره سواء كان ذلك

الفعل

الفعل المبني عما ذكر باللسان او بالحنان ام بالاركان
والسكر لغة هو ذلك كالحمد العرفي والشكر عرفا
اي وعرف الشرع صرف العبد جميع ما انعم به عليه
من السمع والبصر وغيرهما من النعم الظاهرة والباطنة
الى ما خلق ذلك لاجله كصرف السمع الى تلقي الاوامر
والمناهي والمدح لغته الثنا باللسان على الجميل مطلقا
على جهة التعظيم وعرفا بمدح على اختصاص بمدح
لوع من الفضائل فان قلنا جملة الحمد لله
انما هي ام خيرية قلنا قال ابن الطحان
جملة الحمد لله انما هي معنى وان كان لغظها خيرا
ويجوز ان تكون موصوفة شرعا لانها والاثنا
كلام يحصل مدلوله في الخارج بغيره وهذا معنى
قول بعضهم الانشاء كلام يحصل مدلوله في الخارج
بغيره الانشاء يتبع مدلوله واكثر يتبع مدلوله
واستدل القائل بانها انشائية بانها من حصول
الحمد بالتكلم بها مع الادعاء لمدلولها ومنه انما
ان قائل الحمد لله لا يقصد به الاخبار عن حمد
غيره ولا الاعلام به وانما يقصد ايجاد وصفه وصدقه
الحمد منه له سبحانه وتعالى وذكر لا يمكن الا يجعل الحمد
انشائية ومنها ان وصف التكلم سبحانه وتعالى
بانه المستحق لجميع المحامد انما يحصل بقوله الحمد لله

وذلك علامة الانشا ومنها ان المتكلم يثاب على قول
 الحمد لله بنا على كونه حامدا به ولو كان جملة خبرية لما
 ائيب اذا الثواب انما هو على الشا على الله سبحانه وتعالى
 لا على الاخبار بان الحمد لله سبحانه وتعالى الى غير ذلك من
 الاوجه الظاهرة في انها ضلالا على المدعى وادعى
 الشيخ الامام الصالح علا الدين البخاري رحمه الله سبحانه
 وتعالى ان الجملة خبرية لفظا ومعنى وصفة ذلك
 مصنفا بين فيه دليل ورده على خصمه وهو المحتج
 بجلال المحلى المستدل بما ذكره في معلقات بعض
 اهل الكلام ثم ان جملة الحمد لله اخبارية لفظا ومعنى
 وكونها انشائية بمعنى ان قائل الحمد لله منى الشا على الله
 سبحانه وتعالى بمعناها وهو ان كل حمد مختص به تعالى
 او مستحق له تعالى معنى لغوي لا ينافي كونها اخبارية
 اصطلاحا اي ليس هو معنى الانشا المقابل للخبر اصلا
قول المحشى سوا تعلق بالعضايل او بالعواضل
 الى اخره **اقول** اعلم ان سوا اسم بمعنى الاستواء
 بوصفه كما يوصف بالمصادر ومثله قوله سبحانه وتعالى
 الى كلم سوا بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعده
 اعني تعلق الخ في تاويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثل
 الزمخشري في قوله سبحانه وتعالى سوا اعليم انذرتم ام لم
 تنذروهم والتقدير تعلق بالعضايل وتعلق بالعواضل

بجانب
 سوا

بيان وسوا لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم اكمله اما
 استيناف او خالف بلادوا واعتراض قال في بعض حواشي
 المطول ثم الصيغة قوله تعلق راجع الى الشا اسارة
 الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل
 يوجب كماله في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان
 جسم حواس سوا تعلق بالاشا ان اولها اما الرجوع الى
 الحمد فمستبعد جدا والعضايل جمع فضيل وهي
 كل فضيلة ذاتية والعواضل جمع فاضل وهي المزية المتقدمة
 والمراد بالتقدير هنا التعلق بالخير في تحقيقه وجوبا
 اي اعطا النعم لا الانتقال كما نوهم والامر بجمع الحمد
 والتركرا صلا ان المحمود عليه فعل اختيارى البتة والفعل
 لا يقبل الانتقال اصله **قول** المحشى واصله العصب
 ثم عدل الى الرفع للدلالة على الدوام الى اخره **اقول**
 يعني ان قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية اي
 حمدت الله حمدا او حمدت حمدا لله لحذف الفعل
 مع الفاعل واقم المصدر مقامه وجعل الجملة اسمية
 للدلالة على الدوام والنيات وانما كان اصله العصب
 لان المصادر احداث متعلقة بحالها لا تفتضي ان
 تدل على نسبتها والاصل في بيان النسب والتعلق
 هو فيلاحظ مع المصادر افعالها الناصبة فلما قيل
 ان يقول الناس لمحمد على نعم الله سبحانه وتعالى

الفوق بين الفضائل
 والنفوس اصل

المستجوده علينا بوق ما فيوما ان يقال **نحمد الله**
ليقيد تجدد صدور احمد منا ونفلقه بالله على امتنا
الارزمنة على ان اتعاب النفس دون الشوق لانها اذا
اعتانت الشئ الفته ولا تشك ان افضل العبادات
استقام والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريق احمد
وتزجي جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان
كان من الامور الثابتة فالناسب ان يختار الجملة الاسمية
كما في صورته الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات
ولهذا اعتبر الاسمية والا فالعلة كما صرح به بعض
الافاضل **قول** المحشي قلت قالوا ان احملة الاسمية
التي خير جملة فعلية انما تفيد التجدد اذ المر بوجد داع
الى الدوام الى اخره **اقول** قد صرح بهذا العلامة
حين جلي في حاشية المطول على ان لما انقدر
اسم الفاعل ونسخ كونه للحدوث وتقول لي في العمل
في الطرف رايحة الفعل فيعمل فيه اسم الفاعل بمعنى
الشوق ايضا كما قال بعض المحققين وقد نقل
الثقاف رايحة في اخر الباب الثالث على ان يريد في
الدار كتمل الشوق والتجدد بحسب تقدير حاصل
وحصل وهو بمنزلة التصريح فيما ذكرته فان قلت
لما قدم البسملة قلت عملا بالكتاب العزيز والاجماع
فان قلت **لما ترك العاطف بين البسملة واحمد**

قلت

قلت انما ترك العاطف لبلايشع بالتبعية فيجلب **لسوة**
في الابتداء **قول** مولانا المصنف وبعد **اقول**
بعد طرف زمان كثيرا ومكان قليلا نقول في الزمان
جارز يد بعد بكونه المكان دارز يد بعد دار
عمرو وهي هاتفتنا تصلح للزمان باعتبار اللفظ
المكان باعتبار الرق **قول** مولانا المصنف فان الفقه
اشرق العلوم الى اخره **اقول** قوله اشرف العلوم
فيه نظر لدخول علم الكلام وعلم التفسير وعلم الحديث
في كلامه مع ان هذه العلوم اشرف من الفقه لان
شرق العلم لشرق موضوعه فكانه اراد من اشرف
العلوم او يقال مراده بالفقه معرفة النفس ما لها
وما عليها فتدخل الاعتقاديات لكن المقام يمنع ذلك
واعلم ان العلوم اما شرعية وهي ثلاثة الفقه
والتفسير والحديث الشريف واما ادبية وهي اربعة عشر
علما علم الفقه وعلم الاشتقاق وعلم التصريف وعلم
الحق وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع وعلم
العروض وعلم القوافي وعلم قرص الشعر وعلم النسا
الشعر وعلم الكتابة وعلم المحاضرات ومنه التواريخ و
ذكر واعلم الترات ولى فيه نظر واما رياضيه وهي عشرة
التصوف وعلم الهندسة وعلم الهيئة وعلم تدبير المنزل
واما عقلية وهي ماعدا ذلك كما لمنطق واجد واصل

الفقه واصول الدين والعلم الالهي والعلم الطبيعي
والطب وعلم الميقات وعلم النوايس والفلسفة
والكيمياء **قوله** وقد وقع اختلاف في المنطق
هل هو علم ام لا قال الزركشي هل المنطق علم ام لا خلا
حكاه في المطالب وهو لغوي وكان الغزالي يسميه
رئيس العلوم وانكره ابن سينا وقال هو خادما
وهو لغوي وهل يمنع من الاشتغال به فيه ثلاث مذاهب
قال ابن الصلاح والنووي وابو ثامر يحرم الاشتغال
به وقال الغزالي من لا يعرفه لا يوثق بعلومه والمحتاج
جوازه لمن وثق بصحة ذهنه ومارس الكتاب العزيز
والسنة الشريفة و**اعلم** ان للعلم تعاريف كثيرة
مذكورة مملو في شرح الواقفي و**اعلم** ان احسن ما
قيل في الكشف عن ماهية العلم انه صفة يتجلى بها المذكور
لمن قامت هي به فالمدكور يتناول الموجود والعدم
الممكن والمستحيل بلا خلاف ويتناول المفرد والمركب
والكلي والجزي والتجلي هو الانكشاف التام والمعنى
انه صفة ينكشف بها لمن قامت به ما من شأنه ان يذكر
انكشافا تاما لا اشتباه فيه فيخرج عن كد الطن والجمل
المركب واعتقاد المقلد المصيب لانه في الحقيقة عقد
على القلب فليس انكشاف تام تجلي به العقدة والله
سبحانه وتعالى **علم** والفقه معرفة النفس ما لها وعليها

ونزاد

ونزاد عملا ليجزى الاعتقادات والوحدانيات فيخرج
علم الكلام والتصوف ومن لم يزد اى اذ الشمول
كذلك التقيح فان **قوله** ما المراد
بالنفس في قولهم الفقه معرفة النفس **قوله**
يجوز ان يراد بالنفس الانسان نفسه لان اكثر الاحكام
متعلقة باعمال البدن وان يراد بالنفس الانسان اذ
بها الاعمال ومعها الخطايات وانما البدن آلة كذا في بعض
المعتبرات **قوله** المصنف وهو كالصديق الاخره
قوله الذي يظهر ان المراد بالصديق هو الامام
ابو بكر رضى الله عنه فانه جمع القرآن الشريف والذكر
المعظم المينى ولا فله اجره واجر من دون القرآن
الشريف بعده قال العلامة الاسيوطي في الاتقان
قال الخطابي انما لم يجمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم القرآن في المصحف الشريف لما كان يرقبه من ورود
ناسخ لبعض احكامه وتلاوته فلما انقضى نزوله
بوقائه صلى الله عليه وسلم وشرق قدره العظيم
وقرئتم الله سبحانه وتعالى خلف الراشدين
ذلك وفا بوعده سبحانه الصادق لضمان حفظه
على هذه الامة فكان ابتداء ذلك على الصديق
عمسورة عمر رضى الله عنهما وعن الصحابة اجمعين
هذا ما ظهر والله سبحانه وتعالى **علم**

شبه

المحشى الى اخره اقول معناه وانتهى الى اخره اقول قولا
قول المحشى واعلم ان الفرق بين اسم الجنس المعروف
 كالاسد وبين علم الجنس كاسامة الى اخره اقول
 ولا بأس بتخبر هذا المقام ليحصل به غاية المرام فقول
 وبالله سبحانه وتعالى التوفيق اعلم ان علم
 الجنس هو الموضوع لماهية متعينة في الذهن
 اى باعتبار يقينها فيه تستعمل في واحد منهم او معين
 باعتبار اشتغالهم على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم
 في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في
 الذهن ومشارابه اليها باعتبار حصولها وتعيينها
 وهذا الفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس اما
 بالنسبة الى اسم الجنس النكرة فواضح اذ علم الجنس موضوع
 للماهية بالا اعتبار المذكور واسم الجنس النكرة موضوع
 للماهية في تعيينها لا بهذا الاعتبار فهو واحد لكنه
 مختلف بالاعتبار واما بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد
 فهو ان علم الجنس يدل على الماهية المعينة من حيث
 هي معينة معلومة بجوهر اللفظ بخلاف اسم الجنس النكرة
 ملاحظ ان التعيين فيه متفاد من الاداة والحاصل
 ان التعيين حاصل في الافهام الثلاثة الا انه مصاحب
 في اسم الجنس النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم
 الجنس لكنه في اسم الجنس من الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ

الفرق بين اسم
 الجنس وعلم الجنس

قالوا

قالوا والفرق المذكور يحتاج اليه على قول من جعل
 اسم الجنس موضوعا للحقيقة كما اختاره السيد قدس
 الله سره واما على قول من جعله موضوعا للماهية
 مع قيد الوحدة وهو المراد بالورد المتشرك كما اختاره
 العلامة الثقفان في تبعا للشيخ الرضى فلا يحتاج اليه
 اذ لا دلالة لعلم الجنس على الوحدة انما اقول
 وقد قال ابن هشام في توصيحه وهذا العلم
 يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية وليس النكرة
 من جهة المعنى لانه شايع في امته لا يختص واحد
 وذلك لان بعض المحققين علم الجنس معرفة لفظا
 ومعنى وهو الحق ان سامة سبحانه وتعالى وان وقع
 لابن هشام في توصيحه بتعالمه خلافه واما علم الشخص
 فمعرفة بانه اسم يعين مسماه يقينا مطلقا من غير
 ترايد عليه بل مجرد الوضع او العلة فعلم هذا علم الجنس
 وانما الجنس المعرفة والنكرة وعلم الشخص فاعلم
 هذا التخيير **قول** المصنف على هذا قوله واحد
 انما الاعمال بالنيات اقول قال بعض شراح
 النجاشي هذا التركيب يفيد احصاء للاختلاف بين
 المحققين واحصاء لانيات الحكم المذكور ونفيه عما
 عداه وانما اختلفوا في انما هل يفيد احصاء او
 تأكيد الانيات وعلى افادته هل يفيد النفي بالمنطق

لا ابن عمر

حديث انما الاعمال
 بالنيات

او بالمعروف الى غير ذلك من المباحث والمختار منها
 تفيد احصر كلك قد تصير اقربته تدل على فادتها
 احصر مخصوصا وقد كشف الاسرار شرح المناو واما
 للحصر حكاية ابو علي الفارسي عن الحاجة لان الالاف
 وما للتفي كذلك عند التركيب لان الاصل عدم التغيير ولا
 تقتضي ان اثبات غير المذكور وما نفي المذكور فتبين
 عكسه واحتج المخالف بقوله سبحانه وتعالى انما المؤمنون
 الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم ومن ليس كذلك
 فهو مؤمن اجماعا و**اجواب** انه محمول على
 البالغة اي انما الكاملون الائمة الذين من صفتهم
 كيت وكيت وفي شرح العمدة انما للحصر عند الجمهور
 وفي شرح البديع للسراج الهندي انه المختار عند علماء
 رحمهم الله سبحانه وتعالى الاصول انما لا يفيد احصر
قوله مولانا المصنف وانما اشترطت في العبادات
 بالاجماع الى اخره **اقول** هذا **اجواب** عن سوا
 مقدم وهو ان يقال هذا الكلام يتألف في جميع
 العبادات فلا دلالة على اشراط الشئ في العبادات
 فاجاب بان الله انما اشترطت بالاجماع او بآية وما
 امر والا لعبد والله تخلصين له الدين واجيب
 ايضا باننا نقدر الثواب ايضا في الحديث الشريف
 في العبادات لكن المقصود في العبادات المحض

الثواب

الثواب فاذا اخلت عن المقصود لا يكون لها صحة
 لانها لم تشرع الا مع كونها عبادة مخلوقة اذ ليس عبادة
 مقصودة بل شرع شرط الحواز الصلاة فاذا خلا عن
 الثواب انتفى كونه عبادة لكن لا يلزم من هذا انتفاء
 صحة اذ لا يصدق انه لم يشرع الاعبادات فتبقى صحته
 بمعنى انه مفتاح للصلاة كما في سائر الشرائط كتطهير
 الثوب والمكان وسر العورة فانه لا يشترط اليه في شئ
 منها هكذا اجاب بعضهم **قلت** قال في التلويح
 فيه نظر لاننا لان ان انتفاء الثواب يتلزم انتفاء
 الصحة وانما يتلزم لو كانت الصحة عبارة عن ترتيب
 الغرض والغرض هو الثواب اما لو كانت الصحة عبارة
 ويرفع وجوب القضاء وكان الغرض هو الامتثال
 او موافقة الشرع الشريف **قوله** المصنف يفرع
 عليه ان الغريق يغسل ثلاثا **قوله** اي يوسف
 قياسا على الفضلات الثلاث المزيلة للحدث على وجه
 الكمال ووجه علم مرتين قياسا على الثوب
 الخمس بالنجاسة العرمرية اذا غسل مرة ثم اضيف
 اليه ثوب اخر طاهر فانه يغسل بما بقي وقياسا على مسلة
 البيراد او جب عكر وفادلو امثلام نزع
 منها دلو ثم صب دلو منها في بير طاهرة ينزع منها
 ما بقي وهو شتم عشر ووجه تفسيره مرة قياسا

الوضوء

وجه قوله
 ثلاث غسلات

على إزالة الحدث مرة هكذا نقله لي بعض الفضلاء
 عن شيخ الاسلام المحيى معنى الديار المصرية فقام
قول المصنوع واما في العبادات الى اخره
اقول وفي بعض كتب الحديث الشريف على ابن
 المنير ضابطا لا يشترط فيه اليه مما لا يشترط فقال كل
 عمل لا يظهر فيه فائدة عاجلة بل المقصود فيه طلب
 الثواب فالنية مشترطة فيه وكل عمل ظهرت له فائدة
 تأخير وتقاضة الطبيعة قبل الشريعة للملائمة بينهما
 فلا يشترط النية فيه الا لمن قصد بفعله معنى اخر ترتب
 عليه الثواب **قال** وانما خلق العلماء في بعض الصور
 من جهة تحقيق ضابط التفرقة **قال** واما ما كان للمعاني
 المحضة كالخوف والرجاء فهذا **البيان** باشتراط النية
 فيه لانه لا يمكن ان يقع الامنوباء متى فرضت النية
 مقصودة فيه استحال كحقيقته واما الاقوال فتحتاج
 الى النية في ثلاثة مواطن احدها الثوب الى انك
 سبحانه وتعالى فرار من الرضا **الثاني** التمييز بين الفاظ
 المحتمل لغز المقصود **والثالث** بقصد الانشا
 ليحيى سبق اللسان **قول** المصنوع واما هي شرط
 لا يسقط الغرض عن دمة المكلفين الخ **اقول**
 يشكل على هذا ما ذكره العلامة قاضي خانيه فتاواه
 حيث قال ميت غسل اهل من غير نية الغسل احل
 ذلك

هنا ضابط للنية

ذلك انتهى فليتامل فلان ظاهره انه لا يشترط في كونه
 محييا عنهم النية كما لا يخفى وفي التاثير خائيه **قال**
 وفي التحليل والنية كما لا يخفى في غسله اي المني
 ليس شرط **قول** المصنوع **لقول** لم يلزم المكروه غير
 صحيح **قال** في الظهريه ثم المسيلة على ثلاثة اوجه احدها
 ان يقول خطيبي ان **اقول** لم قد كبرت اريد به
 اخبر عما مضى فقلت ذلك اريد به اخبر الكذب ولما
 اكن فعلت ذلك فيما مضى وهذا يخرج له صحيح فيما
 بينه وبين ربه تعالى ولا يسه الا ذلك اذا خطيبي له
 ولاكن يظهره للناس فان اظهره بانت امراته في الحكم
 وان لم تبين فيما بينه وبين ربه والثاني ان يقول خطي
 بيالي كذا كذا فقلت قد كبرت اريد به اخبر ما طلب مني
 المكروه ولما اريد به اخبر عن الماضي هذا كما فرتبني منه
 امراته في القضاء وفيما بينه وبين ربه لانه بعد ما خطي
 بيالي هذا قد تمكن العصي عما اتلى به وبهذا تعدم
 الضرورة **الثالث** ان يقول لم يخط بيالي شيء ولكن
 كبرت بالله كرا متقيلا وقلبي مطمئن بالله لا تبين
 منه امراته استحسانا لانه لما لم يخط بيالي سوى ما
 اكره عليه كانت الضرورة متحققة ومع تحقق الضرورة
 يترخص له اهل كلمة الشك مع طهائرية القلب بالايمان
قول المصنوع انما هو باعتبار ان عينه كفر كما علم

راجع الى

في الاصول من بحث الهزل **اقول** **المتقول**
 في التوضيح وغيره من كتب الاصول ان الهزل بالردة
 كونه استخفاف فيكون مرتدا بعين الهزل لا بما
 هزل به اي ليس كفره بسبب ما هزل به وهو اعتقاد
 معنى كلمة الكفر التي تكلم بها هازلا فانه استخفاف بالدين وهو
 كفر بغيره بالله سبحانه وتعالى منه قال الله سبحانه
 وتعالى كذا ونطع قلب ابائهم واياته كنتم تستهزئون
 لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم **قول** **المصنف**
 واستثنى بعضهم الجماعة والعديد **اقول** **صحيح** كتاب
 الخلاصة وفي الاختيارات انه لا يحتاج في الجملة الى
 نية الامامة بالاتفاق هكذا في المصنف نقله عن
 الاسرار واجهه ويرى على اشتراط الشبهة فحقه وفي شرح
 منية المصلح ولا يحتاج الامام في صحة الاقتداء به الى نية
 الامامة حتى لو شرع على نية الانفراد فاقتدى به يكون
 الا في حق جواز اقتداء الساقات اقتداهن به لا
 يكون ما لم ينو ان يكون اماما لهن او لمن تبعه
 عموم اخلافا لرفرف **قول** **المحشي** قلت وهذا
 بناء على الراجح من انه لا يصح اقتداء المرأة ما لم ينو امامتها
 الى اخره **اقول** في هذا الكلام اطلاق في محل التقيد
 فانه عمرة في قوله لا يصح اقتداء المرأة ما لم ينو امامتها
 فيمثل صلاة الجنازة وسائر الصلوات وليس الامر
 كذلك

مخوض

لا بد ان ينوي امامة
 النساء
 لا بد ان ينوي امامة
 النساء

كذلك فانه في صلاة الجنازة لا يشترط صحة اقتدائها
 به فيها نية امامتها بالاجماع كما في منع الغفار للشيخ الامام
 الوالد ومثله في خلاصة الفتاوى وكذا في البحر الرائق
 الا ان يقال مراده الاقتداء في الصلاة الكاملة **قول**
 المصنف حتى لو عطس بعد صعوده المني فقال
 الحمد لله للعطاس **اقول** هذا هو المذهب كما
 جزم به الشيخ الامام الوالد في مختصره وفي رواية
 يجرى ذلك وفي النهاية وفي المبوط الا ان الشرط عند
 اي حقيقة رحمه الله تعالى ان يكون قول الحمد
 لله على قصد الخطبة حتى اذا عطس وقال الحمد
 لله يريد الحمد لله على قصد الخطبة عطا **له**
 لا ينوب عن الخطبة والله سبحانه وتعالى اعلم وفيها
 قاضي خاتون وان اراد به التمجيد دون التثنية لايجل
 لان الشرط ذكر اسم الله سبحانه وتعالى على الذبح وذكر انما
 يتحقق بالغرض ولو عطس فقال الحمد لله يريد
 به التمجيد على العطاس فذبح لايجل بخلاف الخطيب
 اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فانه يجوز له
 الجماعة انتهى وقد علمت المذهب فان قلت
 ما الفرق بين الخطبة والذبيحة على الرواية القليلة
 بانه يجزى به قول الحمد لله اذا عطس وقالها في الخطبة
 قلت قالوا والرق على هذه الرواية هو ان المأمور

لو عطس بعد صعوده المني
 فيجزيه

فارق الحقيقة

به في الخطبة المذكورة مطلقا لقوله سبحانه وتعالى فاسعوا
 الى ذكر الله وقد وجد في باب الذبيحة المأمور
 به الذكر عليه وذلك بان يقصد **قول** المصنف
 واما استقبال القبلة فشرط يخرج الى آخره
اقول وبعبارة النهاية واما نية الكعبة بعد ما توجه
 اليها هل يشترط اولا وكان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله سبحانه وتعالى يقول بانه يشترط ومات
 الشيخ ابو بكر بن حامد يقول بانه لا يشترط يجوز
 الصلاة وذكر المصنف رحمه الله عن التجسس ونية
 الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان
 استقبال البيت شرط من البراءة فلا يشترط فيه النية
 كالوضوء وبعض المسايخ يقول ان كان يصلي الى
 المحراب فكما قال الحامدي وان كان في الصحراء فكما قال
 الفضلي **قول** المصنف والمعتد في المذهب
 الى آخره **اقول** اعلم ان اخلاق وقع بين العلماء
 في اخذ الزكاة تها على المذكي هل يجوز ان لا يقضيه
اجاب بانه لا يجوز وهو المعتد في سر
 المنطوق للعلامة عبد البر بن الشحنة لو امتنع من
 الزكاة فاخذها الامام كرها ووضعها في مواضعها
 احل له لان ولاية اخذ الصدقات فقام اخذ
 مقام دفع المال واستكمل مجد الائمة الترجماني بان

في الكعبة
 شرط اول

لا يجوز اخذ الزكاة

النية شرط في الزكاة

وعليه لو تم بيع ماله لم يجرى له ذلك فان قلنا انما يجرى له ذلك وان اطرز في النية

النية شرط ولم توجد فان قلنا **الاشكال** غير ظاهر
 لان الصورة فيمن اخذ منه زكاة ماله المهم الا ان يريد
 التلطف بها وليس بشرط عندنا قلنا **هذا الجواب**
 فيه تعبير الاشكال لان المستشكل يقول اذا اخذت
 قهرا فلا نية اصلا فلا تكون زكاة اما اذا اوجرت النية فلا
 قول لانه مختار في الدفع كما لا يخفى فالا شكال ظاهر فظهر
 كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم ثم نقل ابن الشحنة
 عن الواقعت ان السلطان اذا اخذ الصدقات
 قل ان نوى باداها الى السلطان الصدقة عليه لا
 يومر بالاداء ثانيا لانه فقير حقيقة ومنه من قال
 الاحوط ان يغني بالاداء ثانيا كما لو لم ينو لا بخدا
 الفقير وهو الاختيار الصحيح واذ البري من منهم من
 قال بامرار باب الاموال باداها ثانيا فيما بينهم وبين
 الله سبحانه وتعالى لانها ما وضعت موضعها وقال
 ابو جعفر لانهم لان اخذ السلطان منهم فذبح لان
 له ولاية اخذ فسقط عن ارباب الصدقات وان لم
 يضعها موضعها لا يبطل اخذها وبه يغني وهذا في
 صدقات الاموال الظاهرة اما لو اخذ السلطان
 الاموال مصدرة ونوى ادا الزكاة اليه فعلى قول
 المسايخ المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه
 يغني لانه ليس للظاهر ولاية اخذ الزكاة عن الاموال

اخذ السلطان الاموال
 مصدرة ونوى الزكاة

الباطنة و به نأخذونه البرازية السلطان ايجابر
 اذا اخذ صدقات الاموال الظاهرة يجوز و
 يسقط في الصحيح ولا يورث بالادانها فان صادرت
 او اخذ احياءات ونوى ان تكون عن الزكاة
 او نوى ان يكون المكس زكاة فالصحيح انه يقع
 عن الزكاة كذا قال الامام السرخسي وعمله صرح في
 الخلاصة وفي فتح القدير قال وفي المبسوط وما
 باخذه ظلمة زمانا من الصدقات والعشور و
 الخراج واجبايات والمصادرات فالاصح انه يسقط
 جميع ذلك عن ارباب الاموال اذا نوى عند الدفع
 المصدق عليهم لان ما في ايديهم اموال المسلمين و
 تحاميه ينظر ثمة **قوله** المصنف ولو علقها بالملكية
 صحت **اقول** و به صرح في الخلاصة نقلا عن
 اكلوا في وصيحة في الفتاوى الظهيرية **قوله** المصنف
 لانها انما تبطل الاقوال الاخيرة **قوله** يشكك على
 هذا ما في الفتاوى الناجية عن الزاهد العتالي
 لو كره بطلاق امراته ان شاء الله تعالى مع التوكيل و
 بطل الاستئنا ولو قال امرك بيدك ان شاء الله تعالى
 وتعالى مع ولا يكون الامر بيدك لانه تفويض وليس
 الاستئنا خلافا للتوكيل **قوله** المصنف وينبغي
 تخصيص الاعتاق الى قوله لما لم اذا اعتق

ما هو من العشور
 والحنانيات ان نوال العبيد
 عن الزكاة وقع

له قاصدا تعظيما كذا في اخره **اقول** و به صرح
 الشيخ الامام الوالد **اقول** وقول المصنف ينبغي
 لا ينبغي وقال ايضا شرح الكنترا اذا صدر من
 مسلم ينبغي ان يكون به اذا قصد تعظيما وذكر لانه
 لا شك في ان تعظيم الصم كذا **قوله** ويمكن ان يكون
 عن قول المصنف وينبغي ان يحمل ينبغي على انه ينبغي
 يجب فان ينبغي يستعمل الفقهاء يجب قال الامام
 القدوري في مختصره وينبغي للمناس ان يلتصوا
 الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان قال
 شارحه الامام اكدادي في كجوهه اي يجب ومثله
 في السراج الوهاج وقال الامام الشافعي في النزاع باب
 الاختلاف في الشهادة وينبغي ان لا يشهد حتى يثق
 المدعي ما قبض قال شارحه الربيعي يعني يجب
 عليه ان لا يشهد الى اخره واذا كان ينبغي يستعمل بمعنى
 يجب فيقول المصنف وينبغي تخصيص اي يجب
قوله المصنف وفيما الاعتدال في الشرح الكبير
 شرح الكنترا **اقول** قال في الشرح المذكور والمراد
 بها اي بحالة الاعتدال بحالة القدرة على الوطى والمهر
 والتقمة مع عدم اخوف من الزنا واكوه وترك
 الفريضة والسنن فلو لم يقدر على واحد من الثلاث
 او خاف واحدا من الثلاث فليس معتدلا فلا يكون سنة

ينبغي استعمال الفقهاء
 في غير كجوهه
 مسائل كجوهه السوا (قوله)

وحقق كما افاده في البدائع **قوله** لو وهب
 ما رخصت كما في البرازيه **اقول** نص عبارة
 البرازيه قال لاخر هب لي هذا الشيء على وجه المزاج
 فقال وهبت وقبله وسلم جاز انتي وفي الجوهرة
 مسيلة رجل قال لاخر هب لي هذا فقال وهبت
 لك فقال قبلت ولم الهبة جاز ومثله في منية المفتي
قوله هذا لا يدل على ان النية ليست بشرط الجواز
 ان يكون نوى مع قوله وتسلم لان ذلك انما يعيد
 ان المزاج انما وقع في طلب الهبة لم وقعت في بلا
 مزاج ظاهر او مستحقة لشرائطها والظاهر يكفي في
 مثل ذلك **اقول** ومثله في الجوهرة كما لا يخفى
 وفي البرازيه لو اكره على الهبة فوهب لا يصح وهذا
 يصلح دليلا على كون النية في الهبة شرطا فان المصنف
 استدل على ان النية شرط في الكفر بقوله ان كفر
 المكره غير صحيح فاقبل فان اجيب بان الهبة انما
 لا تصح مع الاكراه لفقد شرطها وهو الرضا لا لاجل النية
 شرطها يقال له يقال مثله في الاكراه على الكفر **قلت**
 وجعل الولو الى عدم الصحة لفقد الرضا فقال ولو
 اكره على ان يهب جاز نية هذه لقلان او يهب الف
 درهم لقلان كانت الهبة باطلة اذ اكره على الهبة
 والتسلم لانه يضر في مكرها تصرفا يحتمل الغشع وكان

عدم

عدم الرضا بها ما نفاصحة انتهى **اقول** هذا صريح
 في ان المبطل فوان الرضى كما لا يخفى **قوله** المصنف
 ومن فروع ذلك لو قال ان لبيت ثوبا او اكلت
 طعاما ولا تصح نية التبيين في انت الطلاق الى اخره
اقول وجه ذلك ان المصدر فرد سواء كان
 معرفا او منكر او بين الفرد والعرد تناق والتوحد
 مراعى في الفاظ الوجدان بال فردية كالطلقه واجنبية
 كالثلاث فانه فرد من الاجناس وهي الطلاق ف
 العتاق وغير ذلك والمتنى بما ذكره بعيد من الفردية
 واجنبية ولو كانت المرأة امة تصح نية التبيين لانها جنس
 طلاقها والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** واما الاستثناء فلا
 يشترط له نية كما صرح به الزيلعي في التبيين في باب التعليق
 قال ولو جرى على لسانه ان ما لله تعالى من غير قصد لا يقع
 الطلاق لان الاستثناء وجد حقيقة وهو صريح في بابه
 فلا يفتقر الى نية **قوله** ولا يثاب العيين على ترك
 الزنا في جامع الفتاوى للعتابي ذكر في بعض كتب
 الكلام ان ثوبة الياس هل تعتبر اخلاق فيه والاصح انها
 تعتبر حتى ان من تاب عن شيء لا يقدر عليه كحبوب
 يتوب عن الزنا وكالزمن يتوب عن السرقة فانه معتبر
 نية **قوله** المصنف واما تخصيص العام الى اخره **افد**
 ومن فروع ذلك لو قال ان لبيت ثوبا او اكلت طعاما

وهو على ان نية الهبة
 غير قصد لا يقع طلاق

ثوبة الياس لا تعتبر

فروع تخصيص العام

او شره بالبرايافانه يع اجميع لكنه يقبل منه في التخصيص
 وبانه لا قضاؤه بعض المعترقات عن البرايح قال
 والله لا اتزوج امرأة على ظهر الارض ينوي امرأة بعينها
 قال يصدق فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى
 في مية المفتي تخصيص العام بالنية لم يصح الا في رواية
 اخصائي وصورته نوي في عين التزوج من بلد كذا
 وفي الاما من الروميات وفي البرازيه ونص جماعة
 ما ان العرض داخل في حيز الاعتبار ان لم يكن العرض
 مشتركا حتى ينص في مختصر التقوم ان العرض يصلح
 مخصوصا فان قلنا يكتل على هذا ما اذا قال
لا اشترى جارية ونوي متولدة فان نية باطلة قلنا
 انما بطلت لنية لانه تخصيص الصفة فاشبه الكوفية
 والبصرية كذا في الوصول لنحو الاصول للشيخ الرازي
 فان قلنا قد قلنا يجوز تخصيص العام
بالنية فهل يجوز تخصيص العام بقربة تكال ام لا
قلنا نعم ويدل عليه ما رايته عن التاثير خانية
من انه لو قال من قتل قتيلا فله عليه يقع عن كل
قتيل في تلك السرعة ما لم يرجعوا وان مات الواك
او عنك ما لم يمنع الثاني وان قال حالة القتال
يتعين ذلك فافهم وما يدل عليه ما في النلوج
 من ان قصر العام بمقتبل تخصيص عند اكنة
 سوا

كما يجوز تخصيص العام بالنية
 يجوز بالقربة

سوا كان بدلالة او العقل او الحكى او العادة او نقصا
 بعض الا افراد او زيادة قول المحشى قلنا
 وفي خلاصة الفتاوى الى قوله قلت وهو يقبح لقول
 الطحاوي الى آخره اقول اعلم ان جواز تلقين كلمة
 كلمة للتعليم انما جعله المشايخ موزعا على قول الكرخي
 لا على قول الطحاوي فان عند الطحاوي يجوز نصف
 اية نصف اية ومن صرح بذلك صاحب خلاصة في
 الفصل الحادي عشر في القراءة ونص عبارته واختلف
 المتأخرون في تعليم الكايفين ولجب والاصح انه لا بأس
 به اذا كان يلحق كلمة كلمة ويقطع بين الكلمتين على
 قول الكرخي وعلى قول الطحاوي يعلم نصف اية ويقطع
 ثم يعلم نصف اية ان لم يكن من قصده ان يقرأ اية تامة
 وفي النهاية وغيرها واذا احاضت المحل فينبغي لها ان
 تعلم الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين على قول
 الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم نصف اية وفي شرح
منه المصلي لابن امير حاج ولا يكره التبعي للجب والحاج
والنفسا بالتران الشريف لانه لا يجد به قاريا وكذا لا يكره
لم التعليم للصبيان وغيرهم حرفا اي كلمة كلمة
مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول الطحاوي اذا
علم نصف اية وقطع ثم نصف نصفها هكذا يجوز
والصم اختار قوله في الاول اي قول الطحاوي وهنا

في امره امره
 كلمة كلمة
 انظره في قوله

ذكر قول الرحشي

السعد الذي يستعمل في المنفى

العمل دون المعنى كقولك ما جاني من رجل فان من
 ها هنا تفيد العموم ولو قلت ما جاني رجل لسم
 يحصل العموم وهذا في سياق النفي وكذا قال
 الرحشي وغيره في قوله سياتي انما وقع ما لم يكن
 لو قال ما لم يكن من لم يحصل العموم وكذا
 قوله سياتي انما ياتيهم من ايه من ايات ربهم
 لو قال ما ياتيهم ايتهم من لم يحصل العموم
 وهذا يقتضي ان هذه الصيغ الخاصة كلها اذا كانت
 في سياق النفي لا تفيد العموم وانما تفيد التكرار
 العامة كقوله سياتي فاذا قلت ما جاني من احد
 كانت من موكده للعموم لا منسبة للعموم هذا نقل
 النحاة والمفسرين ونقل صاحب اصلاح المنطق وغيره
 ان اللفظ الذي يستعمل في المنفى فقط هو الذي في
 قولنا ما بها من احد ولادابر ولا صافر ولا عريب
 ولا كتيغ ولا ذلي من ديب ولاديج ولاناخ ضرمه
 ولاديار ولا طوري ولادوري ولا تومري ولا
 لاي ورم ولا ارم ولاداع ولا مجيب ولا معروف
 ولا انيس ولا ناخر ولا ناخ ولا دعوى ولا شجر
 ولا موات وزاد الكلاعي في كتاب المنجى
 طوي اي ما بها احد بطوي وما بها طوي ولا ماس
 ولا ديام ولا تامور ولا عين ولا عابن وما الى منه
 فهد

قوله لا ياتي من النفي

فهذه الفاظ وضعت للعموم في النفي وهو نحو لا ياتي
 صيغة وما عداها فمقتضى طواهر النقول انه لا يفيد
 العموم لا بواسطة من ووا بر اي صاحب وبروصافر
 من الصغير وهو الصوت الخاص وعريب اما من
 الاعراب الذي هو البيان ومنه النبي ثوب عن نفسها
 اي ما بها مبين او ما فيها ما ينسب الي ثوب بن فحطان
 وكتيع من التكتيع وهو اجمع تقول تكتيع لجلدا اذا
 التقي في النار فاجتمع ومنه التقيون الصعوت وديع
 معناه متلون والصرم النار وديار من الدار
 منسوب اليها كخطاب والطوري من الطور وهو جبل
 اي ليس فيها صاحب نار ولادار ولا جبل ودوري من
 الدور جمع دار والتومري من التامور وهو دم
 القلب ولاحي القرء والداحي والمجيب من الدعا والاجابة
 وعريب مثل عريب والتاخر والتاخر الكلب والنفي
 صوت الغنم والرخا صوت الابل والدعوى من الدعوى
 وهي الوليمة للعرس والشجر من الشجر وهو كاهن واليد
 واليد لا تفعل اي ما في انفك اذا تقر هذا فاول
 النكرة في سياق النفي تقتضي العموم في قسمي مسموع
 وقياس اما المسموع في هذه الفاظ واما القياس
 في النكرة المبينة وما عدا ذلك فلا عموم فيه فهذا هو
 الخيصر ذلك الاطلاق فيما وصل الى قدرتي انتهى بلفظه

قول المصنف ويكون مقيما وصائما وكافرا بمجرد النية لانه
ترك العمل **اقول** رأت مسيلة ربما يقال
فيها انها ليست من التزوك بل هي من العمل وليكن فيها
بمجرد النية وهي ما نقله الشيخ الوالد في شرح منظومه
حيث قال وفي النهاية مغربا الى الدخيرة لا يجوز
شهادة مدم من الكفر ثم قال شرط الادمان وليرد
به الادمان في الشرب وانما اراد به الادمان في النية
يعني يشرب ومن نية ان يشرب بعد ذلك اذا
وجدته انتهى **اقول** فقد اعتبر وكونه مدميا
بمجرد النية والادمان عمل وربما يقال هي من التزوك
لانه نوى ترك العدالة **اقول** والتحقيق ان
الادمان بالفعل او النية ليس بشرط في الكفر لان شرب
قطرة منه كبيرة وهي مسقط للعدالة من غير اصرار
وانما ذكر المشايخ الادمان ليظهر شربه عند القاضي
هكذا حققه العلامة المصنف في البحر والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول المصنف** وذكر قاضي خان في
قواه ان بيع العصير الى اخره **اقول** وفي اكثر
وصيغ بيع العصير من حمار انتهى وعللوه بان المصنف
لا تقوم بعينه بل تغيره بخلاف بيع السلاح من اهل
الفتنة لان المعصية تقوم بعينه فيكون اعانة لهم
وتسبيبا وقد نهينا عن التعاون على العدوان

المعصية

المعصية ولان العصير يصلح لاشياء لها جائزة
شرعا **قلت** قد اطلق صاحب الكثر وغيره لكن
قيد العلوي في فصوله جواز بيع العصير ممن يتخذ
خرايا لا يحد احدا يدفع له ذلك الثمن وعبارته ولا
باس يبيع كرم وعنب وعصير ممن يتخذ خمر
عند ابي حنيفة اذا باعه من ذى ثمن لا يشاركه المسلم
بذلك الثمن فان باعه المسلم بذلك الثمن بكرة عند ابي
حنيفة ايضا **قلت** وعلم من قوله ولا باس في الخمر
ليشعل فيما تركه اولى وانما قلت في الغالب لما قال الكمال
في شرح الهداية عند قوله صاحب الهداية ولا باس ان
ينقل الامام اى يستحب ان ينقل لضعف عليه في المسبوط
قال وبه يتأكد ما سلف بان قوله من قال لفظ لا باس
انما يقال لما تركه اولى ليس على عمومه فان قلت
قد جوزوا بيع العصير ممن يتخذ خمر كما مر ولم
يحوزوا بيع الامر ممن يلوط به فما الفرق قلت
الفرق ان العصير في الامر قد تقع بعينه بخلاف العصير
فانه حلال والله سبحانه وتعالى اعلم **قول المصنف**
ان سجد للسلطان فان كان قصده التقطيم والتحية
الى اخره **اقول** وفي شرح الوهبانية للعلامة ابن
السكيت قلت وفي الفتاوى البرازية والسجود لله ولا
اجبارة كقولهم سبحانه وتعالى مخاطبا للصالحين رضي الله

معنى لا باس

الله تعالى عنهم ايامكم بال كفر بعد اذ انتم مسلمون
 نزلت حين استاذنوا في السجود له صلى الله عليه
 وسلم ولا يخفى ان الاستيذان من السجود التحية بدلالة
 بعد اذ انتم مسلمون ومع اعتقاد صحة العبادة
 لا يكون مسلما فليكن يطلق عليهم بعد اذ انتم مسلمون
 وقيل لا يكفر لقصة اخوة يوسف صلى الله عليه وسلم
 والاقايل الاول يدعى نسخ تلك الاية ويقول سبحانه
 وتعالى واذ المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وقيل
 ان اراد العبادة كفر وان اراد التحية لا وهذا موافق
 لما في فتاوى الاصل قيل لم يسجد للملك والاقايل
 افضل ان لا يسجد لانه كفر فلا ياتي بما هو كرم ضرورة
 كما قلنا في الاكراه على اجابة كلمة الكفر وبهذا علم ان ما
 تفعله اجهلة لطواغيهم وسميوتهم بايكاه كفر
 عند بعض المشايخ وكبيرة عند الكل فان اعتقد
 مباحة نسخ فهو كافر وان امره ينسخ به ورضي
 بذلك صار مستحسنا له فالشيخ البخاري كان
 قد اسلم في عمره انتهى وفي فصول العبادي ان من
 قبل الارض بين يدي السلطان او امير ويسجد له قال
 ابو حفص ان كان على وجه التحية لا يكفر ولكن يصبر
 انما امرتكما للكبيرة ثم قال ان السجود على وجه التحية
 والاكرام كادم عليه السلام نسخ حديث لوامرت احدا ان

جواز ص

يسجد

يسجد لاحد لا مرت المرأة ان تسجد لزوجها **قول**
 المنصه وان عرس في المسجد فان قصد الظل لا يكره وان
 قصد منفعة اخرى يكره **قول** هذا الذي قال
 يتناول بعومه ما اذا عرس الشجرة لكون ارض المسجد
 نرازه لقصد ان تسرب الشجرة الما فيحصل اصلا ح
 المسجد وقد صرح في الخلاصة والبرازية بحوار الغرس
 في المسجد لاجل هذا الغرض الصحيح وقد رأت المسئلة
 مكتوبة في غيرهما بخط ثقة **قول** وقد اغفل المحقق
 هذا المقام ومرعته والله سبحانه وتعالى اعلم فان قلت
 ما حكم ما عرس في المساجد من الاشجار المثمرة هل ثمرها
 للمسجد او لغيره قلت قال في المجتبى متولى
 الوقف بنا في عرصته بنا او عرس من مال الوقف
 فهو للوقف وان بناه او عرس من مال فهو
 للوقف الا اذا اشهدانه فغلب لنفسه بخلاف الاجنبى
 فانه يكون له الا اذا نواه للوقف والغرس في المسجد
 للمسجد في حق الكل انتهى **قول** والواقف كالا حى
 لما في الخانية وقف ضيعة على جهة معلومة وعلى
 قوم معلومين ثم ان الواقف عرس فيها اشجارا
 قالوا ان عرس من غلة الوقف او من مال نفسه
 لكن ذكر انه عرس للوقف يكون للوقف وان لم
 يذكر شيئا وقد عرس من مال نفسه لا يكون له ولو

حكم غيره الا انما
 في المساجد

انما
 انما

من بعده ولا يكون وقفاً ولا يحاوي القديس وما
 عرس في المساجد من الاشجار المثمرة ان عرس
 للسبل وهو الوقف على العامة كان لكل من دخل
 المسجد من المسلمين ان يأكل منها وان عرس المسجد
 لا يجوز صرفها الا لمصالح المسجد الا لم كسائر
 الوقوف وكذا ان لم يعرف عرس الغارس وفي البرازير
 عرس في المسجد يكون له ولو في ارض الوقف قللوا
 وان تعاهدتها الغارس قللوا عرس ولم رفعها الا
 ليس له هذه الولاية فلا يكون غارسا للوقف وفي
 الخلاصة والمضرات مثله وفي الفتاوى العلامة
 وان عرس شجرة في مسجد فله ان يأكل ثمره ولا يجوز
 له اخذ ورقه **قلت** وفي كلام صاحب العلامة
 نظر كما لا يخفى وذلك لانه جوزه له اكل ثمره ولم يجز له
 اخذ ورقه **قلت** ويمكن ان يقال ان الفرق بينهما
 ان العرس لما كان لا يجوز في المسجد الا لكون الارض
 نزاره او للاستظلال والاستظلال لا يكون على
 الوجه الاحسن الكامل الا بالورق فلا يأخذ لغوا
 الاستظلال الكامل باخذه **قلت** وهذا لا يتأتى
 الا لو عرس للاستظلال فلم عرس لكون الارض
 نزاره فلا يتأتى ذلك الا ان يقال بوجود الاوراق
 على اشجار كثير سرها لما التاز فتحصل الصلاة للارض
 وهو

وهو المقصود والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف الا اذا صار الترك كفا وهو فعل وهو المكلف
 به في النهي **اقول** اعلم انه لا يكلف الا بالفعل وذلك
 في الا مرطاه لانه مقتضى للمفعل واما في النهي المقتضى
 للتترك فالمكلف به الكف اي الانتها عن المنهي عنه وقيل
 المكلف به فعل الصند للمنهى وتام هذا البحث في كتب
 الاصول **قول** المصنف وان كان مريضاً فيه روايتان
اقول ذكر المصنف في البحر ثلاثة اقوال في المريض
قال واما المريض اذا نوى واجبا اخر او فعلا فيه
 ثلاثة اقوال فقليل يقع عن رمضان لانه لما صام
 التحق بالصحيح واختاره في الاسلام وسمي الائمة وجمع
 وصحبه صاحب الجمع وقيل يقع عما نوى كالمسافر ولحقا
 صاحب الهداية واكثر المشايخ وقيل بانه ظاهر الرواية
قلت ومن ثم اعتمد شيخ الاسلام الوالد في مختصره
 تنوير الابصار وقيل بالتفصيل بين ان يصومه الصوم
 فتعلق الرخصة بخوف الزيادة وبين ان لا يصومه
 الصوم **قول** المصنف وذكر ايضا ان النية لا تحتاج الى
 نية **اقول** قال المتكلمون كل صفة تتعلق ولا تؤثر
 يجوز تعلّقها بنفسها وبغيرها كالعلم والنية فالنية
 تحصل نفسها وبغيرها كالنية من الاربعين فانها تترك
 نفسها وبغيرها انتهى **قول** المحشى قلت والاول

النية لا تحتاج
 الى النية

ما ذكره رحمه الله سبحانه وتعالى لان اباحة الفطر
للمريض منوطه بلحوق الضرر الى اخره **اقول** كيف
يقال هذا ومما المعلوم المقرر والمعروف المحرر ان
المريض الذي لا يبصره الصوم غير مريض له الفطر
عند القوم كما تشهد بذلك كتبهم المشهورة ومولفائهم
المزبورة فمن لا يبصره الصوم صحيح وليس الكلام
فيه كما لا يخفى ولا شيء ينافيه ويكون الصوم فرضا عليه
فهو خارج عن هذا وقد صرح بهذا النظر الاكمل في
تقريره **قول** الحصة وان نوى نفلا وقع عن ما
نوى اي في الحج يعني لو نوى النفل يقع عن ما نوى
عندنا لان الدلالة لا تقاوم الصريح **وقال** الامام
الشافعي رحمه الله تعالى تلغو نية وتقع عن الفرض لان
السعي يحكي عليه في امر الدنيا صيانة لما له وهو في امر
دينه او لا تلغو نية النفل ويبقى اصل النية فينادي
به **فرض** الحج واجيب عنه بانه لو حرك عن النفل
لوقع حجه فرضا من غير اختيار **فان قلت** هذا
وارد عليكم حيث جوزتم رمضان بنية النفل مع انه
يلزم منه اداء الصوم الفرض من غير اختيار **قلت**
قالوا في رمضان اذا نوى النفل يطل الوصف لان
الوقت غير قابل له فبقى اصل النية بخلاف الحج فان وقت
قابل للنفل فثبت صفة النفل فيتحقق الاعراض عن الفرض

ومد

ومعه لا يثبت الفرض **قول** المحشي **اقول**
ما ذكره رحمه الله سبحانه وتعالى احذ من التحنيس
الى اخره **اقول** قال الحنفية في البحر قال التحنيس رجل
صلى ركعتين تطوعا وهو نائم ان الفجر لم يطلع فاذا
الفجر طالع يحزبه عن ركعتي الفجر وهو الصحيح لان السنة
تطوع فتأدى بنية التطوع انتهى لكن في الخلاصة
الصحيح انها لا تنوب وهذا يدل على الوجوب وفيها
ايضا عن متفرقة شمس الائمة اكلوا في رجل صلى اربع
ركعات في الليل فتبين ان الركعتين الاخريتين بعد
طلوع الفجر تحتسب عن ركعتي الفجر عندهما واحدى
الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى
قال وبه يغني انتهى ورده في التحنيس بان الصحيح انها
لا تنوب عن ركعتي الفجر كما اذا صلى الظهر ستا وقد تعد
على راس الرابع فانه لا تنوب الركعتان عن ركعتي السنة
في الصحيح من احوال كذا هذا لان السنة ما واظب
النبي صلى الله عليه وسلم عليها ومواظبتهم صلى الله عليه وسلم
كانت بمنزلة مبتدأة هذا نص عبارة الحنفية في البحر
قول المحشي فان قلت قد قال في الخلاصة
واجمعوا ان ركعتي الفجر قاعدتان غير عذر الى اخره
اقول لم يبين صاحب الخلاصة المراد بقوله
لا يجوز اداؤها قاعدا من غير عذر هل المراد انها

فصح

نصح لكن تذكره او المراد عدم الصحة وكان ذكر ذلك
 اولى والعبد الفقير يقول لم يقف عليه صريحا
 لكن الظاهر ان المراد بنفي الجواز الكراهة لا عدم
 الصحة ويدل عليه ما وقع في الاختيار من المنع
 بكراهة صلاتها قاعدا فلنتنبه له نعم على القول بوجوبها
 يظهر ان المراد به عدم الصحة والله سبحانه وتعالى
 اعلم اقول وفي الاختيارات وذكر في شرح
 الطحاوي مروي الحسن عن ابي حنيفة انه لو صلى ركعتي
 الفجر قاعدا من غير عذر لا يكون لانه هذه سنة اختصت
 بزيادة توكيد وترعيب وترهيب وتوعيد والتحقت
 بالواجبات ذكره في فضل التراويح وبما استدله
 العلامة المحشي على ان المراد بعدم الصحة قال وهذا
 نضريح بان معنى لا يكون لا يصح لا عدم احل مع الصحة
 اقول يمكن ان يقال انها التحقت بالواجبات
 من وجه دون وجه فالحقت بها في عدم احل لان
 الملحق بالشئ لا يلزم ان يكون ملحقا به من كل الوجوه
 وفي كل الاحوال ومما يدل على ان الظاهر ان المراد
 عدم احل ما اسلفه لك عن الاختيار شرح المختار
 وعبارته وقد قال صلى الله عليه وسلم في ركعتي الفجر صلوا
 ولو ادر كنتم الخيل وقال هما خير من الدنيا وما فيها روت
 عائشة رضي الله تعالى عنها حتى كره ان يصلها قاعدا

التراويح
 بجواز عدم

لغير

لغير عذر **قول** المحشي فرج في التجنيس والنواز
 والمحيط رجل ترك السنن الصلوات الخمس وقوله
 قلت تعقبه في فتح القدير الى اخره اقول
 نقل المحشي عبارة المصنف في البحر قال المصنف رحمه الله سبحانه
 وتعالى في البحر وفي التجنيس والنواز والمحيط رجل ترك
 السنن الصلوات الخمس ان لم ير السنن حقا فقد كفر
 لانه استخفاف وان راى حقا منهم من قال لا ياتر والصحيح
 انه ياتر لانه جاء الوعيد على الترك انتهى وتعقبه في
 فتح القدير بان الائم موقوف بترك الواجب وقد قال صلى الله
 عليه وسلم للذي قال والذي بعثك بالحق لا اريد على ذلك
 شيئا اقل ان صدق انتهى ونجاء **عنه** بان السنة
 الموكدة بمنزلة الواجب في الائم بالترك كما صرحوا به
 وصرح في المحيط ههنا انه لا يجوز ترك السنن الموكدة
 وبان حديث الاعرابي كان متقدما وقد شرع بعده
 اشيا كالوتر فانه ان تكون السنن الموكدة كذا فاما قدما
 انه يذكر له صدقة الفطر وقد اتفقوا على انه ياتر تركها
قول المصنف والتراويح عشرون رلعة الى اخره اقول
 هذا قول الجمهور كما في الموطا عن يزيد بن رومان قال
 كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب بثلاث
 وعشرين ركعة وعليه عمل الناس شرقا وغربا ومثلي عليه
 اصحاب المتوفى لكن ذكر المحقق ابن الهمام في فتح القدير

رجل ترك السنن
 الصلوات الخمس

ما حاصله ان الدليل يقتضي ان تكون السنة من العشر
ما فعله صلى الله عليه وسلم منها ثم تركه خيفة ان يكتب
علينا والباقي مستحبا وقد ثبت ان ذلك كان احدى عشر
ركعة بالوتر كما ثبت في الصحيحين من حيث عايشه رضي
الله تعالى عنها فاذا ن يكون المسنون على اصولها ثمانية
ثمانية منها والمنتخب اثني عشر فأما
وزيادة الاختيار شرح المختار انه يكره صلاة التراويح
قاعدا مع القدرة على القيام للزيادة تأكيدها واكثر
انه لا يستحب التراويح قاعدا وبذلك حزم الشيخ الوالد
في مختصره تنوير الابصار وفي الحاشية اذا التراويح
قاعدا اتفقوا انه لا يستحب بغير عذر واستدلوا بما
روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى
لو صلى سنة الفجر قاعدا من غير عذر لا يكون فكذا
التراويح قاعدا بغير عذر وفرقوا بين التراويح
وبين سنة الفجر وهو الصحيح الا ان ثوابه يكون
على النصف من صلاة القيام ووجه الفرق ان سنة
الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التأكيد
دونها فلا يكون التسوية بينهما قوله المصنف
وصلاة الضحى واقلها اربع قوله عبارة ابن
امير حاج في شرح منية المصلى تفيد ان اقل صلاة
الضحى ركعتان وهو مخالف لما قاله المصنف هنا وبض
عبارة

عبارة في شرح المنية واما بسجدة الضحى اي صلاة الضحى
فقد وردت الاحاديث السريفة فيها اي في قدرها
من قدرتها من الركعتين الى ثلثي عشر ركعة وهي
مستحبة روى عن ابي ذر انه قال او ضحى يا رسول
الله قال اذا صليت الضحى ركعتين لم تكتب من
العاقليين وان صليتها اربعا كتبت من العابدین واذا
صليتها ستا لم يتبعك ذلك اليوم ذنب وان صليتها
ثمانيا كتبت من القانتين وان صليتها عشرا بنى الله
لك بيتا في الجنة وروى انه صلى الله عليه وسلم قال
من صلى الضحى ثلثي عشر ركعة بنى الله له قسرا من
ذهب في الجنة وفي الحاشية القدسي صلاة الضحى
قل ما فأتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان
يصلها من ركعتين الى اثني عشر ركعة وهذا مخالف لما
ذكره المصنف هنا قوله المصنف ولو قال اقتديت بهذا
الشيخ فاذا هو الى اخره قوله ومثله في شرح
المقدم وفي البحر وفي عدة الفتاوى ولو قال
اقتديت بهذا الشيخ وهو شاب صحيح لان الشاب يدعى
شيخا للتعظيم ولو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا
هو شيخ لم يصح قوله وفي المجتبى ما مخالف
هذا ذكره في كتاب الصلاة عند قول القدوري
ومن اراد الدخول في صلاة غيره فقال لو قال

نويت الاقتداء بهذا الساب فاذا هو شيخ يجزيه
 بخلاف ما اذا اتوى الاقتداء بالشيخ فاذا هو شيخ
 وقد نقله المحشي عن المجتبي اقول — وربما يمكن
 ان يقال لا مخالفة لان ما في المجتبي بغير اشارة وانما
 قال بالشيخ فاذا هو ساب وهنا اي بالاشارة
 فقال بهذا الشيخ فعني بالاشارة والوصف في المعين
 لغو فان قلت فما وجه ما في المجتبي على تقدير
 المخالفة قلت يمكن ان يقال الوجه ان الشيخ قد
 كان سابا فيجوز ان يطلق عليه سابا بطريق مجاز
 الكون بخلاف الساب فانه لم يكن شيئا ابد **قول**
 المصنف واما الوصو والفصل فلا دخل لهما في هذا البحث
 لعدم اشتراط النية فيهما اقول — اطلق الوصو فمثل
 باطلا في كل وضوء كما لا يخفى حتى الوضوء بنية التمر على
 القول به وقد قالوا بشرط النية في التوضي بنية
 التروك وبسور اعمار كما في الظهريه وغيرها وانه
 سبانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ولو وقف بعرفة
 طالب عزيمه اخاه والفرق ظاهر الى اخره اقول —
 قد ذكر والله يشترط في الوقوف المحصول فقط
 اي لا التحصيل وذكر والفرق بين الوقوف والطواف
 ان الوقوف ركن العبادة وليس بعبادة مستقلة
 بنفسه ولهذا لا يتقبل به فوجود النية في اصل تلك
 العبادة

العبادة يعني عن اشتراط النية في ركنه كما في اركان
 الصلاة والطواف عبادة مقصودة ولهذا يتنفل
 به فاشترط فيه اصل النية ولا يشترط فيه تعيين الجهة عملا
 بالشهيد والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ولما
 حكم ما اذا اتوى الصوم والحمية اقول — قد صرح
 في فتح القدير بذلك حيث قال ولو اتوى الصوم
 والحمية والتراوى فالاصح الصحة لان الحمية او التداوى
 حاصل قصده ام لا فلم يجعل قصده تشريكا وتركه للاخلاص
 بل هو قصد للعبادة على حسب وقوعها لان من
 ضرورتها حصول الحمية والتداوى انتهى **قول**
 المصنف ولو اتوى فائتة ووقفت الى اخره اقول — هكذا
 في احكامنا على المشتق وذكر على الاحكام الكبرى انه لا
 يصير شراعا في واحدة منهما وانما كان للوقفية
 اذا كان في آخر وقت الوقية لترجمها وفيه اشارة الى
 كون المصلي صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب
 ترتيب يلغى ان لا تضع واحدة اذا كان في وقت سعة
 للتراحم والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** ولو احرم نذرا
 ونقلا او فرضا وتطوعا كان تطوعا عندهما في الاصح اقول
 كان ينبغي ان يكون نذرا وفرضا لانهما اقوى وقد
 تقدم ان الاعتبار الاقوى فالاقوى **قول** المصنف
 لو قال لامرأتك انت على حرام ناويا الطلاق والظهار

كان نقلا

اقول قال في فتح القدير ولو نرى مع غير العبادة
 شيئا اخر غيرها وهما مختلفان في الحكم كان يقول
 لزوجه انت على حرام ونرى الطلاق والظهار
 فانه يحر بينهما فما اختاره ثبت وقيل يثبت الطلاق
 لقوته وقيل الظهار لان الاصل بقا النكاح انتهى وفي
 السابيع هذا فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى
 القضا فلا يصدق ويكون عينا لان الظاهر ان احكام
 في الشرح عمن كذا في اجوبة هرة **قول** المصنف وعن ابن
 رحمه الله سبحانه وتعالى اخ اقول اعلم ان النية
 هي الارادة اي ارادة العبادة لله سبحانه وتعالى
 على اخلص والارادة صفة من شأنها ترجيح احد
 المتساويين على الاخر وليست النية هي العلم وفي مجمع
 الفتاوى قال عبد الواحد في صلاة اذا علم انه صلاة
 يصلي قال محمد بن سلمة هذا القدر نية وكيفية الصوم
 وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لانها غير العلم الاثر
 ان من علم الكفر لا يكون ونواه يكثر والمساخر اذا علم الاقا
 لا يصير مقبلا وتونواها يصير مقبلا وفي الهداية
 النية هي الارادة والشرطان يعلم بقلبه اي صلاة يصلي
 اما الذكر باللسان فلا يعتبر به وكفى ذلك لاجتماع
 عزيمته واعتراض عليه بان هذا يرجع الى تفسير النية
 بالعلم وهو غير صحيح واجيب بان مراده بان

يجز

يجز م بتخصيص الصلاة التي يدخل فيها وتميزها
 عن فعل العادة ان كانت نقلا وعما سائر لها في اخص
 او صافها وهو الرخصة ان كانت فرضا لان التخصيص
 والمميز بدون العلم لا يتصور قال المصنف
 بعد نقل ما ذكرنا قول المصنف هذا الجواب يقوى
 الاعتراض ولا يدفعه لان الجزم علم خاص بل الصواب
 في الجواب ان مراده بيان ان المعبرة في النية التي هي
 الارادة عمل القلب اللازم للارادة وهو ان يعلم
 بداهة اي صلاة يصلي وان لم يقدم على الجواب
 الاتساع لم يجز صلاة ولا عبرة بالذكر اللسان فبني كل
 من الاعتراض والجواب الفقرة عن قوله واما الذكر
 باللسان فلا يعتبر به **قول** المصنف قال في الجواهر
 ولا يعتبر بقول الكرخي الى اخره اقول قال الامام
 الكرخي رحمه الله سبحانه وتعالى ذلك قايما على الصوم
 وهو لا يصح لان سقوط القران لما كان كخرج وكخرج
 يندفع بتقديم النية فلا ضرورة الى التاخير وجوز
 التاخير في الصوم كخرج اقول ولقال ان يقول
 يندفع كخرج ايضا بالتقديم في الصوم كما لا يخفى
 وفي شرح منية المصلي لا تصح الصلاة بالنية المتأخرة
 في ظاهر الرواية خلافا للكركخي فان فان عنده تخو
 بالنية المتأخرة قيل الى الشا وقيل لا فتعود وقيل الى

الركوع وقيل الى الرفح منه وهو غاية الجهد **قوله**
 المصن الا الذي فانه مصرف للفطر **قوله** وفي
 النهاية ويدفع ما سوى ذلك من الصدقة للذي
 لا الى الخزي والمساكين وقال في المبسوط وفقراء
 المسلمين احب الى لانه اجدر عن اخلاق لانهم يتقون
 على الطاعة وعبادة الرحمن والذي يتقوى بها في
 طاعة الشيطان وفي منح الفقار للشيخ الامام
 الوالد وجاز غيرها اي جاز دفع غير الزكاة وغير
 العشر اليه اي الى الذي واجبا كان او تطوعا لصدقة
 الفطر والكفارات والنذور لقوله سبحانه وتعالى
 لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين الاية
 وحضت الزكاة بحديث معا رضي الله عنه واكتف
 بها العشر لان مصرف الزكاة وكذا الحاج كذا في شرح
 الفروع **قوله** وهو واردة على قول التزويج
 غيرها كما لا يخفى وقيل بالذي لان جميع الصدقات
 فرضا كانت او واجبة او تطوعا لا تخو من الخزي انفا
 كذا في غاية البيان واطلقه فمئل المتامين وقد
 صرح به في النهاية وفي كذا في القدي وعن ابي يوسف
 انه لا يعطى الذي الزكاة ولا صدقة الفطر ولا طعام
 الكفارات وهو الفتوى انتهى **قوله** وفي خلاصة
 ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة وفي

مصرفه

الولو الجسد وصدقة الفطر كالزكاة في المصارف **قوله**
 للمصنف الى ما قيل يضاف الزكاة الى الشري **قوله**
 الزكاة يطلق في اللغة على من اوله من طلوع الشمس
 الى غروبها وفي الشرح الشريف اوله من طلوع الفجر
 الى غروب الشمس **قوله** المصنف ومحلها القلب وكل
 موضع **قوله** اطلقه المصنف فمئل كل موضع وفي
 الفتاوى السراجية اذا اراد ايجاب الاعتقاد في ينبغي
 ان يذكر بلسانه ولا يكفي لاجبائه اليه كذا عن شمس الائمة
 قلت وكذا النذر لا يلتفت في ايجابه بالنية بل لابد من
 التلفظ كذا صرحوا به في باب الاعتقاد وذكره الشيخ
 الامام الوالد في شرح منظومته الفقهية **قوله**
 وقد نقل ما ذكر عن السراجية في مئة المفتي قال ايجاب
 الاعتقاد في باللسان لا بالقلب واسم سبحانه وتعالى اعلم
قوله المصنف وفي القينة والمحتمى ومن لا يقدر ان
 يحضر قلبه الى اخره **قوله** ظاهره ان فعل اللسان
 يكون بدلا عن فعل القلب ومن المعلوم ان نصب
 الابدان بالواي لا يكون واسم سبحانه وتعالى اعلم
قوله المحتمى وهو ان المتكلم داخل في عموم كلامه
 امر كان او نهيا الى اخره **قوله** هذا اذا لم يمنع
 مانع من الدخول فلو منع مانع من تناول السر
 يدخل كما يتفاد ذلك من كلام صاحب البديع قال

اذا اراد ان يفتي
 ينبغي ان يذكر بلسانه

الوله

٢ البديع المخاطب المتكلم داخل في عموم خطاب
 امر او نهيا او خبرا لقوله تعالى والله بكل شيء عليم
 وقوله السيد عبده من احسن الكل فالكرم او
 فلا تنه خلا فالكاف في اللفظ عام ولا مانع من
 تناول فوجب الدخول بقوله ولا مانع يستفاد
 منه انه لو وجد مانع لم يدخل كما لا يخفى اقول
 بشكل على القاعدة مسيلة وهي وقف على الفقر الثم
 اقتصر الواقع لا يعطى له من الوقوف شيء عند الكل كذا
 في البزارية ويشكل ايضا لو دفع الفقير درهمي الشخص
 وامره ان يتصدق على فقير ليس له ان يعطى الامر
اقول لا اشكال لان عدم الدخول انما هو هنا
 لقضية مانعة من الدخول وقد قدما انه عند مانع
 لا يدخل كما يستفاد من كلام ابن الساعاتي في البديع
قول المحقق قلت انما لم يعتق عبده في صورة
 اولاد ادم كلف احرار الى اخره اقول في هذا الفرق
 نظر لانه يقال له قوله ايضا كل عبيد الدنيا او كل عبيد
 في الارض احرار غير مطابق للواقع ايضا كما
 لا يخفى فلفظ كلامه فلا يعتق عبده كما هو ظاهر
 وقوله لا مكان تصحيحه ايضا في موافقته له
 باقراره اذ عبده من جملة العبيد الذين في الارض
 يقال له وقوله اولاد ادم كلف احرار يمكن تصحيحه

ايضا

ايضا في حق عبده موافقته له باقراره اذ عبده
 من جملة اولاد ادم عليه السلام كما لا يخفى اقول
 ويعارض من قوله فيلغو كلام القاعدة المشهورة
 المعلومة المذكورة وهي اعمال الكلام اولى من اعمال
 متى امكن وهنا قوله اولاد ادم كلف احرار يمكن اعماله
 وتصحيحه في حق عبده ومتى امكن اعمال الكلام
 يعمل ولا يميل صوتا لكلام العاقل فيعتق عبده فهذا
 الكلام في هذا المقام محتاج الى فرق وجواب الحمد
 لله الملم للصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على
 على سيدنا محمد افضل من اوتي الحكمة وفصل الخطاب
قلت ويمكن ان يقال في اجواب انه لما قال
 اولاد ادم عليه السلام احرار لم يدخل عبده في اولاد
 ادم عليه السلام لان الاولاد حقيقة في اولاد الصلب
 وعبده ليس من اولاد صلب ادم عليه السلام والاصل
 في الكلام الحقيقة ولما قال عبيد الارض احرار دخل
 عبده لانه عبيد حقيقة فدخل عبده في جملة عبيد
 الارض الذين هم عبيد حقيقة وفيه نظر يدرك بالتأمل
 فيما قدمته والله سبحانه وتعالى اعلم قول المصنف
 قالت تزوجت علي فقال كل امرأة الى اخره اقول
 قد وقع الخلاف في ذلك فقال ابو يوسف رحمه
 الله سبحانه وتعالى لا تطلق المحلف لان كلامه خرج جوا

ما تطلق ان صلب الكلام على الجاهل
 اولى من العامة وقد تقدم ان اعمال
 الكلام اولى من الجاهل

كلامها فيكون مطابقا له ولأنه قصد رضاها وذلك
بطلاق غيرها فيتنقده **فإن قلت** قد زاد
في كلامه فلا يكون جوابا **قلت** هو وإن زاد لكن
الزيادة مفيدة ليست بلفظ وانما خرج الزيادة
الكلام من أن يكون جوابا إذا كانت لغوا وأما إذا كان
فيها فائدة وهي تطيب قلبها وتشكين نفسها بالبلغ
الوجوه وقال لا تطلق لأن العمل بالعموم واجب
ما أمكن وقد أمكن هنا فعمل به ولأنه ربما أن يكون
عرضة أحاسنها وأحاط الغبطة بها حين اعترضت
عليه فيما أحله الله سبحانه وتعالى ولو نوى غيرها
صدق ديانة لا قضا لانه تخصيص العام وهو
خلاف الظاهر **أقول** وقد اختلف ترجيح المسايخ
رحمهم الله سبحانه وتعالى في بعضهم رجع قول أبي يوسف
ورجع بعضهم قولهما ومشي أصحاب المتن على قولهما
فمنسج اعتمادا لأن العمل على ما في المتن حتى قالوا
أنه لو تعارض ما في المتن وما في الفتاوى فالاعتماد
على ما في المتن وفي البحر المصنف واختار شمس الأئمة
السرحتي وكثير من المسايخ برواية أبي يوسف وفي جامع
قاضي خاين وبه أخذ مشايخنا وذكر في الغاية معزيا
إلى الدخيرة الأولى حكم الحال أن كان قد جرى بينهما
مشاجرة وحضرة تدل على غضبه يقع الطلاق عليها

أيضا

أيضا وإن لم يكن كذلك لم يمنع والله سبحانه أعلم
قول المحشي أقول قال في الولو الجيه قيل له الكي
امراة غير هذه فقال كل امرأة إلى قوله وتام التوفيق
في الدخيرة **أقول** الظاهر أن المحشي نقل هذا من
البحر الرائق للمصنف قال في المخرج والولو الجيه رجل
فيل أنه امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة إلى
في طالق لا تطلق هذه المرأة فرق بين هذا وبين ما
إذا قالت المرأة لزوجها أنت تريد أن تزوج على امرأة
أخرى فقال إن تزوجت امرأة في طالق حيث
تطلق هذه المرأة والرق هو أن قول الزوج ما على
القول الأول فأنما يدخل تحت قوله ما يحتمل الدخول
تحت القول الأول فقولا إن تزوجت امرأة اسم المرأة
يتناولها كما يتناول غيرها أما هنا قوله غير هذه
المرأة لا يحتمل هذه المرأة فلا تدخل قوله ثم **أقول**
أن النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة لا تدخل تحت
النكرة إلا في العلم وببانه كما في المدايع قال إن دخل
دارك هذه أحد فكذا ففعله المحلوق عليه لم يحث
كالحالف لأن المحلوق عليه معرفة بما في الخطأ كذا الو
قال إن البت هذا القميص أحد فكذا ففعله المحلوق
عليه لم يحث كونه معرفة بالتأ التي للنميط وإن البت المحلوق
عليه كالحالف حيث إن الحالف نكره فيدخل تحت النكرة

ولو قال ان من هذا الرأس أحد وأشار الى رأسه
لم يدخل كالك في فيه وان لم يصنع كالك الى نفسه بيا
الاضافة لان رأسه متصل به خلقة فكان اقوى من
اضافته الى نفسه بيا الاضافة ولو قال ان كل غلام
عبد الله واسمه محمد بن محمد احد فعد
حرف كل كالك وهو غلام عبد الله كالك واسمه
عبد الله بن محمد حيث لانه لا يجوز استعمال العلم
في موضع النكرة فلم يخرج كالك من عموم النكرة
انتهى وتام توريثاته في الدخيرة انتهى كلام الجرحه
في كتاب الايمان في باب اليمين في البيع والشرا
قلت قد يؤخذ من **مسألة** ما اذا قالت المرأة
لزوجها انك تريد ان تزوج علي امرأة اخرى الى
اخره جواب حادثة وهي واقعة الفتوى وهي ان
الرجل اذا كان له امرأة وتزوج عليها اخرى وعلق
طلاقا على صفة انه متى تزوج عليها زوجته غيرها كانت
طالقا ثم طلق القديمة باينائه تزوجها على الجديد
هل يطلق وتدخل زوجته تحت العموم الظاهر انها
تدخل ولم اربها نفلا بخصوصها وينبغي انه اذا لم
يؤدها لا تطلق ديانة لانه نوى تخصيص العام **قول**
المصنف ولا عموم لعن اللفظ الى اخره **قول** قال
في البديع الاتفاق ان العموم من عوارض الالفاظ

حقيقة

حقيقة بمعنى وقوع النكحة وفي اللفظ وبعض صحابنا
محازر وقيل مختص بالالفاظ **قول** المصنف ونقلوا
في كتاب الحج ان طلب التيسير الى قول وقد حققا
في شرح المنزاة **قول** قال بعد ما ذكر ما يتعلق
بالنية باللسان هل هي سنة او مباح او مستحبة بقي
الكلام في كيفية التلفظ بها ففي المحيط ينبغي ان تقول
اللهم اني اريد صلاة كذا فيسرها لي وتقبلها مني
وفي العرض اللهم اني اريد ان اصلي فرض الوقت او فرض
كذا فيسرها لي وتقبله مني وفي صلاة اجازة اللهم
اني اريد ان اصلي كذا وادعوا لهذا الميت فيسره
لي وتقبله مني والمقتدى بقول اللهم اني اريد
ان اصلي فرض الوقت متابعا لهذا الامام فيسره لي وتقبله
منى انتهى وهذا كله يفيد ان التلفظ بها يتكون بهذه
العبارة لا يجوز نوى او نوى كما عليه عامة المتلفظين
بالنية من عامي وغيره ولا يخفى ان سوال التوفيق
والقبول شي اخر غير التلفظ بها على انه قد ذكر غير
واحد من مشايخنا في وجه ما ذكره محمد في كتاب
الحج ان الحج لما كان مما يعتد ويقع فيه العوارض و
الموانع وهو عبادة عظيمة تحصل بافعال سابقة
استحب طلب التيسير والتسهيل من الله سبحانه
وتعالى ولم يشرع مثل هذا الدعاء في الصلاة لان ادائها

كيفية التلفظ
بالنية في الصلاة

في وقت يسير انتهى وهو صريح في نفي قياس الصلاة
على الحج انتهى **فان** قد تكرر فيما نقلته
لفظ اللهم وهذا اذا صلى الله حذو خوف النذر
فتعمل وهو يا وعوض عنها الميم وقد خرج اللهم
من النذر فتعمل على وجهين احدهما ان تذكر
ذلك المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع بقول
كذ ان يوقا فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا التاخر
ان يستعمل دليلا على المدرة وقلة وقوع المذكور كقولك
اللهم لا اذورك اللهم الا ان تدعوني الا ترى ان وقوع
الزيارة مفروضة بتقديم الدعاء قليل فالله في النهاية كذا في
شرح التوضيح **قول** المصنف والم بالسيئة لا تكتب سيئة
اقول كلام المصنف مطلق فيمثل الهم بكل زمان وكل
مكان وليس كذلك فان العبد مواخذ بالهم بالسيئة بمكة
المسوفة فما صرح به الكمال ابن الهمام في فتح العدين
حيث قال ونحن ابن مسعود رضي الله سبحانه وتعالى
عنه ما من بلدة يواخذ العبد فيها بالهم قبل العمل الا
يكن وتلا هذه الآية الشريفة ومن يرد فيه بالفحار بظلم
نذره من عذاب الهم انتهى **اقول** واقر الفاضل
الحثي المصنف على اطلاقه مع ان المسئلة معلومة
متعملة مسطرة فلم ادر ما السر في ذكره والله سبحانه
وتعالى هو الموفق ولهم رتبة الفاضل الحثي على سر تعبيرة

والهم بالسيئة

منها ولم يوايه حيلة

المصنف

المصنف رحمه الله تعالى في قوله لا تكتب سيئة ما
احكم في عدوله عن لبيت بسيم الى قوله لا تكتب سيئة
والفقير يسمي على ذلك **فان** اعلم ان الهم بالسيئة
سيئة وان لم تكتب لكنها مغفورة لعفو الله سبحانه
وتعالى ووعد عذاهل النية واجماعة لقوله
صلى الله عليه وسلم من هم بالسيئة لم تكتب عليه حتى
يعملها فان عملها كتبت عليه واحدة وقالت المعتزلة
ليست بمغفورة كالم بالكفر قلنا هذا اخبر حجة عليكم
واحتجت المعتزلة بقوله سبحانه وتعالى وان تبدوا
ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله قلنا قوله سبحانه
وتعالى او تخفوه منسوخ بقوله سبحانه وتعالى
لا يكلف الله نفسا الا وسعها والعبد لا يقدر على الامتناع
من الوسوسة وهم القلب وفي الاحكام ايضا ان العبد
اذا اطلق زوجته قلبه بالهم لا تطلق لان الله سبحانه
وتعالى عفى عما حدثت به نفس العبد دفعا للحرج
وقد قال الله سبحانه وتعالى وما جعل عليكم في الدين
من حرج الآية كذا في شرح يقول العبد ليس في الاسلام
الولد ثوبا الله صريح وبهذا علم سر عدوله الى
لم تكتب والله سبحانه وتعالى هو الموفق الوهاب
اقول وقهر روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال ان الله تجاوز لامتي عما حدثت به

انفسها ما لم تكلم به او تعجل به قال ابن ملكة شرح
المبارق عنده هذا الحديث الشريف اعلم ان حديث
النفوس المتجاوزة عنه على نوعين ضروري وهو ما
يقع من غير قصد واختيار وهو ما يقع بقصد
والمراد في الحديث الشريف النوع الثاني لان النوع
الاول معفو عن جميع الامور اذا لم يصبر عليه لامتناع
اخلوعه وانما عني النوع الثاني في هذه الامة تكريما
لنبينا صلى الله عليه وسلم قال وفيه دليل اي في هذا
الحديث الشريف على ان حديث النفس ليس في معنى
الكلام حتى لو حدث نفسه في الصلاة لا تبطل ولو
طلق امرأته بقلبه لا تطلق واما اذا كتب طلاق امرأته
فيخوز ان يكون ذلك طلاقا لانه صلى الله عليه وسلم قال
ما لم تكلم به او تعجل به والكتابة نوع من العمل وهو
قول محمد بن الحسن فان قلت **الحديث** الحديث الشريف
مخالف لقوله سبحانه وتعالى وان تبدوا ما في انفسكم
او تخفوه يعلم الله قلتم **روى** عن ابن
عباس وعمره من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
ان هذه الآية لما نزلت اشتد ذلك على الصحابة وقالوا
لا نطيعها فنسخها الله سبحانه وتعالى بقوله تعالى
وعز قايلا لا يكلف الله نفسا الا وسعها كما قال
المبارح لكن المحققون على ان الآية معمولة لا منسوخة

لان الموضوع دالة على ان ما اخذ بعزم القلب منها
قوله سبحانه وتعالى ان الذين يكفون ان ينسخ
الفاخرة في الذين امنوا لم عذاب اليهم وقوله
سبحانه وتعالى ان بعض الظن ام والاجماع على
تحريم الحسد والكبر واما حديث المتن والحديث
الاخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله
سبحانه وتعالى اذ هم غيبي بيته فلا يكتبوها وان
عملها فاكبتوها بيته واذا هم بكسبه ولم يعملها فاكبتوها
حسنة فان عملها فاكبتوها عسرا فمحروك ذلك على مجرد
الخطو من غير شريطة النفس عليه جمعا بين الدليلين
واما اذا انوطن نفسه على معصية مثلا فان قطع
عنها فاطلع غير خوف الله سبحانه وتعالى يكتب هذا
العزم بيته وان عملها كتبت معصية ثانية وان قطع
عنها خوف الله سبحانه وتعالى تكتب حسنة كما قال
النووي في شرح **مسلم** فان قلب قرئص الصحابي
بنسخها فكيف ينكر عليه قلتم **اختلف** اصحاب
الاصول في ان قوله **الصحابي** نسخ كما يكذب اهل يكون
في حقا حجة يثبت به النسخ ام لا والمحققون على
انه لا يثبت حتى ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم
لاحتتمال كون قوله عن اجتهاد انتهى **اقول**
فاغتم هذه الفتاوى في هذا المقام فانه من جواهر

هذا الكتاب والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
المصنف فاذا نوى قطع الايمان صار مرتدا الى اخره
قوله اعلم بخاتي الله سبحانه وتعالى واياك من
جميع الفتن وكل شر ان من نوى ان يكفر عدا
او تعبد عدا او يعبد دهر طويل بكفر في الحال
لذهاب احد مركبي الايمان والعباد بالله سبحانه وتعالى
وهو التصديق والاعتقاد واذا كفر قال في
خلاصة الفتاوى اذا عزم على الكفر ولو بعد مائة
سنة لكفر في الحال وفي النصاب بخلاف الاسلام حيث
لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام ونظيره هذا
مسبلة الزكاة لو نوى ان يصير العبد للتجارة لا يصير
ماله تجر ولو نوى ان يكفر في الخدمة يصير للخدمة
بمجرد النية **قلت** وكيفية هذا المقام ان ما
كان من التزوك يتم بمجرد النية وما كان من الاعمال
لا يتم بمجرد هابل لا بد ان يعمل فاذا علم ذلك وتحررك
ما هناك فالكفر والعباد بالله سبحانه وتعالى ترك
التصديق بالقلب وانه يحصل بمجرد العزم واما
الاسلام فتصديق بالقلب واقرار باللسان وهو
عمل كما لا يخفى فلا يكفي فيه مجرد النية ولهذا نظائر كثيرة
في كتب فروع الفقه والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله المحشى قلت ونقض هذا الفرق ايضا

وقوله

قوله فان ذلك محل دقيق حسن ينبغي طلبه
الى اخره **قوله** قوله ايضا لا محل له فانه لم ينقل
نقضا قبله حتى نقول بعده ونقض ايضا هذا
الفرق ايضا يعرف هذا من عرف معنى ايضا قال
في مختار الصحاح هو مصدر ارض يبيض ارض
عاد الى اهل اى رجع وفي القاموس وفعل ذلك
ايضا اذا فعله معاودا وقال شيخنا الشنوارى
واما تستعمل ايضا مع شيئين بينهما توافق
ويغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جازيها ايضا
ولا جازيها ومضى بكرا ايضا ولا اختصم زيد وبكر
ايضا انتهى ولعل القاري زاد ايضا **قوله**
ويكفي ذكرها هو دقيق حسن ينبغي طلبه والاول
ان لا يخلو الكتاب منه **قوله** والعبد الضعيف
يذكر النقص ويذكر الاجبة التي اجاب بها المحققون
بعبود الله سبحانه وتعالى وقدرته وان كان ذلك مذكورا
في الكتب لكن حتى لا يخلو هذه الحاشية عن بحث
دقيق حسن ينبغي طلبه ونتمها القابله **قوله**
قال بعض المحققين بعد ذكر الفرق وفيه كلام
لانه ان اريد بالوصف النعت الجوزي فلا نعت في
الصورتين لان الجملة صله او فعل الشرط لا اتفاق
الحاجة ان اياها موصولة او شرطية وان اريد به

الوصف من جهة المعنى لئى هو صورة في الصورة
لانها كما وصفت في الاولى بالصارية للمخاطب وصفت
في الثانية بالمصروبيته والقول بان الاول وصف
والثاني قطع عن الوصف حكم الاتري ان يومها فيها
اذ قال والله لا اقر بكم الا يوم اقر بكم فيه عام لعموم
الوصف مع انه مسند الى ضمير المتكلم دون يوقم
اجاب عنه صاحب الكشاف رحمه الله بسبب انه وثقا
بان الضرب قائم بالصارب فلا يقوم بالمصروب
لاقتناع قيام الوصف الواحد بشخصين بخلاف الزمان
فان الفعل يتصل به حقيقة فيخو ان يصير اليوم عاما
وايضا المفعول به فضلة ثبت ضرورة فيقدر
تقدرها فلا يظهر اثره في التعميم بخلاف المفعول به
فانه صرح به وقصد وصفه بصفة عامة مع ما بين
الفعل والزمان من التلازم وفيه كلام اما اول فلان
الصفة اضافية لها تعلق بالفاعل وهذا
الاعتبار هو وصفه ولا امتناع في قيام الاضافات
بالمضافين واما ثانيا فلان الفعل المتعدي يحتاج
الى المفعول به في الثقيل والوجود معا والى
المفعول به في الوصف فقط فانضافه بالاول اشتر
واثر المفعول به هنا انما هو في ربط الصفة بالموصوف
لان التعميم وكونه ضروريا لا ينافي الربط ولو سلم فالفعل

ايضا

ايضا ضروري فينبغي ان لا يظهر اثره في التعميم وكونه عمدة
غير فضلة لا ينافي الصورية بل يؤكد ما قلنا **قلت**
قد تفر صدر الشريعة بفرق ذكر في التوضيح حاصل
ان ايا الواحد متكرر في الصورة الاولى ان لم يعتق واحد
يلزم بطلان الكلام بالكلية وان اعتق واحد دون
واحد يلزم الترجيح بلا مرجح اذ لا اولوية للبعض فبقى
عق الكل ومعنى الموحدة باق من جهة ان اعتق كل
معلق بضربه مع قطع النظر عن العرف فهو به **هذا**
الاختبار واحد متكرر عن المغير وفي الصورة الثانية
يتعين الواحد باختيار المخاطب ضرورة لان الكلام لتحير
المخاطب في تعيينه فتحصل الاولوية ويثبت الواحد من
غير عموم وظاهر انه لا معنى لتحير الفاعل في الصورة
الاولى لانه انما يعقل في متفرد ولا تعدد في المفعول
قلت وفيه اشكال ذكره العلامة الزنكاري في
التلويح قال وهذا الفرق ايضا مشكل اما اول فلان
الصورة الثانية قد تكون بحيث لا يتصور الاختيار حتى
اي عيسى وطيمه دانت كل او غصه كليل فهو حروا ما
ثانيا لان الكلام فيما اذا لم يقع من المخاطب اختبار
البعض بل ضرب الجميع معا وعلى الشافعية فيخذ
ينبغي ان لا يعتق واحد لعدم وقوع الشرط وهو
اختيار البعض او يعتق كل واحد كما ذكرنا في الصورة

الاول **لا** انما **يعتقل** في **مستقده** ولا **تعدد** في
المعقول قلت وفيه **الكلام** ذكره **العلامه**
الفتاوى في **التلويح** قال وهذا **القول** ايضا
مشكل اما **اولا** فلا في **الصورة** الثانية **فقد** يكون **بجيت**
لا تصور **الاختيار** نحو **اي** عبيدي **وطيت** جميعه
 لو انما **يعتبر** كل **منفرد** ابا **المصري** و **بنيه** كما في **الصاربية**
 واما **ثانيا** فلا **فالان** في **الصورة** الاولى **عدم** اولوية
 البعض **مطلقا** بل اذا **ضربوه** معا **وعلى** هذا **التقدير**
 لا يلزم **من** عدم اولوية البعض **عنت** كل واحد **لحوار**
 ان **يعتق** واحد منهم **ويكون** **الخيار** الى **المولى** كما في **الصورة**
 الثانية **وكما** اذا **اعتقت** واحدا **من** عبيدي **فان**
 لا **يصح** ان **يقال** لو لم **يثبت** **عنت** كل واحد **وليس** البعض
 اولى **من** البعض **يلزم** بطلان **الكلام** بالكلية **لحوار**
 ان **يكون** **الكلام** لا **اعتاق** الواحد **ويكون** **خيار** **التعيين**
 الى **المولى** **قول** المحشى **كقوله** اذا **وصفت** **بصفة** عامة
عمت الى **اخيه** **اقول** **الخصوصية** لا **ي** بل **كل** **تكره**
وصفت **بصفة** عامة **عمت** كما في **التلويح** ذكره
صاحب **ذكره** **التلويح** عند **قول** **صدر** **الشرعية**
في **التفصيل** وكذا **التكره** **الموصوفة** **بصفة** عامة **كلاما**
تعلق **بالمقام** ثم قال **وهذا** **اسارة** **الحال** **على** **من**
ترغم ان **عموم** **التكره** **الموصوفة** **مختص** **بغير** **الخبر**
 او

او **كلية** **اي** او **بالنكرة** **المهتنة** **من** **التلويح** **اقول**
 وهذا **فروع** **يعلم** **منها** ان **قولهم** **ان** **اي** **تعم** **لعموم**
الوصف **ليس** **على** **اطلاقه** **قال** في **المحيط** **لو** **قال** **لعموم**
اي **كل** **هذه** **لكن** **هذه** **فهي** **محمولة** **على** **جميعها** **ان** **كانت**
لكن **بجيت** **يطبق** **حملها** **واحد** **لم** **يكن** **لان** **كلية** **اي**
تناول **الواحد** **للمنكر** **من** **لحملة** **فكان** **شرط** **لكن**
حمل **الواحد** **ولم** **يوجد** **بكله** **وان** **كان** **بجيت** **لا** **يحملها**
الواحد **اعتقوا** **لان** **في** **الحرف** **يراد** **به** **حمل** **على** **النكرة**
ولما **تقدر** **حملها** **على** **الواحد** **فصار** **كانه** **قال** **اي**
حملها **مع** **اصحابه** **ونظيره** **لو** **قال** **اي** **شرب** **ما** **هذا**
الواحد **فشربوا** **جميعا** **اعتقوا** **لان** **المراد** **منه** **شرب**
البعض **عرفا** **لان** **شرب** **الكل** **متعذر** **فصار** **كانه** **قال**
اي **شرب** **بعض** **هذا** **لما** **هو** **حرف** **ولو** **قال** **اي** **شرب**
ما **هذا** **الكوز** **وكان** **ما** **مع** **يكن** **شربه** **للو** **واحد** **يدفع**
او **فقتن** **فشربوا** **جميعا** **لم** **يعتق** **واحد** **منهم** **وان**
حملها **بعضهم** **يعتق** **لان** **كلية** **اي** **تناول** **واحد** **منكمرا**
من **الحملة** **لكنها** **صار** **تعموم** **الوصف** **وهو** **الحمل** **فتناول**
كل **واحد** **على** **الانفراد** **على** **سبيل** **البول** **لا** **على** **العموم**
والشوا **بجيت** **قوله** **ان** **حمل** **هذه** **لكن** **بجيت** **فان**
احراز **حملها** **بعضهم** **لم** **يعتق** **لان** **اللفظ** **عام** **بصفته**
فتناول **الكل** **لعموم** **فما** **لم** **يوجد** **لحمل** **منهم** **لا** **يتحقق**

توضيح
القاعدة
الایمان مبنيہ علی
الالفاظ

شرط البحث انتهى وبه علم انتم قولتم انها تم بجو م
الوصف ليس على اطلاقه كما ذكره المصنف في حجة في بحث
التعليق والله سبحانه وتعالى اعلم **فوق**
المصنف قاعدة ايضا الايمان مبنيہ على الالفاظ الى
اخره اقول القاعدة لغة الاساس واصطلاحا
حكم كلي منطبق على جميع جز بياقة لتعرف احكامها
منه كذا في التوضيح شرح الاوضح اقول هذا في
القواعد الكلية فاما القواعد الكثرية كما ذكر قواعد
الفقه كما صرحوا به فينبغي ان يقال حكم الكثر
منطبق على الكثر بياقة لتعرف احكامها منه ومما
يتفرع على هذه القاعدة ما ذكرته خلاصة الفتاوى
من كتاب الطلاق امرأة قالت لزوجها ك امرأة
غيري فقال الزوج كل امرأة لي طالق لم تطلق هي
المرأة بخلاف مسيل الحامع الصغير صورتها
امرأة قالت لزوجها انك تزوجت علي فقال كل
امرأة لي في طالق طالقت المخاطبة وبهذا اخذ بعض
المناجح منهم الامام الاجل السرخسي رحمه الله قلت
وبه حزم في اكثر وقال في المحيط اذا قالت تريد
ان تزوج علي فقال الزوج كل امرأة اتزوجها هي
طالق تطلق المخاطبة ثم تزوجها تطلق انتهى فان
قلت ان المصنف المتقدم ذكره عن خلاصه مخالف

القاعدة

القاعدة المذكورة قلته قال بعضهم لا يخالها
لان قول كل امرأة لي طالق وقع جوابا لقولها ك
امرأة غيري فيكون معناه كل امرأة لي طالق
غيرك لان اجواب ينتظم اعاده ما في السؤال
كما قررته بحلة بخلاف المسئلة الغائبة وفيه نظير يعرف
بالتأمل واعلم ان ما اخذ ذكره واتي كتبه المصنف
ان الايمان يحمل على المعنى دون ظاهر اللفظ في
مسائل منها لو قال سكران لاخر ان لم اكن
عبدا لك فامرأة طالق فلا يباحث ان كان متوافعا
له ومنها ان وضعت يدك على المحرك فكل
وضعت يدها عليه ولم تحرك لا يثبت ومنها
ان كفعت لاختيك ثيابا ودفع اليها ارزا المتدفع اليه
اليه لا يثبت ومنها اخرج من داره وحلف لا يرجع
ثم رجع لشئ فيه في داره لا يثبت كذا في القينة اقول
وقد اعتبروا الغرض في مسائل منها ما في البرازية
ان تزوجت امرأة كان لها زوج او ثيبا او ذكورا
في طالق فطلق زوجته ثم تزوجها لا يثبت اعتبارا
للمعرض وقيل يقع الطلاق اعتبارا للعموم اللفظ
منها قال لا مرأة ان طلقك فكل امرأة اتزوجها
في طالق فطلقا ثم تزوجها لا يقع ومنها قال
لا مرأة كل امرأة اتزوج باسمك في طالق فطلقا ثم

لاح

ان تزوجت امرأة لزوج
في طالق

تزوجها لا يبيع وان نواها عند اليمين والله سبحانه وتعالى
اعلم **قوله** المصنوك اذا اطلق **قوله** يعني
لو كرر لفظ الطلاق ولم يثنوا الاستئناف ولا التاكيد فانه
يجعل تأسيسا وهذا مبني على قاعدة التأسيس خبر
من التاكيد وسياتي ذكر هذه القاعدة وبعض فروعها
في كلام المصنف والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنوك
وفروع على ذلك من الفقه ما اذا اطلق لا يكلمه فكله نايما
الى قوله وعليه ما اخبرنا **قوله** قول المصنوك هو
المختار وعليه ما اخبرنا فانه اذا لم يثبت كان كما اذا ناداه من
بعده وهو يحنث لا يسمع صوته ولم يشترط القدوري
كما اذا ناداه وهو يحنث يسمع لكنه لم يثبت لثغرة فلو
هي من السبل التي جعل فيها النائم كالمنقطع وصح الامام
السرحدي يحنث وان لم يوقظ لما ذكره محمد في السير
الكبير اذا نادى **المسلم** اهل الحرب بالامان من موضع
يسمعون صوته الا انهم لا يسمعون لشغلهم بالحرب فلو امان
انتهى وقد فرق بان الامان يحتاج الى اثباته والله سبحانه
وتعالى اعلم **قوله** المصنوك ولو سمع اية السجدة من
حيوان الى اخره **قوله** قال شيخ الاسلام الوالد في
مواهب اللغات شرح منظومته ولا يجب بالسماح من
الطير كالطوطي على المختار كما في البحر وهو الاصح كما في
منية المغني وقيل النائم كالطوطي وليس بمرضى بل الصحيح

هو

هو الوجوب على السامع منه كما في الحائنه والله سبحانه
تعالى اعلم **قوله** المحتنى فان قلت هو مشكل
لان السبب في حق السامع التلاوة في الاصح بشرط
السماح الى اخره **قوله** ان كان المراد بالسماح
غير التالي فكلام المحتنى هنا ليس على اطلاقه فانه
يوجد لنا غير تال سبب الوجوب في حق غير
التلاوة وغير السماع كما هو موضح به وهو الموعود
يجب عليه باقتدائه بامام تلاها وان لم يسمع بان قرا
الامام سرا ولم يكن حاضرا عند القراءة واقتدائه قبل
ان يسجد لها قال شيخ الاسلام الوالد في منج الغفار
وحاصل ما ذكرناه ان سببها شيان وهما التلاوة وان
لم يوجد السماع كتلاوة الاصم والاصم شرط في حق
غير التالي والاقتداء بامام تلاها وان لم يسمع الامام
وجعلنا في المجتبى احد ثلاثة التلاوة والسماع و
الانتماء شرط كما قدمناه والله سبحانه وتعالى اعلم
ويرد ايضا على قول سببها في حق السامع التلاوة
بشرط السماع المتشاعل على الصحيحين في المسئلة قال
الوالد ويمكن ان يحاب بان المتشاعل على ترك سماعها
فردا **قوله** المحتنى قال المصنف رحمه الله سبحانه
وتعالى في البحر وان اكل ولم يسمع الى قوله لان
البقيين لا يزالان **قوله** وللعلامة الكمال

في هذا المقام تحقيق جيد في فتح القدير قال
 واعلم ان التحقيق هو ان المتيقن انما هو دخول
 اللب في الوجود وامتدادها الى وقت ظن طلوع
 الفجر لا استحالته تعارض اليقين مع الظن لا
 العلم بمعنى اليقين لا يحتمل النقيض فضلا من
 ان يثبت معه ظن النقيض فاذا فرض تحقق
 طلوع الفجر في وقت فليس ذكر الوقت محل تعارض
 الظن به واليقين ببقاء الليل بل التحقيق انه محل
 تعارض دليلين ظنين في بقاء الليل وعدمه وهما
 الاستصحاب والامارة التي بحيث توجب ظني عدم
 لا تعارض ظنين في ذلك اصلا اذ ذلك لا يمكن لان
 الظن هو الطريق الرابع من الاعتقاد فاذا فرض تخلط
 بان الشئ كذا استحال تعلق اخر بانه لا كذا من شخص
 واحد في وقت واحد اذ ليس له الا طريق واحد راجح
 فاذا عرف هذا فالثابت تعارض ظنين في قيام الليل
 وعدمه فيتبنا تران لان موجب معارضتهما الكل
 لا ظن واحد فطبلا عن ظنين واذا تبنا تراحم
 بالاصل وهو اللب تحقيق هذا انتهى **اقول**
 وحاصل كلام المحقق ان المتيقن به دخول الليل
 في الوجود واما الحكم ببقائه فهو ظني لان القول
 بالاستصحاب والامارة الموجبة عدم ظن بقاء الليل

دليل ظني ايضا فتعارض دليلان ظنيان في قيام
 الليل وعدمه فيتبنا تران فيعمل بالاصل وهو اللب
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحقق **اقول** قال
 في البدايح فان كان غالب رايه انها لم تغرب الى اخره
اقول وقد نقل هذه العبارة المصنف عن البدايح
 في البحر الرائق وقد حقق هذا المقام نعم فارجح
 اليه والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ادعت
 المرأة عدم وصول النفقة الى قوسه لان الاصل بقاءها
اقول يكتل على هذا انه قالوا لو ادعت المرأة معنى
 عدتها مدة تحتمل صدقت مع ان الاصل بقاء العدة
 فقد قالوا لو ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم
 انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاءها
 وممن صرح بذلك المصنف هنا بعد هذا باسطر وقال
 في القية اذ قالت المعتدة انقضت عدتي في يوم
 او اقل بصدق ايضا وان لم تقل اسقطت لاحتمال انتمى
 فهذا مشكل لان الاصل البقاء وعدم معنى العدة ويشكل
 ايضا ان المودع اذا ادعى رد الوديعة او ادعى الملاك
فالقول قوسه مع ان الاصل البقاء كما هو معلوم
 فان قلت **ما** معنى كلام صاحب القية المذكور
 هنا وكلامهم انها لا تصدق اقل من سني يوم ما قلت
 قد نقل صاحب القية بعد ذلك خلافا فيه فمعنى قوسهم

على الاول لا يصدق في اقل من ستين يوما فيها
اذا قالت انقضت عدتي بالحبيض لا مطلقا
وانه سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ولو اختلف
الزوجان في التمكن من الوطى فالتقول لمكره اقول
بحالهما في تنوير الابصار افتراقا فكانت بعد
الدخول وقال قبل الدخول فالتقول قولها وعزاه
في الشرح للفتية وعلله في الفتية بانها تنكر سقوط
نصف المهر **قول** المصنف وان برهنا فبينه من يوجب
الاكراه اولى الى اخره اقول وفي منه المفتي اذا
اختلف في الطوع والكراه فالتقول لمن يرد الطوع
فان اقاما البينة فبينه مدعى الاكراه اولى وبه يغني
انتهى وصرح بذكر شيخ الاسلام والدرع مختصره
تنوير الابصار فقال وبينه الاكراه من البينة
اقول وصوره **المسلم** في غير المنع لو اثبت اقرار
الساكن بشئ طائعا فاقام المدعى عليه بينة اني كنت مكرها
في ذلك الاقرار فبينه الاكراه اولى لانها تثبت حلا والظاهر
وهو الاصح كما في الفصول العبادية وعليه الفتوى
كما في الخلاصة وفي النزاهة قال وفي الملتقط ادعى
عليه الاقرار طائعا وبرهه على نفسه وبرهه المدعى
عليه ان ذلك الاقرار كان بالكراه فبينه المدعى عليه اولى
وان لم يورخا او ارخا على المتعاقب فبينه المدعى اولى انتهى

اقول

اقول فتكون المسئلة ثلاثية وهي اما ان يورخا
اولا فان كان الاول وهو ما اذا ارخا فاما ان يتحد
التاريخ او يختلف فان كان الاول فبينه الاكراه اولى
وان كان الثاني وهو ما اذا اختلف التاريخ او
لم يورخا فبينه الطوع اولى والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف فان كان اول مرة استأنف الى
اخره اقول اختلفوا في معنى قولهم اول مرة
فالرؤسايخنا كما في الخلاصة والحاشية والطبيرة على
ان معناه اول ما وقع له في عمره يعني لم يكن سري
في صلاة قط بعد بلوغه هكذا ذكره الامام الربيعي
وذهب الامام الرضائي الى ان معناه ان السهو ليس
بعاده له لانه لم يبينه قط وقال في الاسلام اي في
هذه الصلاة واختار صاحب الفضل كما في الظهيرية
وكلاهما قريب كذا في بعض المختبرات والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المصنف وعن الامام الباقر
عليه السلام بطلانها ولا يدرك الى اخره اقول كما
ينبغي انه اذا استعفى ان ياخذ بالاقل الذي هو
المشيق ولان الاصل العدم **قول** المصنف وان قلن
ببطلان القول لم يكونه منكرا الى اخره اقول قوله
وقلن يقيد انه لا بد من ثلاث وليس كذلك لما صرح
به العلماء وقد صرح العلامة المصنف في بحره بان التقيد

بالجماعة لبيان الاولى للاكتفاء بقول الواحدة والثانية
احوط وانه البدائع او ثقت وفي الاستيعاب في الفصل
وقيدنا بالثقة لما في كافي احكامهم من اشتراط عدولها
انتهى **اقول** فالتجديد بقول قلن لبيان الاولى
اقول وتحرير هذه المسئلة لا بأس به هنا تنبيها
للقاعدة **فاقول** اذا ادعت المرأة انه
لم يصل اليها فان صدقها يوجب سنة مطلقا
سواء كانت بكر او ثيبا وان انكر فان كانت بكرا
نظر اليها النساء فان قلن انها بكر يوجب سنة ثم
اذا تمت السنة فان ادعت عدم الوصول فان
صدقها خبرت لسوء حقها بالتصاديق وان انكر
نظر اليها النساء فان قلن هي بلب **فالقول** قول
مع يمينه لان البينة ثبت بقولهن وليس من ضرورة
البينة الوصول اليها لاحتمال زوالها بشئ اخر
فيخلق بخلاف البينة لان سوءها في الوصول
اليها ضرورة فتجبر بقولهن ثم اذا خلق فيهن
امراة وان نكل خبرت لان دعواها تاييد بالتكليف
وان كانت ثيبا في الاصل **فالقول** قول مع يمينه
لانه يتكر استحقاق العرفه عليه والاصل هو السلامة
في احواله فاذا حلف فلاحق لها وان نكل يوجب سنة
فان تمت السنة فان ادعت عدم الوصول اليها

فان

فان صدقها خبرت لسوء حقها بالتصاديق وان
انكر **فالقول** قول مع يمينه لما ذكرنا ثم ان حلف
في امراة وان نكل خبرت لما ذكرنا فاصل
انها ان كانت ثيبا **فالقول** قول ابتداء وانها مع يمينه
فان نكل في الابتداء يوجب سنة وان نكل في الانتهاء
وان كانت بكر اثبتت العنة فيها بقولهن فيوجب
او يفرق كذا في شرح الكنز للزيلي والله سبحانه
ونعالي **قول** المصنوع ولو ادعى المالك انها قرص
والاخرها مضاربه الى اخره **اقول** هذا
مقيد بما اذا قال اعطينني امالوقال اخذت
بعد هلاك المالك **فالقول** لرب المال كما في النظر
والعتابية وغيرها **قول** المحشى **اقول**
خرج عن هذا الاصل ما لو قال لها ان لم تدخلي الدار
اليوم فانت طالق فقالت لم ادخلها وقال الزوج
دخلتها الى اخره **اقول** يمكن ان يقال ان
الزوج هنا يدعي صفة اصلية وفي ملك النكاح الثابت
له ونكر وقبح الطلاق والمرأة تدعي روال ذلك
الثابت يمين والاصل في الصفات الاصلية الزوج
يدل عليه ما نقله العلامة المصنوع من انه لو قال كل
تملك لي خبار فهو حرف ادعى عبدا ان خبار
وانكر المولى **فالقول** للمولى لان المولى يدعي صفة

اصلية وهي الرق في العبد و ذلك ثابت بيقين و
الاصل في الصفات الاصلية و ذلك ثابت بيقين
والاصل في الصفات الاصلية الوجود ذكره في هذا
المبحث اقول لكن خرج عن هذا الاصل مسلم
وهي لو افرق الزوجان فقالت المرأة بعد الدخول
وقال الزوج قبل الدخول فالتقول لها هكذا ذكر
هذه المسئلة شيخ الاسلام الراد في مختصره تنوير
الابصار وغيره في غيره فتمت المسئلة خارجة
عن هذا الاصل وذلك لان المرأة تدعى هنا صفة عارضة
وهي الدخول والاصل في الصفات العارضة العدم
ومع هذا القول قولها قل لكن وقد رأت
في بعض المعنرات عن القينة ورايتها في القينة
على قولها بانها تنكر سقوط نصف المهر
اقول فعل هذا لا يكون هذه المسئلة خارجة
لان الرجل هنا يدعى سقوط نصف المهر وسقوط
صفة عارضة والاصل في الصفات العارضة العدم
والمرأة تدعى بقا نصف المهر الثابت والاصل في الصفات
الوجود كما علم احمد بن محمد بن علي بن احمد وهو
الوفق قول المحشي اقول قول الشيخين
قياس لان اليقين لا يزول بالشك الى اخره اقول
الظاهر ان المحشي نقل هذا الخبر من البحر للمصنف

فان

فان هذا الخبر مذكور فيه ذكره عند قول صاحب
الكنز ونحوها منذ ثلاث قارة مستغنية جهل وقت
وقوعها فارجع اليه والله سبيح وتعالى اعلم قول
المصنف وانما خرجوا عن هذه القاعدة لاجل تحكيم
احكام الى اخره اقول اعلم ان زفر يقول ان
التفليس قولها لان الاسلام حادث والاصل
في الاحكام ان تضاف الى اقرب او قالها كما تقدم
لك واقرب او قالها ما بعد الموت فيضاف اليه
وقال المتأخر سبب الحكم ان ثابت في الحال فيثبت
فيما مضى تحكما للحال كما في جري نظام الطاحونة
وهذا الظاهر يعتبر للدفع ولا يصلح الاستحقاق
ولومات مسلم ونحوه بضمانية في مات مسلمة بعد
موتة وقالت اسلمت قبل موتة وقال الورثة اسلمت
بعد فالتقول للورثة ايضا ولا يحكم احكام لان الظاهر
لا يصلح للاستحقاق ومعصود هادئ واما الورثة
فمرادهم الدفع ويشهد لهم ظاهر الحدود ايضا في اصل
ان الظاهر لا يصلح للاستحقاق وهي تدعى بالاستحقاق
في المسيلتين ويصلح للدفع وهم يدعون به الدفع
فكان القول قوله في المسيلتين فان قلنا
يرد على هذا مسائل ذكرت على سبيل النقص فيها
ما اذا كان في يد رجل عبد فقال رجل فقالت عنه

وهو ملك البائع وقال المشتري ففاته وهو
 ملكي كان القول للمشتري فياخذ ربه منه
 وجه الايراد انه استحق بالظاهر ومنه
 ما اذا اختلف الوجه والمستاجر في بيان ما
 الطاحون وحكم الحال وكان جاريا في الحال يستحق
 الاجرة بهذا الظاهر ومنه ان المراه
 اذا ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصار قارا
 فترث وقالت الورثة ابانها في الصحة فلا ترث كان
 القول قولها فترث لان الظاهر يضاف الى اقرب
 اوقاته قلته فمنه المسائل ترد على
 قولكم الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق قلنت اوجب
 عن ذلك فالجواب عن المسئلة الاولى انه
 لا ترد لاننا نقول لا يجوز ان يكون العبد لرجل و
 ارثه لغيره فلهذا استحق هو لا مجرد الظهور و
 اجواب عن الثانية ايها لا ترد لاننا نقول انما
 لا يستحق بالظاهر اذا لم يكن سببا للاحق
 موجود في الحال واما اذا كان السبب موجودا
 يتيقن فيستحق به فبنا سبب الاستحقاق وهو
 عقد الاجارة موجود في الحال وكذا في المسئلة الاولى
 السبب وهو ملك الرقبة موجود في الحال بخلاف
 الرقبة في مسئلة الميراث فانها ليست بموجودة

في الحال

في الحال واجواب في المسئلة الثانية بانها
 لا ترد لاننا نقول انما ترث لاننا ننكر المانع وهو
 الطلاق في الصحة والاصل عدمه فترث قول
 المصنف لو قال القاضي بعد عزل لرجل اخذت
 مني الى اخره اقول لو رجع الماحور منه ماله
 انه لم يكن قاضيا يومئذ وانما فعل ذلك قبل
 التقليد او بعد العزل كان القول للقاضي لانه
 اسند الى حاله معهودة منافية للصمان فصار
 كما اذا طلعت او اعتقت وانا محبوس واجبون
 كان معهودا منه وقال شمس الائمة الشرحي اذا
 رجع المدعي ان القاضي فعل ذلك بعد العزل كان
 القول قول المدعي لان هذا القول حادث فيضاهي
 الى اقرب اوقاته ومن ادعى تاريخا سابقا لا يصدق
 الا بجهة لان الاصل متى وقعت المنازعة في الاسناد
 يحكم بحال كما اذا اختلفا في بيان ما الطاحون
 وهو لو فعل في هذه الحالة يجب عليه الصمان فلا
 يصدق في الاسناد الى حالة منافية الانجحة والصحيح
 هو الاول وهو اختيار في الاسلام على الزيدوي
 والصدر السهيد ولم نظاير قلته ومما خرج
 عن القاعدة وهي اتحادهم بضافا الى اقرب
 اوقاته ما في جامع العضولين هكذا المستاجر

على حفظه فقال الاجير هلك بعد تمام السنة فعليك
اجر السنة وقال المتاجر هلك بعد شهر واحد
فالتقول للمتاجر لانه ينكر وجوب الاجر عليه انتهى
فهذه قد خرجت من قاعدة ان الاصل ان يضاق
الحادث الى اقرب الاوقات قال في جامع
الفصولين بعد ذكر هذه المسئلة اقول
فان قيل الاصل ان يضاق الحادث الى اقرب
الاوقات فينبغي ان يصدق الاجير يقال
الاصل المذكور ظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق و
عرض الاجير اخذ الاجر فلا يصلح له واسه بيانه
وتعالى اعلم قوله المحشي نقلنا من المحرر
المصنف ومنها الوكيل بالبيع اذا قال بعثت وسلمت
قبل العزل وقال الموكل بعد العزل الى اخره اقول
وانما قال اذا قال بعثت وسلمت لانه اذا قال الموكل
للوكيل اخرجتك من الوكالة فقال بعثت امس لا
يصدق قال في الخلاصة الامرا اذا قال للوكيل
اخرجتك من الوكالة فقال بعثت امس لا يصدق
ولو قال الوكيل اولا بعثت من هذا وهو يدعيه
فقال الموكل غررتك لم يصدق الامر ومثله في
الغرازية واسه سبحانه وتعالى اعلم قوله
المحشي نقلنا من البحر للمصنف وقد خرج هذا الفرع

وحيث

وحيث بما زيدناه على القاعدتين قولنا من كل وجه
لانه يضمن فيما لو كانت مرهونة او مادية مديونة
فلم ترد اقول وقد ارتضى المحشي ذلك و
استحسنه ولا ينبغي ذلك لان العبد يقال فيه ذلك
ايضا بان يقال كونه عبده لا ينفى الضمان عنه
من كل وجه لانه يضمن قيمته فيما اذا كان ماذونا مديونا
ويضمن لو ائلف العبد المرهون كما هو معلوم
مقرر وفي المتن والشروح محرم وكذا في مسيلة
القاضي فان كونه قاضيا لا ينفى الضمان عنه من كل
وجه لانه لو تعدد القضا بالمجور كان ضامنا كما
صرحوا به وهو مقرر مشهور وفيه الكتب
المعتبرة مسطور وعلى السنة الفقهاء المذكور وقد
صرح بذكر المصنف في هذا المصنف ومما يدرك على ان
المصنف لم يرتض هذا الذي ذكره في البحر انه لم يذكره
هنا وقال يحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق
وتصنيف هذا المصنف متاخر عن تصنيف البحر
كما يدل على ذلك احاطة على البحر هنا كثيرا والله
سبحانه وتعالى اعلم وهو العلم الى الصواب
قوله المصنف لانه لو ولدت قبل الشرع
ملكها نصير ام ولد عندنا اقول لانه السبب
هو اجريته واجبته انما تثبت بينهما بنسبه الولد

الواحد منهما كحلا وقد ثبت النسب فيثبت المحرمية
 بهذه الواسطة وقد كان المانع حين الولادة ملك
 الغير فزال **اقول** ولو قال المصنف ملكها
 او بعضها لكان أولى لان الحكم كذلك قال المصنف
 في البحر قال في المحيط واذا ولدت الامة المنكوحه
 من الزوج ثم اشتراها هو واخر نصير ام ولد
 للزوج لما قلنا ويلزم ثمة نصيب شريكه لانه بالشرا
 صارت ام ولده وانثقل نصيب الشريك اليه
 بالزمان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
قول المصنف هل الاصل في الاشياء الاباحه
 الى اخره **اقول** اعلم ان الاشياء في الاصل على
 الاباحه عند جمهور المعتزلة وطائفة من الفقهاء
 احنفية والشافعية منهم الكرخي حتى يرد الشرع
 الشريف بالنقد يراو بالتغيير الى غيره وقال
 بعض اصحاب الحديث ومعتزلة بغداد الاصل
 المحظور حتى يرد الشرع الشريف مؤثرا ومغيرا
 وقال اصحابنا وعامة اصحاب الحديث الاصل
 فيها التوقف وهو قول الاشعرى غير ان اصحابنا
 يقولون لا بد ان يكون حكم اما محرمه بالتختم الاثر
 او الاباحه ولكن لا تقف على ذلك بالفعل فتتوقف
 في اجوابه لا تخلوه عن الحكم بل لعدم دليل الوقف

حلوا محرر
 هل الاصل في الاشياء
 الاباحه

وعندهم

وعندهم لاحكم فيها اصلا لعدم دليل الثبوت وهو
 اخبر عن الله سبحانه وتعالى على لسان صاحب
 الشرع فكان اخلاق بيننا وبينهم في كيفية التوقف
 وواجب العقل او محظورة وما فيه ضرر بنفسه
 او لغيره خارج عن موضع اخلاق وعمله
 الاباحه قوله سبحانه وتعالى خلق لكم ما في الارض
 جميعا اخبر بانه خلق لنا على وجه المنه علينا والبع
 وجوه المنه اطلاق الانتفاع فيثبت وقال الله
 سبحانه وتعالى خلق قل من حرم زينة الله التي
 اخرج لعباده ولان الانتفاع بها خال عن المفسدة
 اذا الكلام فيه ولا ضرر فيه على الملك فيثبت اباحه الانتفاع
 كالاستقلال بجايط الغير والنظر في مرآة وجه
 المحظور انه تصرف في ملك الغير بغير اذنه فلا يكون
 حبه الوقف ان طريق ثبوت الاحكام سمعي وعقلي
 والاول غير موجود ولذا الثاني فلا تقطع على احد
 احكمين فان قال بالاباحه عقلا يكون وروى
 الشرع الشريف في ذلك بعينه بالمحظور فينقله من الاباحه
 الى المحظور ومن قل بالمحظور عقله الى الاباحه وما وضع
 العقل عليه لا يكون تغييره كشكر المنعم وكونه كذا في
 الوصول والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحقق هذه
 المسئلة متفرعة ان احسن والتقيح ذاتي الى اخره

٢

٢

اقول اعلم ان العلماء قد ذكروا ان احسن والقبح
 يطلقان على ثلاثة معان الاول كون الشيء ملائما
 للطبع ومناقرا له والثاني كون الشيء متعلقا
 بالمدح عاجلا والثالث كون الشيء متعلقا بالذم عاجلا
 والعقاب اجلا فلا خلاف بين العلماء انهما بالتفريق
 الاولين عقليان واما بالنسبة الثالث فقد اختلف
 فيه فعند الاشعرى لا يثبتان بالعقل بل بالشرع و
 عندنا احرار بالحق والقبح هو الله سبحانه وتعالى
 فان قلت **هذا** مذهب الاشاعرة يعني
قلت ما هو ذلك وليس الامر كذلك فان قلت
 فما الفرق بين المذهبين حينئذ قلت الفرق
 هو ان احسن والقبح عند الاشاعرة لا يعرفان الا
 بعد كتاب ونبي وعلى هذا المذهب اي مذهب
 اما نزيه قد يعرفهما العقل بخلق الله سبحانه و
 تعالى العلم الصوري بما اما بالنسبة كحسن نقد
 النبي صلى الله عليه وسلم وقبح الكذب الضار واما مع
 كسب كالحسن والقبح المستفادين من النظر في
 الادلة وتزيب المقدمات وقد لا يعرفان الا بالكتاب
 والنبى كما ذكر الاحكام الشريعة الشريفة كذا في التلويح
 وشرح المسامير **قول** ومنها مسيلة الزرافة
 الى اخره **اقول** الزرافة بفتح الزاي وضمها

حكاها

حكاها احوهري وغيره وهي حيوان طويل اليردين
 قصيرا الرجلين على العكس من اليربوع قالت
 الغزالي في كتابه عجائب المخلوقات لما كانت الزرافة
 ترمي من الشجر وتقاتل به جعل الله يديها اطول
 من رجلها ليتمكن ذلك بسهولة وذكر بعض الشافعية
 في الزرافة وجهين احدهما التحريم وبه جزم الشيخ
 في التبيين وذكر النووي في شرح المذهب انها
 حرام بلا خلاف وقد قال بتحريمها ابو الخطاب
 من ائمتنا والكاظمي اكل وبه اثنى الشيخ موفق الدين
 حمزة احموي في شرح التبيين ونقل عن فتاوى ائمتنا
 حبي الى ان قال وقد قال بجلها احمد بن حنبل
 ومذهب مالك لا ينفي اكل وقواعد ائمتنا تقتضي
 اكل انتهى **واعلم** ان بعضهم قال ان الزرافة متولة
 من الابل والفر والضبوع ذكر صاحب المعرب الزرافة
 متولة بين الناقة من فوق الوحش والضبع فاذا
 كان ولد الناقة ذكر اعرض للمهات وهي الانثى
 من بقرها الحقار زرافة سميت بذلك لانه حمل وناقة
اقول ولم يبرض احاط في كتاب الحيوان
 شيئا مما ذكره من تركيب خلق الزرافة ورده ردا
 بليغا قلت وهو الصحيح والله سبحانه وتعالى هو الخلق
 العليم **قول** المحشي اعلم ان في كلام المصنف سوكا

الى اخره اقول - قال في البدائع المختار ان لا
حكم للافعال قبل الشروع والحكم عندنا وان كان
امرا ليا فالمراد بها عدم تعلقه بالفعل قبل الشروع
فانتفى التعليق لعدم فائدة انتهى فان قلنا
الشرع الشريف امر الله سبحانه وتعالى ونبيه وهما
قد هما فكيف صح ان يقال قبل الشروع قلنا
من حيث ان الشرع امر الله تعالى ونبيه لا يقال ذلك
الاستقدير قبلية الوجود لا قبلية الوجود كذا ذكره
بعض المحققين قوله المحشى واما لفائدة ترتيب
العقاب على الترك وهو اخ اقول - اعلم انه
قد وقع خلاف طويل في انه هل يجب الايمان بالله
سبحانه وتعالى قبل البعثة او لا فقال المعتزلة و
الاستاذ ابو منصور وابناؤه وعامة مشايخ
سمرقند يوجبون الايمان ايمته بخاري من الحنفية
وكذلك الاشاعرة لعدم وجوب الايمان قبل البعثة
واستدل الاولون بادلة مذكورة في المطولات
وروى الحاكم الشيباني المنتقى عن ابي حنيفة رحمه
الله سبحانه وتعالى قال لا عذر لاحد في الجهل بحالقة
لمارى من خلق السموات والارض وعن ابي حنيفة
لو لم يبعث الله سبحانه وتعالى رسولا لوجب
على الخلق معرفة بعقوب لم قال الفريق الثاني ما

روى

روى عن ابي حنيفة محمول على ما بعد البعثة
وفي حمله ما روى عنه ثانيا على انه بعد البعثة
نظر ظاهر واستدلوا على ما قالوا بعد قولهم لا
دليل على احكام للافعال الا السمع بقوله سبحانه وتعالى
وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وجه الاستدلال
انه سبحانه وتعالى نفي العذاب مطلقا في الدنيا والاخرة
وذلك نفي الارزوم الوجوب والحرمة وانتفا الارزوم يقتضى
انتفا المزوم وقالوا حملة على عذاب الدنيا خلاف
ما يقتضيه مطلقا مطلق النظم الشريف ولا موجب
لحملة على ما ذكر وقالوا قال سبحانه وتعالى وسان
الكفرة كلما التي فيها فوج سالم خزنتها لم ياتكم نذير و
هواية اخرى لم ياتكم رسل منكم الاية فان الاثنين وكثرهما
نزهة الى ان الامر اذى قامت به الحجة عليهم فاستحقوا
عذاب الاخرة عصيانهم بعد ارسال الرسل عليهم الصلاة
والسلام قال بعض المحققين فان قيل من طرف
الاولين ليس تخصيص العذاب في الآية الشريف
بعذاب الدنيا خلاف مقتضى الاطلاق بل لا موجب
كما قلتم بل لم موجب عقلي وهو ان اول الواجب
كالنظر المودى الى الايمان بوجود الباري سبحانه
وتعالى وحدانيته تعالى لو لم يكن عقليا لزم ان تمام
الانبياء عليهم السلام واذا وجب النظر المودى الى

الايمان عقلا وجب الايمان عقلا لان العلم بوجوب
 لانهم للنظر الصحيح وجه الملازمة الاولى انه لو
 لم يجب النظر الا بالشرع فقال المكلف للمبني الذي
 دعاه الى النظر في محله انه لا يجب على النظر بالعقل
 واما الشرع فلا يثبت في حق الا بالنظر ولا بالنظر
 لزوم اتمام البني قلست هذا القول المفروض
 صدوره من المكلف لنبه ساقط عن الاعتبار
 ليس مثله مما يصدر عن عاقل فلا يكون عذرا
 لقائله ترك النظر فانه كقول قائل لواقف بمكان
 وراك سبع فان لم يترج عن مكانك قتلك فان نظرت
 وراك عرفت صدق قولي فيقول الواقف له لا يثبت
 صدق قولك ما لم انفت وانظر ولا انفت ولا انظر ما لم
 يثبت صدقك فيدل هذا على حماقة وضيق نفسه
 هذفا للهلاك ولا ضرر فيه على المرشد فكذلك البني يقول
 وراك الموت والسير ان لم تصيد قوتك بالاشقات
 الى معجاتي فمن الثفت عرف صدقي ومن لا هلك
 وتمام تحرير هذا المقام في المطولات اقول
 وثمره هذا الخلاف يظهر في من لم تبلغ دعوة
 رسول فلم يبين من مات فهو بخلاف النار على
 قول المعتزلة وقول الفريق الاول من احنفية
 ابني مذهبهم واتباعهم وعامة مشايخ سلفهم وهو

وجوب

وجوب الايمان بالله سبحانه وتعالى قبل البعثة
 ودون الفريق الثاني من احنفية وهم ائمة تجاركة
 ودون الاشاعرة ايضا فان عندهم لا يجب الايمان
 قبل البعثة فمن مات ولم تبلغ دعوة رسول
 ليس من اهل النار اقول ويصح اسلامه اذا
 سلم عند الكل وتمام تحرير هذا المقام في شرح
 المسابير كمال الدين بن الهمام في الاصل الخامس
 في بحث احسن والقبض وهي طويلة الدبر وكذا في
 غير ذلك من كتب الاصول والله سبحانه وتعالى هو الموفق
 والمامول **قول** المصنف وايضا للصورة اقول
 سبب مشروعيته تعلق بقا العالم به المقدم في
 العلم اللولي على الوجه الاكمل الاحسن والافق
 هذا النوع الانساني ممكن بالوطى على غير هذا
 الوجه المشروع لكن هذا مستلزم للنظام و
 السفك وضياح الانساب وفيه من المفاسد
 ما لا يخفى خلافا على الوجه المشروع في بيان العلم
 احكم **قول** المحقق هذا من باب الدبانات
 الى قوله ويقبل فيه العزل سواء كان رجلا او
 امرأة الى ان قال قال الامام احمد بن محمد بن
 سليمان الى آخره اقول وبالله التوفيق دعواه
 فيما يظهر لا تطابق حجة لانه يقول ويقبل فيه

راجع المسابرة
 في هذا المجلد

اي في الرضاع وتحتى في النكاح العدل الواحد
ثم استدرك على ذلك بكلام احمد بن سليمان
العلاني وكلام العلامة العلاني لا يدل على
شوق الحرة بل على استحباب التزويج احتياطاً
نحو لا يخفى اقول بل في كلام العلاني ما
يفيد ان الحرة لا يثبت بشهادة الفرد صريحاً
لانه قال لانه الرضاع لا يثبت بشهادة الفرد ثم اعلم
ان احكام فيه عندنا انه لا يثبت الا برجلين او رجل
وامرأتين كما في المتن والسروء وبه حرم
في الهداية والكنز وبه حرم شيخ الاسلام الوالد
في تنوير الابصار وفي الدرر والخبر والمحتمل
وكثير من المطلق المعبرة وفي البحر للمصنف اذ
لا يثبت بخبر الواحد رجلاً او امرأة وهو باطلاقه
يتناول الاخبار قبل العقد وبعده وبه صرح
في الكافي والنهاية وفي الحاشية من الرضاع وكما
لا يفرق بينهما بعد النكاح فلا يثبت احرة بشهادة
وكذلك قبل النكاح اذا اراد الرجل ان يخطب
امراً فشهدت امرأة قتل النكاح انها ارضقها
كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد
النكاح انتهى اقول وذلك لان ثبوت احرة
لا يقبل الفصل عن زوال الملك في باب النكاح

باطال

باطال الملك لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل
وامرأتين بخلافه اذا اشترى لحماً فاحسره
واحد انه ذبيحة المجوسى حيث يحرم اكله لانه
امر ديني حتى انقل حرمة التناول عن زوال
الملك كالحرم المملوك وحل الميته قبل الدياغ
اقول لكن يعارض ما نقلته لك ما نقله
المصنف عن الحاشية في هذا الكتاب بقوله وفي الحاشية
صغرو صغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك
الى اخره قلت ووفق بعضهم بالحمل على
الروايتين قلت لكن مشى اصحاب المتن
المعتبرة الموضوعة لصنط المذهب والسروء
المعتبرة كما رايت ان حجة حجة المال وانه لا يقبل
فيه خبر الواحد ذكر اكان او انى فليكن العمل عليه
لانه لا يعمل بما في الفتاوى والحال مما ذكر كما ذكره
اذا كان مخالفاً لما في المتن والسروء لانه اذا تعارض
ما في المتن وما في السروء ولا يعمل بما في الفتاوى
والحال مما ذكر كما ذكره الامام الطرسى في انفع
الوسائل اقول نعم ذكر الزيلعي عن المعنى ان
خبر الواحد مقبول في الرضاع الطارى ومجاهد
ان يكون تحت صغيرة وتشهد واحدة لها
مرصعت احد او اخته او امراته بعد العقد و

م

ان اقدامها على النكاح دليل على صحة من شهد
 بالرضاع المتقدم على العقد صادر من عا لها لانه
 يدعى فساد العقد ابتداء واما من شهد بالرضاع
 المتأخر عن العقد فقد سلم صحة العقد ولا تنازع
 فيه واما يدعى حدوث الفساد بعد ذلك واقرارها
 على النكاح يدل على صحته ولا يدل على انتفا ما يطرأ
 عليه من الفساد فصار كمن أخبر بارتداد مقارن
 من احد الزوجين حيث لا يقبل قوله ولو اخبر
 بارتداد طاري يقبل قوله لما قلنا ذكره الزيلعي
 في كتاب الرضاع والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
 المصنف فاعرنا الاصل في الكلام الحقيقة الى اخره
اقول اعلم ان اللفظ ان استعمل فيما وضع
 له وصفا لغويا او شرعيا او عرفيا واصطلاحيا كما
 في شرح التنقيح واللفظ حقيقة وان استعمل في
 غيره لعلاقة بينهما في خارج او لعلاقة مرتجل وهو
 حقيقة ايضا للوضع الجديد ولا بد من تقييد
 الاستعمال الصحيح اخترازا عن اللفظ مثل استعمال
 لفظ الارض في السماء من غير قصد الى وضع جديد
 والمراد بوضع اللفظ بعينه للمعنى بحيث يدل عليه
 من غير قرينة اي يكون العلم بالتعيين كافيا في ذلك
 فان كان ذلك التعيين من جهة واضحة اللفظ فوضع

قاعدة الاصطلاح في الكلام
 الحقيقة

لغوي

لغوي والا فان كان التعيين من جهة الشارع
 فوضع شرعي والا فان كان من قوم مخصوصين
 كاهل الصناعات من العلماء وغيرهم فوضع عرفي
 خاص ويسمى اصطلاحيا والا فوضع عرفي عام وقد
 علمت الفرق عند الاطلاق على الفرق العام والمعتبر
 في الحقيقة هو الوضع بشئ من الاوضاع المركوبة
 وفي المجاز عدم الوضع في الحمل ولا يشترط في الحقيقة
 ان يكون موضوعا لذلك المعنى في جميع الاوضاع
 ولا في المجاز ان لا يكون موضوعا لمعناه في شئ من
 الاوضاع كذا في التلويح وتام تحت بر هذا المقام
 فيه وفي شرح المنار لابن ملك ان اللفظ موضوع
 للمعنى المجازي بالنوع **قلت** ويشكل على هذا
 ما صرح به السيد في حاشية المطول من ان المجاز
 ليس له وضع شخصي ولا نوعي وان وجب فيه علاقة
 معتبرة بحسب نوعها انتهى وفي المطول ان العلاقة
 لا بد فيها من الوضع النوعي قال وهو معنى قوله
 المجازي موضوع بالنوع انتهى وفي الحواشي فان
 قلت يلزم على اعتبار كون الافادة بالوضع خارج
 المجاز **قلت** موضوع بل هو الموضوع بالنوع
 بل المركب مطلقا وان حقيقة موضوع بالنوع
 كما هو مبسوط في التلويح وغيره فان **قلت**

المصواب كما افصح به السيد في حاشية المطول
 اذ المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع
 عليه قلت قال العلامة احمد بن قاسم العبادي
 ان ما في حاشية المطول معارض بما قاله السيد
 في حاشية العنود فانصرح بان اختلاف في ان المجاز
 موضوع اول لفظي منسأه الاختلاف في تفسير الوضع
 حيث قال في كلام سابقه عن العنود فيه على ما يدعي
 احدهما الاختلاف في ان المعنى المجازي هل وضع
 اللفظ بانرايه اولا وهذا اختلاف لفظي منسأه ان وضع
 اللفظ للمعنى فسر بوجهين الاول تعيين اللفظ
 بنفسه للمعنى فعلى هذا لا وضع في المجاز اصلا لا شخصا
 ولا نوعا لان الواضع لم يعلق اللفظ بنفسه للمعنى
 المجازي بل بالقرينة الشخصية او النوعية فاستعماله
 في المناسبة لا يوضع والثاني تعيين اللفظ بانرايه
 المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعي قطعا اذ
 لا بد من العلامة المعبر نوعها عند الوضع قطعا واما
 الوضع الشخصي فربما ثبت في وضع انتهى قول المصنف
 بخلاف القضا بجل مسموسة والورق مذكور يظهر
 شرحنا اقول مراده شرح للكثرة والفرق الذي
 ذكره نهران حرمة الوطى مخصوص عليهما فلم ينفذ
 قضا السامع بجل اصل المزية وفروعا بخلاف التقييل

في ص

والله سبحانه وتعالى اعلم **بالحسن** المصنوع ومنها الوقف
 على ولده او اوصى لولد زيد الى قوله واختلف في
 ولد البنت الى اخره اقول اعلم ان مسيلة دخول
 اولاد البنات وعدم دخولهم مسيلة تدان بين البنات
 مشهورة بين العلماء الاكياس وقد اختلف المتأخرون
 فيها رسائل منها العلامة ابن كمال **بأشأ** ومنهم
 العلامة الطرسوسي ومنهم العلامة المصنف في اصل ما
 ذكره ابن كمال **بأشأ** ان المسيلة على وجهين احدهما
 ما يذكر فيه الموقوف عليه مقتصر على الدرجة الاولى
 والثاني ما يذكر فيه الموقوف عليه غير مقتصر على
 الدرجة الاولى وكل من الوجهين المذكورين على صورة
 احدهما ما يذكر فيه الموقوف عليه بصيغة الزد
 وثانيهما ما يذكر فيها الموقوف عليه بصيغة اجمع فالملية
 المذكورة اربع صور الصورة الاولى وقعت على
 ولدى الصورة الثانية وقعت على اولادى الصورة
 الثالثة على ولدى ولدى ولدى الصورة الرابعة
 وقعت على اولادى واولاد اولادى فانبت اخلاق
 في الصورة الثالثة وذكر يصح عدم الدخول في
 الصورة الاولى ونصيح الدخول في الثالثة الذي هو
 قول هلال نغلا عن قاضي خان واما الصورة
 الرابعة فقال لا خلاف في الدخول ومنع وقدر

اختلاف في هذه الصورة الرابعة واستدل على ذلك
 بأشياء منها أنه قال ويقطع عرفا البشرية اختلاف
 في الصورة الرابعة الأخيرة ما ذكر في الذخيرة عن
 الشمس السرخسي بهذه العبارة وذكر الشمس السرخسي أن
 في هذه الصورة اولاد البنات يدخلون رواية
 واحدة وإنما الروايات فيما إذا قال **امسوى**
 على اولادى وهذا لأن المذكور هاهنا ولد الولد
 وولد الولد حقيقة اسم لمن ولد ولد وابنته ولده
 فمن ولدته ابنته يكون ولد ولد حقيقة من هو
 ولده ومن حيث الحكم من يكون من يكون من هو
 اليه بالولادة وذكر اولاد الابن دون اولاد البنات
 ثم قال في الذخيرة والجواب في الوقف على
 قول الشمس السرخسي يكون هكذا إذا وقف على
 اولاد اولاد فلان دخل في الوقف اولاد البنات
 رواية واحدة ومنها أنه قال مما يدل على عدم
 اختلاف في المسئلة الرابعة أن قاضي خان ذكر الصورة
 الثلاث وذكر فيها اختلاف وذكر هذه الصورة الرابعة
 ولم يذكر فيها خلافا **اقول** وربما يمكن أن يقال
 هذا لا يصلح دليلا لنفي اختلاف لأن كون قاضي خان
 لم يذكر في هذه الصورة خلافا لا يدل على عدم
 اختلاف في نفس الامر لأنه يمكن أن قاضي خان إنما لم يذكر

وأما إذا ذكر اولاده
 فأولاده حقيقة

اختلاف في هذه المسئلة لأنه ترجح عنده الدخول
 فالقول المقابل للقول بالدخول لضعفه عنده
 بمنزلة العدم والله سبحانه وتعالى العليم بالصواب
 ورايت للعلامة المصنف رسالة في ذكر معتبرة ذكر فيها
 نقول لا كثيرة معتبرة ثم قال **والحاصل** أن اختصاص
 ادخل ولد البنت في الوقف سواء ذكر بلفظ ولدى او
 اولادى وسواء ذكر البطن الثاني بأن قال على
 ولدى وولد ولدى او على اولادى واولاد اولادى
 او اقتصر على البطن الاول **وأما** على الرازي فلا يقول
 بالدخول الا إذا ذكر البطنين بلفظ الجمع كما إذا قال
 على اولادى واولادهم **وأما** غيرهما ففرق بين أن
 يذكر البطن الثاني فيدخل اولاد البنات او يقتصر
 على البطن الاول فلا يدخلون والفرق المذكور
 هو ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الحاشية و
 الظهيرية **وأما** الامام الطرسوسي فقال في انفع
 الوسائل بعد ذكر نقول كثيرة ذكرها كما هي عادة
 وما ذكره من ذلك منها **وازيد** عليه **قلت**
 فتمر لنا من ذلك كله أن اولاد البنات هل
 يدخلون في لفظ الاولاد واولاد الاولاد في رواية
 اختصاص وهلال يدخلون وفي ظاهر الرواية
 لا يدخلون وعليه الفتوى إلى أن قال ورايت

بعض الناس يقول انه اذا قال على اولادى
واولاد اولادى واولاد اولاد اولادى ان اولاد
البنات يدخلون حينئذ من عنان يقول في المسألة
بروايتان وليس الامر كذلك فان تقليد اصحابنا يرد على
ذلك ولو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية فان قيل
ظاهر الرواية فيما تفلناه عن المحيط هو انه جعل المانع
من دخولهم كونهم مسوقين الى ابائهم دون امهاتهم
فعلى هذا لو ذكر خمسة بطون او اكثر لا يدخلون
على ظاهر الرواية للمعنى الذى ذكرنا انتهى ولنذكر
الان شيئا من نقول الذى ذكرها كما وقع الوعد
به ثمينا للمفيدة فاقول قال في الوالج
مرجل وقف ضيقة على اولاده واولاد اولاده ابراما
تناسلوا وله اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر
على الاناث لانه اوجب الحق لم على السوا واولاد
البنات هل يدخلون في ذكر ذكر اخصاف انهم يدخلون
بذكر ظاهر الرواية انهم يدخلون وكذا لو كان مكان
الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية واولاد
البنات ليسوا باولاد اولاده لانهم ينسبون الى الاب
لا الى الام وفي مئة المعنى وقف على اولاده واولاد
اولاده لا يفضل الذكر على الاناث ولا يدخل اولاد البنات
فيه وبه يفتى وفي جامع العضولين فسرق وقول على

اولاده واولاد اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات فيه
بروايتان ويفتى بانهم لا يدخلون كذا في اخر محاضر
نذكر في التنجيس والمزيد لصاحب الهداية
في باب الوقف على الاولاد ابراما تناسلوا وله اولاد
اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الاناث
لانه اوجب الحق لم على السوا فاما اولاد البنات
هل يدخلون ذكر هلال انهم يدخلون وهذا
برواية اخصاف اما في ظاهر الرواية لا يدخلون
وكذا لو كان مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر
الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاده لانهم ينسبون
الى الاب لا الى الام وفي عمدة الفتاوى للصدر الشهيد
مرحمة الله سبحانه وتعالى اذا وقف ضيقة على اولاده
واولاد اولاده ابراما تناسلوا يقع بينهم بالسوية
لا يفضل الذكر على الانثى واولاد البنات لا يدخلون
فيه وكذا لو كان مكان الوقف وصية وفي السراج
وقف ضيقة على اولاده واولاد اولاده ابراما تناسلوا
وله اولاد واولاد اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل
الذكر على الاناث ولم يدخل اولاد البنات في هذا
علم الفتوى وفي المصبرات معزيا الى الضابط
مرجل وقف ضيقة على اولاده واولاد اولاده ابراما
تناسلوا وله اولاد اولاد قسم بينهم بالسوية ولا يفضل

الذكور على الاناث لانه اوجب لم يحق على المتوية
واما اولاد البنات هل يدخلون في طاهر الرواية
لا يدخلون بانهم ليسوا باولاد اولاده لانهم مسبوقون الى
الآب لا الى الام **اقول** فلهذه النقول صريحة
فيما ذكره العلامة الطرسوسي **اقول** وقد قال
المحشي هنا طاهرا طلاقه يريد اطلاق المصنعة انه لا فرق
بين ان يذكر بلفظ الافراد والجمع مقتصر على الطبقة
الاولى او غير مقتصر الى اخره **اقول** كانه يشير
الى ان المصنعة اطلقت محل التقييد لانه انت اكثاف في
الصورة كلها وليس كذلك لما قاله ابن كمال فينا وحرره
الى اخره **اقول** وليس في كلام المصنعة اطلاق في محل
التقييد لان المصنعة انما ذكر صورة واحدة وهي صورة
لفظ الافراد والاقتصر على الطبقة الاولى ثم قال و
اختلف في ولد البنت اي في هذه الصورة لان كلامه
في ذكر تمام كلام المصنعة وكن مضيفا واسمها ان
وتعالى الموفق للصواب **قول** المصنعة ومنها
حلف لا يبيع ولا يثري الى اخره **اقول**
وقد جمعها شيخ الاسلام عبد البر في شرحه لمنظومة
ابن وهبان رحمه الله تعالى
بفعل وكيل ليس يحث حالف يبيع ثم اصلح ما خفي
اجارة استجار المضرب لانه كذا قسمه واحث في غيرها

قلت

قلت وفي مجمع الفتاوى لو حلف لا يكتف فامر
غيره فكتب وحاكف سلطان لا يكتف بنفسه كحنت
وان كان يكتف بنفسه لا يحث انتى **قلت**
وهذا مشكل لانه من المسائل التي يحث فيها بفعل
الما مور كما لا يخفى الا بان يحمل على انه نوى المباشرة
بنفسه واعلم ان احالف انه لا يفعل في الاحكام
الثنائية ان كان ممن لا يباشر بنفسه بان كان سلطانا
او قاضيا او شريفا فامر غيره بفعل ما مورر فانه
يحث لان يمينه ينصرف باعتبار عادة ذكره في الكافي
وان كان احالف تارة يباشر بنفسه وتارة يفوض
فيل يعتبر العين اي ينظر في العين المبيعة مثلا
ان كانت مما يثريها بنفسه لشرفها لا يحث بفعل وكيله
الا ان يقصد ان لا يفعل ذلك بنفسه ولا بوكيله فانه
يحث وان كانت العين مما لا يثريها بنفسه كحنتها
اول غير ذلك كحنت بئر الوكيل وقيل ينظر الى غالب
الحال فان كان غالب حاله المباشرة بنفسه لا يحث
بمباشرة وكيله ولا يحث اشار الى ذكره في القنية
قلت هذا الذي ذكرته اخره هو الذي اعتمدت فاف
خاف و في وسط المحيط والبرازي ولم يذكر وما قبل
وفي النهاية في باب اليمين في البيع والشراء والترويح
ثم الصايط في هذه التصرفات لا صحابا فيها يحث بفعل

المأمور به وفيما لا يثبت شيان أحدهما أن كل فعل
 ترجع الحقوق فيه إلى المباشرة إلى الخلف لا يثبت مباشرة
 المأمور وإن كانت الحقوق ترجع فيه إلى من وقع
 حكم الفعل له يثبت والخالف أن كل فعل يثبت حكمه
 الانتقال إلى غيره فالخالف فيه لا يثبت مباشرة المأمور
 وإن كان لا يثبت الانتقال يثبت وقيل كلما استغنى
 المأمور في مباشرة عن أصاغة إلى الأمر فالأمر
 لا يثبت مباشرة المأمور وإن كان لا يستغنى عن
 هذه الأصاغة يثبت والعقد في ذلك أن العقد
 متى رجعت حقوقه إلى من وقع العقد لم يقصود
 الخالف من الخلف التوقي عن حكم العقد وعن
 حثه وكلاهما يرجعان إليه متى رجعت حقوقه
 إلى العاقد لا إلى من وقع حكم العقد لم يقصود
 من الخلف التوقي من رجوع الحقوق إليه وهي
 لا ترجع إليه فلا يثبت ثم يثبت الخالف مباشرة المأمور
 في النكاح والصلى عن دم العمد والطلاق والعتاق
 والرهبة والصدقة والقرض والاستقراض و
 ضرب العبد والذبح والأيدياع وقبول
 الوديعة والإعارة والاستعارة وخياطة الثوب
 والبناء فإن الخالف كما يثبت فيها بفعل نفسه
 يثبت بفعل المأمور وأما ما لا يثبت الخالف

بمباشرة

مباشرة المأمور فهو البيع والشراء والإجارة والانتقال
 والصلى عن المال وكذلك العتمة ومن المباح
 من الحق اختصاصه بهذا القسم كذا في إجماع الصغير
 لقاضي خان والعرايد الظهيرية انتهى وأما
 سببنا **قوله** المصنف فقالوا الأذن
 في النكاح والبيع والتوكيل يتناول الفاسد والخ
قوله اعلم أن الأذن للعبد بالنكاح تناول
 الفاسد كما يتناول الصحيح وهذا عند أبي
 حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى وقال لا يتناول
 إلا الصحيح لأن المقصود من النكاح في المستقبل
 الاعفاف والتحصيل وذلك بالحي إلى زوله أن اللفظ
 مطلق فيخرج على إطلاقه وبعض المقاصد من النكاح
 حاصل في الفاسد كالمسب وثابتة اختلاف نظر
 في حق لزوم المهر وحق انتهاء الأذن بالعقد فتنتهي
 به عنده وعندهما لا ينتهي **قوله** ولا ينتهي
 بالوقوف اتفاقا والفرق بين الأذن للعبد بالنكاح
 وبين التوكيل بالنكاح فإن التوكيل بالنكاح لا يتناول
 الفاسد ولا ينتهي باتفاقا وعليه الفتوى أن
 المطلوب الأمر فيه نبوت أهل والاعفاف وذلك
 لم يحصل وأما إذا خلع أو ما تزوج في الماضي فإنه
 يتناول الصحيح والفاسد وأما التوكيل بالبيع

الأذن في النكاح والبيع
 بالبيع هو

فيتناول الفاسد لان الفاسد فيه اي البيع
 يفيد الملك بالقبض كما هو معلوم اطلق المص
 هنا الاذن فمثل ما اذا اذن له في نكاح حرة او امة
 وما اذا كانت معينة او غير معينة وهو كذلك وما
 وقع في الهداية من التقييد بالامة والمعينة اتعاقب
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المص بخلاف ما اذا
 خلق لا يأكل من هذه الخلقة حيث يمرها وطلعها
 الى اخره **اقول** اعلم انه انما حث باكل ثمرها وطلعها
 لتعذر الحقيقة هنا قال الاصوليون واذا كانت
 حقيقة متعذرة وهي ما لا يصار اليه الا بمسقة
 او مجعولة وهي ما يمكن وصوله الا ان الناس يخرجون
 وتركوه صير الى المجاز بالاجماع فمثال المتعذرة
 لو خلق لا يأكل من هذه الخلقة والمجاز فيه ان يأكل
 ثمرها وان لم يكن لها ثمر قيمتها ولو تكلت واكل من
 غيرها لا يثبت في الصحيح ومثال المجعولة لو
 خلق لا يضع قدمه في دار فلان فان حقيقة
 وهو وضع القدم حافيا يمكن لكن الناس يخرجون
 والمجاز فيه الدخول واعلم انه اذا كانت الحقيقة
 مستحيلة والمجاز متعارفا فالحقيقة اولى عند
 ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى وعندهما المجاز
 المتعارف اولى بدلالة العرف وهذا الاختلاف المذكور

بنا على اصل اخر مختلف فيه وهو ان الخليفة اي كونه
 المجاز خلفا عن الحقيقة في التكلم عنده وعندهما
 الخليفة في الحكم ويظهر اختلاف قول الانسان لعبد
 والعبد ان سئامه هذا اني فعبدك ليعتق لان
 شرط الخلفية بصورة حقيقة والحقيقة متصورة
 من حيث التكلم لان قوله هذا اني من حيث التكلم مع
 لانه مبتدأ وحيز ولما تعذر موجه الحقيقة تعين
 المجاز من ذكر المذروم واردة الازم وهو الحرة و
 عندها لا يعتق لانه لا بد ان يكون الاصل في محرم
 صحها يوجب الحكم وهذا الكلام غير منعقد لا يحاب
 الحكم اصلا فيلغوا كالعوس لما لم ينعقد الحكم الاصل
 وهو البر لا سيما لانه لم ينعقد الحكم الخلفي وهو الكفارة
 ولغايل ان يقول ينقص هذا الاصل على قول
 ابن نون بن سبيلم الكور وهي ما اذا اخلو ليس بين الما الذي
 في هذا الكور ولا ما فيه فانه قال بالنعقاد اليه
 ثمة ليظهر اثره في حق الخلف وهو الكفارة مع ان
 الاصل وهو البر مستحيل في اصل اختلاف اذا
 استعمل لفظ واريد به المعنى المجازي هل يشرط ايمان
 المعنى الحقيقي لهذا اللفظ ام لا فعندها يشرط
 فحيث امتنع المعنى الحقيقي لا يصح المجازي وعندنا لا
 يكفي صحة اللفظ من حيث العربية وجه بنا ما سبق على

هذا الاصل ان الخليفة لما كانت في التكلم عنده
 اعتبر انما الحقيقة لان الجواز لا يبرأ من الحقيقة
 فالمحقيقة المستعجلة صارت اولى من الجواز
 المتعارف وعندها لما كانت الحقيقة في حكم وجوب
 الترجيح باعتبار الحكم وحكم الجواز المتعارف فراجح
 لانه اكثر استعجالا وهذا البحث طويل الذي يولد
 وكنت الاصول والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله المحشى قلت وما استدل به المصنف
 من فرع التاثير فيه فليس فيه ما يدل على مدعاه
 الى اخره **اقول** كيف لا يدل على مدعاه
 وهو صريح فيما ادعاه وذكر لان صاحب التاثير
 ذكر حكم ما لو شك امقيم ام مسافر وهو انه يصلي اربعا
 ولا يترخص قال وكذلك اذ شك في نية الإقامة أي
 لو شك يصلي اربعا لو شك المسافر في نية الإقامة وإذا
 كان الامر كذلك فالبيِّن الذي هو السؤل لا يزول
 بالشك في نية الإقامة فقد استحصرت المصنف رحمه الله
 تعالى القاعدة المذكورة وهي البيِّن لا يزول
 بالمثل وعمل بها وذكر لان المتيقن هو السؤل
 ووقع الشك في نية الإقامة فالاصل هنا السفر
 فلا اعتراض وكان الفاصل المحشى اعتقدا
 المصنف استدرك على مدعاه بأول عبارة التاثير
 وهو

وهو

وهو قوله ولو شك في الصلاة امقيم ام مسافر يدل
 عليه قوله لانه لم يثبت بحاله **اقول** وهذه العبارة
 في الحقيقة لا تدل المصنف بل انما يدل قوله بعد
 ذلك وكذا لو شك في نية الإقامة اذ معناه وكذا لا يترخص
 ويصلي اربعا لو شك المسافر في نية الإقامة كما لا يخفى
 فامل كلام المصنف وكن مضطرا وابده سبحانه وتعالى
اعلم قوله المصنف وغالب الظن عندهم ملحق بالبيِّن
 الخ **اقول** وما ينشئ على ذلك مسيلة التحري قالوا
 لو اخلط المسايخ المذكية بمسايخ الميتة وليس هناك
 علامة تميز وهذا اختلاط مجازي ويزعمون ان كانت
 الغلبة للمذكية وان كانت الغلبة للميتة او استويا
 لا يتحرى الا عند المحضنة واذا اخلط الثياب الطاهرة
 بالثياب النجسة في السوءان كان له ثوب طاهر صلى فيه
 وان لم يكن يتحرى بكل حال واذا اشتهت الاواخف
 والبعض طاهر والبعض نجس ان كانت الغلبة
 للطاهر يتحرى فيريق الذي في اكبر رايه انه نجس
 ويسجد الطاهر وان كانت الغلبة للنجس او كانا
 سواء يتحرى هذا في حالة الاختيار اما في حالة الاضطرار
 يتحرى للشرب بالاجماع ولا يتحرى للوضوء عندنا
 ولكنه يتيقن ولا يفضل ان يصب ذلك الماء ويخلط
 ببعضه ببعض فيصير كماء المباح فيكون له بعد

من اختلاف لان من الناس من يقول يتحري وهو
قول الامام الشافعي رحمه الله تعالى وكذلك هذا
الحكم في المتابعات كالدهن والخل واللبن والرب
ومن فروغ ذلك النهر اجازوا قتل المسلم بخله الظن
فيما اذا دخل عليه بيته وعلبت الظن انه سارق
كما علم مفصلا في كتب الفتاوى ومنها **الوجامع**
زوجها ثم اغتسلت فخرج منها مني الزوج لا يجب
عليها الزوج الغسل كما في الخلاصة لعدم علة ظنها
ان معه منها والله تعالى اعلم **قول** المحشي قلت
الذي يظهر لي انه لا تناقض في كلامه لوجوب حمل الصما
المنفي في كلامهم الاخره **اقول** قولهم لا ضمان
تفي لضمان القيمة والمثل كما هو مفاد اطلاقهم فحمل
نفي الضمان على نفي ضمان المثل فقط مع اطلاقهم وان
جاء لكن فيه بعد كونه يمكن التوفيق بغير ذلك وهو
الحمل على الروايتين والضمان رواية وعدم الضمان
رواية اخرى والله تعالى اعلم **قول**
المصنف الاول السفر وهو نوعان منه ما يختص بالطول
اقول وقعت حادثة في عهدنا وهي ان شخصا
حلف ليسافر من قبل يعتبر في ذلك مسيرة ثلاثة ايام
او خروجه بالهبة او يراد به مطلق الخروج من مصره
اقول الظاهر من كلامهم انه يبرح بحر وجر يبرح السفر

حلف ليسافر
السفر وهو نوعان

اذا

اذا جاوز عمران مصره وقد اشار مولانا المصنف في البحر
الرائق الى هذا والله سبحانه وتعالى اعلم وقد سئل
شيخ الاسلام والدي طاب ثراه ونور قبره عن رجل
حلف ليسافر الى مدينة كذا فمهل اذا خرج من مدينته
ثاوي السفر وجاوز عمران مصره لم يعد يجب ان يسافر
فاجاب متى خرج قاصدا للسفر وجاوز عمران مصره
صدق عليه انه مسافر حتى جاز له قصر الصلاة كما افاده
في شرح الهداية فلا يحنث ولو عاد بعد ذلك وانما قيدنا ذلك
بالقصد لانه اذا اتى مسير ثلاثة ايام وقصد مكانا
فقد بيا لا يفيد ذلك في عدم الحنث كما حقه مولانا في شرح
لكن **قول** المصنف وسقوط الاصلية على ما في غاية البيا
اقول ومثله في السراج الوهاج والنهاية وظاهر كلام
الزبيدي في التبيين لكن **قال** في المجتبى ان اصحابنا حملوا
قولهم صلى الله عليه وسلم ليس على الفقير والمسافر اصحية على الخروج
من بلده او قريته حتى سقط الاصلية بذلك الغد والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول** المصنف
الثاني المرض ومرضه كثيرة **اقول** المرض نوعان
للبدن يزول بها اعتدال الطبيعة وانه لا ينافي اهلية الحكم
اي اهلية وجوب الحكم سواء كان من حقوق الله سبحانه وتعالى
او العباد لان المرض لا يخل بالعقل ولا يمنع عن استعماله
فاذا علمت ذلك فاعلم انه يصح نكاح المريض وطلاقه ومنها

ان يصلح قاعداً لم يقدر على القيام ومستحقاً ان لا
يقدر على القعود ومنها ان الرخص يصير من اسباب
الحج عليه صيانة حتى الوارث وهو الثلثان وحقق
الغريم وهو قدر الدين اذا اتصل المرض بالموت مستنداً
الى اوله فلا يصح اقراره لو ارث ولا وصيته بما زاد على الثلث
ويعدم دين الصحة على دين اقره **قول** المعنى والتداعي
بالنجاسة وبالخرج احد القولين **اقول** ظاهر كلامه هنا ان
المذهب جواز التداعي بالنجاسات غير كحر وان اختلف
انما هو في كحر ويمكن ان يجعل قوله على احد القولين قيدا
فيما اى في النجاسات وكحر فيكون اختلف جاز فيهما
والامر كذلك لكن الصحيح المنع عن التداعي بذلك فقد
صرح في الكنز بان يترك ما بين كل لحم نجس وانه لا يشرب
اصلا مع كونه مختلفا في نجاسته فما ظنك بما نجاسته مغلظ
قول المعنى الرابع النيات **اقول** النيات هو عدم
الاستقصاء في وقت حاجته فمثل النيات عند الحكماء
والسهولان اللغة لا تفرق وهو لا ينافي الوجوب كما لا العقل
وليس عذرا في حقوق العباد وفي حقوق سائر المخلوقات
عذرا في سقوط الامم اما الحكم فان كان مع مذكر ولاداع اليه
كامل المصلي فلا يفتقر لتقصيره بخلاف سلامته في القعدة
الاولى لانها محل السلام اولاً مع مذكر مع اداع كمال الصيام بنقطة
والشبهة في الذبيحة فان ذبح الحيوان يوجب هبته وخرفا

من الظاهر

لتقوى

لتقوى الطبع منه وتغير حال البشر فكثر الغفلة عن التهمة في
ذلك الحالة لا تستعالت قلبه بالخوف ولا يجعل النيات عذرا
في حقوق العباد حتى لو تلف مال انسان ناسيا يجب عليه
الصيانة **واعلم** انهم اتفقوا على النيات غير معفو عنه في مثال
منها لو نسي المحدث غسل بعض الاعضاء ومنها لو صلى
قاعدا متوهما بحسن عن القيام وكاف قادرا ومنها اذا تكلم
ادخل بالقياس ناسيا النص ومنها لو نسي الرقبة في الكفارة
فصام ومنها لو تروضا بما يحسن ناسيا ومنها لو فعل مخطورا
في الاحرام ناسيا والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المعنى وقدر
الدرهم من المعلقة **اقول** اراد بالدرهم المثلث الذي
وزنه عسرون قيراطا وعن شمس الايمة انه يعتبر في كل زمان
درهم والاول هو الصحيح كذا في السراج الوهاج وقال
بعض المحققين المصنفين وعن قدر الدرهم كعرض الكف
فاذا بقوله كعرض الكف ان المعتبر بيط الدرهم من حيث
المساحة وهو قدر عرض الكف وصحة في الرمدانية وغيرها
وقيل يعتبر من حيث الوزن ووفق الهندوان في بينهما
بان رواية المساحة في الرقيق كالسول ورواية الوزن
في الخبيث واختار هذا التوفيق كثير من المشايخ وفي
البدائع وهو المختار عند المشايخ ما ولى الزهري وصحة
الزيلي والنسفي في الكافي وصاحب المجتبى واقرب عليه في
التقديرات اعمال الروايتين اذا امكن اولى حضورهما

ان صو

مسألة الطهارة

هذا التوزيع المعتمد واعلم ان المعتمدة في ذلك وقت
 الاصابة فلو كان هذا نجسا قدر درهم فانعش فصار
 اكثر منه لا يمنع في اختيار المرغبات وجماعة ومختار غير
 المنع فلو صلى قبل الساعة جازت وبعد لا وبه اخذ
 الاكزون كذا في السراج الوهاج والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنوع والعقود عن الريح اقول **ظاهر** عبارة
 ان عيني الريح نجسة وليس كذلك الصحيح بل الصحيح طهارتها
 عنها وقد ذكره المصنف في تجريره اقول **ويمكن** ان يقال
 مراده بقوله وعني عن كذا وكذا ان السامع عني عنه بان لم
 يحصل له حكم النجاسة في حق المكلفين وجعله طاهرا مع انه
 مظنة النجاسة حتى المكلفين كرهه الريح فانما منبعثة
 عن النجاسة **قول** المصنوع ومن ذلك طهارته بول الخفاش
 اقول **الخفاش** بوزن العنكبوت واحد الخفاش ينشئ الى
 تطير بالليل والخفاش يفتح عينيه صفر العينين وضعف
 في البصر خلقه كذا في المختار وفي القاموس الخفاش
 كرماني الوطواط سمي به لصغر عينيه وضعف بصره
 وفي التبيان له اربعة اسما خفاش وخفاشي وخطاف
 ووطواط قال وتسميته خطافا لانه يخطف البعوض
 قال الجاحظ الخفاف طائر شديد الطيران ولا يحسن
 ان يكون طعم الا من البعوض وقوته من الرأس ثم هو لا
 يصيد الا في وقت طيرانه وتقلبه وهو لا يطير في ضوء القمر

ولا في الظلمة وهو قليل شعاع العين ولذلك لا يخرج في ظلمة
 لانه يكون غامرة لشعاع بصره وغالبة لمقدار نظره
 ولما كان لا يبصر ليلا ولانها رات الشمس الوقت الذي يكون فيه
 من الظلمة ما يكون ما دعا فالتمس وقت غروب الشمس
 ووقت الشفق لان ذلك الوقت هو وقت هيج البعوض
 وابشاهم والبعوض يخرج ذلك الوقت لطلب الطعم وطعمه
 وما الحيوان وان الخفاش يطلب الطعم فيقع طالب رزق
 على طالب رزق فلو كان ذلك رزقه انتهى واعلم
 ان مشايخنا ذكروا بول الخفاش في فتاوى قاض خان
 وبول الخفاش وخرورها لا يفسد لقدر الاحتراز عنه
 وفي الطبرية وبول الخفاش ليس نجس للصورة
 وفي مائة المفتي بول الخفاش وخرورها لا يفسد ان الحا
 وفي مجمع الفتاوى بول الخفاش يعتبر فيه قدر درهم
 واعلم انه لا بول لطائر من الطيور الا الخفاش قال
 قال في مجمع الفتاوى ولا بول لغرها من الطيور
 وبول سائر الطيور البله التي تكون مع خروها انتهى
قول المصنوع والقول بطهارة المسك وان كان اصله دما
 والزباد الى اخره اقول **وفي** فتح القدير وعين المسك
 قالوا يحرم اكله والانتفاع به مع ما اشتهر من كونه دما
 ولما ارادهم فاعلوا وذاكرت بعض الاخوان من الخفا
 في الزباد فقلت له يقال انه عرق حيوان محرم الاكل

فقال ما يجيد الطبع الى صلاح كالطبيعة يخرج عن
 النجاسة كالمسك **اقول** هو في منع الغفار لشيخ الاسلام
 الرالوطاب ثراه وجعل الله سبحانه وتعالى اجته سواه
 والمسك طاهر جلال كما في اخاينة زاد قوله **هلال** اذ يلزم
 من الطهارة اكل كما في التراب ونض عابرة والمسك
 حلال على كل حال يكل في الطعام ويحمل في الادوية
 ولا يقال ان المسك دم لانه وان كانت دما فقد تغيرت
 فيصير طاهرا كرماد العذوة انتهى وهذا تعليل من قاصي
 خاف للطهارة بالتغير كافي رما العذر والمراد بالتغير
 الاستحالة الى الطبيعة وهي من المطهرات عندنا فلهي هذا
 فما ذكره الكمال في فتح القدير بعد ذكر مسك المسك من
 قوله ولما لم تعلل لا وذاكرت بعض الاخوان من المغاربة
 في الزباد فقلت لم يقال انه عرق حيوان محرم الاكل فقال
 ما يحل الى اخره قاصر على نظره والافها نقلناه عن اخاينة
 مفيد لبيان علته ولا يخفى فانه ذكر علته وهي الاستحالة
 كما شئت وهو الموافق لما فاده بعض المغاربة كما
 يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصدا اذا عجز طبيبا
 بما نجس او عكسه فالغترى على ان العبرة للظاهر ايما
 كان **اقول** وفي اخاينة ان العبرة للنجس ايما كان وهو
 الصحيح انتهى **قول** الحشيش قلت ويؤخذ من
 هذا القيد حسن لئلا لم المثل ما حصره كيل او وزن

اذا عجز طبيبنا عما نجس

الى اخره **اقول** هو تقيد حسن كما قال لكن قولهم
 المثل ما حصره كيل او وزن ليس على اطلاق بل هو مقيد
 بقيود منها ان لا يختلط بخلاف جنسه كما لو اختلطت
 الحنطة بالشعير فانها اذا اختلطت صار ذكر قيمتها كما في تنوير
 الابصار لوالدي وغيره ومنها ان لا يكون المثل على شرف
 الهلاك فلو كان ذكر كان قيمتها في المجتبى قال وكذا كل
 مكيل وموزون مشرق على الهلاك مصروف بقيمته في
 ذكر الوقت كسفينه موقرة اخذت في الخرف والتقى الملاح
 ما فيها من المكيل والموزون في الما يضمن قيمتها
 ومنها ان يكون مكبلا او موزونا لا يضره التبعض
 فلو كان يضره التبعض فهو قيمته في جامع القسوق
 كل ما يكال او يوزن وليس في تبعضه مضرة بعينه غير
 المصوغ فهو مثلي وكذا التعدد في المتقارب انتهى **قول**
 ويلبغى ان يقيد الموزون بان لا يكون صابونا فقد صرح
 في جامع العضولين في الفصل الثالث والكلائون بان
 الصابون قيمته وكذا يقيد بان لا يكون جبنا قال في جامع
 العضولين في الفصل المذكور بعد ان علم بعلامه ذا
 لصاحب الذخيرة اجبت قيمته مع انه وزني لتفاوته فاحشا
 فلا يحل مثليا ضمان العدو وان ولو اعتبر مثليا في حوائج
 السلم لم يعلم بعلامه مكل للجامع اجبت مثلي ويقيد
 بان لا يكون الموزون لحما ايضا فان اللحم قيمته في جامع العضو

سطر
 المتبى صمد كيل او وزن ليس
 على اطلاق

ساعته كم او حارة الكس
 لم يره طلاء الدين

قال في وفيه ومراده اللحم قيمى عندئذ على عندهما
ثم علم بعلامته فقط اللحم بضمين بالقيمة لو مطبوخا بالاهج
وكذا لو بيا هو الصحيح انتهى **اقول** فعلم منها
تقدم ان المكيل والموزون اذا كان تفاوته فاحشا
لا يكون مثليا وفي سرح الكثر للربيعي ان الموزون الذي
في تبعية ضرر كالاول في المصوغ نحو الفم والطنث
في وفي الصير فيه صب ما في طعام فأنسده وزاد في كيله
فله ان يضمن قيمة الحنطة قبل ان يصب الما فيه وليس
له ان يضمن طعاما مثله هذا اذا لم ينقله الى مكان فان
نقله الى مكان لضمن المثل لانه حينئذ عصب وهو مثلي
فيجب عليه المثل بخلاف ما لو صب الما في الموضع الذي فيه
الحنطة **بغير نقل** وفي جواهر الفتاوى رجل دفع
الحنطة الى الجزار واخذ منه اخبز بالنار فيجب عليه
قيمة اخبز يرم قبض واخبز وان كان موزونا لكن ليس
من ذوات الامثال لان النار عملت فيه ولهذا لا يصح
السلام فيه فيجب عليه قيمة اخبز ويترد الحنطة **اقول**
وفي الوقاية ويجب المثل في المثلي كالمكيل والموزون
والعدد المتقارب قال تاج الشريعة اعلم انه جعل
هذه الاقسام الثلاثة مثليا مع ان كثير من الموزونات
ليس بمثلي بل من ذوات القيم كالقمة والقدر ونحوهما
فاقول ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن عند البيع

٧٢
بل ما يكون مقابلته بالثمن مبنيا على الكيل او الوزن
او العدد ولا يختلف بالصنعة فانه اذا قيل هذا الشيء
قفيز بدرهم او من بدرهم او عشرة بدرهم انما يقال
اذا لم يكن فيه تفاوت واذا لم يكن فيه تفاوت كان مثليا
وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف كالقمة
والقدر لا يكون مثليا لمر ما لا يختلف بالصنعة اما غير
مصوغ واما مصوغ لا يختلف كالدراهم والدنانير والعقود
وكل ذلك مثلي واذا عرفت هذا اعلم عرفت حكم الدرهم
فكل ما يقال يباع من هذا الثوب دراع بكذا فهذا
انما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت وهو ما يجوز فيه السلم
فانه يعرف ببيان طوله وعرضه ورقعته وقد فصل الفقهاء
المثليات وذوات القيم والاحتياج الى ذلك فما يوجد
له المثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما
ليس كذلك يعتد وذوات القيم وما ذكر من الكيل واخواته
فيمى على هذا انتهى **اقول** فيؤخذ من هذا ان الدبس
قيمى والرب والعطر لان كلا منهما متفاوت بالصنعة
وباعتبار القيمة فيضمن بالقيمة ولا يصح السلم فيها ولا
ثبت دين في الزمة وقد صرح بذلك في الدبس في جواهر
الفتاوى والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** وهذا التحرير
في هذا المقام مما يعتنى به **اقول** المصنف وطيف
الشوارع الى اخره **اقول** الصحيح ان طين الشوارع

ان رأى فيه عين النجاسة نجس عند الشارع والا فهو
ظاهر قال المصنف في البحر وعن ابي نصر الدبوسي طين
الشارع ومواطىء الكلاب فيه طاهر وكذا الطين المسرقن
ودرعة الخطريق فيه نجاسة ظاهرة الا اذا رأى عين النجاسة
قال رحمه الله سبحانه وتعالى وهو الصحيح من حيث
الرواية وقريب من حيث المصنوع عن اصحابنا انتهى
صحيح ذكر السراج الوهاج وفي البرازية مسمى في الطين واصنافه
لا يجزى حكم غسله ولو صلى به جارحاً لم يثب اثراً للنجاسة
والاحتياط في الصلاة التي هي وجه دينه ومغايبة رزقه واول
ما يسأل في الموقف واول منزل الاخرة لا غاية له **قول**
المصنف وبول سورة غير الاولى الى اخره **اقول** قال
في القاموس الهرة بالكسر السوردة مختصرة
احياء السور واحد السائتر وهو حيوان حلقه الله
سبحانه وتعالى لدفع الغار **قول** المصنف وانه لا حكم على
بالاستحالة مادام متردداً على العنق **اقول** معناه
انه اذا انفصل صار مستعملاً ولو لم يستقر في مكان وهو المذهب
وقال بعض مشايخنا الماستعمل ما زال بدن في
استقر في مكان من ارض او انا وهو مذهب ابي ابراهيم النخعي
وبعض مشايخ بلخ ورجح بعضهم وهو ايضا مذهب
مسيان الثوري واستدل بمسائل قال انها تدل على ان تطيل
تذكرها تطلب من المطولات وصحح في الهداية وكثير من الكتب المعتبرة

٧٣
المذهب صبر ورته مستعملاً بحمد الانفصال وان لم يستقر
وصدوره في الكافي وحكي ذلك بقبيل واحاصل ان المذهب
ما في الهداية ومن لم يزل يحول عليه شيخ الاسلام الوالد
في مختصره تنويع الابصار وعدل عما في الكثر لما علت
والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** ومبنى اختيار ما في الكثر
توهم ما ذكره في الهداية فيه حرج عظيم كما قالوا نعمه في
غاية البيان لان المال الذي يقطر من الاعضاء ويصيب ثوب
المتوضي فلو قلنا باستعماله بحمد الانفصال فقط لتنجس
ثوبه على القول بنجاسته حتى احتاج بعضهم الى حمل على ثياب
غير المتوضي وبعضهم الى حمل على الغسل **اقول** وليس
ما توهموه من الحرج موجوداً فقد قال في البدايع ان ما
يصب ثوب المتوضي معفو عنه بالاتفاق وكذا ذكره في
غيره واما في ثياب غير المتوضي معفو عنه فلا حرج
والله سبحانه وتعالى اعلم فمافي السراج الوهاج من انه انما
يستحب الابراء بثلاثة شروط فيه نظر **اقول** والجمعة
كالظهر والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ووسع
في المياه ففوضه **اقول** اعلم ان الصحيح عن ابي حنيفة
رحمه الله سبحانه وتعالى انه فوض ذلك الى رأي المبطلين كما
هو دأبه فان غلب على ظنه خلوص النجاسة فهو نجس والا
لاوة معراج الدراية الصحيح عن ابي حنيفة رحمه الله سبحانه
وتعالى انه لم يقدره ذلك شيئاً وانما هو موكول الى علمه الظن

في خلوص النجاسة من طرف الى طرف وهذا اقرب الى التحقيق
لأنه المعتبر بعدم وصول النجاسة وغلبة الطهر في ذلك يجري
مجري اليقين في وجوب العمل كما اذا اخبر واحد بنجاسة الماء
وجوب العمل بقوله وذكر يكتفي بحسب اجتهد الرأي وظنه
وقال شيخ الاسلام والدة في توير الابصار والمعتبر الكبري
المبتلى به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص النجاسة الى الجانب
الاخر جاز والا لا والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف واما
الناقلة على الدابة خارج المصر الى اخره **اقول** اطلقه المصنف
فمثل ما في الحديث الصحيح عن ابن عمر رايته رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي السواقل على راحته في كل وجه يوي
ايما **اقول** اطلقه المصنف فمثل ما اذا كان مسافرا او مقبلا
خارجا الى بعض النواحي لحاجة وصحة في النهاية وشمل ما اذا
قدر على النزول او لا وقيد المصنف بخارج المصر لانه لا يجوز النقل
عليها فيها وقال ابو يوسف لا بأس به قال محمد يجوز
يكبره كذا في الخلاصة واختلفوا في حد خارج المصر والاصح
انها يجوز في كل موضع يجوز للمسافر ان يقصر فيه كما في البحر
للمصنف نقلا عن الظهيرية **اقول** ولم يشترط المصنف طهارة
الدابة لانه لا يثبت بشرط على قول الاكثر لو كان على السرح او على
الركاب بين او الدابة لان فيها ضرورة فسقط اعتبارها وصرح
في الكافي بانه الاصح في الخلاصة بانه ظاهر المذهب من غير
تفصيل وعلمه بعض اهل التحقيق بانه لما سقط اعتبار الامر كان

الاصلية فلان يسقط شرط طهارة المكان اولى وقيد المصنف
بالنقل لانه الفرص والواجب بانواعه لا يجوز على الدابة من غير
من الوتر والمندور وما لزوم بالشروع والافتاد وصلافة
النجاسة والسجدة التي تليق على الارض لعدم لزوم الحرج
في النزول ومن الاعذار ان نجاسة اللص او السبع على نفسه
او ماله او لم يقف له رفقاؤه وكذا اذا كانت الدابة جموحا لا
يقدر على ركوبها الا بمعين وهو شيخ كبير لا يجد من يركبه
ومن الاعذار الطين والمطر بشرط ان يكون بحال يجب وجهه
في الطين اما اذا لم يكن كذلك والارض ندية فانه يصلي هناك
كما في الخلاصة وفي النجاسة الرجل اذا حمل امراته من القرية الى
المصر كان لها ان تصلي على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر
على الركوب والنزول **قول** المصنف ومن ذلك الايراد
للظهر الى اخره **اقول** اطلقه اصحاب المتن المعتمدة
وغالب الشروح المعتبرة فافاد ذلك انه لا فرق بين ان يصلي بحمار
اولاو بين ان يكون في بلاد حارة اولاو بين ان يكون في مسدة
احرا ولاول هذا قال في الجمع ونفضل الايراد في الظاهر مطلقا
وقال شيخ الاسلام والدة وتأخير طهر صيف مطلقا فما في السراج
الوهاج من انه لا يجب الايراد بثلاثة شروط فيه **نظر قول**
المصنف وترك الجماعة للمطر **اقول** ومثله البرد الشديد
والظلمة الشديدة والخوف كذا في القيمة وذكر عن شمس الائمة
انكروا في الرجل ونقل ابن وهبان عن المعاية خوف الجمع

غيره

عنه

في حضورها وقال محمد لا تجب الجمعة ولا الجمعة على
 المريض والمقعد والزمن والاعشى ومقطوع اليد والرجل
 من خلاف او مقطوع الرجل والمفلوج الذي لا يستطيع
 المشي وان لم يكن به الرخا والشيخ العاجز وفي البدايع انها
 لا تجب على الاعشى والزمن مطلقا وعندهما تجب اذا وجد قايما
 او حاملا وفي شرح الوهبانية لابن الشيخنة وشيخنا في شرح
 الهداية قال الظاهر انه في الاعشى بالاتفاق واخلاف في الجموع
 لا في الجماعة ففي الراية قال محمد لا تجب على الاعشى وقد تقدم
 عن الحاشية لكن اخلاف ثابتة في الجمعة قطعا ويمكن ان يكون
 كلام محمد هذا حكاية عن ذهب الامام لا قول نفسه وقد سئل
 ابو يوسف عن الجماعة في طين وردعة فقال لا احب
 تركها انتهى وفي شرح الوهبانية للمصنف يشغل بتكرار الفقه
 ليلا ونهارا ولا يحضر الجماعة لا يعتذر ولا يعذر الامام و
 المؤذن والجيران بالسكوت عنه ولا تقبل شهادته وقال
 ايضا اشغل بتكرار اللغة فتقوت الجماعة لا يعتذر بخلاف
 تكرار الفقه ومطالعة كتب الفقه فانه يعتذر ترك الجماعة
 قيل جواب الاول فمن واطب على ترك الجماعة لها فانا
 وتكاسلا وقله مبالاة بها وجواب الثاني فمن لا يواظب
 على تركها ويتركها لاستغاله بالفقه لنفسه ونفع المسلمين
 ومثله في القينة وكلاهما بين على التفصيل والله سبحانه
 ونعم اعلم **قوله** المصنف ويروي رجوعه **قوله**

وهو

وهو المعتمد وعليه الفتوى **قوله** المصنف وجوب صلاة
 الفرض في السفينة قاعدا الى اخره **قوله** اعلم ان مسئلة
 الصلاة في السفينة قد ذكر المشايخ فيها تفصيلا فاعلم ان السفينة
 اما سايرة او مربوطة والمربوطة اما مربوطة على الشط او
 بالبحر اما سديرة الاضطراب او بالساييرة والمربوطة في
 البحر سديرة الاضطراب فتجوز صلاة الفرض فيها قاعدا
 من غير عذر عند الامام وقال لا يجوز الامن عذر من الاعذار
 لان القيام ركن من الاركان فلا يترك العذر من الاعذار
 ان دورا ان الراس بالقيام فيها غالب والغالب كالمحقق
 واما المربوطة بالسط فقل هو على خلاف ايضا والصحيح
 عدم اجواز اتفاقا يعني عند عدم دوران الراس والله سبحانه
 ونعم اعلم **قوله** المصنف وجبت بقدره مبسرة
 حتى سقطت بهلاك المال **قوله** اي بالقدرة الموجبة
 لغير الاداء على العبد وصورة المسئلة اذا هلك النصاب
 بعد التمكن من اداء الزكاة ولم يرد سقط عنه الزكاة عندنا
 لعدم بقا القدرة الميسرة التي هي وصف النما لانها كانت
 ممكنة بدونه فشرط النما ليكون المودي حيا من المال
 الثاني والواجب اذا وجب لصفة اليسر لا يبقى عند انتفاها
 والا انقلب اليسر عسرا وقال الامام الشافعي رحمه الله لا يقط
 لتغير الوجوب عليه بالتمكن من الاداء بان يجد فقيرا في الاموال
 الباطنة والساعي في الاموال الظاهرة **قوله** وانما قد

معنى قولهم في الزكاة
 بقدره مبسرة

المصنعة بالملك لله اذا استهلك المالك لا تسقط عنه الزكاة
 اتفاقا قالوا لما اسقط الواجب عن نفسه بالمعدي خرج
 عن ان يكون محلا للنظر فجعل القدرة الميسرة باقية فيه
 تقدير ارجاله ونظر الفقير وقدرنا بالتمكن من الاداء لانه
 اذا لم يتمكن منه يسقط عنه الزكاة اتفاقا وكذا يبطل المصنوع
 بملك الخارج لان المصنوع اوجبه بصفة اليسر لا ترى انه
 لم يوجب كل الخارج ولم يوجب ايضا الارض بدون الخارج
 وكذا يبطل الاحتياج لان وجوبه يتعلق بنحو الارض تقدير
 حتى امتنع مما وهبها بان كانت سبعة اوزعها ولم ينبت لم يجب
 شيء والتمكن من الزراعة يكفي لوجوب الاحتياج فلا يجعل تقصيره
 عذرا في ابطال حق العدة ويجعل التما موجودا حكما بتقصيره
 بخلاف ما اذا اصطلم الزرع اقل قبل الحصاد حيث يسقط
 الاحتياج لانه لم يقصر حتى لو كان بعد الاصطلام مدة يمكن استخلا
 الارض الى اخره لانه لا يسقط الاحتياج واما بعد الحصاد فلا
 يسقط خراج الوطيفة ولا خراج الموسم كما في الواجب وفي
 منع الفقار اذا هلك الاحتياج بعد الحصاد لا يسقط الاحتياج
 وقال بعضهم يسقط الاول اصح كما في السراج الوهاج وكل
 ذلك تنسب من الله سبحانه وتعالى ورحمة بعباده فكل ما
 تفضلوا على العباد **قوله** المصنعة ومن هنا افتى
 المتأخرون بالرد بخيار العبد الفاحش الى اخره **قوله**
 اعلم انه قال في القنية من اشترى شيئا وعين فيه غشا فاحتسا

الرد بالخيار

فله

فله ان يرد على البائع حكم الفنى **عن** حكي عن استباده
 ان في المسئلة روايتين وكان يفتى بالرد وفقا للناس **عن**
 وقع البيع بغبن فاحش ذكره خصاص وهو ابو بكر الرازي
 واقفاته ان المشتري ان يرد وللبائع ان يتردد وهو اختار
 ابي الزكري والقاضي جلال **عن** الكثر من روايات
 كتاب المضاربة انه يرد بغبن فاحش وبه يفتى محلي
 له الرد والاسترداد وهو جواب ظاهر الرواية **قوله** وبه افتى
 مح ان عن المشتري البائع فله ان يتردد وكذا ان عن البائع
 المشتري لم يرد **قال** البائع للمشتري قيمته كذا فاشتره
 لم يطره انما اقل فله الرد وان لم يقل ذلك فلا وبه افتى صدر الاسلام
 والزمخشري وفي فتاوى سراج الدين قاري الهداية رحمه
 الله سبحانه وتعالى سبيل اذا اشترى شخص سعة او باعها
 بغبن فاحش هل له ان يكتار الفسخ اجاب اذا طهر غبن
 فاحش للمشتري فيما اشترى وللبائع فيما باع فعن ابي
 حنيفة روايتان في رواية يرد وفي رواية لا يرد وافتى بعض
 مشايخنا انه ان خدع البائع المشتري وغيره فله للمشتري
 الفسخ وكذا البائع اذا غره المشتري وخذعه فله للبائع
 الفسخ ذكره صاحب القنية في انتهى وفي البحر الرائق للمصنوع
 معزيا الى خزائن الفتاوى خدع بغبن فاحش فله المذهب
 ليس له الرد وقال ابو بكر يفتى بالرد انشئ وبعضهم افتى به
 ان غره الاخر وبعضهم افتى بظاهر الرواية من عدم الرد مطلقا

قلبت وفي الصير فيه اختار عماد الدين الرد بالعين
 الفاحش اذ لم يعلم به المشتري وكذا في واقعات اجمعا
 وعليه اكثر روايات المصنوع وبه يغني واختاره النسفي
 وابوالسير البزدوي وقال الامام جمال الدين جدي ان
 عزه فله الرد والا فلا وانه تنوير الابصار للشيخ الامام
 الوالد ارد بعين فاحش على ظاهر الرواية ويفتي بالرد
 ان عزه والا فلا وانه شرح الكنز للربيعي من باب التولية
 والمراجحة وقد قالوا في المصنوع غنا فاحش انه ان يرد
 على بايع حكم العين وقال ابو علي النسفي فيه روايتان
 عن اصحابنا ويفتي برواية الرد رفقا بالناس وكان صدر
 الاسلام ابو السير يغني ان البايع ان قال للمشتري قيمة
 متاعي كذا او قال متاعي يساوي كذا فاشترى بنا على
 ذلك فظهر بخلافه له الرد بحكم انه عزه وان لم يقل ذلك فليس
 له الرد وقال بعضهم لا يرد به كفي مكان والصحيح انه
 يغني بالرد ان عزه والا فلا انتهى تنبيه
 اذا ثبت خيار الرد بالعين الفاحش مع التفرير كما
 هو المعتمد عند كثير للبايع او للمشتري لم مات من لم
 ذلك هل ينقل للوارث ويملك الرد به بوجه الشرع
 كما في خيار العيب ام لا لمار في ذلك نقلا لكن سئل شيخ
 الاسلام الوالد عن ذلك فاجاب بقوله ظاهر المذهب
 عدم الرد بالعين وانما اختار بعض المتأخرين الرد للمشتري

صار العين الواضحة
 الوتر لا يورث

اذا حصل التفرير من البايع وعكسه وغايته بثبوت
 الخيار في الرد واما كونه خيار العيب فلا فيمكن كالمروية
 والشرط وكوهما كما هو مقرب موجه بانه ليس الاهنية
 وارادة فلا يتصور انتقاله الى الوارث الى اخر كلامه
 اقول وقد ائقني بذلك شيخنا شيخ الاسلام عمدة الانام
الشيخ نور الدين علي بن غانم المقدسي ائقني الحق بالديار
 المصرية رحمه الله سبحانه وتعالى تنبيه
 والصحيح ان ما يدخل تحت تقويم المعقومين فيسرو وما لا
 ففاحش كذا في مع الغفار والله سبحانه وتعالى اعلم قول
 المحشي اقول بيع الامانة فيه ثمانية اقوال اقول
 ذكر صاحب المنظوم في قضاياه انه رهن في الحقيقة لا يملك
 المشتري ولا ينتفع به الا باذن البايع ويضمن ما اكل من
 نرله وانلق من يحرقه ويستقط الدين بهلاكه ولا يضمن ما زاد
 كالامانة ويسرد عند قضا الدين لان الاعتبار لا غرض
 المتعاقدين فان البايع يقول رهننت ملكي والمشتري
 يقول ارتهننت ملكه وعليه السيد ابو شجاع وابنه الامام
 علي السعدي والقاضي ابو الحسن الماتريدي وكان الامام
 الزاهد علي الرامتنى على انه بيع جازيل في الوفا بالوعد
 فكله فيه مفتي احن والاس مرار فقال من قصدي
 الرجوع الا ان الامام الامير لا يدعي وقد رجع الامير عن
 هذا الى انه رهن ذلك عليه انه سئل عن باع نصف حديقته

بيع الامانة

رهن الوفا عليه الامانة

وفأفخرج البايع المشتري ببقوله الى الكرم واخذ البايع
 نصف الزل والمشتري النصف لمرادى الدين واخذ
 الحقيقة ان كان المشتري اخذ الزل بلا اذن البايع له
 ان يضمنه الغلة المحمولى وان كان باذنه او اعطاه البايع
 لالا نهمة منه وكذا اذا كان اشترى كله واخذ الغلة فهذا
 دليل على جعله كالرهن حيث لم يطلق له الانتفاع بالانزال
 وكذا اجاب عن باع داره وفاه ثم اجره من البايع لا يلزم
 الاجر كما لو استاجر الرهن من الرهن وكذا اجاب
 عن باع كرمه من اخر وفاه وباعه المشتري بعد قبضه من
 اخذ با تا وسلم وغاب فللبايع الاول الاسترداد من الثاني
 لان حق الحبس وان كان للرهن لكن يد الثاني مطلية
 ولما كان اخذ ملكه من المبطل فاذا احضر المرتهن اعاد
 يده فيه حتى ياخذ دينه وكذا اذا مات البايع والمشتري
 الاول والثاني فلورثة البايع الاول الاخذ من ورثة المشتري
 الثاني ولورثة البايع المرتهن اعادة يدهم الى قبض
 دينه هذا كله دليل على ارجوع هكذا في الزاوية وذكر بقية
 الاقوال الثمانية التي ذكرها المحقق وقد نقل الاقوال الثمانية
 المصنف في البحر عن الزاوية ثم قال قلت هذا العقد
 مركب من العقود الثلاثة كالزرافة فيها صفة البعير
 والبقر والتمرجيز لحاجة الناس اليه بشرط سلامة البدلين
 ثم قال يقال انها متولدة من ثلاث حيوانات اي الزرافة

اذا مات البايع
 والمشتري فلورثة
 البايع الاخذ من ورثة
 المشتري

الناقة الوحشية والضبع والبقر الوحشية فتر الضبع
 على الناقة فانت بذكر فتر ذلك الذكر على البقرة فتولد
 منه الزرافة والاصح انه خلقه بذاته ذكر وانثى بحكمة الحيوانا
 اقوله **و** جواهره وذكر الامام عمر التيمي البيهقي الذي
 تعارف اهل بلادنا الساكنون فيها اخيا للربا وسمع بيع
 الوفا وكان الشيخ الامام الاستاذ شيخ الاسلام السعدى
 يقول في الحقيقة رهن وهذا البيع يد المشتري كالرهن
 يد المرتهن لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع به الا باذن مالكه
 وهو صا من لما اكل من ثمره واشتهر له من عينه والدين فسلط
 بهلاكه يد اذ كان به وفا بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة
 اذ اهلك بغير صنعه وللبيع استرداده اذ اقصى دينه اذ كل
 فرق عندنا بين الرهن ويديه في حكم من الاحكام لان المتعاين
 وان سمياه البيع لكن غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين
 لان البايع يقول بعد البيع لكل من ساله قدر رهنه والمشتري
 يقول ارهنه والعبارة في باب التصرفات والعقود
 المقاصد والمعاني لا بالالفاظ والمباني حتى قال صاحبنا
 الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالته واحواله بشرط ان لا يبرأ
 الاصيل كقالة والجهة بشرط العوض اذ الفصل به القبض
 بيع عندنا خلا فالزفر والسافعي فانه يبيع من الابتداء عند
 وهبة احرة نفسها مع تسمية المهر حضرة الشاهدين نكاح
 واعاره المكمل والموزون اقراض والاستنصاع الفاسد

ت

اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظيره كثيرة قال وكان
 السيد الامام ابو سجاد علي هذا وقدم القاضي على السيد
 من بنى السرقند فاستغنى على هذه المسيلة فكتب انه
 رهن وليس يبيع فصيح السيد الامام لموافقة فتواه
 ووافقهما القاضي احسن الماتريدي انتهى اقول
 وفي فتاوى شيخ الاسلام والذي سقى الله سبحانه وتعالى
 ثراه اكرام الشايع على ان حكمه حكم الرهن وذكر الامام
 الزليعي في شرح الكنز معربا الى الكافي ان العقد الذي
 جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا لربطه ان
 ذكر شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك
 في البيع وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفا وتلفظ بالبيع
 ايجابا وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذا
 وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على الوجه المعتاد
 جاز في البيع ويلزم الوفا بالمعاد لان الموعود قد يكون
 لازمة فلا عليه افضل الصلاة والسلام العدة دين فيجعل
 هذا لانهما الحاجة الناس اليه ومثله في جامع الفتاوى
 انتهى وفي جواهر الفتاوى قال رضي الله عنه هذا
 البيع باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن هكذا ذكره
 الصحيح وذكر الامام محمد بن الفضل التجاري هكذا
 وقبل بيع فاسد فيوجب الملك اذا اتصل به القبض و
 الاول اصح والله سبحانه وتعالى اعلم تنبيه

صورة
 بيع الوفا

في صورة بيع الوفا قال في جواهر الفتاوى بيع الوفا
 ان يقول بعته منك على ان تبيعه مني متى خيت بالثمن
 وفي البحر الرائق للمصنف وصورة ان يقول البايع
 للمشتري بعته منك هذا العين بدلين لك على ان اقبضت
 الدين فهو لي او يقول البايع بعته منك هذا بكذا على ان
 دفعت اليك الثمن تدفع العين الى والله سبحانه وتعالى
اعلم قول المصنف يسهل الامر باجرة الانتفاع بملك
 الغير الى آخره اقول في قوله والقرض نظرا لانه لا
 ينفع بالقرض وهو على ملك الغير وهو المقرض بل يملكه
 المقرض وينفع به وهو على ملكه فقد صرحوا
 ان القرض وضع لتسهيل العين قال المصنف في البحر
 في كتاب النكاح وكذا في انعقاده بلفظ القرض قولان
 اصحهما عدم الانقضاء كما في اللبس والبول والجبه وفي
 فتاوى الصيرفيه الاصح الانقضاء انتهى وينبغي اعتماد
 لما انه يفيد ملك العين في احوال انتهى اقول
 وان اراد المصنف انه ملك الغرابة يملكه فلا خصوصية
 للقرض فالبيع والهبة كذلك فواجه تخصيص القرض
 بالذكر فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم قول المصنف
 ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف البيع اقول
 اختلفوا العلماء في ان الامر ايجاب او لا فصيح في الحاشية
 بانه ايجاب حيث قال ولقطة الامر في النكاح ايجاب

النكاح
 ما ينصف

الامر ايجاب في النكاح

وفيه ما ينصف النكاح من النكاح

وكذا في الخلاصة وذهب صاحب الهداية وجمع الى ان
الامر ليس بايجاب وانما هو توكيل فقد علمت اختلاف
في المسئلة واعتمد والذي في مختصره انه توكيل وكذلك
العلامة ملاحضه واعترض على صاحب الكنز وقال انه
خالفا للكتب ولم يتنبه لما في الهداية اقول **يل غفل الغافل**
المعترض رحمه الله سبحانه وتعالى ولم يتنبه للقول الآخر
الغافل بان الامر ايجاب كما لا يخفى فان قلت ما الفرق
بين النكاح والبيع قلت قالوا ان قوله زوجي توكيل
وقوله زوجك قائم مقام الطرفين بخلافه في البيع للمعروف
ان الواحد في النكاح يتولى الطرفين كلاً في البيع قلت
وما يبرهن القول بان توكيل مالوك قال الوكيل بالنكاح هب
انتمك لفلان فقال الاب وهبت فانه لا ينعقد النكاح
ما لم يقبل الوكيل بعده قلت كذا في خلاصة معللانا
الوكيل **هب** قلت لا يملك التوكيل ولم يذكر خلافاً وكثير
من مسائل الظهريه وغيرها يدل على هذا فان قلت
لو كان الامر توكيلاً لافيا تقيد بالمجلس قلت هو توكيل
صني فلا ينافي في اقتضائه على المجلس والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **باب**
وهنا ثمانية مواطن يكون الامرا ايجاباً في بعض دون
بعض منها البيع والا قاله لا يكون الامر فيما ايجاباً والنكاح
واخلع هو فيما ايجاب هذه اربعة واخماس لوقال
لعبد

لعبد اشتر نفسك مني بكذا فقال فعلت عتق الساد
لوقال هب لي ذا العبد فقال وهبت منك تمت الساع
قال لصاحب ديني ابراهيم فقال ابراهيم ثم الثامن
قال الكفل بنفس فلان لفلان فقال كفالت ثم فان كان
غايياً فقدم واجاز كفالته جاز والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف قال ينعقد بما يفيد ملك العبد
للحال اقول **فقال** بالنعقاد بلفظ الهبة والصلبة
والصدقة والملك والتملك واجعل والبيع والشر
على الاصح واما بلفظ السلم فان جعلت المرأة رأس مال
السلم فانه ينعقد اجماعاً وان جعلت مسلماً فيها فقبوله
اختلاف قيل لا ينعقد لان السلم في الحيوان لا يصح وقيل
ينعقد لانه يثبت به ملك الرقبة والسلم في الحيوان
ينعقد حتى لو اتصل به القبض فانه يفيد ملك الرقبة
ملكاً فاسداً وليس كمالا يفيد احقيق فيه بفسد مجاز
ورجح في فتح القدير وهو مقتضى ما في المتن وفي
انعقاده بالصرق روايتان وقولان قيل لا ينعقد به لانه
وضع لا يثبت ملك ما لا يتعين من النقد والمحقود
عليه هنا متعين وقيل ينعقد به لانه يثبت به ملك العين
في الحمله وينبغي ترجيح لدخوله تحت الكليته التي في المتن
وكذا في انعقاده بلفظ القرض قولان وقد تقدم ذلك
وكذا في انعقاده بلفظ الصلح قولان وجزم في غاية البيا

بعد منه وكذا في انعقاده بلفظ الصلح قولان الرهن قولان
اصحهما عدم الانعقاد كما في الولو الجية وام الانعقاد
بلفظ الاجارة فان جعلت المرأة اجرة فينعقد اتفاقا
لانه يفيد ملك العين للحال في اجرة بان شرط اكلون
او عجلت واما اذا لم يجعل اجرة لقوله احركك انتي بكذا
فالصحيح انه لا ينعقد لانه لا يفيد ملك العين اقول
وينعقد النكاح بالفاظ لا اثر عزيمة ذكره اصحاب الحقون
منها الكون لما في الذخيرة وعيها لوقال لامرأة كوني
امراة بكذا فقبلت انعقد بخلاف ما لو قالت المرأة
اكون زوجة لك فقال نعم لا يصح كما في النظرية ومنها
ما في الخائبة لو قالت المرأة عرسك بغنى فقال قبلت
انعقد وذكره في النظرية بلفظ اعرسك ومنها الوط
الرجوع فقد صرح في الواقعات والخائبة وكثيرا ينعقد
النكاح اذا قال لاجنية راجعتك فقبلت كما لو قال للمبا
راجعتك لكن شرط في الخائبة ان يذكر المال وان لم يذكر ما لا
قالوا لا يكون نكاحا وشرط في الخائبة ذكر المال او نية
التزوج وقرق بعضهم بين الاجنبية والمبانية فينعقد
به في المبانية دون الاجنبية واستحسنه فتح القدير
وفي الخائبة وكذا لو قالت المبانية تزوجها ردت بغنى
عليك فهو بمنزلة الرجعة اقول ومن الفاظ التي
ينعقد النكاح ارفعها واذهب بها حيث شئت لما في الخائبة

لوقال

لوقال زوج انتك مني على كذا فقال ابوها يحضر
من اليهود ارفعها واذهب بها حيث شئت لما في قال
ابن الفضل يكون نكاحا وجزم في الولو الجية بعدم الاحتيا
الوعد ومنها ما في الخائبة لو قال اب الصغير اشهدوا
اني قد زوجت ابنة احمد بربوبه اب الصغير من ابني
فلان بمركذا وقال لا يبالى هل هذا فقال ابوها هكذا
ولم يزد على ذلك قالوا الاولى ان يحد النكاح وان لم يحد
اجاز ومنها ما في الخائبة ايضا لو قال رجل جيتك خاطبا
انتك فقال الاب ملكتك كان نكاحا وفي الولو الجية لو قال
لها خطبتك الى نفسي على الف درهم فقالت قد زوجتك نفسي
فهو نكاح جائز لانه يراد به الايجاب اقول وهل ينعقد
النكاح بلفظ التجويز ينعقد ثم اجزم على الزام لا اقول
لما ارتفعلا صريحا في ذلك عن المتقدمين لكن كان
المصنف يفتي بعدم انعقاد النكاح بهذا اللفظ وكذلك
شيخ الاسلام الوالد اقول ووجه ما استفاد من
عبارات مشايخنا كنفية في كتبهم المعتمدة فتأمل ما نقله
لك وبالله تعالى المستعان قال العلامة الشافعي في التلويح
وانما يصح بلفظ النكاح والتزويج وما وضع لتمليك العين
في احوال قال شارح العلامة الزيلعي لا يصح النكاح
الا بهذه الفاظ انتهى وفي عبارة بعضهم ان النكاح لا ينعقد
الا بلفظ الانكاح والتزويج وما وضع لتمليك العين في احوال

ولاشك في افادة كلمة الا الفصحى كما هو مسطور في محله وفاقا
المصنف في البحر عند قول صاحب الكثر وانما يصح لفظ النكاح
والتزويج وما وضع لتمليك العين في احوال بيان الاختصاص
اللفظي فيما ذكر انتهى **اقول** ثبت من هذا ان النكاح
لا ينعقد الا بما ذكر من الالفاظ بقي الكلام في لفظ التجوز
هل بينه وبين ملك المتعلم اتصال حتى استعارته له
كما استعير لفظ الهبة والبيع له ام لا والذي يظهر انه لا
اتصال بينهما لان التجوز اعم من جواز الفقيه كرا اذا
قال بجملة وجوازه او بمعنى المرور وليس واحدا من هذين
المعنيين يصلح علاقة للاستعارة والعلاقة وهي اتصال
المعنى المستعمل فيه بالمعنى الموصوف له شرط لصحة المجاز كما
صرح به المحققون ومن لم يصرح مشايخنا بان النكاح لا ينعقد
بالاحلال والاجارة والوصية لعدم صحة الاستعارة كما
بين في المطولات وانت جدير بان الاستعارة لا تقع بكل وصف
للقطع بامتناع استعارة السماء للارض مع اشتراكهما في الوجود
وغير ذلك بل لا بد من وصف مشهور له زيادة اختصاص
بالاستعارة منه كما حققه العلامة سعد الدين الثقفاني في
التلويح وغيره في غيره وهذا غير محقق بين ملك
المتعة ولفظ التجوز كما لا يخفى فان **قلت** المسطور
في كتب الفقه المعبرة المعتمدة انعقاد النكاح باللغة الانجليزية
وهي ليست موضوعا لذكر في اللغة العربية قطعا فينبغي القول

بانعقاد

بانعقاده بل لفظ التجوز بين قوم يقع بينهم ذلك ويكون
كالانجليزية **قلت** اعتبار اللغة الانجليزية لا يظهر صحة
لان اللغة الانجليزية تصدر من المتكلم عن قصد صحيح ووضع
واستعمال مرجح بخلاف لفظ التجوز فانه لا يصدر عن
قصد ووضع بل على وجه التحريف والتضييق فلا يكون
حقيقته ولا مجازا فقد قال العلامة المحقق سعد الدين
الثقفاني من تحت الحقيقة والمجاز من التلويح باللفظ
المستعمل استعمالا صحيحا جاريا على القانون اما حقيقة
او مجازا لانه ان استعماله فيما وضع له حقيقة وان استعماله
في غيره فان كان لعلاقة بينه وبين الموصوف له فجاز والا
فمرجحل وهو ايضا من قسم الحقيقة لان الاستعمال
الصحيح في الغير بلا علاقة ووضع جديد فيكون اللفظ
مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة لم قال وقيدنا
الاستعمال بالصحيح احترازا عن الغلط مثل استعمال لفظ
الارض في السماء من غير قصد الى وضع جديد وفي شرح
جمع الجوامع الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء
فخرج عنها اللفظ المهمل وما وضع ولم يستعمل والغلط
كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى حمار انتهى **قلت**
نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه اللفظة بحيث انهم
يطالبون بها الدلالة على حل الاستمتاع ويصدرون قصد
واختيار منهم فلفظ بانعقاد النكاح بها وجه الظاهر

لانه ولكالة هذه يكون وضعا جديدا منهم واما صدورها
 لا عن قصد جديد كما يقع من بعض الجهالة انما رخصوا
 من القلا حين فلا اعتبار به فقد قال خاتمة المحققين
 العلامة سعد الدين النفثا زكي في التلويح ان التحقيق
 ان استعمال اللفظ في الموصوع له او غير طلب دلالة عليه
 واردة منه في رد الذكر لا يكون استعلا لا يحيا فلا يكون وضعا
 جديدا قائل **قلت** اقول **فاد** ان هذا بقى الكلام
 في الوطى لحاصل في النكاح الذي وقع بهذه الصيغة اذا
 قلنا بعدم انعقاد ما حكم هل ثبت شبهة في المحل حتى لا
 يجب احدا بالوطى ام لا **قلت** قال المحقق الكمال في
 شرح الهداية من كتاب النكاح كل لفظ لا يتعقد به النكاح
 تتعقد به شبهة فيستعطف به احدا ويجب لها الاقل من المسمى
 ومن مر المثل ان دخل بها انتفى **اقول** وانما اطلقت
 هذا المقام لكثرة وقوع ذلك من العوام ولقد سبقت عن
 ذلك مرارا وقد جعل شيخ الاسلام الوالد رسالة في ذلك قد
 ذكرت لك ملخصها والله سبحانه وتعالى هو الموفق وهو اعلم
 بالصواب **قول** المصنف وقال ان فسقه لا يعمل به
اقول هذا هو الصحيح وهو طاع المذهب **اقول**
 اطلق الفسق في مثل الفسق باخذ الرشوة ايضا وقد
 صرح بذلك المصنف **الحمد** اعلم انه لو اخذ القاضي الرشوة
 وقضى فيما ارتبنا نقل في امانة الاجماع على انه لا يتعد قضاؤه
 فيما

فسق القاضي لا يعزله

فيما **قضى** بحق ايجابها وهو حسن لان حاصل امره الرق
 ارتبى لكن حكم في فضول العمادي فيه اختلا فاقيل
 لا يتعد قضاؤه فيما ارتبى فيه وينفذ فيها سواء وهو
 اختيار شمس الائمة وقيل لا يتعد فيها وهو ما ذكره البردوي
 وقد رجم في فتح القدير بقوله وهو حسن لان حاصل
 امره الرق فيها اذا قضى بحق ايجابها فسقه وقد فرض
 ان الفسق لا يوجب الغل فولاية قضاؤه وقضاؤه بحق
 فلم لا يتعد وخصوص هذا الفسق غير موثر وغاية ما وجه
 له انه اذا ارتبى عاملا لنفسه او ولده يعني والقضاء عمل لله سبحانه
 وتعالى انتهى **قلت** وفي **الحج** للمصنف ذكر عبارة اهل العلم
 هذه ثم قال **قلت** ليس بهذا مراده وانما مراده انه
 قضى لنفسه وهو انما قضى كغيره مثلا على زيد عاياه ما في
 الباب انه اخذ على قضائه بالحق ما لا يضار عاملا لنفسه
 والقضاء عبادة عمل لله سبحانه وتعالى كما قاله الامام ابن
 الهمام فيحس كمال الدين حسن فيما ظهر لكن في كثير من الكتب
 المعبره انه لو ارتبى وقضا لا يتعد قضاؤه فيما ارتبى
 قاله السراج الوهاج مؤيد الى النابيع قال ابو حنيفة
 لو قضى القاضي زمانا بين الناس ثم علم انه مرتبى ينبغي
 للقاضي الذي يختصمون اليه ان يبطل كل قضاياه انتهى
 وفي مع الفقهاء للشيخ العلامة الوالد اخذ القضاء برشوة
 وارتابا وحكم لا يتعد حكمه لانه في الاول لم يصح قضاؤه والثاني

٢

القول بالهدية
والكرشوع

صار عاملا لنفسه والقضا يجب ان يكون خالصا لله سبحانه
ونعالى انتهى **تنبيه** في الرقبتين الهدية و
الرشوة ان الرشوة تدفع بشرط الاعانة ولا شرط مع الهدية
وفي فتح القدير قسم الرشوة اربعة اقسام الاول منها ما
هو حرام على الاخذ فالمعطي وهو الرشوة على تقليد القضا
والامارة ثم لا يصير قاضيا **الثاني** ارتشا القاضى ليحكم
وهو كذا من احوالنا ثم لا ينفذ قضاؤه في ذلك الواقعة
التي انتشأ فيها سواء كان بحق او باطل اما في الحق فلا شبهة
واجب عليه فلاجل اخذ المال عليه واما في الباطل فظاهر
المالك اخذ المال ليسوى امره عند السلطان دفعا
للضرر او جلبا للنفع وهو حرام على الاخذ لا الدافع وجله
حالا لاخذ ان يتاجره يومه الى الليل او يومين فتصير
منفعة مملوكة له ثم يتعلم في الذهاب الى السلطان
في الامر الغلابي الرابع ما يدفع لدفع الخوف من الدفوع
اليه على نفسه او ماله حلال للدافع حرام على الاخذ لان دفع
الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز اخذ المال ليفعل الواجب
قول المحقق في فتح القدير في القضا بالرشوة الى اخره
اقول قال في جامع العصولين ومن اخذ القضا برشوة
فالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه
ويم يغتني اذا الامام لو قد برشوة اخذها هو او قومه
وهو عالم به لترك تقليده كقضاياه برشوة اخذها هو

انتهى

انتهى **اقول** واعتمد الشيخ الامام الوالد في تنوير
الابصار والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ولم
يوجب تركية اليهود الى اخره **اقول** اي لم يوجب
ابو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى تركية اليهود بل
يقتصر احكامهم على ظاهر عدالة المسلم الا في الحدود والغصا
فانه يبال عنهم وقال ابو يوسف ومحمد لا بد ان يبال
عنهم في السر والعلانية قال الامام ابو بكر الرازي هذا
اختلاف عاصم بن ماني الاختلاف حجة وبرهان قال في
الجواهر انما يقتصر لظاهر العدالة لان ابو حنيفة رحمه الله
من التابعين فلم يكن فسوا الكذب موصوفا او اما في
عصا بن يوسف ومحمد كان الكذب قد فشى فلا
يكفى بظاهر العدالة فهذا بناء على اختلاف العصب وكذا
نقل الانبيجاني وصاحب التبايع وقال الصدر
الشهد في الكبرى والفتوى اليوم على قولهما او قال
الامام ابو القاسم السدي في شرح المنظومة والفتوى
على قولهما في هذا الزمان وقال في احتياق والفتوى
على قولهما او قال قاضي خان في اول فتاواه فان اخلاقم
اختلاف عصب واما في القضا بظاهر العدالة فيوجب
بقول صاحبيه لتغير احوال الناس وقد قدمناه
وقال في كتاب الشهادات الصبي اذا احتلم ثم شهد
قال محمد لا تقبل شهادته ما لم يبل عنه وهو بناء على ان عند

ابي يوسف ومحمد لا يجوز القضا بظاهر العدالة وعليه
 الفتوى وقال لا يقضى القاضي بظاهر العدالة وفي قول
 ابي يوسف ومحمد يسأل عن اليهود طعن الخصم في اليهود
 او لم يطعن وقال ابو حنيفة ان كان المدعى به حقا ثبت
 مع الشهادتين كان له ان يقضى بظاهر العدالة ما لم يطعن
 الخصم في اليهود والفتوى على قولهما قال في الهداية و
 مختارات النزاهة والاختيار وشرح الزايد والكافي و
 الفتوى على قولهما وقال الامام البرهان وصدر الشرايع
 به يغني كذا في تصحيح القدوري للعلامة الشيخ قاسم و
 منح الغفار شيخ الاسلام الوالد وعندها يسأل في اكل
 اى في كل الحقوق سرا وعلمنا وان لم يطعن الخصم لان بناء
 القضا على الحجة وهي شهادة العدلين يغني في هذا الزمان
 كذا في الهداية ومحل السؤال على قولهما عند جهل القاضي
 بما لهم وكذا قال في المنقطة القاضي اذ اعرف الشهود
 بجرم او عدالة لا يسأل عنهم انتهى وفيه ويكتفى في التزكية
 قول المزي هو عدل في الاصح وفي الحرجا كيا عن السراجية
 والعنبري على انه يسأل في السوء وقد ترك التزكية في العلامة
 في زماننا كذا لا يخفى المزي ولا يخفى واسد سحابة ونقالي
 اعلم بالصواب **قول** المصنف وجوب كتاب القاضي
 الى آخره **قول** اي ما يكتب القاضي الى القاضي شروط
قول وقد اعترض المحقق على المصنف بان اطلاق في محل التقييد

وجوب كتاب القاضي
 للقاضي

لانه

لانه اطلق في كتاب القاضي فشميل ما اذا كان بحيث لو ذهب
 الى القاضي لا يمكن الرجوع الى منزلة في يومه ذلك اولا وانما
 حوز به بشرط الاول **قول** قد وقع الاطلاق من العلامة
 المصنف والقاض المحقق في محل التقييد اما اطلاق المصنف انه
 لم يذكر شرط من الشروط فهو اطلاق في محل التقييد واما
 المحقق فقد ترك شيئا من الشروط فان من شروطه ان لا يكون
 في محل حد ولا قود وفي مسئلة المتون المشهورة المتداول
 بين الطلبة ومنها **قول** لا يجوز من قاض رستاق الى
 قاض مصطل من قاض مصر الى قاض مصر او من قاض
 مصر الى قاض رستاق كذا في السراج الوهاج وغيره ومنها
 انه لا بد من كتابة عنوانه في باطنه وهو ان يكتب فيه اسم واسم
 ابيه وجده واسم القاضي المكشوب اليه وابيه وجده حتى اذا
 اخذ بشئ منها لا يقبل الكتاب ولا بد من كتابة العنوان من دال
 الكتاب فلو كان العنوان على ظاهره اى ظاهر الكتاب
 لم يقبل قيل هذا محرف فها ما في عرفنا العنوان يكون على
 الظاهر فيعمل به كذا في منح الغفار فاذا علمت ذلك علمت
 اطلاقا في محل التقييد فكل جواب للمصنف المحقق فهو
 جواب للعلامة المصنف على ان المصنف انما ذكر ذلك فيما سرده
 من تيسرات الشرع الشريف فمراده كتاب القاضي المعروف
 بشروطه وسرده ذلك في هذا المقام قرينة على ذلك وقد دفع
 الايراد عنه فان **قول** هذا مراد المراد لا يدفع الايراد

المراد لا يدفع الايراد

قلت المراد يدفع الايراد مع التزينة كما صرح به المحقق
 وذكره شيخنا العلامة الشنوار في بعض حواشيه **قول**
 المصنف وقف المشاع **اقول** وقال المحمد لا يجوز وقف
 المشاع وبه يفتي واختلاف في مشاع محتمل القسمة **اقول**
 ولو قضى قاض بجوازها صح بالاتفاق قال سنة الفتاوى
 السراجية وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد
 وبه اخذ مشايخ بخاري وعليه الفتوى في الكفر ومشايع
 فظني بجوازها اي صح **قلت** اطلق في القضاة مثل القضا
 من اكنفي وغيره وهو كذا ذكره المصنف في البحر وقد حرمنا
 هذه المسئلة بخبر راجيد في رسالة لي حررت فيها بعض
 احكام مكاتيب الاوقاف سميتها خزانة الاوصاف في احكام
 احكام مكاتيب الاوقاف **قول** المحشى قلت وهذا
 مشكل اذ قضية ما قاله من ان الاوصاف الى اخره **اقول**
 هو كما قال الا ان يخرج شي بالنص ولعل هذا الحكم خرج
 بنص قال العلامة المحقق في فتح القدير الاصل ان كل
 صفة منافية لحكم يستوي فيها الاستدرا والبقاء الا ان يخرج
 شي بالنص كقراءة الصلاة عند سبب احدث حتى جاز
 التناول لله سبحانه وتعالى **اقول** المصنف وعدم تكليف
 الرقاب بكثير مما على الاحرار الى اخره **اقول** ومن ذلك عدم
 وجوب الجمعة ولو اذن له سيده كما في السراج الوهاج
 وفيه ان صلاة العبد لا تجب على العبد ولو اذن له سيده يجب

عليه

عليه **اقول** ما الرزق ويبنى المساواة لان منافع العبد
 لا تضير مملوكة له بالاذن في حاله بعد الاذن كما قبل الاذن
 الا ترى انه لو حج باذن المولى لا تسقط عنه حجة الاسلام لهذا
 المعنى ولهذا المعنى لو كمل العبد بالمالك لا يجوز ولو اذن
 له المولى لان بالاذن لا يملك القن المالك حتى قالوا القن لا
 يملك وان ملك **قول** المصنف واما حصار التيمم للمخوف
 من شدة البرد الى اخره **اقول** اعلم انه اذا حاص واجب
 ان اغتسل ان يقتله البرد وكذا المحدث اذا تروصا او
 يمرضه تيمم سوا كان خارج المصرا وفيه وعندنا لا ييمم
 فيه كذا في الكافي وجواز المحدث **قول** بعض المشايخ
 والصحيح انه لا يجوز التيمم كذا في فتاوى قاضي خا ن
 واخلاصه وغيرهما وذكر صاحب الكفر في المصنف
 انه بالاجماع على الاصح قال في فتح القدير كانه والله سبحانه
 وتعالى اعلم لعدم اعتبار ذلك المخوف بناء على انه مجرد
 وهم اذ لا يتحقق ذلك في الوضوء انتهى **اقول**
 وبناء على هذا اذا تحقق ذلك في الوضوء يجوز التيمم بلا
 تردد لانه فوق ضرر مثل الماء زيادة على ثمن مثله
 كما لا يخفى وذلك لان الضرر بالمرض فوق الضرر في
 زيادة ثمن المثل لان ثمن الما مال والمال حلقه الله
 سبحانه وتعالى لوقاية النفس فكان تبعا فلما كان الحج
 مدفوعا عن الوقاية التي هي تباع فكونه مدفوعا عن الوقاية

مسائل التيمم

الذي هو اصل بالطريق الاولى لان الضرر يتحقق انما
يصرف اولا الى التبع ثم عند الغداه الى الاصل لا على
العكس ثم اعلم ان حوازه للمجنب عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى مشروط بان لا يقدر على تخيبي الما ولا
على اجرة الحمام في المص ولا يكدر ثوبا يتدفق فيه ولا
مكنا ياويه كما ذكره المصنف عن البراء بن رافع في شرح
اجماع الصغير لقاضي خات وصار الاصل انه متى قدر
على الاغتسال بوجه من الوجوه لا يباح التيمم اجماعا وقالا
لا يجوز التيمم للبرد في المص قلت وقد اختلف المساجد
فمنهم من جعل اخلافا بينهم في هذه المسألة فاختلافهما
لا يبرهان بنا على ان اجرة الحمام في زمانها يؤخذ بعد الاضحية
فاذا عجز عن الثمن دخل ثم يغسل بالعسرة وفي زمان
قبل فيتعذر اقول وفي زماننا يؤخذ بعد الرجوع
ومنهم من جعله برهانيا بنا على اخلافا في حوازه التيمم لغير
الواجد قبل الطلب من رقيقه اذا كان رفيق فعلى هذا
يقيد منعه بان يترك طلب الماء الحار من جميع اهل المص
اما ان طلب منعه فانه يجوز عندهما كما في البحر **قوله**
المص تنبيه مطلق المرض وان لم يضر ان كان بالزوج
مانع الى اخره اقول هذا هو الصحيح قال المصنف في
البحر عند قوله صاحب الكثر والخلوة بلا مرض احدهما
واطلاقه فاذا انطلق المرض مانع وهو كذلك في مرضه

واما

واما في مرضها فلا بد ان يكون مريضا يمنع اجماعا وبلحقه به
ضرر وهو الصحيح لان مرضه لا يبرئ عن تكسر وقتور
عادة واعلم ان التنبيه اصطلاحا عبارة عن عنوان
يجب تدلي عليه الاجابات السابقة بطريق الاجمال
بحيث لو شكك لعلم منها بادي تأمل والتنبيه لغنة
الايقاظ واختلف في اعرابه فقال بعضهم ليس له محل من
الاعراب وقال بعضهم خبر مستدرج حذف تقديره هذا
تنبيه وعرفه بعضهم اصطلاحا بانه التوقف على المعنى
الذي تضمن الكلام السابق بالخفا ولو لم يقل لم يعلمه
الا الاذ كما **قوله** المص كما يرد الوضوء والفصل بالتيمم
الى اخره اقول اعلم ان شر في الله سبحانه وتعالى وارشادك
ان التيمم برك بلا شك اتفاقا لكن اختلفوا في كيفية الركب
في موضعين احدهما اخلافا في فيه لا صحا بنا مع الامام الشافعي
رحمهم الله سبحانه وتعالى فقال مشايخنا هو برك مطلق
عند عدم الماء وليس بضروري ويرتفع به الحدث الى
وقت وجود الماء لانه مبيح للصلاة مع قيام الحدث
وقال الامام الشافعي رحمه الله سبحانه وتعالى هو برك
ضروري مبيح مع قيام الحدث حقيقة فلا يجوز قبل
الوقت ولا يصلي به اكثر من فريضة واحدة الشافعي
اخلافا فيه بين اصحابنا فعند ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله سبحانه وتعالى البدلية بين الماء والتراب

قوله برك

وعند محمد بن العفلى وتفرغ عليه جواز اقتدا
 المتوضى بالتميم فاجازاه ومنعه تبيين ظاهر
 كلام الشايخ في هذا المقام ان الشرط يلزم من عدمه
 عدم الشرط فانهم قالوا ان التراب مطهر بشرط عدم
 المافاد او وجد المافقد فقد الشرط فنقد المشرط
 وهو ظهوره في التراب والمذكور في الاصول ان الشرط
 لا يلزم من عدمه العدم ولا من وجوده وجود ولا
 عدم فتأمل واجاب ان الشرط اذا كان مساويا للمشرط
 استلزم وههنا المذكور فان كل واحد من عدم المافاد
 جواز التيمم مساويا لاحتمال المحالة في ان يستلزم كذا
 في العناية فان قلت لا نسلم مساواتهما لجواز مسح
 وجوده حال مرضه قلت ليس بموجود فيها حكما لان
 المراد به القدرة وهو ليس بقادر والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المصنف لدفع ضرر القسمة وللجار لدفع اضرار
 السوا الى اخره اقول المصنف ببناء المتن والشروح
 ان الشفعة سرعت لدفع اضرار السوا لا لدفع اضرار القسام
 فلماذا تجب في العقار وان كان لا يحتل القسمة كرجي و
 ختام وبيرو بيت صغير ولان اضرار القسام مشروعة
 فلا يلحق الضرر بالمشتري لدفع حكم مشروع ولو كان لدفع
 اضرار القسام لوحيث في المنقول وانما العلة الموجبة
 عند ابن حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى دفع ضرر بلحقه

سواء

سواء العشرة على الدوام وفي شرح تنوير الابصار لشيخ الاسلام
 الوالدان الشفعة لا يثبت قصد الا في عقار ملك بعض
 هو مال وان لم يقسم ينقسم اي العقار لان الشفعة بشرط
 لدفع اضرار السوا لا لدفع اضرار القسام فيجب في العقار
 وان كان لا يحتل القسمة قلت ومن فروع القاعدة
 اي قاعده الضرر يزال ما صار واقعة الفتوى في
 عهد شيخ الاسلام الوالد سقى الله تعالى عمره وهي ان
 رفع اليه سوال صورته ما قوكم في رجل يملك حيا
 بالحا غير المعجمة كثيرا وصنع بكمه بالقرب من كروم
 الناس فيخرج الى الكروم المجاورة في زمن الفاكهة
 ويأكل غيب الناس ويفسد ثمارهم بحيث يصير غير
 مستفيع به وجرت العادة ان اصحاب الخمل ينقلونه
 من موضع الى موضع اخر ليرعى النور فهل اذا دعي
 شخص من ارباب الكروم على صاحب الخمل وطلب
 من القاضي ان يأمره بنقل حمله من موضع الى موضع
 اخر بحيث يندفع الضرر عن فاكهة المدعي عليه ولا
 ضرر فيه على صاحب الخمل هل تسمع دعواه ويجب
 الى مطلوبه شرعا ام لا **اجاب** نعم تسمع دعواه
 ويجب الى مطلوبه شرعا اخذ من قاعدة الضرر
 يزال اصلها قول صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار
 ولما روي في مسيلة الخمل يا خصوصه لكن فروع

ن
 اذا

منع من
الكلام

سأهذه لما قلنا منها ما في الولو الجيه رجل له كلاب
لا يحتاج إليها ولا جيرانها منها ضرر ان أمسكه في ملكه فليجبر أنه
منعه من تصرفه في ملكه وان ارسلها في السكة فليجبر أمته
فان امتنع والارفع الامر الى الحاكم او الى صاحب الحق حتى
يمنعه عن ذلك وكذلك من أمسك دجاجة وكذلك من أمسك
الحش والعهول في الرشاق على ما ذكرنا انتهى كلام الوالد
عليه الرحمة والرضوان قلنا ولا حاجة الى قوله في
في السؤال ولا ضرر فيه على صاحب الخيل لانه وان كان في
نقله ضرر خاص لصاحبه فغير دفع ضرر عام عن
اصحاب الكروم والثمار كما لا يخفى وقد قالوا يتحمل الضرر
الخاص لاجل دفع ضرر عام والله سبحانه وتعالى اعلم
اقول وفي شرح الوهبانية نقلنا عن قاضي خان رجل
له بريح الحمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويمسكها ويحفظها
ولا يتركها بغير علق كي لا يتضرر به الناس اقول ربما
يعتكر هذا على سبيل الخيل لانه عبر بلفظ ينبغي مع حصول
الضرر للناس ينقاس عليه سبيل الخيل فلا يجب
نقل بل ينبغي الا ان يراد بقوله ينبغي الوجوب اذ لفظ
ينبغي قد يستعمل في الوجوب كما صرحوا به قال
الاخام القدوري في مختصره وينبغي للناس التمسك
الربال وباتعماله في الوجوب صرح في فتح القدير
فامل اقول ومما يتفرع على قولنا الضرر يزال
ما في

تتضمن ينبغي وتستعمل
في الوجوب

ما في فتح القدير نقلنا عن فتاوى قاضي خان قال
اشترى ثيابا يتسارع اليه الفساد على انه بالخيار
ثلاثة ايام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي
الاستحسان يقال للمشتري اما ان تفسخ البيع واما
ان تأخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى يجبر البيع
او يفسد المبيع عند دفعه للضرر من ايجابين
وهو نظير ما لو ادعى يد رجل بشيء يتسارع اليه
الفساد كالسهم الطرية وحجده المدعي عليه واقام
المدعي البينة ويخاف فسادها في مدة التركة فان
القاضي يأمر ببيعها من اخر مدعي الشراء ان يتقد الثمن
ويأخذ السمكة ثم القاضي يبيعها من اخر ويأخذ
الثمن الاول والثاني ويضعه على يد عدل فان
عدلت يقضى لمدعي الشراء بالثمن الثاني ويرى الثمن
الاول للبائع ولو ضلغ الثمان عند العدل يضيع
الثمن الثاني من مال مدعي الشراء لان بيع القاضي
كبيع ولو لم تعد البينة فانه يضمن قيمة السمكة لمدعي
عليه لان البيع لم يثبت وبقي اخذ مال الغير بحجة البيع
فيكون مضموما عليه بالقيمة ذكره في كتاب البيوع في باب
خيار الشرط **قوله** المصنف على رواية الجاسة اقول
اعلم ان احسن قديمي عن ابي حنيفة ان المال المتحمل بحس
جاسة مغلظة وقال ابو يوسف هو بخس جاسة مخففة

وهذا رواية عن ابي حنيفة وقول **ابى حنيفة رحمه الله**
تعالى ان الما المستحل طاهر غير طهور هكذا ذكره مشايخ
ماوراء النهر واثبتوا فيه اختلاف بين الثلاثة وذكروا فيه
وجه التحيس انه ما ازيل به معنى مانع من الصلاة
فصار كما لو ازيل به النجاسة الحقيقية وقال **مشايخ**
العراق طاهر غير طهور وهو الاصح عند مشايخنا ذكره
في التحفة وغيره وقال في النهاية وهو اختيار المحققين من
مشايخ ماوراء النهر وقال **الاسيماي** وعليه الفتوى والله
سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف على القول بانها لا تجوز
الاموت الاصل او غيرها او سفره اى الشهادة على الشهادة
اقول المراد بالسفر هنا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا وهذا
ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله سبحانه
وتعالى اذا كان الاصل بحال لم يفتى الى مجلس القضاء للشهادة
لا تقبل شهادة الفرج من غير غيبة الاصل ومن غير عذر
والفتوى على ظاهر المذهب وانه الزاد والصحيح ظاهر
المذهب لان في نقل الفرج زيادة احتمال فلا يحمل الا عند
الضرورة وفي السراية والفتوى على انه يجوز الشهادة
على الشهادة فيما دون مسيرة سفر اذا كان بحال لو شهد
لا يمكنه الرجوع الى منزله في يومه كذا في المصنفات قال والذى
في تنوير الابصار في مقبولة اى الشهادة على الشهادة الا
بحد وقد بشرط تقدر حضور الاصل بموت او مرض

مرضى

او سفر

ان صور

او سفر الى اخره قال في شرحه اى يكون غايها مسيرة ثلاثة
ايام فصاعدا فان حرازها للحاجة والظاهر عند محقق الاصل
وتحفة الاشياء يتحقق الحين بلامرية وعند ابي يوسف انه كان
في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يقدر ان يبيت باهله صح
الشهادة احيانا لمحقوق الناس قالوا الاول احسن وهو ظاهر
الرواية والثاني ارفق وبه اخذ الفقيه ابو الليث وكثير
من المشايخ وقال في الاسلام انه حسن الى اخره **اقول**
فظاهر اقتصار المصنف ان لا يجوز من الاشياء الثلاثة
فغير مقتصره انحصار في الثلاثة كما لا يخفى وليس الامر
كذلك بل كون المرأة مخدرة عند الشهادة يجوز كذلك فقد
صرح بذلك في القية حيث قال اذا كان الاصل امرأة
مخدرة يجوز اشهادها على شهادتها وهي من لا تخالط الرجال
ولو خرجت لقضاء حاجة انتهى **اقول** وقد اقتصر صاحب
الذكر على الثلاثة ايضا ومن ثم ذكر الشيخ الوالد في تنوير الابصار
كون المرأة مخدرة حيث قال بشرط تقدر حضور الاصل
بموت او مرض او سفر وكون المرأة مخدرة عند الشهادة
اقول وفي السراج الوهاج اذا كان شاهدا الاصل محبوسا
في المضرب فاشهد على شهادته هل يجوز للفرع ان يشهد على
شهادته واذا شهد عند القاضي هل يحكم بها قال في الذخيرة
اختلف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم ان كان محبوسا
في سجن هذا القاضي لا يجوز لان القاضي يخرج من سجنه

حتى يئسوا من عيده الى السجن وان كان في سجن الوالي
ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز ان يئس وذكر المصنف في البحر ان
صاحب التهنيد يجوزها لحبس الاصل ان يئس **قلت**
ويمكن حمله على ما ذكر من التفصيل والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف تبينه يحتمل الضرر الخاص لا جمل دفع
ضرر عام وهذا مقيد لقول المصنف لا يترك بمثل الى اخره
اقول ليس في كلامه اطلاق حتى يجعل كلام المصنف مقيدا
له لا يترك قالوا الضرر لا يترك بمثل واذا ازيل العام يحتمل
الضرر الخاص فانه لم يترك بمثل لان الخاص ليس هو مثل
العام فتأمل **قول** المصنف ومنها التغير الى اخره **اقول**
وزيادة الاختيار شرح المختار ولا ينبغي للسلطان ان يبيع
على الناس لما بينا قال الا ان يتعدى ارباب الطعام
تعديا فاحشا في القيمة فلا بأس بذلك بمسوقه اهل الجدة
لان فيه صيانة حقوق المسلمين عن الضياع وقد قال
اصحابنا اذا خاف الامام على اهل مصر الهلاك اخذ الطعام
من المحتكر وفرقه عليهم فاذا وجدوا ردوا مثله وليس هذا
حرجا عما هو للصورة كما في المحنصة والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف **قال** في اكله ومنها منع اتخاذ
حائز للطبخ الى اخره **اقول** قال في اكله اراد
ان يتخذ داره بيتا ليس لجاره ان يمنع عن ذلك اذا كانت
الارض صلبة لا يتأذى ضرر المالك لجاره وان كانت رخوة
وتأذى

يحمل الضرر الخاص لا جمل
دفع ضرر عام

منها التسعير

ومنها منع اتخاذ حائز
للطبخ

وتأذى ضرره الى جداره لم ان يمنع وعلى هذا اذا
جعل دكانه طاحنة او جعلها للقصار وعلى هذا اذا
اراد ان يبنى داره هاما او اصطبلا ان يئس **اقول**
واعلم ان في جنس هذه المسائل اختلاف في شرح
الوهبانية فقد ذكر ابو سفيان الرازي في كتاب الاسماء
الدار اذا كانت مجاورة لدور فاراد صاحبها ان يئس فيها
بقول الحيز الدائم كما يكون في الدكاكين او برجال الطحن او
مدقات القصارين لم يئس لان ذلك ينسب لجيرانه ضرر
فا حاشا لا يمكن التفرقة فان تنوير الجيران يأتى منه الدخان
الكثير الشديد ورجال الطحن ودق القصارين يوجب ضعف
البنا وان اراد ان يجعل داره هاما جارا لان ذلك لا ينسب
الا بالندوة والتغير عنه ممكن بان يئس بين نفسه وبين
جاره ما يطاق وان اراد ان يجعل داره تنويرا صغيرا
على ما حث به العاد اقتجانه وقال احكام الشهيد
وكان ابو عبد الله الصميري تارة يفتي بان من اراد
ان يئس في ملكه تنويرا للجز في وسط البرازين لم يكن
له ذلك وفي بعض اوقات يفتي بان له ذلك الى ان قال
وكان الشيخ الامام برهان الاية يفتي بانه ان كان ضررا
بيننا يمنع وبه يفتي وفي البرازية وذكر الصدر الشهيد
اراد ان يئس تنويرا للجز الدائم كما يكون في الدكاكين
او رجال الطحن او مدقة القصارين لم يئس قال الصدر

بنورة ص

وكان والدي يفتي بان الضرر لو بينا بالمنع وعليه
الفتوى وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم
المنع انتهى ثم قال اصابه ساحة في القسمة فاراد
ان يبنى عليها ويرفع البناء ومنع الاخر فقال يسد الخ
والشئ له الرفع كما ساوله ان يتخذ حماما وتورا وان كن
عما يودي جاره فهو احد فقد جاني الحديث الشريف
من اذى جاره او ربه الله داره وجرب فوجد كذا وقال
تصير والصغار بالمنع ولو فتح صاحب البناء على بناية
بابا او كوة لا يلي صاحب الساحة منه بل له ان يبنى ما
ستر جبرته ولو اخذ ملكه يرا او بالوعة قنر الى حايط
جاره وطلب منه كونه لم يجبر عليه ولا يضمن الحايط اذا
انهدم من التزوال امام ظير الدين كان يفتي بحراب الرواية
و في منه للفتي اراد ان يتخذ جراسا في بيت لم يكن في القديم
ويضرب ذلك بدار جاره ضررا بينا ان علم ان دولة او يربح
سرقين دوابه توهن الحايط فانه يمنع من ذلك وان كان
يتصرف في ملكه وان خلاف اصل الامام ان من تصرف في
ملكه ليس للاخر ان يمنع وان كان يتصرف به واكثر المشايخ
افتوا بالمنع اذا كان فيه ضرر بين وبعضهم افتوا بقول
الامام والحاصل في هذه المسائل واجناسها انه لا
يمنع على اصل ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى وهو ان
كل من تصرف في حاله من ملكه لا يمنع منه في الحكم وان لحق

بالجدة

بالغير الضرر وافتى بهذا طائفة لكن ترك غالب من
المتأخرين ذلك في موضع يتعدى ضرر تصرفه الى
غيره ضررا بينا وقالوا بالمنع وعليه الفتوى كما في كثير
من المعتبرات والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحقق
قال في البرازيه لا يمكن لصاحب العلوان يبنى على علوه
الى قوله فليكن تصرفه في ملكه على هذا ان اضر جاره
ضررا بينا يمنع الى اخره **اقول** ربما يشعر هذا التغير
ان المسئلة هذه غير مسئلة تصرف الانسان في حاله
ملكه وليس هو كما لا يخفى لان صاحب العلوان تصرف في حاله
ملكه الا ان يقال مراده فعلى تصرف الانسان في ملكه في
هذه الصورة وهي صورة العلوان يكون تصرفه في ملكه في
غير هذه الصورة كما اذا كان ملكه دارا او حائطا او قنارا
اقول وفي منع الفقار للشيخ الوالد عن الولوالجية
وهل يمنع صاحب العلوان من التصرف في العلوان خلق
المشايع قال في الولوالجية كتاب القسمة علو لرجل
وسفل لآخر اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة قال
بعضهم لصاحب العلوان يبنى ما يبدله ما لم يضر
بالسفل وذكر في بعض المواضع ليس له ذلك اضر بالسفل
او لم يضر هكذا ذكر في جامع الصغير والمختار للفتوى
انه اذا اشكل انه يضرم لا يملك واذا علم انه لا يضر يملك
انتهى وجعله في الهداية على خلاف **اقول** وذكر قاضي

خان لوجر صاحب السفلى في ساحتها بيرا وما يشبه ذلك
 له ذلك عند أبي حنيفة وان تضر به صاحب العلو و
 عندهما الحكم معلول بعلة الضرر انتهى اقول
 يحتاج على قول أبي حنيفة الى الفرق بين تصرفه في ساحة
 السفلى وبين تصرفه في السفلى والعلو حيث يكون تصرفه
 في ساحة السفلى وان تحقق لضرر صاحب العلو بذلك
 ولا يجوز لضرر صاحب السفلى فيه اذا اضر بصاحب
 العلو وعكسه مع ان الكل هو تصرف الانسان في ملكه والله
 سبحانه وتعالى اعلم وفي مئة المفتى علو رجل وسفل اخر
 ليس لصاحب العلو ان يبني بيتا او يتد وتد اعند الامام
 الا برضا صاحب السفلى وعندهما انه ذكر اذا لم يضر السفلى
 وقيل قولهما تفسر لقول الامام والمختار ان اختلافهما
 اذا اشكل فعند ليس له ذلك وعندهما له ذلك بنى على ان
 عنده لخطا اصل والاطلاق يعارض من عدم الضرر و
 عندهما الاطلاق اصل والخطا يعارض الضرر انتهى والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المحنى اقول وفي الاستحسان
 الدراهم والدرنا بتر جنس واحد في هذا الحكم والصحيح
 خلافه اقول سنة التاتار خاينه وفي احكام مع الصغار
 للقباني رجل له على رجل دراهم وظهر بدهم مديونية كان
 له ان ياخذ دراهم المديون موجلا كان او لا واذا طغر
 يدنا بتر مديونية في ظاهر الرواية ليس له ان ياخذ الدراهم

وهو

وهو الصحيح والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف
 بخلاف الديون اقول يعني لا يجس الا بدين ولده
 وكذلك كل اصل لدين فرع قلت الا اذا طهر للقاضي
 ثم رده فانه يجس لما في جواهر الفتاوى في كتاب
 القضاء باب الخامس قال رجل له على ابيه مهر الام
 او دين اخر فاقرأوا قام البينة فانه لا يجس ما لم يتردد
 على الحاكم فاذا تردد عليه يجس وهذا بخلاف نفقة الولد
 الصغير فانه يجس فان فيه صيانة مهجة والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** المصنف منها طلب صاحب الكثر الى
 قوله على احد الاقوال اقول وهذا القول هو الصحيح
 وجهه ان صاحب الاكثر طلب من القاضي ان يجسه
 بالانتفاع بملكه ويمنع غيره عن الانتفاع بملكه وهذا منه
 طلب الحق والانتصاف فان له ان يمنع غيره من الانتفاع
 بملكه فوجب على القاضي ان يجسه لانه نصب لايصال
 الحقوق الى اهلها ودفع المظالم ولا يعتبر ضرر الاخر
 لانه يريد ان يمتنع بملكه غيره فلا يمكن ضرر ذلك وان الحق
 بالمنع ضرر وهذا القول هو الاصح كما في تبين الكثر
 وعنايه الى الخصاف وفي الهداية انه الاصح وذكر اخصاص
 على قلبه هذا لان صاحب الكثير يريد الاضرار بغيره
 والاخر يرضى بضر نفسه وذكر الحاكم في مختصره ان ايما
 طلب القسمة يقسم القاضي والله سبحانه وتعالى اعلم

طلب صاحب الاكثر القسمة

قول المحشي اقول لم يبين حكم ما لو طلب صاحب
القبيل الى قوله لوجود الاختلاف اقول **كأنه** اعترض
على المصنف جواب عنه مع انه لا اعترض على الفاصل
المصنف لان المصنف انما هو لصد ذكر ما يشهد للقاعدة
التي ذكرها وهي ان الاسد يزال بالاختلاف لا بالصد ونقل
احكام القسمة كما لا يخفى اقول **وما** نقله المحشي من الاجماع
على انه اذا طلب صاحب الكثير وكان صاحب القليل لا يتفقد
بخصته بعد القسمة انه يجب ان صاحب الكثير يحال في
شرح المجمع للعيني قال واذا انتفع الى اخره لان صاحب
الكثرة ينتفع بالقسمة فيعتبر طلبه وصاحب القليل لا
منفعة له فلم يعتبر طلبه وقيل احكم على العكس وما في المتن
هو الصحيح ومثله في شرح الكنز للزيلعي ومنع الغفار
شيخ الاسلام الولد وكثير من المعتبرات وفي الدر والقر
وان انتفع احدهم بنصيبه اذا قسم ونقص الاخر لقلة
نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب
القليل لا يقسم كذا ذكره اخصاف وذكر غير اخصاف
عكسه والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ومن
هذا القبيل ما ذكره في اخصاف الخ اقول **قد** تتبع
خلاصة الفتاوى فلم ار ما ذكره المصنف بل رايته في خلاصة
الفتاوى صح انه يصلي في بيته قايما قال في فصل
صلاة المريض فلو ان المريض اذا صلى في بيته يستطيع

القيام

القيام واذا اخرج الى جماعة لا يستطيع القيام يصلي في
بيته قايما ثم يخرج الى الجماعة ويصلي قاعدا يختلف
المساج في ذلك والمختار انه يصلي في بيته قايما هذا ما رايته في
من خلاصة الفتاوى ولعله اراد غير خلاصة الفتاوى
خلاصة الخريف وقد نقل ما نقله هنا في شرحه للمكثر
عن المجتبى وراجعت المجتبى فرايته كما قال ذكره في باب
صلاة المريض وقال في البحر بعد ذلك وصح في خلاصة
انه يصلي في بيته قايما قال وبه يفتي والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف وعن محمد الصيد اولى من لحم كثر
الى اخره اقول **وز** في مجمع الفتاوى محرم مضط وجدين
صيدا وكلبا فاكلت اولى لان في الصيد ارتكاب المحظور
ولو وجد صيدا ومالك انسان يدبح الصيد ولا ياكل مال العير
اقول الظاهر ان هذا عند اكل اقول **فعل** في هذا ينبغي
ان يكون الحكم في الصيد والتحريم كالحكم في الصيد والكلب
لان في اكل المختزير ارتكاب محظور واحد كاكل الكلب والكلب
كالمختزير في نجاسة عينه عند محمد ويمكن ان يقال
ان اكل المختزير اسع والبشع محرم الاكل بنص القرآن
الشريف والذكر المعظم المسمى بحسن العيني بالاتفاق فافترقا
اقول **وز** مناسك الطرابلسي واذا اضطجح المحرم الى اكل
ميتة من لحم كلب او غيره سوى الادمي او ان يذبح صيدا حيا
ياكل الميتة ولا يذبح الصيد عند ابو حنيفة ومحمد لانه ان

ذبح فهو ميتة حكما وقد ترك محظورا حراما وقال ابو يوسف
واحمد رحمهما الله سبحانه وتعالى يذبح الصيد وعليه جزاؤه
لكون حرمة عارضة على شرف الزوال وذكر في السيوط عند
ابي حنيفة وابي يوسف تناول الصيد ويؤدى لجنه
وعند زرير تناول الميتة وان وجد صيدا قد ذبحه محرم
غيره ياكل الصيد لانه ميتة حكما ويدع الميتة لانه ميتة حقيقة
وحكما وفي خزانة الاكل وان كان الصيد مذبوحا فهو اولى
عند اصحابنا جميعا وفي قنوي قاضى خان واذا اضطر
الانسان الى اكل ميتة وصيد قد ذبحه محرم تناول ايها
شاو ذكر في المقطعات المحرم اذا اضطر الى ميتة وصيد كانت
الميتة في قول ابي حنيفة ومحمد اولى وقال ابو يوسف واحمد
يذبح الصيد ولو كان الصيد مذبوحا فالصيد اولى عند
الكل وفي خزانة الاكل من العيون محرم اضطر الى اكل الميتة
او لم يصيد ذبحه محرم فانه ياكل الصيد عند محمد ويذبح
الميتة وعند ابي يوسف يذبح الصيد وياكل غيره وفي التجنيس
والترديد بيان ما افضل بعلامة العين محرم اضطر
الى ميتة او صيدا ياكل الميتة ويذبح الصيد في قول ابي حنيفة
ومحمد لان في اكل الصيد ارتكاب الذبح واكل ما هو ميتة
حكما وان وجد صيدا قد ذبحه محرم فانه ياكل الصيد ويذبح
الميتة في قول محمد لانه ميتة حكما والاحرم ميتة حقيقة وفي
الفصل الثامن من الذخيرة فان اضطر الى ميتة وصيد ذبحه

محرم

محرم فعلى الاقرب الى حنيفة ومحمد ياكل الصيد ولا
ياكل الميتة وفي المحيط وان وجد صيدا حيا ولم ياكل او مال
انسان ياكل لحم الكلب وان وجد لحم انسان وصيدا ياكل
الصيد لان لحم الانسان حرام حقا للعبد وحقا للشاة
وفي قنوي قاضى خان ولو وجد صيدا ولم ادمى كان
ذبح الصيد اولى استحسانا وعند محمد الصيد اولى
من لحم الخنزير وعند بعض اصحابنا من وجد طعام الغير
لا يباح له الميتة وهكذا عن ابن سباعة وبشران الفصياولى
من الميتة وبه اخذ الطحاوى وقال الكرخى هو بالخيار وفي
مناسك رشيد الدين ولو وجد انسانا ميتا وصيدا حيا يذبح
الصيد استحسانا او وجد مال مسلم وصيدا حيا ولم ياكل
ذبح الصيد ويكف بالاتفاق وفي خزانة الاكل ولو وجد صيدا
حيا ولم ياكل فانه ياكل لحم الكلب ويذبح الصيد ما لو اضطر
الى صيد الى مال مسلم فانه ياخذ مال المسلم ويذبح
الصيد ولو اصاب لحم انسان وصيدا فالقياس ان ياكل لحم
الانسان ولا يذبح الصيد لاكله وفي الاستحسان ياكل الصيد
ويذبح لحم الانسان قال الفارسي وفي خزانة الاكل اضطر
محرم فوجد لحم انسان وصيدا ولم يخنزير وصيدا ياكل لحم
الصيد والله سبحانه وتعالى اعلم اقول الحكم واذا
لم يجد اللحم انسان ففي البراز به خاف الهلاك جوعا فقال
له اخ اقطع يدي وكل ليس له ذم لان لحم الانسان لا يباح

أخبرني في الكبار

حالة الاضطراب لكرامة النبي **قوله** المصنوع ولم يباح
 في الاقدام على المنيات حضور صا الكبار **قوله**
 اعلم ان الكبار باختلاف الروايات فيها روى عن ابن
 عمر رضي الله عنهما انها تنفع الشراك بالله سبحانه وتعالى
 وقتل النفس بغير حق وقذف المحصنة والزنا والفرار
 من الرحن والسحر وكل مال اليتيم وعقوق الوالدين
 المسلمين والاحاديث المحرم ورا دابوهريرة اكل الربا
 ورا دعلي رضي الله عنه السرقة وشرب الخمر وقيل ملكا ن
 مفسدة مثل مفسدة شئ مما ذكرنا او الكرمه وقيل
 كلما نزع عليه الشارع كحصوله وقيل كل معصية اصر عليها
 العبد في كبيرة وكما استغفر عنها في صغيرة وقال
 صاحب الكفاية الحق انهما اسمان اصافيان لا يعرفان
 بدايتهما فكل معصية اصبغت الى ما فوقها في صغيرة
 واذا اصبغت الى ما دونها في كبيرة والكبيرة المطلقة
 هي الكفر اذ لا ذنب اكبر منه كذا قال العلامة سعد الدين
 في شرح العقائد **قوله** وتقرض الكماله الدين بن
 ابي شريف في حاشيته لما قيل ان كل معصية اصر عليها العبد
 في كبيرة وكما استغفر عنها في صغيرة فقال لا بد عليها
 انه يخالف لقوله سبحانه وتعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون
 عنه تكثر عنكم سياكم لانه بالنظر الى كون الكل كباير يقال
 فما الذي يكثر وبالنظر الى كون الكل صغيرا يقال فما الكبار
 التي

التي تنجب فان قيل المراد بالكبار في الآية جبريات الكفر
 فاذا اجتنبت كفر ما عداها قلنا تكفير ما عداها معلق
 بالمسيئة كما سياتي والا لزم ان يكفر القتل والزنا والسرقة
 بمجرد اجتناب المسلم الكفر ولا قابل بذلك انتهى وفي السراج
 الوهاج في كتاب الشهادة والكبيرة ما كانت حراما محضا
 شرع عليها عقوبة محضة بنص قاطع اما في الدنيا واما في
 الآخرة وكذلك الاعانة على المعاصي والتجسس واحث على ذلك
 من جملة الكبار كذا في الذخيرة قال عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما الكبار سبع الاسراك بالله وعقوق الوالدين
 والقتل واكل الربا واكل مال اليتيم وقذف المحصنات وق
 اليمين الغموس وقال ابن مسعود تسع ولعله زاد
 شهادة الزور والاياس من روح الله او شهادة الزور والزنا
 وسيل ابن عباس رضي الله عنهما عن الكبار سبع هي قال
 هن الى السبعين اقرب وقيل الكبار سبع عشرة اربع
 في القلب الكفر والاصرار على المعصية والعنوط من رحمة الله
 نقا والامن من مكر الله واربع في اللسان التلفظ وشهادة
 الزور وقذف المحصنات واليمين الغموس وثلاث في البطن
 شرب الخمر واكل مال اليتيم واكل الربا واثنان في العبد
 الزنا واللواط واثنان في اليد القتل والسرقة وواحدة في
 الرجل الفرار من الرحن وواحدة في ساير البدن العقوق
 الموالدين ومن الكبار ايضا السحر وكتمان الشهادة بلا عذر ولا قضا

في شهر رمضان بلا عذر وقطع الرحم وترك الصلاة
 وسب القرائن الشريفين والحجاة في الكيل والوزن وسب
 الصحابة واخذ الرشوة ومنع الزكاة وضرب المسلم بغير
 حق وامتناع المرأة على زوجها بلا سب والوقيعة في اهل
 العلم واكل الميتة ولحم الخنزير لغير اضطرار الوطى في الحيض
 والجميمة والغيبية والكذب والنياحة والكبر والكره
 ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة وقتل ولده
 خفية ان ياكل معه واحيف في الوصية وتخفيف المسلمين والظلم
 وقال الضحاك كل ذنب او عدا لله تعالى عليه حد في الدنيا
 وعذابا في الآخرة فهو كبيرة وقال سعيد بن جبير كل ذنب
 او عدا لله تعالى عليه النار فهو كبيرة والله سبحانه وتعالى اعلم
اقول وفي قول صاحب السراج الوهاج هنا وسب الصحابة
 الى اخره نظرا لان كلامه يشعر بان ليس يكفر مع انه كفر قال في
 خلاصة الفتاوى الرافضي اذا كان يب الشيعي ويلجئ
 كافر وقد نظمها ابن وهبان في منظومته والطرسوسي
 في تراجمه وقد صرح المصنف بكفر ساب الشيعي في كتاب
 السير **قول** المصنف بخلاف الرجل اذا لم يجد سنه التي
 اخره **اقول** ينبغي ان يبرح النبي هنا على ما مر بتعالفا
 المذكورة فلا يترك المنى وهو كشف الصوت لاجل المأمور
 به وهو الغسل كما فعل في الاستنجاء قال في القية من عليه
 الاستنجاء بالما ان لم يجد موضعا خاليا بتركه لان كشف العورة

منى

منى والاستنجاء مأمور والنهي راجح على الامر وقد كنت اعرضت
 ذلك على شيخ الاسلام الوالد فاستحسنه قلت هذه القاعدة
 الكلية كما هو دأب قواعد الفقهاء وقد اشار المصنف الى ذلك
 بقوله غالبوا فاده بقوله بعد ذلك وقد تراعى المصلحة لغيرها
 على المصلحة قلت وقد فرق المشايخ بين الاستنجاء والغسل
 بان الاستنجاء ازالة النجاسة والغسل ازالة الحدث وقيل الحدث
 يكتمل حتى تجوز معه الصلاة بخلاف قليل الحدث حيث لا
 تجوز معه الصلاة في ان ارتكاب المنى لاجله دون ذلك
 و فرق ايضا بان الغسل فرض والعرض لا يترك لانكشاف
 العورة والاستنجاء سنة والكشف حرام فترك الاستنجاء اولى
 من ارتكاب الحرام **اقول** وفي قول صاحب السراج في قليل
 الحدث حيث لا تجوز معه الصلاة نظر لانه لا يتصور ذلك
 لما ثبت ان الحدث الاصغر واجنباء لا يتنجس بان شوتا ولا رولا
 على الصحيح فاذا بقي لمعة من بدنه بلا غسل لا نقول بنفي عليه
 قليل جنابة بل نقول كل اجنباء باقية لم تقطعوا حود تلك المعة
 هذا هو الصحيح كما هو موضح به في كثير من المعتمديات قال
 في شرح منية المصلي اما اجنباء اذا غسل به وفمه فروى
 عن ابي حنيفة انه لا بأس ان يمس القرآن او يقول والصحيح انه
 لا يجوز له المس والراة لبقا اجنباء لانه لا يتنجس بشوتا ولا
 رولا كما حدث اجماعا وفي الجوز في غاية البيان معناه في
 الاسلام فان غسل اجنب فمه ليقرأ او يدب لم يمس او غسل المحدث

ما لم يعلم النبي هذا في الثمار الساقطة في الاشجار فان كان
 على الاشجار والا فضل ان لا يأخذ من موضع لم يرد
 له الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار فعلم انهم لا يشعرون
 بمثل ذلك فيسبح ان يأكل ولا يسبح ان يحمل **اقول**
 وقد نظم ابن وهبان هذه المسئلة ونظم يفيد ان المسئلة
 خاصة بالاكل في الساقط تحت الاشجار ومقتضى ما في
 فتاوى قاضي خان انه اعم من ذلك حين قال لم ان يأخذه
 والاخذ يعم الاكل والحمل واما مسئلة ما على الاشجار فان قاضي
 خان قيد بجواز الاكل دون الحمل ولو كان معتبرا في الاخر
 لنبه عليه وذكر الامام اسحاق الاول الى قاضي وهبان قيد
 المطلق ونظم هذا **ولو مر بالاشجار صيفا بحايطة**
وزاد ارضه ثم لم الاكل انظر اذا لم تكن تبقى ولا في عادة
ولا هو تضرع ولا منه بيطر **اقول** وما في فتاوى
 قاضي خان من انه مر انفقوا على حيوان الاخذ فيما اذا
 كانت الثمار في الرستاق وهي ساقطة وهي مما لا يتبقى
 بخالفه ما في الولوالجية حيث حكى حلقا في ذلك قال
 وان كان في حايطة ان كان ذلك من الثمار التي تبقى
 مثل احيونه وعقود ذلك لا يسبح ان يأخذ الا اذا علم بالاذن
 وان كان من الثمار التي لا تبقى فكلوا فيه منهم من قال
 لا يسبح ما لم يعلم ان صاحبها قد اباح ذلك ومنهم من قال
 لا بأس به ما لم يرد النبي صريحا واما عادة وهو المختار فقد

علمت

علمت المخالفة بين العبارتين قائل **اقول** واما الكروم
 واحكور لاهل جبالها قرية يديارنا فلا يجوز اخذ الساقط
 تحت اشجارها لان من المعلوم دلالة وعادة صومع اهلها
 وعرضهم لذلك بل يغضبون من يدخل بساتينهم وان لم
 يتعرض لشيء بل يحد الدخول **قوله** المحضة الاولى العادة
 في باب احبب الى اخيه **اقول** قال في فتح القدير ان
 الغرض على قول ابي يوسف ان العادة تثبت بمرقة وعزاه
 الى الكافي واخلاصة وقال ان اختلاف ائمة هو في العادة
 الاصلية لا الجعلية والرسوخية وتعا **قوله** المصنف
 الثاني في نقل الكلب الصيد **اقول** والبازي ويحرم
 حمل نقله بالرجوع اذا دعوته والعهد ونحوه تعلم نقله
 ترك الاكل وبالرجوع لا يابده يحتمل الضرب وعادته
 الاقراص والقور كذا في الاختيار وصرح به في احاوي
 القدسي **قايمة** قال اكلوا في العهد خصال
 حميده فينبغي لكل عاقل ان يأخذ ذلك منه **قوله**
 انه يمكن للصيد حتى يتمكن منه وهكذا ينبغي للعاقل
 ان لا يجاهر عدوه بالخلاف ولكن يطلب الرخصة حتى يتمكن
 منه فيحصل معصوده من غير انتقاب لنفسه ومنه
 ان لا يتعد وخلف صاحبه حتى يركبه خلفه حتى يركبه وهو
 يقول هو المحتاج الى فلا اذ ذلك وهكذا ينبغي للعاقل
 ان لا يولد لنفسه فيما يفعل لغيره ومنه ان لا يتناول

في تعليم الكلب الصيد

ومنها انه لا يتعلم بالضرب
 ولكن يضرب الكلب بيده
 اذا اكل من الصيد فيتعلم
 وهكذا ينبغي للعاقل ان يتعلم
 بغيره كما قيل للصيد من وعظ
 بغيره صريحا

الخبيث من اللحم وإنما يطلب الطبيب من صاحبه اللحم
 الطبيب وهكذا ينبغي للعاقل أن لا يتناول إلا الطبيب
 ومنه أن لا يلب ثلثا أو خمسا فان لم يتمكن من اخذ
 تركه ويقول لا اقتل نفسي فيما عمل لعزري وهذا
 ينبغي لكل عاقل واسه سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
 المحشي لان اشتراط الصمان على الامينة باطل اقول
 وفي الوقاية ان الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده
 وان شرط عليه الصمان وبه يفتي قال المصنف الشرعي
 عند بعض المشايخ انه يضمن بشرط الصمان وعند
 بعضهم لا يضمن وفي المتن اختار هذا لان شرط الصمان
 باطل انتهى ملخصا فعلم من هذا ان الفتوى على ان
 اشتراط الصمان في الامانة باطل **قوله** المصنف الوديع
 والعين الموجبة لا يضمنان بحال الى اخره اقول ويخالف
 هذا ما سياتي نقله عن الزيلعي ان العين المودعة اذا
 استوجرت على حفظها وهلكت يضمنها المودع وعنده
 المصنف الى الزيلعي وقد ذكر في الزيلعي من الاجارات
 في بحث الاجير المشترك وظاهر كلامه ان المسئلة المذكورة
 محل اتفاق وكذا ذكر المسئلة في الهداية من الاجارات
 وفي النهاية فليتأمل هذا عند الفتوى **قوله** المحشي
 هذا محمول على التعريض لا الكذب الصريح الى اخره
قوله اعلم ان المعارضين ان يتكلم الرجل بكلمة يظهر من
 نفسه

انظر قوله في الامانة باطل من جهة
 الفرق بينهما

نفسه شيئا ومراوده شيئا اخر كذا في شرح سرعة الاسلام
 عن البستان وفي المعرب التعريض خلاف الصريح
 فان قلت ما الفرق بين التعريض وبين الكناية
 قلت الفرق معوان التعريض يقضي الكلام دلالة
 ليس لها ذكر كقولك ما افع الجمل تعريض بانك تجمل والكناية
 ذكر الرديف كقولك فلان طويل الجراد كثير الرماد اي
 طويل ومصنف اقول وفي بعض المعبريات ومن
 الكذب الذي لا يوجب الفسق ما حثت به العادة في
 المبالغة كقولك قلت لك كذا مائة مرة لا يراد به تعميم المراق
 لعدد هابل تفهم المبالغة فان لم يكن قال له الامرة واحدة
 كان كذبا وان قال مرات لا يعتاد مثلها في الكثرة فلا يأم
 وان لم يبلغ مائة واما الاستعارة فهي قريبة من هذا القسم
 ولكنها ليست بكذب فان علما البيان قد حققوا ذلك وقالوا
 الاستعارة تفارق الكذب من وجهين احدهما البناء
 على التناويل الثاني نصب القرينة على ارادة خلاف
 الظاهر وان اردت زيادة التفصيل والبيان فليكن
 بكث البيان وفي مجمع الفتاوى ان الكذب مباح
 لا حيا حقه ولدفع الظلم عن نفسه الشفيع يعلم بالبيع
 وحقوق الدليل لا يمكنه الايهاد فاذا اصبح يشهد وقول
 علمت الان وكذا الصغيرة يبلغ في جوف الليل ويختار
 نفسها من الزوج وفي الكساف فان قلت اى فرق بين

فرق بين
الكناية
والوصف

الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظه
الموصوف له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شئ لم تذكره
كما يقول المحتاج للمحتاج اليه حيث لا اسم عليك ولا نظر الى
وجهك الكريم ولذا قالوا وحسبك بالتسليم من تقاضيا
ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريد ان تنهى واعلم
ان الكذب من قبائح الذنوب وفواحش الصيوب وليس
كل معصية تظلم بها القلوب روى عن رسول الله صلى
الله وسلم ان الكذب باب من ابواب النفاق قال تعالى
رضي الله تعالى عنها ما كان من خلق اسد عند اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكذب كيف لا والكذب
مجانب للايمان اي الكذب من جانب والايمان من جانب
اخر وهذا كناية عن كمال البعد بينهما والله سبحانه وتعالى
هو الموفق **قول** المحشى اقول هذا مقيد بما اذا كان
الاب يدفع الكل عارية الخ **اقول** كلام المصنف انما هو في
ما اذا دفع الكل عارية وهو ساكت عما اذا كانت العادة
جارية يدفع البعض دون البعض قال المصنف والمختار
للفتوى انه ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك
لجهاز ملكا لعارية لم يقبل **قول**ه فتعلم ان يدفع
ذلك اشارته الى جميع الاجزاء والكلام فيما اذا كان العرف
مستمرا يدفع الجميع ملكا او عارية فاذا كان كلام المصنف
فيما اذا كان العرف مستمرا يدفع الجميع فلا محل لتقييد كلامه

احترازا

بما ذكر

بما ذكر فتامل اللهم الا ان يقال مرادة تقييد الحكم في
المسيلة بنفس الامر لا تقييد كلام المصنف والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المحشى والظاهر ان في حال الحياة لو ادعت
البنات انه دفع ملكا والاب عارية كذلك **اقول** **قول**
والظاهر ان في حال الحياة الخ يفهم انه لم يطلع على
المسيلة في صورة ما اذا كانت البنات حية وانما قال ذلك
حشا **اقول** والمسيلة منقولة مشهورة وهي في بعض
المتون قال شيخ الاسلام الوالد في مختصره تنوير
الابصار جهازا بنته ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية
وقالت هو تمليك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث
منه وقال الاب عارية فالقول للزوج ولها اذا كان
العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهازا لعارية وان
كان مشتركا فالقول للاب والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول**
ومما اعتبروا فيه العرف لفظ احكام فانه طلاق من غيرنية
طلاق من غيرنية بحكم العرف عند بعض المشايخ قال في الهداية
ومن المشايخ من يصر لفظ التحريم الى الطلاق من غيرنية
بحكم العرف قال الامام برهان الايمه المحبوبي وبه يقتضون
قال بحكم الايمه في شرحه لهذا الكتاب قال اصحابنا المناوون
احلال على حرام او انت حرام وحلال الله على حرام وكل حلال
على حرام طلاق باين فلا يفتقر الى النية بالعرف حتى قالوا
في قول محمد كل جل على حرام ان نوى يمينا فهو يمينا

جهازا بنته
لها عارية
ثم ادعى ما دفع

على حرام طلاق باين

ولا تدخل امرأة الا بالينة فان لم ينوها فهو على المأكول و
 المشروب قال مناجي بلغ ان محمد الجاب على عرف دياره
 اما عرف بلادنا يريدون تحتهم المنكوحه فيحمل عليه وقال
 في مختارات النوازل وقد قال المتأخرون يقع به الطلاق
 من غير نية لغلبة الاستعمال بالعرف وعليه الفتوى ولهذا
 لا خلاف به الا الرجال كذا في تصحيح القدوري للعلامة قاسم
 وفي شرح الكنز للزيلعي في اواخر باب الايلا وقد يصرف
 التخييم الى الطلاق من غير نية للعرف لا سيما في زماننا
قول المحشي وكذا لو استأجر ريس السوق **اقول**
 وقد اتي بذلك المصنف لرفع اليه سوال صورته اذا استأجر
 شيخ السوق رجلا ليجرس احوال بيت في السوق ويلحق
 ابوابه باجرة معلومة فهل تكون الاجرة صحيحة على احوال
 احوال بيت سواء رضوا بذلك ام لم يرضوا ام على المتأجر
 فاجاب الاجرة عليهم ان رضوا او كرهوا والله سبحانه
 وتعالى اعلم **اقول** وقد اتي بمذاهب واقعة وقعت
 في ديارنا وهي ان اهالي جباليا استأجروا رجلا
 لمنفعة عامة وامتنع بعد ذلك بعضهم والله سبحانه وتعالى
 هو الموفق **اقول** ومما ينوه على قولهم الشروط عادة
 كالشروط شرطا ما في ان اكله والمكعب وديباج اللغاة
 ودرهم السكر على ما هو عرف سمرقند والعطن كما هو
 عرف بلادنا الشامية ان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك

استأجر ريس السوق
 رجلا ليجرس
 احوال بيت

لا يجب

لا يجب فان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد
 في الاعطال المثلها **اقول** ومما ينوه على ان العادة
 معتبرة ما في القنية قال بعد ان علم بعلامة **في** اقرضه
 دراهم ثم اجره حجب الميزان كل شهر بدرهمين قال ابو
 القاسم الصغار ان لم تكن المحبة الاجرة ولا يتأجر
 عادة لاشي على المتأجر وكذا هذان في المشتط والتسكين
 والمعلقة لا يجب على المتأجر شي لان هذه الاشياء لا قيمة
 لها مقدار ما يتأجر للحفاظ بها غالبا حتى لو كان قيمتها
 مقدار اجره لحفظ وزيادة في حينه يجوز وان لم يكن مشروطا
 في القرض **فت** لا يجوز هذه الاجارة اصلا ولا شي على
 المستقرض لان المشروط عرفا كالمشروط شرطا ولو شرط ذلك
 في الترض فالاجارة فاسدة فكذا هذا وبه اجاب شيخنا رحم
 الائمة البخاري الفقيه الذي ختم الفقه قال لان الناس
 لم يتعارفوا هذه الاجارة الا ترى ان استئجار المرأة
 ليروي وجوه الناس لا يجوز واستئجار خالصة فيها ما
 ليروي وجوه الناس لا يجوز لانه غير متعارف قيل للم
 تعارف اهل بخاري قال التعارف اهل بخاري الذي
 ثبت به الاحكام لا يتعارف اهل بلدة واحدة عند
 البعض وعند البعض وان كانت ثبتت لكثير احدهم
 بعض اهل بخاري فلم يكن متعارفا مطلقا كذا وان
 هذا شي لمن يعرفه عامتهم بل تعارفه خواصهم فلا يثبت

التعارف الذي ثبت به الاحكام
 يكون متعارفا مطلقا

الشعار فلهذا القدر وتماثل في القسمة والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المصنف اذا كان العقار لالة ولاية القاضى
 اقول وفي خلاصة الصحيح ان قضا القاضى في الحدود
 يصح وان لم يكن المحدود في ولاية وفي البرازيل ومسغفة
 احكام حكمه واعتمده شيخ الاسلام الوالد في مختصره
 تنوير الابصار في الاصل وحكي القول الاخر بقيل ذكره
 في مسائل شتى اخر الكتاب **قول** المصنف على اختياره
 ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة
 من خلواتها وينت الى اخره اقول ومما يستدل به
 على ذلك ما رايته في بعض المحترفات نقلت عن واقعة
 الضريبي قال رجل في دكان فغاب ففرغ المتولى
 امره الى القاضى فامر به القاضى بفتح واجارته ففعل
 المتولى ذلك وحضر الخايب فهو اولي بدكانه وان كان
 له خلوة فهو اولي بخلوة ايضا وله اختيار في ذلك فان شا
 فتح الاجارة وسكن في دكانه وان شا اجاز الاجارة
 ورجع بخلوة على المتاجر ويومر المتاجر باذا ذلك ان رضى
 به ولا يومر بالخروج من الدكان انتهى كلام واقعات
 الضريبي اقول وقد استدلت بعض الفضلاء على
 حكم اخلو المذكور بعبارة في جامع الفضولين والفضل
 السادس عشر قال بعد ان علم بعلامه الدالك شري
 تسكني فامر به بالرفع فلو شراه بشرط القدر يرجع على ابيه
 والا

رطل في يد دكان وتعا

والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بنقصانه انتهى اقول
 لا يولد ذلك على المدعى لان المراد بسكني الدكان هو ما يكون
 من اخشب مركب فيها ويدل على ذلك ما ذكره العوادى
 في الفصل الحادى عشر بقوله وفي شهادات اجماع في
 الفتاوى اذا ادعى سكني دار او حانوت وبين حدوده
 لا يصح لان السكني نقلى فلا يجد وذكر سيد الدين في فتاواه
 وان كان السكني نقليا كذا اتصل بالارض اتصالا ثابتا
 كان تعريفه بما به تعريف الارض لان في سائر التعليلات لا
 يكون تعريفه بالحدود لان النقل ممكن فوقع الاستغناء
 بالاشارة اليه عن ذكر الحدود واما السكني فلا يمكن نقله
 لانه مركب في البناء تركب قراره التحق بما لا يمكن نقله اصلا
 انتهى فظهر لك بهذا النقل ان السكني هو ما يكون مركبا
 في الحانوت متصلا به لا كما فهم البعض كما لا يخفى وما يقال
 في حكم اخلو اعتبار العرف فان كان عاما اعتبر عند
 الكل وان كان خاصا اعتبر عند البعض والله سبحانه وتعالى
 اعلم بالصواب **قول** المصنف وقد حكم ابو بكر رضى الله
 تعالى عنه الى اخره اقول قد صح ان عمر لما كثر اشتغاله قلده
 العضد ابا اليرداد واختصم اليه رجلان فقضى لاحدهما
 ثم اتى عمر المقضى عليه فسأله عن حاله فقال قضى على
 فقال عمر لو كنت انا مكانه لقضيت لك فقال المقضى عليه
 وما يفعل عن العضد فقال ليس هناك نص والرأى مشترك

العرف ان كان عاما اعتبر عند الكل وان كان خاصا اعتبر عند البعض

فانه حريص

قلت وذلك لانه لا امرية لاحد الاختهادين على الاخر والله تعالى اعلم **قول** المصنف من ردت شهادة لعله ثم رالت ثم اعادها الى اخره **اقول** وادخل كما الدين بن الحمام الزوج ايداً شهد لزوجته فردت شهادة ثم رالت الزوجية قال تقبل شهادته لها والظاهر انه سبق قلم من المحقق لما نقله الثقات من اهل المذهب قال الامام في الدين قاضي خان في فتواه ولو كان رد شهادته الاولى لامرته ثم اعادها بعد البينة لا تقبل شهادته لانهما شاهدة ردت هذه كعادته فلا تقبل بعد ذلك ابداً وبه ايضا على ذلك المصنف في البحر وروى مولانا وشيخنا الشيخ علي المقدسي بن عازم اخي رحى المقدسي سوال صورته هذه ما قول المولى المجمل والحق العادل ما برح معروفاً بالمجد المائل في شخص بالغ مسلم حريص شهد على شخص في مادة ورد احكام شهادته لوجه شرعي هل يجوز له ان يعيد ابداً ان يقبل شهادته عليه في تلك المادة وان زال سبب الرد عنه ام لا **اجاب** الحمد لله العلي العظيم لا تقبل وان وقع كلام بعض الكمال انه تقبل في احد الزوجين فهو سبق قلم والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف منها لو حكم احكام شرعي ثم تغير اجتهاده الى اخره **اقول** روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قضى في حادثة بغيره ثم قضى فيها بخلاف ذلك فقبل له في ذلك فقال تلك قضيتنا وهذه كما يقضى الله سبحانه وتعالى كما

من ردت
شهادته
لا يقبل بعد

قول

قول المصنف ههنا نقض القسمة اذا ظهر فيها عيب فاحش الى اخره **اقول** محل سماع دعوى العيب العيب ما لم يقرب بالاستيفاء واعلم انه اذا ظهر عيب فاحش في القسمة فان كانت بقضا القاضي بطلت عند الكل لان تصرف القاضي مقيد باحد لم يوجد ولو وقعت بالراضى تبطل في الاصح وتسمع دعواه ذلك والفاحش هو الذي لا يدخل تحت تقويم المعومين والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ههنا في تغييره **اقول** ربما يعكر على هذا ما ذكره المصنف عن اجمال السيوطي من حكمائيه الاجماع ان الامام اذا هدم الكنيسة لانتقاد فتا مل والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف والمختار في هذا الباب ان يكتب في السجلات الخ **اقول** قال والدي رحمه الله سبحانه وتعالى في معنى المفقى لو ذكر في باب البيع والشراء وتقايناً تقايناً صحيحاً لا يكتب في ذلك الا بشروط البيان والتفريح وذكر في شهادات المحيط لو كتب وشهد الشهود على وفق الدعوى لا يقع لان الشهادة على وفق الدعوى ان يدعي الشاهد لنفسه كما يدعي المدعي لنفسه كذا المختار في شمس الاسلام رحمه الله سبحانه وتعالى واذا كتب في المحض و احضر المدعي شهوده ومساكني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يغني بغير السجل وكذا في كتاب القاضي في القاضي لو كتب وشهدوا على موافقة الدعوى

سجل
في السجلات
في السجلات

لا يقبل الكتاب ومن المسايخ من فرق بين كتاب القضا
والسجل وبين المحضر وافق بصحة كتاب القاضي والعمل به
وبصحة السجل وبفساد المحضر لان كتاب القاضي يرد من
الامصار فلو ردناه يقع المدعى في الحرج والدليل على
صحة الورق بين السجل والمحضر ما ذكره في الزيادات من ادعى
انه وارث فلان الميت واقام على وراثته سهرودا ~~في~~
والقاضي لا يقضي بوراثته مالم يبينوا سبب الوراثه
ولو ادعى انه وارثه لا وارث له غيره وقالوا لا نذكر باي سبب
قضا فان القاضي الثاني يجعله وارثا لان قضا القاضي
محمول على الصحة وعلى موافقة الشرع وعلى هذا كتاب القاضي
واذا كتب السجل موحلا ثبت عندي بالوجه الذي ثبت
به احوادث الشرعيه والنوازل الحكمية لا يفتي بصحة السجل
مالم يبين الامر على وجهه وقبل يفتي بصحة كذا في العضول
العادية وفي اخلاصه ولا يكتفي بما يكتب في السجلات
انه ثبت عندي على الوجه الذي ثبت به احوادث الشرعيه
ومالم يذكر على الوجه لا يفتي بصحة السجل وكذا لا يكتفي بقوله
وشهد السهرود على موافقة الدعوى وذكر الامام الشافعي
في نسخة حكايه شمس الايتم اكلوا في مع قاضي عنده ورده
المحاضر والسجلات بهذا ونقل عن شمس الاسلام انه كان يقول
كيف يكتفي بقوله وشهد واعلى موافقة الدعوى والمدعى
يقول المدعى به ملكي والساهد يقول المدعى به ملك

المدعى

المدعى فاني يكون بينهما موافقة قال والمختار في
هذا الباب ان يكتفي به في السجلات دون المحاضر لان
الحل يرد من مصر الى اخر فيكون في التدارك حرج
اما في المحاضر فيمكن التدارك والله سبحانه وتعالى اعلم
انتي وفي اخلاصه في فتاوى النسفي في اخر السجلات
قال الامام النسفي الشيخ الامام السرخسي كان يشترط في
استثنا المساجد والمقابر والنجاسات وطرق العامة
وخواتم في القرية اخلاصة ان تذكر حدود هذه الاشياء
ومقاديرها طولاً وعرضاً وكان يرد المحاضر والسجلات
والصك التي فيها استثنا هذه الاشياء مطلقاً من غير بيان
لحدود قال الامام ابو شجاع لا يشترط ذكر الحدود لهذه
الاشياء قال المصنف ويقتى بهذا استمهلا لا امر على المسلمين
وفي خزانة الفتاوى والقسم الثاني في كتبه الوثائق وما
يتعلق بها واذا لم يذكر الطوع من المقر في المحضر لا يصح ولو
كتب في السجل ثبت عندي بما ثبت به احوادث الحكمية
انه كذا لا يصح مالم يبين الامر على التفصيل وكذا اذا كتب
انه شهد على موافقة الدعوى والقيم في امر الصغير لا بد ان
يكتب في محضر الدعوى ما دون بالخصومة واقام
البينة وقبض كذا ولو لم يكتب الدعوى في العمل لا يجوز
وقال السيد الامام ابو القاسم وعندما يباين يجوز وعليه
الفتوى انتي اقول وينبغي اعتداد القول بالاكتمال

الاعلام
المعتبر

بالاجمال في السجلات لما رأيت من نصرتهم بان
الفتوى على الاكتفاء بالاجمال والسجلات ونصرتهم
بان المختار ولفظ المختار من اللفظ المعقولة قال في المختار
واما العلامة المعلمة على الافتاء قوله وعليه الفتوى وبه
يغتنى وبه يعتمد وبه ناخذ وعلى الاعتماد وعليه عمل الامة
وعليه العمل الاظهر اليوم وهو الصحيح وهو الاصح وهو
الظاهر وهو الاظهر وهو المختار وانه ما فتوا وفتوى
مشايخنا وهو الاشبه وهو الاوجه وانه الساجية اذا ذكر
في السجلات اليهود سجدوا على موافقة الدعوى ولم
يفسر الشهادة لم يصح الا اذا كان القاضي عالما بما انتهى
اقول وهذا القول ثالث الاقوال يقول بان تفصيل
ومن تأمل كلام شمس الائمة اكلوا في قصة قاضي عنبسه
وحده قايلا بالتفصيل فانه قال لم كان قبلك فلان و
فلان واما انت وامثالك اقول وقصة قاضي عنبسه
هذه ذكرها في جواهر الفتاوى والطهريته وغيرهما من
الفتاوى قال في الفتاوى الطهرية وسيل شيخ الاسلام
عطاء بن حمزة عن كتاب طويل كتبه قاضي سمرقند القاضي
مرويه بعد ما عرض عليه مصنون هل هو صحيح ام لا
فقال لا لانه ذكر فيه الدعوى وذكر ان اليهود وهم فلان و
فلان سجدوا على موافقة الدعوى ولم يفسر الشهادة ولا
بد من تفسيرها وعليه فتوى استاذنا قال الشيخ

فلا تنق بالوقوف منهم
على حقيقة ذلك هو

الشيخ

الاسلام هذا رحمه الله سبحانه وتعالى المستقصى بخام
قاضي عنبسه وكان اماما كاملا ماهرا في علم الكتاب وكان
يكتب المحاضر والسجلات ويستفتي عن صحتها الشيخ الامام
ابا محمد عبد العزيز بن احمد اكلوا في رحمه الله سبحانه
وتعالى وكان يكتب في سجلها لا فلما كثرت ذلك واشتد الامر
على القاضي جاءه يوما وقال الشيخ الامام يفتي في جميع
محاضرنا بطلا قال لان كلها فاسدة قال وفيما ذافها
قال يجب ان تتعلم لتعلم قال وجيتك لتعلم قال
فاذا جيت لذلك فاعلم بان اخلل في تفسير الشهادة ولا
من تفسيرها لينظر فيها صحة ام لا قال فاني نظرت
في المحاضر والسجلات التي هي قسطه احكم عدي من القضاة
الذين كانوا قبلي وليس فيها تفسير الشهادات وعلمها جواك
واجوبته اقرانك بالصحة فما بالي وحدي يتشترط على ما لم
تشرطه على غيري فقال شمس الائمة هذا رحمه الله سبحانه
وتعالى اما كان كذلك لان قبلك كان القاضي الامام علي السعدي
مرحم الله سبحانه وتعالى وكان يعرف الواقعة بين الدعوى
والشهادة ولا يخفى عليه ذلك وكان قبله استاذنا الشيخ
الامام ابو علي النعماني رحمه الله سبحانه وتعالى وكان استاذنا الشيخ
لذلك فاذا ما ينادي اطلقا في الشبهة فانه سجدوا
شهادة موافقة للدعوى اكتفينا بذلك وافتينا بالصحة
فاما انت وامثالك فلا تنق بالوقوف منهم على حقيقة ذلك فلا

من البيان والتفسير انتهى أقول **ف** هذا يدل على
 التفصيل المذكور أقول **و** في العواكم البدرية قضا
 العود العالم لا يتعقب ويحمل حاله على السداد بخلاف
 قضا غيره واعلم ان السجل هو الذي يسمى في زماننا
 بالحنة التي تكون في يد المدعي قال شيخ الاسلام الوالد في
 الفقار فالسجل الحجة التي فيها حكم القاضي ولكن هذا في عزم
 وفي عرفنا كالب كبير يضبط فيه وقايح الناس وما يحكم
 به القاضي وما يكتب عليه ومثله محروقة في البحر الرائق
 في كتاب القاضي الى القاضي أقول **و** مما يدل على ذلك
 قولهم لان السجل يرد من مصر الى مصر ولا يرد من مصر
 الى مصر الا حجة والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف فاذا
 نذا الكلب على شاة لا يبيع كل الولد أقول **ق** قد صرح
 الزيلعي وغيره ان العبرة للام وفي منية المفتي ولدت شاة
 او طيرة من بيع فانه يجل **قوله** وفي الصير في صحيح
 حلافة والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف حتى لو كان
 قديما في اكل وراسه في اكرم **قوله** وفي شرح المجمع لابن
 ملك وفي السواد ر لو كان طيبا في اكل وراسه في اكرم
 فقتله انسان لاشي عليه لان المعترضة الصيد قوايم
 ولو كان نايما في اكل وراسه في اكرم ضمن لانه غير
 مستقر بقوايم وفي مسائل الطرايب وفي السواد
 عن محمد بن قاسم في اكل وراسه في اكرم فقتله انسان فلا
 شي

السجل هو الذي يسمى
 في زماننا بالحنة

الصيد اذا كان
 راسه في اكرم
 وقوايم في اكل

شي عليه لان الصيد القاييم يعتبر قوايم ولو كان نايما في
 اكل وراسه في اكرم ضمن قيمته لانه غير مستقر بقوايم
 بل هو ملحق على الارض فاجتمع المبيع والمحرم وفي المسائل
 المذكورة ولو قتل صيدا بعض قوايم في اكرم وبعضها
 في اكل فعليه كبر ان ترجى للخطر **قوله** المصنف اذا
 جتمع بين من يجل ومن لا يجل في نكاح اطلاق اتفاقا
 الى اخره أقول **ا** في نكاح اطلاق المصنوعة الى المحرم
 وذلك لان المبطل في احدهما فيقدر بقدره فان قلت
 ما الفرق بين هذا وبين البيع فانه اذا جتمع بين حر
 وعبد وشاة ذكية وميتة يبطل البيع فيما قلناه
 فرقا بينهما بان البيع يفسد بالشروط الفاسدة ويقول
 العقد فيما لا يجوز بشرط لصحة العقد فيما يجوز والنكاح
 لا يبطل بالشروط الفاسدة فا فرقا **قوله** تلبيح
 والمسح كماله التي جارت نكاحها وهذا عند ابي حنيفة رحمه
 الله سبحانه وتعالى وقالوا يقسم على مهر مثلها فما اصاب التي
 مع نكاحها **الزهر** وما اصاب الاخرى لا يلزمه لان المسح مقابل
 بما فيكون منقسما عليها فيلزمه حصته ما سلم له ولا يلزمه
 حصته ما لم يسلم اليه كما اذا اشترى عبدا ومدير يلزمه
 حصته العبد دون المدير ولا يبي حنيفة رحمه الله سبحانه
 وتعالى ان التي لا يجل نكاحها لا تصح ان تكون مزاحمة للتي
 تجل فيكون لها كله كما لو تزوجها لا تصح له وحمارا او جارا

فرق جسد النكاح
 القاسم

او ذكر الخلاف بين الفقيهين مع المدبر لان المدبر داخل في
العقد لكونه محلا له وانما ينتقض البيع بعدة لحقه
فكونه له حصته والمحرم له بيت يدخل فيه والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المحشي صريح بالمسيلة في خيانة الأكل رحمه
الله سبحانه وتعالى فقال اسلم غزلا اليه الى اخره **هذا**
اقول وزوجوا هر القتاوي في الباب الخامس من
كتاب الاجارة ولو دفع غزلا الى حايك ليس له ثوبا ففسخ
كما امره لا خيار وان خالف مخالفة ظاهرة ان شاخذ الثوب
واعطاه الاجرة للفسخ على هذه الصفة وان شاخصم
الغزل وفي الفتاوى المذكورة في الباب الاول من كتاب
الاجارة رجل دفع غزلا الى حايك ليس له ثوبا طوله ثلاثون
وعرضه ذراعان ففسخ وجعل العرض ذراعين ونصفا ان
شاخ ففسخ الثوب الى حايك وياخذ منه مثل غزله وان شاخذ
الثوب المنسوج ورشيه ونقص من الاجر بحصة النقصان
هكذا ذكر والصحيح وكذلك لو شرط عليه صفيقا او رقيقا **قلت**
ولم يذكر المحشي حكم ما اذا اختلفا في انه امر كذلك ام بخلافه
وينبغي ذكر **اقول** قال في جواهر الفتاوى ولو اختلفا
انه امر كذلك ام بخلافه **قلت** قول الرافعي لان الامر بينهما
منه وعند زفر القول قول القابض وكذلك احياط ور
الثوب اذا اختلفا فقال رب الثوب امرتك قميصا وقال
احياط قبا **قلت** قول رب الثوب فان **قلت** ما الفرق
بين

هو
وكذا

بين هذه المسيلة وبين ما اذا امره ان يخطم قميصا
فقطعه سراويل فانه قال بعض مشايخنا انه في الثاني
لا يجب له الاجرة قلت الفرق ما قالوه وذلك ان منفعة
السراويل غير منفعة القميص بخلاف القبالان منفعتها
واحدة والرواية بخلاف ذلك في التحريم كذا في بعض الفتاوى
المعتبرة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف وهو الاشارة
في القرب الى اخره **اقول** قال في المصنفات وفي النصاب
وان سبق احد بالدخول في المسجد مكانة في الصف الاول
فدخل رجل اكبر منه سنا واهل العلم ينبغي ان يتأخرو
بقدمه تعظيما له انتهى **اقول** فهذا مفيد لجواز الاشارة في
القرب عملا بعموم قوله سبحانه وتعالى ويؤثرون على انفسهم
الاذا قام دليل مخصوص والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول**
ويقال انه مما يدل على جواز الاشارة في القرب ما قالوا ان من
الادب ان يبدأ بغسل ايدي الشاب قبل الطعام وبأيدي
الشيوخ بعده فالشيوخ يؤثرون الشاب قبله ويقدمونه
والشاب يؤثرون الشيوخ بعده ويقدمونه مع ان
غسل اليد قبل الطعام ونحوه سنة فمن ايتى في القرب
هذا ما ظهر والمسيلة المذكورة في الفصول العمادية و
غيرها والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ومنه
الشراب والطريق الى تعلمه ولا يفر دان بالبيع الى اخره **اقول**
مراده هنا بيع حق المرور اما بيع رتبة الطريق فهو صحيح

فتاوى
الابرار

وقال في القرب
جواز الاشارة في القرب
لا فرق بين ان يغسل
او لا يغسل اليد قبل الطعام
وهذا الاشارة في القرب
سنة القبلية والمصنف الاشارة
في القرب هي الاشارة في القرب
بالتأخير وهو لا يفر دان بالبيع
الى اخره **اقول** مراده هنا بيع حق المرور اما بيع رتبة الطريق فهو صحيح

وان لم يكن تبعا قال شيخ الاسلام الوالد في تنوير الابصار
وصح بيع طريق حرا ولا وهبته اي صح بيع طريق بين
له طول وعرض او لم يبين له ذلك اما الاول فظاهر واما
الثاني فلانه ان لم يبين فقد رجع من باب الدار العظمى
كذا في النهاية وعلى التقديرين فيكون معلوما فيصح بيع
وكذا في حقه واما بيع حق المرور فيصح تبعا للجماع
بالاجماع ووجهه في رواية ابن سميعة وفي رواية الزيادة
لا يجوز وصح الفقيه ابو الليث لانه حق من الحقوق وبيع
الحقوق بالانفراد لا يجوز اقول والثرب كذلك قال
العلامة ملا حسنة والثرب كذلك اي مثل حق المرور اى
صح بيع تبعا لارض بالاجماع ووجهه في رواية وهو اختيار
مشايخ بلخ لانه نصيب من الماويل يمكن في اخرى وهو اختيار
مشايخ بخارى للحالة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف فقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام
لا ترتب على الحمل قبل وضعه الى اخره اقول وفي قول
واما تورثه والوصية به وله فلا يثبت له الا بعد الانفصال
فيثبت للولد لا للحمل واما الفتق فانه يقبل التعليق بالراط
فصنفه معلق معنى اقول وظاهر اطلاق الهداية ان
الوصي لا يملك التصرف في مال الحمل ولما روي من صدر به وحي
واقعة الفتوى وقد وقع الاستفتاء في زمن والدي شيخ
الاسلام طاب ثراه وسقى الله سبحانه وتعالى عهده وعماله
نصيب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآله الطيبين الطاهرين

نصيب القاضى وصيا على الحمل هل يبيع ام لا وظاهر كلام
الهداية يفيد عدم الصحة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف وعلته في الايضاح بانه نصيب ناظرا الى اخره اقول
اي نصيب ناظرا في امور العامة بالمصلحة ولهذا قالوا لا يبيع
وقفه اراضى بيت المال المصلحة عامة كما في المنظومة
الوجهانية وشرحها لابن الشيخ والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف ويجب على الامام ان يتقى الله سبحانه وتعالى ويصرف
الى كل مستحق قدر حاجته الى اخره اقول اعلم ان الحق في
الحاج ومالك الثغلى وهدية اهل الحرب وما اخذنا
منهم بلا قتال يصرف في مصالحنا كسد الثغور وبنائ
القناطر وكسور وكفاية القضاة والعلماء والمقاتلة وذرائع
لانه مال بيت المال فانه وصل للمسلمين بغير قتال وهو مود
لمصالح المسلمين وهو لا عملهم ونفقة الدارارى على الاباء ولهم
يعطوا كفايتهم لاحتمال حوائج التساب وقاية دال ان لا ينجس
ولا يقسم بين الغائبين كذا في كجوهرة وفيها موضع بالادخيرة
انما يقبل الامام هدية اهل الحرب اذا غلب على ظنه ان المشرک
وقع عنده ان المسلمين يقاتلون لاعلا كلمة الله سبحانه وتعالى
واعزاز الدين لا لطلب الدنيا اما من كان من المشركين يغلب على
الظن انه يظن المسلمين يقاتلون طمعا لا تقبل هديته وانما
تقبل من شخص لا يطمع في ايمانه لو ردت هديته اما من
يطمع في ايمانه اذا ردت هديته لا يقبل منه انتهى ثم اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآله الطيبين الطاهرين

مصرف الهمم

ان ظاهرا المتقون ان الرازي يعطون بعد موت ابايهم
 كما يعطون في حياتهم وتعليق المشايخ كما قد مناه لك
 يدل على انه مخصوص بحياة ابايهم قال المعز الجرجاني
 ان نقلا صريحا في الاعطاء بعد موت ابايهم حالة الصغر
 وفي المحيط ان هذا النوع يصرف الى ارزاق الولاة و
 اعدائهم و ارزاق القضاة والمفتين والمحتسبين والمعلمين
 والمتعلمين وفي قنوي قاضي خان من الخطر والاباحة
 سبل على الرازي عن بيت المال هل لاغنيائه بضم
 قال لا الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس للفقراء فيه نصيب
 الا فقيه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه والقران الشريف
 انتي قنيل ما في التجسس على ما اذا فرغ نفسه لذكر بان
 غالب اوقاته في العلم الشريف وليس مراد الرازي الاقتصار
 على العامل والقاضي بل كل من فرغ نفسه لعمل المسلمين فيدل
 اخذ في المفتي فيستحقان الكفاية مع الغنا ويجوز صرف
 اخراج الى نفقة الكعبة الشريفة كما في بعض المعتبرات وفي
 المحيط من الزكاة والراي الى الامام من تفصيل وتسمية من
 غير ان يعمل في ذلك الى هوى ولا يحل لم الاما يكفهم ويكفي اعرانهم
 بالمعروف وفي بعض المعتبرات كل قاري في كل سنة ما يتا
 دينار او الف درهم ان اخذها في الدنيا ولا ياخذها في الآخرة
 انتي والمراد بالقاري المفتي لما في الحاوي القدسي ولم يقد
 في ظاهر الرواية قدم الارزاق والاعطية سواء قوله ما يكفاهم

المفتي
 ما يتا دينار

ودراهم

ودراهم وسلاحهم واهاليهم وما ذكر في الحديث الشريف
 لحافظ القرآن هلمفتي اليوم ما يتا دينار انتي ورايت
 بخط شيخ الاسلام الرازي يجب على السلطان ان يعطي طالب
 العلم المستحق في كل سنة من الذهب كجيش ما يتي مثقال
 وان لم يعطه في الدنيا يطلب في العقبى كذا نقل عن صيا
 الدين الترمذاني هكذا وجدت بخط بعض الفضلاء في
 القيس من كتاب الوقف كان ابو بكر رضي الله عنه لسبوك
 في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي الله سبحانه وتعالى
 عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل والاحد بما
 فعل عمر رضي الله سبحانه وتعالى عنه في زماننا احسن فقير
 الامور الثلاثة انتي وفي موضع اخر من الخط في بيت
 المال ظن بما هو وجه بيت المال فلم ان ياخذ ديانته و
 للامام اختيار في المنع والاعطاء احكم انتي وفي الظهيرية
 السلطان اذا جعل خراج الارض لصاحب الارض وتركه
 له جاز في قول ابي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول
 ابي يوسف اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى
 هذا السبق في القضاة والفقهاء ولو جعل العشر لصاحب
 الارض لم يجب في قولهم وفي الحاوي القدسي ما يخالفه فانه
 قال واذا ترك الامام خراج الارض رجل او كرمه او بيتا
 ولم يكن اهلا لصرف الخراج اليه عند ابي يوسف في كل سنة
 وعليه الفتوى وعند محمد لا يحل له وعليه رده اقول

من لم يحظ في بيت المال ان يطعم
 مؤدرا لبيت المال

اجاهل اذا اخذ من
اجرا في شيئا عليه رده

التوكيل في حد الزنا
والشرب للرجل

وهذا يدل على ان اجاهل اذا اخذ من اجرا في شيئا يجب
عليه رده لقول محمد رحمه الله سبحانه وتعالى لا يحل وعليه رده
ان يرده الى بيت المال او الى من هو اهل لذلك كالمفتي و
القاضي والخبزى وان لم يفعل امر كذا في الحج والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب **قوله** المعنى واختلف في التوكيل
بأبناها **قوله** اطلق احدود فشمحل حد الزنا والشرب
وليس الامر كذلك لان التوكيل بآبنا حد الزنا والشرب لا
يجوز اتفاقا لانه لاحق لاحد فيهما وانما تقام البيعة على وجه
احد فاذا كان احببها عنه لا يجوز توكيله كذا في التبيين للزنا
وجوز التوكيل بآبنا الفضا من وحد القذف والسرقة
باقامة البيعة فاذا قامت وثبت الحق فلكل استيفاء
وقال ابو يوسف لا يجوز التوكيل بآبنا ايضا كما لا يجوز
بآبنا في قول محمد مضطرب ولا ظرارة مع ابى حنيفة
الا انه يجوز من غير عذر ولا رضى احقهم وعند ابى حنيفة
رحمه الله سبحانه وتعالى لا يجوز الا باحدهما وقيل هذا الخلاف
في حال غيبة الموكل واما حال حضرته فهو جائز اجماعا
ودليل كل واحد من كونه المطولات والله سبحانه وتعالى
اعلم **قوله** المعنى وهذه من المواضع التي يعمل فيها
بالقياس الى اخره **قوله** ذكر مشايخنا رحمه الله سبحانه
وتعالى مسائل فيها قياس واستحسان ويؤخذ فيها بالقياس
منها الرهن رجلان في ايدى اديهما دارت ايمانها واقام كل
منها

بينهم البيعة ان فلانا رهنا اياه لا يقضى لواحد منهما
في القياس وبه اخذ قلنت هذا اذا المرور خا كما في الولو
في اول كتاب الرهن ومنها في الطلاق اذا قال لامرأته
اذا ولدت فانت طالق فقالت ولدت وكذبها الزوج
فعلى القياس لا تصدق ولا يقع عليها الطلاق وفي الاستحسان
تصدق وبالقيا من اخذ ومنها في البيوع لو اختلف الطاق
والمطلوب في دفع الثوب المسما فيه ولا بيعة لما فأنما يتحقق
في القياس وفي الاستحسان القول قول الطالب وباتفاق
اخذ ومنها ما في اجماع الكبار اربعة شهد واعلى رجل
بالزنا وشهد شاهدان بالاحصان وامر القاضي بالرجم
فاخذوا في رحمه لم يجد شاهد الا حصان عبدين
ولم يمت المرجوم بعد الا انه اصابت به حاجات من ذلك
فعلى القياس يقام عليه حد الزنا مائة جلدة وهو قولهما
وفي الاستحسان لا يقام وبالقيا من اخذ ومنها في اجماع
ايضا اربعة شهد واعلى رجل بالزنا فقضى القاضي بجلده
مائة جلدة ولم يعمل بجلده فشهد شاهدان انه محصن
فعلى القياس يرحم وهو قولهما وفي الاستحسان لا يرحم
وبالقيا من اخذ ومنها في النكاح ان الرهن بمهر المثل يكون
رهنا بالمتعة عند محمد وهو استحسان وعند ابى يوسف
لا يكون رهنا وهو قياس وبالقيا من اخذ ومنها في
الزبادات رجل له ابن مصنف وله ام ولد قد استولدها

لجيه

بالتكاح فاشترى الاب وله لحم الابن فقي القياس يقع
 السر للاب وفي الاستحسان يقع للابن وبالقياس اخذ
 ومنها طريق الزيادة رجل حفر يراة طريق المسلمين
 فوقع فيها رجل وتعلق باخر وتعلق الاخر باخر
 فوقعوا جميعا فما تعلقوا بحد وانه البير بعضهم على بعض
 موق فان حافر البير يضمن دية الاول ويضمن الاول
 دية الثاني ويضمن الثاني دية الثالث ويكون ذلك على
 حال قلتم قياسا وبه اخذ ومنها لو كالة المتنا من اذا
 وكل مستأنا من الحضور ثم لحق الموكل بدار احرب
 وبقي وكيلة دار الاسلام والموكل هو المدعى عليه فبطلت
 الوكالة قياسا ولا تبطل استحسانا وبالقياس اخذ قال
 الامام بحكم الدين ردت فيها مسائل منها في قاتل
 الهبة ولو وهب لرجل ثوبا ودرهما جملة ففوض الموكل
 له الواهب احد من اخيه لم يثبت ولو كان وهبها
 له في عقدين جاز قياسا وبه اخذ ومنها في كتاب
 المكاتب ان العبد الذي كاتب المولى بصفه اذا اشترى
 من مولا عبد لم يثبت في القياس الا انه يخييه وبه اخذ
 ومنها في المكاتب ايضا اذا سرق المكاتب من رجل ولا يرد
 الرجل دين على المكاتب ثم عجز المكاتب فطلب المروق منه
 دينه فينجح في دينه فانه يقطع قياسا لان المروق منه ليس
 بمالك رقبته بل ملكه بخره ولم يذكر الاستحسان ومنها في البرقة

لو

لو سرق عبدا صغيرا لا يعقل قطع عند ابي حنيفة و
 محمد رحمهما الله سبي نه وتقي قياسا وبه اخذ وعند ابي
 يوسف لا يقطع استحسانا ومنها في البيع ان الوكيل
 بالسل اذا حط او ابرا او رضى بدون شرط او اخر او قال
 او احال به على غيره صح وصح للموكل قياسا وهو قول
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يصح عند ابي يوسف
 رحمه الله سبي نه وتعالى استحسانا ومنها في الويات لو
 حفر رجل يراة طريق المسلمين ثم جاحز وحفر في
 اسفلها طابقم ثم وقع فيها انسان ومات ضمن الاول
 قياسا وبه اخذ والاستحسان ان يضمن كلاهما لان الحفر
 منها ومنها في اجماع الكبير الوكيل باستئجار الدار اذا
 قبض من الاجر ومنعه من الموكل الى ان يقبض الاجرة
 منه فضمن المدة وهي في يده فعلى الوكيل الاجر ويرجع
 بذلك على الوكيل قياسا وبه اخذ قوله هكذا قل هذه
 المسائل مشايخنا وقد مراد شيخ الاسلام والري طاب ثراه
 في مولفه معين المفتي على جواب المستفتي مسكتين
 الاولى الوكيل بالبيع دفع العين الى المتنا لم يذهب به الى
 بيته ويعرضه على اهله فضايع في يده لا يضمن استحسانا وفي
 القياس يضمن قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كما في
 الخلاصة الثانية لو كان له دار في محلة عامرة فاراد ان يخط
 فالقياس ان له ذلك وافتي الكرخي بانه ليس له ذلك وهو استحسان

في اخره

ن

وقال الصدر الشهيد الفتوى اليوم على القياس كما في
 المنظومة الوهبانية لكن في البرازية أراد هدم دار وفيه
 ضرر لاهل السكة بحاجب المحلة المختار لم المنع وان هدم
 مع هذا وان يضرب بالجيران اذا كان قادرا على البناء ليجبر
 والاصح انه لا يجبر **اقول** وقد زاد الفقير الخبير الطيعي
 اكثير مبيد بفضل الله سبحانه وتعالى فيها قياس واستحسان
 وبالقياخذ قال في البرازية في كتاب الصلاة ولو قام
 الى الثالثة بلا قعدة يعود قبل السجود عند محمد ظافا
 لما والاربع قبل الظهر على هذا والوتر حكم حكم التطوع
 عند محمد رحمه الله سبحانه وتعالى وعند الامام فيه قياس
 واستحسان وفي القياس يفسد عنده وهو المأخوذ
اقول وقد يبر الله سبحانه وتعالى عنه وفضلهم وكر
 زيادة مسلمين الاولى في فتاوى قاضي خان ونقلها
 عنه المصنف في البحر وهي المسافر اذا تذكر شيئا منزله فدخل
 فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة قياسا لانه مقيم عند
 الاكل حيث رخص سفره بالعود الى منزله وبالقياس
 ناخذ **الثاني** لو وقعت فاره في بير ولم يدر
 وقت وقوعها فايو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى
 بقول بن جاسم البير من يوم وليلة وان انتفتحت فمئذ
 ثلاثة ايام ولياليها وقال الحكم بن جاسم وقت العلم بها وقول
 الامام استحسان وقولنا قياس قال العلامة الشيخ قاسم

ان هو

فيما يوجد بالقياس

في تصحيح القدوري وفي فتاوى الفتاوى المختار قولنا
 فيكون على هذا القياس المأخوذ لانه المختار لان لفظ
 المختار من الالفاظ المعلم للفتوى **قلت** لكن قال
 الشيخ قاسم قلت لم يوافق على ذلك فقد اعتمد قول
 الامام البرهاني والنسفي والموصلي وصدر السريعة
 وزج دليل في جميع المصنفات وصرح في البدايع
 ان قولنا قياس وقوله هو الاستحسان وهو الاحوط
 في العبادات انتهى **اقول** ومضى على قول الامام
 اصحاب المتن **قلت** وقد من الله سبحانه وتعالى
 على الفقير بزيادة مسلمين ايضا **الوجه** لو نذر ان يتصدق
 بماله فهو على جنس عكس مال الركاة ولو نذر ان يتصدق
 بملكه فهو على الجميع وذكر اكاكر الشهيد انه والاو لسوا
 في الاستحسان فعمل بذلك ان خلاف السوية قياسا وعليه
 العمل وعليه اصحاب المتن والسروح وقد ذكره في الاختيار
 شرح المختار **الثاني** هي انه قالوا لو طغر الغنم بحسن
 حقه فله ان يستوفي حقه وان كان فيه فضل رده لغيره
 اختلفوا في الدراهم والدنانير هل هما جنس واحد او
 حسان قال في القنية وعن ابي بكر الرازي رحمه الله سبحانه
 وتعالى له اخذ الدنانير بالدراهم وكذا اخذ الدراهم بالدنانير
 استحسانا لا قياسا انتهى والصحيح ما هو القياس قال في
 اكاثرية رجل له على اخر دراهم فطغر بدراهم مدبونة

كان له ان ياخذ دراهم المديون اذا لم تكن دراهم المديون
احود ولم يكن موجلا وان ظهر يدناير مديونه في ظاهر
الرواية ليس له ان ياخذ الدناير وذكر في كتاب الدين و
العين ان له ان ياخذ والصحيح هو الاول وصح في
التا تاريخانية والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** وقد
من الله سبحانه وتعالى زيادة مسكتين ايضا واحمد لله
الا **قال** شيخ الاسلام عبد البر بن السخنة في سرحه
للهيانية وقد اخبر يعني ابن وهبان بنظم مسيلة
الاشخ وفيه **اقول** منها انه ان كان يمكن ان يتخذ من
القران الشريف ايات شريفة ليس فيها تلك الحروف وفعل
الا القاطنة فانه لا يترك فان قرأ مع امكان القراءة بغيرها
والصحيح انه لا يجوز صلواته لانه تكلم بكلام الناس مع قدرة
على ان لا يتكلم فوجب فساد الصلاة كذا في بعض نسخ زينة
القاري وفي بعضها القياس ان لا يجوز صلواته وزنه الاستحسان
تكون وبالقياس ناخذ الثانية وهي من الغفار
لشيخ الاسلام والذي وزنه شيخ الكفر للربيع وهو انه اذا باع
التمر وقدره بعضا دون بعض فانه لا يجوز في ظاهر
المذهب وقيل يجوز اذا كان الخارج الكرو ويجعل المعلوم
تبعا للموجود استحسانا لتعامل الناس وللضرورة
وقال شمس الائمة السرخسي الصحيح انه لا يجوز وقال في صحيح
الغفار لا يجوز في ظاهر المذهب فعلم بهذا ان العمل في هذا

على

على القياس لا على الاستحسان احمد لله الوهاب الكريم
المنعم المنعم المتفضل العليم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
والله المدحج والهاب **اقول** فاعتمد هذا فانه من جواهر
هذا الكتاب **قول** المصنوع ومما قرع الله على هذه القاطنة
ما في تخانية على هذه القاعدة ما في تخانية رجل امرأته
الى اخره **اقول** فيه خلاف قال في القنية ولو قال لها
انت طالق خسين تطليقة فقالت ثلاث تكفيني فقال
الباء لصاحبتك تطلقك واحدة من البواقي ثلاثا
كلا **وقال** **ط** ومحمد بن شعاع وابو علي الرازي والشافعي
رحمهم الله سبحانه وتعالى لا يقع على صاحبها شي **ط** ملله لان
ما وراء الثلاث غير عامل اصلا **قول** المصنوع حكاه عن
السبكي وحظي فيه **اقول** اطرق جمع طلاق وتجمع
على طرق واطارقه كذا في القاموس **قول** المصنوع السؤال
معاداة اجواب **اقول** ومن فروع هذه ما في منية
المفتي قالت لزوجها طلقن ثلاثا فقالت انت طالق قيل
ثلاث وقيل واحدة وقيل ان تروي جوابها فثلاث والا
فواحدة ولو قال فعلت فثلاث بكل حال **اقول**
ومن فروع القاعدة ما ذكره الامام الولوي في فتاواه
في كتاب النكاح قال رجل قال لامرأته انت زوجي لكننا
وكذا فقالت فندفعك فهو بمنزلة قولها قد تزوجتك
لأنها خرجت الكلام مخج اجواب واجواب تبين اغادة

ما في السؤال وليس يحتاج في هذا ان يقول الزوج قد
قبلت والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف وقال يزيد
نعم كان حالها قول قد ذكر المصنف رحمه الله سبحانه وتعالى
تصحيحا يخالف هذا ذكره في آخر كتاب من فن الحيل
قال عرض عليه مينا فقات نعم لا يلقى ولا يصير حالها
وهو الصحيح كذا في التناثر خاتمه **اقول** وقال في
الغوايد الناجية في حيل المحيط لو عرض عليه اليمين
فيعول نعم يلقى ويكون حالها في تلك اليمين التي عرضت
عليه في الصحيح **اقول** فقد اختلف التصحيح كما
تري وينبغي اعتماد نصيحتي الفتاوى الناجية
عملا بالقاعدة المذكورة وهي السؤال معاد في آخر
قول المصنف قال الاسيوطي رايته لهذه القاعدة
نظيرا في العربية وهو ان اسم الفاعل يجوز ان يبتع
بعد استفهامه فان نعت قبله امتنع عمله من اصله
اقول لانه اذا نعت خرج عن مساواة الفعل وكذا
اذا صغر وهو انما عمل لما بقوه للفعل ولذلك لا يعمل
اسم الفاعل الا بشرط معنى كالك والاستقبال قال العلامة
الحامى وانما اشترط احدهما لان عمله يلبس المصارع
فيلزم ان لا يخالف في الزمان بخلافه يضارب عمر الان
او عندا واما والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
او حماية كقولك سبي او نعا وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد

فان

هذه

فان باسط ذراعيه العامل وان كان ماضيا لكن المراد
حكاية احوال قال العلامة الرضى وظاهر كلام النجاة
انه يشترط معنى كالك والاستقبال ايضا اذا وقع
بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك
لقوة معنى الفعل فيه بسبب احرفه كما لا يشترط ذلك
فيه اذا دخل عليه اللام هذا كلامه قال المولى عصام
بعد ما ذكر كلام العلامة الرضى **اقول** انما قال ظاهر
كلام النجاة لان الظاهر عطف قولهم او الهزلة او ما على صواب
وكمثل ان يجعل عطفا على معنى كالك اي وشب ط
معنى كالك والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط
الهزلة او ما انتهى **اقول** ولي في كون هذه القائل
الحق في نظيره وهو من استعمل على الشيء قبل او انه عوقب
بحرمانه نظر لان القاعدة انما هي من استعمل الشيء قبل او انه
عوقب بحرمانه اي بحرمان ذلك الشيء وهذا اسم الفاعل
انما استعمل النعت قبل او انه وانما عوقب بحرمان العمل
لا بحرمان النعت الذي استعمله قبل او انه فقامل والله
سبحانه وتعالى اعلم **اقول** والمراد باللام هنا الوصولة
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف لا نسب الى
ما كنت قولك الى آخره **اقول** من فروع هذه القواعد
ما في القصة علم بعد ما يخ افتراقا وبيتما جارية
نقلنا مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج عالما به

سالت ثم اذعاهما فالتوب لم لان يده كانت ثابتة ولم
 يوجد الزيل ومن فروعها ما ذكره في بعض المعتمدين
 اذا حلفت لا تاخذن في تزويجها فزوجها وليها وسكت
 لا تحث وكذا لو حلف لا ياخذن لعبه في تجارة فراه
 يبيع ويشترى وسكت يصير ما دونها ولا يحث وكذا
 السفيع اذا حلف لا يسل السفعة فسكت لا يحث
 ومن فروع المسئلة ما في جواهر الفتاوى قال
 ثم في نكاح العضوي لو كان الحالف حاضرا في مجلس
 العقد والعضوي بياض العقد له وهو حاضر
 سالت قال الصدر الامام **رحم** الدين البردوي
 لا يكون حضوره كالمباينة بنفسه بخلاف الوكيل
 فان من وكل رجلا ان يزوج امرأة فباشر الوكيل العقد
 بحضرة الموكل يكون الوكيل شاهدا والموكل مبالغا
 حتى لو لم يكن هناك الا شاهد اخر ينفق العقد
 بحضرة والتوفيق ان الوكيل بحكم الوكالة ينتقل كلامه
 وعقده الى الموكل فيبقى الوكيل سعي او معبرا
 والعضوي ليس بوكيل له لينتقل كلامه وعقده
 الى الموكل وليس به من جملة من يكون سكوتة رضا
 منه فذلك الذي **قول** المحض اقول ردت على
 ذلك مسئلة السكوت في الاجارة الى اخره اقول
 وقد زاد العهد الضعيف مسائل السكوت فيما قبل
 ورضي

ورضي ردت ذلك على ما ذكره المصنف والمحض في
 لو تزوجت من غير كعن فسكت الوالي حتى ولدت يكون
 سكوتة رضا كما نص عليه الزيلعي وغيره **ومنها** ما في
 المحيط رجل تزوج رجلا بغير امره **ومنها** الفق م
 وقبل التهنئة فهو رضي لان قول التهنئة دليل
 الاجازة ومنها ان الوكالة كما ثبتت بالصريح ثبتت
 بالسكوت وكذا قال في الظهير بتوفيق ابنه المصنف قال
 المصنف في كتاب النكاح في المخرج في بحث الاوليا والوكالة كما
 ثبتت بالصريح ثبتت بالسكوت ولذا قال في الظهير
 لو قال ابن العم للكبرة اني اريد ان ازوجك من نفسي
 فسكتت فزوجها جائز **ومنها** سكوت اهل العلم
 والصالح في التقدير كما في الرافق للمصنف ذكره في
 كتاب الشهادة قال ويكتفي بالسكوت من اهل
 العلم والصالح فيكون سكوتة تركية للشاهد لما في المنطق
 وكان الليث بن مساور قاضيا فاحتاج الى تعديل وكان
 المزني مريضا فعاده القاضي وسال عن الشاهد فسكت
 المعدل ثم سأل فسكت فقال اسكن ولا تحييني فقال
 المعدل اما ليغيبك من مثل السكوت الى اخره والله سحبا
 وتعاظم هو المرشد التوفيق **ومنها** لو ان العبد
 خرج الى صلاة الجمعة فراه مولاه حل لم يخرج اليها لان
 السكوت بمنزلة الرضى ذكره المصنف في المخرج في باب الجمعة

قد مر هذه حكاية الاشياء فيها
 فكل ثم رايته اخذ كتبها في الرضا
 من الشهادات سكوتة المزك عنه
 سأل عن الاشياء بعد تعديل
 فيعد في مسائلها من الزواجر
 محمد بن عبد الوهاب
 عونه

فسكت و

والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قول** المصنف
 السادس والعشرون احد شرطي العنان قال
 للاخر اخ اقول **قوله** انما قيد بالعنان لانه لو كانت
 معاوضة لم يكن الحكم كذلك وقد ذكر العلامة ابن النخعي
 ان احد شرطي المعاوضة اذا قال لصاحبه انا اريد
 اشترى هذه ايجاريه لنفسى فنكت شرطي فاشترى
 لا تكون له مال لم يقل شرطي نعم وذكر مسيلة الوكيل هذه
 التي ذكرها المصنف بعد مسيلة الشركة وان السكوت
 يكون رضا قال والفرق بينهما ان هذا غير
 الوكيل لنفسه كخضرة موكله لان الشرط فيه العلم
 دون الرضا وهذا لا بد من الرضا لان احد المتعارفين
 لا يمكن تغيير موجب المعاوضة الا برضى صاحبه و
 ليس السكوت صريحا فيه وان كان محتملا والعلم فقط
 فيه لا يكفي والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى **قول**
 والمراد بتغيير موجب المعاوضة وقوع المشرى
 على الاختصاص لا الفسخ فان احد الشريكين يستقل
 به **وصح** في فتح القدير بان انكار الشركة فسخ وهو
 لا يعمل فسخ حتى لو عمل الاخر كان صامتا وامامها
 وقع في خلاصة من ان احد الشريكين لا يمكن فسخ الشركة
 الا برضى صاحبه فغلط كما صرح به العلامة الكاظم
 في فتح القدير والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف

الثاني

الثاني ابتد السلام سنة افضل من رده الواجب اقول
 هذا على قول اخ ثواب الرد اكثر فقد اختلف الناس
 هل ثواب السلام الزام ثواب اجواب قال بعضهم
 ثواب المستدي اكثر لان المبادي بالخير لا ينافي وقال
 بعضهم ثواب اجواب اكثر لانه يودي الفرض كذا في
 شرح مقدمة ابن الليث رحمه الله سبحانه وتعالى
قول المصنف ما حرم فعله حرم طلبه اقول وفي
 اجناس الناطقي قال ابو يوسف اذا فقد وشرب
 ما قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وحين فقد لطلب السكر
 فلاكل عليه حرام والزب حرام وان فقد ولم ير
 السكر لا بأس به وان اراد الاكثار ولم ير السكر فقد
 اساء وان لم يقعه وكل شيء مكروه فطلبه والمنهي
 اليه والعقود عليه والكلام في تقويته مكروه وكل
 شيء حرام فطلبه والكلام في تقويته حرام ولا يحل ان
 يتعمد السكر بشيء من الاشياء وان كان ذلك حلالا والله تعالى
 وتعالى اعلم **قول** المصنف ولم يظهر لي كونها من فروجها
 الى اجزاء اقول **قوله** ربما يمكن ان يقال انه اراد ان الحكايات
 لما قدم على ادب الكتاب فلو دفعه صار حراما وحرم
 عليه النظر الى سيدة والدفع عليها فلا يحل له ذلك
 الا بعد مسوغ شرعي كزنا ومصاهرة فهو استعمل
 ذلك بتأخير دفع يد الكتاب ففاقبه الشئ بحرامه

بحر هذا المقام

اقول ولا يخفى ما فيه من الجهد اذ المتبادر للفهم
 انه من باب نأخير الشيء عن اوانه لانه احسن دفع يدك
 المكتوبة لانه من باب استحجال الشيء قبل اوانه اقول
 وقد ذكر هذه المسئلة العلامة الاسيوطي في اشباههم
 ثم قال واما مسئلة الطحاوي فليست من الاستحجال
 في شيء وكنت اسمع شيخنا قاضي القضاة علم الدين
 البلقيني يذكر عن والده انه رآه في القاعة لغلظ
 الاحتاج معهم الى استئذان فقال من استحل شيئا
 قبل اوانه ولم تكن المصلحة في شئ عوقب بحمايته
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف لانه لا وصية لقائه
اقول وسواء وصى له قبل القتل لم يقتله او وصى
 له بعد الجرح لا اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية
 لقاتل ذكره الزيلعي والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف امسك بزوجته ميا عشرتها لاجل اربها اقول
 لم يظهر لي ان هذه من القاعة المذكورة والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المصنف لا يملك القاضي التصرف في الوقف
 مع وجود ناظره الى اخره **اقول** ويؤخذ من هذا ما
 اذا اجر القاضي حائوت الوقف من زيد واجره المتوفى
 من بكر فان اجارة المتوفى هي المعبرة وقد صارت
 واقعة الفتوى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 لو اظن انه مصرف الزكاة ثم تبين انه غني او ابنه اجزاه
 عندها

اظهر من حائوت الوقف
 واجاره المتوفى لانه
 تعب ما فعل المتوفى

عندهما الى اخره **اقول** وكذا لو تبين انه غني او ابنه
 او ابوه وقال ابو يوسف لا يصح لان صطاها قد ظهر
 ببقين فصار كبا اذا اتوا بما او صلى في ثوب
 ثم تبين انه كان نجسا او قضى القاضي باجتهاد ثم
 ظهر له بغير نجاسة او كان عليه دين فدفعه الى غير متحمق
 بالاجتهاد ولما ما رواه البخاري في صحيحه عن معمر
 بن يزيد انه قال كان ابي يزيد اخرج دنانير تصدق
 بها فوضعها عند رجل في المسجد فحيت فاحذتها فانيته
 بها فقال والله ما اياك اردت فخاصمته الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد وكذا ما اخذت
 يا معمر قلت اطلق بعض مسايخنا في مصنفاتهم
 الكافر نسل الذمي واكرهه وقد صرح بهما في المستغنى
 بالمعجمة وفي المحيط اذا ظهر انه حربي فيه روايتان والفرق
 على احدهما انه لم توجد صفة القرية اصلا واحق
 المنع فقد قال في غاية البيان معربا الى التحفة و
 اجمعوا انه اذا ظهر انه حربي ولو متنا من لا يجوز وكذا
 في معارج الراجح معلا بان صلته لا تكون براسرعا ولذا
 لم يخرج الشطوع اليه فلم تقع قرينة والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالصواب **قول** المصنف لو اقر بطلاق زوجته ظاهرا
 الوقوع الى اخره **اقول** يعني لا يقع ديانته اما القضا
 فينبغي الوقوع لاقراره به كما لا يخفى قلت وفيه صريح

في القنية اقول ومن فروع المسئلة ما في جوابه
 الغتاوي ظن الرجل ان النكاح الواقع بينه وبين
 امراته وقع فاسدا فقال تركت هذا النكاح الذي
 بيني وبين امراتي لم يظهر ان النكاح كان صحيحا لا تطلق
 بهذا اللفظ ومن فروع المسئلة ما في جامع العضويين
 قال بعد ان علم بعلامته ص للجامع الاصفى تكلمت
 فقال هذا الغزو حرمت علي به فبين ان ذلك اللفظ
 ليس بكفر فعن النسفي رحمه الله سبحانه وتعالى انها لا
 تحرم والله سبحانه وتعالى اعلم وفي مجمع الفتاوى ادعى
 على انسان مالا او حقا في شيء فصاله على مال ثم بين
 انه لم يكن ذلك المال عليه وذلك الحق لم يكن ثابتا كان
 للمدعي عليه حق الاسترداد ذلك المال انتهى **قول**
 المصنف ولو ظن ان عليه دينان خلافا رجوع بما ادى
 اقول ومما يصلح ان يكون من فروع هذه القاية
 ما في اختلاصه قال وفي الاقضية ابو الصغيرة التي
 لا نفقه لها اذا طلب من القاضي النفقة وظن الزوج
 ان ذلك عليه ففرض لها النفقة لا تجب والرضى باطل
 قلت وفي شرح المنظومة الوهبانية شيخ الاسلام
 عبد البر ان من دفع سائلا بواجب فله استرداده
 الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض
 انتهى اقول ويرى على كلام العلامة ابن السكينة ما في
 فتح

لو ظن ان عليه دينان
 فبان خلافا
 رجع

فتح القدير في كتاب الكفالة قال حتى لو ظهر ان لا
 زيادة عليه لا يترد من الفقير ما قبض فان هذا
 المدفع ليس على وجه الهبة وهو اعم من ان يكون
 الفقير استهلك ذلك اولا والله سبحانه وتعالى اعلم
 وفي الحاشية من رجل قال لرجل لي عليك الف درهم
 فقال المدعي عليه ان خلعت انا لك على اديتهما
 الكل فخلق فاداهما اليه هل له ان يتردها منه بعد
 ذلك ذكر في المنتقى انه ان دفعها اليه على الشرط الذي
 شرط كان له ان يتردها منه والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المصنف ذكر بعض مالا يتجنى كذكر كاله
 اقول ومما لا يتجنى وذكر بعضه لذكر كاله ما هو
 اقل المهر الذي هو عشرة دراهم وكذا اسقاط الشفعة
 ذكره الزيلعي في باب المهر في كتاب النكاح عند
 قول النسفي فان سماها او دونها فلها العشرة قال
 اذا سمى ما دون العشرة فلانها قد رصنت بالعشرة
 لرضاها بما دونها فتأكلها على ما مر وقال في رجب
 مهر المثل لان المسمى لا يصلح مهر اقصا كعدمه قلنا
 فساد هذه التهمة لحق السبع الشريف وقدرضا
 مقتضيا بالعشرة ولا معنى للزيادة ولان العشرة
 لا يتجنى حق السبع وذكر بعض مالا يتجنى كذكر كاله
 كالطلاق والعفو عن الفضاض واسقاط الشفعة

انتهى **قول** المحشي اقول لم يستثن المصنرحمه الله سبحانه
 فنتج من هذه القاعدة ثانيا الى اخره اقول وقد
 استثنيت مسيلة زائدة على ما ذكره المحشي ذكرها قاضي
 خافا وذكرها الشيخ الامام الوالد مختصرة تنوير
 الابصار وذكرها غيرهما وهي لو قال تزوجت نصفك
 فالاصح عدم الصحة كما في الحاشية وفي تنوير الابصار
 ولا ينعقد تزوجت نصفك في الاصح وفي الظهيرية
 ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان والصحيح
 انه لا يصح وفي اجوده فيه روايتان اصحهما انه لا يصح اقول
 فمذه المسيلة خارجة عن القاعدة المذكورة لان
 مقتضى القاعدة اجواز وقد يقال في وجه الحرف
 ان العروج يحتاج فيها فلا يكفي ذكر البعض لاجتماع ما
 يوجب اكل واحدة في ذات واحدة فتزج الحرة
 وهذا مقتضى قاعدة ذكرها المصنف اذا اجتمع اكل
 واحرام على اكل وقد علل قاضي خاف بما ذكرنا حيث
 قال ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان و
 الاصح انه لا يصح لاجتماع ما يوجب اكل واحد في
 ذات واحدة فتزج الحرة اقول وقد صحح في الصبر
 انه ينعقد فتكون على هذا من فروع القاعدة المذكورة
 قلت ومما يستثنى من القاعدة ما قالوا ان الاصح انه
 لو اضاف الطلاق الى ظرهما وبطنها لا يقع وكذا العتق وقضه
 الفقه

القاعدة الرقوع فتحت هذه عن القاعدة المذكورة
 ايضا ذكره و الله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف لا يزيد البعض على الكل الا في مسيلة الى اخره
 اقول وهذا ثلاث صور يزد فيها البعض على الكل الاول
 رجل ختن صبي باذن وليه ابيه فقطع حشفته فان
 مات الصبي وجب على الخاتن نصف الدية وان عاش
 فعلى الخاتن الدية كلها كذا في المحيط فهنا زاد البعض
 الذي هو الحشفة على الكل وهو الصبي فوجب باعدام
 البعض دية كاملة وباعدام كل الصبي نصف الدية
 وفي اجوده ولو قطع الختنة حشفة الصبي فمات منه
 تجب عليه نصف الدية وان برى منها تجب كل الدية لانه اذا
 مات حصل موته بفعلني احدهما ما دون فيه وهو قطع
 اجلدة والثاني غير ما دون وهو قطع الحشفة واما
 اذا برى جعل قطع اجلدة كانه لم يكن وقطع الحشفة
 غير ما دون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملة وهو
 الدية كذا في شاهان انتهى الثاني في صبي خرج راسه
 عند الولادة فقطع رجل اذنه فمات وعاش وجب
 عليه خمسة دنانير وهي نصف الدية ولو قطع راسه
 والمسيلة بحالها وجب عليه نصف العزة جارية او غلام
 يساوي خمسين ديناراً الثالثة اذا وقعت الفارة
 الميتة غير المتفحمة او المتفحمة في البير وجب نزع عشرين

انظر في رتبة النقص على الكل

دلوا ولو وقع ذنبها وجب نزع جميع ما بها منها
 البعض الذي هو ذنب الفارة زاد على الكل الذي هو
 الفارة فوجب نزعها وهو الفارة نزع بعض نزع
 جميع الماء وجب نزع الكل وهو الفارة نزع عشرين
 دلو أو الله سبحانه وتعالى أعلم قلت وتقرّب من
 هذا ان يقال لا يؤثر البعض تاثير الا يؤثر الكل الا
 في مسائل منها ان الانسان اذا صلى في كفة فارورة
 مملوءة بالدم لا تقصد صلاته ولو كانت غير مملوءة
 ممسكية لم تجز وهذا في قول وفي قول لا فرق بين
 الممسكية وغيرها في عدم اكواز قال في الاختيارات
 قال عبيد الله بن البلخ اذا صلى في كفة بيضة مدرة
 جازت صلاته وان كانت فارورة فيها بول مسدود راسها
 لم تجز وقال ابو القاسم يجوز في الفارورة اذا كانت
 ممسكية بمنزلة البيضة وان لم تكن ممسكية لم تجز وحل
 محل زجاجة متلطيخ بالحياسة قبل البيضة قد تكون
 ممسكية وغير ممسكية فقال البيضة ممسكية بما فيها
 فحل محل الفارورة المتمسكة قال الفقيه ابو الليث وتقول
 ابي عبد الله ناخذ لان التي استن في البيضة معدنة
 بخلاف الفارورة قال الصبر السريدي في الوقفات
 رجل صلى في كفة فارورة فيها بول لا تجوز الصلاة
 سواء كانت ممسكية او غير ممسكية لان هذا ليس في
 معدنة

معدنة ووزع جامع المضرات وزع النصاب رجل صلى
 في كفة فارورة فيها بول لا تجوز الصلاة سواء كانت
 ممسكية او لم تكن لان هذا ليس في مكانه ومعدنة بخلاف
 البيضة لانه في معدنة ومكانه وعليه الفتوى ومنها
 ان الانسان اذا صبغ في دن اكل كوز فخرج الشرب
 منه في الحال اذا لم يظهر له طعم اولون او يبرج ولو قطر
 قطرة خمر في دن خل لا يحل شربه في الحال كما في الدخاير
 الاسرفية ومنها على القول المرجوح ان بعرة الابل
 الصحيح اذا وقعت وهي صحيحة في الماء القليل لا تؤثر
 فيه واذا وقع فيه بضوئها نجس كذا الصحيح انه لا فرق
 بين الصحيح والمنكسر ومنها ان الرجل اذا قتل مكاتبه
 لا شيء عليه ولو قطع يده او عصوا من الاعضاء فعليه الضمان
 كذا في الدخاير الاسرفية ففي هذه المواضع اثر البقض
 تاثير الا يؤثره الكل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب **قول** المحسن الرابع في
 المحرم حلالا على صيد الى اخره اقول هذه المسائل
 خارجة عن القاعدة المذكورة وهي اذا اجتمع المباشر
 والمشتباضين الحكم الى المباشر اقول وهذه قاعده
 اصولية مقربة فان قلت فما وجه خروج مسلمة السباع
 ودلالة المحرم والمودع قلت اما الافتاء بضمير
 الساعي فتقول بعض مسانحة الكثرة العادة فتصدوا

لا اله الا الله
 محمد بن الحسن

على نقل فيها لكن قال شيخ الاسلام الوالد من العفار
 وهل يعزى الساعي مع تخريم للمسيح به ما عزمه سعا
 الكاذبة كانت وافقه الفتوى ولم اقق على نقلها خصوصا
 وينبغي عدم التوقف في القول بتخريبه لانه كتاب
 معصية لا حديقها وهو الصابط لوجوب التوبة كما
 افاده بعض المحققين في بعض المعنرات انتهى
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحتج قلت الذي في فتاوى
 قاضي خان انما هو عدم عود النجاسة فهو موافق لما في
 المحتج الى اخره اقول **قول** كان الفاضل المحتج يقول
 ان نقل المصنف عن قاضي خان غير صحيح لان ما في قاضي
 خان موافق لما في المحتج اقول **قول** اما نسخة الفقير
 من البحر للمصنف رحمه الله سبحانه وتعالى ففيها هكذا واما نسخة
 الارض فتقال قاضي خان في فتاواه الصحيح انها لا تعود
 نجسة وقال في المحتج الصحيح عدم العود النجاسة
 الى اخره ولعل لا ساقطة من نسخة المحتج والعلامة
 المصنف لم يلتزم ذكر اخلاق في كل هذه المسائل بل ذكر
 اخلاق في بعضها كما ذكره والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف التوب بظهر بالركل من المني الى اخره
قول اطلق المني فتشمل مني المرأة ومني الرجل وهو
 الصحيح ولم يذكر المصنف البدن ولا فرق بينه وبين الذكر
 في ظاهر الرواية ولو اصاب حفا فانه يظهر بالركل قال

مسأله الطهارة
 مسأله في الطهارة

في الاختيارات ومني الرجل ومني المرأة سواء يعني كلا
 محسوسا لا يظهر بالركل اذا ليس على التوب وكذا
 اذا ليس على اخن كذا في جامع الشيخ الامام واما اذا
 ليس على البدن قال مسأله يظهر بالركل اذا ليس
 على المحتج كذا في جامع الشيخ الامام ولما لا يظهر على
 البدن قال مسأله يظهر بالركل ايضا لان السلي
 فيه اسد وعن ابن يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى
 انه لا يظهر بالركل وفي تنوير الابصار للشيخ الفاضل
 الوالد سقى الله سبحانه وتعالى رحمه ومنه يا بس برك
 ان طهر راس حشفة والا يغسل بلافق بين منيه
 وبينها وتوب وبدن على الظاهر وفي فتاوى قاضي
 خان والصحيح انه لا فرق بين مني الرجل ومني المرأة
 والله سبحانه اعلم **قول** المصنف الا في مسألتي ان
 يكون التوب جديبا الى اخره اقول **قول** قال المصنف
 في البحر واطلق في التوب فتشمل الجديدين والعنبريل
 فيظهر كل منهما بالركل وقيد في غاية البيان يكون
 التوب عنسلا احترازا عن الجديدين فانه لا يظهر بالركل
 ولما رآه فيما عدى من الكتب الغريبة وهو بعيد
 كما لا يخفى انتهى من العفار للشيخ الامام الوالد قال
 انه لا فرق بين الجديدين والعنبريل قال وقيد في بعض
 شروح الهداية يكون التوب عنسلا احترازا عن الجديدين لا

لا يظهر بالفكر وهو بعيد كما لا يخفى انتهى قلت
 وزدت بفضل الله سبحانه ونفعي على ما استثنى المصنف
 مسيلة ثالثه لا يظهر الشوب من المنى الياسر بالفكر
 ولا بد من غسله وهي لو اصاب المنى ثوبا اذا طافين
 فان الطاق الاسفل لا يظهر بالفكر كما في النهاية قال
 في باب الانجاس اذا اصاب المنى ثوبا اذا طافين والطاق
 الاعلا يظهر بالفكر والاسفل لا يظهر الا بالغسل لانه انما
 يصيبه البله وانه حكم انتهى اقول فعلم من هذا
 ان بله المنى لا تظهر الا بالغسل وليست كغيره وهذه
 المسيلة مستثناة لان الكلام في المنى لانه بله وانكسر او
 اعم **قول** المصنف الا يبول اخفاش اقول وغيره
 من الطيور لا يبول له ويبول كل طائر غيره البله التي
 في خبائه واخفاش وهو الرطوط وله اربعة اسماء
 خفاش وخشاش وحطاف وطواط وقال في النهاية
 ذكر في بعض المواضع ان اخفاش يبول وكل وذكر بعضها
 انه لا يبول ولان له نارا كذا في شرح الكنز للزبيدي في
 كتاب الذباب قال في مجمع الفتاوى يبول اخفاش
 يعتبر فيه قدر الدرهم ولا يبول لغيره من الطيور
 ويبول سائر الطيور البله التي تكون مع خروجه
 منية المفتي يبول اخفاش وخروها فسدان الحما
قول المصنف اخر وجب الاخر وما قول الى اخره

غير اخفاش لا يبول له

اقول

اقول ظاهر عموم هذه العبارة خاصة خرو السرك
 ولما ربه منقول اصير كما في كلام مشايخنا كمن رآه في
 التقى واما مصوام الارض ودواب البحر فمنها ما تجلب
 منها من شئ فغير نجس وغير نجس لشي من الاشياء
 والتره منها افضل في قول اي عبد الله وعند الفقهاء
 الهوام على وجهين ماله دم سايل مثل الفار والحيه
 والورغة والقنفذ فاما ما يخرج منها وسورها مكره
 فان وقع في الحيا جعله مكره هاويو لها نجس وما
 ليس له نفس سايل فان ما يخرج منها طاهر انتهى اقول
 يستفاد من هذا ان خرو السرك طاهر كما لا يخفى والله
 سبحانه ونفعنا علم **قول** المصنف والطعام اذا تغير و
 التغير تغيره تنجس الى اخره اقول قال في النهاية
 ثم الاستحالة الى فساد لا ترجب النجاسة لانه فان
 سائر الاطعمة اذا فسدت لا تنجس به لان التغير الى
 الفساد لا يوجب النجاسة انتهى فعلم بهذا ضعف
 ما ذكر المصنف من تنجس الطعام ولقد نقل المصنف
 عبارة النهاية هذه في **قول** قال في هذا يعلم ضعف
 ما ذكره في اخره من ان الطعام اذا تغير واستبد
 تغيره تنجس وان حمل ما في النهاية على ما اذا لم يتبد
 تغيره لينجس بينهما فهو بعيد والظاهر ما في النهاية
 لانه لا موجب لتنجيسه وانما حرم الكرم في هذه الحالة

شرك السرك

اذا تغير الطعام قبل شربه
 وقيل لا تنجس الكرم الكرم

لدا لا اله الا الله فالحكم اذا انتى قالوا بحكم اكله ولحم
يقولوا بنجس بخلاف السن والدين والدهن والزيت
اذا انتى لا يحرم ولا اشربة لا تحرم بالتغير كذا في الحاشية
ونع القنية قال بعد ان علم بعلامته صح الطعام اذا
تغير واستند تغيره بنجس ونع كتاب الاشربة ان
بالتغير لا يحرم ثم قال نفلا عن بعض المشايخ
فيحمل ما ذكره اكله على نهاية التغير وما ذكره
في الاشربة على نفس التغير والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصن المبوب لا يكون اماما الا اذا استغفله
الى اخره **اقول** والاولى للامام ان يقدم مدركا لانه
اقد ر على اتمام صلاته ويدينى لهذا المبوب ان لا يتقدم
لغيره عن السلام فلو تقدم ببتدى من حيث
انتهى اليه الامام لقيام مقامه واذا انتهى الى السلام
يؤدى مدركا يسلم به والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصن المبوب يقضى اول صلاته في حق القراءة
الى اخره **اقول** وفي الجلي للمصن وغيره ان المبوب
يقضى اول صلاته في الاذكار **قلت** وقد خرج عن
ذلك مسيل ذكرها الفاضل المصنف في المحجة بآ
العبد بن قال ثم المبوب بركة اذا قام الى القضا
فانه يقول ثم يكبر لانه لو بدا بالتكبير يصير مواليا بين
التكبيرات ولحقه يقل به احد من الصحابة رضي الله عنهم
وتعالى

الرد على من ادعى
ان التكبير
لا يحرم

مسائل الصلاة

وتعالى عنهم ولو بدا بالقراءة يصير فعله موافقا لقول
على رضى الله سبحانه وتعالى عنه فكان اول كذا في
الحيط وهو محض لقول ان المبوب يقضى
اول صلاته في حق الاذكار والله سبحانه وتعالى
اعلم **فادب** المبوب لا يقوم قبل السلام
بعد قدر التشهد ولو قام صح ويكره تحريك الا في مواضع
فانه يقوم فيها قبل السلام منها اذا خاف وهو ما صح
تمام المرة لو انتظر سلام الامام ومنها لو خاف
المبوب في اجمعة خروج الوقت ومنها لو خاف
ايضا خروج الوقت في العبد بن والغنى ومنها
لو خاف المحدث وخروج الوقت ومنها لو خاف ان
يبتدئ الحديث ومنها لو خاف ان يمر الناس بين
يديه كما في فتح القدير والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصن كل صلاة ادبت مع ترك واجب او فعل مكره
الى اخره **اقول** يدخل في هذا ما لو ترك ضم السورة
الى الفاتحة او ما يقوم مقامها من ثلاث ايات
قصار او اية طويلة وقد صرح في المحتسب والدرر
والغريب بملاحقة انه يومر بالاعادة في الفاتحة
لا فيها قلت فيحتاج على هذا للعرق قلت كذا صرح
المصنف في شرحه للكنز لصعفه قال اذا لا فرق بين
واجب وواجب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

يكره تحريكه ان يؤم قبل السلام

واليه المرجع والمآب **قول** المصنف من جمع باهله
 لا يقال ثواب الجماعة **اقول** وقد ذكر المصنف في شرح
 للسكر المسمى بالبحر ان اقل الجماعة اثنان واحد مع
 الامام في غير الجمعة سواء كان الواحد رجلا او امرأة
 حرا او عبدا او صبيبا يعقل ثم قال ولا فرق في
 ذلك بين ان يكون في المسجد او بيته حتى لو صلى في
 بيته بزوجته او جارية او ولده فقد اتى بفضيلة
 الجماعة قلت هذا مخالف لما ذكره المصنف هنا كما
 لا يخفى **اقول** ويمكن ان يقال ان مراده بقوله
 لا يقال ثواب الجماعة يعني ثوابها كالحاصل باداها
 في المسجد اذا كان تاحره عن المسجد بغير عذر
 اما اذا كان بعذر فيقال ذلك كما يفهمه قول المصنف
 هنا الا اذا كان لعذر والمعهوم في عبارات الكتب
 معتبر قلت ويدل على هذا ما في البرازية من
 الثالث في التراخي وان صلاحها بجماعة في بيته
 فالصحيح انه ان ناك احدي الفضيلتين فان
 الادى جماعة في المسجد فضيلة ليس للادى في البيت
 ذلك وكذا الحكم في الملكين في الله سبحانه وتعالى
قول المصنف الا اذا قرأ المصلي قاصدا للتناقل
 قال المصنف في البحر ثم اعلم انهم قالوا هنا في باب
 ما يفسد الصلاة ان القرآن يخرج عن القرآنية

يعزى

بعزيمته فاورد الامام الخاص كما نقله عن السراج
 الهندي في التوشيح بان العزيمة اذا كانت متغيرة
 كان ينبغي انه اذا قرأ الفاتحة الشريفة في الاوليين
 بنية الدعاء لا يكون بحسبه وقد يصحوا على انها حرة
 واجاب بانها اذا كانت في محلها لا تتغير بالعزيمة
 حتى لو لم يقرأ في الاوليين فقرأ في الاخرين بنية
 الدعاء لا يكتسبه انتهى والمنقول في التجنيس انه اذا
 قرأ الصلاة فاتحة الكتاب على قصد التناقل
 صلاة لانه وجدت القراءة في محلها فلا يتغير حكمها
 بقصد ولم يقيد بالاوليين ولا شك ان الاختصاص
 محل القراءة المفروضة فان القراءة فرض في ركعتين غير
 عين وان كان يقصدها في الاوليين واجبا وذكر في
 الفقه خلافا فيما اذا الفاتحة على قصد الدعاء فتر
 نسخ الاية اكلوا في انا لا تشرب عن القراءة والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف واختلفوا في احابيل
 بينهم والاصح الصحة اذا لم يشرب عليه حال امام **اقول**
 قال في مجمع الفتاوى ان كان بين الامام والمقتدى
 حابط ذكر في الاصل انه لا يمنع الاقتداء بما روى انه عليه
 الصلاة والسلام كان يصلي في حجره عابثا رضي الله
 سبحانه وتعالى عنها والناس في المسجد يصلون بصلاة
 الى ان قال وان كان احابط كبيرا وعليه باب مفتوح

قراءة

او ثقت لو اراد الوصول الى الامام يمكنه ولا يشبهه حال
 الامام بسماع او روية مع الاقتدا في قولهم وان كان عليه
 باب مسدود او عليه نقب مثل البصرة لو اراد
 الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لا يشبه عليه حال الامام
 اختلفوا فيه ذكر سمس الائمة اكلوا في العبرة في هذا
 لا يشبه حال الامام وعدم اشتباهه لا التمكن من
 الوصول الى الامام لان الاقتدا متابع ومع الاشتبا
 لا يمكن المتابعة والذي يصح هذا الاختيار ما رويناه
 من صلاة عليه الصلاة والسلام في حجة عايشة رضي
 الله تعالى عنها ونحن نعلم انهم ما كانوا يتمكنون من
 الوصول اليه عليه الصلاة والسلام في حجة عايشة رضي
 سبحانه وتعالى عنها وقال في المعنى عند قول سمس
 الائمة اكلوا في هو الصحيح ولو قام على سطح المسجد و
 اقتدى بامام في المسجد فهو على هذا التفصيل وفي
 نصاب الفقه لو اقتدى خارج المسجد في منزله
 بامام في المسجد بينهما حايطة وهو يسمع كلام الامام
 جاز اقتداه وقال بعض العلماء ان كانت بينهما
 على الحايطة نقب يسمع فيه انسانا جاز وان لم يكن
 لا وعن ابي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى اذا كان
 للحايطة باب يجوز الاقتدا وان كان مغلقا اذا لم يخفى
 احوال الامام جاز ايضا عنده وروى عنه ايضا ان كان

الحايطة

الحايطة محتمدا وقد وقف على افعال الامام لا يمنع
 الاقتدا وهو الاصح كذا ذكره القلي انتى وفيه فتاوى
 قاضي خان قال بعد ان ذكر حبس هذه المسائل
 ذكر سمس الائمة اكلوا في العبرة في هذا لا يشبه حال
 الامام وعدم اشتباهه لا التمكن من الوصول الى الامام
 لان الاقتدا متابع ومع الاشتباه لا يمكن المتابعة
 والذي يصح هذا الاختيار ما رويناه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجة عايشة رضي الله
 عنها والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم انهم
 ما كانوا يتمكنون من الوصول اليه في حجة عايشة رضي
 الله سبحانه وتعالى عنها فابا **باب** في المجتبي وفنا
 المسجد له حكم المسجد يجوز الاقتدا فيه وان لم تكن
 الصفوف متصلة ولا تقف في دار الصلوة الا اذا اتصلت
 الصفوف انتهى وفي القنية علم بعلامته في لجم الائمة
 الحكيم قبل المسافة التي تمنع الاقتدا في الصفف تمنع
 في البيت والاصح انه يجوز في البيت كالمسجد وهو يورد
 جوابا على لعين الائمة الكرابيسي وعلا الحياطي
 وفي القنية قبل هذا عكس صلوا بجماعة في خان
 القاضي واخان المسبل والباب مغلق يجوز الاقتدا
 بالامام فيه وان لم تتصل الصفوف وهو حوا **باب**
 القاضي حكيم بخاري والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف

واختلفوا في مريض ان قام الى اخره اقول هذه المسئلة
متقولة في الغنية واقول القيام فرض وهو ركن من
اركان الصلاة
قول المحشي قلت ويمكن التوفيق بينهما بان كلا م
المسئلة محمول على ما اذا شرط له الواقف الى اخره اقول ما
ذكره هنا المحشي من التوفيق مجتأ مذكور في كثير
من المعينات مشهور معروف من العبارات فقد
صرح في شرح الطحاوي وعينه ان محل مقيد بما اذا
ساهم اما اذا لم يسهم فلا فانه صدقة واجبة قلت
وقد رد هذا العلامة ابن الهمام في فتح القدير قال و
صرح في الكافي بدفع صدقة الوقف اليهم على انه بيان
المذهب من غير نقل خلاف فقال **واما** التلوع و
الوقف فيجب ان تصرف اليهم لان المودى في الواجب
يلزم نفسه باستقاط الرهن فيستدس المودى كالمسألة
المستعمل وفي النقل تبرع بما ليس عليه فلا يتدس
به المودى لمن يتردد بالما انتهى **واحق** الذي يقتضيه
النظر احرا صدقة الوقف بحري النافله فان ثبت في
النافله حوازة الدفع يثبت حوازة دفع الوقف والا فلا
اذلا اشكال في ان الواقف مشرع بتصدقه اذ لا انفاق
واجب وكان منشا العلق وجوب دفعها على الناظر
وبذلك لم تضر صدقة واجبة على المالك بل غاية الامرانه

وجوب

وجوب اتباع شرط الواقف على الناظر انتهى قلت
وقد نظر المتأصل المسئلة في قول كمال الدين هنا اذ
لا ايتاني واجبه ختلا وفيه نظر اذ لا يتفق قد يكون
واجبا كما اذا كان مندورا كان قال ان قدم الي جعلي
ان اقف هذه الدار صرح المحقق نفسه في كتاب الوقف
بذلك واورد سوالا كيف يلزم به وليس من جنسه واجب
واجاب بانه يجب على الامام ان يغف مسجدا من بيت المال
للمسلمين وان لم يكن في بيت المال شيء فعلى المسلمين وفي
القناوي الطبري من كتاب الزكاة من فصل النذر رجل
سقط منه شيء فقال ان وجدة فلله على ان اغفر ارضي
هذه على بنا السيل فوجه كان عليه الوقافان وقفا رضى
على من يجوز له صرف الزكاة اليه من الاقارب والاجانب جاز
واسه سبحانه ونعا **اعلم** **قول** المسئلة شك انه ادى الزكاة
اولا الى اخره اقول وفي الواقعات ولو شك رجل في
الزكاة فلم يدرك اى ام لا فانه يعيد فرق بين هذا وبين
ما اذا شك في الصلاة بعد غروب الوقت اصلها ام
لا والفرق ان العمر كله وقت لاداء الزكاة فصار هذا بمنزلة
الشك وقع في اداء الزكاة الصلاة انه ادى ام لا وهو
في وقتها ولو كان كذلك يعيد انتهى ووقعت حادثة
هي ان من شك هل ادى جميع ما عليه من الزكاة ام لا
بان كاه يردى متوقفا ولا يضبط هل يلزمه اعانته ومقتضى

مسائل من الزكاة
هنا في الزكاة
ادى الزكاة ام لا

ما ذكرنا لزوم الاعادة حيث لم يغلب على ظنه دفع
 قدر معين لانه ثابت في ذمته بيقين فلا يخرج
 عن العمدة بالشك **قول** المصنف الا اذا كان المودع
 من المعارف اقول **يعني** اذا اودع لصا باولسي
 قالوا ان كان المودع من الاجانب فهو ضار وان
 كان من معارفه وجبت الزكاة لتعريضه بالسيان
 في غير محله والله سميانه وثقا **قول** المصنف
 الا اذا كان من امراه لها زوج معروف الى اخره
 اقول **لعل** الوجه فيه انه اذا كان لها زوج معروف
 يثبت الولد منه لامن الزاني كما صرحوا به فينقطع البشنة
 عنده والله سميانه وثقا **قول** المصنف لكن ذكر
 في الغناوى الصيرفيه ما يخالف ما ذكره المصنف بهذا
 فقال امرأته جات بولد من الزنا يثبت النسب من الزوج
 لامن الزاني في الصحيح فلو دفع صاحب الغرائز
 زكاة ماله الى هذا الولد يجوز ولو دفع الزوج الثاني
 او الزاني لا يجوز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله سميانه
 وثقا انتهى قلت فقد صرح بعدم جواز الدفع
 لولد من الزنا وان كان لها زوج معروف والله سميانه
 وثقا **قول** المصنف وكان له رفقة اشتركوا معه
 في الزنا وادوا اختاروا القطر اقول **معاد** هذه العبارة
 انه لا بد ان يختار كل رفقة الا وطار فلواختار عامتهم

لا يكتفى

لا يكتفى بالحكم ليس كذلك لانه اذا اختار عامتهم يكتفى بذلك
 وهذا المعنى قال المؤلف في البحر عند قول صاحب
 التذرع وصومه احب ان لم يضرب اطلق الضرب ولم يقيد
 بضرب بدنه لانه لو لم يضرب بدنه الصوم لكن كان رفاقه
 او عامتهم معطين والنفقة مشتركة بينهم فالافطار افضل
 كذا في الخلاصة والظهير لان ضرر المال كضرر البدن
 والله سميانه وثقا **قول** المصنف لا يلزم التذرع الا اذا
 كان طاعة وليس بواجب الى اخره اقول **اعلم** انهم صرحوا
 بان شرط لزوم التذرع ثلاثة كون التذرع ليس بمعصية وكونه
 من جنسه واجب لانه ليس للعبد ان يتصبب الاسباب
 ولا يشرع الاحكام بل له ان يوجب على نفسه مما وجب
 سبحانه وتعالى وكون الواجب مقصودا لنفسه قالوا
 خرج بالاول التذرع بمعصية ويخرج بالثاني نحو عيادة
 المريض وبالثالث ما كان مقصودا للغير حتى لو تذر
 الوصف لكل صلاة لم يلزم وكذا لو تذر سجدة التلاوة ولو
 تذر تكفين ميت لم يلزم لانه ليس بقربة مقصودة
 بل كالوضوء وسيلة اقول **وقد** صرحوا بصحة التذرع
 بيوم النحر ولزوم وصحة كما علمت باشتراط كون التذرع
 ليس بمعصية فعلم انه ارادوا باشتراط كونه ليس بمعصية
 كون المعصية باعتبار نفسه وحيد لا يلزم كمنه يتعذر
 للكفارة حيث تعذر عليه الفعل ولهذا قالوا الواصف

حكمش
 التذرع

النذر الى سائر المعاصي كقول الله تعالى على ان اقتل فلانا
كاذباً بمينا ولزمته الكفارة بالخلف فلو فعل بنفس المنذور
عصى واحل النذر كالحلف بالمعصية ينقصد للكفارة
فلو فعل المعصية المحلوف عليها سقطت وان لم يحلف بما
اذا نذر بطاعة كالحج والصدقة فان اليمين لا يلزم بنفس
النذر الا بالنية وهو الظاهر عن ابي حنيفة رحمه الله
سبحانه وتعالى وبه يقتضى وضوح في النهاية بان النذر
لا يصح الا بشرط ثلاثة في الاصل الا اذا قام الدليل على
خلافه احدها ان يكون الواجب من جنسه شرعاً والثاني
ان يكون مقصود الا وسيلة **الثالث** ان لا يكون واجباً
عليه في الحال او في تاتى الحال فلذا لا يصح النذر بصلاة
الظهر وعيها من العروصات لانعدام الشرط **الثاني**
ان يسمي فعله هذا الشرط اربعة الا ان يقال ان النذر بصلاة
الظهر وكفى بها خرج بالشرط **الاول** اذ قول من جنسه واجب
يفيد ان المنذور غير واجب قبل النذر وهو ههنا
واجب لكن لا بد من اربع والرابع هو ان لا يكون مستحلاً
الكون فلو نذر صوم امس او اعتكاف شهر مضى
لم يصح نذره وقيد بقوله الا اذا قام الدليل على
خلافه لانه لو قام الدليل على الوجوب من غير الشروط
المذكورة يجب كالتنذر بالحج ماشياً والاعتكاف واعتكاف
الرقبة مع ان الحج بصفة المشي غير واجب وكذا الاعتكاف

وكذا

وكذا نفس الاعتكاف من غير مباشرة سبب موجب
للاعتكاف كراهة النهاية قال بعض مشايخ والدي وفيه
نظر لان الحج ماشياً من جنسه واجب لان اهل مكة
المشرفة ومن حولها لا يشترط في حرم الراحلة بل يجب
المشي على كل من قدر منهم على المشي كما صرح به في
التيبي في اخرج واما الاعتكاف وهو اللبث في مكان
من جنسه واجب وهو الفقد في الاخرة في الصلوات
واما الاعتكاف فلا شك ان من جنسه واجب وواجب وهو
الاعتكاف في الكفارة واما كونه من غير سبب فليس
بمراد قلت فان قلت الايقاف يلزم بالنذر
وليس من جنسه واجب **الاول** الايقاف واجب قلت
لانهم انه لا ايقاف واجب اذا ايقاف قد يكون
واجباً لانه يجب على الامام ان يقف مسجد من بيت
المالك للمسلمين وان لم يكن في بيت المال شيء فعلى
المسلمين هكذا ذكر العلامة الكمال في فتح القدير
في كتاب الوقف وفي فتاوى الظهيرية من كتاب
الزكاة من فصل النذر رجل سقط منه شيء فقال
ان وحيدته فلله تعالى على ان اقف ارضي هذه على
ابن السيل فوجده كان عليه الوفا به فان وقف ارضه
على من يجوز له صرف الزكاة اليه من الاقارب والاحباب
جاز انتهى وقد ذكرت هذا قريباً واسمى بجانته وتعالى اعلم

قول المصنوع اذا ادعاه احد من احرابه اقول قال
 مساييل في الصوم العلامة الولاد تنوي بالابصار ولا يقطر اي صوم
 النفل بلا عذر في رواية والضيافة عذر ان كان صاماً بها
 ممن لا يرضى بحجده حصونه وتياذي بترك الاقطار
 والا **قول** المحتسب المختار المعتمد ما ذكره المصنف قال
 في المضرات في الكبرى الى اخره اقول ما نقله الفاضل
 المحتسب عن المضرات ربما يقال لا يشهد لما ادعاه وهو
 ان المختار ما ذكره المصنف ان لا يخبره في لانه محصل ما
 في المضرات انه ذكر ان المختار ان يكره ان لا يخبره في صورة
 ما اذا راي فيه قوة فمكنه ان يتم الصوم الى الدليل ثم قال بعد
 ذلك وان كان بحال ينعف بالصوم واذا اكل يتقوى
 على سائر العوايض ليعلم ان لا يخبره في اخره فليحكي في
 هذه الصورة الثانية لفظ المختار وانما لفظ المختار راجع
 الى الصورة الاولى هذا ما نقطه عبارة المضرات تامل
 بالاضاف والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واذا كان
 كذلك فينبغي اعتنا بما في احواله والراجح الوهاج من انه
 يخبره مطلقاً قال في السراج الوهاج وان راي صاماً
 ياكل ناسياً هل يخبره انه صام قالوا ان كان شاباً اخبره
 وان كان شيخاً لا يخبره لان للشباب قوة بدون الاكل
 والشيخ ضعيف لا يقدر كذا في قاضي خان وفي الواقعا
 رجل ينظر الى صيام ياكل ليعلم ان لا يذكره ان راي فيه قوة
 يمكنه

يمكنه ان يتم الصوم الى الدليل ذكره الاقلا والمختار انه يذكره
قول ان فان اكل ناسياً فراه رجل وقال لم انت
 صائم وهذا شهر رمضان فقال لست بصائم واكل ثم
 تذكر انه كان صاماً ففسد صومه في قول ابي يوسف لانه
 لم يكن ناسياً ولا يفسد في قول زفر لانه ناس كذا في مجمع
 الفتاوى وفي السراج الوهاج ولو اخذ لغيره لياكلها
 وهو ناس فلما مضى تذكر انه صائم فابتلعها وهو
 ذكر قال بعضهم لا كفارة عليه وقال بعضهم عليه الكفا
 وقال بعضهم اذا ابتلعها قبل ان يخرجها فعليه الكفا
 وان اخرها لم اعادها فابتلعها لا كفارة عليه قال ابو
 الليث وهذا الصحيح لانه لما اخرها صارت النفس تقاها
 وما دامت في قومه تتلذذ بها **قوله** قال
 الزبيعي في شرح الكنتز وروى ان ابا موسى الضمير
 الفقيه صاحب المختصر قدم الاسكندرية فبينما
 عمن صعد على المنار الاسكندرية فري الشمس
 بزمان طويل بعد ما غابت عندهم في البلد اكل لم
 ان يفيظ فقال لا وحمل لاهل البلد لان كلاماً طيب
 بما عنده ذكره الزبيعي مستدلاً به على اعتبار اختلاف
 المطالع والمعتد انه لا عبرة عند اكنة باختلاف
 المطالع والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب **قول** المصنوع الحج تطوعاً افضل من الصدقة

منارة الكفاية
 لان كلاماً طيباً بما عنده
 مساييل

النافله اقول وفي المضرات المختار ان الصدقة افضل
 لان منفعتها تفوق الى غيره واجح **لاقول** المصنعة
 ايج على احوار اقول قال المصنعة في المظاهرة ارا تترتب
 اقول كان المصنعة ظهر له ذلك من مخوي كلام المشايخ
 وتتبع عباراتهم والا فالكراهة اذا اطلقت عند مشايخنا
 يراد بها كراهة التخييم **فالب** دقة قالوا والمشي افضل
 من الركوب لمن يطيقه ولا يبس خلتقه واما حج النبي صلى
 الله عليه وسلم وشرف قدره وفخه فلانه كان صلى الله
 عليه وسلم فكانت احاجته ماسة الى ظهوره لبراه الناس
 انتهى ما قالوا **فد** وفي منية المفتي ايج راكبا افضل
 وعليه الفتوى انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنعة لا الصبي اقول قوله لا الصبي يشمل المراهق
 كما لا يخفى وقد صرح في السراج الوهاج وفي اجوهرة بان
 الصبي المراهق كالبالغ فالمصنعة اطلق في محل التقيد كما
 لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحتش قلت وقد
 ظهر لي فرق بين المقنوض على سوم الشراء والمقنوض
 على سوم الرهن والمقنوض على سوم النكاح الى اخره
 اقول لم يظهر لي هذا الفرق لان المقنوض على سوم
 الشراء انما وجبت القيمة فيه اذا سمي الثمن وهلك
 المقنوض لان كلاما من الثمن والقيمة هو بدل العين كما
 لا يخفى فلما سمي احدهما وجب الاخر واما المهر وان كان يسمى
 شرعا

راكبا
 القدرة

شرعا فهو ليس من جنس القيمة لان المهر بدل النفقة
 والصنع كما هو مقدر في كتب الفقه والقيمة بدل العين
 فلانما سمي بين المهر والقيمة فلا توجب لتسمية احدهما
 الاخر لانه ليس من جنسه فلا دخل لتسمية المهر شرعا
 في وجوب القيمة كما لا يخفى عند التامل **اقول**
 والذي ظهر للعبد المصنوع في الفرق والله سبحانه وتعالى
 اعلم هو انه لما كان المقصود في البيع المال كان عدم
 ذكر الثمن دليلا على ان البائع انما دفعه للمشتري على
 وجه الامانة والمشتري انما قبضه على وجه الامانة واما
 اذا سمي ثمنه فهو مضمون بالقيمة لانه متى بين ثمننا
 يكون الاستتمام اخذ للعقد فيكون وسيلة للعقد
 فالحق بحقيقة العقد في حق الصانع دفعا للضرر
 عن المالك لانه ما رضى بقبضه الا بعوض وضار القابل
 ملزم بالعوض وعوضه الاصل هو القيمة ما لم يطل
 ويتفقا على المسمى وصرح في الدرر والغرين وكتاب
 المصارف ان المقنوض على وجه سوم الشراء مقنوض
 على وجه المبادلة ومتى لم يبين له ثمنه لم يكن اخذه
 للعقد فلا يمكن احاقه به كذا ذكره في انفع الوسائل
 عن المحيط ومما يدلك على ذلك ما قالوا ان المقنوض
 على وجه النظر امانة لا يضمن وما ذكرا الا لان المشتري
 لما قال حتى انظر اليه بعد قول البائع هو بعثرة مثلا

دل ذلك على ان المستام لم يوافق البايع فيما قال اي
 لم يوافق على ما سمي بل جعله مغيا بالنظر واعرض
 عما سمي فقبضه له على وجه الامانة ولم يكن ذلك اخذا
 للعقد واما النكاح فعقد انضمام وازواج والمقصود
 فيه فيه التوالد والتناسل والاعفاف دون المال فهذا
 لا يشترط لصحته ذكر المال فيصح النكاح اذا استكتعن
 ذكره او نفيها بخلاف البيع فترك التسمية في النكاح
 لا يكون دليلا على انه اخذها امانة لان ترك غير المقصود
 بالذات وذكره سوا فعله كل حال يكون القابض
 قابضا للعقد فالحق بالعقد وقابض القابض ملزما
 للعوض وهو المهر لكن لما هلك قبل العقد حقيقة
 رجعا الى عوض الرقبة وهو القيمة دفعا للضرر عن
 المالك لانه ما رضى بقبض القابض الا بعوض والمهر
 لا يمكن ايجابه اذ لا موجب له كالعقد ولا نحن هنا فاجنا
 القيمة هذا ما ظهر والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف ولاية النكاح للصغير والصغيرة نائمة للاوليا
قول انما قيد العلامة المصنف بهما بالصغيرة والصغيرة
 لانه لا يزوج احد البيدين للامة المشتركة بينهما او
 المعتقة لهما واما في الزاوية فيزوج فيجعل كل واحد منهما
 كانه ليس معه غيره فيفرد به كونه تبين الكثر ذكره في
 باب ما يوجب الفقد وما لا يوجب وانه سبحانه وتعالى

مسألة النكاح

اعلم

قول المصنف في قوله القضا من الموروث كلام
 لانه من ان كلام الاصوليين فقد صرح الاصوليون
 بان القضا من غير موروث عند اي حيفه رحمه
 الله سبحانه وتعالى قال النسي في كشف الاسرار شرح
 المتار وقال ابو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى القضا
 غير موروث لما قلنا ان الغرض به درك الثار وان
 تسلم حياة الاوليا والعساير وذكر معنى يحصل لهم
 فكان القضا من حقه من الابتداء لان يكون موروثا
 فان قلت اذا كانت سرعية لدرك الثار وان
 تسلم حياة الاوليا وذكر يرجع اليهم فينبغي ان لا يجوز
 استيفاء القضا من الاكحش والكل ومطالبهم وليس
 كذلك فانه لو غنا احدثهم واستوفاه بطل اصلا ولا يضمن
 العاقب او المستوفى للاخيرين **قلت** القضا من
 واحد لانه حيا قتل واحد وكل واحد منهم كانه يملك
 وحده كولاية النكاح للاخوة فاذا با احدثهم واستوفى
 او غنا لا يضمن شيئا للاخيرين لانه تصرف في خالص حقه
 ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى للكبير
 ولاية الاستيفاء قبل كبر الصغير لانه يتصرف في خالص
 حقه لانه حق الصغير وانما لم يملكه اذا كان فيه كبير
 غايب لاحتمال العفو من الخايب وزحان حمة
 وجوبه لان العفو عن القضا من مندوب اليه وهذا

احتمال العفو محدود ولا عبرة بنوع العفو بعد
البلوغ لأن فيه إبطال حق ثابت للكبير انتهى ومثل ذلك
في شرح المتارلين ملك **أقول** فإذا علمت ذلك علمت
ما في قول المصنف والثانية القضاء للموروث والله
سبحانه ونعم هو الموفق **قول** المصنف حتى قال الإمام
للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير إلى آخره
أقول هذه المسئلة تحتاج إلى تفصيل وهو أن الكبير
لو كان وليا للصغيرة كن له التصرف في ماله كالأب وأجد
ليست فيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير بإجماع أصحابنا سواء
كانت الولاية له بالملك أو بالولاية وإن كان وليا للصغيرة لأن
يقدر على التصرف في المال كالأخ والعم فعلى اختلاف فإن
الكبير أخبيا عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالإجماع
حتى يبلغ وعند الإمام الثاني رحمه الله سبحانه وتعالى
لا يملك الكبير الاستيفاء الكل كما قاله الربيعي في شرح
أكثر والله سبحانه ونعم أعلم **قول** المحشي أقول زدت
مسئلة أخرى يقبل الفسخ فيها إلى آخره **أقول** ما زاده
المحشي ذكره المصنف في البحر قال وفي التبيين ولا يقال
النكاح لا يحتمل الفسخ فليس يستقيم جعله فسخا لأننا نقول
المعنى يقبل لنا لا يحتمل الفسخ بعد التمام وهو النكاح
الصحيح النافذ اللازم وأما قبل التمام فيحتمل الفسخ
وتزويج الأخ والعم صحيح نافذ لكنه غير لازم فيقبل الفسخ

انتهى

انتهى ويرد عليه ارتداد أحدهما فإنه فسخ وهو بعد
التمام وكذا إباحة عن الإسلام بعد إسلامها فإنه فسخ
اتفاقا وهو بعد التمام وكذا ملك أحد الزوجين صاحبه
فالحق أنه يقبل الفسخ مطلقا إذا وجد ما يقتضيه
سرعان انتهى كلام العلامة المصنف في بحر والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف تكميل المهر بأربعة إلى آخره **أقول**
قال المصنف في البحر بعد ذكر ما يناسب في أصله أن المهر
يجب بالعقد ويتأكد بأحدى معان ثلاث ويلبغ
أن يراد بأربع وهو وجوب العدة عليها منه فإنه كما
يبقى في العدة لو طلقها بأينا بعد الدخول سمر
تزوجها ثانيا في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون
الخلوة والدخول لأن وجوب العدة عليها فوق الخلوة
ويلبغ أن يراد خامس وهو ما لو نكح بكارتها بحره
نحوه فإن لها كمال المهر من جوابه وتما فيه وفي جواب
الغتاي ولو اقتصت بمجنون بكارة امرأة بأصبع فقد
انكح في المبوط والجامع الصغير أن اقتصاكرها بأصبع
أو حر أو بالة محضرة حتى أفضاها فعليه المهر ولكن
مسألة نذكر أن هذا سهو ولا يجب إلا بالنية الموضوعة
لقضا السهوة والوطى ويجب الأرض في ماله أنكح
أقول ولود فعلا فزالت البكارة بالدفعه فإنه لا يجب لها
النصف المهر إذا طلقها قبل الدخول كذا في منع الغفار

فان قلنا **ما العرق بين ازالة البكارة بالمحرم ونحوه**
 وازالتها بالرفقة حتى اوجبت جميع المهر في الاول
 واوجبت النصف في الثاني قلنا **الذي يظهر ان المحرم**
 ينزيل البكارة بالمحرم ونحوه غالبا واما الرفقة فانها
 انما لا تنزل البكارة كما لا يخفى ولو دفعوا اجنبي فزال
 عذرهما وطلعت قبل الدخول وجب نصف المسمى على
 الزوج وعلى الاجنبي نصف صدق مثلها والله سبحانه وتعالى
اعلم قول المصنف وبوجوب العدة عليها منه سابقا
 اقول صورتهما بان زوجته بما دون الثلاث ثم
 تزوجها وهي في العدة فطلعت قبل الدخول بها فعليه
 مهر كامل وعليها عدة مستقلة وهذا عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهما الله سبحانه وتعالى ومشي عليه اصحابنا
 المتأخرون وقال زفر رحمه الله سبحانه وتعالى لها نصف
 المهر او المنفعة والعدة عليها وقال محمد رحمه الله سبحانه
 وتعالى لها نصف المهر او المنفعة وعليها تمام العدة
 الاولى وتما في سكر الكفر للزليعي والله سبحانه وتعالى
اعلم قول المحشي قلت وبلغني اعتماد الاول و
 يترجح بان ذكر بعض ما لا يتجوز في ذكر كماله اقول قال
 المصنف في المحشي ولو قال تزوجت نصفك فالصحيح عدم
 الصحة كما في اخاينة وقوله ان ذكر بعض ما لا يتجوز في ذكر
 كماله كطلاق نصفها يقتضي الصحة وقد ذكر في المجسوط

في موضع جوازها الا ان يقال ان المهر يختلط فيها فلا
 يكفي ذكر البعض لاجتماع ما يوجب اكل واحتمية ذات
 واحدة فترجح اخراجه كذا في اخاينة والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب قول المصنف وكذا المشرط طاعة اقول
 وكذا ليس لها ان تمتنع فهو عطف على مدخول ليس وفي
 فتاوى شيخ الاسلام قاري الهداية يسيل عن رجل طلب
 من زوجته النقلة معه الى دار يختارها في بلدها فان
 الا ان يعطيها كسوتها واحل من صداقها فاجاب ليس
 لها ان تمتنع الا لصدقاتها اما المهر والكسوة فليس
 لها الامتناع بسببها فان امتنعت بسببها فهي ناشئة لا نفقة
 لها ولا كسوة ما دامت على ذكركم والله سبحانه وتعالى
قول المحشي ولو شرط تعجيل العقد تعجل الكل اقول
 لم يذكر المحشي ولا المصنف هنا حكم ما اذا شرطنا تعجيل الكل هل
 لها المنع او لا فاقول **واما اذا شرطنا تعجيل الكل فليس**
 لها الامتناع اصلا لاننا اسقطت حقها بالتأجيل كما في
 البيع وعن ابي يوسف ان لها الامتناع استحسانا لان
 لما طلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستثناء
 قال الولولوي وتقول ابي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى
 يفتي استحسانا بخلاف البيع انتهى ولان العادة جارية
 بتأخير الدخول عند تأخير جميع المهر وفي الخلاصة ان
 الاستناد ظهير الدين كان يفتي بان ليس لها الامتناع والصد

المشرط طاعة

الشهاد كان يفتي بان لها ذلك انتهى فقد اختلفت
 الفتوى كما نرى والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
 المصدا ادعت بعد الزفاف اقول لم يذكر المصدا اذا
 برهنت انها كانت ردة قبل الزفاف هل يقبل برهانها
 اولا **قوله** اعلم انه وقع اختلاف في ذلك واختلاف
 الصحيح ايضا فتى الولد الجير رجل تزوج امرأة ودخل
 بها ثم ادعت بعد الدخول انها قد ردت النكاح حتى
 زوجها الاب واقامت على ذلك بيينة تقبل بينهما هكذا
 ذكر في بعض المواضع والصحيح انه لا يقبل لان التمكن
 من الوطى كالاقرار وفي منية المفتي اقامت البكر البيينة بعد
 الدخول بها طوعا انها ردت لم تقبل في المختار وفي التبريد
 ولو دخل بها الزوج وهي بالغة لم يبرهنت على الرد الصحيح
 انه لا يقبل وان ذكر الامام الفضل الغولي لان الدلالة المعروفة
 لا تسقط انتهى **قوله** وقد صح القول فان قلت
 هل يكره الزفاف ام لا قلت **قوله** اختلفوا في كراهية الزفاف
 والمختار انه لا يكره اذ لم يشتمل على مفسدة دينية ورو
 التزمى عن عابسة ام المؤمنين رضي الله عنهما انه
 ونعا عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا
 عليه بالدفوف كذا في فتح القدير وفي الذخيرة ضرب
 الدق في العرس مختلف فيه ومحملة بالاجلاجل لم اعلم

ل

فمنهم من

له جلاجل فمكره وكذا اختلفوا في الغنا في العرس
 والوليمة ثم قال بعدم كراهية كضرب الدق انتهى
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصدا المعلق بالشرط
 لا يتعقد سببا والمصدا في ينصق الذي اخره لا يتعقد
 سببا للحال والمصدا في يتعقد الى اقول **قوله** وقد
 ذكر المصدا هذه المسئلة في شرحه للكثير واطال فيها
 ثم قال بان بعض المسابح فرق بين المصدا والمعلق
 بالشرط بان الشرط على خطر الوجود بخلاف المصدا قال
 وهو مردود لانه يقتضي تسوية المصدا والمعلق في
 نحو يوم يقدم زيد وان قدم في يوم كذا لان كلاهما
 على خطر الوجود واذا استويا في عدم انعقاد السبب
 للخطر استويا في الاحكام فيلزم منه عدم جواز التحجيل
 فيما لو قال على صدقة يوم يقدم فلان لعدم جواز
 التقدم على السبب وان كان لظهور الاضافة مع ان
 احكم في المصدا في جواز التحجيل قبل الوقت بخلاف
 في المعلق ويقتضي ايضا كون اذا جاء عدا فانت كذا
 مت فانت كذا لانه لا خطر فيها فيكون الاول مصدا
 فيمتنع بيعه قبل الغد كما قيل الموت لا يعقد سببا
 في الحال كما عرف في التدبير لكم يحيزون بيعه
 قبل الغد وبين اذا جاء غدا فانت ح فيحيزونه
 مع انه لا خطر فيها وقد يقال في الفرق بينهما ان الاضا

ليست بشرط حقيقة لعدم كلمة الشرط لكم في معنى الشرط
من جهة ان الحكم يتوقف عليه فمن حيث انه ليس بشرط
لا يتأخر عنه ولا يمنع السببية ومن حيث انه في معنى
الشرط لا تنزل في الحال ويقع مقارنا ويتأخر الحكم
عملا بالشهرين انتهى وقد ذكر اختصاصه اوقافه انه
لو قال لعبدك انت حر راس الشهر له ان يبيعه وان
يخرجه عن ملكه وهو مما انفى للحكم في مبدئه انت حر عدا
اقول وقد ذكر المحشي ما ذكرناه عن اختصاصه وكان
ذكره استسكا لا على المصنف رحمه الله سبحانه ونفا اقول
ويمكن ان يقال لا يشكل هذا على القاعدة المذكورة
لحواله ان يكون اختصاصه ليرقىل بالقاعدة المذكورة وهو
ظا للامر في كتاب الاوقاف حيث قال في باب الوقف الذي
لا يجوز وكذا اذا قال اذا جار راس الشهر اوقاف اذا
جار راس اقول فارضى هذه صدقة موقوفة قال
دعوا كلمة باطل ولا تكون الارض وقفا وكذا لو قال اذا قدم
فلان فارضى هذه صدقة موقوفة او قال اذا كلمت
فلانا او قال اذا تزوجت فلانة فارضى هذه صدقة
موقوفة قال الوقف باطل من قبل انه جعلها وقفا على ما
الا ترى ان لم ان يبيعه وان يخرجه عن ملكه قبل الوقف
الا ترى انه لو قال لعبدك انت حر راس الشهر ان لم ان
يبيعه وان يخرجه عن ملكه قبل راس الشهر لانه لم يثبت
عقده

عقده انتهى وهذا ظاهر فيما ذكرنا من ان اختصاصه
لا يقول بان المصنف يعتقد للحال بل يجعله كالمعلن
بالشرط ولا مانع من ذلك فان اختصاصه كثيرا ما خالف
المسايخ وينفرد باقوال عنهم يعرف ذلك من كثرة التبع
والمطالعة لكتب الفروع الا ترى ان اختصاصه يقول
بان بنية تخصيص العام نفع قضا كما نفع ديانة خلافا
لما عليه الجمهور من انها نفع ديانة لا قضا ويقول بان
الاجتهاد بشرط صحة تولية القضا والجمهور يقولون
شرط الاول وتقول بقبول الشهادة على احد
المجرد والجمهور على خلافه الى غير ذلك من المسائل التي
التي خالف فيها اختصاصه كثيرا من مشايخنا فامل والله
سبحانه وتعالى هو الموفق لكل خير **قول** المصنف القول
ان اختلافه وجوب الشرط الى اخره اقول اي القول
للزوج لانه منكر وقوع الطلاق وهي تدعى ذلك وهذا
التعليل اول من التعليل بانه متمسك بالاصل لان الاصل
عدم الشرط والقول لمن يتمسك بالاصل لان الظاهر شاهد
له لانه لا يشمل ما اذا كان الظاهر شاهدا لها واكمل قول
قوله مطلقا فلذا لو قال لها ان لم تدخلي هذه الدار
اليوم فانت طالق فقالت لمرادخلها وقال الزوج دخلتها
فالتوب لمرادخلها كان الظاهر شاهدا لها وهو ان الاصل عدم
الدخول واقرى منه لو قال لها ان لم اجامعك في حيفيل

فالتول له انه جملها مع ان الظاهر شاهد لها من
وجبه كون الاصل عدم العارض وكون الحق مانعة
له من اجماع اقوال وقيد المصنف وغيره بالشرط لا
الاختلاف لو كان في وقت المصنف كان القول لها كما اذا
قال لها انت طالق للسنة لم قال جامعك وهي طاهرة
لا يقبل قوله بخلاف ما اذا كانت حايضا لانه يمكن انما اجماع
فيه وان لم يجز سرعا اما اذا كانت طاهرة فلكونه اعترف
بالسبب لما قدمنا ان المصنف ينفق سببا الى الخلاف
المعلق وفي الكافي لوقال لامرأة الموطوءة انت طالق
للسنة لا يقع الا طهر خال عن الطلاق والوطى عقيب حيض
خال عن الطلاق والوطى فاذا حصلت وطئت وادعى
الزوج جماعها وطلاقها في الحيض لا يقبل قوله في منع
الطلاق السني لان عقاد المصنف سببا للحال واعضا
بتر احواله فقط فدعوى الطلاق او الجماع بعده مكر
المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر
لكن يقع طلاق اخر باقراره بالطلاق في الحيض وان
ادعى الطلاق او الجماع وهي حايض صدق ولو قال
ان لم اجماعك في حيضك فانت طالق فادعى اجماع
لا يظلم لانه علق الطلاق بصرح الشرط والمعلق
بالشرط انما ينفق سببا عند الشرط لما عرق فاذا انكر
الشرط فقد انكر السبب فيقبل قوله لم اعلم ان ظاهرا

المتن

التول للزوج في قول
النفقة

المتون يقتضي انه لو علق طلاقها بعدم وصول المال
واختلغا فالقول قوله وقد حرم به في النفقة فقال ان
لم تصل نفقتي اليك عشرة ايام فانت طالق ثم اختلفا
بعد عشرة فادعى الزوج الوصول وانكرته هي فالتول
له انتهى لكن صح في خلاصة الفتاوى والبرازيه انه لا
يقبل له انتهى قوله في كل موضع يدعى انفا حتى
ما الى وهي تنكر فهذا يقتضي تحييض طهره فاعتنم هذا
فانه جليل والفضل لله سبحانه وتعالى فالسنة
وفي الصبر فيه قال ان لم تصل نفقتي اليك عشرة ايام
فامرك بيدك فغاب عشرة ايام وانقبت من ماله فحضر
قال لا يبقى الامر بيدها بخلاف ما لو قال ان لم اوصل اليك
نفقتك عشرة ايام والمسيلة بحالها حيث يبقى الامر بيدها
لان شرط جعل الامر بيدها عدم الايصال دون الوصول
ولم يوجد الايصال والله سبحانه وتعالى اعلم قوله
المحشى قلت وقد ذكر المصنف رحمه الله سبحانه وتعالى
في الشرح حكما لطيفا فقال حلف بالطلاق ليعود دين له
اليوم فخرج عن الادا الى الاخرة اقول مراده بالشرح
شرح الكنتز المصنف المسمى بالحروف في مكر قوله المحشى ذكر
المصنف في الشرح من غير بيان شرح الكنتز ابهام على من لم
يعرف ان المصنف شرح الكنتز اذا لا يلزم معرفته كل احد
وقد شرح المصنف غير الكنتز اقول وقد سئل شيخ الاسلام

ن
تخصيص المتن

هذا فرق

متي يخرج الخالف عن
المخلوق عليه

والله عن قوله صاحب القنية متى يخرج الخالف عن العقل
المخلوق عليه واليمين موقفة بطلت عند ابي حنيفة
ومحمد خلافا لابي يوسف هل يصح ان يخرج علي هذا
وعلى سبيل الكون المشهور بين الاصحاب ان المديون
اذا خلق على وفا الدين في مدة معينة وهو فقير
لا يملك الدين ولا يعرضه ان لا يجتهد لعدم تصور البر
وكون اليمين موقفة كما ذكرناه ام لا فاجاب
بقوله لم تكن مسئلة الدين داخل تحت الاصل المذكور
لان شرطه ان لا يمكن البر اصلا بان كان مستحيلا حقيقة
لمسئلة الكون فان شرب الخا الذي في الكون والما فيه
غير ممكن حتى لو كان ممكنا حقيقة غير ممكن عادة
فان اليمين منهقده وباقية في الموقفة كمسئلة الخلف
ليبعدن السما وليقلن هذا الحج ذهابا فانه لما كان ممكنا
حقيقة انعقدت بيمينه ولما كان مستحيلا عاده حث
للحال كما حققه مولانا المحقق ابن الجهم في شرح
الهداية وفي مسئلته البر ممكن حقيقة وعادة مع
الاعسار لا مكان ان يوجب له شي او يتصدق عليه بشي
او يرب شي او يبريه صاحب الدين قبل مضي الوقت
فليست من هذا القبيل ولذا صرحوا بجنته بمضي الوقت
من غير اداسوا كان قادرا او معسرا وبه سجد صاحب
البحر في ذكره في شرحه للكنز خلافا لاعتقاد اعلو ما ذكره صاحب
القنية

افتي هم

القنية من القاعدة المذكورة انتهى كلام شيخ الاسلام
والله رحمه الله سمي نه ونعا اقول ونص عبارة
المصنف في شرحه للكنز فاعلم انه ذكر في شرح الكنز في شرح
قول العلامة الشافعي في باب التغليق ورواى الملك
بعد اليمين لا يبطلها كلام القنية وهو انه متى يخرج الخالف
عن العقل المخلوق عليه واليمين موقفة بطلت عند
ابي حنيفة ومحمد وذكر فروعا كثيرة تشهد لذلك
عن الزاوية والحاوية ثم قال بقى مسئلة ان يبرقوها
الاولى خلق بالطلاق ليردين له اليوم كرافع عن الادا
بان لم يكن معه شي ولا وجد من يقرضه الثانية ما يكتب
في التاليف انه متى نقلها او تزوج عليها فدفعت لها جميع
مالها عليه مالا عليه قبل الشرط فهل تبطل اليمين فالحوا
ان قوله في القنية انه متى يخرج عن المخلوق عليه واليمين
موقفة فانها تبطل يقتضي بطلانها في الحادثة الاولى الا ان
يرجى نقل صريح بخلافه اقول ونص صاحبنا قال بذلك
الامام الشافعي واما الثانية فقد يقال ان الابرار بعد
الاداء ممكن فانه لو دفع الدين الى صاحبه ثم قال
الدين للمديون قد ابرأك برأاة اسقاط قال في الزحيرة
صح الابرار ويرجع المديون بما دفعه ذكره في كتاب
اليوم في مسئلة الابرار عن الثمن واخط منه الا ان يور
نقل بخلافه في تتبع اقترن والبر سمي نه ونعا اعلم

محقق جسد

قول المحشى وما ذكره يعكر عليه **سبيلة** قالها في شرع
 المنظومة الى اخره **اقول** اي ما ذكره المصنف عن
 القسمة انه متى عجز عن المحلوق عليه واليمين موقفة
 فانها تبطل بغير عليه ما قاله العلامة ابن الشحنة من
 ان شرط ائحت ان كان عدميا وعجز عن مباشرته فالمختار
 ائحت وان وجوديا وعجز فالمختار عدم ائحت **اقول**
 وربما يمكن ان يقال لا يعكر عليه ذلك لان شرط ائحت
 في قوله ليودين له اليوم عدى وهو عدم الادا
 كما لا يخفى لكن لم يعجز عنه بل انما عجز عن شرط البر وهو
 الادا ولم يعجز عنه عدم الادا الذي هو شرط ائحت
 كما لا يخفى وابن الشحنة انما قال ان كان شرط ائحت
 عدميا وعجز عن مباشرته فالمختار ائحت وهذا انما
 عجز عن مباشرة شرط البر وهو الادا لا عن شرط ائحت
 وهو عدم الادا بخلاف قوله ان لم اخرج اليوم فبيع
 لان شرط ائحت هنا عدى وهو عدم السكنى والمكث
 في الداخل وقد عجز عن عدم ذلك فيمكث وهذا ما
 ظهر لي فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة الحال
 والصواب واليه المرجع والمآب **قول** المصنف
 قال لاربعة مدخولات كل امرأة لم ارجعها الي
اقول وانما كان الحكم كذلك لانه جعل ترك جماع
 الواحدة شرط الوقوع الطلاق على النواقي بكلمة توجب
 نعيم

قال المصنف

تعييم النساء في التي جامعها وجد شرط طلاقها ثلاثا
 مرات وهو ترك جماع الثلاث فتطلق هو كلاً ما
 في غيرها وجد في حق كل واحدة شرط الطلاق مرتين
 بترك جماع غيرها فتطلق مرتين هكذا قررنا قاض
 خان في فتاواه والله سبحانه وتعالى اعلم وفي الولوالجية
 في كتاب الايمان رجل له اربع نسوة فقال كل امرأة
 لم ارجعها منكن الليلة فالأخريات طوائف فجامع
 واحدة منهن فطلع الفجر طلقت المجامعة ثلاثاً لانهما
 تطلق بترك جماع كل واحدة وسائرهن طلقت كل
 واحدة ثنتين لان في حق سائرهن ترك جماع
 امرأتين في حق كل واحدة منهن سواها وعلى هذا
 القياس فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 كما في كتاب الظهيرة **اقول** وبعبارة الظهيرية ذكر حكم
 ما اذا كاتب عبده على قيمته ثم قال ولم يذكر ان اذا
 القيمة بما اذا يثبت قالوا اذا القيمة انما يثبت باحد
 امرين اما ان يتصادق على ان ما ادى قيمته فيت
 كونه المودى قيمته بتصادقهما لان احق فيهما
 بينهما لا بعد وقفا وان اختلفا يرجع الى تقويم
 المقومين فان اتفقا اثنان على شئ يجعل ذلك
 قيمته وان اختلفا قوم احدهما بالف والاخر
 بالغيبي وعن علي لا يفتق ما لم يود افضا قيمته والله

سميانه وتعا علم **قول** المصنف نفاس التومين
 من الاول اقول هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمهما الله سميانه وتعا وقال محمد بن قيس رحمهما
 الله سميانه وتعا من الولد الثاني لانها حامل به فلا
 يكون دمه من الرحم ولهذا لا يكون ما تراه اكمال من
 الدم حيضا ولذا تنقضي العدة الا بوضع الثاني
 ولان جعل النفاس من الولد الاول يودي الى اجمع
 بين نفاسين بلا طهر يخلل بينهما لانهما اذا ولد
 الثاني لتام اربعين من الاول وجب نفاس اخر
 للولد الثاني ولما ان النفاس هو الدم الخارج عقيب
 الولادة وهو بده المكابة وضار كالدم الخارج عقيب
 الولد الواحد اذ في كل واحد منهما يوجد تنفس الرحم
 وانفتاحه كحلان احيض وانقضا العدة متعلق
 بوضع حمل مصاف اليها يتناول اجمع ولان
 ان النفاسين يتواليان بل النفاس من الاول الى
 الاربعين والباقي استخاضة بشرط التوامين ان يكون
 بين الولد اقل من ستة اشهر كما هو معلوم مؤخر
 وفي المتن محراب اقول قال العلامة الشيخ قاسم
 في صحيح القدوري قوله ومن ولدت ولدين في بطن
 واحد فنفاسهما خرج من الدم عقيب الولد الاول
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله سميانه وتعا وقال

من

المحرفة لا تدخل على النكحة

من الثاني قال الاسبغاني الصحيح هو القول الاول
 واعتمدوا الائمة المصنفون والله سميانه وتعا علم
قول المصنف المعرفة لا تدخل تحت النكحة الى اخره
 اقول الاله العلم قال المولى في البحر الرائق لم يعلم ان
 النكحة تدخل تحت النكحة والمعرفة لا تدخل تحت النكحة
 الاله العلم وقد قدمناه انتهى اقول وهذا عند
 الاطلاق اما عند ارادة الدخول بالينة فتدخل قال
 في الخلاصة الفتاوى وفي اجماع الكبير لو قال ان
 دخل داري هذه احد فكذا وتوى نفسه صح ولو لم
 ينوشيا ودخل احدهما لم يحنك ولا فرق بينهما اذا كانا
 الدار ملكا له او لا ولو لم يصف الى نفسه ولكنه قال ان
 دخل هذه الدار احد فكذا فدخل هو بنفسه حنك
 اقول وقد اختلفت عبارات المشايخ في كتبهم
 في دخول المعرفة تحت النكحة ففي جواهر الفتاوى
 في الباب الاول من كتاب النكاح امرأة قالت زوجي
 من شيت فزوجها من نفسه فانه يصح النكاح هكذا
 فله ورايت في وقف الهلال انه لا يصح وكذا ذكرنا
 في الفتاوى الصوري للامام الشهيد وسئل مولانا
 جلال الدين الزردوي وحكيت له هذا الاقوال عن
 صحته فقال الاصل ما قالوا في الكتب لان الوكيل معروف
 فلا يدخل تحت المنكر وانما وكلته بان يزوجه من رجل

منكر وعلى هذا الاصل مسائل كثيرة في انجاء الكبير
وغیره وفي جواب الفتاوى ايضا في الباب الثالث
من كتاب الایمان رجل كان يضرب الناس بالحجارة و
السعاية وعیزها من وجوه المضرات فاخذوه
فحلفوا انهم من بليس رازي باده ارده درم رايان كتم
فامرته طالق زن خویش رازي باده ورم رايان
کرد لا تطلق امراته لان يمينه وقعت على منكره وهذه
المرأة معرفة لدخولها تحت اليمين والمنكر غير المحرق
فلا تدخل تحتها كمن حلف وقال ان دخل حاري هذه
احد فامرته كذا فدخلها هو بنفسه لم تطلق المرأة
وعلى هذا مسائل في انجاء الكبير وكذا من قال
لا خضع مالي فميني شئت لم يملك صرفه الى نفسه
في طرف الشرط وجعل الداخل في الشرط منكرا وفي ميلا
عرف امراته في طرفي الحبل دون الشرط فبقيت في حق
الشرط منكرا لانه لا فرق بينهما لان اليمين مركبة من
الشرط والحبل فاذا عرفها في طرفي في معرفة في حق
هذه اليمين فلا يضل داخل في شرطها الذي هو
منكرو في البحر الرابع للمعصية والمحيط لو قال ان
دخل دارى هذه فعبده حرو والدارى ولغيره قد
هو لم يجز لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة كما لو
قال زوج بنتي من رجل لا يدخل الحامو تحت هذا

الامر

الامر اقول وفي خلاصة الفتاوى ما يدل على
ان المعتمد الدخول فانه قال قال رجل طلق امراته
ان دخلت الدار ابيك فكل امرأة اتزوجها فهي طالق
فدخلت دار ابها ثم انا حرمت عليه فزوجها لا تطلق
تلك اليمين لانها معرفة باضافة اليمين اليها فلا تدخل تحت
النكرة هذا في مجموع السوازل وفي السوازل رجل
قال لامرأة ان دخلت الدار فنبأى طوالت فدخلت
الدار وقع الطلاق عليها وعلى غيرها قال رحمه الله سبي
وتعاضد الاعتماد على هذا دون ما ذكر في مجموع السوازل
اقول ولما قيل ان يقول ان نسأى الواقع في الجزم
بالاضافة فليس بمنكر فلا تكون المسيلة كما لا يخفى اقول
لكن الذي يظهر ان المراد بالنكرة عندهم هنا ما فيه شوع
كنسأى لقول العبد الضعيف الذي يظهر ان المعرفة
ان كان تعرفها بالاضافة والعلمية تدخل تحت النكرة
وان تعريفها بغير ذلك لا تدخل وقد صرح بذلك في
الفتاوى الصبرية قال سئل ايضا ان ذهبت
لطلب فلانة فكل امرأة اتزوجها فهي طالق فلا تأخذ
لطلب فلانة ثم تزوج نكرا فلانة قال لا يقع لان قوله
فلانة صارت معرفة وقوله كل امرأة نكراه والمعرفة لا
تدخل تحت النكرة وقال لا يقع وبه اثنى في
لان قوله فلانة معرفة بالاضافة لا بالكنائية والمعرف

بالإضافة معروف لا من كل وجه فتدخل تحت اسم النكرة
ثم قال سيل يحسن قال الرمن بدانم له بوجه است
حلال يدوي صام وكان اخذ قال يقع وبه
افتى قب د لان قوله انا معرفة من كل وجه فلا يدخل
تحت اسم النكرة انتهى **اقول** وايضا بما يتبادر
ذلك من كلام المشايخ لانهم قالوا رحمهم الله سبحانه
وتعالى المعرفة لا تدخل تحت النكرة فاطلقوا المعرفة
والمطلق ينصرف للكامل والكامل هو المعرفة من كل
وجه كما لا يخفى وبما يقال انه يقال ان المعروف بالاضافة
ليس معرفة من كل وجه لانه انما هو في التعريف تابع للمفرد
اليه وليس مستقلا بنفسه في التعريف الا ترى انه بالنسبة
الى رتبة التعريف في رتبة المضاف اليه كما ذكره الفاع والمضاف
للعلم في رتبة العلم والمضاف للاشارة في رتبة الاشارة و
كذا الباقي الا المضاف الى المضمر وليس في مرتبة المضمر
وانما هو في مرتبة العلم والربيل على ذلك انك تقول
مررت بزيد صاحب فتضيف العلم بالاسم المضاف
الى المضمر ولو كان في رتبة المضمر كانت الصفة اعرف
من الموصوف وذلك لا يجوز على الاصح قال العلامة
ابن اكا جيب والموصوف المحرفة اخص او مساويا
قال العلامة احمي اي الموصوف المعرفة اشد اختصا
بالتعريف والمعلومية من الصفة اعنى اعرف منها
لانه

لانه المقصود الاصل فيجب ان يكون اكمل من الصفة
في التعريف او مساويا لانه لو لم يكن اكمل فلا اقل
من ان لا يكون ادون منها انتهى **اقول** فاختتم
هذا البحث برفاته والفضل لله سبحانه وتعالى والمنه
له تعالى قد راع من هو اهر هذا الكتاب واحمد
لله العزيز الوهاب **قول** المحشى قلت وهذه
المسائل ترد على ترجيح صاحب اخلاصه رحمه الله
سبحانه ونقلا **اقول** اي ترد هذه المسائل على ما
ترجم من دخول المعرفة تحت النكرة **اقول** لا ترد
هذه المسائل على ما ترجم صاحب اخلاصه بقوله
والاعتماد على هذا لان هذه متفرعة على القول بعدم
الدخول المقابل للقول الذي ترجمه صاحب اخلاصه
ولا ترد على ترجمه الا لو كانت صحيحة اما محذور
نقريها على القول بعدم الدخول الذي ترجمه
مقابله فلا ترد فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المحشى يقال له الآية الشريفة مسوقة لبيان
حكم اليمين بالله سبحانه ونقلا **الح** **اقول** وبالله سبحانه
وتعالى التوفيق العيزة بعلوم اللفظ لا بخصوص
السبب كما هو مقرر معلوم وان كنت الاصول
والفروع مرقوم فالآية الشريفة المنعقدة المنيفة
وان كان بسبب سائر اي سبقت بسبب اليمين

هذا هو الصحيح في النسخة
لما قدم في النسخة
عن السيد ابي فرج
نسخة النسخة

بالله سميانه وتعالى فاللفظ عام ويشمل اليمين بسمانه
 وتعالى وبغيره وقد سمي الفقهاء الحلف بغيره سميانه
 وتعالى يمينا كما صرح به الامام الزليجي وعلى هذا فهو
 داخل في العموم فتشكل الحلف بخصوص السبب فيه
 ما فيه اقول وطريق الجواب ان يقال نعم الامة عامة
 كل يمين والعبرة لغرم اللفظ لا بخصوص السبب
 لكن اللفظ الشريف لا يشمل اليمين لا غير واليمين وصفا
 انما هو الحلف بالله سميانه وتعالى وبصفاته كما نص
 عليه الزليجي واما الحلف بغيره سميانه فليس يمين وصفا
 وان سمي الفقهاء يمينا لانه انما يسمى بسمانه بيمين
 معنى اليمين بالله سميانه وتعالى وهو اكمل على الفعل
 والمنع كذا في التبيين للزليجي واذا لم يكن يمينا وصفا
 وانما هو سمي يمينا في عرف الفقهاء فلا يدخل في عموم قول
 سميانه وتعالى لا يؤخذ كمراده باللفظ انما لم اقول
 ويجاب ايضا على تقدير شمول النص للطلاق و
 العتاق والنذر بان ذلك حص من العام اما بالمعنى
 وهو كون ذلك من حقوق العباد المبينة على المشاحة
 بخلاف اليمين بالله سميانه وتعالى وقد قالوا يجوز ان
 يشتمل من النص معنى تخصيصه او نقول هو مخصوص
 بما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم وشرف قدره وختم
 من حديث ابي هريرة رضي الله عنه وتعالى عنه ثلاث

الامح

جده

جدهن جد وهن لهن جد النكاح والطلاق والرجع
 اخرج احمد وابوداود وابن ماجه وقد ورد حديث
 بالعتاق ومصنف عبد الرزاق من حديث ابي ذر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلق وهو
 لاعب فطلاقه جائز ومن اعتق وهو لاعب فاعتق
 جائز وروى ابن عدي في الكامل من حديث ابي هريرة
 رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وشرف قدره
 وختم قال ثلاث ليس فيهن لعب من لکم بئس منهن
 لاعبا فقد وجب عليه الطلاق والعتاق والنكاح و
 اخرج عبد الرزاق عن علي وعمر رضي الله عنهما وتعالى
 عنهما موقوفا انما قال ثلاث لا لعب فيهن النكاح
 والطلاق والعتاق رواه عنه اربع وزاد النذر
 كذا في فتح القدير وهذا يفيد اخراج الطلاق و
 العتاق والنذر من العموم لانه اذا كان ذلك واقعا
 مع اللعب وعدم القصد فمع القصد اولى لان
 اللغو ان يحلف على امر وهو نطق ان كما قال والامر
 كلفه فهو قاصد للحلف عزهازل به كما لا يخفى
 اقول وقد اوجب بان المراد بعدم المواخذة
 عدمها الاخرى بمعنى عدم الائم فلا يدل على عدم
 وقوع الطلاق والعتاق والنذر لان الوقوع حكم
 ديني هكذا اجاب بعض العلماء والله سميانه وتعالى

ان النبي ص

اعلم **قالب** فان قلت اذا كان معنى اللغو
لا يوجد به فلماذا علق محمد بن الحسن عبد م
المواخذة في اللغو بالرجامع انه مقطوع به في
كتاب الله سبحانه ونعتا **قالب** اجيب عنه
بانه لما كانت صورة **اللفظ** مختلفا فيها علق
بالرجاء الصورة التي ذكرها **واجيب** عنه **قالب**
اخرى جواهر الفتاوى وهو ان الرجل على ضربين
رجا طريح ورجا تقي اصح فيكون ان الرجاءات وضعها
بيده سبحانه وتعالى وقد جعل العلامة ابن الهمام في
فتح القدير الاوجه ما ذكره في الجواهر فقال بعد ذكر
اختلاف في تفسير معنى اللغو فلما اختلف في معنى اللغو
علق بالرجاء الاصح ان اللغو بالتفسيرين الاولين وكذا
بالثالث متفق على عدم المواخذة به في الاخر وكذا في
الديباج بالكتابة فلم يتم العذر عن التعليق بالرجاء الاوجه
ما قبل انه لم يرد به التعليق بل التبرك بالله سبحانه
وتعالى والتأديب فهو كقول الله عليه وسلم وثق
قدره وختم لاهل القابروا **انا ان شاء الله بكم لاحقون**
والله سبحانه ونعتا **اعلم** **واعلم** انه قد اختلف في تفسير
معنى اللغو شرعا وذكر صاحب الكنز نعتا للمداية وكثير
انه اختلف على ما صن يظن انه كما قال من فعل او ترك
او صفة والامر بصدقه كقول الله تعالى دخلت الاروايه

يكون

ما

ما كتبت زيدا او راي طائرا من بعيد فظنه غرابا فقا
والله انه غراب او قال انه زيد وهو يظنه كذا وكذا
بخلافه في الكل ومن الصفات ما في الحلاصة رجل جلع
السلطان انه لم يعلم بامر كذا فحلف ثم تذكر انه كان يعلم
او حو ان لا يخفى انتهى وفي البدايع قال صلى الله عليه
اليمن الكاذبة خطأ او غلطا في الماضي او في الحال
وهي ان يحصر عن الماضي او عن الحال على ظن ان المحبر به كما
اخرى وهي بخلافه في الشيء او في الاثبات وهكذا روي
ابن رستم عن محمد فقال اللغو ان كلف الرجل على
الشيء وهو يرى انه حق وليس بحق وقال الامام م
الماضي رحمه الله سبحانه وتعالى بمعنى اللغو هي اليمن
التي لا يقصد بها الحال وهو ما يجري على السنن
الناس في كل ما لم ين غير قصد اليمن من قولهم لا والله
وبلى والله سوا كان في الماضي او في الحال او المستقبل
واما عندنا فلا لغو في المستقبل بل اليمن على امر
في المستقبل بمعنى معقوده وفيها الكفاية اذا جئت
قصد اليمن او لم يقصد واما اللغو في الماضي و
الحال فقط وذكر الامام السرخسي في اصوله قال علماءنا
اللغو ما يكون خاليا عن فائدة اليمن شرعا ووضعها
فان فائدة اليمن اظهار الصدق من خبر فان اضيف
الى خبر ليس فيه احتمال الصدق كان خاليا من فائدة

اليمين فكان لعوا وقال الشافعي ما جئ على الناس
 من غير قصد ولا خلاف في حوز اطلاق اللفظ على كل
 واحد منهما والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 لا يجوز نعيم المشترك الا في اليمين الى احدهما في
 هذا المقام **اقول** وبالله سبحانه وتعالى التوفيق
 انما علم المشترك لوقوعه في سياق النفي لا لخصوص
 اليمين وقد صرح بها عن ان المشترك يعم في النفي
 فلو فانهذا بنا عليه **اقول** وقد نقل الشيخ الامام
 الرازي رحمه الله سبحانه وتعالى مسيلة المسوط الى
 ذكرها المصنف هناك في مصنفه الوصول الى مختصر
 الاصول ثم قال لان المشترك في النفي يعم هو المختار
 كذا في التحرير ومن ثم علمت ان **قول** شيخنا في اشباهه
 لا يجوز نعيم المشترك الا في اليمين ثم فرغ عليه ما ذكرناه
 عن المسوط غير واقع موقعه لان عمومه ليس لوقوعه
 في اليمين والا لوجب ان يعم في الاثبات ايضا وليس
 الامر كذلك بل يعم انما هو لوقوعه في جبر النفي كما
 ذكرناه وهذا لا يخفى على من له ادنى مفاصلة في حق
 الاصول انتهى كلام والدي عليه رحمه الله سبحانه
 وتعالى **قلت** ورايت في فتاوى الولوالجي
 في كتاب الامانة والعقل الرابع قال هل من
 اكمل مولاك وله مولى فان مولى اعلا ومولى اسفل ولا

نية

نية له حيثما يهاكم وكذا لو قال لا اكلم جدك ولبه
 جدان من قبل ابيه واجه لان هذا من اسماء المشترك فيعم
 موضح النفي لان معنى النفي لا يتحقق بدون التعميم
 انتهى **اقول** فهذا صريح فيما نقلته لكونه نفي السلام
 الرالدوة في البحر **قول** الرازي ان الآية تتناول متلوجة
 الاب وطيا وعقدا صيحا وان كان فيه جمع بين كفيف
 والمجاز لانه نفي والنفي يجوز اجماع بينهما كما يجوز في
 المشترك ان يعم جميع معانيه في النفي انتهى ضعيف
 في الاصول والصحيح انه لا يجوز اجماع بينهما الا في النفي
 ولا في الاثبات ولا عموم المشترك مطلقا **اقول**
 ومن العجب من المحشي كيف مر على هذا المحل ولم يتعجب
 له وكان ينبغي بيانه احمد لله مظهر الحق على يد سيدنا
 محمد وعلى يد خلفائه من صالح المؤمنين احمد لله
 الكريم الوهاب واليه المرجع والمآب **قول** المحشي
 والتكرير في سياق النفي للعموم فكذا العقل **اقول**
 سواء بشرها النفي بحرم ما احدث قائم او باسرها كما يحرم ما
 قام احدث وسواء كان النفي ما اولم او ليس او لا او غيرها
قول المصنف لا يكون اجماع للواحد الا في مسائل
 وقد اوضحه **اقول** طاهره ان الواحد يستحق الوقف
 بانفراد وفيما اذا وقف على اولاده وليس له الا واحد كذا في
 وقفه على نبيه والمستطوره في فتاوى فاضل خان خلافة

الشك في سياق النفي للعموم
 انظر ادوات النفي

قال فيها من كتاب الوقف ولو قال وقفت على اولاد
ولد واحد وقت وجود الخلعة كان نصف الخلعة
له والنصف للفقر ويدخل فيه الذكر والانثى من اولاده
ويدخل فيه ولد الابن ايضا قلنا ان ولد الابن بمنزلة
ولد ثم رحت وقال لو قال ارضى صدقة موقوفة
على بني وله اثبات او الثركات الخلعة لهم وان لم يكن له
الابن واحد وقت وجود الخلعة كان نصفه له والنصف
للفقر انتهى فقد سوى رحمه الله سبحانه وتعالى بين
الاولاد والبنين وهو كذا في ما ذكره المصنف كما لا يخفى
اقول ويمكن ان يحمل كلام قاضي خاف على ما اذا وقف
على اولاده ولم ولدان ثم على الفقهاء واحد يعني
واحد وقت وجود الخلعة لانه قال ولد واحد وقت
وجود الخلعة وهذا ما ظهر والله سبحانه وتعالى اعلم
اقول والذي تستفاد من كلامهم ان ولد الابن لا يكون
بمنزلة ولد ويدخل الا اذا ذكر الاولاد بصيغة الجمع كما
في الصور التي ذكرها فاضح وانما ما ذكره تصحيحه
المعنى فقال على ولي فلا يصرف الى ولد وله بل يصرف
الى الفقراء لانه اخلاصه رجل قال وقفت ارضى هذه
على اولادي وقفوا اخرج للفقر اجماع وله قال ابو
القاسم تصرف الخلعة الى الفقراء ولا تصرف الى ولد وله ووجه السراج
رجل وقف على ولد وجعل اخرج للفقر اجماع وله كما
يصرف

١٤٨
يصرف الى ولد وله بل يصرف الى الفقراء فعمل انه لا يصرف
الى ولد وله في هذه الصورة الا ان ينصب على ولد وله
بان يقول على ولي وولد ولي كذا اخلاصه والبرائة
بهذا ما استفيد من كلامهم فان قلت في احوال البطن
الثالث والرابع الى الاخرى قلت لا يدخل البطن
الثالث الا اذا نص عليه فقال على ولي وولد ولي
وولد ولد ولي فاذا نص على البطن الثالث دخل
ودخل البطن الرابع والخامس الى غير النهاية قال في
البرائة فاذا ماتوا ولم يبق منهم احد ووجد البطن
الثالث يصرف الى الفقراء الى البطن الثالث وان نص
على البطن الثالث ايضا بان قال وولد وولد ولي
يصرف الى نوافله وان سفلوا برابعة وخامسة الى غير
النهاية ولا يصرف الى الفقراء في اخلاصه فان ماتوا اي البطن
الاول والثاني ولم يبق منهم احد ووجد البطن الثالث
يصرف الخلعة الى الفقراء ولا يصرف الى البطن الثالث فان
قلت على ولي وولد ولي وولد ولي وولد ولي
فذكر البطن الثالث فانه تصرف الخلعة الى اولاده ابد اما
تسفلوا ولا يصرف الى الفقراء ما بقي احد من اولاده وان
سفل انتهى قلت فعمل انه لا يدخل البطن الثالث وما هو
الا ان البطن الثالث اقول او بان يقول على ولي واولاد
اولادي لما في السراج قال ولو قال على ولي واولاد اولادي

واهره الفقرا فانه لا يصرف الى الفقرا مادام واحد من
 اولاد او لاده باقيا وان سفل و ٢ منية المفتي ولو جعل
 للمفقرا بعد اولاد او لاده لا يصرف الى الفقرا مادام
 واحد من اولاد او لاده باقيا وان سفل انتهى وفي
 الولو الجية ولو قال على ولدي وولد ولدي واهره
 للمساكين تصرف العلة الى ولده وولد ولده فاداموا
 ولم يبق واحد منهم ووجد البطن الثالث تصرف
 العلة الى العترة ولا تصرف الى البطن الثالث وان قال
 على ولدي وولد ولدي وولد ولدي وولد ولدي ذكر البطن
 الثالث فانه تصرف العلة الى اولاده ابواماتت اسلو ولا
 تصرف الى الفقرا ما بقي احد من اولاد او لاده فعلم بهذا
 ان البطن الثالث لا يدخل وكذا ما دونه الى ما لا نهاية
 الا نذكر البطن الثالث اي بان يقول على ولدي و
 اولاد او لادي هذا ما فهمته من كلام مشايخنا في كتبهم
 المعتمدة بعد التتبع واعتنم هذا فانه تحت برحي
 والله سبحانه وتعالى هو الموفق اقول وقد رددت
 مسألة بفضل الله سبحانه وتعالى على ما ذكر المصنف
 يكون لجمع فيها الواحد قال في القنية وقف على صنعة
 على اولاده الفقرا واولاد او لاده ان كانا فقرا ثم مات
 احدهم عن ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف
 نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصنعة وانما يستحق

الفقيه

الفقيه وان كان واحد انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله المصنف لا يكلم زوجات فلان واصدقاؤه الى اخره
 اقول و ٢ منية المفتي خلق لا يكلم صديق فلان
 او زوجة او ابنه وكل من كان مشغوبا بالفلان لا
 بالملك يراعي وجود النسبة وقت اليمين حتى لو اخرج
 بعد اليمين فكل لا يحس وكل شيء من هذا مما يضاف
 اليه اصنافه ملك او غيره فهو على ثلاثة الا الاخوة
 والبنين والاعمام فان ذلك على اثنين وقيل في
 الاولاد والزوجات والاصدقا والاحوة لا يحس حتى
 يكلم جميع من كان مشغوبا اليه بذلك الوصف وقت
 عيجه وعن ابي يوسف في عبيد فلان ان كان له من
 العبيد ما يجمعهم بتسليم واحد لم يحس حتى يكلم
 الكل وان كان اكثر من ذلك فكل واحد لحس وكذا
 في الثياب ان كان له من الثياب ما يلبس بلبسة
 واحدة لا يحس حتى يلبس ثوبا وعنه ايضا وعبيد
 فلان على ثلاثة ودوايه وثيابه مثل بني ادم عليه
 السلام على واحد وفيما يضاف اصنافه ملك
 بشرط قيام المديون تحت لا غير وفيما يضاف اليه
 اصنافه نسبه كالابن والزوج والاخ والصديق
 تعتبر النسبة وقت اكله وان انقضت بعد
 لانها كالاسماء والكنى واللقاب وان قال ابنه

او اخاله ويخرج بفتح على كذا حدث بعد البيع ايضا
 والله سبحانه وتعالى **قوله** المصنعة الصغيرة
 امرأة فيكف بها **قوله** ان تزوجت الى اخره **قوله**
 والعرق ان اسم المرأة مطلقا لا يتناول الصغيرة الا
 ان في الشرع اعتبر ذكر المرأة لان الشرا فذكر يكون للرجل
 وقد يكون للمرأة ولم يعتبر ذكر المرأة في النكاح لان
 النكاح لا يكون الا للمرأة فلو عا دكرها كذا في بعض
 المعترفات **قوله** وقضية قوله الصغيرة امرأة
 الى قوله الا في مسيلة لا يشتري امرأة لا يكتف بالصغيرة
 ان الصغيرة امرأة في جميع الوجوه الا في مسيلة الشرا
 المذكورة فيجوز ذلك لو حلف لا يكلم امرأة فكل صغيرة
 فقضية قوله اكنك والامر ليس كذلك قال بعض المعترفات
 ولو حلف لا يكلم امرأة فكل صغيرة لا يكتف **قوله**
 حلف لا ييب فوجب بشرط العوض ينبغي ان يكتف
سم حلف لا يبيع هذا الثوب فوجهه وسلم ثم باعه
 بالوكالة للموهوب له **حلف** لا يشتري لا يكتف
 بالتعاطي وقد اختلف فيه ائمة بخاري ومرفقيد
م لا يكتف بالتعاطي وقد اختلف فيه وبعد الموضع
 على قدر البيع والتمن يكون تعاطيا مالم يحل على لسانها
 لفظ البيع والشري والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
 المصنعة كحالف على عقد لا يكتف الا بالاياب والقبول

الا

كتب الحالف على عقد

الافي تسبع مسائل الى اخره **قوله** اطلق المصنعة
 العقد فمثل العقد الفاسد والباطل والموقوف
 وفيه الفاسد والموقوف يكتف وفي الباطل لا يكتف
 وان وجد الايجاب والقبول والفقر **قوله** هذا
 المقام ان شاء الله سبحانه وتعالى وانقل كلام المباح
 من حكمه **قوله** وتعالى قال في الذخيرة حلف لا يبيع
 فباع بغير افسد يكتف في بيعه هو الصحيح لانه يبيع
 تام ليس في المحل ما ينافي العقد اه الا انه تراخي حكمه وهو
 الملك وانه لا يدل على نقصان فيه وكذا اذا عقد بيمينه
 على المامني بان قال ان كنت اشتريت اليوم او قال ان
 كنت بعت انتهى **قوله** المصنعة واما اذا حلف لا يشتري
 او لا يبيع واشترى او باع موقوفا فانه يكتف في
 يمينه قبل الاجارة واما في العقد الباطل فانما لا يكتف
 به لانه ليس ببيع لانعدام معناه ولا انعدام قصود
 المعضود منه وهو الملك لانه لا يفسد الملك في المحيط
 حلف لا يشتري اليوم شيئا واشترى عبد الخمر او
 خنزير فليس او لم يقبض واشترى عينا لم يامر به
 صاحبه بالبيع حث قبل اجازة صاحبه لان هذا
 بيع فاسد والبيع الفاسد يبيع حقيقة لما يبتاع وكذا
 لو اشترى بالدين لانه مال ولو اشترى بدم او ميتة لا
 يكتف لانه ليس ببيع المال بخلاف الخمر والخنزير لانها مال

ولو اشترى مكانا او مدبرا او ام ولد لم يجز لان في
المحل ليس ما ينال في التمليك والمكروه هو حق الكرية
الا ان المكاتب والمدبر يجزى ان اجاز القاضي او المكاتب
لان النافي زواله بالقضاء لانه فصل بحدوده وباجاز
المكاتب انفسه الكتابه فان رفع الماني فتم العقد
انتهى **اقول** وفي كلام صاحب المحيط هذا نص
بان البيع الموقوف فاسد وفي كلام المصنف في البحر الرائق
من كتاب البيوع ما يخالف هذا وكذا في غيره فتأمل
اقول وهذا الحكم الذي ذكره في ادائه اشرف هذه
بقى الكلام لو اشترى بهذه الاشياء لم يرد له محمد هذا الفصل
واختلف المتأخرين فيه قال بعضهم بحت وقال بعضهم لا
يجزى كذا في الذخيرة وفي النظيرية اذا حلق لينع
هذه وهي ام ولد او هذه المرأة اكره وهذا كره
المسلم فاعلم بركة عبيد ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وتعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى وتعالى في امر
المسلم كذا فاما في ام الولد واكره فاليمين على الكفيل
انتهى **اقول** لم ينظر الفقير فرق بين اكره واكره
وفي البحر الرائق عن البدايع لو حلق لا يتزوج هذه
المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد حتى لو تزوجها
نكاحا فاسدا لا يثبت لان المعصود من النكاح اكل
ولا يثبت بالفاسد كذا في البيوع لان المعصود منه الملك

في

وانه

وانه يحصل بالفاسد اقولك واذا علمت ذلك
علمت ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى وتعالى والله
سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشي اما الفرع الاول
فيمكن تحريمه على قول من يقول ان اذ الشرط وهو
قول اجماع **اقول** اعلم وبالله سميانه وتعالى التوفيق
ان اذا عند حاجة الكوفة نصح للوقت والشرط على
السواي تسهيل للشرط وترب عليه كذا مرة ومرة
لا يجازي بها فاذا حوزي بها يسقط عنها الوقت كانهما
حرف شرط وصارت بمعنى ان وهو قول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى وتعالى اي يكون مشتركا بين الشرط
والوقت فاذا استعمل في احدهما لم يفسد الاخر مراد او
عند حاجة البصرة هي الوقت وقد تسهل للشرط مجازا
من غير سقوط الوقت مثل متى وهذا قول ابي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى وتعالى **اقول** فاذا علم ذلك فيمكن
تحريم الفرع الاول على قول الكوفيين والبصريين اما
على قول الكوفيين فظاهر واما على قول البصريين
فيمكن قول من قال بالاحت على ان المستعمل يستعمل
اذ في المعنى الكفيل وهو الوقت حلالا لكلام المتأخرين على
الصحة على المذهبين فان قلنا **بلى** بلزم على قولهما
الذي هو قول البصريين وهو ان اذ الوقت
حقيقه وتسهل للشرط مجازا مع تعال الوقت وعند م

سقوطه اجمع بين الحقيقة والمجاز كما لا يخفى قلت
 لا منافاة بينهما في هذه الصغرة لأن الوقت يصلح
 للشرط وعدم جواز اجماع باعتبار التنافي ولا تنافي ههنا
 هكذا اجاب بعض سراج المنار قلت وقال سراج
 ابن ملك انه ضعيف قال لان ارادة معنى الحقيقة
 والمجاز من لفظ واحد ممنوعة سواتنا في المعنيات
 اولاً ويمكن ان يقال اذا موصوغة بان الوقت والشرط
 جميعاً عندهما فان قلت قولم وقد يستعمل للشرط
 يدل على انه ليس بموصوغة لكل قلت لا يدل لان اذا
 اذا استعمل للشرط يكون مستعملاً في بعض ما وضع
 له فيكون حقيقة قاصرة عند البعض انتهى **قوله**
 المصنف مقابلة اجمع بالجمع الى اخره اقول اعلم ان مقابلة
 اجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد كما في قوله
 سبحانه وتعالى جعلوا اصابعهم في اذانهم والمراد ان
 في كل واحد جعل اصبعه في اذنه لا في اذان ان اجماعهم
 في قوله سبحانه وتعالى برصيصكم الله في اولادكم اي كلا
 في اولادهم وقوله سبحانه وتعالى والوالدت برصيفين
 اولادهم اي كل واحدة ترضع ولدها ولدها المسيلة
 فروع ذكرها الفقهاء فيها اذا قال لامرأته اذا اولدت
 ولدين فانما طائفتان في ولدت كل واحدة منهما ولداً
 طائفتان ولا يشترط ولادته كل واحدة منهما ولدين وعند

مرحمه الله سبحانه وتعالى لا تطلقان حتى تلد كل منهما
 ولدين قلت وتارة يقتضي مقابلة اجمع ببيت
 اجمع لكل فرد من افراد المحكوم عليه نحو قوله سبحانه وتعالى
 فاحلدهم ثمانية جلدات وجعل منه الشيخ عز الدين
 وشيخ الدين امنوا وعملوا الصالحات ان لم جنات و
 تارة يحتل الامر بين فيحتاج الى دليل يعين احدهما قلت
 فعلم ان قولم مقابلة اجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد
 على الاحاد ليس على اطلاقه كما لا يخفى واما مقابلة اجمع
 بالمعز فالحال ان لا يقتضي تعميم المعز وقد يقتضيه
 كما في قوله سبحانه وتعالى وعلى الذين يطيقونه فدية
 طعام مسكين المعنى على كل واحد لكل يوم طعام مسكين
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف اخبار للصدق
 وعبره الا ان يصححها بالبا اقول قال في المنار والمبا
 للصاق فلو قال ان اخبرتني بقدم فلان فعدي
 حر تقع على الحق قال شارح المصنف لهذا الخفاء
 لان الشرط اخبار مطلق بالقدم فاذا اخبر به كاذباً
 لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا قال ان اخبرتني ان فلان
 قدم فانه لا يختص بالحق فلو اخبره بقدمه كاذباً عتق
 لان الشرط مطلق الاخبار وهو لا يتقيد بالصدق و
 مثل ان اخبرتني ان علمتني فان قال ان علمتني بغير
 فلان فاعلم كاذباً لا يحتج كما في الميزان بل كن قال فيها

ان كنت الى عذوم فلان وان فلانا قدم فكتب كاذبا
وهو خطا والصواب ما في الخلاصة انه كالاخبار معنى
ان كان بالبالا يحنث والاحنث وهو المرافق لكون البالي
للاصاق انتهى كلامه اي المصنف في شرح المنار **قول**
المصنف في النظرية الى اخره اقول اعلم ان كلمة في موضوع
للطرفية ولها معان اقول اخر نذكرها اخر هذا
البحث ان شاء الله سبحانه وتعالى والطرف اما ان يكون
تحقيقا كونه في الدار والماء الكون والصوم في يوم
الجمعة والصلاة في يوم الجمعة او تبسيها كقول سميانه
وتنشا حكاية عن فرعون الخبيث لا صلبك في جزوع
الحل لتكن المصلوب على كذوع تكن الشئ في المكان
وكقولك سميانه اجماعه قال شيخنا الطرفية اما حقيقة
او مجاز فالحقيقة حيث كان للطرف احثا وللطرف
تخير كقولهم في الكيس والمجاز اذا فقد الاحتوا
ما تدعي البرية او التخيير كونه صدق فلان علم وعلم
ذلك مسائل منها ما قال شيخنا اذا قال رجل
عصبت لى بانه منديل او تمرا في قوسه لزمان لانه
اقر بخصب مطروف في طرف وعصب الشئ وهو
مطروف ولا يتحقق بدون الطرف فلزمان وكذا الطعام
في السفينة والبرقي احوال هذه الطرفية اما
مكانية او زمانية وقد اجمعا في قوله سميانه وتعالى
الهم

منه فناء همدى شرفه

الهم علبت في ادى الارض وهم من بعد غلبهم سيقول
في بضع سنين **لراعي** ان ايا حقيقته وصاحبه
اختلفوا في حذفه وابانه وظروف الزمان فقالوا
هما سوا ورفق ابو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى
بينهما في نية اخر النهار في قوله انت طالق في عذقتهم
ولا تصح في قوله انت طالق عذوا ومرادنا في القضاء ولما
ديانه فيصدق وقال لا يصدق فيها قضاؤه
ويصدق فيها ديانته لانه وصفها بالطلاق في جميع
العقد فيقع في اول جزء منه ضرورة فاذا نوى
البعض فقد نوى التخصيص في العموم وفيه تخفيف
عليه فلا يصدق كما في الفصل الثاني وكما اذا حلف
لا ياكل طعاما فنوى طعاما دون طعام وهذا لان حذف
حرف في وعدم حذفه بمنزلة ولما يقع فيها في اول
جزء منه عند عدم النية ولا فرق بين قوله صمت
يوم الجمعة وبين قوله في يوم الجمعة لانه طرف في
الكالين ولم اى للامام وهو الفرق ان كلمة في للطرف
والطرف لا يقتضي الاستيعاب بل اذا **اشتغل**
جزء منه بغيره كما يقال فقدت في المجد وكيفية
فاذا نوى البعض فقد نوى حقيقة كلامه فيصدق
قضاوان كان فيه تخفيف بخلاف قوله انت طالق
عذافاه وصفها بالطلاق في جميع العقد وهو حقيقة

فاذا نوى البهمن فقد نوى التخصيص في العام
 وهو مجاز فلا يصدق اذا كان تخفيفا ونظيره
 ما اذا قال لا صوم من عمري او في عمري او الدهر او في
 الدهر وسرت فرسما او في فريخ وانتظرت يوما او في
 يوم بخلاف ما استشهد به لان اليوم لا يتجزأ في
 حق الصوم فاستوى فيه اكدق وعدمه وقد يخلو
 التي بين تقديره والتضريح به لا ترى انه اذا خلق
 لا يخرج امراته الا باذنه يحتاج الى الاذن في كل مرحلة
 ولو قال الا ان اذن لك يكتفي باذن واحد وان كانت
 الباقية مفترقة ولا يقال هو طرف في الحالين لانا نمنع
 طرفيه مع ظهوره في **اقول** ومن معاني في التقليل
 كقوله سبحانه وتعالى فذلك الذي لم تنتهي فيه وفي اكدق
 الشريف ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها ومن
 معانيها الاستعلاء ومن معانيها ان تكون مرادفة الى
 نحو فردوا ايديكم في افواههم ومن معانيها ان تكون
 مرادفة من هكذا ذكره ابن هشام والله سبحانه وتعالى
اعل **قول** المحشى اذ يقتضى ان يقع المشروط عقبه
 كما هو حكم الشرط الى اخره **اقول** يعني في قول المصنف
 ويجعل شرطاً للتعذر مساهلة لانه لو كان شرطاً محضاً
 لوقع المشروط بعده لامعه **وقال** بعضهم انه مجاز
 للشرط فيقع الطلاق بعده لكن ما ذكره المحشى عن السراج

هذا فرق يطلب

الهندي

الهندي اصح لانه لو قال لاجنبية انت طالق في نكاحك
 فتزوجها لا تطلق كما لو قال مع نكاحك ولو كان لطلقة
 كما للشرط لطلقت كما لو قال ان تزوجك فانت طالق
 كذا في النكاح كذا في شرح المنار وصح فيه انه يقع معه لا
 عقبه وفي التلويح وفي قوله بمعنى الشرط السارة الى انه لا
 يصير شرطاً محضاً حتى لا يقع الطلاق بعده بل يقع معه
 ويظهر الاثر فيها اذا **قال** لاجنبية انت طالق في نكاحك
 فتزوجها لا تطلق كما لو قال مع نكاحك بخلاف ما لو قال
 انت طالق ان تزوجك انتي اقرب ولعل قول المصنف
 على قول بعضهم لانه قال ويجعل شرطاً اي يجعل بعضهم
 شرطاً وقد علمت الصحيح والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف او في الشيء ثم **اقول** اعلم ان كلمة او تستعار
 للعموم بدلالة تقترن به فيصير شيئاً يواو العطف من
 حيث انها منفية وليست بعين الواو من حيث ان كل واحد
 منها منفى ولو كان كذلك لم يكن كل واحد منهما على الاثر
 بل على الاجتماع كالواو فمن الدليل على العموم استعمالها
 في الشيء قال الله سبحانه وتعالى ولا تطع منهم انما او
 كفورا معناه ولا كفورا فانما اطاع يكون من تكبالي الذي ولو
 قال سبحانه وتعالى وهو العلم وكفورا لا يكون من تكبالي
 الذي بطاعة احدهما فالمرطوعان قال في التبديع وتتم
 لورودها في الشيء ولا تطع منهم انما او كفورا اي واحدا منها

وهي تكرر في النفي فتعربها ولا اكمل فلانا او فلانا بحيث باجدها
وبها ولا يتخير في التعيين وعمومها على الافراد لا الاستواء
فصعد غاصبا باحدهما بخلاف الواو اقول **وقال**
العلامة الحامي ولا يتوهم ان اونه مثل قوله سبحانه وتعالى
ولا تطع منهم اثما وكمورا لكل من الامرين فانها مستعملة
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستند
من وقوع الاحد الميم في سياق النفي لامن كلمة او انتهي
قلت ورايت بخط والدي عن بعض الاثبات واما
في النفي فتفيد نفي كل واحد من الامرين فاذا **قلت**
ما حاز يد او عمر و فالمعنى ما جاء احد منهما اي لم يجر نزول
ولا عمر ولا نفي الموضع الموجب اكسرى النفي الكلي بول
عليه قوله سبحانه وتعالى ولا تطع منهم اثما وكمورا وقد
قرر هذا المعنى ابن اكا جب في شرح المفضل وغيره في
غيره وفي بعض المعنرات ومن الدليل على العموم استواء
في موضع الاباحة فيصير عاما لان الاباحة دليل العموم
لانها اطلاقا ورفع الفيد وعند ارتفاعه ثبتت
الاباحة بطريق العموم الا ترى انه لو اذن لعبد
في نوع يصير مثا ذوات الانواع لان الاذن رفع الفيد
وفي الوصول الى تحرير الاصول قد تنقلوا للعموم
فتوجب عموم الافراد في موضع النفي وعموم الاختفاء
في موضع الاباحة والفرق بين التخيير والاباحة ان الجمع
بيدهما

بينهما في الاباحة وليس له ذلك في التخيير وفي الملقح
والتحقيق ان اول احد الامرين وجواز الجمع وامتناع
انما هو بحسب محل للكلام ودلالة القوانين فان
قلت لا يمتنع الجمع في التخيير كما في خصال الكفارة
وكما اذا حلف ليدخلن هذه الدار او هذه الدار
فانه لو دخلها جميعا لم تكن وقد لا يمتنع اكلوني
الاباحة كما في جالس الحسن او ابن سيرين اذا لم يكن
الامر للوجوب وكما اذا حلف لا يكلم الا زيدا او بكرا فانه
لو لم يكلم واحدا منهما لم يكن **قلت** ما ذكر مختص بصورة
صورة الامر ومعناه منع الجمع او اكلوني في الاتيان
بالمأمور به ففي الاباحة اذا لم يجالس واحدا لم يكن اتيا
بالمأمور به امر الاباحة وان جالسها كانت محالسة
كل منهما اتيا بالما موم به بخلاف ما اذا جمع بين فصلا
الكفارة فان الاثبات بالمأمور به انما يكون في واحدة
منها وجواز غيرها انما هو بحكم الاباحة الاصلية حتى لو
لم تكن لم يجر مجزئها اذا قال ببع هذا العبد او ذاك او
طلق هذه الزوجة او تلك **قلت** وفي المعنى للعلامة
ابن هشام في بحث او فان **قلت** قد مثل العلماء بان في
الكفارة والغدية للتخيير مع امكان الجمع **قلت** تمتنع
الجمع بين الاطعام والكتسوة والتزويج الاتي كل منهن كفارة
وبين الصيام والصدقة والنكاح الاتي كل منهن فدية

الاول منفيا والثاني مثبتا قلنا وقد رده السعد
 ٢ التلويح حيث قال وما يقال ان تعذر العطف
 من جهة الاول منفى ليس بمستقيم اذ لا امتناع في
 عطف المبتدأ على المنفى وبالعكس والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المصنف ولو لم يكن العلم **قول** الظاهر
 انه من كلام الشافعي تارخا لانه لا يلم اطلع على اجزاء الاول
 الذي فيه كتاب الحدود **قول** والتلويح بالتعريف
 به ظاهر موافق للقواعد لانه غيبة وهي حرام فاذا
 لم تكن غيبة لانه انك معصية ليس فيها حد مقدرة
 وهو الصواب في التعريف كما ذكره المصنف فيها وقد صرح
 في شرح الشريعة بكون الغيبة حيث قال ان الغيبة
 لا تقتصر على اللسان صريحا بل التعريض في هذا
 الباب كالصريح وكذا الفعل كالقول وكذا الاما والعز
 والرمز والكنية والحركة وكل ما يعلم منه المقصود فهو
 داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت ام المؤمنين
 عايشة رضي الله تعالى عنها ونفعا بها دخلت عليا امرأة
 فلما ولت او مات بيدي اي قصيرة فقال عليه الصلاة
 والسلام قد اغتبت بها ومن ذلك الحكاية بان يمشي متحاجا
 او كما يمشي وهو غيبة بل هو اشد من الغيبة لانه اعظم في
 التصريح والنهي وتقام في شرح الشريعة والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المصنف في الورد البار ذكره

التعازير

يعزر على المحاكم

كو

بحق تقرر الى اخره **قول** كريدته ولوردة وفتنة ومنته
 واصل ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 ونفعا عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ونفعا عنه
 كل ما صاحب الورد البار والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف قال لربنا فاسق ثم اراد اثبات فسقه
 لا يقبل الى اخره **قول** قالوا ولا يسمع القاضي الشهادتين
 على جرح اي مجرد من غير ان يتضمن ايجاب حق من
 حقوق الشريعة او من حقوق العباد لان الفسق مجرد
 مما لا يدخل تحت احكام لان الفاسق يرفع فسقه بالتوبة
 ولعله قد تاب في مجلسه او قبل فلا يتحقق الاثر
 ولان فيه هتك الستروا ساجدة القاضي من غير ضرورة
قول واذا كان في اثبات ما يوجب التعزير منفع
 بالعامه لم يكن جرحا مجردا قال بعض العلماء مولفا
 ويدخل التعزير تحت قولهم في تفسير الجرح المقبول
 في كتاب الشهادات هو ما تضمن حقه الله سبحانه وتعالى
 او حق العبد والمجرد الذي لا يقبل ولا يسمع البينة عليه فهو
 ما لم يتضمن حقه الله سبحانه وتعالى ولا للعبد كما في
 الهداية وغيرها في حق الله سبحانه وتعالى اعلم من الحدود
 والتعازير التي هي من حقوق الله سبحانه وتعالى لان
 المراد بحق الله سبحانه وتعالى كما صرح به الاصوليون
 ما يتعلق بغيره بالعامه وذكر في المعراج في شرح قول

قال لربنا فاسق ثم اراد
 اثبات فسقه لا يقبل

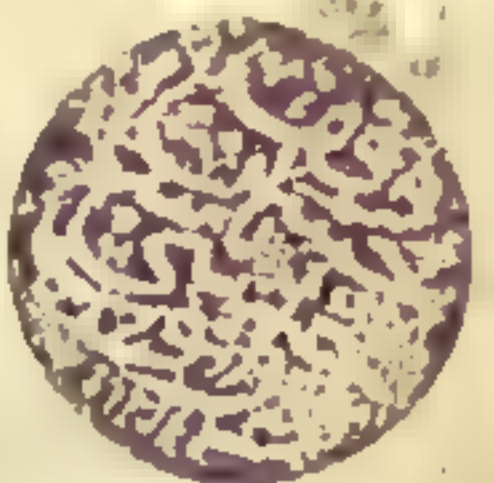
في الشهادة ولا تمنع الشهادة على جرح مجرد فان قيل
 انه صلى الله عليه وسلم قال اذكروا القاصي بما فيه قلوبنا
 هو محمول على ما اذا كان ضرره يتعدى الى غيره ولا يمكن
 دفع الضرر الا بالاعلام انتهى فيدخل تحته ما اذا كان
 ضرره عاما كرجل يودي المسلمين بفساد ويده فاذا
 اعلم القاصي بذلك قبل خبره حيث كان المجرع قد
 فخره القاصي ويمنع اشد المنع ويعز به بما يليق
 بحاله **قلت** وفي الجرح للمصنف ان الظاهر ان المراد
 بقولهم اذا تضمن حقا من حقوق الشرع لم يكن مجردا
 شاملا لما اذا تضمن التعزير حقا لله سبحانه وتعالى فعلى
 هذا البرهان ان الشاهد خلا باجبية يقبل لضمه
 اثبات التعزير لكن الظاهر ان مرادهم من امكن كد
 فلا يدخل التعزير لقولهم وليس في وسع القاصي الزامه
 برفع بالتوبة لان التعزير بحق لله سبحانه وتعالى يسقط
 بالتوبة بخلاف احدى ولا تسقط بافترق العرق ويدل
 عليه انه مثل المجرع باكل الزام مع انه يوجب التعزير و
 باقرارهم بالزور مع انه يوجب التعزير فتعين ارادة
 احدى فقط فان **قلت** هل عدم قبول الشهادة
 على الجرح مطلقا قبل التعديل وبعد ام قبل لا
قلت قال المصنف في الجرح ولكن عدم قبول الشهادة
 على الجرح اعم من ان يكون قبل التعديل او بعده
 انتهى

انتهى **قلت** لكن في الدور والغير ملاحظا وما يحا
 ما ذكره المصنف فانه قال ان الشهادة على الجرح المجرع لا
 تقبل بعد التعديل وتقبل قبله وانما تقبل قبل التعديل
 لانها اخبار فاذا اخرج مجرعا ان الشهود فاسق او اكله الربا
 فان الحكم لا يكون قبل ثبوت العدالة واما بعد التعديل
 رفع للشهادة بعد ثبوتها حق وجب على القاصي العمل
 بها ان لم يوجد الجرح المعتمد ومن القواعد المقررة ان
 الرفع اسهل من الرفع وهو السري كون المجرع مقبولا
 ولو من واحد قبل التعديل غير مقبول بعده بل يحتاج
 الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع الشريف او العبد
 اقول ولو اجاد مولانا هلا خسر في تحقيق هذا المقام
 وتحرر من الدور والغير ثم قلت فاضحى بهذا التحقيق
 ما اعترض عليه بعض المتصلقين بلا شعور على مراد
 القائل ومع ذلك ذاهل عن القواعد وغافل حيث قال
 اقول في نظر اذ العرض ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر
 سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الى ما
 ذكره من الصور المقيده انتهى اقول قال شيخ الاسلام
 والوفى في من الغفار بعد ما ذكر ما ذكره الملا المذكور قلت
 و مراده بهذا ان الكمال اي ابن كمال باشا اقول
 وهذا محال لما ذكره المصنف في الجرح كما ذكرته اقول وقد
 ذكر العلامة كمال الدين في فتح القدير وجوبها لعدم قبول

لعله وقد

فاضح

لا تقبل الشهادة على
المجرد المجرّد



الشهادة على الجرح المجرّد فذكر منها ان عجز هذه الشهادة
يعتق الشاهد فلا تقبل بها فته وهذا لان فيه انما
الفا حشة وهو متوعد عليه قال سبحانه وتعالى ان
الذين يحبون ان تليح الفا حشة في الذين امنوا لهم
عذاب اليم فان قيل ليس المقصود الساعة الفا حشة
بل دفع الضرر عن المشرك وعليه اجيب بان دفع
ليس ينحصر في افادة القاصي على وجه الاشاعة بان
يشهد في مجلس القضا المشتمل على ملا من الناس بل
يبدفع بان يحضر القاصي سر انتهى والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف التعزير لا يسقط بالتوبة **اقول**
قال في القنة بعد ان علم به لامة دفع حب ونصب
المسلم ببيع احمى ضرا وحيها بخلاف الذمي حتى تقدم
اليه فان باع في المصر بعد التقدم فتراسل لا يسقط الف
مت هذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة انتهى
والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** ولا يخفى ان التعزير
ينقسم الى ما هو حق الله سبحانه وتعالى وحق العبد فاما
ما وجب حق الله سبحانه وتعالى فقد صرح مشايخنا
بانه يسقط بالتوبة ومن صرح بذلك العلامة المصنف
في البحر في بحث الشهادة على الجرح واما ما وجب
حق العبد فقالوا هو كسائر حقوقه فيكون فيه الا بر
والعفو والشهادة على الشهادة ويجوز فيه البين يعني

اذا

اذا انكر ان يسه بحلف ويقضي بالنكول كذا في فتح القدير
فاذا علم ذلك وتحرر كذا ما هناك علمت ان المصنف اطلق
في كون التعزير لا يسقط بالتوبة وهذا اطلاق غير محله
كما لا يخفى **قال** قال العلامة قال الذين
في فتح القدير وقال القزويني يجوز التعزير الذي يجب
حق الله سبحانه وتعالى لكل احد لعله النيابة عن الله سبحانه
وتعالى انتهى **اقول** وقدر في البراءة والقيمة بحال ان تكاف
الفا حشة قال في البراءة وبعد النزاع لا يقيم الا الامام
قول المصنف حرمه اللواط عقيمة الى اخره **اقول** وفي
فتح القدير للعلامة ابن الهمام وهل تكون اللواط
في احكام اي هل يجوز كونها فيها قيل ان كان حرمها عقلا وسمعا
لا تكون وان سمعا فقط جائز والصحيح انها لا تكون فيها **والله**
سبحانه وتعالى استبعده واستغنى فقال سبحانه وتعالى
ما استقم بها من احد من العالمين وسماه خبيثة فقال
سبحانه وتعالى كانت تعمل اكبيات واجبة منزلة عنهما
نعم وبالله الملك القدوس من اكبيات والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف ولما رآه لا صمنا الى اخره **اقول**
يعني لم يطعن بما حكاه عن مولانا الامام الشافعي رحمه الله
سبحانه وتعالى في كلام السادة المحققين **اقول** وقد
ظفرت به والله سبحانه وتعالى الحمد والمه والفضل برأيت
خط ثقة بخط شيخ الاسلام الرواد قال برأيت ذلك في اجاس

الناطقي قال وان كان المدعى عليه رجلا مروة
وحظر استحسن ان لا يعز مراد اكان اولد ما فعل
و في نوادر ابن رستم عن محمد ويعظم حتى لا يعز
اليه فان عاد الى ذلك وتكرر منه ضرب التعزير وقد
مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرف قدس
وفخر تحاشوا عن عقوبة دوى المروة الا في احدا انتهى
والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف اذا اخذ قبل
قوته **قوله** هو راجع الى الساحر والزبديق لما تقر
ان الشرط يرجع الى جميع ما سبق عندنا بخلاف الاستئنا
والصفة فانها يرجعان الى ما يليهما والفرق المذكور في كتب
الاصول وعلى كون الشرط يرجع الى جميع فروع ذكرها ما
منها لو قال عبيد حرة وامرأة طالق وعلى حج ان لم ارجل
الدار ومنها ان مكتوب النكاح والافرار ومحوها اذا كت
اخره ان شاء الله تعالى يبطل البيع ويخوم ولا بد من الاتصاف
في الكتابة فلو ترك فرحه فان الاستئنا ينصرف الى ما يليه
اتفاقا لا سكوت في النطق **قوله** وكون الاستئنا يعود
الى الاخر هذا محله ما لم يقتض رجوعه الى جميع دليل
فان ذلك على ذلك دليل يرجع الى جميع ومن فروع كون
الصفة ترجع الى الاخر لا الى جميع الله عز وجل ام
امرأة سواد دخل بامرأة اوله يدخل لقوله سبحانه وتعالى
نساكم وقوله سبحانه وتعالى نساكم اللاتي دخلتم بهن وقع

صفة وهي ترجع للاخر فتكون قيدا في الربايب كما
حققه في شرح الهداية ويثبتنا العلامة على القدي
مفتي الديار المصرية في شرح الكنز النظم وعزها وقد حرت
هذا البحث في رساله في ذلك واحمد لله تعالى ومنه
التوفيق **قوله** وقوله ان الشرط يرجع الى جميع المراد
به الشرط الصحيح كما صرح به الزبديق في شرح الكنز واجب
المهمات **قوله** ويدل على رجوعه الى اليسير في كلام
المصنف ما في شرح الشريعة من قوله الزبديق عند الفقهاء من
ينظر في الكفر مع الاصرار عليه ويظهر الايمان بنية واختلفوا
في قبول توبته والاصح عند الحنفية انها تقبل قبل الطهر
وبعد لا بل يقتل كالساحر والراعي الى الخاد والاباحي كذا
في شرح العزيز وفي فتاوى قاضي خان والذي يستعمل السحر
فهو على وجوه ان كان يقول انا اخلق وافعل ما اريد
ثم تاب وتبرأ عن ذلك وقال الله سبحانه وتعالى خالف
كل شيء قبلت توبته ولا يقتل وان كان يستعمل السحر ويحذر
لا يدري كيف يفعل فان هذا السحر يقتل اذا اخذ وثبت
ذلك منه ولا تقبل توبته وساحر مستعمل السحر للثبوت في
الامتنان ولا يعتقده فانه لا يكون كافرا وفي بعض المحتر
قالوا ان الزبديق قبل ان يوحى فافترانه زبديق وقاب
عن ذلك تقبل توبته وان اخذ ثم تاب لا تقبل توبته لا يسمو
باطنه يظهر ونشأ ويعتقد وفيه الباطن خلاف ذلك

نعوذ بالله سبحانه وتعالى من ذلك وفي الفتاوى
الطبرية الساحر يقتل اذا علم انه ساحر ولا يثبت
ولا يقتل قوله اني اترك السحر والتوب بل اذا اقرانه ساحر
فقد هدم دمه وكذا اذا شهد اليهود به ولو اقرانه كان
في مدة ساحر وقد ترك منذ زمان قبل منه ولا يقتل
وكذا لو ثبت ذلك باليهود انتهى واعلم ان السحر هو
اظهار امر خارق للعادة من نفس شريرة جنيته مباشرة
اعمال مخصوصة تحري مجرى القلم والتعليم نعوذ بالله
سبحانه وتعالى من ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم اقول
وينبغي ان يراد على قول المصنف كل كافر قاب فتوته مقرر
الاجماع الى اخره المرتد الذي اذا اخذ تاب واذا ترك
ارتد وعاد وتكرر ذلك منه بين العباد لما في فتاوى
قاضي خان في آخر كتاب الحدود وحكي انه كان ببغداد
بصل بيان مرتدان اذا اخذ تابا واذا تركا عادا الى
الردة قال ابو عبد الله البجلي يقتلان ولا تقبل توبتهما
والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف كل مسلم ارتد فانه
يقتل اذا لم يثبت الا المرأة الى اخره اقول هذا الكلام
يسهل اكنى المشكل وظاهر كلامه انه يقتل واحكم ليس
كذلك فان اكنى لا يقتل كالمرأة بل يحبس ويحبر على
الاسلام قال في الفتاوى السراجية اكنى المشكل او
المرأة اذا ارتدت لم تقتل ويحبس انتهى والله سبحانه وتعالى

اعلم **قوله** المصنف وبطلان وقفه الى اخره اقول
هذه المسئلة المذكورة في المحيط وغيره اذا وقفنا
وقفا صحيحا ثم ارتد الواقف بعد ذلك قتل على حدة
واما ان يبطل الوقف فصار ميراثا لم يحسب عمله فان
رجع الى الاسلام فان وقف بعد الرجوع جاز ولا
فلا قال وعندى هذه المسئلة تطر فان حبس
عمله يعني ان يكون ابطال ثوابه لا ابطال ما
يتعلق به حق الفقراء وصار اليهم فانه ينبغي ان لا يبطل
حقم لفعله انتهى اقول وهو نظير نصير وفي الاسعاف
ولو جعل اوقفا على ولده ونسبه وعقبه ثم من بعدهم على
المساكين ثم ارتد والعيه ذبا لله سبحانه وتعالى بعد ذلك
عن الاسلام فمات او قتل عليها يبطل الوقف ويرجع
ميراثا فان قيل كيف يبطل الوقف وقد جعله على قوم
بأعيانهم قلست قد جعل اخر للمساكين وذكر قربة
الى الله سبحانه وتعالى فلا يبطل ما تقرب به الى سبحانه وتعالى
بطل الثاني لانه لما بطل ما جعله للمساكين بارتداده فكانت
وقف ولم يجعل اخر للمساكين وان لم يكن اخر لهم لا يصح
الوقف على قول من لا يحيزه الا يجعل اخر لم وكذلك
لو وقف على اهل بيته او على قرابته او على مواليه او على بني
فلان ابوان من بعدهم على المساكين فانه يبطل بموته
مرتدا ولو وقف وهو مرتد كان وقفه باطلا لان ابا حنيفة

رحمه الله سبحانه وتعالى لا يحيز تصرفه في المال الذي
 في يده حتى لو قتل على ردة أو مات عليها تكون جميع
 تصرفاته في مال باطله والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف لا بالمودن وبالعلم والعلم الى اخره **اقول**
 في البرازيل والاستحقاق بالعلم كونه علما استحقاق بالعلم
 والعلم صفة لله سبحانه وتعالى من فضله خيرا عباد
 لبدلو اخلقة على شرع بناية عن رسله فاستحقاقه
 بهذا العلم الى من يعود انتهى **اقول** فيفيد هذا ان
 الاستحقاق بالعلم لا يكون علما بل كونه اتركبوا ما لا
 يجوز او مما حيث الادمية ليس بكفر وهو يفيد انه لو
 لو استحق بالمودن من حيث الاذان يكفر فليتامل والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف قال التاجران الكفا
 والكم ودار الحرب الى اخره **اقول** وفي التاتارخانية
 وفي التخيير والتفق مشايخنا ان من رأى امر الكفار
 حسنا فقد كفر حتى قالوا رجل قال ترك الكلام عند
 اكل الطعام حين من المجوس او ترك المضاجع
 لحالة احبض عندهم حسنة فهو كافر **قاي**
 نقلت عن مختصر الطحاوي قال ابو جعفر واذا
 ارتدت المرأة لمرثا زوجها وليت كالزوج
 اذا ارتد قال ابو بكر وذلك لان المرأة لا تقتل فلا
 يكون بارثا لها فارة من الميراث بل هي بمنزلة ما لو

قلت

قبلت ابن زوجها شهوة وهي صحيحة فلا يرثها زوجها
 واما الزوج فانه يقتل فكان فارا من الميراث بمنزلة المريض
 اذا طلق امراته وقالوا لو اردت المرأة وهي مرضية
 ورثها زوجها ان ماتت في العدة **ف** **قول** لو قال
 شخص لا احب الدنيا وهو القرع واراد الاستحقاق كغير
 لما صح ان صلى الله عليه وسلم كان يتبشع الدبا هكذا في بعض
 المعبرات وحكي عن النبي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى
 انه كان جالساً مع هارون الرشيد على فروى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم حديثاً انه كان يحب القرع فقال حاجب
 من حجاب اما انا فلا احبه فقال ابو يوسف يا امير المؤمنين
 انه قد كفر فان تاب واسلم والا فاصرب عنقه فتاب
 واستغفر حتى امن من القتل **ف** **قول** معهم قال في
 الذخيرة واذا قال لعيره سؤ شاركل او قص شاركل
 فانه سنة فقال لا افعل ان انكره اصلاً بكفر وفي البرازيل
 قيل قلم الاظافر سنة فقال لا افعل وان كان سنة كفر
 قال والحاصل انه اذا استحق بسنة او حدث من احاديث
 عليها فضل الصلاة والسلام كمن نفى ذبا لله العلي العظيم
 ما ذكر **قول** المصنف كتاب اللقيط واللقطة والابق
 والمعقود **اقول** قد ترجم المصنف لهذه الاربع
 ولم يذكر شيئا من احكام اللقيط والمعقود فيما رايت
 من النسخ من هذا الكتاب ونقص المترجم له عن الترجمة

حكاية
 المايه

وقاله في شاركل

معيب لا تقص القرحمة عن المترجم له كما في شرح النجاشي^{ره}
ولا بأس بما يرا د بعض احكام من احكامها ملية للفائدة
والله سبحانه وتعالى هو الموفق فاقول حكم اللقيط
يرجع الى نحو خمسة عشر مسيلة منها الافضل في اللقيط
اذا اخذه اذا وجد به هلك ومنه ان اللقيط مسلم
ومنه اللقيط حر لانه وجد في دار الاسلام ومنه
ان ما وجد مع اللقيط من مال فهو له ومنه
ان الولد اولى به من غيره واولى بالانفاق عليه فان ابى
ان يفعل دفعه الى القاضي فان قدر القاضي ان ينفق
عليه من بيت المال الى ان يتغنى ففعل ذلك وان لم يقدر
دفعه لرجل لينفق عليه ما يحتاج اليه على ان يكون ذلك ديناً
له على اللقيط بطلبه به اذا ادرك فان لم يجد من ينفق
عليه كذا قلنا ان لا ينفق فله ذلك ويكون حقه على المولى
ان لا يصعوه كذا في التنف ومنه ان ليس للملئق ان
يشترى له ولا ان يبيع عليه الا ما تدفع اليه الضرورة
من طعام او كسوة وله ان يقبل له الصدقة فينفق على
ذلك ومنه انه لا يجوز له ان يوجه غلاماً او جارية
فان امره القاضي بذلك كله جاز حينئذ ومنه ان اللقيط
اذا ولى احد اجاز ذلك وهو اولى بميراثه من بيت المال
ومنه ان ارش جنايته في بيت المال ومنها انه اذا ادعا

الملئق

الملئق ثبت نسب منه ولو ادعاه كافر لم يصدق الا ان يكون
الملئق وجد في قريته فيها كفار فيصدق حينئذ ويكون
ابنه ويكون مسلماً ومنه اذا ادعاه امرأة لم يصدق
الا بينة فان شهدت امرأة عدله انها ولدت له فثبت لها
كذا في التنف اقول ومعناه كما في الحاشية امرأة لها
زوج فادعت المرأة انه من الزوج وانكر الزوج الولاد
فان الولادة لا تثبت الا بشهادة القابلة وان لم يكن لها
زوج فقالت لصغير هو ابني لا يثبت النسب الا بشهادة
رجلين ومنه لو ادعى الملئق انه عبد له لا يصدق
وان لم يعرف انه لقيط فالقول قوله وكان عبداً لها ومنه
لو النقط مسلم وكافر فتنازعاه تزويجه فالمسلم احق
به من الكافر وكذا لو وجد حراً وعبد فالحر اولى من العبد
ومنه انه اذا مات اللقيط فارتبه بيت المال
ومنه ان لو ادعاه حر ان احدهما ابنه من هذه الحرة
والاخر من الامة فالذي يدعيه من الحرة اولى ومنه
انه اذا وجد مع مال فهو له فيصرفه الراجل اليه بالمرئق
ومنه ان الواحد يدفعه حرة ومنه انه
يقبض له الهبة ومنه انه لا ينفق للملئق عليه
اجارة وعرفه بعض العلماء بانه في مولود طريح اهل
خوف من العيلة او فراراً من تمة الرثا والمفتود هو
غائب لم ير احيى هو في توقع ام ميت او مع اللحد البائع

وهو حي في حق نفسه فلا تنكح عرسه ولا يقسم ماله ولا
تفسخ اجارته وينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ
ماله ويقوم عليه وحاصله ان المصوب يحوز له فعل
مسائل ولا يفعل مسائل فالمسائل التي لا فعلها منها ما
قد منها هنا من اخذ حقه وصفظ ماله وقيامه عليه
ومنها بيع ما يخاف فسادَه ومنها **انه يتفق على**
عرسه وقريبه ولاداء مما المسائل التي لا يمكن فعلها
انه لا يخاصم في دين تولاه المعقود ولا في نصيب له
له في عقار او عرض في بداخ ومنها **انه لا يبيع ما**
لا يخاف فسادَه في نفقة ولا غيرها ومنها **انه لا يتفق**
على اللاح والاخت والخال والخاله كما في فتاوى الولوالجي
اقول وقالوا المعقود حي في مال نفسه ميت في
مال غيره كما في معقود مئة المفتى وذكر معنى ذلك
وحاصل احوال المعقود انه حي في حق نفسه بالاستغنى
فلا تنكح عرسه ولا يقسم ماله قبل ان يعر فحاله ولا يبيع
اجارته وقد قدمنا بعض احكامه في ذلك وميت في
حق غيره فلا يرث من غيره ولا يترك ما اوصى له اذا
مات الموصي بل يورث قسمة الى موت اقرانه في
بلده وهو المذهب فان ظهر قبله حيا فله ذلك وبعد
حكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك فتعذر عرسه للموت
ويقسم ماله بين من يتحقق ارثه الان وفي مال غيره ما

حي

حين فقد فريدا الموقوف له الى من يرث مورثه عند
موته ولو كان مع المعقود وارث يجب له لم يعطيا
وان انتقص حقه اعطى اقل النصيبين كالحمل اي ان
انتقص حق المعقود بالذي يجب اعطى اقل النصيبين
بيان رجل مات عن ابنتين وابن معقود وابن ابن او
نبت ابن والمال بيد الاجنبي وتصادقوا على وقد
الان وطلبت البنتان الميراث يعطيان النصف لانه
متيقن به ويوقف النصف الاخر ولا يعطى اولاد الابن
شيئا لانهم يحجبون بالمعقود لو كان حيا فلا يستحقون
الميراث بالشكل ولا يخرج اليد الاجنبي الا اذا ظهرت
حياته وتمت منه في فتح القدير وانه سيجانه وتعا علم
قول المصنف او من استعان به مال كله **اقول** المراد
من استعان به المالك من قال له المالك ان عبدى قد ابق
فاذا وجدت فخذ فوجه فرده ليس له شي لان مالكم
استعان به ووحد الامانة والمعين لا يتحقق شيئا
كذا في فتح القدير ومثله في الفتاوى الظهيرية **اقول**
وهذا التعليل يفيد انه انما يتحقق اجعل اذا وقع
منه وعد بنحو نعم كما لا يخفى **قلت** وقد مر في
بشرائط قوله كذا في التا تاريخه معلل بانه قد ورد
في الامانة والله سبحانه وتعا علم **قول** المصنف او رده
احد الابوين مطلقا الى اخره **اقول** كلام يفيد انه لا فرق

من

ادارد ابق ولده

بني ان يكون الاب عيالا ولده ام لا ولا بعض المعبر
ما يجالعه حتى فتح القدير واجهه والظهير انه اذا ارد
ابق ولده فان لم يكن عيالا فله ان يجعل وان عيالا فلا
فلا جعل له وحيلة اكمل على التفصيل ان اراد ان كان
ابن المالك او احد الزوجين على الاخر او الوصي لا يستحق
جعلاً مطلقاً اما الولد فلانه من باب الخدمة والاب
اذا استاجر ابنه لخدمته لا يتحقق عليه اجره لان خدمته
واجبة على الابن فلا جعل وهذا يفيد عدم الوجوب
وان لم يكن عيالا فاذا كان عيالا فمطابق الاولي واما
احد الزوجين فان كان زوجا فالقياس انه يجب وفي
الاستحسان لا يجب لان العادة ان يطلب الزوج عبدا
امراة متبرعا في العرف لانه ينتفع به والثابت عرفا كالتام
نصا وان كان زوجة لا يجب له هذا ولانها لا تتحقق بولد
الخدمة على الزوج كالولد وكذا الواجب لها لخدمته لا يجب
لها شيء واما الوصي فاما لا يتحقق له جعل بولد عبيد اليتيم
لانه من الحفظ وان كان غيره من الاب وبناته الاقارب
فان كانوا عيالا المالك لا يجب لهم وان لم يكونوا عيالا
وجب لهم لان العادة والعرف ان الابن انما يطلب الابق
بين عياله فكان التبرع منهم باسرها وهو كالنكاح
نصا بخلاف ما اذا لم يكونوا عيالا لان التبرع حينئذ
لم يعقد نصا ولا عرفا اقول وفي التتق الوارث اذا

وجده واخذه بعد موت السيد فليس له جعل لانه
له او شريك فيه فقد رده لنفسه فلا جعل له وفيها رجل
اشتراه فحياه المشتري فاستحقه مولاه فلا جعل له لانه
جاءه لنفسه لا ليرده على صاحبه وفي الفتاوى
الولوا الجية ان الرهبان اد ايرد والابق لا جعل لهم
فصار المستثنى على هذا احد عشر مسألة والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المصنف لو اراد الملتقط الانتفاع
الحاضر اقول محل هذا اذا كانت اللقطة شيئا
يطلبه صاحبه كما قيده به في اخانية وبه يعلم اطلاق
مولانا المصنف في محل التقييد قاله الشيخ الوين قاضي
خان وان اراد الملتقط صرف اللقطة الى نفسه فهو
على وجهين ان كانت شيئا لا يطلبه صاحبه كالنوى
وقشور الرمان فهو على وجهين ان وجد غير الملتقط
غير مختصة كان له ان ينتفع بها وان اراد صاحبها
ان ياخذ من الملتقط بعد ما جمعها كان له ان ياخذها
لانه وجد عين ماله وان كان الملتقط وحدها حمله
مختصة ليس له ان ينتفع بها قبل التعريف لان الظاهر
انها سقطت من صاحبه ولم يبقها ولو كانت اللقطة
شيئا يطلبه صاحبه فاراد الملتقط ان يصرفها الى نفسه
بعد ما عرفها مدة التعريف فهو على وجهين ان كان
الملتقط غنيا لا يجعل له ذلك عندنا سواء فعل ذلك بامر

القاضى او بغير امره بل تصدق بها الا اذا علم انها
 لذى فانه لا يتصدق بها بل توضح في بيت المال
 قال في البحر واستثنى من التصديق باللفظة ما اذا
 عرف انها لذى فانه لا يتصدق بها وكانت في بيت
 المال للتوايب كذا في التاتارخانية وقد ذكرها
 الوالد في تنويره وان كان الملتقط فقيرا ان اذن
 له القاضى بان ينفقها على نفسه يحل له ان ينفق ولا
 يحل بغير امر القاضى عند عامة العلماء وقال بصير
 رحمه الله سبحانه وتعالى وان كانت اللفظة شيئا
 اذا مضى عليها يوم او يومان نفسد فان كانت
 قليلة كحبة العنب ياكلها غنيا كان او فقرا وان
 كانت كثيرة يبيعها بامر القاضى ويحفظ منها والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قال** المصنف لا يجوز شركة القرا
 والوعاظ الخ **اقول** وفي القنية رمز القاضى بديع
 وقال ولا شركة الغزاة القراءة بالزمن في المجالس
 والتعازي لانها غير متحققة عليهم وفي الطريقة ولوان
 ثلاثة من القراء اشتركوا في المجلس والمعارف في الزمن
 والاحان هذه الشركة فاسدة لان ما اشتركوا فيه لا يكون
 مستقاه عليهم ولا على احد منهم ومثل في العصول العادة
 في الفصل التاسع والعشرون وفي القنية رمز لظهور
 الدين الحر عينا في ثم قال ولا يجوز شركة الدالين في علم
 وعلم

١٦٦
 وعلم بعلامة شخص ولا شركة السؤال لان التوكل في
 السؤال لا يصح انتهى ونحوه الشركة في تعلم القرآن
 والفقه والميلة في المحيط في التجنيس والمزيد وهي
 فرع القول يجوز اخذ الاجرة على القربات والفتوى
 على الحوزات وهو اختيار المتأخرين والمتقدمين
 على المنع من الحوزات لان العزبة انما تنفع عن العامل
 ولهذا نفقة اهلية وبنية دون نية امر او لان التعليم
 لمعنى لانه المعلم فلا يصح الاستيجار عليه الاختلاف فيه
 الاختلاف الاوقات فان حصل المتقدمين كانت الرغبة
 فيه متوافرة على التعليم حبة ومن المعلمين في مجازاة
 الاحسان بالاحسان من غير شرط وقد تقدم المعنى ان
 فعلنا بالحوزات لئلا يعطل هذا الباب ومما يحل ان يفتوا
 بحوزة الاستيجار اذا ضرب له مدة وواجب له المسمى ولو لم
 يضرب مدة ولا تسمية او جوا اجرا لمثل والمتقدمون
 انما يسعون منه لقلة القراء وجوب التعليم وليس كذلك
 زماننا وقال ابن الفضل البخاري كان المتأخرون
 من اصحابنا يجوزون ذلك ويقولون انما كره المتقدمون
 ذلك لانه كان للعالم عطيات من بيت المال وكانوا
 مستغنيين عما لا بد لهم منه من امر معاشهم وقد كان في
 الناس رغبة في التعليم بطريق الحكمة والان يجوز الاجرة
 ويجوز المتأخر على دفع الاجرة ويجلس ويهتدى قال في

النهاية وكذا يغني بحق الاستيحاء على تعليم الفقه في
زماننا وروضة الزندوسى كان شيخا بقلوب زما
بحق الامام والمؤلف والمعلم احدا الاخره كذا في الخبر
والله سمي الله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
قول المصنف وان لنفسه فهو الى اخيه اقول يعني اذا
استهداه فعله لنفسه وبه صرح في المحتسب للراهدى
قال في كتاب الوقف بعد ان علم بعلامه بطح من
وقف بناء عرصه بنا او غرس من مال الوقف فهو
للووقف وان بناه او غرس من مال فهو للوقف الا اذا
استهداه فعله لنفسه بخلاف الاجنبى فانه يكون له الا
اذا نواه للوقف انتهى **اقل** ويرد صريح ايضا في
القصة قال في كتاب الوقف بعد ان علم بعلامه به
لبرهان صاحب المحيط متولى الوقف بناء عرصه
الوقف فهو للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال
نفسه ونواه للوقف او لم ينو شيئا وان بنى لنفسه واستهد
عليه كان له اقول لا يخفى ما في كلام المصنف من الاطلاق
ومن العجب من الغافل المحتسب كيف مر على هذا
المحل ولم يتحقق اليه والله سمي الله تعالى اعلم **ص**
مسجد فيه شجرة تنفع بياض النجوم ان يظروا على هذا
النفع هكذا ذكره بعض المواضع والمختار للفتوى
انه لا يباح لانه صار للسجد فلا ينصرف الا في مصالح المسجد

كذا في وقف الولوالجية **قول** المصنف ولكن اطلاق التوق
بخاله اقول وبمقتضى اطلاق التوق ابنى الشيخ العلامة
المحقق الغمامه سراج الدين قارى الهداية حيث سبيل
عن مستحق حصته وقوف علم وهو ناظر عليها انها مودة
طويله وقبض بعض اجزائها لم مات في اثناء المدة و
انتقل الوقف الى غيره هل تنفسح اجازته ام لا **اجاب**
لا تنفسح بموت الناظر الموجب وان كان هو المستحق بالزيادة
منى كلامه اقول ويشيى ان يكون هو المذهب لما
انه ابنى به هذا العلامة الامام وامد سمي الله تعالى اعلم
قول المصنف وهل يجوز للسوق ان يشتري متاعا بالكر
واخره اقول بشكل على هذا ما في شرح الوهبانية عن
القصة ما مضى قلت قال في القصة بعد ان رمز ليو
الترجما في الصغير قال النصل للقيم ان لم يندم المسجد
العام يكون ضرره في القابل اعظم فله هدمه وان
خاله بعض اهل المحلة وليس له التاخير اذا امكنه التما
فاذا هدمه ولم يكن فيه غلة للمعارة في احوال واستقرض
العشرة بثلاثة عشرة سنة واشترى من المقرض شيئا
يشترى بثلاثة يرجع في غلته في العشرة وعليه الزيادة
فمنها صريح في انه يضمن الزرع فليشامل عند الفتوى
والله سمي الله تعالى اعلم **قول** المصنف الا في مسائل الى اخره
اقل كل شرط مخالف للشرع الشريف غير مقبول وكذا

كل شرط لا فائدة فيه قال الامام الطرسوسي واشترط
 شرطاً لا فائدة ولا مصلحة للوقوف غير مقبول كما قال
 اصحابنا في اشتراط ان الغرض او السلطان لا يكون له
 كلام في الوقف قالوا انه شرط باطل وللقاضي الكلام لان نظره
 اعلا وهذا شرط ليس بموافق للشرع الشريف ولا يسمع وكما
 قال اصحابنا ان الواقف اذا شرط ان لا يوجر الوقف اكثر من
 سنة مثلاً والقيمة لا يجد من يتاجر هذه المدة قالوا
 ليس للقيم ان يخالو شرط الواقف ولكن يرجع الامر الى القاضي
 فاذا رأى ذلك مصلحة اخبره مدة اكثر من المدة التي اشترطها
 انتهى **اقول** وردت حيلة ثامنة وهي ان يضع الواقف
 وراى انما كثر ان يضم اليه مشارفاً يجوز له ذلك كالوصي اذا ضم اليه
 غيره حيث يصح كذا في انفع الوسائل **اقول** وفي فتاوى
 العلامة الشيخ قاسم قال انه رفع اليه سوال سئل فيه
 عن واقف شرط لنفسه التبديل والتغيير فصور الوقف لزوجه
 فاجاب اني لم اقف على اعتبار هذا في شيء من كتب علمائنا
 وليس للمنفق الانتقال ما صح عند اهل مذهبه الذين يفتي
 بتوهمه ولان المتفق انما سأل عما ذهب اليه ائمة ذلك
 المذهب لا عما يحل للمنفق والله سبحانه وتعالى اعلم قال
 ثم يلغى ان محي الدين الكافعي وقف على جوابي وقال
 شرط الواقف كنفس السامع بحسب العمل به وان لم يكن مقصود
 عليه فاجبت بان هذا خلاف ما اجمعت الامة عليه من ان

شرط ان يوجر الوقف اكثر من سنة

قد اذن الواقف
 ان يوجر الوقف على غيره
 الصم

من شرط الواقفين ما هو صريح معتبر بعمل به ومنها
 ما ليس كذلك وخلاف ما نص الفقهاء عليه من معنى هذا
 الكلام فقال في كتاب الوقف لابي عبد الله الرمشي
 عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء مقصود كمن
 السامع يعني في الغنم والدلالة لا وجوب العمل مع ان
 التحقيق ان لفظه ولفظ الوصي والمخالف والمادر وكل
 عاقد يجعل على عادة في خطابه ولفظه التي يتكلم بها وافقت
 لغة العرب اولا ولا خلاف ان من وقف على صلاة او صيام
 او قراة او جهاد غير شرعي وكخوف لم يصح والله سبحانه وتعالى
 اعلم انتهى **اقول** وهذا متكفل على اطلاق المصنف في التمسك
 بوجوب العمل به مطلقا الابد مسائل ذكرها **اقول**
 ومتفق قول الشيخ قاسم الذي نقله عن عبد الله الرمشي
 وهو قول ان التحقيق قوله وكل عاقد الى اخره انعقاد النكاح
 بلفظ النكح بركما هو عادة اهل الرقي في خطابه وقد افق
 العلامة ابو السعود العمادي صاحب التفسير المشهور
 بالانعقاد بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه الغلظة وهذا
 الكلام يوجب ما افق به العلامة ابو السعود لكن افق شيخ
 الذي صاحب اليه بعدم انعقاده مطلقا قال لانه
 ما انعقد بلفظ الزوج والانتكاح ولما وضع لتمثيل العين
 وبافق شيخ الاسلام الرمشي الله سبحانه وتعالى عنده
 مرارا واقفيت به مرارا والوالد المرحوم في ذلك رسالة

انظر في نفوذ الكلام بلفظ النكح

معتق والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المحشى والظاهر
ان الذي ذكره في الفتنة مبني على قول الامام ابي حنيفة
من كراهته القراءة على القبر الى اخره اقول ما جعل
مكتبا له بقوله والظاهر الى اخره ذكره العلامة المصنف
في البحر الرائق بل غلطه قال في البحر والذي يظهر لي انه
مبني على قول ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى
بكرهه قراءة القرآن الشريف عند القبر فلما بطل
التعيين والفتوى على قول محمد من عدم كراهته
القراءة كما في الخلاصة الى اخره فلعله وافق بحسب بحث
المؤلف اقول وان اردت زيادة تحت بر هذا المقام
فعليك بمراجعة مولف الشيخ الامام الوالد المسمى بالوصف
الى تحت بر الاصول وفي مجمع الفتاوى الوصية بالقراءة
على قبره باطله قال في فتاوى قاضي طبرستان لكن هذا
اذا لم يعين القاري اما اذا عني ينبغي ان يجوز على
وجم الصلوة دون الاجرة انتهى اقول يفهم من كلامه
هذا ان الوصية بالقراءة على قبره انما بطلت لعدم
جواز الاجارة على القارة وعليه ينبغي ان يكون صحيحا
على القول المعتمد من جواز الاجارة على الطلقات كما
هو مذهب عامة المتأخرين والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله المصنف لا يجوز للقاضي عزل الناظر الشرطي
الاخره اقول وعبارة العصول العهادية وفي فتاوى

في نسخ نظام الدين رحمه الله سبحانه وتعالى
جعل له متوليا وشرطا ان يكون المتولي من اولاده واولاد
اولاده هل للقاضي ان يجعل غيره متوليا وهل يصير متوليا
بفعل القاضي ذلك قال اجاب والذي رحمه الله سبحانه
وتعالى لا والله سبحانه وتعالى اعلم وفي المصنف المذكورة
ذكر رشيد الدين القاضي لا يمكن نصب الوصي والقيم
اذا كان القيم والوصي من جهة الواقع والميت باقيا لا عند
الموت اخبرني بهما والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف
الرازي في تفسيره العرقان الى اخره اقول وفي
سير القاصي البضاوي المقييل مكان ياوي البسه
لاسترواح بالازواج والتمتع بين كونه له من مكان
فيلزم على التبيين اولاه لا يخلو من ذلك اذا لم يسم
اخره والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف تحلية
بعد باطله الى اخره اقول اطلقه فمثل ما اذا مضت
مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها او لا وقد
شرح سراج الدين في فتاواه بان اذا مضت مدة يتمكن
من الذهاب اليها والدخول فيها كان قابضا وصورة
اجاب به بعد ان سئل عن شخص اشترى من اخر
رايبلد وهما بلد اخري وبين البلدين مسافة
وبين ولهم يقضها بل خلى البايع بين المشتري والمبيع
تحلية السرية ليسلم هل يصح ذلك وتكون التحلية

قوله المصنف الاول شرط القاضي لا يهمل الناظر
عند الاصل في شرط الناظر بان شرط نفسه الولاية وهو كونه من الرعية
في نسخ الكثر عند قول صاحب الكثر او جعل الولاية اليه صحيح ونسخ
لرخاينا الوصي وان شرط ان لا يبيع معناه ان الواقع لو شرط الولاية
لنفسه وهو غير مأمون على الوقف فلقطع من ان يترجها منه ولو شرط
الواقع ان لا يبيع للقاضي ولا للسلطان ثم لا يترجها من كمال الشريعة
في بطل ونظر هذا الوصي اذا كان غير مأمون يترج منه والله سبحانه وتعالى اعلم

كما لتسليم ام لا فاجاب اقاله تكن الدار كحضرتيها وفاقا
 البايع كسلتها قال المشتري تسلمت لا يكون ذلك
 قبضا ما لم تكن الدار قربة منها بحيث يفقد المشتري
 على الدخول فيها والاغلاق فحينئذ يصير قابضا وفي
 ميلنا ما لم تنقض مدة يتمكن من الذهاب اليها
 والدخول فيها طالما لم يكن قابضا والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المحشي قلت ناظر الوقف له بشيها ن
 شبه بالوكيل الى اخره اقول قد ذكر صاحب انفع الوسا
 هو العلامة الطرسوسي قال ويجب ان يعلم ان منزلي
 الوقف عندنا بمنزلة الوكيل من وجه ومنزلة الوصي من
 وجه اما من حيث بالوكيل فمن حيث انه اذا مات الواقف
 تبطل ولايته كالوكيل اذا مات فان الوكالة تبطل من حيث
 انه ليس له ان يعوض في حياته وصحته كما ان الوكيل ليس له ان
 يوكل واما من حيث بالوصي فهو انه اذا اراد ان يعوض الى
 غيره عند موته بالوصية حيث يجوز كما ذكره في التمهيد
 ولو كان بمنزلة الوكيل من الوجه لما اترق احوال بين ان يكون
 في حال الحياة والضميمة وبين ان يعوض في حال المرض بالوصية
 والذي يظهر لي انه انما كان الامر كذلك لان الوقف معنى في حياة
 الواقف وبعد موته على حاله فاذا اولاه النظر بقى بالنظر الى
 استغناء الولاية من الواقف كالوكيل فيبطل بموته ولو علم
 كما بداه وبالنظر الى بقا الذي وكله لاجله بعد موته وهو

قول بمنزلة الوكيل يستدرك
 عليه لان قبض الواقف متوليا
 ليس له عزلة الا اذا اشترط
 ذلك في كتاب الوقف وهذا الوجه
 قاله الوكيل فان الموكل عليه
 عزله كما يشاء ما لم يصر
 قائم العسر

الوقف

الوقف جعل كالوصي حتى كان له ان يبيده عند موته
 فعلنا بالشهيد بالقدر الممكن انتهى اقول **فعل**
 بذلك ان المتوفى اذا اراد ان يعوض الى غيره ويقوم غيره
 مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز ذلك **قلت**
 الا اذا كان التفويض اليه على سبيل العموم لما في التمهيد
 من ان ناظر الوقف اذا اراد ان يعوض النظر الى غيره
 عند موته بالوصية يجوز لانه بمنزلة الوصي عند الموت
 وللوصي ان يوصي الى غيره واذا اراد ان يقم غيره مقام
 نفسه في حياته وصحته لا يجوز ذلك الا اذا كان التفويض
 اليه على سبيل العموم اقول **قوله** الا اذا كان
 التفويض اليه على سبيل العموم هذا الاستثناء مخصوص
 بالآخر وهو التفويض في حال الحياة يعني انه ولاه
 واقامة مقام نفسه وجعل له ان يبيده ويوصي به
 الى من يشاء فعلى هذه الصور يجوز التفويض
 منه في حال الحياة وفي حال المرض المتصل بالموت
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشي اقول ويشتي
 من ذلك مسيلة فان فيها المتحقق يقدم على العمارة وهي
 ما قاله الامام اخصاف رحمه الله سبحانه وتعالى الى اخره
 اقول لم يظهر لي وجه الاستثناء لان ما ذكره اخصاف
 من باب الوصية لا الوقف فقامل **قول** المصنف انه اذا كان

فيه مصلحة مع وان لم يكن لحاجة كبيع عقار اليتيم اقول
اعلم ان الامام نصب ناظر المصالح المسلمين وصرح المحقق
ابن الرمام بفتح القدير بان كوصي اليتيم واخلفوا
في وصي اليتيم على بيع عقار اليتيم فذهب المشايخ
المتقدمون الى انه لا بيع مطلقا واختاره القاضي الا سبي
وعيره وذهب المتأخرون الى انه ان يبيع بشرط ان
يباع بضعف قيمته وفيما اذا كانت في التركة وصية مرسلة
لانفاذها الامنة الى اخر سبعة شروط وقد ذكرها المصنف
في اول كتاب الوصايا من اخر هذه الفوائد والفتوى
على قول المتأخرين وممن صرح به الامام الزبلي في
شرح الكنز فاذا كان ذلك ان الامام يبيع عقار بيت المال
على قول المتقدمين مطلقا وعلى قول المتأخرين
المعنى به كما علت لحاجة او مصلحة والله سبحانه وتعالى
اعلم اقول ولم يذكر المصنف حكم وقف السلطان
من بيت المال بان وقف السلطان من بيت مالنا يجوز
اذا كان لمصلحة عامة ويوجب السلطان كما ذكره ابن
وهبان وحرره العلامة ابن السخنة في شرح الوهبانية
والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قول المصنف
الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف الى اخره
اقول الظاهر ان محل ذلك اذا كان في تاجير التعمير

حكم بيع اراضي بيت المال

الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف
عمارة

عني الوقف والافاض المرمية لما في فتاوى قاضي خات
اذا اجتمع من غلة ارض الوقف يد القيم فظهر وجه من
وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة ايضا ونحو
القيم انه تصرف الغلة في المرمية بطوته ذلك البر فانه يظهر ان لم
يكن في تاخير اصلاح الوقف ومرفعتها الى الغلة الثانية ضرر بين
مخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر
المرمى الى الغلة الثانية وان كان في تاخير المرمية ضرر بين فانه
يصرف الغلة الى المرمية فان بقي شيء يصرفه الى ذلك البر الى اخره
قال المصنف في البحر بعد ذكر ما نقلناه عن الحاشية وظاهره
انه يجوز الصرف الى المنجوقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية
اذا لم يخف ضرر بين وفي فتح القدير ولا تؤخر العمارة اذا
احتجج اليها وتقطع ايجارات الموقوف عليها لها الا ان لم يخف
ضرر بين فان حيف قدم انتهى وفي البحر قال عند قول
صاحب الكنز ويدل على غلة بعمارة لان قصد الواقف صرف
الغلة موبدا ولا يبقى دائمة الا بالعمارة فثبت شرط العمارة
اقتضا فعلم بهذا التعليل انه لا يبدأ بالتعمير الا اذا حيف
هالك عني الوقف فاذا علمت ذلك فخر ما هناك علمت
ان استسأ المحشى مسيلة الحضاف من قبل لهر الذي يبدأ
به من غلة الوقف لتعميره لا محل له كما يظهر كذلك عند
التأمل لان محل قول لهر ما اذا كان في ترك العمارة ضرر بين
ومحل مسيلة الحضاف ما اذا لم يكن في ترك التعمير هلاك

انهم

الوقف ليس بذكر قول الحضا فلات تاحيز العماره
سنة ليس مما يخجها عن حال الوقف الى اخره **اقول**
وقول المصنف هنا انه يبدأ بتعريف الوقف شامل لما اذا كان
خارج الوقف يصنع احد وهو ليس كذلك قال المصنف
المجرب الرابح ثم اعلم ان التعريف انما يكون من غلة الوقف ان لم
يكن فعل الخراب يصنع احد ولذا قال في الولوالجية رجل
احد ارام موقوفه فجعل المنتج رواقها مربطاً يربط فيه
الدواب وخصها بطين لانه فعل بخير الاذن انتهى والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول**
المصنف بصرف الهم قدر كفايتهم الى اخره **اقول** الذي يفهم
من قول اكاوي بصرف الهم قدر كفايتهم ان فرض المسئلة
فما اذا كان الوقف على حيلة المستحقين من غير ان يعين
كل واحد منهم قدرا معلوما اما اذا عين كل واحد منهم
قدرا معلوما فلا ينبغي ان يكون الحكم كذا كذا فليست امل والله
يد لك على صحة كلامنا **قول** اكاوي بعد ذلك هذا اذا لم
يكن معيناً فان كان معيناً على شيء بصرف الهم بقدر عماره
البناء انتهى **اقول** ويمكن ان يقال لا فرق بين ما اذا
عين كل واحد شيئا معيناً او لم يعين لان الصرف الى ما هو
قريب من العماره كالعمارة وهي مقدمة مطلقاً فليست امل
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ولا يعتبر في حق
زمان محي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف

في اخره **اقول** قال الطرسوسي بعد نقل عبارات كثيرة
في حكم من ادرك الغلة من الاولاد الموقوف عليهم والحكم
في وقت الاستحقاق واذا كان كذلك فالمدرس اذا مات في السنة
السنة قبل محي الغلة وقبل ظهورها من الارض وقد باشر
مدة لم مات او غلب ينبغي ان ينظر وقت قسم الغلة
الى مدة مباشرة والى مباشرة من جابحده وبسط المعلوم
على المديتين وينظر كم يكون منه المدرس المنفصل والمنفصل
فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه ما قدمناه من
اعتبار من محي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد
في الوقف عليهم بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرسين والفقهاء
وصاحب وطيفة ما وهذا السبب بالفقهاء والاعمال ثم قال
ان المراج الذي ثقل في القية عن طهونة الظاهر مخالفاً
لما قررناه ولكن اذا المعنى الفقهاء في التامل ثبت انه لا
مخالفة فيه والرجح هو لو اخذ الامام الغلة وقت الادراك
ثم انتقل لا يتردد منه حصته ما بقي من السنة وقال هذا
الحكم في طلبه العلم في المدارك ثم قال الطرسوسي ووجه
المخالفة انه لما نظر الى وقت الادراك علمنا انه لم ينظر الى
المباشر وانما الحق به بالا قارب والاولاد انتهى **قول**
وفي البرازيه امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي
السنة لا يتردد منه غلة بعض السنة والعبارة لوقت احصاء
فان كان يوم في المسجد وقت احصاء يتحقق وصار كالحج

المدرس اذا مات في السنة
قبل محي الغلة وقبل ظهورها

وموت كما كثر في خلال السنة وكذا حكم الطلبة في المدارس التي
 اقول وقد اجاب الطرسوسي عن ذلك فقال بعد
 ذكر فرع القبة كما قدمناه ووجه المخالفة بين كلام القبة
 وبين ما قررناه واجواب عن هذا اننا نقول لا شك في
 ان اجماعا ملكية شوب الاحيرة وشوب الصلة وشوب
 الصدقة فلور نحننا شايبة الاحيرة على البقية لوجب الاسترداد
 وهو قول بعض المشايخ انه يترد منه ولور نحننا شايبة
 الصلة في كل الاحوال لما كنا نعتبر غير حالة القبض فقط
 لانها تملك الصلات ولور نحننا شايبة الصدقة فقط لانها
 مملوكة لما كنا نقول يكون القني ان ياخذ مملو
 المدارس اصلا وقرنصوا على انه يكون الاخذ فلا بد ان ينظر
 في ذلك كله ويعمل في كل شايبة بحسبها من غير اخلاص بالاحرى
 فاعملنا شايبة الاحيرة في اعتبار رز من المباشرة وما يقابلها
 من المعلوم واعملنا شايبة الصلة بالنظر الى ان المدرس
 اذا قبض معلومه ومات او عجز ان لا يترد منه حصه
 ما بقي من السنة واعملنا شايبة الصدقة في تصحيح اصل الوقف
 فان الوقف لا يبيع على الاغنيا استرالا انه لا يدف من اقتضا
 قرة ولا يكون الا بملاحظة حاجت الصدقة وهذا في كل الاوقات
 على الاولاد والاقارب والمدارس وغير ذلك اني قال
 هل يكون بيع اجماعا ملكية ام لا قلنا قد رفع الشيخ
 الامام الوالد سوال في ذلك صورته ما قولكم في بيع اجماعا ملكية

اجماعا ملكية قس شوب
 النجعة

وهو

انظر في بيع اجماعا ملكية في بيوتهم

وهو ان يكون لرجل جامعية في بيت المال وبحاج الى حرام
 محلة قبل ان يخرج اجماعا ملكية فيقول رجل بعتني جامعا
 التي قدرها كذا بكذا بانقص من حق في اجماعا ملكية فيقول
 له بعتك فهل البيع المذكور صحيح ام لا لكونه بيع الدين بقدر
 ام لا فاجاب **اذا باع الدين من غير من هو عليه**
 كما ذكر لا يبيع قال مولانا في رواية وبيع الدين لا يجوز ولو
 باعه من المديوننا وهو سبحانه والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف الناظر اذا فوض النظر الى غيره الى اخره اقول
 وفي خلاصة الفتاوى المتولى اذا فوض الامر الى غيره
 لا يبيع اما السلطان اذا فوض امر مسجد الى عالم فله ان
 ينصب متوليا وفي باب الرا المتولى اذا اراد ان يعوض
 الى غيره عند الموت بالوصية يكون **القاضي** ان نصب
 فيما وجب له شيئا معلوما ياخذ في كل سنة لا يحل له الا
 بقدر اجرة مثله وهكذا في فتاوى الولوالجية وفي التاثيرات
قول مولانا المصنف ليس للقاضي ان يقرر وظيفته في
 الوقف بغير شرط **اقول** قال في المجتبى للقاضي
 ان ينصب قتي على غلات المسجد باجر مثله وان لم
 يشرط الواقف انتهى وفي التاثيرات خاينه القاضي اذا
 نصب فيما وجب له شيئا معلوما ياخذ في كل سنة لا يحل
 له الا بقدر اجرة مثله وهكذا في فتاوى الولوالجية وفي
 التاثيرات خاينه مولانا الى فتاوى ابي الليث ولو نصب القاضي

تو له لا يجوز ان يبيع
 به لطمه على نفسه
 والاجاز كما يبيح في
 الجهة على المجتبي

للقاضي ان يقرر قتي
 باجر مثله

خادم المسجد ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف حل له
 الاخذ وان لم يكن شرط ذلك في الوقف لا يحل للقاضي
 نصب الخادم فيه بالايجاب ولا يحل للمخادم القبض ايضا
 المصراقات القاضية اذا نصب فيما على غلات المسجد وجعل
 له ثيابا معلوما ياخذها كل سنة حل له الاخذ اذا كان ذلك
 مقدارا راجح مثله لذلك وان لم يشترط الواقف كان له ان ينصب
 فيما ويعطيه ثيابا ولو نصب خادم المسجد وباع المسيلة
 على حالها ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه حل له الاخذ
 والا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الاولى
 ما اذا اجرها الواقف لم يرد والعيادة باه سبحانه وتعالى
 الى اخره **اقول** ولم يذكر المصنف هل تبطل الاجارة بموت
 الواقف او لا وقد ذكر المسيلة في شرح الاختيارات وان
 الاجارة لا تبطل بموت الواقف استحسانا والقياس ان
 تبطل وبه اخذ ابو بكر الاسكافي ذكره في كتاب الوقف
 وفي عمدة المفتي من كتاب الوقف ولا تبطل اجارته اي
 الوقف بموت الموقوف عليه ولا بموت الواقف استحسانا
 وكذا بموت المتوفى انتهى **قول** المصنف كتاب
 البيوع اعلم ان البيع اربعة انواع نافذ وموقوف وفا
 وباطل فالنافذ مبادلة المال بالمال الصحيح احوالي
 عن المفسد والموقوف بيع ملك الغير كذا تعبر اذ
 هكذا قال بعض العلماء **اقول** ولا يرد من قيد آخر هو

كتاب البيوع

وهو ان يبيع ملك الغير بغير اذنه على انه للغير والا لو
 باع ملك الغير بغير اذنه على انه له فالبيع باطل كما في
 البدائع والقياس مبادلة المال المتقوم بغير المتقوم
 والباطل مبادلة غير المال بالمال او بغير المال كبيع
 امر بالعبد او لها يبطل لمعنى اخر كما لا فتراف عن مجلس
 الصرف والسلم قبل القبض فالاول يفيد الملك في الحال
 والثاني بعد الاجارة والثالث بعد القبض والرابع
 لا يفيد الملك في الحال والثاني بعد الاجارة والثالث
 بعد القبض والرابع لا يفيد الملك اصلا وفي الدرر
 شرح الغرر قال عند قوله في المتن باب البيع القاسد
 لقب الباب به وان كان فيه الباطل والموقوف والمكروه
 لكثرة وقوعه بتعدد اسبابه والباطل ما لا يبيع اصلا
 ووصفا ولا يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبدا بمئنة
 وقبضه واعتقه لا يعتق والقاسد ما يبيع اصلا
 لا وصفا ولا يفيد الملك عند انقضاء القبض به حتى
 لو اشترى عبدا بخر وقبضه واعتقه يعتق والموقوف
 ما يبيع باصلا ووصفه ولا يفيد الملك على سبيل التوقف
 ولا يفيد تمامه لتعلق حق الغير والمكروه ما يبيع باطل
 ووصفه لكن جاوره شيء منه كالباع عند اذنه كجمعة
 انتهى **اقول** فهذا وما قبله يفيد ان الموقوف داخل
 في الصحيح لانه الباطل والقاسد كما فهم بعضهم كما

لو باع ملك غيره
 على انه له انظر

يستفاد ذلك من التعريف والتقسيم والله سبحانه وتعالى
اعلم قول المصنف بخلاف المتاجرة والكفيلة والموصى
 بخدمتها الى اخره **اقول** قال الزيلعي في التبيين ومنها
 الرهن كالولد والثر والدين والصوف للراهن لانه متولد
 من ملكه وهو رهن مع الاصل لانه يتبع له والرهن حق
 متأكد لازم يسرى الى الولد الا ترى ان الراهن لا يملك
 ابطاله بخلاف ولد الجارية ايجابية حيث لا يسرى حكم
 ايجابية الى الولد فلا يتبع امه فيه لان الحق فيها غير
 متأكد حتى ينفذ المالك بابطاله بالفداء بخلاف ولد
 المتاجرة والكفيلة والمقصوبه وولد الموصى بخدمتها
 لان المتاجرة حقة في المنفعة دون العين وفي الكفالة
 الحق يثبت في الذمة والولد لا يتولد من الذمة وفي
 الغصب السبب اثبات اليد العادية بازالة اليد المحقة
 وهو معدوم في الولد ولا يمكن اثباته فيه تبعاً لانه فعل
 حسي والتبعية تجري في الاوصاف الشرعية وفي الجارية
 للموصى بخدمتها المستحق له اخدمته وهي منفعة والولد
 غير صالح لها قبل الانفصال فلا يكون تبعاً لها واسمى
 وتعالى **اعلم قول** المصنف فان علمنا قولهم بفساد
 البيع فيها لو باع جارية الى اخره **اقول** قد علموا
 بالعدوم صحة بيع امه الاحمال بان ما لا يصح افراده بابيع
 فكذا استثناه لانه بمنزلة الاطراف فصارت شرطاً فاسداً

بالعدول بيعه استثناه
 منه واكمل لا يبيع افراده

ولكنه

وفيه منفعة للمبايع فيفسد البيع قال الشيخ الرادف
 منع الغفار وقد بيع امه الاحمال لا تقر بان ما لا يصح
 افراده بالعقد لا يصح استثناه من العقد واكمل كذا ذكر
 لانه بمنزلة اطراف الحيوان لا اتصال بها وبيع الاصل ينشأ ولها
 والاستثناء يكون على خلاف الموجب فلا يصح فيصير شرطاً
 فاسداً والبيع يفسد به انتهى قلت فعلى هذا التعليل
 لو باع امه وحملها او مع حملها لا يفسد البيع كما نظهر ذلك
 عند التامل ايجيد ثم اعلم ان استثناه اكمال في العقود
 على ثلاث مراتب وجه يفسد العقد والاستثناء كالبيع
 والاجارة والكتابة والرهن لان هذه العقود يسطرها
 الشروط الفاسدة غير ان للفساد في الكتابة ما يمكن في
 صلب العقد من الشروط اي ما يقوم به العقد حتى لو كاتب
 بشرط ان لا يخرج من البلد لا يفسد وله ان يخرج لان الكتابة
 تنسب البيع من حيث انه العبد مال في حق المولى في
 ينسب النكاح من حيث انه ليس بمال في حق نفسه فعلمنا
 بالثبوت في اكمالين وجه العقد جائز والاستثناء
 باطل كالتبعية والصدقة والنكاح والحلح والصلح عن دم
 العمد فلا يبطل الاستثناء ويكون اكمال تابعاً للام وهذا
 يصير هو اكمال حيث صارت هي اى الام وكذا العتق
 اذا عتقت الجارية واستثنى ما في بطنها من العتق ولم
 يصح الاستثناء بمعنى انها عتقت في حملها وفي وجه يجوز

العتق والانتساب وهو الوصية حتى لو وصى بجارية لانتساب
الاصحاب صح وكذا لو وصى بجملة لانتساب لان الوصية اخت
الميراث والميراث تختص فيه اي فيما في السطن فكذا
الوصية والله سبحانه ونفعنا الله **قول** المصنف
الاعتبار للمعنى لا للالفاظ الى اخره **قول** هذا في
غير الاما ان اما هي فالعبرة فيها للمنفوظ لا للمعنى كما
فقيه النفس قاضي خاند في فتاواه فاطلاق المصنف
ليس في محله والله سبحانه ونفعنا هو الموفق للصواب
قول المصنف ولو قال اعتق عبدك عني بالثمن كما
يحتاج للمعنى لكنه ضمنى اقتضا الى اخره **قول** الاقتضا
كما قاله الاصوليون هو جعل غير المنطوق منطوقا
لتقوية المطروق وهنا لما قال اعتق عبدك عني
بالثمن فالامر بالعتق اقتضى الملك ولم يذكره الامر فان
الاغتناف بالالف لا يصح الا بالبيع والبيع مقتضى قبض
البيع متقدما على الاعتناق لانه بمنزلة الشرط لصحة
وكلما كان شرطه ان ينعى للعتق اذا شرط اتباع قبض
البيع بشرط مقتضى لا بشرط نفسه اظها بالنتيجة
كما لعبد يصير مقبلا بنية الاقامة من المولى حتى
يسقط العتق الذي هو ركن البيع ولا يثبت فيه
خيار الرؤية والعيب ولا يشترط كونه مقدورا التسليم
حتى الامر باعتناق الابن ويعتبر في الامراهلية الاعتناق

حتى

حتى لو كان صبيا مادونا لم يثبت البيع بهذا الكلام لكونه
ليس باهل للاعتناق ولهذا قال ابو يوسف فيمن قال
لغيره اعتق عبدك عني بغير ثمن فاعتقه ان العتق
يقع عن الامر ويثبت الهبة اقتضا فاستغنت الهبة
عن القبض كما استغنى البيع عن القبض ولا يوجب حنيفة
رحمة الله سبحانه ونفعنا ومحمد الفرق بين القبض والقبول
حيث سقط احدهما وهو القبول دون الاخر وهو
القبض بالاقتضا لان المقتضى قول غير مذكور حقيقة
جعل كالمذكور سرعا والقبول ايضا اعتبر سرعا فيكون
من جنسه فيصح ان يسقط سرعا لغيره كالحلام اخر فاما
القبض ففعل حسي فلا يجوز ان يسقط اعتبارا لطريق
الاقتضا لان المقتضى قول والقبض ليس من جنسه والقول
دون الفعل فلا يجوز ان يبطل لاجله ما هو اقوى منه
فان قلنا **قول** يسقط هذا بما اذا قال لغيره اطعم
عني كفارة بيمينى فاطعم المأمور حيث جاز وثبت الملك
للامر بالهبة وان لم يقبض **قول** الفقير عيب
الطعام فيمكن ان يجعل قابضا للامر لم يقبض بخلاف
الاغتناف فانه انلاف للمالك ولا يتصور القبض في الناف
واعلم ان من شروط الاقتضا ان لا يصح بالثابت
به بل يذكر المقتضى فحسب لانه لو صح به بان قال المأمور
لغيره مثل بالثمن وعتقم لم يجز عن الامر بل كان مبتدئا ووقع

العتق عن نفسه ومعنى قوله اعتق عبدك عنى
اعتق العبد الذى كان مملوكا لك ثم صار ملكي بالغ
عنى والله سبحانه وتعالى اعلم واعلم ان زفر
لا يقول بالاقتضا كما صرح به وممن صرح به الزيلعي
فان قلت يريد على ذلك ان زفر يقول فيمن قال ان
تسرى امة فهي حرة لم اشترى امة لم تكن في ملكه وقت
الحل وتسرى بها يعتق قال لان الشراء لا يصح الا في الملك
فكان ذكره ذكر الملك كمن قال لاجنية ان طلقك فبعد
حليبيك كانه قال ان تزوجك وطلقك فعبدى حر
لان الطلاق لا يصح الا في الملك فصار ذكره ذكر الملك فكذا
هنا فهذا قول منه بالاقتضا وهو لا يقول به كما قلتم
قلت قالوا هذا ليس من باب اثبات الملك بالاقتضا
بل انه يجوز انه اثبت بدلالة اللفظ واخذوا اذا ثبت اللفظ
ما لم يذكر لا يخص بالاقتضا بل الظاهر انه من باب دلالة
اللفظ لانه بمجرد ذلك الشراء يبق الملك الى الغنم والاقتضا
لا يلزم الغنم من اللفظ وقد نقف كما في قوله ان اكلت او
شربت يغرم منه الطعام وهو مقتضى كذا ذكره الزيلعي
والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصن والاقالة على قول
اقتول والمختار عدم انعقادها كما في منية المفتي و
اسم السجانه وتعالى اعلم **قوله** المصن وتعتقد الاجارة
بلفظ البيع لانه وضع لتمليك الاعيان والاجارة تمليك الثا

المعد

المعدومه كذا في شرح المختار قلت فيحتاج الى الفرق
بين لفظ البيع حيث لا يعتقد به الاجارة وبين لفظ
الهبة حيث تعتقد به الاجارة واجامع ان كل واحد
منهما لتمليك الاعيان وانما يحتاج الى الفرق على القول بان
الاجارة لا تعتقد بلفظ البيع واما على القول بانها
الاجارة بلفظ البيع فلا يحتاج الى ذلك فقد حكى العلامة
ملاحضه في الدرر والفرح خلافا فقال واختلف
في انعقادها بلفظ البيع ذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلافا
الشيخ وقال اذا قال احل لغيره بعيت نفسي منك لعل
كذا فهو اجارة وعن الكرخي ان الاجارة لا تعتقد بلفظ
البيع ثم رجع وقال تعتقد كذا في خلاصة انتهى
ويمكن ان يقال في الفرق ان الهبة لما كانت اسمية بالاجارة
من البيع صح استعارة لفظ الهبة لها بخلاف البيع وذلك
لان الهبة تمليك مال بلا عوض اي بلا شرط عوض لا ان
عدم العرض شرط فيه وعرفها بعضهم بأنها تمليك العيني
مجانا فالمال في الهبة من جانب واحد والاجارة
تمليك لرفع بعض المال فيها من جانب واحد والاجارة
اجابة الاخر منه المنفعة فالمشابهة موجودة بينهما من
حيث ان المال من كل منهما من جانب واحد واما البيع
فالمال فيه من اجابتي لان البيع الصحيح هو مبادلة
مال بمال بالتراضي فالمال في البيع من اجابتي فبعد

المشابهة بينهما وهذا ما ظهر والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف ونسقد السلم بلفظ البيع **اقول** هذا
هو الاصح اعتبار المعنى كما ذكره المصنف في البحر الرائق والله
سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف بيع الابق لا يجوز الا لمن
يزعم انه عنده الى آخره **اقول** لم يبين المصنف ان
بيعه باطل ام فاسد وهو بيع فاسد لوجود المال
المتقوم الا انه لا قدرة على تسليمه وصرح بقا هذا
البيع خارج الوقاية وتبعه ملا خسر فانه نظمه في سلك
فم البيع الفاسد كذلك في البحر الرائق للمصنف ولو باعه ثم
عاد من الاباق لا يتم ذلك العقد لانه وقع باطلا لا لعدم
المحل كبيع الطير في الهوى وعن ابي حنيفة رحمه الله
سبحانه وتعالى انه يتم العقد اذا لم يفسح ان العقد انفق
لقيام الحاية والمانع قد ارتفع وهذا العجز عن التسليم
كما اذا ابق بعد البيع وهكذا يروى عن محمد كذا في
الهداية والاول ظاهر الرواية وبه لا يفتي ابو عبد
الله البجلي كما في الذخيرة وصرح في فتح القدير القول بالفنا
بعد حكايته لاختلاف فيه بقوله والوجه عندى ان عدم
القدرة على التسليم مفسد لا يبطل انتهى وعده شيخ الاسلام
الوالد في مختصره منقولا بغير الاشارة بملك البيع الفاسد
وصرح بفساده في شرحه من الغفار كروم ما يفتى به
القول بالفساد صحة اعتناقه وتدبيره وهو دليل بقا المحل

نقاله

ولو

ولو فوات المحل لما جاز وبهذا القول اخذ الكرخي وجماعة
من مشايخنا كما في العناية وفي القدير انتهى وقوله لولده
الصغير يخالفه ما في التبيين للزبيدي قال ولو وجه لانه
للصغير او لبيته في حجره جاز بخلاف ما اذا باعه منه لان ما بقي
له من اليد تلتقي في الهبة دون البيع وفي فتح القدير ويجوز
هبة لانه الصغير او لبيته في حجره بخلاف البيع لانه الصغير حيث
لا يجوز لان شرطه القدرة على التسليم عقيب البيع وهو مشتق
وما بقي له من اليد يصلح لقبض الهبة ولا يصلح لقبض
البيع لانه قبض بانزاعه مقبوض من ملك الابن وهذا
قبض ليس بانزاعه مال يخرج من مال الولد فلو كانت تلك اليد
له نظر للصغير فانه لو عاد عاد الى ملك الصغير انتهى **اقول**
وفي فتاوى قاضي خان ولو وهب عبده الابق لولد ه
الصغير لا يجوز وان باعه جاز انتهى **قلت** وهو مخالف
لما قدمنا قال المصنف في شرح الكنز بعد نقل ما قدمنا عن
عن فتح القدير ثم بعده كلام قاضي خان فقد عكس حكم
على ما نقله الشارحون ولما راى احدا منهم بنية على هذا انتهى كلام
المصنف **قلت** الذي يظهر للعبد المصنف غفرت ذنوبه
ان القول بعدم جواز البيع لانه الصغير اولى لانه اولا يدخل
في اطلاق اصحاب المتوفى لانهم يطلقون ويقولون ولا
يجوز بيع الابق الا لمن يزعم انه عنده وهذا باطلا في سبيل
ولد الصغير كما لا يخفى لان شرط البيع القدرة على التسليم

عقيب البيع وهو منتف وماتقى له من اليد يصلح لقبض
 الهبة ولا يصلح لقبض البيع لانه اى قبض البيع قبض
 بارمال مقبوض من مال الابن ولا ينظر للابن في ذلك كما
 لا يخفى بخلاف الهبة لان القبض فيها ليس بارايه مال يخرج
 مال الولد فقلت تلك اليد تنظر للصغير وايضا قد نقل
 الشارحون كما تقدم لك عدم جواز البيع وكما يستفاد
 من اطلاق اصحاب المتن والعمل بما في الشرح والكتب
 الموصوغة لنقل المذهب اولى من العمل بما في الفتاوى
 وبين ان يفتى بما هو من المذهب لا يفتى بغيره
 قال الامام الطرسوسي واذا دار الامر بين ان يفتى بنقل
 الفتاوى وبين ان يفتى بما هو من المذهب لا يفتى بنقل
 الفتاوى بل بنقل الفتاوى انما يسايس بها اذا لم يوجد
 ما يعارضها من كتب الاصول ونقل المذهب امام جواد
 عنهما لا يفتى بها خصوصا اذا لم يكن نص فيها على الفتوى
 والله سبحانه وتعالى اعلم اقول وكلام المصنف يقيد حصر
 جواز بيع الابن في هاتين الصورتين هي ان عنده
 اولاده الصغير وليس الامر كذلك فقد نردت صورة وهي
 اذا باع لمن يقدر على اخذه فانه يجوز وان لم يكن عنده
 وهي في الجوهرة قال البيع الا ان كان المشتري يقدر على
 اخذه او كان عنده في منزله جاز وان كان لا يقدر على اخذه
 او كان لا يخلصه عند اكمله لا يجوز بيعه اقول وقوله

لو دار الامر بين
 الفتاوى والكتب

في فتح القدير ويجوز هبته لابنه الصغير اطلاق لانه يسئل
 كل ابق والامر ليس كذلك لان الابق الى دار الحرب لا يجوز
 هبته من ابنه الصغير قال في مينة المفتي وهب الابق
 لابنه الصغير جاز الا ابق الى دار الحرب ويجوز تزويج
 الابق كذا ذكره الرليعي في شرح الكنز والله سبحانه وتعالى
 اعلم بالصواب واعتمد هذا الموضع فانه من جواهر
 هذا الكتاب **قوله** المصنف المقتضى من على سوم السرا
 مضمون الى اخره اقول اطلاق المصنف هنا ومحل وجوب
 الضمان ما اذا سمي الثمن على ما عليه الفتوى كما هو مقرر
 في كتب مشايخنا كقوله الطرسوسي انه لا بد من ذكر الثمن
 من جانب المشتري لا من جانب البائع وحده واستدل على
 ذلك بفروع ذكرها ثم قال فيلحق بهذا التبريد فيهم فانه
 قاعدة جلية فان المتبادر الى الاقدام هو ذكر الثمن مطلقا
 سواء كان من جهة البائع او المشتري وكذا المسموع من
 الفقهاء والسيوف وليس الامر كذلك فان المسائل تشهد بصحة
 ما مرناه اقول فافرق المصنف في شرح الكنز بين المفتوض
 على سوم السرا والمفتوض على وجه النظر وقال ان ما نقله
 الطرسوسي عن البقية انما هو حكم الاخذ على وجه النظر
 وما اخذ على وجه النظر امانة ثم استشهد بفروع نقلها
 عن الحائثية والذخيرة والظهيرية على الفرق بين المفتوض
 على سوم السرا وبين المفتوض على وجه النظر فان المفتوض

المفتوض على سوم السرا مضمون

على سوم الشرا بعد بيان الثمن مصنون ولو كان ذلك من
جانب البايع وحده وجعل ما قاله الطرسوسي خطأ
قلت قال بعض المحققين المتأخرين من مثلي ما بعد ما
نقل كلام المصنف وتخطئة للطرسوسي قلت ليس بخطأ
بل لم ير مراده فحمل على الخطأ وذلك لانه اراد انه لا بد من
تسمية الثمن من الجانبين حقيقة او حكما اما الاول فظاهر
واما الثاني فان يسمى أحدهما وصيد من الآخر ما يد
على الرضى به كما في قوله هاته فان رضيته اخذته بعينه
وضاع فان تسليمه بعد قوله المذكور دليل على الرضى
بخلاف قوله حتى انطو فانه لم يوافق على ما سمي بل جعل
معبا بالنظر واعرض عما سمي وجميع ما ذكره وفيه تسمية
أحدهما وحكما بالصمان فهو من ذلك القسم الثاني
عند التامل ومن نظر عبارة الطرسوسي وجددها
تصادى بما ذكرناه والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
في مسيلة في اقاله فتح القدير وعبارة فتح القدير بلفظ
ولو اختلف البايع والمشتري فقال المشتري بعت من البايع
باقل من الثمن الاول قبل نقله وقد البيع بذلك وقال
البايع بل اقل منه قال قول المشتري مع بيمين في الاقاله ولو
كان البايع هو الذي يدعي انه اشتراه من المشتري باقل مما
باعه والمشتري يدعي الاقاله يخلف كل على دعوى صاحبه
انتهى **قول** قال الشيخ الوالد سمي الله عمره في كتابه معين
المفتي

المفتي على جواب المستفتي ينبغي ان لا يكون هذا الفرع
داخلا تحت الاصل المذكور ليجتاج الى الاستئناس بالبايع
لم يرد صحة العقد وانما ادعى الاقاله والمشتري فكريها
ويكون القول قوله والله تعالى اعلم انتهى كلام الشيخ
والوالد **قول** المصنف الاولى لا يمكنه في بيع الهارب **قول**
الهزل هو ان لا يراد باللفظ دلالة للمعنى الحقيقية ولا
المجازية صنفه احد وهو ان يراد احدهما وشرطه ان
يكون صريحا صرطا باللسان قبل العقد الا انه لا يشترط ذكره
في العقد بخلاف خيار الشرط فاذا اتوا صاعا على الهزل
باصل البيع يتعقد فاسدا غير موجب للملك وان انقل
به القبض لا يندم الرضا بالملك فصار كما اذا شرط لهما
اخيلا رابعا بخلاف سائر البياعات الفاسدة حيث يثبت
عند القبض لوجود الرضا بالملك ثمة فاذا انقضت أحدهما
انتقض وان اجازاه جاز كما في خيار الموبد لكن مرة
الاجازة يجب ان تكون مقدرة بالثلاث عند ابي حنيفة
رحمه الله سبحانه وتعالى كذا في المفتي وعينه قلت
وز في الفقيه وفتاوى قاضي خان انه باطل وهو مشكل لان
كلامه محضيه مال فكيف يكون باطلا فهو محال ليقول
علماينا فالظاهر ان مراد من قال هو باطل انه فاسد
قلت وفي جواهر الفتاوى رجل قال لا ضمان
الناس ليشترون كرمك هذا بالنقد درهم فقال بعت منك

بالف درهم فقال اشترية بها يكون بيعا ان لم يكن على
 طريقه الهزل فان اختلفا انه كان عن هزل او جد فالقول
 قول مدعي الهزل انتهى فهذا يدل على كونه باطلا لان
 من المعلوم المقرر والمعهوم المحرر انه اذا اختلفا في
 الصحة والبطالان فالقول بمدعي البطلان واذا اختلفا
 في الصحة فالقول بمدعي الصحة فلو كان بيع الهزل
 فاسدا لما كان القول قول مدعيه كما لا يخفى والله سبحانه
 وتعالى اعلم قلت ومن العجائب من المحن كقولك
 على ان مراد قاضي خان بالبطالان الفاسد بانه لو اجاز هجاء
 باجازة تمام ولو كان باطلا حقيقة لما اجاز باجازة تمام اذا بيع
 الباطل لا التحق الاجازة ثم يبطل استدلاله بتسليم ان
 الفاسد كذلك لا يلحق الاجازة فلو اجازاه لا يجوز وانما
 جاز ههنا لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار فلم ادر ما
 مراده من صيغته هذا والله سبحانه وتعالى اعلم قلت
 ويمكن ان يحاب عن قاضي خان بان المراد بكونه باطلا
 انه ليس الباطل في حكمه وهو عدم افادته الملك لكن يلزم
 من هذا كون الفاسد على نوعين نوع يفيد الملكية القفية
 ونوع لا يفيد وممن صرح بفساد بيع الهزل ابن
 ملك في شرح المنار والنسفي في كشف الاسرار وكذا غيرهما
 من اصحاب كتب الاصول **قول** المصنف خيارا بشرط الخيار
 اقول ولم يذكر المصنف هل يثبت للبائع خيار في التزام الا اذا

اذكره لزيادة الفائدة **فأقول** قال في الفتاوى السراجية
 رجل اشترى من هذه بهذه الدراهم التي في هذه الخاوية
 فقال بعث بها ليرأى الدراهم فله الخيار وهذا يسمى
 خيارا للكمية انتهى فقد اثبت الخيار للبائع في الزمن
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف البيع لا يبطل بالشرط
 في اثنين وثلاثين **أقول** وفي فتاوى قاضي خان
 باع زرعاً وهو بقل على ان يرسل المشتري فيه دوايه
 جاز استحسانا وعليه الفتوى فمنه تصلح ان تكون
 ملحقة بما عدده مولانا المصنف رحمه الله سبحانه وتعالى
قول المصنف وفيما اذا باع لنفسه **أقول** يعني لا يوقف
 على اجازة المالك قال المصنف في شرحه لكثرته بحيث يبيع العضو
 ولو قال المصنف باع ملك غيره لملكه لكان اولى لانه لو باعه
 لنفسه لم ينعقد أصلاً كما في البدايع **أقول** ويمكن على
 ما نقل العلامة عن البدايع ما قالوه من ان المبيع
 اذا استحق لا يفسخ العقد في ظاهر الرواية بقضاء القرض
 بالاستحقاق والمستحق اجازة وجه اشكاله ان البائع
 باع لنفسه لا للمالك الذي المستحق والله سبحانه وتعالى اعلم
أقول ولم يذكر المصنف حكمها اذا باعه العضو من نفسه
 وذلك سراً ونفسه وهي معروفة فقد تقررت كلامهم بان
 الواحد لا يتولى الطرفين في البيع الا بالاب **قلت**
 وزدت مسكين على ما ذكر المصنف الا في بيع العضو لئلا

لو خذ وصية ذلك من فضل
 البيع الى طلم الحونة
 والله تعالى اعلم

الصغير الثاني بيع العضوي مال المحنوف وهما في الحاي
 القدسي قال كل عقد له مجيز حال وقوعه يتوقف على
 اجازته وما لا يجيز له لا يتوقف وسيطل في الحال حتى ان
 تصرفات العضوي بحد حق الصبي والمحنون لا يتعقد اصلا
 انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **فان قلت** قد قال مثلي
 ان الاصل ان عقد الفضولي في حق الصبي والمحنون لا يتعقد
 اصلا انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم اذا كان له مجيز وقت
 وقوعه العقد موقفا والا فلا وسيطل هل المراد بذلك ان
 يكون العقد قابلا للاجازة سرعا حتى لو تزوجت الصغيرة
 نفسها ولاولى لها من كفوف وبهر المثل يتوقف على اجازتها
 بعد بلوغها او المراد وجوده في يملك الاجازة وقت العقد
 اقول قد وقع الكلام بين بعض الافاضل اكنفية في ذلك
 في عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثاني
 واستشهد الاول بفروع وما ذكر ان شاء الله سبحانه وتعالى
 ما يشهد للثاني كما هو ظاهر فاقول وبالله سبحانه وتعالى
 التوفيق قد صرح الكمال بذلك في شرح الهداية بعد تنقير
 للاصل المشهور وهو ان كل عقد صدر من الفضولي
 وله مجيز انفق موقفا على الاجازة **وقال الشافعي**
 رحمه الله سبحانه وتعالى تصرفات العضوي كلها باطلة
 ثم قال ومن المجيز في النهاية يقابل يقبل الايجاب سواء
 كان فضوليا او كيلا او اصيلا فان كان له مجيز حال العقد

يتوقف

يتوقف والابطال ببيان الصبي اذا باع مال او اشترى او
 تزوج او زوج امته او كاتب عبده او كونه يتوقف على اجازة
 الولي في حال الصغر فلو بلغ قبل ان يجيزه الولي فاجازه
 بنفسه تعد لانها كانت متوقعة ولا يتعد بمجرد بلوغه
 ولو طلق الصبي امراته او خلعها او اعتق عبده على ماله
 او دونه اي اعتق عبده بدون مال او وهب او تصدق
 او زوج عبده او باع ماله على باه فاحسبه واشترى بالكسر
 من القيمة مالا يتفان فيه او غير ذلك مما لو فعله وليه
 لا يتعد كانت هذه الصور باطلة غير متوقعة ولو
 اجازها بعد البلوغ لعدم المجيز وقت العقد الا اذا
 كان لفظ الاجازة يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه
 الانسان كان يقول بعد البلوغ او فقت ذلك الطلاق و
 العتاق انتهى قال في فتح القدير وهذا يوجب ان
 يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضا العقد لا بالقابل
 مطلقا ولا بالولي اذا لا يتوقف في هذه الصور وان
 قبل العضوي اخر او ولي لعدم قدرة الولي على امضا
 انتهى ومن الباطل لكونه لا يجيز له تزويجه امه وتجنه حرة
 او اخت امراته او خامسة او صغيرة في دار الحرب
 اذا لم يكن سلطانا ولا قاضيا انتهى **اقول** ويرى ما يحا
 هذا ويشهد للاول ان كفاية الكفاية وتوكيله بعقد
 بعقد عبده ووصيته بعين من ماله فانه صحيح اذا

بها

مرص

اجاز بعد عتقه الا في الاول فيعتبر اجازة لما عرف في
 التيتين كذا نقل المصنف في البحر وعبارة التبيين بعد ان
 قدم ما ذكرناه من الاصل ولا يلزم على هذا الكتاب اذا كفل
 بماله ثم عتق نصح هذه الكفالة وان لم يكن لها مجز حال
 وقوعها حتى لو اخذها وكذا لو وكل الكتاب رجلا لعتق عبده
 لم يلزم هذه الوكالة بعد العتق فقدت الوكالة وان لم
 يكن لها مجز حال وقوعها وكذا لو وصى بعين من ماله ثم عتق
 فاجاز الوصية نصح لان كفالته جائزة في حق نفسه نافذة عليه
 لانها التزام المالك في الذمة وذمة مملوكة قابلة للالتزام وانما لا
 يظهر في الحال في الحق للمولى فاذا زال المانع بالعتق ظهر موجب
 واما التوكيل والوصية فالاجازة فيما نسا لانها ينفقدان
 بلفظ الاجازة والانسالا يستدعي عقدا سابقا وانه انما
 صبي تزوج بالنعمة ثم غاب فلما حضر تزوجت المرأة اخذ
 كان الصبي اجاز بعد بلوغه النكاح الذي يشرع في الصف
 فان كانت المرأة تزوجت باخر قبل اجازة الصبي جاز
 الثاني لانها نملك الفسخ قبل اجازة الصغير وان كان النكاح
 الثاني بعد اجازة الصغير فيظن ان كان النكاح في الصف
 بمهر المثل او بما يتغابن الناس في مثله لا يحوز النكاح الثاني
 لانه كان موقفا فينفذ بل اجازة الصبي بعد البلوغ وان
 كان بمهر المثل كثيرا لا يتغابن الناس فيه وللصغير اب او
 جد فكذلك لانها يمكن ان النكاح عليه بمهر كثير فيوقف

عقد

عقد الصغير على اجازة تمامه فينفذ بالاجازة بعد البلوغ
 وان لم يكن للصغير اب او جد جاز النكاح الثاني من المرأة
 لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا يلحقه
 الاجازة اقول - هذا يفيد ان المراد بقوله لم ذلك ما هو
 الا من منها كما لا يخفى وفي فتح القدير قوله كل عقد يعقده
 الفضولي فان اسم العقد لا يتم الا بالسلطان او ما يهتد
 مقامهما فعلى هذا قوله ولا يجوز له اي ماله من يقدر
 على الاجازة يبطل كما اذا كان تحت حرة وزوجه الفضولي
 امته او اخت امراه او خامسة او زوجا معتدة او محبوبة
 او صغيرة قيمته في دار الحرب او اذا لم يكن سلطان ولا قاضي
 لا يتوقف لعدم من يقدر على الامضا حال العقد لان دار
 الحرب ليس بها مسلم ولا يتحكم لم يكن تزويجه البتة فكما ان
 كالكان الذي في دار الاسلام ليس له حاكم ولا سلطان فانه
 ايضا يتعذر تزويج الصغير فيه اللاتي لا عاصب لهن فوج
 باطلا حتى لو زال المانع بموت امراه السابقة وانقضاء
 المعتدة فاجاز لا ينفذ اما اذا كان فيجب ان يتوقف لوجود
 من يقدر على الامضا انتهى وفي فتح القدير في كتاب
 البيوع في فصل الفضولي لان تصرفات الفضولي يتوقف
 عندنا اذا صدرت وللصغير في مجز اي من يقدر على الاجازة
 انتهى اقول - وهذا يشهد لمن يقول المراد وجود مجز وقت
 العقد بالفعل والله سبحانه وتعالى اعلم بحقائق الأحوال واية المرجع

كل عقد يعقده الفضولي

بيع البروات
التي يكتبها الديوان

والمال **قول** المصنف بيع البروات التي يكتبها الديوان
على الحال لا يصح الخ **قول** وفي الصغير فيه سبيل عن بيع
لخط قال لا يجوز لانه لا يخلو ما يباع ما فيه اول عين الخط
لا وجه للاول لان هذا بيع ما ليس عنده ولا وجه للثاني
لان هذا القدر من الكاعد ليس متفق ما خلا الف البراة
لان هذا الكاعد متقوم انتهى **قول** وهو مخالف
لما ذكره المصنف والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
المتولى على الوقف لو اجر الوقف وقال ولا مصلحة الى اخره
قول وفي الفوائد التاجية اذا فسخ القيمة الجارة
مع المتاجر هل يصح ولو صح ينفع عليه ام على الوقف
قال ان لم تكن الاجرة مقبوضة يصح وتنفع على الوقف
انتهى **قلت** وينبغي ان يقول على حصول المصلحة
في ذلك وعدمها كما ذكره المصنف هنا وفي صريح في البحر
الرايق ففلا عدا القيمة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
لا يجوز تفريق الصفقة الى قول في شفعة الولوالجية **قول**
وعبارة الولوالجية رجل باع ارضين ورجل اخر ارض
ملازقة ببعض الاراضي دون البعض كان له ان يلخذ
التي تلازق ارضه دون الاخرى بالشفعة اذا كان الشفع
الاخر يطلب شفعة كما ان لزيق ارضه وهو يطلب يقال
للمطالب اما ان تاخذ الكيل او تدع اذا لم يررض المشتري
بتفريق الصفقة نفيا للمصنف عن المشتري هذا **قول**

اي

ابي خيفة رحمه الله سبحانه وتعالى الاول واما على
قوله الاخر وهو قولهم ان ياخذ ما كانت شفعة
لان تفريق الصفقة هذا لم يكن باختيار الشفع و
فعله بل لضرورة انه لم يتمكن من اخذها فصار
كما لو اشترى عبدا ودارا صفقة واحدة كان للشفع
ان ياخذ الدار بالشفعة دون العبد لما قلنا كذا هنا
انتهى **قول** فقد تفرقت الصفقة في الارضين
وفي العبد والدار والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف وفي بيع حق المرور الطريق روايتان
قول في صحة بيع حق المرور وحده روايتان في
رواية يصح وهي رواية ابن سماعه وفي رواية الزيادة
لا يجوز وصحى الفقيه ابو الليث لانه حق من الحقوق
بيع الحقوق بالاثار لا يجوز واما بيع عين الطريق
فما يرحد اولا وكذا كرهته اي بين له طول وعرض
اولم يبين له ذلك اما الاول فظاهر واما الثاني
فلانه ان لم يبين له ذلك فهو قدر باب الدار العظمى
كذا في النهاية وعلى التقديرين فيكون معلوما فيصح
بيع وكذا هبة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف الغرر لا يوجب الرجوع مالا اخره **قول** الاصل
ان الغرور لا يرجع على الخار اذا حصل الغرور في
ضمن المعاوضة او ضمن الخار صفة السلامة للمفوض

الغرر

المرزوقي

الزبد والي بفتح الزاي والراء اللو
والجيم وسكون النون الراء بفتح
قمة بخاري ه سويل واذا
الزبد والي بفتح الزاي والموحدة
والواو وسكون الميم وضم الدال الراء
الي زبد وان قمة بخاري ه
واما ما هنا فلم يذكره فالظاهر

المناخ

المناجحة في المعيون ثم قال والصحيح أن يفتى بالرد إذا
وجد العروز وبدونه لا يفتى بالرد أقول وقد افتى بذلك
شيخ الاسلام الرالدوبه أفنتيت قول **المصنف** لا تصح الكفالة
الأبدية صحيح وهو إلى آخره أقول **الظاهر** أنه أخذ في
مسئلة النفقة بالاستحسان الحاجة إليه لا بالعباس قلت
ومما يكل على قول تصح بالدين الصحيح أنه لا تجوز الكفالة
ببدل السعاية عنده خلافاً لما كذا في السراج الوهاج مع
أنه لا يسقط وهو لا يقبل التحيز فيقال هذا دين صحيح
على ما عرف به الدين الصحيح ولا تجوز الكفالة به قلت وأما
تشكيل مسئلة النفقة في غير المستدانه بامر قاض وأما
المستدانه فلا اشكال لأنها لا تنسقط إلا بالاداء والابرا كما هو
مقرر وفي موضع محرم فاطلاق المصنف ليس في محله
كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى أعلم **قول المصنف** وفي الاب
إذا امر اجيباً بيماناً فإنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب
احضاره أقول **ظاهر** كلامه أنه لا يلزمه احضاره لأنه لا في
هذه الصورة التي ذكرها وفي فصول العبادية وفي فصل
الاجكامات الاب يطالب باحضاره وله الصغير إذا
تغيب وهو أعلم كما ترى من هذه الصورة المذكورة
والله سبحانه وتعالى أعلم **قول المصنف** لا يضرب المحيوس الكا
في مسایل الخ أقول **ويزاد** رابعة وهي إذا خيف فزار المحيوس
قال في البرازية عن المشتق إذا خاف فزاره قيده وفي البرازية

١٨٥
 المتع قلت وقد حلت في كل ما كان شرط
 التنوير ولم ارفع في كل ما كان شرط
 التقى وينبغي ان يكون **الشرط**
 كالم في النهج **اللازم** **خيار** البيع
والروية فليس لان الخيار مشيئة
 باحد الخيارين لان الخيار متقاله
 وهو عرض فلا يتصور له انتقاله
 والارث فيما يقبله ه

المتع قلت وقد حلت لك ما شرط
 التتويي ولم ارفعيه يون **الشرط**
 التقى وينبغي ان **الشرط**
 كلم في النهي **الشرط** لا يورث البيع
والرؤية فليس بالخيار مشيئة
 باحد الخيارين لان الخيار مشيئة
 وهو عرض فلا يتصور له انتقاله
 والارث فيما يقبله ٥

وعن محمد بن جليس بحق وجعل يختال للخروج والهرب
 قال يورده بياط ليمتنع عن ذلك والله سبيته وتعالى
 اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول** المصنف وحقا
 في اجماع يفتون بالتأخير الى اخره **اقول** قد صرح مشايخنا
 بان الواجب لها في القسم انما هو البيسوة لا اجماع لان
 ذلك يمتنع على النشاط وقد صرحوا ايضا ان حقها انما هو مرة
 في الجملة لا في كل زمان كما في شرح الكنز للزيلعي وغيره اذا
 علمت ذلك وتحرر ما هناك علمت ما في قول المصنف
 وحقا في اجماع يفتون بالتأخير فتأمل والله سبحانه وتعالى
 هو الموفق للصواب **قول** المصنف فلو ادعى على شريكه
 خيانه مبرمة الى اخره **اقول** يخالف هذا ما في فتاوى
 شيخ الاسلام سراج الدين قاري الهداية فان فيها سبيل
 اذا ادعى احد الشريكتين على الاخر او رب المال على العامل
 في مال المضاربة خيانه وطلب من الحاكم بحينه انه ما خا
 في نفي وانه اداه الامانة هل يلزم ام لا **اجاب** اذا ادعى
 عليه خيانه في قدر معلوم وانكر حلف عليه فان حلف بري
 وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدارا فنكدا الحكم
 لكن اذا نكل عن البين لزمه ان يبين مقدارا خا فيه
 والقول قول في مقداره مع بحينه لان نكوله كالاقرار
 بلى مجهول والبيان في مقداره الى المخرج بحينه الان يقيم
 حصة بينة على الاكثر والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 يوم

جواب شيخ الاسلام

يوم الموت لا يدخل تحت القضا الى قول في القضية الى اخره
 اقول نص عبارة القضية في باب الدفع ادعى عليه شيئا
 انه اشتراه من ابيه انه مات منذ عشر سنين والاب ميت
 للحال واقام ذ واليد بينة انه مات منذ عشر سنين سنة
 لبيع وقال عمر كذا فظ لا تسمع قال رحمه الله سبحانه وتعالى
 والصواب جواب كذا فظ فينبغي ان يحفظ فانه كان يحفظ
 ان زمان الموت لا يدخل تحت القضا وهي في طرقة الشهادة
 والدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** وتقل هذه
 المسئلة المصنف بحرم وقال وهي مما يستثنى من قولهم
 يوم الموت لا يدخل تحت القضا على قول البعض انتهى
اقول فعلم ان البعض يقول بدخول يوم الموت تحت
 القضا فيما وجد من الغرور المسعرة بدخول زمان
 الموت تحت القضا فهو مخرج على قول البعض فتقول
 المحسني بعد نقله لفرع البرازية وفيه نظر فيه نظر والله
 سبحانه وتعالى هو الموفق **اقول** وقد طرقت بمسئلة
 في البرازية فيها القول بدخول يوم الموت تحت القضا
 قال في كتاب الدعوى ولو ادعى الميراث وكل منهما
 بقول هذا في ورثته من ابي ان في يد ثالث ولم يورثا
 او رثا ثانيا رثا واحدا فافضا فاوان احدهما اسبق
 فهو له عند الامامية ولا يخفى ان فيه القول بدخول يوم
 الموت تحت القضا لان النزاع وقع في تقدم الملك فصد

يوم الموت لا يدخل تحت القضا

منها يوم الموت لا يدخل تحت القضا

والله سبحانه وتعالى اعلم قلت وفي جامع الفصولين
 مسيله فيها دخول يوم الموت تحت القضا قال بعد
 ان علم بعلامته د الوكيل يقبض المال لو برهن على
 وكاله وحكم بها بالملوك ادعى ان الطالب مات قبل
 دعواه وليس له حق القبض ببيع الدفح والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المصنف شاهد كسبه اذا اخذ شهادته
 الى اخره **اقول** هل اذا اخذ الشاهد شهادته هل تقبل ام
 لا اجاب المشايخ رحمهم الله سبحانه وتعالى في شهادته
 بالحكم المخلط بعد ما اخذوا شهادته في يوم من غير
 عذره انه لا تقبل ان كانوا عالمين بانها بيعشان عيش الزوج
 على اكلها واخطيب الاما على وكاله الايمة السماعي ثم
 رقم للقاضي عبد الجبار وشرف الايمة وكن الايمة السماعي
 وركن الايمة وذكره قال وكثير من المشايخ اجابوا كذلك
 في جنس هذا وان كان تاخير عذر تقبل ثم نقل عن
 شرح الزيادات نحوه وعلمه بانهم لما سكتوا فسقوا وشهادته
 الفاسق لا تقبل **اقول** الذي يظهر للعبد الضعيف
 غفرت ذنوبه ان ذكر كسبه ايام في كلام صاحب الفقيه
 ليس بقيد بل المدارا ما هو على التمكن من الشهادة عند
 القاضي ويدل على هذا ما في الفتاوى الصبر فيه بعد
 ان علم بعلامته قب د وقال شهد انما كانا بيعشان
 عيش الزوج وكان طلعا من يد كذا لا تقبل قال لانهم صاروا

منتهى المسيرة

فسته

فسقه بتاخيرها انتهى قلت هذا كله يفيد ان التاخير بلا
 عذر اما بغيره في قول الشهادة في حرمة الفروج خاصة
 كما لا يخفى وهل بغير مطلقا ام لا قلت قال في الفقيه
 بعد ان علم بعلامته فح شح الفتاوى العصر وشمس الايمة
 اخلوا في الشخص القاضي الى الشاهد فاحضره للشهادة
 فشهد فان كان امتناعه من تاويل يكون جرحا وفي البرازية
 اذا طلب المدعي الشاهد لاداء الشهادة فاخبر بلا عذر ظاهر
 لم يردى لا تقبل قلت ويفيد هذا اطلاق العلامة ابن
 وهبان في منظره حيث قال شعر
 ومن لا يودي دون عذره فردة فقد علمت ان ما ذكرناه
 غير معتد بمسائل احكام في الفروج وقال شيخ الاسلام
 عبد البر بن النخعي في شرح اللوهبانية وقد حكى شيخنا في فتح
 القدير عن شيخ الاسلام في صورة اذا تاخر لعذر عذر
 ظاهر لم يردى لا تقبل لتمكن التهمة وقد يكون لاستحلاف
 الاجرة ولا يخفى ان هذا التقليل يفيد التبرك وعقبة
 شيخنا جليا بان الوجه ان تقبل ويحمل على العذر الشرعي
 وعندى ان الوجه لما قال شيخ الاسلام سمى وقد فسد الزمان
 وعلم من حال اليهود التوقف لقبض النقود وهذا
 مطلق عن المسائل الفروج والظاهر ان هذا مطرد في كل
 حرمة لا يتوجه فيها تاويل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
قول المصنف كل من قبل قوله فعليه اليمين الى اخره **اقول**

قوله من تاويله يكون دوطا
 قوله لا يمين بغيره او لا يكون

قوله من تاويله يكون دوطا
 قوله لا يمين بغيره او لا يكون

قول المصنف وفي اجاز الشاهد بالوقف الى اخره ^{افق}
الظاهر ان معناه وفي اجاز واحد الشاهد بنصب الشاهد
بان مكان كذا وقف فانه يجوز للشاهد ان يشهد بالوقف
وهو مصدر مضاف الى المعقول لا الى الفاعل وقد تم
بعضهم ان معناه ان الشاهد الواحد اذا شهد بالوقف
كفى والذي يظهر انه ليس كما فهم ولا بد لبوت الرقعة من
شاهدين ذكرين واثبتين كما عرف من اول مباحث كتاب
الشهادة وانما معناه كما ذكرت لك على ان فيه خلافا فذكر
بعضهم الاكتفاء باخبار واحد في حل الشهادة وعبارة الكسر
تفيد حيا قال اذا اجزء من يتق به فانه في اشارة الى
عدم اشتراط عدد في اجزء ولكن في خلاصة النكاح والنب
لا بد ان يجزء عدلان بخلاف الموت وظاهر ما في شرح الكفر
للمرليعي انه لا بد من جبر عدلين في الكل الا في الموت وصح في
الطبرية ان الموت كغيره وفتح القبر المختار الاكتفاء بالواحد
في الموت والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف اذا اخطأ
القاضي كان خطأ وصح على المقتضى الى اخره **قول** قال في
الخلاصة اذا كان في حصة ق العباد كقتصاص وطلاق وعنف
ونكاح ان ظهر اليهود عبيدا او محبوسين في قدي ان قال
القاضي بتعديت يضمن المقتضى له الدية وفي الطلاق تزد
المراة لزوجها والعبد لمولاه والمالك لمن اخذ منه وفي
حقوق الله سبحانه وتعالى كحد الزنا والشرب والسرقة اذا
ظهر الشهود عبيدا اذا قال بتعديت يضمن الدية ويخرج وان
كان

بضمي والضمان مباح
ويغفر لبيحانه وان كان خطا
ص

كان خطأ فضمانه في بيت المال وهذا اذا ظهر اخطا بالبينة او
بافزار المقتضى له اما اذا اقر القاضي بذلك لا يصدق ولا يبطل
القضا كالشهود اذا رجعوا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
قول المصنف فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده الى اخره اول
قد بهذه الثلاث لان الظاهر من كلام بعض مشايخنا ان
الدفع في غيرها لا يسمع بعد القضا بشهادة لذلك فروع كثيرة من
فروع مشايخنا رحمهم الله سبحانه وتعالى منها مل في العمادية
من قوله ادعى عينا في يد انسان واقام البينة فدفع هذه
الدعوى ان يدعى المدعى عليه انه ودعية او اجارة او رهن
ويقام البينة على ذلك تندفع دعوى المدعى دفع دفع
يدعى عليه لانه احال اليد الى غيره وقدم فان اراد المدعى
دفع دفع يدعى العصب ويقام البينة على ذلك وحسب
يندفع دفع المدعى عليه وقدم ايضا ولو لم يكن لدى البينة
بينة على الايداع حتى قضى القاضى بالعين للمدعى ثم ان
المدعى عليه وجد بينة على الايداع واقامها لا تقبل بينه
والحاصل ان البينة من المدعى عليه مقبولة قبل القضا
غير مقبولة بعده ولو ادعى ميراثا بالعصوية فدفعه ان
يدعى المدعى عليه اقرار المدعى انه من ذوى الارحام
وحسب تندفع الدعوى ولكن هذا الدفع انما يصح
قبل القضا بالعصوية اما بعد القضا بالعصوية فلا
يصح انتهى قلت وفي القنية ان كل دفع يسمع قبل القضا

وفي فها ليس هو الدفع قبله بل يسمع بون

يسمح بعده قال ادعت اخلع فانكر ففرض بالفرقة بالينة
 فقال خالقتها ولكن تزوجتها يسمح وبهذا عرف ان الدفع
 المسموع قبل القضا يسمح بعد القضا انتهى والله سبحانه
 وتعالى اعلم فهذا صريح في ان الدفع كما يسمح قبل القضا يسمح
 بعد القضا وفي العصور العمادية واقعه فتوى ادعى
 عبدا انه اشتراه من زيد وادعى ذواليد انه اشتراه من زيد
 ذلك ايضا ولم يمكن لدى البعد اقامة البينة على الشرا من زيد
 حتى قضى للمدعى ثم ان المقضى عليه اراد ان يقيم بينة على
 الشرا من زيد هل تقبل ينبغي ان تقبل لان هذه بينة اذا اقام
 في الاستدراك كانت مقبولة فكذلك الانتهاء وفي فتاوى قاضي
 خان رحمه الله سبحانه وتعالى وادعى على الرجل بشرا او ملك
 مطلق لم اقام هو بينة على التنازع او على التلق من المدعي
 قلت بينة ومبناه في الباب الثاني من دعوى الجاهل وتما
 في العصور العمادية وفي فتاوى قاضي خان اذا قضى عليه
 بالمال بالبينة لم اقام المدعي عليه بالبينة ان المدعي اقر قبل
 القضا انه ليس له قبل فلان شيء يبطل عنه المال وفيه ايضا
 رجل ادعى دارا في يد رجل فانكر الذي في يده فاستحل في كل
 قضى القاضي عليه بتكول ثم ان المقضى عليه اقام البينة
 انه كان اشتراها من المدعي فان اقام البينة على الشرا قبل القضا
 لا تقبل وان اقام على الشرا بعد القضا تقبل فهذا كله يدل على
 ان الدفع كما يسمح قبل القضا يسمح بعد القضا فين هذه

الزوج

والزوج المتقدمه معارضه وعلى هذه الفروع الدالة على
 قبول الدفع بعد القضا فتقيد المصنف هنا بالثلاث
 لا يحمل له كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 الشهادة على النفي لا تقبل الا الى اخره **اقول** وزدت مسيلة
 وهي لو علق عتق عبده على عدم دفع الدار فيه من القن
 انه لم يدخل الدار يعتق قلت ويلزم في احاق مسيلة وهي انه
 لو جعل امرها يدها ان ضربها بغير جنابة وبرهنت انه ضربها
 بغير جنابة ينبغي ان تقبل بينهما وان قامت على النفي لقيا
 على الشرط كذا في جامع العضولين وفي جامع العضولين
 الشرط يجوز انباته ببينة ولو كان نفي **اقول** وفي الكنز
 من كتاب الايمان وغير الكنز انه لو علق قال عبده حر ان لم
 يحج العام فشهدا بحج بالكونه لم يعتق يعني عندهما خلافا
 محمد وعلا لهما بانها شهادة نفي معنى لانها معنى لم يحج العام
 فهذا يدل على ان شهادة النفي لا تقبل على الشرط قال المصنف
 في البحر قلت قد اختلفوا في براهنة المسيلة فقبل انها
 مبنية على مسيلة اشتراط الدعوى في شهادة عتق العتق
 قال سنة جامع العضولين فعلى هذا لو وضعت المسيلة في
 الامة ينبغي ان يعتق وفاقا ادعواها لا تسترط في سماع الشهادة
 انتهى وحيد لا اشكال واما على ما عدل به في الهداية من انها قامت
 على النفي لان المعصود منها نفي الحج لا ابيات النصيحة لانه لا مطالب لها
 نصار كما اذا شهدوا انه لم يحج عامه الا ان هذا النفي مما يحيط به علم

الشاهد ولكنه لم يميز بين نفي ونفي تيسيرا فشكل اقوال
 ونحو الجوهرة صرح بان الشهادة على الشروط في النفي
 مقبولة بشرط لقبول الشهادة على النفي كون النفي
 مقرونا بالاثبات وكان ذلك مما يدخل تحت القضا
 وعمل لعدم سماع البينة على انه صفي بالكوفة ونحو ميلنا
 المتقدمة بان التصحیح لا تدخل تحت القضا وعبار
 الجوهرة والشهادة على النفي مقبولة اذا كان النفي مقرونا
 بالاثبات وكان ذلك مما يدخل تحت القضا كما اذا
 شهد وان هذا وارث فلان لا وارث له غيره اولا فلم
 له وارثا غيره فتقبل هذه الشهادة حتى انه يعلم اليه كل
 المال وكذا اذا قال لعبد ان لم تدخل الدار اليوم فانه
 حرقه شاهدان انه لم يدخل قبلت شهادتهما وبقي
 بعقله لان الشهادة على الشروط مسبوقة وانما قال اذا
 كان يدخل تحت القضا لان الرجل اذا قال ان لم ارجع هذا
 العام فعندي حرقه شاهدان انه صفي بالكوفة ولم
 يعتق عندهما لاننا قامت على النفي والتصحیح لا تدخل تحت
 القضا وزدت بفضل الله سبحانه ونفعا ميلا اخوي
 تقبل فيها الشهادة على النفي وهي ميلا المتون مسبوقة
 وهي قول الشهادة على الاوكاس بعد اخبس قال النبي
 ورد البينة على فلاسه قبل حبسه لانها بينة على النفي فلا
 تقبل ما لم يرتب يدعيه وهو اخبس وبعدة تقبل والله سبحانه

وتن

وتعالى اعلم **قول** المحنة وتقبل بينة النفي المتواترة الى اخره
 اقوال وعمله البرازي بانه يلزمه تكذيب الثابت بالضرورة
 اي يلزم ردها والصواب ان يات مما لا يدخله الشك وعبارته
 هذه شهدت عليه بقول او فعل يلزم عليه بذلك اجارة
 او بيع او كتابة او طلاق او عتق او قتل او قضا في مكان
 وزمان وصفاه فبرهن المسهود عليه انه لم يكن ثمة يومئذ
 لا يقبل لكنه قال في المحيط ان تواتر عند الناس وعلم
 الكل بعدم كونه في ذلك المكان والزمان لا يسمع الدعوى عليه
 ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة
 والصواب ان يات مما لم يدخله الشك انتهى **قول** غفر الله
 سبحانه وتعالى ذنوبي سر بما يشكك هذا بما قالوه ان القضا
 لا يقضى بسماع نفسه قالت الامام الزبيدي في شرح الكنز
 من كتاب الشهادة ان القاضي لا يجوز له ان يحكم بسمع نفسه
 ولو تواتر انتهى قلت فيحمل ما ذكرناه عن البرازي وعنا
 المحنة لها وللطهرية على ما اذا تواتر عند القاضي بحضره اخص
 او على ما اذا وقع بلفظ الشهادة قلت لكن تغليب البرازي
 القول بلزوم تكذيب الثابت ضرورة كما قدمناه يفيد ان مناط
 الحكم ومدايره كونه متواترا وذلك لا يتوقف على لفظ الشهادة
 كما عرف في موصفهم لان التواتر موجب للعلم الصوري ولو لم
 يكن بلفظ الشهادة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحنة الا برأ
 العام في ضمن عقد فاسد **قول** وبه صرح في خلاصه

الابرا في ضمن عقد فاسد

ايضا وفي القنية علم بعلامته يخ يفتى باذا الاقرار وان لم يكن في
 صلح عقد الصلح لكنه بناء على الصلح الفاسد لا يمنع الدعوى
 بعد ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف لا يجوز للقاضي
 تأخير الحكم ارجح **اقول** يجب على القاضي احكام بمقتضى الدعوى
 عند قيام البينة عليها على سبيل الغور فلو اخرج امر لترك الرض
 وهو قضاء بهما وفي سيف العتاة على البغاة فان قلنا
 فهل يجب على القاضي احكام بمقتضى الدعوى عند قيام البينة
 عليها على سبيل الغور قلنا نعم يجب عليه فور احتيا لزم
 احكام بلا عذر عمدا قالوا انه يكفر انتهى **اقول** اطلقه ويحرم
 حمله على ما اذا الربرة واجبا قلنا وبه قيد ابن ملك
 في شرح المجمع وهذا هو الظاهر كما لا يخفى اذ لا وجه للاكفار
 بدو في هذا القيد وفي شرح الكثر للزيلي ان القضا واجب عليه
 بعد ظهور رعد التماس حتى لو امتنع بآثم ويستحق العزل والعقوبة
 ومثله في منح الغفار شيخ الاسلام الوالد والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المصنف لرجا الصلح بين الاقارب **اقول** ولما
 احكام واذا اختصم الى القاضي الاخوة او بنو الاعمام ينبغي ان
 يدافعهم قليلا ولا يحل بالعتاب بينهم لعلم بصطحتهم لان
 القضاء ان وقع بحق فزعم يقع سببا للعداوة بينهم كما ذكرها
 وهذا لا يختص بالاقارب بل ينبغي ان يفعل ذلك ايضا اذا
 وقعت الخصومة بين الاجانب لان العضا يورث الصفة
 فيحترق عنه ما يمكن انتمى كلامه **قول** المصنف ايضا شهد الخ

اقول

هذا ما يقدر منه شهادة
 الشواهد في المسامحة

اقول ما ذكره الشيخ المصنف من قبول شهادة الكافر على المسلم
 في النسب والوصاية استحسان والقياس عدم القبول و
 العمل على الاستحسان كما صرح جوابه الا في مسائل ليست هذه
 منها ولهذا اقتصر عليه المصنف وجه الاستحسان كما ذكر من لا
 خسرو وان المسلمين لا يحضرون موت النصارى فحقوا
 والوصاية تكون عند الموت غالبا وسبب ثبوت النسب
 النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلو لم تقبل شهادة النصارى
 على المسلم في اثبات الايضا الذي بناؤه على الموت والنسب
 الذي بناؤه على النكاح ادى الى صياح الحقوق المتعلقة بها ايضا
 ضرورة كما قبلت شهادة القابلة للضرورة والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المصنف وينصب القاضي وصيا في مواضع ارجح
اقول وزدت بتوفيق الله سبحانه وتعالى موضعين الاول
 الاب اذا اشترى شيئا من ابنه الصغير فوجد به عيبا ينصب
 القاضي وصيا حتى يرد به عليه كذا اجاب القاضي الامام الثاني
 اذا كان للصغير اب غائب واحتج الى اثبات حق الصغيرة
 ان كانت الغيبة منقطعة بنصب والا فلا وهما في مجمع
 الفتاوى والموضع الذي احاله المصنف الى قسمه الولوالجية
 هو هذا ضبعة بين خمسة ورثة واحد منهم صغير
 واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب
 احد الحاضرين فطلب شريك الحاضر القسمة عند القاضي و
 واجراه عن القسمة فالقاضي يأمر شريك بالقسمة ويجعل

وكيلا عن الغائبين والصغير لان المشتري قام مقام
 البائع وكان للبائع ان يطالب شريكه لان اصل الشراكة كان
 ميراثا والعبرة للاصل **قوله** وهل يشترط لصحة
 نصب القاضى كون اليتم ولاية القاضى ام لا فانه خلاف قال
 في جامع الأصول لو نصب وليا في تركته ايتام وهم في ولايته
 لا التركة او بالعكس او بعض التركة ولايته لا بعضها فقل مع النصب
 على كل حال ويعتبر الظاهر والاستعداد فيصير وصيا في جميع التركة
 انما كانت وقيل يصير فيما في ولايته من التركة لا غيرها وقيل يشترط
 لصحة النصب كون اليتم ولاية لا كون التركة في ولايته **قوله**
 مولانا قضا الامير جازم مع وجود قاضى البلد الى اخره اقول
 الظاهر ان المراد مع وجود القاضى المولى من قبل ذلك
 الامير بان كان الخليفة قوض اليه اماره بلده وقوض اليه
 نصب القاضى بدليل قوله بعد ذلك الا ان يكون القاضى
 مولى من قبل الخليفة وان قلت يمكن حمل قوله قضا
 الامير جازم مع وجود قاضى البلد على قضائه مع وجود
 النائب قلت هو مولى من قبل السلطان ايضا لتفهم
 بانه لا يجوز عزل القاضى ولا مبعوته فتأمل والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** مولانا لا تتبع البيعة على مقر الحجرة اقول
 ويقرب من ذلك ما قالوا ان البيعة تتبع ممن يقبل قوله
 قالوا لاسقاط اليمين في مواضع منها انهم قالوا القول
 قول القاضى فيما يقبضه وقلوا تقبل بيعة على ما ادعاه

فقل شرط لصحة نصب
 القاضى كون البيعة في ولايته
 ام لا
 في النفل الاول في فصول
 العمادي في شرحه المعظم
 فراجع

مع قول قوله ومنها المودع اذا ادعى الرد والهلاك
 واقام بيعة تقبل مع ان القول قوله في البيعة لاسقاط اليمين
 مقبولة كذا في الذخيرة من باب الصرف كذا ذكره المصنف في كتاب
 الدعوى في باب التحالف وذكر لقبها فايده اخرى فليراجع
قوله مولانا اذا اختلف المتبايعان تحالفا الا في مسألة
 اخ اقول كلام المصنف يدل على ان المتبايعين متى اختلفا
 في الشأن الا في مسألة استثناهما وليس الامر كذلك فاما اذا
 اختلفا في الاجل او شرط الخيار او في قبض بعض الثمن او
 بعد هلاك المبيع او بعضه او في بدل الكتابة او في راس
 المال بعد اقالة السلم لم تحالفا والقول للمتكرم مع بيعة
 كذا في البرازيه وفي التبيين للزبيدي انه لو اختلفا في اصل البيع
 او مكان ايصال السلم المسلم فيه لا يتحالفا قلت وبه علم ما
 في كلام المصنف مولانا وفي السؤال عن المكان والزمان اقول
 لكن اذا سالهما عن الزمان والمكان وامتنعاهما يكلفا قال في
 البرازيه ولو سالهما القاضى عن الزمان والمكان فعلا لا نعم تقبل
 لانما لم يكلفا به انتهى قلت وقد اغفل الشيخ المصنف
 ذكر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
قوله مولانا لا يتخلف المأهذ اذا رآه اخ اقول قال في
 مجمع الفتاوى ولو اراد المدعى عليه ان يحلف الشاهد بالله تعالى
 لقد شهد بالحق لا يحلف وفي البرازيه برهن على دعواه فطلب
 من القاضى ان يحلف المدعى انه محقق في الدعوى او على ان الشهود

لا يحلف الشاهد

صادق ن او محقق في الشهادة الجبسية قال علامة خوارزم
 الحزم الخلف مرتين فكيف الشاهد فان قول الشاهد اشهد
 يمين لان لفظ اشهد عندنا وان لم يقل بالله يمين فاذا طلب
 منه الشهادة في مجلس القضا وقال اشهد فقد حلف ولا
 تكرار اليمين لانا امرنا بالكرام اليهود وفي التحليل تعطيل الحق
 فان الشاهد اذا علم ان القاضي يحلف بالمسوخ لا الاتشاء
 عن اداء الشهادة لانه لا يلزم عليه ومن اقدم على الشهادة الباطلة
 يقدم على الحلف ايضا غالبا لرويح الباطل واذا لم يحلف ورد
 الشهادة فقد ظلم وفي جامع الفتاوى مضافا الى دعوى
 اخلاصه رجل ادعى على اخيه ما لا واقام البينة فقال المدعي عليه
 للقاضي حلفه انه محقق او حلفه ان شهوده شهد وابطح
 لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع وفي البحر من
 كتاب الدعوى ان الحزم لو طلب تخليف الشاهد والمدعي
 ما يعلم ان اليهود كذبة لا يلتفت اليه وفي الجواهر ان قال
 المدعي عليه الشاهد كاذبا واراد تخليف المدعي عليه ما يعلم
 انه كاذب لا يحلف وكذا لا يحلف الشاهد لانا امرنا بالكرام
 اليهود وليس من اكرامهم استخلافهم **قوله** مولا بالبصنة
 القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الاجا
 اقول قد ذكر مشايخنا رحمهم الله سبحانه وتعالى مسائل ينقض
 فيها حكم الحاكم وذكر المصنف ههنا من ذلك مسائل فاردت بحرف
 ذنوبي ايراد ما ظفرت به من ذلك زيادة على ما ذكره المصنف

اذا قضى في مجتهد نفسه
 الذي يتايد

للفايدة وما اذكره على ثلاثة اقسام **الاول** ما لم يختلف فيه
 مشايخنا رحمهم الله سبحانه وتعالى **والثاني** ما اختلفوا فيه
والثالث ما لا يرضى فيه عن الامام واختلفوا اصحابنا رحمهم
 الله سبحانه وتعالى فيه وتعارضت تصانيفهم فيه **فمن القسم**
الاول اذا باع دارا وقبضها المشتري واستحقت منه
 وتعذر البايع ردها فقضى على البايع للمشتري بدار مثلها
 في الواضح والحكمة والزرع والبناء قال السنوار بن عبد الله
 وعثمان البتي ثم رفع الى قاض اخ ابطل ذلك والزم البايع
 برد الثمن خاصة الا ان يكون ما حدث بنا او غير ما قيل من بقتية
 ذلك مع الثمن ولا عبرة بمن خالف ولا بمن قال من اهل البصرة
 وجوب قيمة الدار على البايع لان البيع لم يصح وعقود المعاوضات
 اذا لم يسل البدل للمشتري لا يلزم الثمن للبايع **ومنه** حاكم
 قضى ببطلان شفعة الشريك ثم رفع الى قاض اخ فانه ينقضه
 ويثبت الشفعة للشريك ولا يعمل بخلاف من خالف في ذلك
 لمخالفة النص وهو قول **صلى الله عليه وسلم** انه كان يقضى
 بالشفعة في كل ربع وحايط **ومنه** المحمدي في قذف اذا
 قضى بشي بعد ثبوت ثم رفع الحكم الى قاض اخ لا يرى
 ذلك ابطله **ومنه** اذا قضى القاضي لزوجة ثم رفع الى
 حاكم لا يراه نقضه **ومنه** لو حكم اعني ثم رفع الى من لم يره
 نقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضاة فيهما **ومنه** اذا
 حكم بشهادة الصبيان لم يرفع الى قاض اخر نقضه ولا يعتبر

بخلاف من خالف في ذلك لمخالفة النص الشريف وهو قول
 سبحانه وتعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله صلى الله
 عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث أكديث فالحقة بالمجنون
 والمجنون لا تقبل شهادته وكذا ما إذا أه التائم في يومه وكيف
 يتفر على الصغير قوله من لا يصدق قوله على نفسه كذا
 في بعض المعتبرات **ومنه** إذا حكم القاضي بشهادة النساء
 على الأفراد في شجاج أحكام ورفع إلى الحكم آخر لا يحضيه بل
 يبطله لمخالفة النص الشريف وهو قوله سبحانه وتعالى
 فإن لم يكنوا رجلين فرجل وامرأتان **ومنه** إذا قال
 الرجل لا مراة كلى واستزى برديبه الطلاق فقتضى القاضي
 عليه بذلك و فرق بينه وبين امراته ثم رفع إلى من لا يرى
 ذلك نقضه لمخالفة النص الشريف وهو قوله صلى
 الله عليه وسلم إن الله عفى عن أمتي عما حدثتكم به
 انفسها ما لم تقبل او تفعل **ومنه** إذا حكم الحاكم بأجر
 المدين في دينه ثم رفع إلى الحاكم آخر نقضه ولم يعيد
 بخلافه لمخالفة النص الشريف وهو قوله سبحانه وتعالى
 وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ولأن الدين
 يتعلق بالذمة **ومنه** إذا قضى بخط شهر أو موات
 ثم رفع إلى حاكم آخر نقضه ولم يغتد بخلاف من خالف
 فيه لمخالفة النص الشريف وهو قوله سبحانه وتعالى
 وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء **ومنه**

تخنه
 إلى حاكم آخر

قضى
 إذا ألقا منى بجواره ببيع الدراهم بالدنانير نسبة ثم رفع
 إلى حاكم آخر نقضه **ومنه** إذا قضى القاضي بشهادة
 أهل الذمة في الاسفار في الوصية ثم رفع إلى قاض لا يراه
 نقضه ولا يعتد بخلافه من خالف في ذلك **ومنه** إذا
 قضى القاضي بشي فرفع إلى آخر فنقضه ولم يبين وجه
 النقض ثم رفع النقض إلى آخر أمضى النقض **ومنه**
 إذا باع رجل من آخر عبدا أو أمانة ومضى على ذلك مدة ثم ظهر
 فيه عيب لم يتر البائع به ولم يتم بينه بانه كان موصودا عنده
 فزده القاضي على البائع ثم رفع حكمه إلى آخر فأنه يبطل الرد
 ويعيده إلى المشتري **ومنه** إذا حكم حاكم تحت ثم بنت المرأة
 التي لم يدخل بها ثم رفع الحاكم آخر يبطل حكم الأول لمخالفة
 النص وهو قوله سبحانه وتعالى ورباكم اللاتي في حجوركم لا يته
 فسر الدخول في التحريم **وأما القسم الثاني فمنه**
 إذا اختلف الصحابة على قولين ثم أخذ الناس بلحد قولهم
 وتركوا الآخر في حكم القاضي بالمتروك لم ينقض عند أبي حنيفة
 رحمه الله سبحانه وتعالى وينقض عند أبي يوسف ومنه
 إذا وطئ أمراة وحكم بقا النكاح ثم رفع إلى قاض آخر
 يرى خلافا لم يبطله قاله أبو يوسف وأدب القاضي
 له وقال لأن هذا مما اختلف فيه الفقهاء ثم قال إن كان
 الزوج جاهلا فهو سعة وإن كان عالما لا يحل له المقام
 لأن القضا لا يحل ولا يحرم خلافا لأبي حنيفة رحمه الله سبحانه

وتعالى وذكر الحكماء بجليل في المشتق في رجل وطى امرأته
فقتل ان ذلك لا يجزئها ثم رفع الى اخر فرق بينهما وذكر ذلك
مطلقا فالظاهر ان ذلك مذهبهم او قول ابي حنيفة رحمه الله
سبحانه وتعالى وجهه انه قضى بما يخالف النص وهو قول
سبحانه وتعالى ولا تتكلموا وهو الوطى **ومن** اذا قضى القاض
خلاف مذهب غلط او وافق قول مجتهد ثم رفع
الى اخر امضاه عند ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى
لانه مجتهد فيه وكل مجتهد في الزعم وهما لا ينقض
لانه غلط والغلط ليس بمجتهد فيه **ومن** المردون
اذا حبس لا يكون حبه حجة عليه وقال القاسم
ابن معين يكون حجة فلو حكم بالحج عليه ثم رفع الى اخر
فانه ينقضه عند ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى
وعندهما ينفذه فلو حكم الثاني به نفذ ولم ينقض
وام القسم الثالث **فمن** اذا حكم بالسأهد
واليمين في الاموال ثم رفع الى حاكم يرى خلافه
نقضه عند ابي يوسف وفي رواية اساعيل بن
هماد بن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لم ينقضه
وكذا في رواية ابن اساعيل وجه الاول انه خلاف
الكتاب اذ نقل عن السأهدين الى الرجل والمرأه
فما عدا ذلك يكون محذورا وجه الثانية اختلاف
الآثار **ومن** اذا قضى القاض بشهادة الاب لانه

قوله وكل مجتهد في الزعم اي كل مجتهد
مصيب بلا جبراد وان اخطأ ما
عند الله تعالى والحق عند الله واحد
انني كنت في نسخ الغفار والوكيل المصنف

او

او لجده ثم رفع الى اخر لا يصحها في الاب يراه امضا
عند ابي يوسف وينقضه عند محمد بن ابي يوسف
بقول قد اختلفوا فيه الفقهاء ولا يصح فيه فلا ينقض
بالاجتهاد ومحمد يقول هو مخالف للنص وهو قول
صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة والد الولد ولا ولد
لوالده **ومن** اذا تزوج الزاني بائنته من الزنا
وحكم الحكماء كل ذلك قال ابو بكر الرازي اذا رفع
الى اخر لا يراه ابطم لانه مما يستبشع الناس وقد ذكر
ذلك في شرح الطحاوي **ومن** رجل اعتق عبدا
ثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاض بميراثه
لمعتق ثم رفع الى حاكم اخر ينقض ذلك وجعل مال
في بيت المال عند ابي يوسف وهو صحيح لان الوكيل
لمعتق على ما قال عليه الصلاة والسلام انما الوكيل
لمن اعتق ولا يلزم موكل المولات فانه يتوارث به
كل واحد منهما لان ذلك مستحق بالعقد وهو قائم
بهما فاستويكما لزوجة هذا ما ينبغي نظره من كنت
مساخنا رحمهم الله سبحانه وتعالى ونفعنا بهم فاعثم
هذا المقام فانه مما حواه هذا الكتاب والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب **قول** مولانا المصنف الشاهد
اذا ردت شهادة له لعله الى اخره اقول **واما** احد
الزوجين اذا شهد لآخر لا تقبل كما يفيد كلامه اخلا

وصرح به المصنف في المحرر والشيخ الامام الوالد في مواهب
 المنان **قلت** وقد وقع لي في العلامة القدوة
 الغمامة على المقدسي سفي الله سبحانه وتعالى عهد سوال
 صورته ما قول المولى البجل والنخبر المفضل في شخص
 بالغ مسلم حريص شهد على شخص في مادة ورد
 اكاكر شهادة لوجه شرعي هل يجوز لحاكم بعده ابد
 ان يقبل شهادة عليه في تلك المادة وان ترال سبب
 الرد عنه ام لا **فاجاب** لا يقبل وان وقع
 في كلام بعض اهل الكمال انه يقبل في احد الزوجين فهو
 نبيق قلم انتهى **قلت** يشير الى ما قال العلامة
 كمال الدين ابن الهمام في شرح الهداية **قلت**
 وكلام قاضي خان يفيد عدم قبول كل شهادة ردت
 مطلقة كل الصور فانه قال ولو كان القاضي رد شهادة
 الاولى لامرأة ثم اعادها بعد البثينة لا تقبل شهادته
 لان شهادته ردت في هذه الاحادته وكل شهادة ردت في
 حادثة لا تقبل بعد ذلك ابد **قلت** كل شهادة يعم
 كل شهادة كما لا يخفى وفي الخلاصة ومتى ردت شهادة
 الشاهد لعله ثم رأت العلة فشهد في تلك الاحادته
 لا تقبل الا في اربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى
 والصبي اذا شهدوا فردت ثم ترال المانع فشهدوا
 في تلك الاحادته فانها تقبل **قول** المحتش **قلت** المتق

في هذه المسئلة انه لا يثبت وما ذكره المصنف بحث الى اخره
قلت يمكن ان يقال انما لا يثبت النسب في صورة
 الاشارة لان المال يثبت بخبر اثبات النسب اكلا
 حتى يثبت عليه لوجوه الاشارة لان الاشارة تغني عن
 ثبوت النسب اذ الحق يثبت عليه بالاشارة كما قال
 صاحب جامع العضولين فيحمل كلام المصنف على صورة
 ليس فيها اشارة كما اذا ادعى علي بن زيد بن بكر الميت بن خالد
 ان اباه بكر مات وانت وارثه وابنه فشهد ان زيدا
 المدعى عليه هو ابن بكر بن خالد والمدعى بذيمة ابيه
 كما فقد شهدا على خصم وهو الوارث بحق وذكر اسم
 واسم ابيه وجده وليس في كلام المصنف ما يدل على ان
 مراده صورة الاشارة **قلت** وما يدل على ان
 المصنف لم يرد صورة الاشارة التي ذكرها العمادى انه
 ذكر بعد ذلك فقال وذكر العمادى في فصوله
 فرعين مختلفين حكما وذكر ان حدهما يقاس على الآخر
 وقرئ بينهما في جامع العضولين فهذا يدل على انه
 لم يرد صورة الاشارة ولا دليل على انه ما قاله قاله
 كذا والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** ومن هذا
 القبيل اي من القضا الضمني ما ذكره في القنية بعد
 ان علم بعلامة ثم شهدوا بالخلع بين الزوجين
 وهما ينكران الخلع وقضى القاضي ببيت المال صمنا لثبو

القضا الضمني

فعل القاضى حكم

اختلج وان اشترط الرجوع في اثبات المال قصدا
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا المصنف فعل
 القاضى حكم منه الى اخره **اقول** قد اختلف كلام
 مشايخنا في ذلك والذي اعتمدته العلامة بدر الدين
 ابن العربي في الفوائد البدرية وقال انه الصواب وانه
 التحقيق ان الفعل لا يكون حكما وليس عبارة واما فصل
 القاضى هل يكون حكما او لا قال بعضهم قد يكون فعلم
 حكما او لا قال بعضهم قد يكون فعلم حكما واشتدل لذلك
 بما يلى من **تزوج** القاضى الصغير والصغيرة حيث
 لا يكون لهما خيار البلوغ على احد الروايتين عن الامام
 رحمه الله سبحانه وتعالى وجه الاستدلال ان الفعل
 الذى هو التزوج لو لم يكن حكما لبثت لهما الخيار كما
 يثبت في **تزوج** المومنة **وقول** اذا اقرض القاضى مال
 البيتم لم يملك فثلث ماله او مات مغلما فلا ضمان على
 القاضى ولو لم يكن الفعل الذى هو الاقراض حكما لضمن
 القاضى والصواب ان فعل القاضى لا يكون حكما واحتمل
 عن هذا الاستدلال منع الملازمة بين انتفاخ الخيار
 وكون فعل التزوج حكما وانى يكون ذلك وخيار منشف
 في تزوج الاب واجد وفعلها التزوج ليس بحكم قطعا
 فلو كان انتفاخ خيار ملزوما لكون التزوج حكما كان
 تزوج الاب واجدا حكما وهو باطل **يقول** العبد الفقير

فصل في القاضى
 انظر في منعه من الاجراء
 وتامر

والاصح

والاصح ثبوت الخيار بعد البلوغ في تزوج القاضى كما
 في التبيين والبحر المصنف وغيرهما من المعتمدين وكذا الكلام
 في انتفاخ ضمان بل اجل اذ الاما غير ضاممين لما تلف
 الايديهم بدون التقدي الى ان قال ومما يدل على ان فعل
 القاضى ليس بحكم قوله اذا وقف على الفقرا فاعطى القاضى
 قريب الراقف الفقير راتبا من غلته ذلك الوقف في قاض
 اخر كان له المقر في الفقة على غير ذلك الوجه وله صرف
 ذلك الربا بعينه لغير ذلك القريب ولو كان فعل القاضى
 حكما لم يكن للقاضى التالى ذلك لان فيه نقص الاول و
 التحقيق ان فعل القاضى لا يكون حكما واجبة لذلك ان الحكم
 يستدعى مقدما له الشرع كالدعوى واجبة المطابقة لها
 وتوافق ذلك فالشرط وجود مقتضيات الحكم وانتفاخ النوع
 وفعل القاضى في الغالب لا يستدعى ذلك فان وقع فعل
 القاضى على طريق الحكم المعبرة باستدعائه في الجملة وباب
 الامكان واسع فليقول بكونه حكما واحكام ما ذكره من
 ذلك صورة ثم **اقول** ومما يدل على ان فعل
 القاضى ليس بحكم تعريفهم القضا بقولهم هو انشا الزام فما
 يقع فيه النزاع بين الناس الى اخر ما قالوه فالانشا ان
 اراد به ما قاله اخيرا فالفعل ليس من هذا القيل كما لا
 يخفى لان الانشا قسم من الكلام وهو متقابل للخبر المحتمل بصدق
 والكذب وان اريد بالانشا ما يقابل العدم فهو اعلم من الفعل

وغيره والظاهر ان مرادنا بفعل هنا ما صدر
 من القاضي من التقاطي بغير لفظ قضيت وحكمت
 وانفذت القضاء وغير ذلك من الصيغ المختصة بذلك
 لجعل الزوج فعلا ويبيعه مال اليتيم فعلا واحدا ونحوها
 البيع من قبيل القول كما لا يخفى وعرفه صاحب
 الفوائد البدرية المذكورة بقوله هو الالتزام والظاهر
 على صفة مختصة بامرطن لزومها في الواقع شرعا الى ان
 قال وقولنا على صفة مختصة فصل عن مطلق الالتزام
 اذ المعنيتها هنا الالتزام بالصيغة الشرعية كالزمتي وقضيت
 وحكمت وانفذت على كل القضاء انتهى اقول
 فهذا يخرج الفعل كما لا يخفى وقال المصنف في البحر الرافق
 واما فاعله فعلى وجهين فيما لم يكن موصفا للحكم وليس
 حكم قطعا وما كان منها موصفا له اي محلا فقد اختلفوا
 فيه وله صور منها اما اذا اذنت بالغة عاقلته في تزويج
 نفسها فتزوجها فانه وكيل عنها فاعله ليس حكم كما في
 القاسمية ومنها تزويج الصغير الذين لم ومنها
 شراؤه ويبيعه مال اليتيم ومنها اقسمة القاضي العقار
 الى غير ذلك مما هو في هذا المعنى وجب منه التخييس بانه
 حكم ولذا لو تزوج اليتيم من انتم لم يكت وروى في
 القدير من كتاب النكاح بانه ليس حكم لانفسا شرطه وهو
 الاوجه قال واللاحاق بالوكيل يكفي للمنع يعني ان الوكيل

بالنكاح لا يمكن ان يزوج من انتم فكذا القاضي بمنزلة الوكيل
اقول وكذا ما ذكره في التتمة من ان القاضي لو باع مال
 اليتيم من نفسه لا يجوز ان ياتي خلافا لوجهه فاللاحاق بالوكيل
 للمنع معنى عن كونه حكما لان بيع الوكيل من نفسه باطل
 وكذا ما ذكره في الذخيرة من ان الامام انما يبيع الغنائم على
 وجه احكم بين المسلمين ولهذا لا تلزم العهدة عليه فلو جاز
 بيعه من نفسه كان ذلك حكما من نفسه وحكم الامام والقاضي
 لنفسه لا يجوز ان ياتي خلافا لوجهه ولكن لما ذكره كلامنا
 فالاولى ان يقال ان احكم القول يحتاج الى الدعوى والفعل
 لا كالعقضاء الضميمة لا يحتاج الى دعوى له وانما يحتاج القصد
 فيدخل الضميمة تبعا لقياسي الكلامهم ومنه نقل ان فعل
 القاضي حكم صاحب التخييس والتتمة والذخيرة كما اسلفناه
 وصرح به في بيوع المحيط والامام يحس الائمة السرجسي وفي بيوع
 ثاوي قاضي خان وصرح به محمد في الاصل قال اذا حضر
 الورثة الى القاضي وطلبوا القسمة بينهم وارث غائب وصغير
 والتركه عقار قال ابو حنيفة لا اقسمة بينهم باقرارهم حتى
 يقيموا بينة على الموت والمولى وقال ابو يوسف ومحمد
 اقسمة ذلك باقرارهم فابو حنيفة قال لا اقسمة بقولهم ولا اقسمة على
 الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضي قضا منه انتهى
 هذا قاطع للشبهة كما فتعني الرجوع الى الحق انتهى كلامه
اقول وجه قطع الشبهة ان هذا نص الامام على ان فعل القاضي

يكون حكما **قول** مولانا المصنف فليس له ان يزوج البتة التي الاولى
 لها من نفسه الى اخره **اقول** وذلك لانه حينئذ يكون حكما لنفسه
 والقاضي لا يحكم لنفسه بالاجماع كذا قالوا **اقول** يرد على ذلك
 ان للقاضي ان يعين را حدا خصمه اذا اساء الادب بين يديها
 بان قال قضيت بالجور او ارتشيت او ما اسبه ذلك فهو في
 ذلك حاكم لنفسه فبذلك المسئلة مخالف للاصل من وجهين الاول
 ما ذكرنا الثاني انه مما يغلب فيه العبد ولم يحصل فيه دعوى
 فبذلك المسئلة مخالفة للاصل من هذين الوجهين كما في العدا
 البرية **اقول** استحسن ذلك المشايخ صيانة للمجلس القضا
 وجسم المادة العناد قائمة لحرمة المجلس **قول** مولانا قال
 القاضي على كل قضيت بينة او اقرار الى اخره **اقول** اطلاق المص
 هنا في الاقرار فتمثل الاقرار بشي يصح رجوع عنه وغيره مع
 انه لا يقبل قوله فيما لو اقر باقراره عن شي يصح رجوع عنه
 كالحد بالاجماع كما نقله يهونه اليه فقال واما اذا اقر
 القاضي باقراره عن شي يصح رجوع عنه لم يقبل قوله بالاجماع
 ففي كلام المصنف ههنا ما فيه من الاطلاق في محل التقييد كما لا يخفى
 وذكرا للنسفي ولو قال القاضي عدل عالم قضيت على هذا
 بالرجح او بالقطع او بالضرب فافعله وسلك فعله فقيده
 قوله القاضي بكونه عالما بالادلة وهذا قول الامام
 في مضمون الماتريد في ولم يقيده في اجماع الصغير
 بذكر واعلم ان محمدا وافقهما في مرجع عن قوله لما قال

على

حق

لا يوجب قوله الا ان يعاين الحق او يشهد به كد مع القضا
 عدل وبه اخذ مشايخنا العناد اكثر فضاة زماننا والتدارك
 غير ممكن ولا يبول خبر الواحد منه الا بيا وغيرهم غير
 معصومين كذا في التبيين للزليعي **قلت** ومعناه
 كما ذكره مشايخنا ان يشهد القاضي والعدل على شهادة
 الذين شهدوا بسبب احد لا بما يشهد ان على حكم القاضي والا
 كان القاضي شاهدا على فعل نفسه كما ذكره ابن الهمام في فتح
 القدير واستثنى في الهداية كتاب القاضي الى القاضي لغيره
 احيا حقوق الناس ولا ان يحيا نزع مثله قليلة الوقوع وكذا
 استثنى الزليعي واحدا اصل ان الامام محمد لما رجع عن
 القول بقوله الا ان يعاين الحق لم يحركه المشايخ على اطلاق
 فهم من راد او يشهد به كد مع القاضي عدل وهي رواية
 عنه وقد استبعد ذلك في فتح القدير بكونه بعيدا في العدا
 وهو شهادة القاضي عند الحداد ومتم من استثنى كتاب
 القاضي كما قدمت لك واعلم ان الاكتفاء بالواحد على
 هذه الرواية في حق يثبت بشاهدين وان كانا زنا فلا بد
 من ثلاثة احدا كذا ذكره الابي حنيفة واما الامام ابو منصور الماتريد
 فقيده بغير العالم العدل واما من كان متصفا بما يقبل
 قوله لان عدم الاعتماد انما عطل بالفساد والغلط وهو مشي
 في العالم العدل وفي ذكره الابي حنيفة ان المسئلة معصوم
 عند أبي حنيفة في القاضي العالم العدل لا اذا كان غير هذا

عن الكذب والغلط

لا يولى العضد ولا ياتر بامر به بالاتفاق انتهى فاما قاله ابو منصور
كشك عن مذهب الامام وفي التهذيب ويصدق القاضى
فيما قال من التصرف في الاوقاف واهوال الابتام والغايبين
من ادا وقبض وفي جامع العصولي من الفصل العاشر
وروى ابن سماعه ان القاضى لا يقضى عليه **اقول** بل هو
ان يعنى به في غير كتاب القاضى لمعنى ظاهر في كبر قضاه
الزمان اصح الله سبحانه وتعالى شأنه ورايته عيون المذاهد
انه لو قال قاض عدل علم حكمت على هذا بالرحم او بالقطع
فافعل وسعل ان تفعله لا عند مالك والشافعي **اقول**
ومحمد في رواية وبه يفتى قال المصنف الى بعد نقله
لما ذكرناه فقد ثبت ان الفتوى على ما رجح اليه محمد لكن
رايت بعد ذلك في شرح ادب القاضى للصدر الشهيد انه
رجوع محمد الى قول ابي حنيفة وابي يوسف رواه همام
عنه انتهى **قول** مولانا لا يقبل قول امين القاضى انه
صلى المحذرة الواخزة **اقول** هذه المسئلة قد تقدم
نقلها عن الصوري في هذا الكتاب والله يقبل قوله مع
شاهد وهو مخالفتنا هنا ولعل ذلك لا خلافا في الروايتين
واسمى الله وتعالى اعلم **قول** مولانا ولا يجوز اثبات
الوكالة والوصاية الى اخره **اقول** ظاهر هذا في الف
ما قدم المصنف من ان اثبات التوكيل بلا خصم جائز ان كان
القاضى عرف الموكل باسمه ونسبه **قول** الا ان يحال ما
هنا

هنا على ما اذا لم يعرف القاضى الموكل باسمه ونسبه
فيحصل التوفيق بين كلامي المصنف والله سبحانه وتعالى
هو الموفق للصواب وفي البحر المصنف لم اعلم ان طريق
اثبات الوكالة بالخصومة ان يشهدوا بها على عزم الموكل
سواء كان منكر الوكالة او موافقا لها لا يفتى اليه كما في
الحكمة ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة
وفي الغيبة لا تقبل من الوكيل بالخصومة بينة عليه وكالة
من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لانه قضى في المختلف
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا وفي البرازيه شهدا
بطلاق وعناق وقال لا يدرى الى اخره **اقول** ذكر
البرازي في نوع من الفصل الرابع في دعوى الدين برهن
على الاعتناق مولانا في المرض فادعى ان المعتق كان يدرى
وقت الاعتناق ان لم ير الوارث بالعتق والقول
للوارث الا ان يصرح اليهود بانه كان صحيح العقل وقت
الاعتناق فان اقر بالعتق والقول للعبد الا ان يبرهن
الوارث على انه كان مردي وقت الاعتناق وما ذكره
مولانا المصنف هنا من الاطلاق وقد ذكره البرازي في
الفصل الثالث من كتاب الشهادة فعليك بالتأمل
في ذكر عند القضاة والفتوى اعاني الله سبحانه وتعالى
واياك على سبيل الاستقامة والتقوى **قول** المصنف
يهود لا تتبع الا يهود الى اخره **اقول** قال في الحاشية

اوصى الى رجل فقال له اعمل برأي فلان فهو على وجهي
 احدهما ان يقول اعمل برأي فلان والثاني ان يقول
 لا اعمل الا برأي فلان واختلج المساج فيه قال بعضهم
 في الوجهين جميعا ملاها وصيان كانه اوصى بها وقال
 بعضهم في قوله اعمل برأي فلان الوصي هو المحاطب فله قوله
 لا اعمل برأي فلان هما وصيان واختار الفقيه ابو الليث
 هذا القول فقال وهذا شبه بقوله اعمانا فانهم
 قالوا اذا وكل الرجل غيره بالبيع وقال بعه يهودي وبنائهم
 بغير يهودي جاز ولو قال لا تبع الا يهودي او قال لا تبع
 الا يهودي فلان فباع بغير يهودي وبغير يهودي فلان لا يجوز
 هكذا هذا وكذا لو اوصى الى رجل قال لا اعمل بفلان
 كان له ان يعمل بغيره فلان والفتوى على هذا انتهى
 اقول **وهذا علم الحكم في واقعة الفتوى وهي ان**
رجلا دفع مالا اخر وقال له اشتر لي زيتا بمعرفة فلان
قد ذهب واشترى بغير معرفته فملك الزيت واحكم صحة
الشراء وعدم الصمان بخلاف ما اذا قال له لا تشترا
بمعرفة فلان وهذا ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
المصنف الوكيل اذا كانت وكالة عامة الى اخره اقول
ما ذكره مولانا المصنف هنا هو الاصح وعليه الفتوى كما في
المرآة قال محمد رحمه الله تعالى انت وكيل في كل
شي تقويض المحظ والقياس لا يكون وكيل بالاحفظ ايضا
 للمجاه

الام

للمجاه

للمجاه وجه الاستحسان انما ينبغي عند الحفظ الى ان
 قال وعن الامام رحمه الله سبحانه وتعالى تخصيصه
 بالمعا وصانته ولا يلحق العتق والبرع وعليه الفتوى
 وكذا قال طاعت امرالك وكوهبت ووقفت ارضك
 في الاصح لا يجوز وفي فتح العزيز للعلامة ابن الهمام
 فلو زاد فقال انت وكيل في كل شي جاز صنعك
 او امرك فعند محمد بصير وكيل في البياعات والاحارة
 والهبات والطلاق والعتاق حتى ملك ان ينفق
 على نفسه من ماله وعند ابي حنيفة في المعا وصانته
 فقط ولا يلحق العتق والبرع وفي فتاوى بعض المتأخرين
 عليه الفتوى وكذا لو قال طلقت امرالك او وقفت
 ارضك الاصح انه لا يجوز ومثله اذا قال وكلتك في جميع
 اموري ولو قال فوضت امري اليك الصحيح انه مثله
 قلت وهذا القول اخبار الفقيه ابي الليث واما
 اختيار الصدر الشهيد انه يملك جميع التفرقات ولو
 طلق امراته يجوز قال الصدر الشهيد به يفتي حتى يبين
 خلافا اقول **ويستغنى اعتماد ما اختاره الفقيه**
ابو الليث لما انه صرح كثير من علمائنا بانه الاصح والصحيح
وعليه الفتوى وهو قول الامام الاعظم ابي حنيفة
رحمه الله سبحانه وتعالى وفي احكامه لو قال انت وكيل
في كل شي يكون وكيل بالحفظ المالك لا غير هو الصحيح ولو

بيان في التوفيق
 بين
 فتوى

بين فتوى

فتوى

فتوى

قال انت وكيل بكل قليل وكثير ولو قال انت وكلي
 بكل شي جائز امرك بصيه وكيلا في جميع التصرفات
 المالية كالبيع والشرا والهبة والصدقة واختلاف في الاعناق
 والطلاق والوقف قال بعضهم بمك ذلك لاطلاق لفظ
 التعميم وقال بعضهم لايمك ذلك الا اذا دل دليل سابق
 الكلام وبه اخذ الفقيه ابو الليث وذكر الناطقي اذا
 قال انت وكيل في كل شي جائز صنعك روى عن محمد
 انه وكيل في المعاوضات والاجارات والهبات والاعناق
 قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره ابو الليث
 وفي فتاوى الفقيه ابي جعفر رجل قال لغيره
 وكلتك في جميع اموري واقمتك مقام نفسي لا تكون
 الوكالة عامة ولو قال قال وكلتك في جميع اموري
 التي بحسب التوكيل بها كانت الوكالة للعمامة تتناول البيعة
 والانكحة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان
 كان امر الرجل مختلفا لبيت له صناعة معروفة
 فالوكالة باطلة وان كان الرجل ناجرا تجارة معروفة تميز
 الوكالة اليها انتهى وفي الذخيرة انه توكيل بالمعاوضات
 لا بالاعناق والهبات وبه يعني انتهى واحكاما ان الوكيل
 وكالة عامة يمك كل شي الا الطلاق والعنق والوقف والهبة
 والصدقة على المعنى براقول وينبغي ان لايمك الا براء
 واحط عن المديون لانها لا تكون من قبيل البرع قد خلا

قال في حقه
 انه وكيل في المعاوضات
 الهبات والاعناق

فتوى

قول البرازي انه لايمك البرع كما لا يخفى فان قلت
 هل يمك الاقراض والهبة بشرط العوض قلت نعم
 بالنظر الى الابتداء برفع فان العوض عارية ابتداء معاوضة
 انتهاء والهبة بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهاء فينتهي
 ان لايمكها الوكيل بالتوكيل العام لانه لايمكها الا من يمك
 البرع عات وعن الذخيرة انه لايمك الهبات ولما قلنا ان
 الهبة بعوض والعرض من التبرعات ابتداء لا يجوز
 اقراض الوصي ماله التيم ولا هبة بشرط العوض وان كانا
 معاوضة لانها اقول وظاهر العموم انه يمك قبض
 الدين واقتضاه وايضا والدعوى بحقوق الموكل و
 سماع الدعوى بحق على الموكل والا قار بر على الموكل بالدين
 ولا يختص بمجلس القاضي لان ذلك في الوكيل بالمحصومة
 لانه العام فان قلت لو وكلته وكالة عامة هل له ان
 يزوجها من نفسه قلت قال في القبية ولو وكلته توكيلا
 عاما في جميع احواله واموره فقال انت وكيل في كل شي
 جائز امرك على في جميع اموري والموكل كل جوار و
 امهات اولاد بصير وكيلا بتزويجهم ولم ان يزوج
 احدا من نفسه انتهى وهو يفيد انه يزوج
 الموكل لنفسه لو وكلته وكالة عامة لكن في القبية قالست
 لرجل زوجتي ممن تيت فزوجها من نفسه لم يجز ثم ذكر
 قول اخر وقال ونحن نعتي بانه لا يجوز انتهى لكن هذه

مطل

ان

قد

وكالة مطلقة وكلامنا في العامة ولا يخفى عليك ما بينهما من
الفرق وفي الولو المجيه لو قالت المرأة زوج نفسي عن شي
لا يملك ان يزوجهما من نفسه الى اخره وفي البحر فلو وكلته
ان يتصرف في امورها لا يملك تزويجها من نفسه بالا
كما في الحائنة فان قلت **وهل له ان يبيع من نفسه**
قلت الظاهر انه ليس له ذلك لما يلزم عليه من كونه
مطالباً ومطالباً كما صرحوا به في الوكيل بالبيع فان
تكت لو وكله بصيغته وكلتلك وكالة مطلقة عامة
مفعضة هل تتناول الطلاق والعقاق والسرقات
قلت لمراره صريحاً والظاهر انه لا يملكها على المعنى
يع بانه قد وجد الفاظ صحيح قاصي جان وغيره بال
توكيل عام وحكموا عليه بالعموم ومع ذلك قالوا بعد
والله سبحانه وتعالى علم **قول** مولانا مات الموكل
بطلت الى اخره **قول** وكذا الرجح جنونا مطبقاً
او لحق بدار احب مرتداً والعياذ بالله لان الوكالة
عقد جائز غير لازم فكان ابتغاه حكم الابتداء بشرط
لقيام الامر في كل ساعة ما يشترط لا ابتداء وظاهر طلاق
المصنف هنا ان كل وكالة تبطل بموت الموكل الا في الوفا
وليس الامر كذلك قال المصنف البحر عند **قول** هذا
صاحب الكنز وموت احدها وحيثه مطبقاً وظا
اطلاق الوفا ان كل وكالة تبطل بموت الموكل

وحد

وحيثه وليس كذلك ففي البرازية قوله تبطل بجنون
الموكل وموته مقيدة بالمصنف الذي يملك الموكل عند
وكاله فاما في الرهن اذا وكل الراهن العبد او المرتين
بيع الرهن عند حلول الاجل والوكيل بالامر باليد
لا تبطل وان مات الموكل او جن والوكيل بالخصوص
بالتمس احصم تبطل بجنون الموكل وموته والوكيل
بالطلاق تبطل بموت الموكل استحساناً لا قياساً انتهى
وفي منج الفقهاء شرح تنوير الابصار للشيخ الامام الوالد
وتبطل بموت احدهما وحيثه مطبقاً وطوقه مرتداً
الوان قال وظاهر كلام الكثر وغيره من المتوف ان كل وكالة
تبطل بموت الموكل وحيثه وليس كذلك لا بد من
استثنائنا مسائل من هذا الاصل ومن **قلت** الا اذا وكل
الراهن العبد او المرتين ببيع الرهن عند حلول
الاجل فلا تبطل بموت الموكل وحيثه كالوكيل بالامر
باليد والوكيل ببيع الوفا انتهى **قول** وقد قال
المصنف البحر بعد ذكر عبارة البرازية وعلى هذا يعرف
في الوكالة اللازمة بين وكاله ووكالة ببيع الرهن
لا تبطل بالفرق حقيقياً او حكماً ولا بالخروج عن الاهلية
بالجنون والردة وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالحقيق
وتبطل بالحكمي والخروج عن الاهلية **قلت** هذا
وارد على كلام ملاحسروني الدار والعمر فانه قال وذا

كلمة في صحة الوكيل
بسم الله الرحمن الرحيم

أي انزال الوكيل في الصورة المذكورة إذا لم يتعلق به
ذلك فلا ينزل إلى آخره فإن قلنا إذا لم يتعلق به ذلك
حق الخبر يرد عليه الوكالة بالخصومة بالناس الطالب
ولكن ليس كذلك كما سمعت وإنما قيدنا بالجنون المطبق لأن
قليل بمنزلة النعماء وحده شهر عند أبي يوسف اعتباراً
بما يسقط به الصوم وعنه أكثر من يوم وليله لسقوط
الصلوات الخمس فصار كالميت وقرره محمد بن محمد كامل
لسقوط جميع العبادات به فقدر به احتياطاً وهو الصحيح
كما ذكره الزبيدي والمطبق بكسر الباء الدائم والحمي المطبقة
هي التي لا تغرق ليلاً ولا نهاراً كذا في النهاية **قول** مولانا الوكيل
إذا أجاز إلى آخره **أقول** قال مولانا المحقق في مجرى وظاهر
ما ذكره في الكتاب الاكتفاء بالحصرة من غير توقف على الإجازة
وهذا **أقول** النقص والعامة على أنه لا بد من إجازة
الوكيل أو الموكل وإن حضر الوكيل الأول ولا يكفي والمطلق
من العبارات محمول على الإجازة كذا في النهاية والسراج
الوهاج انتهى **أقول** الذي يفيد كلام الكثر والوقاية
والتقاية والهداية وشرح العزيز الاكتفاء بالحصرة إذا فعل
بخصرة الموكل أما إذا فعله بغيره فلا بد من الإجازة
ويصح العلامة الزبيدي حيث قال وكذا لو عقد الوكيل
الثاني بخصرة الوكيل الأول جازاً من غير إجازة منه لأن
المعقود وهو حصرة ربه قد حصل بنفس العقد باذنه

به

قلت

قلت وقد علمت ما عليه العامة فلماذا اعتمد الشيخ
الامام الوالد في تنوير الابصار **قلت** وبعبارة السراج
الوهاج وهل يشترط إجازة الوكيل الأول ما عفا عنه
الثاني بخصرة أم لا قالت في الأصل لا يشترط وعامة المشايخ
يقولون يشترط والمطلق محمول على ما إذا أجاز به أقول
وفي الأخيرة صرح بأشترط الإجازة في صورة لو باع
أحد وكيل البيع بغيره الآخر وصح بأشترط الإجازة
في السراج الوهاج فيحتاج إلى الفرق بين هذا وبين وكيل
الوكيل على القول بالاكتفاء بمجرد الحصول هكذا ذكره
الكامل **أقول** بعد ذكر ما يناسب ولعل الصواب
أن الإجازة ليست بشرط العقد أحد الوكيلين والفرق
بينهما أن وكيل الوكيل لما كان يتصرف بتوكيله وجهاً
بالصرف كان سكوتة رضي لا محالة وأما أحد الوكيلين
فليس كذلك فلم يكن سكوتة رضي لجواز أن يكون غيباً
منه على استبداده بالصرف فمن غير صاحب
هذا ما سنح لي في هذا الموضع والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب انتهى **قول** المحقق فإن قلت فلو لم
يكن الوكيل الأول حاضراً وبلغه بيع الثاني إلى آخره
أقول لم يذكر المحقق حكم ما إذا وكله بالشر فاشترى
الوكيل الثاني بغيره الأول فبلغه فإجازة فأقول
وبالله سبحانه وتعالى التوفيق إذا اشترى فإنه ينفذ

على الوكيل الاول قال العلامة اجماع عند السراج
الوهاج عند قول القدوري رحمه الله سبحانه فتق
فان عقد بغير حضرة فاجازه الوكيل الاول
جانبا انما ذكر في البيع اما اشترى فان الشرا ينقد
على الوكيل الاول **قول** المحشى لا فرق بين ان يكون
اوصى لهما معا الى اخره **قول** وفيه احوه
والسراج الوهاج انه الاصح **قول** ولم يذكر المحشى
هل علم الوكيلين كذا اي لا فرق بين ان يكون وكلاهما
معا او على التناقب واحكم فيها انه يكون تصرف كل
واحد منهما على الافراد اذا وكلهما على التناقب كما في
التيين والسراج الوهاج واهوهه فانه قلست
ما الفرق بين الوكيلين والوصيين قلست لان
وجوب الوصية بالموت وعند الموت صار اوصيين
جملة واحدة والوكالة حكمها يثبت بنفسه التوكيل فاذا
اورد كل واحد منهما بالعقد استبد كل واحد منهما
بالنصرف واذا وكلهما بكلام واحد لا ينفوخ به احدهما
قلست واطلق المصنف الوكيلين فمثل ما اذا اكلنا
ممن يلزمهما الاحكام او احدهما صبي او عبد محجور
وهو كذا لان الموكل رضي براهما لا يراى احدهما ولو
مات احدهما او ذهب عقله ليس للاخر ان يتصرف
قول اطلق المصنف الوكيلين ولم يستثن المرافع

اذا امر

التي استثنائها المشايخ وقد ذكر المحشى بعض ذلك
فاقول قد استثنى المشايخ التوكيل بالخصومة او
بطلاق زوجته بغير عوض او لعق عبده بغير
عوض او برد يمينه او عارية او غصب او بقضاء
دينه عليه فانه يجوز ان ينفوخ به احدهما لعدم
الغايدة في اجتماعهما فان قلست **ما الفرق** بين
تركهما بالطلاق حيث يجوز انفراد احدهما وبين
ما اذا قال لهما طلقاها ان شيئا او قال امرها بايديكما
لا يجوز انفرادهما قلست الفرق ان في الاخير تفويض
الى رايها الا ترى انه تملك مقتصر على المجلس كما علم في
موضع واذا كان تمليكها صار التطبيق مملوكا لهما فلا
يقدر احدهما على التصرف في ملك الاخر فان قلست
ينبغي ان يقدر احدهما على بضيق تطبيقه قلست
وهذا ابطال حق الاخر لانه اذا طلق بضيق تطبيقه
طلعت واحدة لعدم تجزى الطلاق كما هو معلوم
فان قلست هذا الانطال ابطال ضمنى قلنا يعتبر
قلست اجيب بانه لا حاجة الى ذلك الا بطلان مع قدرتهما
على الاجتماع فلا حاجة للابطال والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **فان**
يختتم بها تحشية كتاب الوكالة الوكيل بالبيع يبيع ممن
احب الامن عما ينة نورا رجة بالاتفاق عبده الماذون ومكاتبه

هذا اعلى من نفسه
وذكر انفسه

التي

وولده الصغير ولد مكاتبته واربعه عند اب حنيفة
خلا قالما دعي ولده الكبير ولد لولده الكبير ووالده
وزوجته وقيل وزوجها ان كانت الوكيل امرأة وقيل
ولد لولده الصغير لا يجوز اذا مات ابوه ولم يترك وصيا
بالاتفاق وقيل مدبره المأذون كدائه القنية في كتاب
الوكالة

كتاب الاقرار

هو في اللغة الاثبات يقال قرأ الشيء اذا ثبت واقره
غيره اذا اثبتته وفي الشرع عبارة عن الاخبار بما عليه
من الحق وهو ضد الجحود بشرط صحته ان يكون المقر
بالغا عاقل طائعا وكونه حرا ليس بشرط حتى يصح اقرار
العبد وينفذ في احواله فيما لا يمتنع فيه كالحودود
المقضاة وفيما فيه شبهة لا يواخذ به في احواله لانه اقرار
على الغير وهو الموقوف ويواخذ به بعد الفسق لزوال
المانع ولا يشترط لصحة الاقرار القبول كما هو مذهب
الكتبة المعتمدة ومن صرح بذلك شيخ الاسلام عبد
الرزاق شرحه للوهبانية حيث قال وفي احواله الاقرار
والاقرار لا يحتاج الى القبول ويرتدان بالرد وفي الاختيار
خمسة مسائل لا تحتاج الى القبول احدها الاقرار وفي التهمة
الاقرار يصح من غير قبول والملك للمقر له يثبت من غير قصد

خمس مسائل لا تحتاج
الى قبول

وقول لكن يبطل برده والثانية الاقرار عن الدين والثالثة
التوكيل ببيع عبده وفي البرازية وذهب منه ما عليه من
الدين وسكت برعيه ولورد ارتد والرابع هبة الدين
لمن عليه الدين وانما مسمه الوقف على رجل فاذا سكت في
هذه المسائل يثبت الحكم وان رده يرتد الا في الوقف فانه لا يرتد
بالرد عند البعض ويرتد عند الاخرين انتهى اقول
لكن يشكل على هذا في القبول بان الاقرار لا يتوقف
على القبول ما في العماديه من قولهم وان ادعى الرجل عينا
في يد من حيل واراد استخلافه فقال صاحب اليد هذا
العين لعنان الغائب لا تندفع اليه من ماله نسق
البينة على ذلك بخلاف ما اذا قال هذا لابي الصغير
والفرق ان اقراره للغائب توقف عمله على تصديق
الغائب فلما يكون العين مملوكة لمجرد اقراره للصبي
فلا يتوقف على تصديق الصبي فيصير العين ملكا للصبي
بمجرد اقراره فلا يصح اقراره بعد ذلك لغيره فلا يفيد
التحليف لانه فائدة النكول الذي هو كالاقرار وفي النجاشية
واما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق
فيفيد تحليفه بعد ما اقر لولده الكبير الا ترى انه لو اقر
لولده الصغير بعينه لم اقر به لغيره لا يصح اقراره ولو اقر
لولده الكبير الغائب او اجنبي ثم اقر الاخر قبل حصول القبول
صح اقراره للماني لما قلنا انتهى كلامه وهكذا في عامة كتب المشايخ

المعتمدة قلت وجه الاشكال انه مصرحون بعدم
اشتراط القبول مطلقا سواء كان المقر له خاصا او عاما
كما يعطيه الاطلاق وهذا الكلام يخالف اقول
وقد اجاب عن هذا بعض العلم المتأخرين
بعد تسليم ان الاقرار للعايب يتوقف على التصديق
في الصورة المذكورة بان المعصود ان تمامه وكما له
يتوقف عليه فلما لم يكمل مع الاقرار بالمقر به لغيره
وبعد الكلام بلجوق التصديق الصريح يامن لحق
الرد والابطال واما صاحب الخلاصة والبرازية ومن
يخفى ان صحة اصل الاقرار لا يتوقف على التصديق
فبعد ظهور الملك وثبوته وان لم يحصل صريح القول
بان كان مع السكوت فانه يثبت الملك لكن يرتد بالرد وبما
قلنا صرح في التتمة الفتاوى ونص عبارة الاقرار به
من غير قبول والملك للمقر له يثبت من غير تصديق وقبول
لكن يبطل برده والمقر اذا صدق المقر في الاقرار بمرور
لا يصح رده قلت ونقل عبارة التتمة في الاختيار فظهر
ان الاقرار بالنفي حالة تكمال وهي ما اذا لم يلحقه
والقبول فلا يرتد بالرد دونها وهي ما اذا لم يلحقه
التصديق والقبول فيرتد بالرد ولكن يثبت الملك
وجه بعض المحققين ذلك بان الاقرار باعتبار من احدى
اعتبار كونه تمليكاً والثاني اعتبار كونه اظهاري فلما كان

يحتل

يحتل الصدق والكذب ويحتل لحوق ضربه بالمقر له كما في
الهيئة اعتبر كونه اظهاري في حق ملك المقر للمقر به من غير
قبول وتصديق واعتبر كونه تمليكاً في حق الرد ليملكه
دفع ما يوجب من الضرر لتكن احتمالات الكذب في اجز
ولا يخفى وجه المناسبة لكل من الاعتبارين قلت وهذا
قول يشبه ان يكون وسطا جامعاً بين القولين المتقدمين
في انه تمليك او اظهاري ودلائله مشهورة والراجح منهما
معرفة انتهى اقول قاغتم هذا التدقيق فانه من
كواهر المعتمدة وهذا الكتاب وبالله توفيق وتعالى
التوفيق واليه المرجع والخاب قول مولانا المصنف
الاقرار للمجهول باطل الى آخره اقول مثل كلامه ما اذا اتفقا
اكتفاء او لم يتفقا حتى والاصح ان اجريه الى غير العا حشة لا يبطل
وقد صرح المصنف في البحر بان غير العا حشة لا تمنح الصحة وفي
البيان ذكر اولاً انه لا فرق بين العا حشة وغيره في منع
الصحة ثم قال وذكر شيخ الاسلام في ميسوطه والناطقي
في واقعاته انها اذا اتفقا حشيت لا يحسن وان لم يتفقا حش
جاء الى ان قال وقال في الكفاءة وهو الاصح واستثنى المصنف
صحيح لانه لما برهن على اقراره ببيع له واحد محروك
فلا رد له ولو لم يبيع اقراره هنا ولم يعتبره الشارع اقراراً
صحياً شرعياً لما امتنع رد المبيع فعلنا ان الشارع صح
اقراره هنا للمجهول حتى منع رد المبيع بالعيب هذا ما

الاقرار للمجهول باطل

طهر لي والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف اقرار
 المكره باطل الا اذا اقر السارق مكرها الى اخره **اقول**
 في مجمع الفتاوى وفي بعض نسخة المحيط اذا اقر بالسرقية
 مكرها فاقرارها بغيره انتهى **اقول** ولا يغني بمقبولة
 السارق لانه جعير ولا يغني بالجور كذا في مجمع الغفران
 للشيخ الوالد نقله عن التقيين وغيره وفي مجمع الفتاوى
 وسبل المحزن بن ريار رحمه الله تعالى اجل ضرب
 السارق حتى يفرق ما لم يقطع اللحم ولا يظهر العظم
 وقد حرر هذا المقام الشيخ الامام الوالد في مجمع الفتاوى
 فارجع اليه والله اعلم **قول** المحنى وهو سره وعظم
اقول وفي جامع العضدين نقل ما نقله عن العماديه
اقول ويرى يقال ان مراده ان الاستيجار اقرار
 بعدم الملك له فقط في رواية وهي الرواية القاطنة بان
 الاستيجار ليس باقرار بالملك لذى اليد فلا تكون فائدة
 الاستيجار في هذه الرواية الا اقرار بعدم الملك للمقر
 فقط واما على الرواية الاخرى فيكون الاستيجار اقرار بالملك
 لذى اليد ايضا اي مع انه اقرار بعدم الملك له يكون
 اقرار بالملك لذى اليد **اقول** ولا يخفى ما فيه من البعد
 والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
قول مولانا المصنف انه لا يقع كمانه جامع العضدين **اقول**
 يعني لا يقع ديانته امانة القضا فينبغي الوقوع وبه صرح

اعلم ضرب النكاح حتى يفر

في القنية **قول** مولانا المصنف الاقرار اجبارا لا انشا الى اخره
اقول اعلم ان الاقرار في الشئ كما ذكره في الكنز والهداية
 وغيرهما اجبار عن ثبوت حق الغير على نفسه وفي
 اختلاف المشايخ في ان الاقرار اجبار او تمليك استدا فاختار
 في النهاية والتميين وفتاوى قاضي خان والعماديه و
 البرازيه والمخلاصة وشرح المجمع وغيرها الاول واستدلوا
 على ذلك بما يل الاول انه اذا اقر بعين لا يملكها صح الاقرار
 حتى لو ملكه بعد ذلك امر بالتسليم ولو كان تمليكاً لم
 يصح لان تمليك ما ليس بملك له لا يصح والثانية المريض
 الذي لا دين عليه اذا اقر بجميع ماله لا جنسي فانه يصح
 اقراره من غير توقف على اجازة الوارث ولو كان تمليكاً
 لم ينفذ الا بقبول بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثالثة
 العبد الماذون اذا اقر لرجل بعينه في يده صح اقراره ولو
 كان الاقرار سبباً للملك لكان تبرعاً من العبد فلا يصح و
 الرابعة اذا اقر المملوك لرجل بغير صح اقراره حتى يور
 بالتسليم ولو كان تمليكاً لم يصح والخامسة اذا اقر بالطلاق
 والعتاق مكرها لم يصح ولو كان انشائياً صح والسادسة
 اذا اقر نصف داره مشاعاً يصح ولو كان تمليكاً لم يصح عند
 الحنفية رحمه الله سبحانه وتعالى والسابعة اذا اقرت
 المرأة بالزوجه يصح ولو كان تمليكاً لم يصح الا بمحض من
 الشهود والثامنة انه لو ادعى على رجل انه اقر بهذا الشيء ولم

الاقرار اجبار او تمليك

الاقرار بالملك يصح

يقول ملكة اختلف المسايخ منهم من قال يقضى الغاضى
 كما لو قالت الشهود انه له واكثرهم على انه لا يصح ما لم يقل
 انه اقرب به الى وهو ملكى وهكذا قال في الاقضية انه
 لا يتمتع هذه الدعوى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة
 بلغة وبنوع في الفتاوى البرازية والعجاذير بناء على ان
 الاقرار اخبار لا تمليك وصرح به ابن الغرس وذكر ان
 عدم سماع الدعوى هو الصحيح المفتى به بناء على انه اجاب
 والتاسع اذا كان المقر له يعلم ان المقر كاذب في اقراره
 لا يجلي له اخذه عن كره منه فيما بينه وبين الله سبحانه
 وتعالى الا اذا سلم اليه بطيب عن نفسه فتكون هبة
 مستدانة منه بناء على انه اخبار وليس بتمليك ولهذا قالوا
 لو اقر في صحة ان جميع ما هو داخل في منزله سوى
 الابواب التي عليه ملك زوجته ومات عن ابن فادعى
 الابن ان الكل تركه فني الديانة تمليك كما علمت ان الزوج
 وهبه لها وباعها او اعطاها بحساب المهر وماله لم يكن
 ملكا لها لا يصير هذا الاقرار ملكا لما عرف ان الاقرار كاذب
 ليس من اسباب الملك ذكره في البرازية وغيرها فقد ظهر
 بما ذكرناه ان الاقرار اخبار وليس بتمليك قلت وقد
 قالوا انه انما من وجه فلهذا المورد المقر له اقراره ثم
 قبل لا يصح والملك الثابت لا يظهر في حق الزوايد المستهلكه
 فلا يملك المقر له فعلم انه اخبار من وجه انما من وجه وبه

الاقرار بما هو فيه لواء
 فلا ينفع في التصديق

صرح المصنف في المحرر والشيخ الامام الوالد في منح الغفار
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشى وهو اطلاق
 في محل التقييد الى اخره **قول** ليس في كلام العلامة
 المصنف اطلاق في محل التقييد والمحشى اعترف هنا بان
 الاقرار مما لا ينفع التصديق فيه بعد رده وانه مما
 احق فيه لو احدى بقوله ان كان احق فيه لو احدى فانه لا يفيده
 ولا شيء له بعد ذلك كالمهبة والصدقة والاقرار فانه لا ينفعه
 تصديقه بعد الرد وما نقله عن الخلاصة لا يثبت ما
 ادعاه لان ما في الخلاصة انما هو بيان ما يصح فيه التصديق
 بعد الانكار والرد كالمهبة والصدقة والاقرار وما لا يصح
 كالشر فهو اعم من الاقرار بدليل انه جعل الاقرار تحت
 القسم الذي لا ينفع فيه التصديق بعد الانكار فصاحب
 الخلاصة انما ذكر ذلك ضابطا كليا اعم من الاقرار وغيره ذكره
 في بحث ما يتعقد به البيع وما لا يتعقد والافكيف يتعقل
 ان يقسم الاقرار الى قسمين ثم يعود الاقرار الذي هو
 المقسم تحت احد قسميه فيكون من باب تقسيم الشيء الى قسميه
 وغيره كما لا يخفى وفي البرازية ادعى انه باع منه هذا بالف
 فانكر الشرايع عاذه المجلس او بعده الى تصديق البايح
 فالاصل فيه ان كل عقد يكون احق فيه لهما كالبيع والنكاح
 يعود المنكر الى التصديق قبل تصديق الاخر المنكر في
 الانكار يبطل الانكار فكل عقد يكون احق فيه لاحدهما كالمهبة

والصدقة والاقرار لا ينفعه التضديق بعد الانكار
قلت وهذه العبارة توضح لك ما قلنا وقول المحقق ان
المقرر اذ يرجع الى التضديق ان كان الحق فيه لواحد
الى اخره **قول** متى يكون لنا اقرار بحق فيه لما اى للمقرر
والمقرر والاقرار هو اجبار بحق على المقرر للمقرر وعبر
بعضهم بقوله هو اجبار بما عليه من الحقوق وهو عند
البحرود وقال بعضهم هو اجبار عن ثبوت حق الغير
على نفسه وفي الكثر هو اجبار عن ثبوت حق الغير
على نفسه وكذا جميع ما يمتنا معبرون بذلك ومن تتبع
كتب ما يمتنا ظهر له ما قلناه وعبارة الخلاصة التي نقلها
المحشى تفيد ذلك وكذلك ما قدمناه عن البرازيه لانه بعد
الاقرار مما احق فيه لواحد وهو المقرر وانه مما لا ينفع
التضديق فيه بعد الرد وليتبع من كلام ما يمتنا في هذا
المقام انه قسموا العقود الى عقد احق فيه لواحد كالاقرار
والرهبة وعقد احق فيه لهما كالبيع والتكاح كما كان فيه احق
لما يعود المنكر الى التضديق قبل تضديق الاخر المنكر
في الانكار يبطل الانكار وكل عقد احق فيه لاحدهما كالاقرار
والرهبة لا ينفع التضديق بعد الانكار فكلام المتأخر اعم
من الاقرار كما لا يخفى فزعم الله سبحانه وتعالى اننا مل ما
قلناه تاملنا فيما يرجع للصواب وعرف الفضل للفقهاء اولى
الالباب والله سبحانه وتعالى هو العزيز الوهاب واليه المرجع والمآب

فول

قول مولانا ولو اقر المهرج بدين لا وقال الى اخره
قول وفي هذا اشارة الى جواب سوال **قول** لمراد فيه
نقلا وهو ان رب الدين اذا اراد حبس المديون وهي
في اجارة الغير هل يجلس وان بطل حق المتاحر فهذا
يشير الى انه يجلس وان بطل حق المتاحر كما لا يخفى **قول**
مولانا المصنف لكونه محالا شرعا الى اخره **قول** به خذ من هذا
ان الرجل لو اقر لزوجته بنفقة مدة ماضية هي فيها ناشئة
او من غير سبق قضاء او رضائها وهي معترفة بذلك فاقراره
باطل لكونه محالا شرعا **قلت** الا ان يقال لا بد من كون المحال
محالا من كل وجه كما سيذكره المصنف قريباً بانه لو اقر لصغير
بثلث قرص اقرضنيه او من ثمن مبيع باعنيه مع الاقرار
وان كان الصغير ليس من اهل ذلك لكن باعتبار ان هذا المقرر
محل لبوت الدين للصغير في الجملة هكذا ذكر المصنف **قول**
يمكن ان يقال انما صح الاقرار المذكور بما ذكر لا مكان عمله
على صدوره ذلك من وصيه او وليه ويكون الاسناد اليه
الصغير بطريق المجاز والله سبحانه وتعالى اعلم وهما في
مسئلة النفقة الزوج محل لبوت النفقة للزوجة في الجملة
فليس بمحال من كل وجه كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول** مولانا المصنف
هذا لا يخرج عن كونه اقرارا وعلى هذا ما يقع كثيرا ان البنت
في مرض موتها تقر الى اخره **قول** ما ذكره مولانا المصنف

فول
في مرض موتها تقر الى اخره

هنا لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بالعين وهو غير صحيح
 وبه افتى شيخ الاسلام امين الدين بن عبد الحالك المصري
 تلميذ شيخ الاسلام عبد البر بن التيمي وليس هذا اذا خلا
 تحت صورته التي ذكرها مستند لها كما لا يخفى **قول** مولانا
 المصنف اذا اقر بالدين بعد الابرار منه الى اخره **اقول** قيد بالابرار
 لانه لو اقر البايع بالقبض ثم ادعى على المشتري انه اقرانه بقى
 عليه **قوله** ادعى على المشتري نصف الثمن واقام بينة تسمع
 ذكره في القنية وعلمه بانه وان كان تناقضا لانه لما ادعى اقرار
 المشتري بذلك فقد ادعى بصديق الخصم فيه وابنته بالبينه والثبات
 بالبينه كالتأنيب عيانا ولو عيانا اقرار المشتري بيقاش من الثمن
 تسمع دعوى البايع ولا يكون التناقض مانعا وقدرض
 في ط بان التناقض يرتفع بتصدق الخصم قلت وعلى
 هذا يلزم ما اذا ادعى بقاش من الثمن حيث لا تسمع لعدم
 التصديق وغيره **قول** المحشى فهذا اولى بالاستئناس الى اخره
اقول لا اولوية ولا مساواة عند التامل لانه انما صححت
 دعواه لاحتمال الرد كما صرح به العمادى كما نقله عن
 المحشى الا ترى انه لو قال وقبلت وصدقة لا تسمع وهو
 الاقرار لعدم احتمال الرد واما ما استثناه المصنف والمقصود
 بالهبة الهبة المعبرة شرعا المستقلة على الايجاب والقول
 وشروط الصحة والزوج لانها عند الاطلاق تقتصر الى الكاملة
اقول وعندى في كون هذا النوع داخلا تحت الاصل المذكور

التاخر جانيه حتى يحتاج الى اخراجه منه نظر بحرف بالين
 في كلامهم لانه انما جاز ذلك لانه يجعل زيادة في المهر والزيادة
 جازية عندنا واما ما وقع الابرار منه وسقط فلا يعود لان
 الساقط لا يعود وعبارة البرازية تفيد ما قلته بعينه قال
 في المحيط وهبت المهر منه ثم قال استهدوا ان لها على مهر
 كذا فالمختار عند الفقيه ان اقراره جازي وعليه المذكور
 اذا قبلت لان الزيادة لا تقع بلافتها والا شبه ان لا يصح
 ولا يجعل زيادة بغير قصد الزيادة واستثنائه في غيره
 محل كما لا يخفى **قول** المحشى قلت وزدت على ما ذكره
 مسائل الاولى لو ادعى على رجل شيئا الى اخره **اقول** اي
 مراد هذه المسائل على ما ذكره المصنف في الشرح المحال عليه **اقول**
 وبعض المسائل التي ذكر المحشى بها من زوايده على ما في الشرح
 المحال عليه مذكورة في الشرح المحال عليه فهي ليست بزيادة
 منها ادعى عليه انه وصى فلان الميت فانكر فانه لا يخلف فانه
 قد ذكرها المصنف في البحر وهو في الشرح المحال عليه ومنها
 ادعى انه وكيل فلان الغائب فانكر لا يخلف ذكرها المصنف
 في الشرح المحال عليه ومنها **اقول** لو كان في يد رجل غلام
 او جارية او ثوب الى اخره لان هذا هو الذي نقله المصنف
 في البحر عن فتاوى قاضي خان بقوله وفيما اذا كان في يد
 رجل شي فادعاه رجلان كل الشرا منه فاقر به لاحدهما ف
 انكره للاخر لا يخلفه وكذا لو انكرها في يده لاحدهما وقضى

لا يخلت في هذه المسائل

عليه لم يخلف للاح لكن فيما ذكره المحشي زيادة وهي لو
كانت الدعوى في الملك المرسل كما لا يخفى **اقول** وقد
نزدت على علم ذكره المصنف والمحشي مسائل بعضها متفق
عليه وبعضها مختلف فيه **منها** لو طعن المدعي عليه
في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل
الشهادة فانكر فإراد ان يخلفه لا يخلفه كذا في مجمع الفتاوى
ومن اذا كانت التركة مستغرقة يد يورث جماعة بايمانهم
في عزيم آخر وادعى ديناً لنفسه على الميت فالحصم هو
الوارث لكن لا يخلف الوارث لان فائدة التخليق التكرار
الذي هو اقرار ولو اقر بالدين لعين آخر والحالة هذه
لا يصح الاقرار فلهذا لا يخلف كذا في مجمع الفتاوى **ومن**
رجل له على رجل الف درهم فاقربها ثم انكر اقراره هل
يخلف على اقراره بالله تعالى ما اقررت له بهذا المال
اختلف المشايخ فيه قال ابو نصر الدبوسي له ذلك
وقال ابو القاسم الصغار ليس له ذلك وانما يخلف على
نفس الحق وذكر شمس الايمة السرخسي في شرحه ان قيل فقال
اختلف المشايخ في هذه المسئلة الى اخره كذا في مجمع الفتاوى
ومن ادفع الى اخر ما لا اثر اختلفا فقال القاضى
قبضته ودبعت وقال الدافع لا يل قبضته لنفك
لا يخلف المدعي عليه قال القاضى الامام الفقيه **قول**
صاحب المال لانه اقرب سبب الضمان وهو قبض مال الغير

كذا

كذا في مجمع الفتاوى **ومن** رجل قدم رجلاً الى القاضي
وقال ان فلان ابن فلان الغلابي ثوبه ولم يترك وارثاً
غيري وله على هذا كذا كرا من المال فانكر المدعي عليه
دعواه فقال الابن استخلفه لي ما يعلم اني فلان بن فلان
ولا يعلم ان فلان مات روى عن اصحابنا انه لا يخلف
ولكن يقال للابن اقر البينة على وفاة ابيك وانك ولده
ثم تخلف بعد ذلك على ما تدعى لا يسل من المال وفيها
قول اخبرني يستخلف على العلم قال الشيخ الامام شمس الايمة
السرخسي الاول **قول** ابي حنيفة رحمه الله سبى له وتعا
والثاني قد لما بنا على مسئلة اجماع وقال شمس الايمة
الحلواني الصحيح هو **قول** الثاني انه يخلف كذا في الولوالجية
ومن لو ادعى عليه الف درهم فقال له المدعي عليه
للقاضى قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضى
بلد كذا وكذا ثم خرج من دعواه ذلك فابراى من هذا
الدعوى فخلفه انه لم يبرئني منها فان خلف على ذلك
خلقت له ماله على هذا الف الذي ادعاهها ولائى منها
واختلف المشايخ فيه منهم من قال يستخلف على دعواه
الراة من المدعى وهو الصحيح واليه ذهب الشيخ الامام
شمس الايمة الحلواني لانه ادعى عليه معنى لواقربه لزمه
فاذا انكر له ان يخلفه كذا في الولوالجية **ومن** لو ادعى
رجلاً ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضن الثوب

الى القاضى معه و اراد استخلافه على السب فان القا
لا يخلقه على السب بالله تعالى ما حرق ثوبه لانه يجوز
انه حرق ثوبه ولا شئ عليه بان ابراه عن ضمان النقصا
فالسيد قال شمس الائمة اكلوا في اجماله كما تمنع
قول البيه تمتع الاستخلاف ايضا الا انتم القاضى
وصى البيه او قيم الوقف ولا يدعى عليه شئ معلوما فانه
يخلف نظر الوقف والبيه والله سبحانه وتعالى اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب **قول** مولانا النصف
اختلاف الشاهدين مانع الا اذا احدى الى اخيه اقول
قد ذكر في الشرح المحال عليه مسائل لا يضر فيها اختلاف
الشاهدين وانا اذكر ذلك سر د على وجه الاختصار تنبها
للغاية فاقول الاولى شهد احدهما ان له عليه الف
درهم وشهد الاخر انه اقرب بالف درهم تقبل الثانية ادعى
كرضنة جیده فشهد احدهما بالجوده والاخر بالردية تقبل
بالردية **تقبل** ويقضى بالاقل الثالثة ادعى هاية دينار
فقال احدهما نيسابوري والاخر بخاريه والمدعى يدعى
نيسابوريه وهي اجود يقضى بالبخاريه بلا خلاف الرابع
لو اختلفا في الهبة والعطية **الحامس** لو اختلفا في عقد
النكاح والتزويج **السادس** شهد احدهما انه جعلها صدقة
موقوفة ابوا على ان تزيد ثلث غلتها وشهد الاخر ان الزيد
لصفا تقبل على الثلث **السابع** ادعى انه باع بسخ الوفا

اختلاف الشاهدين
في احوال عظمى

فشهد

فشهد احدهما به والاخر ان المشتري اقرب ذلك تقبل **الثانية**
شهد احدهما انها جاريت والاخر انها كانت له تقبل
الثالثة ادعى الغامط فشهد احدهما على قراره
بالق قرض والاخر بالق ودبعت تقبل **الرابعة** ادعى
الابرا فشهد احدهما به والاخر انه هبة او تصدق
عليه او حيلة جارة **الحادية عشر** ادعى الرهبة فشهد احدهما
بالرابة والاخر اوانه حيلة جارة **الثانية عشر** ادعى الكفيل
الرهبة فشهد احدهما بها والاخر بالابرا جارة وثبت
الابرا **الثالثة عشر** شهد احدهما على قراره انه اخذ
من العبد والاخر على قراره بانه اودعه منه هذا العبد
تقبل **الرابعة عشر** شهد احدهما انه غصب منه والاخر
ان فلانا اودعه منه هذا العبد يقضى للمدعى **الحامس**
عشر شهد احدهما انها ولدت منه والاخر انها حبلت
منه تقبل **السادس عشر** شهد احدهما انها
ولدت ذكرا والاخر اني تقبل **السابع عشر** شهد
احدهما انه اقرب الوارث والاخر انه سكن فيها تقبل **الثامنة**
عشر انكر ان ذن عبده فشهد احدهما على اذنه في الشيا
والاخر في الطعام يقبل **الثاسعة عشر** اختلف شاهد
الاقرار بالمال في كونه اقربا لعربية او بالفارسية تقبل
بخلافة في الطلاق **العشرون** شهد احدهما انه قال لعبد
انت حر وقال الاخر قال لم ار اذى تقبل **الحادية والعشرون**

العبد والاخر بالرهبة
ما يبعد عن

قال لا امرأة ان كلت فلانا فانت طالق فشهدا احدهما
 انها كلته غدوة والاخر عشية طلعت الثانية والعشرون
 ان طلقك فعدك حر فقال احدهما طلقها اليوم
 والاخر ان طلقها أمس يقع الطلاق والعناق الثالثة
 والعشرون شهدا احدهما ان طلقها ثلاثا البتة والاخر
 ان طلقها ثنتين البتة يقضي بطلقتين وبذلك الرجعة
الرابعة والعشرون شهدا احدهما ان اعتق بالعربي
 والاخر بالفارسي تقبل الخامسة والعشرون اختلفا
 في مقدار المهر يقضي بالاقل السادسة والعشرون شهدا
 احدهما ان وكله بخصومة مع فلان في دار سماه وشهد
 الاخر الله وكله بخصومة فيه ورشي اخر تقبل في دارهما
علم السابعة والعشرون شهدا احدهما بانه وقف
 في صحة والاخر بانه وقف في مرضه قبل الثامنة والعشرون
لو شهد شاهدان اوصى اليه يوم الخميس واخر اوصى
 اليه يوم الجمعة جاءت التاسعة والعشرون ادعى
 ما لا فشهدا احدهما ان المحتال عليه احال عنه بهذا
 المال تقبل الثلاثون شهدا احدهما ان باعه كذا الى
 شهر وشهد الاخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل الحادية
والثلاثون شهدا احدهما ان باعه بشرط اكتمار ثلاثة
 ايام ولم يذكر الاخر اكتمار تقبل فيها الثانية والثلاثون
شهدوا احدهما وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي
 الكوفة

الكوفة واخر قال عند قاضي البصرة جاءت
شهادتهما الثالثة والثلاثون شهدا احدهما ان وكل
 بالقبض والاخر ان جراه تقبل الرابعة والثلاثون شهدا
احدهما ان وكل بقبضه والاخر ان سلطه على قبضه تقبل
الخامسة والثلاثون شهدا احدهما ان وكل بقبضه والاخر
 ان اوصى اليه بقبضه في حياته تقبل السادسة والثلاثون
شهدا احدهما ان وكل بطلب دينه والاخر بتقاضي
 تقبل السابعة والثلاثون شهدا احدهما ان وكل بقبضه
 والاخر بطلبه تقبل الثامنة والثلاثون شهدا احدهما
 ان وكل بقبضه والاخر ان امره باخذه او ارسله لياخذه
 تقبل التاسعة والثلاثون اختلفا في من اقراره في
 الوقت تقبل الرابعةون اختلفا في مكان اقراره تقبل
الحادية والاربعون اختلفا في وقعة في صحة او في مرضه
 تقبل الثانية والاربعون شهدا احدهما بوقفه على زيد
 والاخر على عمر وتقبل وتكون وقفا على الفقراء انتهى
قلت وردت بفضل الله سبحانه وتعالى
 على ما ذكره المعتمد مسائل منها ما لو اختلفا في تاريخ
 الرهن بان شهدا احدهما ان رهن يوم الخميس
 والاخر ان رهن يوم الجمعة عند اي حنيفة واي يوم
 شمس وعند محمد لا تسمع لان تمامه بالقبض وهي
 في جواهر الفتاوى ومنها لو اتفقا الشاهدان على

الاقرار من واحد بمالك واحد واختلفا قال احدهما
 كتابا جميعا في مكان كذا وقال الآخر كتابا في مكان كذا
 يقبل ومنه قال احدهما والمسبلة بحالها كان
 ذلك بالعراق قال الآخر كان ذلك بالصبي والسيادة
 جائزة وهما في فتاوى الامام اسحاق الرولاجي ومنها
 شاهدان شهدا على رجل انطلق امرأته واحدهما يقول
 عين منكوجة بنت فلان والآخر يقول ما عينها اني اعلم
 والشاهدان المرأة التي كانت له سوى ابنة فلان قد طلعتا و
 اخبرها من داره قبل هذا التطبيق قال في الدين
 اذا شهدا على الطلاق الا ان عين احدهما المرأة وذكرها
 باسمها ولم يعين الآخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه
 غير امرأة واحدة نفع الشهادة وهي في جواهر الفتاوى
 ومنها ادعى ملك داره فشهد له احدهما انها له او قال
 ملكه وشهد الآخر انها كانت ملكه تقبل وهي في منية
 المفتي ومنها ادعى الفتي او الفاء وحمساية فشهد
 له احدهما بالف والآخر بالف وحمساية قضى له بالف
 اجماعا وهي في منية المفتي ومنها لو شهدا ان له على هذا
 الرجل الف درهم وشهد احدهما انه قد قضاه المطلوب
 منها خمسائة والطالب ينكر ذلك فان شهادتهما على الالف
 مقبولة وهي في الرولاجية ومنها ادعى جارية في يد
 رجل وجا بها هذين فشهد احدهما انها جارية غصبها

منه هذا وشهد الآخر انها جارية ولم يقل غصبها
 منه قبلت الشهادة وهي في مجمع الفتاوى ومنها
 شهدا بسرقة بقرة واختلفا في كونها تقبل عند ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما وهي في جامع الفصولين
 ومنها شهد احدهما بكفالة والآخر بحواله تقبل في
 الكفالة لانها اقل وهي في جامع العنصولين ومنها
 شهد احدهما انه وكله بطلاقها وحدثها وشهد الآخر
 انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى وهو وكيل في
 طلاق التي اتفقا عليها وهي فيه ايضا ومنها شهدا بوكالة
 وزاد احدهما انه عن له تقبل في الوكالة لان العزل
 وهي منه ايضا ومنها ادعت ارضا وشهد احدهما
 انها ملكها لان زوجها دفعها اليها عوضا عن الاستيمان
 وشهد الآخر انها مملوكة لان زوجها اقر انها مملوكة تقبل
 لان كل بايع موقرا بالملك المستتر به فكانما شهد انه ملكها
 وقيل نرد لان لما شهد احدهما انه زوجها دفعها عوضا
 عوضا وشهد بالعتق وشهد الآخر باقذاره بالملك
 فاختلف المشهود به اما لو شهد احدهما ان زوجها
 دفعها عوضا والآخر باقذاره انه دفعها عوضا تقبل لا تقا
 كما لو شهد احدهما بالبيع والآخر باقذاره وهي في
 جامع العنصولين **قول** المحسني اقول ويستثنى
 مسيلة اخرى مذكورة في الكنز وهي الى اخره

كما

اقول ووجه ذلك كما قالوا انه اقر له بثبوت حق
 المطالبة بعد شهر والمقر له يدعي عليه المطالبة
 في احوال وهو ينكر فكان القول **قول** فان
قلت ما الفرق بين هذا وبين ما لو اقر بما
 الى شهر وقال المقر له هي حالة فالقول للمقر له قلت
 الفرق ان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو
 تاخير المطالبة الى اجل فلا يقبل **قول** **اقول**
 و الفرق اخر وهو ان الاجل في الدين عامر من حتى
 لا ينت الا بشرط فكان القول **قول** من انكر الشرط
 كما في احوال واما الاجل في الكفالة فتوقع حتى يثبت
 منه غير شرط بان كان موجلا على الاصيل والامام
 الساطع رحمه الله سبحانه وتعالى جعل احكام في الدين
 كاحكام في الكفالة والامام يعقوب ابي يوسف عليه
قول المصنف القول لمنكر الاجل الا في السلم **اقول**
 وفي احوال وكتاب البيوع فان اختلفا في الاجل
 فالقول قول من يقيم لان الاصل عدمه واما اذا
 اختلفا في قدره فالقول لمدعي الاقل والبيعة
 بينة المسترى والوجهين وان اتفقا على قدر واختلفا
 في مضمونه فالقول قول المشتري انه لم يضمن والبيعة
 بينة ايضا لان البيعة مقدمة على الدعوى انتهى
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا المصنف القول قول

الاب انه اتفق الى اخره **اقول** قال في احوال
 المحال عليها امرأة ادعت على زوجها انه لم ينفق
 على ولدها الصغير قال ان كان القاضي فرض
 عليه نفقة الولد او فرض الزوج على نفسه فادعت
 المرأة ذلك بعد مضي مدة فانكر الزوج حلف والا
 فلا انتهى بلفظه والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 مولانا المصنف لا يقضى بالقرينة الا في مسائل
قول وردت مسألة اخرى يقضى فيها بالقرينة
 وهي المذكورة في العقالة البدرية قال واجبة اما
 البينة او الاقرار او اليمين او التكليف عنه او القسامة
 او علم القاضي بما يريد ان يحكم به او القليل من الدلالة على ما
 يطلب الحكم به دلالة واضحة بحيث يضيئه في حيز
 المقطوع به فقد قالوا لو ظهر انسان من دار ومعه
 سكين في يده وهو متلوث بالدماء سريعا فانه عليه
 ان يكون فظاها فدخل الدار في ذلك الوقت على الفور
 فوجد ظاهرا انسانا مذبوحا بذلك السكين وهو موضح
 بدمائه ولم يكن في الدار غير ذلك الرجل الذي وجد
 تلك الصفة وهو خايم من الدار انه لو خذبه وهو
 ظاهر اذ لا يمتري احد في انه قاتله والقول بان
 ذلك نفسه او ان غير ذلك الرجل قتل لم يمتري
 احاطا فذهب الى ذلك احتمال بعيد لا يلتفت اليه

انظر في ادلة البيعة

اذ لم ينشأ عن دليل اقول - والذي يفيد كلاً
 صاحب القوالب ان كل قرينة دالة على ما يطلب الحكم
 به دالة واضحة بحيث يقصر في حيز المقتضى به في
 من الحج كما لا يخفى فخص المصنف القضا بالقرائن بمسائل
 محصورة وصورة محصورة لا محل له كما لا يخفى
 وفي الولوالجية من كتاب الدعوى قطار من الال
 في اوله رجل ركب على بعير وفي وسطه احد وفي اخره
 اخ فادعى كل واحد منهم ان جميع القطار له فالبعد
 الذي هو ركب عليه ملك كل واحد منهم باعتبار اليد
 ظاهراً وما الباقى فيها كان بين الاول الى الاوسط
 فهو ملك الاول لانه تحت حمايته فيقضي بالملك له
 ظاهراً وما كان بين الاوسط الى الاخ فهو ملك الاوسط
 والاول بصفاة لما ذكرنا جبالاً الامر على الظاهر باعتبار
 البدوم في الاختيار شرح المختار فهذا حكم بالظا
 والقرائن هذا اذا لم يفتيموا البينة فان اقاموا البينة فيحكم
 ذلك المذكور مع الولوالجية فليراجع والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المصنف الصلح عن اقرار يبيع الى اخره اقول
 اطلقه فمثل ما اذا وقع عن مال بمالك ما اذا وقع
 مال بمنفعة وليس كذلك لانه لا يكون كبيع الا اذا وقع
 عن مال بمال وان وقع عن مال بمنفعة فهو
 كاجارة كما هو مصرح به وما صرح به شيخ الاسلام في

في تنوير الابصار فاطلاقه ليس بمحل كما لا يخفى والله
 سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآل
قول مولانا المصنف الصلح عن النكاح بعد دعوى
 فاسدة الى اخره اقول - والقول المجرى في هذا
 المقام ان الصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن
 الباطل لا قال المصنف في الحج والصلح عن الدعوى
 الفاسدة يصح وعن الباطل لا والفاصلة ما يمكن
 تصحيحها وقبل اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح
 غير صحيح مطلقاً فيصح الصلح عن النكاح وغيره ولو لم
 تكن الدعوى صحيحة قال تاج السريعة في شرح الوقاية
 ومن المسائل المهمة انه هل يشترط لصحة الصلح صحة
 الدعوى ام لا فبعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير
 صحيح لانه اذا ادعى حقا تمهولاً في دار فصول على شيء
 يصح الصلح على ما مر في باب التحقيق والاستحقاق
 ولا شك ان دعوى الحق المحرول دعوى غير صحيحة
 وفي الزخيرة مسائل يوجب ما قلناه انتهى فقد افاد
 رحمه الله سبحانه وتعالى ان القول باشتراط صحة الدعوى
 لصحة الصلح غير صحيح **قول** مولانا المصنف طلب الصلح
 والبراءة عن الدعوى لا يكون اقراراً الى اخره اقول -
 في بحث الاستئنا طلب الصلح والبراءة عن الدعوى
 لا يكون اقراراً وطلب الصلح والبراءة عن المال يكون اقراراً

طلب الصلح طلب للمال
 اقراراً

اقول والظاهر ان الواو في قوله والامر بالموصفين
بمعنى او بدل عليه ما في البرازية دعوى الصلح
عن المال اقرار وعن دعوى المال لا يدل على
ما قلناه ما في البرازية ايضا الرابع عشر في دعوى
الامر والصلح ذكر القاضى دعوى البراءة عن دعوى
لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالف
المأخرون ودعوى البراءة عن المال اقرار وقول
المتقدمين اصح وفي المراد التاجيه وحيل
المحيط لو قال صالح حكم من المال الذي تدعى فاقرار
بخلأ صالح حكم من دعواك فلا يكون اقرارا انتهى
واسمى انه وحقا الى اعلم **قول** مولانا المصنف صالح
المحبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الى اخره
اقول يعني لم يقبل قوله الا اذا كان في حبس الوالي
قال وفي مجمع الفتاوى رجل اتهم بسرقة وجس
فادعى عليه قوم فصالحهم ثم خرج وانكر وقال انما
صالحكم حذفا على نفسى قالوا ان كان في حبس القاضى
فالصالح جائز لانه لا يحبس الا بحق وان كان المحض فالصالح
في حبس الوالي يصح الصلح انتهى وفي البرازية من كتاب
الصلح اتهم بسرقة وجس الوالي بصلح الدعوى لانه الغابر
انه حبس ظالما وان حبس القاضى لا يصح وصلاح الصلح لانه
الغالب انه يحبس بحق **قلت** وهاتان العبارتان

يعني

يعني ان انه لا يحتاج الى دعوى الاكراه اى بان يقول
انما فعلت ذلك لاني كنت مكرها **اقول** وقد اتى
بذكر مولانا المصنف وهذه صورة السؤال والحوار
ما قولكم في رجل اتهم بسرقة وجس عند احكامه فصالح
عنها على مال معلوم يدفعه بعد مضي مدة ثم بعد
مضيها طوبى بالمالك فادعاه ما صالح الاخر فاعلم
نفسه فهل يقبل قوله في ذلك ام لا فاجاب ان
حبس الوالي ومن بمعهه يقبل قوله وان حبسه
القاضى لا والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت**
وقوله يقبل قوله ظاهره انه ادعى ذلك بصدق بلا شبهة
لان الظاهر شاهد له والتمس قوله من شهد له الظاهر
لكن عبارات الكتب التي وقفت عليها لانتاعده بل
الظاهر منها انه ينتهه مقبوله مع دعواه الاكراه و
ان كان في دعواه الاكراه بعد اقراره على الصلح
مناقضة واسم سميانه ونفالى اعلم **قول** مولانا المصنف
لم يظهر الى اخره **اقول** يعني ظهر للقاضى لامن
طريق اقامة المصالح اسم فاعل البينة لانه لا تقبل لما فيه
من التناقض كما لا يخفى **قلت** ويدل على هذا ما في
البرازية من كتاب الدعوى من نوع في الصلح وفي الشق
ادعى ثانيا وصالح ثم برهه المدعى عليه على اقرار المدعى انه
لاحق له فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد

ان

الصلح يبطل الصلح وان علم احكامه اقراره بعدم صحة
ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلى الاقرار السابق
كاقراره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بان
قال لا حق لي بحصة الميراث ثم قال انه ميراث لي عن
ابي فاما غيره اذا ادعى ملكا بحصة الارث بعد الاقرار
بعدم الحق غير الارث بان قال حقني بالشر او الهبة لا يبطل
الصلح **قول** مولانا المصنف الا اذا قال رب المال
شرطت لك الثلث وزيادة عشرة الى اخره **اقول** لا وجه
لاستثناء هذه الصورة فيما ظهر لان رب المال
يدعي العناد باشرطه العشرة وزيادة على الثلث
والمضارب ينكر ذلك فهو يدعي الصحة والقرابة كما
هو القاعده والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل الى اخره
اقول قال الشيخ الامام ابو الوفاء في تنوير الابصار
تمليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه
على قبضته وحياوى العدى ولو قالت المرأة مري
الذي لي على زوجي لعلا فان وكلته بالقبض او اذنت
به او سلطه عليه جاز فان قال الدين الذي لي على
زيد فهو لعرو ولم يسلط على القبض ولكن قال
واسمى في كتاب الدين عارية مع ولو لم يعمل هذا الاصح
وهو البرازيه وهبت مهرها على زوجها ابنتها الصغرى من

هذا

هذا الزوج ان امرت بالقبض صحت والا فلا نه هبة الدين
من غير من عليه الدين اذا علمت هذا ظهر لكان ما وقع
في مجمع ابن الساعاتي من قوله واقتدوا بملك الدين
من غير من هو عليه اطلاق محل التقييد يجب محله
على ما ذكر من التفصيل **فان** قد قدمت ان
هبة الدين ممن عليه الدين يتم من غير قبض لكن
يرتد بالرد **قلت** وصرحوا بذلك في بعض المتن
فان **قلت** قول المصنف هبة الدين ممن عليه الدين لا
يتوقف على القبض منقوض بدليل الصرف والسلم فان
رب الدين اذا ابر المديون منه او وهبه له توقف
على قبضه **قلت** اجيب عنه بان توقفه على ذلك
لان حيث انه هبة الدين بل من حيث انه يوجب انفساع
العقد لغوات القبض المستحق بفقد الصرف واحد
لما قد بين لا يتعد بنفسه فلهذا توقف وهذا الجواب
يعتني به والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحقق اقول
الطلاق المصنف فظاهره انه لا فرق بين ان يكون الشاغل ملك
الراهب او ملك غيره الى قوله فقد علمت ما في كلام المصنف
من الاطلاق في محل التقييد **اقول** محل ذلك اذا لم
يكن الراهب زوجة للموهوب وهما ساكنان في دار
فرجعت الدار التي فيها متاعها الزوجا فانه يجوز وان
كانت الدار مشغولة بتمتع الراعية فقد اطلق المحقق

في قوله بل المانع من جواز هبة المستغفلة كون الشاغل
ملك الواهب فشمس جميع الصور وليس الامر كذلك
فوقع في الاطلاق في محل التقييد قال في الذخيرة
وفي فتاوى ابي الليث اذا وهبت المرأة دارا لها
من زوجها وهي ساكنة فيها ولها امتعة والزوج معها
ساكنة فيها يصح لان المرأة مع الدار والمناخ في يد الزوج
وكانت الدار في يد الموهوب له فصحت الهبة وفي المتن
عن ابي يوسف لا يجوز للرجل ان يهب من امراته وان
نهب زوجها او لا جنبى دارا وهما ساكنان فيها وكذلك
الهبة للولد الكبير لان يد الواهب ثابتة على الدار انتهى
قال الطرسوسي وما في المنتقى هو الاقوى من جهة
الدليل لانه لا يلزم من اليد معنى القبض الذي هو
شرط صحة الهبة لانها في يده معنى وفي يدها حقيقة
انتهى كلام الطرسوسي ملخصا وناقشه العلامة عبد
البر بن السخنة قال واقتضاه البراز في الجواز
يفيد ان المذهب الصحة ولا ينافيه كون مذهب ابي
يوسف ما ذكره في المنتقى وهو رواية عنه ولنا
ان لا نسلم الا ان هبة من حصة الدليل الا ترى انهم
قالوا في هبة الولد لولن الصغير انها صحيحة مع
عدم وجود القبض الذي هو شرط صحة الهبة حقيقة
لكونه الموهوب في يده فجعل قايما مقام القبض قالوا

عليه

علمه الفتوى وكذا لو وهبها له وفيها ساكن بل لا اجر يصح
وكما قالوا في هبة المستأجر انما لا تتوقف على القبض
لكونها في يده وكذا قالوا في المودع والمستعير ولا يبعد
ان تكون يد الزوج على الدار كيد المستعير بل الظاهر
ذلك وما في العدة للصبر الشهيد من مبيضة ماله
اجرت زوجه اداوهي تسكن معه لا يجب اجر لانها
سكنت اليه الدار لان الدائم يدها لا تصرف لامكان
التوفيق بينهما انتهى كلام عبد البر اقول وقد
صرح في المحصرات بوجوب الاجر عليه لها وعنه الى
بعض المعنرات اقول وقد يقال ان يد الزوج
لما كانت هي المعبرة كانت المرأة الواهبة وامتعتها تحت
يد الزوج فالامتنعة للزوج حكما فلم تكن الدار مستغفلة
بمناخ الواهب حكما وان كانت مستغفلة بمناخها حقيقة
فلا يراد على الفاضل قول مولانا المصنف ولذا لم يأت
الشفيع بطلت الشفعة الى اخره اقول وكذا
تسقط الشفعة المفروضة بالموت لانها صالحة والصلافة
تسقط بالموت كالرثة والدية واجبة وصحة العقد
كذا صرح به المصنف في البحر وقد نظرها شيخ الاسلام
الوالد فقال

وحسن صلات قد سقطت بموت من
علقن به في غالب الكتب تنقل

فمنها خارج الرأس موهبة كذا ضمان لعتق والديان تفصل
 كذا انقضاء للتقريب ووجهه ولو فرضت قال الامام الفضل
 بن قاسم لم يأت في كتب اصحابنا المكفارات تسقط
 بالموت فقلت مصيفا الى ذلك الكفارة كفارة دية
 خارج ورابع ضمان لعتق هكذا انقضاء
 كذا هبة حكم اجميع سقوطها بموت لما ان اجميع صلوات
 نسيه اقول اعلم ان النفقة التي تسقط
 بالموت هي غير المستدانة بامر القاضى اما المستدانة
 بامر القاضى فقد جزم في الظهورية بعدم السقوط
 وصحة الدخيرة ونسبه الى الكماز للحاكم الشهيد لان
 للقاضى ولاية عامة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه ولو
 استدان بنفسه لا يسقط ذلك الدين بموت احدها
 كذا هذا اقول مولانا المصنف لو هلك الرهن بعد الابراء
 من الدين اقول وقد صرح بالميل في السرا
 الوهاج فقال ولو ابراء المرتهن الراهن من الدين او هبة
 له ولم يرد الرهن حتى هلك يد المرتهن من غير ان
 يمنع اياه هلك امانة استحسانا وقال رفر بهلك
 مضمونا وهو القياس لان هلاك الرهن يوجب استيفاء
 الدين فكأنه ابراء ثم استوفاه وجه الاستحسان
 ان الهبة والبراءة لا يجوز ان يوجبا ضمنا على الواهب
 والمبرى لاجلها الا ترى انهم قالوا لو استحق العينة الموهوبة

وقد

وقد هلك في يد الموهوب له ضمن قيمتها ولم يرجع
 على الواهب بشئ ولو وهب البايع الثمن للمشتري بغير
 هلك المبيع لم يضمن ونص عبارة الامام الزيلعي في
 التبيين فلو هلك الرهن بعد قضا الدين قبل
 تسليمه الى الراهن استرد الراهن ما قضاه من الدين
 لانه يضمن بالهلاك انه صار مستوفيا من وقت
 القبض السابق وكان الثاني استيفا بعد استيفاء
 فيجب رده وهذه لانه بايعا الدين لا يفسخ الرهن
 حتى يرده الى صاحبه فيكون مضمونا على حاله بعد
 استيفاء الدين ما لم يسلمه الى الراهن او يبريه المرتهن
 عن الدين قلت ولعل هذا ما حو كولا نا المصنف
 لان قوله او يبريه المرتهن يدل على صحة تعريضه على ما
 ذكره من ان الدين يضمن بقضى بامثالها قال الزيلعي
 وكذا الوفاء الرهن لا يفسخ ما دام في يده حتى كان
 المرتهن ان يمنع بعد الفسخ حتى يستوفى دينه
 ولو هلك بعد الفسخ يكون كما لو هلك قبل فيكون هالكا
 بدنه بخلاف ما اذا هلك بعد الابراء حيث لا يضمن استحسانا
 لانه لم يبق رهنا لان بقائه رهنا بامر من بالقبض
 والدين فاذا فات احدهما لم يبق رهنا انتهى وهذا
 ظاهره صحة ما قاله مولانا المصنف من التعريض قلت
 وقد اطلق المصنف هلاك الرهن بعد الابراء فمثل ما اذا

منته المرتهاين اوله بمنعه وقد رايت عبارة السراج
 الوهاج فيما تقدم **قول** مولانا ومنها الوكيل بقبض
 الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه وحياته
 الى اخره وعزاء الى الولوالجية **قول** ونص عبارة
 الولوالجية ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال
 الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكرت الورثة او قال
 دفعته اليه صدق ولو كان دنا لم يصدق لان الوكيل
 في الموصفين حكى امر الاملك استنفاذ لكن من حكى
 امر الاملك استنفاذ ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير
 لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق
 والوكيل بقبض الوديعة فيما حكى نفي الضمان عن نفسه
 فصدق والوكيل بقبض الدين فيما حكى يوجب الضمان
 على الموكل وهو ضمان مثل المقوض فلا يصدق انتهى
 كلامه **قول** ظاهره انه لا يصدق لانه حق لنفسه
 ولا حق الموكل وقيل افني بعض الفضل انه يصدق
 في حق نفسه لانه حق الموكل وحمل ما ذكرناه على هذا
 التفصيل **قول** وقد تبدل على صحة فتوى هذا
 الفاضل بغير ذكره الامام اسحاق الولوالجي بعد الذي
 ذكرته اولا ونص عبارة مولانا ولو وكل رجل رجلا ودفع اليه
 الف درهم يتصدق بها ثم مات الموكل فقال الوكيل
 لصديق في حياته ولذبه الورثة صدق الوكيل لان الورثة

مطلب

الولوالجي سمة الحاق

يدعى

يدعون عليه الضمان وهو شكر انتهى **قول** ويمكن
 ان يجاب بانه انما قيل قوله لانه يريد نفي الضمان عن
 نفسه فصارت كسيلة الوديعة بخلاف سيلة الدين
 فانه يريد نفي الضمان عن نفسه لكن في ضمنه ايجاب
 الضمان على الموكل ويدفع بانه يصدق بالسنة اليه
 لا غير وفي القنية ما يشهد لهذا قال في كتاب الوكالة
 بعد ان علم بعلامة فتح حرم وكلمة وكالة عامة على ان يقوم
 بامره وينفق على اهله من مال الموكل وليربعين شيئا
 للاتفاق بل اطلق له ثم مات الموكل فطالب الورثة بتسليم
 ما انفق بل اطلق له ثم مات الموكل ومصرفه فان كان
 عدلا يصدق فيما قال وان اهتموه حلقوه وليس عليه
 بيان جهات الاتفاق ثم علم بعلامة عك ان اراد اخرج
 عن الضمان فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من
 البينة **قول** مولانا وبينا انه في العسرين من عامم الفسوق
قول قال في جامع الفضولي بعد ان علم بعلامته
 فاش ادعى الزوج انها وهبته المهر فزهن فشهد احد
 ابنا ابراهمة والاخر انها وهبته تقبل للموافقة لان حكم هبة
 الدين سقوطه وكذا حكم البراة وقيل لا يقبل لاختلاف
 المشهود به اذا ابراه استقاط والهبة تمليك فان الدين لم
 ابراه الكفيل لا يرجع على المدين ولو وهبه يرجع وكذا
 المدين لو قضى بمأبراه الدين لا يرجع ولو وهبه يرجع

بما دفع انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه
 المرجع والمآب **قول** مولانا واستشكل بانه عامل لنفسه
 الى اخره **اقول** قال العلامة كمال الدين بن الهمام
 في فتح القدير واما المديون في كسب واما دفع عمده
 في الايراد الرب الدين باعتبار امره وبهت اثر التصرف لنفسه
 في ضمنه وهو فراغ دمنه **قول** المصنف القول للمسلوك
 في حمة التملك الى اخره وفي فتاوى سراج الدين قاري
 الهداية سبل عن شخص عليه ديون كثيرة لشخص كالف
 القابض والدافع في وصف المقيوم في دفع له مبلغا
 وقال له هذا عن الدين الغلاني وقال رب الدين للاحم
 الامن عني **اجاب** اذا عين المديون احدا لديون
 ان كان في تعينه فائدة فان كان اخذها بكفيل والاف
 لا او برهن او احدهما قرض والاخر ممن مبيع مع التقيين
 من المديون وان كان حشا واحدا لا يصح انتهى **اقول**
 يعكز على المصنف على ما ذكره قاري الهداية ما في خلاصه
 عن ظهير الدين ان المرأة اذا دفعت بدل الخلع وقال
 الزوج قبضت بحمة اخي القول قول الزوج وقيل
 القول قول المرأة لانها هي المملكة ذكره في اخر فضل
 الخلع فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قول**
 مولانا المصنف الوكيل بالابرا اذا ابرأ ولم يرضى الى موكله
 الى اخره **اقول** وعبارة اخرى انه من رجل وكل رجلا يبرئ

خضه

خضه عن الدعوى واكسوبات قابرا ولم يرض
 الا برأ الى الموكل لا يصح **قول** وينبغي ان تضاف هذه
 المسئلة على ما قالوه من المسائل التي لا بد من اضافة
 الى الموكل كما ذكروه في المنقوشة كالتكليف والخلع والصلح
 عن دم محمد او عن انكار حتى قالوا لو لم يرضى المتكاف الى
 الموكل واصله الى نفسه وقع التكليف **قول** المحشى و
 المعتمد ان الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضا وديانة
 الى اخره **اقول** ما افاده المحشى من انه يمنع قضا وديانة
 مستفاد من نص عبارة اخر انه المصنف في المصنف
 نقل عن اخره ان الفتوى على انه يمنع قضا وديانة
اقول ونص عبارة اخر انه يقال في كتاب الكراهية
 والاستحسان في فصل الدين والمطالرو الا برأ رجل قال
 لا ضرر خللي من كل حق لك على ان كان صاحب الحق
 عالما بما عليه يرى المديون حكما وديانة وان لم يكن عالما
 بما عليه يبرأ حكما ولا يبرأ ديانة في قول محمد بن محمد الله
 سبحانه وتعالى يبرأ وعليه الفتوى والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** مولانا المصنف للزوج عليها دين وطلبت
 النفقة الى اخره **اقول** من المعلوم ان دين الصحة
 اقوى من دين المرض ولهذا الواجب دينان يقدم دين
 الصحة كما هو معلوم واذا كان كذلك اي دين الصحة اقوى
 من دين المرض فيقتضي التخليل المذكور ان لا تقع المقاصص

الا برأ العام يمنع الدعوى

بين دين الصحة ودين المرض في صورة ما اذا كان لزيد
دين على بكر ثبت بالبيعة او بالقرار في صحة بكر المذكور
فهذا دين الصحة بلا شك ثم مرض زيد مرض الموت
فاقر في حال مرضه بدين بكر مدينه فهذا دين
المرض وذلك لان دين المرض اضعف كما علمت مع ان
عبارة المصنف تقتضي ان تقع المقاصص في ذلك ايضا لانه
لم يخرج في الامتياز التفقه ثم قال بخلاف سائر الديون
الا ان يقال لا يظهر ضعف دين المرض على دين الصحة
الا فيما اذا اجتمع على شخص واحد فيقدم دين الصحة
واما اذا كان كل واحد من دين الصحة والمرضى على واحد
ولا ضعف وانما يظهر الضعف عند المعارضة فلا يتأ
ما قلناه والله سبحانه وتعالى هو اعلم بالصواب والى
سبحانه المرجع والمآب في روج مناسبة
رجل له على احد دين فاحضر ايماء فقال جعلته برياً
ثم ظهر انه حي ليس له ان يأخذه كذا في حاشية الفتاوى
من له على احد دين فطلبه ولم يحيط فمات رب الدين
لم يبق له خصومة في الآخرة عند ذكر المشايخ لان الخصومة
بسبب الدين وقد انتقل الدين الى الورثة والمحتاج
ان الخصومة في الظلم بالمنع للثبوت في الدين للورث
وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى فاذا مات
رب الدين ولم يوجد المدينون الى الورثة امر حي ان يكون
الدين

فرع تقيس

الدين للموت في الآخرة وان كان المدينون حياً
فاخذه في الآخرة للموت استخلفه او لم يستخلفه
لا الورثة قال محمد بن الفضل من تناول مال
غيره بغير اذنه ثم رد البذل على وارثه بعد موت
الموت بر جميع الدين وبقي حق الميت لطلب اياه
ولم يبرأ عنه الا بالتوبة والاستغفار والدعاء ولو
قضى المدينون الى الورثة او ابرأته الورثة برى عن الدين
وانما في المتأخر كذا في العصول العلامة رجل له
على يرحا انسان وانترى من يده بغير كذا في حاشية
الفتاوى المعتبرة اذا قضت ديناً من كسرها اجبر
الطالب على الاخذ كذا في مائة المفتي من عليه الدين
ولم يقدر على اداية لعقره او لسيبانه او لعدم قدرته
قال سداد والناظمي رحمهما الله تعالى لا يؤخذ به
في الآخرة وكذا اذا كان الدين ممن مناع او قرضاً او كان
عنده ودية لم يردّها الى ما ذكرنا بالفقهاء او
لسيبانه او لعدم قدرته وان كان الدين عضباً يؤخذ به
في الآخرة وان نسي عضبه كذا في العصول العلامة
رجل له على احد دين لا يقدر على استيفائه كان ابراً او
خير من ان يدع عليه كذا في مائة المفتي والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب في مولانا العصب يقطع
الآخرة عن المتأخر الى آخره في هذا محله اذا عصب

في جميع المدن واجامع عصب في جميع المحلة وان عصب
 في بعضها سقط بحسبه كما ذكره الربيعي في شرح الكنز
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشي **قول** استثنا
 الاجارة الفاسدة غير مناسبة لانه الاجارة الفاسدة
 لها حكم اخر وهو انه لا يجب فيها الاحتقة الاستيفاء الى
 اخره **قول** بل قول المحشي هذا غير مناسب لان
 الاجارة الفاسدة لها حكم اخر وهو انه لا يجب فيها الاحتقة
 المستطاع انما هي استثناء وها واستقام اخراجها الى
 كونها لها حكم يخالف حكم الصحة وهو انه لا يجب فيها الاحتقة
 الاحتقة الاستيفاء غير الوقف والامام استثناء وها
 فما جعل المحشي مانعا من استثنائها هو الموجب لانتثا
 فان المصنف لما ذكر ان الاجرة يجب بتملك الانتفاع في الاجارة
 مثل كلامه انفع الاجارة الفاسدة وعجزها ولما كان
 حكم الفاسدة يخالف حكم الصحة استثناه واخرجها
 قلت وطلاق المحشي في الاجارة الفاسدة لا يجب
 فيها الاجارة الاحتقة الاستيفاء ليس في محله لان حكم الاجارة
 الفاسدة في الوقف حكم الاجارة الصالحة من حيث انه
 يجب الاجرة بمجرد التمكن من الانتفاع كما ذكره مولانا
 المصنف معني بالي الاسعاف بقوله وظاهر ما في الاسعاف
 اخراج الوقف قلت وعبارة الاسعاف ولو استأجر
 ارضا او دارا او قنا اجارة فاسدة ورعها او سكنها بلز

اجرة

اجرة مثلها لا تخاف من المسمى ولو لم يزرعها او لم يسكنها لا يلزم
 اجرة وهذا على قول المتقدمين انتهى كلامه قلت
 اخذ مولانا المصنف من ظاهر هذا ان الاجرة يجب عند
 المتأخرين فان تقييده عدم لزوم الاجرة بقول المتقدمين
 يفيد لزومه على قول المتقدمين وهذا ظاهر واطلق
 المصنف في الاجر ولم يبين هل المراد المسمى واجر المثل
 واد كان اجر المثل هل يجب بالقام بلغ او لا يتجاوز
 المسمى فاقول ان قصدت بحالة المسمى او بعد
 التسمية يجب اجر المثل بالقام بلغ وان لم يفسد بهما بل
 بالشرط او بالشروع الاصل لم يزد اجر المثل على المسمى
 كمرئيه مله الصواب واليه المرجع والمآب **قول**
 مولانا وان كانت لزيادة اجر المثل فاختار الى اخره
قول المراد ان تزيد الاجرة في نفسها لعلو سعرها
 عند الكل اما اذا زادت اجرة المثل لكثرة الرغبة
 اي رغبة الناس في استئجاره فلا قال في الجمع ونحو
 للعيني ولا يتقص اي الاجارة اذا زادت الاجرة
 لكثرة الرغبة لان المعنى هو اجر المثل يوم العقد
 وانما قيد بقوله لكثرة الرغبة لانه اذا زادت الاجرة في
 نفسها لا لرغبة راغب ولا لزيادة من قبل منعت
 بل لعلو سعرها عند الكل فانها تنقص وتفقدها
 ثانيا ويجب المسمى بالاجارة الاولى الى حين الزيادة واجر

المثال من بعد الثانية فان كان في الارض رزق لم
 يستحصل لم تنقض بل يجب اجر المثال من حين
 الزيادة الى انتهاء المدة وفي شرح المجمع لابن مكر مثل
 ما قال مكر اذا كان اجر مثل الدار اثني عشر درهما
 واعطى المستاجر اثني عشر قفيزا حنطة وكان قيمة كل قفيز
 وقت العقد درهما واراد ان قيمتها بعد ما سكن نصف
 سنة وصار قيمة كل قفيز ثلاثة دراهم ينقض العقد الاول
 ويعقد ثانيا ويحب بالعقد الاول ستة اقفيزه
 والثاني قفيزان انتهى **قول** مولانا وقد صرح به في الجا
 العاسدة في جامع العصولين **اقول** وعبار
 جامع العصولين ولو استاجرة فاسدا وعجل الاجرة
 ولم يقبضه حتى مات المورج او مضت المدة فامراد
 المستاجر ان يجلس البيت لاجر عجله ليس له ذلك في
 اجازة في العاسدة اولى ولو مقبوضا للمستاجر صحوا
 او فاسدا فله الجلس لاجر عجله وهو احق بثمنه لو ما
 المورج **قلت** وفي فتاوى قاضي خان ما يفيد
 ذلك قال اجرة فاسدة وعجل الاجر ولم يقبض الا
 حتى مات المورج ونقضت مدة الاجرة فامراد المستاجر
 ان يجلس به على الدار ومنعها لا يستيف الا حيا
 المحل لا يكون له ذلك لانه لا يمكن ذلك في الاجارة اجازة
 في العاسدة اولى انتهى **اقول** وفي منية

المفتي

المفتي اذا مات الاحل ومضت المدة قبل قبض
 المستاجر في الاجارة العاسدة او الصيغة ليس للمستاجر
 احداث اليد عليه والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 مولانا المصنف استاجر الى مائة سنة الى اخره **اقول** وعبار
 ما ذكره في الدرر والغرين بقوله ويعلم النفع ببيان المدة
 طالت او قصرت وقال الامام الغزوي في مختصره
 ويصح العقد على مدة معلومة اي مدة كانت انتهى قال
 في المضرات قوله اي مدة كانت اشار الى انه يجوز
 طالت المدة او قصرت لكونها معلومة ولتحقق احكامها
 اليها الا ان الزيادة لا تجوز في الاجارة الطويلة كمالا يدعي
 المستاجر ملكا او ما مراد على ثلاث سنين هو المختار
 انتهى كلامه **اقول** وفي الهداية وهو المختار انتهى
 قلت باطلقة فمثل الصباغ وغيرها وقد افق الصدر
 الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث في الصباغ وعلى سنة في
 غيرها **قلت** وفي كلام صاحب المضمرات اطلاق
 في غير محله لان كلامه يشمل ما اذا كانت المصلحة في
 الزيادة او لا وليس كذلك لانه يجوز اذا كانت المصلحة
 في غير ذلك **قلت** وفي بعض الشروح وقد افق الشهيد
 بعدم الزيادة على ثلاث في الصباغ وعلى سنة في
 غيرها الا اذا كانت المصلحة في غير ذلك **قلت** في
 المحيط وهو المختار للمفتي انتهى **قلت**

وهذا عند عدم الشرط من الواقع فان نص الواقع
على شيء فاجره الناطق كرمته لا يجوز الا اذا كانت اجازتها
اكثر من المنصوص عليه تنفع للفقراء والناس لا يرغنون
في استيثارها فللقم ان يرفع الامر الى القاضي حتى يراه
اكثر لان للقاضي ولاية النظر على العقر وعلى الميت ايضا
وليس للقيم ان يواجرها بنفسه كذا في فتاوى قاضي
خان اقول **والمراد بعدم اجازتها** وكلام متاخر
مرهم الله سبحانه وتعالى عدم الصحة يعني لو اجره الثام
الوقف اكثر من ثلاث سنين لا تنفع الاجارة كما صرح
به صدر الشريعة والشيخ الامام الوالد في تنوير الابصار
وقيل ينفع وتنفخ ذكره الشافعي **قلت** وسيل
شيخ الاسلام سراج الدين قاري الهداية عن شخص وقد
عقارات ودورا فاوجبت عشر سنين هل يصح في جميع
المدة او يصح في ثلاث سنين ويبطل في الباقي
فاجاب **ب** اجارة الوقف اكثر من ثلاث ان كان ارضا
واكثر من سنة ان كان دارا لا تجوز وتنفخ اذا لم يشترط
الواقع شيئا واما اذا شرط شرطا يتبع ولا يتراد عليه
الا ضرورة لا بد منها والعقد اذا فسد في بعضه
فسد في جميعه وينفسخ العقد في جميع المدة انتهى
قلت وقد افاد كلام العلامة سراج الدين ان
العقد ينفسخ في جميع المدة الا في الزايد فقط ويشهد

المراد بعدم اجازتها
متاخر مرهم الله
عدم الصحة

لحق

لصحة كلامه ما ذكره قاضي خان من كتاب الصلح ان عند
اي حيفه رحمه الله تعالى افسد العقد في بعضه ففسد
مقارن يفسد في الكل والله سبحانه وتعالى اعلم
وفي كلام الطرسوسي ما يخالف هذا فانه قال في كتابه
انفع الوسائل الظاهر انه انما يفسخ العقد في المدة
الزايدة على ثلاث سنين ان كان المستاجر ضيعه او على
سنة ان كان غيرها ثم احدث يستظهر عليه ببعض مسائل
ذكرها ثمته فارجع اليه ان ثبت والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قلت** المحشى
اقول **قلت** في خزانة الاكمل وغيرها لو استاجر بخلا
او سطحا لم يخفف عليها الثياب لم يجز الى اخره اقول
هذه الفروع التي ذكرها المحشى لا تناسب ما ذكره
استاذ الشئ مطلقا وما ذكره المحشى فيما لو استاجرها
لم يخفف عليها الثياب او ليترك عليها الثمار فلا مناسبة
بين كلام المصنف وبين كلام المحشى اقول **قلت** ولم يذكر
المصنف حكم ما لو استاجر الشئ لم يترك عليها الثمار الى وقت
الادراك ولا باس بذكر حكم ذلك فاقول **قلت** في مئة
المتى في كتاب الاجارة استاجر الاشجار لم يترك عليها
الثمار المستراة الى وقت الادراك فلا اجر عليه وطالب له
الفضل لانه ترك باذن صاحب الاشجار فاعتبرت في
حق الغير وقيل هذه الاجارة لا جائزة ولا فاسدة الا كون

فاسدة والاجرة لا تملك الا بالعقود منها بالعقد عندنا
سواء كان عينا او دينا كما علم في موضعه فليكن ملكه هنا
من عتقلم ومن غير شرط التحجيل والثاني انه قال ملك
في الحال وقوله لا يستحق الاجرة بانه لا يملك
اذا ملكه الا بطريق الاجرة اذ لم يستحق شيئا فليكن ملكه
وباي سبب تملكه هكذا فزره الزيلعي في التبيين **قول**
مولانا المصنف الاجرة للارض كالحراج الحاخري اقول وفي
قناوى قاضي خان رجل استأجر ارضا ليزرعها فان
اصابت الزرع افة فهدك او عرق ولم ينبت كان عليه
الاجر لانه قد زرع ولو عرقت الارض قبل ان يزرعها
فلا اجر عليه كذا لو غصبها رجل فزرعها الخاص بالاجر
على المستأجر **بم** قال قاضي خان والمختار للفتوى
انه ان اهلك الزرع لم يكن عليه لما بقي من المدة بعد
هلاك الزرع اجر الا اذا كان متمكنا من ان يزرع بدل
ذلك او اقل منه انتهى **اقول** **قول** المصنف وسنأ
ما بعده يفيد ان اجرة المدة التي نقت بعد الاصطلام
تسقط مطلقا وما رايته فيما نقلته كذا عن قاضي خان
مفتد بما اذا لم يتمكن من ان يزرع بدل ذلك او اقل
منه اوقال ان هذا هو المختار للفتوى وفي الحق للمصنف
نقلنا عن الولوالجية اذا استأجر ارضا للزرع اربعة سنين
بم اصطلم الزرع افة قبل مضي السنة فما وجب من الاجر
قبل

قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب بعد الاصطلام
يسقط لان الاجر انما يجب بامر المنفعة شيئا فاما
استوفى من المنفعة وجب عليه الاجر وما لم يستوف
انفس العقد حقه وفي بعض الروايات لا يسقط
شيء والا فاعتماد على ما ذكرنا فرق بين هذا وبين الحراج
فانه يسقط انتهى **قلت** وهذا هو الذي اعتمد
المصنف هنا لكن قوله فرق بين هذا وبين الحراج يفيد
ان الحراج بالافه السماوية يسقط ماسا ولا يرخد حراج
ما مضى من السنة قبل الاصطلام وكلام المصنف هنا
يفيد خلافا فانه جعل الاجرة للارض كالحراج اقول
لكن قد نقل المصنف هنا ان المعتمد ان الحراج كالاجرة
فاشار بذلك اي بقوله على المعتمد الى خلافا في المسئلة
واقاد ان المعتمد هو ان الحراج كالاجرة **قول** مولانا
المصنف ومحل عدم استراط الضمان على الحراج اقول
الظاهر ان هذا تفريع على صحة استراط الضمان على الامني
والصحيح ان استراط الضمان على الامين باطل وصرحا
بانه المعتمد وقد قالوا انه لو شرط على احمي الضمان
ان ضمانت ثابا به كان باطلا ولا ضمان عليه وهو اختيار
ابن البلب **قال** في الخلاصة وبه يعني وفي شرح الوقاية
صرح بان الفتوى عليه وفي تنوير الايصار للشيخ الامام
الوالد واستراط الضمان على الامين باطل به يعني وقد قدمنا

مثل ذلك والله سبحانه ونفعا الى علم **اقول** لكن
قول المصنف اتفاقا يدرك على ان القول بالضمان
 على كل قول لا انه مقرر على القول بصحة اشتراط
 الضمان على الامين وعلى هذا فتشبه هذه المسئلة
 من قوله اشتراط الضمان على الامين باطل **قوله**
 مولانا لا ضمان على احمى الى اخره **اقول** قد صرح
 المصنف فيما ياتي من بحك الوديع ان الوديع اذا
 كانت باجر مضمونة وعناه الى الزليج فعليه
 فيجب القول بضممان الثياب لانه انما يحفظ بالاجر
 لكن يحتاج الى الفرق بين الاجير المئتك وبين المودع
 بالاجر فان الاول لا يضمن عند ابي حنيفة رحمه
 الله سبحانه وتعالى **قوله** مولانا واذا اعتق الاجير اثنا
 عشرة الى اخره **اقول** المنقول في السراج الوهاج
 وفي احواله ان العبد اذا اجاز اجارة السيد بعد
 العتق فاجر مامضى للمالك واذا قبل للعبد
قال في السراج الوهاج قال في الكرخي اذا اجر
 عبده سنة فلما مضت سنة اشترى عتقه جاز عتقه
 لانه على ملكه وعتق المكلف في ملكه جاز ويكفي ان
 العبد بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء
 لانه ملك نفسه بالحرية بعد تمام العقد على منافعه
 كالامة المروجة اذا اعتقت وقال الشافعي رحمه الله سبحانه

او عن عمه عتقه

وتعالى يصح عتقه ولا خيار للعبد ولا يرجع على السيد
 باجرة المثل للمدة التي بعد العتق ثم اذا فسخ العقد
 عند ما بطل ما بقي من الاجارة وكان اجرة ما مضى
 للمولى لانه عوصن عن منافع استوفيت من ملكه
 بعقله وان مضى على الاجارة واجازها فليس
 له بعد ذلك ان ينقضها لانه كان بالخيار بين فسخ العقد
 وامضائه فاذا اختار العقد سقط الفسخ فلم يعد
 الاسباب اخر واجره ما بقي من السنة للعبد لا رها
 ببل منافع ملكه ونحو السراج الوهاج ايضا قال
 وفي سرخس اي الكرخي اذا اجر عبده مدة فاعتقه
 قبل انقضاءها فالعبد بالخيار ان شاء فسخ العقد
 ويستحق المولى الماضي ويرد حصته ما بقي من المدة
 وان شاء العبد مضى على الاجارة ويستحق لنفسه حصته
 المدة بعد العتق انتهى **اقول** ولم اظفر بما نقله
 المصنف بعد التبع لكن يحمل كلامه على صورة ما اذا
 استعمل المولى الاجرة بعد الاجارة او اجره باجرة
 معجلة كما ذكره المحشي وقد نقل صورة استعمال
 الاجرة عن قاضي خاندان **قلت** ومثله في السراج
 الوهاج قال وان كان المولى قبض الاجرة سلفا
 ثم اعتق العبد فاختر المضى على الاجارة فالاجر
 للمولى لانه ملكها بالتجديد ونبت حق الفسخ للعبد

فإذا لم يفتح استحققت الاجرة على الوجه الذي اقتضاه
 القرض انتهى **اقول** ولو اجر المولى ام ولد ثم
 مات عتقت ولها الكفاية كما قلنا في العبد اذا عتق
 كذا في السراج او يحل كلام المصنف على اختلاف الرواية
 فيما نقله المصنف رواية وما ذكره هنا عن السراج وقاضي
 خان وغيرهما رواية والمصنف ثقة في النقل ولا اطلاع
 وتتبع كل **اقول** ولم يذكر المصنف هل لمستاجر
 العبد ان يسافر به ام لا ولا بأس بذكر ذلك **فانقل**
 قال في الاختيار ومن استاجر عبدا فليس له ان يسافر
 به الا ان يشترط في مختصر القدر ويرى مثله وفي الكنز
 يسافر بعبده استاجره للخدمة بلا شرط **اقول** وحل
 هذا ما اذا كان في المصنف ولم يكن على هيئة السفر واما
 اذا كان على هيئة السفر فله ان يسافر به كما جزم به الزيلعي
 والبيهقي قال ليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك او
 يكون وقت الاجارة متهيئا للسفر وعرف بذلك لان
 الشرط ملزم والمعروف كالمشروط وفي الجوهرة فليس
 له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك لان خدمة السفر اشتق
 اذا استاجره في المصنف ولم يكن على هيئة السفر واما اذا
 كان على هيئة السفر ففيه اختلاف المتأخرين واما اذا
 كان مسافرا واستاجره فله ان يسافر به **فانقل** مولا
 المصنف اختلاف في كونها مفعولة او فارغة بحكم الحال
اقول

تفصيل

اقول

اقول وكذا يحكم بحال فيما لو استاجر عبدا شهرا بدينار
 فقبضه في اول الشهر ثم اختلفا بعد مضي شهر فقال
 المتأجر مريض العبد وابق حين استاجرته يعني
 من اول الشهر فلا اجر له وقال الموجه لم يكن ذلك
 يعني قال صاحب العبد لا بل ابق او مريض قبل ان
 تأتي بي ساعة ينظر الى حال العبد ان كان ابقا
 او مريضا في هذه الساعة يعني حال الخصومة
 فالتول قول المتأجر لان الحال يدرك على ما قبله
 وان كان في الحال صحيحا او حاضرا عرايق فالتول
 قول الموجه لانهما اختلفا في امر محتمل فيرجح بحكم
 الحال اذ هو دليل على قيامه بالاختلاف بين صاحبه
 الطاهر له والمتأجر في جريان المالة الطاحونة
 وانقطاعه في مدة فانه يحكم بحال فيه كما حكم بحال
 هنا كما نقل في الاختيارات والله سبحانه وتعالى
 اعلم بالصواب **فائدة** طعام مشترك بين اثنين
 واستاجر احدهما صاحبه ليجعله او يطبخه فحمل الكل او
 طعمه فلا اجر له لانه عامل لنفسه من وجه فلا يتحقق
 تسليم العمل الى المتأجر وهذا بخلاف ما اذا استاجر
 نصيبا من العبد المشترك ليجيط معه شهرا
 فطاه حيث يجب الاجر لان العمل كله يقع مسلما الى
 المتأجر لانه يعمل من كل وجه وبخلاف ما اذا استاجر

بيتا من شره لم يحفظ فيه طعاما مشتركا فحفظ يجب الامر
 لان الاجر يجب بمقابلته تسلم البيت سواء حفظ او لم
 يحفظ وتسلم البيت قد تحقق كذا في ايام العتاي كذا
 في الاختيار **اقول** المحشى لكن ذكر الطرسوس في
 انفع الوسائل الى تحرير المسائل بجا الى اخره **اقول**
 لما مات مجهلا فقد ظلم وقصر حيث لم يبين الوديع
 قبل موته فكان حايبا لها ظلم فيضمن سوا طلب منه
 او لا ولا دخل لكونه محمودا او غير محمود ولو كان محمودا
 لينها قبل موته في مرضه وخلص نفسه فالحسن ما عليه
 المسامحة الاعلام من علم الاسلام بكذا **اقول** العبد الصفيق
 ينبغي ان يقال انه ان مات في حق على غفلة لا يضمن
 لعدم تمكنه من بيانها فلم يكن حايبا لها ظلم وان مات
 بمرض ومحو فانه يضمن لانه تمكن من بيانها ولم يبين
 فكان مائعا لها ظلم فيضمن والله سميانه ونفالي اعسا
 بالصواب **قول** مولانا المصنف والقاضي اذ مات مجهلا
 المتأخر الى اخره **اقول** وقد بقوله عند من ادعها
 لانه لو وضعها في منزله ولا يدرك ابن المال ضمن كما
 في الفتاوى الظهيرية والولوالجيه وفي فتاوى القاضي
 خان ولو ان قاضي قبل مال اليتيم ووضع في بيته
 لم مات القاضي ولم يبين ذكره ههنا عن محمد
 انه يضمن ولو ان القاضي اخذ مال اليتيم وادع غير

مظهر
 في قول المحشى لم يذكر القاضي

وع

وعرف ذلك منه ثم مات ولا يدرك الى من دفع لا يضمن
قول المحشى والعجب من المصنف انه قال ولم يذكره
 القاضي مع انه ذكره مع غيره المذكور الى اخره **اقول**
 اما العجب من المصنف لانه فهم ان المصنف قال ان القاضي
 خان لم يذكر مسيلة المشفا وصبي ولم يقل المصنف
 ذلك ولا هو مراده ولا تفيد له عبارة ولا يحتمل ومحميل
 عبارة انه نقل عن قاضي خان مسيلة الناطر اذا ما
 مجهلا والقاضي والسلطان وعزى ذلك ايضا الوديع
 اخلاصه ثم انه قال وذكرها اي المسائل الثلاثة المتشابهة
 في الولوالجيه غير ان صاحب الولوالجيه ذكر من الثلاثة المتشابهة
 مسيلة احد المشفا وصبي مكان مسيلة القاضي ولسم
 يذكر القاضي اي مسيلة القاضي اذ مات مجهلا اي
 الولوالجي لم يذكر مسيلة القاضي اذ مات مجهلا وذكر
 مكانها مسيلة احد المشفا وصبي وهذه عبارة صريحة
 فيما قلناه تنادي بذكره والباس بايراد عبارة المصنف
 لتوضح كذا حال قال الامانات تنقلب مصنفه بالموت
 مجهلا عن تحميل الال في ثلاث الناطر اذا مات مجهلا
 غلات الوقف والقاضي اذ مات مجهلا اموال اليتامى
 عند من اودعها والسلطان اذا اودع بعض القضي
 عند القاضي ثم مات ولم يبين عند من اودعها
 كذا في الفتاوى قاضي خان من الوقف وفي اخلاصه

مظهر
 في قول المحشى لم يذكر القاضي

من الوديعه وذكرها في الروايجيه وذكر من الثلاثة احد
 المتفاوئين اذ اقامت ولم يبين حال المال الذي
 فيه ولم يذكر القاضى فصار المتشكي ربيعه وهذا
 لا يحتج على مميز فضلا عن منمير والله سبى انه وقع
 هو المذوق للصواب واليه المرجع والمآب واما
 قول المحشى نقلا عن قاضى خان واما الثالث احد
 المتفاوئين الى اخره **اقول** لم يقل قاضى خان واما
 الثالث احد المتفاوئين فيما رايته من نسخ قاضى
 خان واما جعل مبيله احد المتفاوئين ربيعه فانه
 جعل مبيله احد المتفاوئين المتولى الاولى ومبيله
 السلطان الثانية وجعل مبيله القاضى الثالث فقال
 والثالث القاضى اذا اخرج من مال البيت واودع
 غيره ثم مات ولم يبين عند من اودع لاصحان عليه
 واما احد المتفاوئين اذا كان المال عنده ولم يبين
 حال المال الذى عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه
 لا يضمن واحاله الى شريكه الاصل وذكر غلط بل الصواب
 انه يضمن نصيب صاحبه فقد علمت انه جعل مبيله
 احد المتفاوئين في الرابع ولم يقل الثالث احد
 المتفاوئين الى اخره هكذا في النسخه التي عندي
 ونقل العلم امانه والله سبى انه وقع اعلم **فقول**
 مولانا المعنى اذ اقامت مجرلا مال البلد الى اخره **اقول**

قلت لمسته كمال النسخه
 كما ذكره هذا القاضى المحشى
 يلقه رايته تحت ذلك المحشى
 فودع في ذلك نسخ ما سجد القاضى
 من انما ثلثه في مساجد الامام
 ان يكون تحت كذا كذا حسن الظن
 واسبغ الفطن في رجليه الامير

المراد بمالك البلد ثمن ارض الوقف اذا باعها بالمسوق
 الاستبدال كما صرح به في الحاشية **اقول** ويستفاد مما
 ذكره العلامة المعنى هنا جواب واقعة الفتوى وقوله
 كثيرا في زماننا وهي ان المتولى اذ اقامت مجرلا لعين
 الوقف كما اذا كان الوقف دراح او دنانير على القول
 بخارجه وعليه عمل اهل الريف الآن يكون ضامنا لانه
 اذا كان يضمن بتجهيل مال البلد فيجهيل عين
 الوقف اولى فليكن ذكر على ذكر منك وتامل ذلك
 عند الفتوى والله سبى انه وقع اعلم بالصواب واليه
 المرجع والمآب **قول** مولانا اذا اتعدى الامين الى
 اخره **اقول** ما ذكره المعنى من ان المستجير والمتاجر
 اذا اتعدى لم يزال التقدي لا يزول عنه الضمان هو
 الصحيح واعتمده الشيخ الوالد في تنوير الابصار وفيه
 خلاف مقرر في محله **اقول** واما المودع فيبر بالعود
 الى الرفاق وذلك لانه مأمور بالحفظ في كل الاوقات
 فاذا خالف في البعض لم يرجع الى المأمور به عاذا للحفظ
 فصار كما لو استاجر للحفظ ثم افتركا حفظه بعضه
 لم يحفظ في البارة استحق الاجر بقدره **قلت**
 وقد اطلق المصنف انه بالعود الى الوفاق يزول التقدي
 وهو مشروط بان لا يضمن على العود الى التقدي
 فان المصنف نفسه ذكره في الرابض واجنبابا في

المعنى هو

على الاحكام معناه عن الظهيرة انه يزول الصمان عنه
بشرط ان لا يعم على العود الى السعدى حتى لو نزع ثوب
الوديعة ليلا ومن عن من ان يلبسه نهارا لم يسرق كيلا
لا يبرأ عن الصمان انتهى والعجب من المحشي لم يجر من
لذلك ولم يذكر المصنف حكم دعواه العود هل يكفى مجرد دعواه
العود ولو لم يصدق صاحب الوديعة ام كيف الحال و
العبد يذكر ذلك تنجما للمعاينة فاقول **و** في الفصول
العمادية ولو اقر المودع انه استعملها ثم ردها الى مكانها
فهي ملكة لا يصدق الا بيمينه فالخاسل ان المودع اذا خالف
في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الصمان اذا صدق
المالك في العود فان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود
لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وكذا ذكر شيخ
الاسلام في شرح كتاب الوديعة ورايت في موضع اخر
المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فكذبه المودع فاقول
قول المودع كما في الرهن بخلاف ما اذا اخذ الوديعة او
منعها ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالرد على المالك وكذا المرتهن و
المتاجر والمستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ و
الوكيل بالبيع اذا خالف بان استعمل العبد ثم عاد الى
الوفاق وباعه حازه وكذا الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة
والاستيجار والمضارب والمستضع اذا خالف ودفع للمال
لنفقته في حاجة ثم عاد الى الوفاق صار مضاربا ومستبضا
اما

اما مستاجر الدابة اذا ائتمى اختلاف او المستعير ثم ندّم
وترك تلك البينة ان كان سايرا عند البينة فعليه الصمان
اذا هلك الدابة اما اذا كان واقفا اذا ترك اختلاف
عاد امينا والشريك شركه عنان او معاوضة اذا خالف
ثم عاد الى الوفاق عاد امينا هذه الجملة في ودعيته
عدة المفتين انتهى **قوله** مولا والمستاجر
الى قوله والعارية تعار الى اخره اقول **و**
اطلق في ان المستاجر يوجب فسخا ما اذا كان بزيادة
برج قال في الاختيارات والمستاجر يوجب فسخا لا يوجب
بزيادة من غير عندنا خلافا للشافعي وفي التمهيد ان المستاجر
دابة ليركبها بنفسه ليس له ان يواجرها غيره ولا ان يعيره
لاختلاف الناس في الانتفاع وقد ذكر في شرح الطحاوي
مطلقا للمستاجر ان يواجر ويعير ويودع قال وهو محمول
على ما لا يختلف الناس في الانتفاع انتهى قلت
واطلق في ان العارية تعار فسخا ما يتفاوت فيه
الاستعمال وما لم يتفاوت وما اذا عين منتفعا
او لم يعين منتفعا فله ان يعير ما اختلف استعماله
اولا وان عين فيصير ما لا يختلف كما في تشوير الابصار
وهذه حيلة المتوفون في الاختيارات والمعاريجار
اذا لم يتفاوت الاستعمال اي استعماله كسكنى الدار
والخدمة واذا اتفاوت استعماله كلبس الثوب وركوب

الدابة لا يعبر هذا اذا عني من يتخلى واما اذا عني
 فله ان يعبره سواء اختلف استعمله او لم يختلف وكان
 ينبغي للمضئ والمحشي التنبه على ذلك **قول** مولانا الوكيل
 يقبض الدين بعد مودع الى اخره **اقول** اذا كان
 الوكيل يقبض الدين بعد مودع فينبغي ان يقبل قوله
 في الدفع لانه يدعي رد الوديعة ولو كان ذلك بعد موت
 الموكل لان ذلك لا يخرج عن كونه مودعا كما لا يخفى لكن
 المنقول في خلاصة وفضول العمادي عدم قبول
 بعد موت الموكل في الدين بخلاف الوكيل يقبض العين
 قال في الفصول العمادية ولو كان الموكل هو المبيت
 بطلت الوكالة فان قال قد كنت قبضت في حياة الموكل
 ودفعتها اليه لم يصدق في ذلك لانه اخبر بحال ملكه انشاء
 فكان متبرعا في اقراره وقد انزل بموت الموكل ومثله
 في خلاصة وقال العمادي في موضع اخر ولو وكل
 يقبض وديعة او عارية فمات الموكل فقد خرج الوكيل
 من الوكالة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياة
 ودفعتها الى الموكل يصدق في ذلك **اقول** فعلم
 بذلك وتحرر من كلام المشايخ ان قول الوكيل يقبل في
 العين لا في الدين وبصرح المصنف فيما ساقى عن قريب
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا والناظر اذا
 ادعى الموقوف الى الموقوف عليهم الى اخره **اقول** التقييد

بقوله

بقوله الموقوف عليهم الى اخره ربما يعيد انه اذا ادعى
 دفع ما هو كالاجرة مثل معلوم الواش والموزن و
 البواب وغيرهما من ارباب الجرامات لا يقبل قوله
 الا بينة وبه اتفق شيخ الاسلام ابو السعود مفتي الزمان
 بالروم صاحب التفسير المشهور المعلوم وصورة
 السؤال واجواب هذا اذا ادعى المتولى دفع غلة
 الوقف الى من يستحقها سرعا هل يقبل قوله في ذلك
 ام لا فكتب جوابه ان ادعى الرفع الى من عينه الواقف
 في الوقف كاولاده واولاد اولاده يقبل قوله وان ادعى
 الرفع الى الامام بالجامع والبواب وكوهم لا يقبل قوله
 كما استاجر شخصاً للبناء في جامع باجرة معلومة ثم ادعى
 تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى
 قلت وهو تفصيل حسن خصوصاً في زماننا والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا المصنف والفرق في الولوي
 اقول قال في الولوي الجيم ولو وكل يقبض وديعة ثم
 مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم دفعتك
 وانكرت الورثة او قال دفعت اليه صدق ولو كان ديناً
 لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكى امر المالك
 استينافه لكن من حكى امر المالك استينافه ان كان قبضه
 ايجاب الصمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الصمان
 عن نفسه صدق الوكيل يقبض الوديعة فيما يحكي نفي

الضمان نفسه فصدق الوكيل بقبض الدين موجب
الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المتعصب
فلا يصدق قلبه **قلت** ولغيره هذا ان عدم تصد
بالنسبة الى المدين لا بالنسبة الى نفسه فتأمل و
الله سبحانه وتعالى اعلم وقد افتى بعض العلماء من علماء
العصر انه يصدق في حق نفسه لا في حق الموكل وهم
هذان من كلام الولوالجي وحمل ما في الولوالجي على هذا
التفصيل **اقول** وقد يستدل على صحة فتوى بعض
علماء العصر برفع ذكره الولوالجي بعد الاول حيث قال
ولو وكل رجل رجلا ودفع اليه الف درهم يتصدق بها
ثم مات الموكل فقال الوكيل بصدق في حياته وكذا
الورثة صدق الوكيل لان الورثة يدعون عليه الضمان
وهو ينكر انتمى ويمكن ان يقال بانه انما قبل قوله
لانه يريد نفي الضمان عن نفسه وضمانه كسيلة الوكيل
بخلاف سيلة الدين فانه يريد ايجاب الضمان على الغير
قول مولانا المصنف القول للامين مع اليمين الى اخره
اقول ظاهر هذا ان الوصي والمتولي لا يقبل قولهما
محمدا بل لابد من اليمين وقد تقدم للمصنف انه يقبل
قولهما بلا يمين وفي فتاوى العلامة سراج الدين قاري
الهداية قال وفي تخليفه خلاف وفي فتاوى الشيخ الوالد
واختلف في تخليفه انتهى **اقول** ولكن اعتمد المصنف

عدم

عدم التخليف كما تقدم **ك** **اقول** ولم يتعرض المصنف
لحكم المتولي بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على
الوقوف من المال الذي تحت يده ام لا **اقول** ولم يره
صريحاً لكن ظاهر كلامه ان قوله مقبول بعد العزل
في دعواه انه باع ما وكل ببيعه وكانت العين هالكه
وفيها اذا ادعى دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وان
الوصي لو ادعى بعد التسليم انه اتفق عليه كذا يقبل قوله
وعلموه بانه اسنده الى حالة منافية للضمان وقد صرحوا
بان المتولي كالوكيل في مواضع ووقع اختلاف هل المتولي
الوكيل الواقف او وكيل الفراق قال ابو يوسف بالاول
وقال محمد بالثاني والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول**
ومما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل
رفع في القضية قال بعد علامة فتح حرم وكله وكالة عامة
الى ان يقوم بامرته وينفق على اهله من مال الموكل
ولم يعين شيئا للاتفاق بل اطلق له ثم مات الموكل فطالبه
الورثة ببيان ما اتفق ومصرفه فان كان عدلا يصدق
بما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جرمات
الاتفاق ثم علم بعلامة عكس وقال ان اراد الخروج
عن الضمان فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من
اليمين **اقول** فهذا صريح في قبول قول الوكيل في
دعوى الاتفاق ولو بعد العزل وتحقيقه ان العزل

لا يخرج عنه كونه امينا فينبغي ان يقبل قول الوكيل بقوله
 الدين انه دفع لموكله في حياته في حق براءة نفسه كما افترق
 به بعض العمل كما تقدم **قول** مولانا المصنف واختلف
 الا فتا فيما اذا اردتها الى بيت مالها **قول** قال في جامع
 العضوية ردها الى بيت المودع او الى من في عياله قبل
 بضمين و به يفتي اذ لم ير من بغيره وقيل او به يفتي و
 المضرات معزبا الى الملتقط المودع اذا ردها الى من
 في عياله المودع لا يضمن وقال المتأخرين يضمن وعليه
 الفتوى و منية المفتي رد الوديعة الى من في عياله المودع
 يضمن في الامح وجزم المولى خسرو بالصمان في الدرر والفر
 و في احواله و لو رد الوديعة الى دار المالك ولم يسلمها اليه
 ضمن وكذلك المعضو به لان الواجب على العاصب شئ ففعل
 وذلك بالرد الى المالك دون غيره والوديعة لا يرصني المالك
 بردها الى الدار ولا الى يد من في عياله لانه لو ارتضا ذلك
 لما اودعها ومثله في السراج الوهاج وفي شرح الهداية لا كما
 انه لا يبرأ من الصمان اذا رد الوديعة الى دار ملكها
 او الى من في عياله بل على وقال لانه لو ارتضى بالرد الى
 عياله لما اودعها اباه وفي شرح المجمع لابن ملك جزم
 بانه لا يبرأ المودع برب الوديعة الى دار مالها او الى يد من
 في عياله وعبارته بعد ان ذكر ان في العارية يبرأ قال
 دون الوديعة يعني لو رد المودع الوديعة الى الاصطبل
 او

ومثله في الاختيار شرح
 المختار محرم

او الغلام لا يبرأ لانه لو رضى بكونه يد من في عياله او داره
 لما اودع عنده وفي شرح المجمع للمعيني قوله دون
 الوديعة اي لا يبرأ بردها الى دار صاحبها والى من في عياله
 ولا يبرأ الا بالتسليم الى مالها لان مالها لم يررض الا هكذا
 فتحرر من هذا انه قد اختلف الافتاء في ذلك لكن ينبغي
 ترجيح القول بالصمان لما انه اعتمد اصحاب المتون
 والشروع و من موايه و اما قول المحشي لانه اذا دار الامر
 بين ان يعمل بقول المتقدمين او بقول المتأخرين
 فيعين العمل بقول المتقدمين ليس هذا في كل موضع
 فقد اخذ المشايخ بقول المتأخرين في مسائل كثيرة
 متعددة منها ان المتقدمين افترقا بان العيادات
 لا تقع الاجارة عليها لتعليم القرآن الشريف المكرم الميثق
 والاذان والامامة والعقبة وافتى المتأخرون والمعتمد
 ما فتى به المتأخرون كما في المتون والشروع والفتاوى
 ومنها ان المصنف صرح في الجواب في باب التولية
 والمراحم ان المذهب عدم الرد بغير فاحش وصح
 المصنف بان ظاهر الرواية عدم الرد مطلقا وصح
 المصنف في هذا الكتاب بان الفتوى على قول المتأخرين
 بانه لا رد بغير فاحش فقال امام مطلقا واذا كان
 فيه غرور او الجهل والفتوى على انه لا رد بالعنى الفاحش
 اذا كان معه الغرور كما في الشيباني للربيع وفي غيره لعنه

اذا دار الامر بين قول المتقدمين
 وبين قول المتأخرين

فقد علم بذلك ان الفتوى والعمل على قول المتأخرين
في ذلك وهو المعصوم والله سبحانه وتعالى هو المصوب
واليه المرجع والمآب **قول** مولانا المصنف العارضة كالأجاء
تفسيح بموت أحدهما كما في المنة **اقول** المراد بالمنة
منة المفتي قال في كتاب العارضة تفسيح بموت المعبر
او المستعبر والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا المصنف
القول للموضع في الآخره **اقول** لم يذكر المصنف
هل القول قوله بيمينه ام بغير عين وذكر مشايخنا ان
القول قوله مع يمينه قال في احاديث المقدسي وان ادعى
الموضع هلاك الوديعه اوردناها او محدها فالقول له مع
يمينه وكذا في قيمتها ومقدارها وصفتها ولعل المصنف
التفت بما قدمه في كتاب القضاء بقوله كل من قبل قوله
فعلمه اليقين الاز مسایل والله سبحانه وتعالى اعلم **حكاية**
ختم بها هذا المحك رجل جاء بالى الى قاضي لمودعه
عنده فقال القاضي انزها عندي فقال ورنها عند
عدلين وهي عشرة الاف فقال القاضي رنه ثانيا فورنه
فاذا هي تسعة الاف فقال القاضي لو شفتت ثانيا لكت
بصدقوقي في ذلك وفي النوازل ولو اودعه دراهم في ليس
ولم يزد عليه ثم دعي ان دراهمه كانت اكثر فانه لا يمين
عليه الا ان يدعي التضييع واجبانته وذكر ان رجلا جاء به
واراد ان يضعها عند ابن الرماح فورنه عند العدلين فكان

عشرة الاف درهم ثم جاء الى ابن الرماح ليضع عنده
وقال هي عشرة الاف درهم فقال ابن الرماح رنه ثانيا
عندي فقال ورنها عند العدلين وهي عشرة
لاف درهم فقال ابن الرماح رنها ثانيا فورنها فاذا
هي تسعة الاف وكانوا قد غلطوا في الوزن فقال ابن الرماح
لو شفتت عن قلبي اكتب بصدقوقي كزاة الاختيارات
والله سبحانه وتعالى هو الموفق للصواب واليه المرجع والمآب
قول المصنف على قولهما المفتي به **اقول** اعتمد قوله ابي
حنيفة المحبوبي وصدره بالبيعة والنسبي وغيرهم وقال
القاضي في كتاب الحيطان وعندهما يجوز ان يحج على احد
والفتوى على قولهما وهذا نصريح وهو الاقوى من
التزام وقد صرح في كثير من المعتمرات ان الفتوى
على قولهما قال الشيخ الامام الوالد وعندهما يحج على
احدهما يفتي والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا المصنف
الصبي المحجور عليه يواخذ بافعاله فيضمن ما اثلثوا الى
خره **اقول** هذا من باب خطاب الوضع وسيات
تحقيق هذا المقام ان شاء الله تعالى احكام الصبي
قول المحض واعلم ان الشيخ زين الدين قام قال
في صحيح القدوري احكم الملق باطل باجماع المسلمين
الى اخره **اقول** لا شك في ان كل واحد من النقلين يعكس
على الآخر ويمكن ان التلخيص المتبع بالاجماع كما ذكره صاحب

لصحيح التوروك هو التلغيق الحاصل من قاضيين
مثلا والتلغيق الصحيح كما ذكره صاحب المنيه و
اقره الطرسوسي هو المركب من مذهبي وكاكر واحد توفيقا
بين العبارتين ولكن يحتاج الى التورق اقول **قول** ويحتمل
في المنيه صرح الزاهد في المحتج حيث قال في السيرة
الكبرى في باب الغايض القاضي بشهادة الغياض او شهادة
رجل وامرأتين بالنكاح على غايب بنفد قضاء وان كان
من يجوز القضاء على الغايب لا يقبل شهادة هؤلاء ولكن
كل واحد من الفضلين مجتهد فيه فينفذ القضاء باجتهاده
فيها لان المجتهد يتبع الدليل لا القائل انتهى اقول **قول**
وهذا محله ما اذا ركضه الولاية اما ذوا له الامام
ليحكم بالصحيح من مذهب مقلده واما من فلا ينفذ قضا
بغيره كما صرح به كثير من المشايخ المحققين وانه سى
وتنق اعلم **قول** مولانا اذا اراد المولى عبده يبيع
ويشتري فسكت الى اخره اطلق المصنف مثل ما اذا اراد يبيع
ملك المولى او ملك الاجنبي وليس كذلك فانه لو اراد يبيع ملك
المولى وسكت لا يكون اذا قال العلامة حصر في الدبر و
الغير ويثبت اى الاذن دلالة اذا اراد المولى يبيع
عنده ملك الاجنبي اخترازا عما اذا اراد يبيع مولاه
فانه اذا اراد يبيع عنده يبيع ملكا من اعيان المالك فسكت
لم يكن ذلك اذا ناله كذا في الخاتمة انتهى فاطلاق المصنف في

ملك

غير محله وقد اقره المحشى على ذلك اقول **قول** وفي منية المفتي
مثل ما نقل المصنف عن الظهيرية قال في كتاب الماذون
القاضي اذا اراد عبده يبيع ويشتري فسكت لا يكون
ما ذوانا في التجارة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا
لا تختلفت من زوجها على مال وقع ولا يلزمها اى وقوع
الطلاق ولا يلزمها المالى وهذه المسئلة في الميسوط وغيره
قال في الميسوط واذا بلغت المرأة مفسدة فاختلعت
من زوجها بمال جاز الخلع لان وقوع الطلاق في
الخلع يعتمد وجود القبول وقد حكفت القول
فيها فكان الزوج علق طلاقا يقولها يجعل فاذا قبلت
وقع الطلاق لوجود الشرط ولم يلزمها المالى وان صارت
مصلحة لانها التزمت المالك لا العوض هو مال والمنفعة
ظاهرة لانه ذلك فكان النظر ان تجعل هذه كالصغيرة في
هذا الحكم لا كالمریضة فان كان الزوج طلقها تطليقة على ذلك
المال فهو عليك رجعتها لان وقوع الطلاق باللفظ القرع
لا يوجب البينونة الا عند وجوب البذل ولا يجب البذل
هنا بخلاف ما اذا كان بلفظ الخلع فانه مقتضى لفظ الخلع
وجوب الخاتمة ولو ان المحجورة بعد ما زوجت نفسها اختلعت
من زوجها على مال يقع الطلاق ولا يلزمها المالى لانها لا
تلك التزام المالك بدلا عما ليس بمال ثم قال في الكتاب
ولا يكون الطلاق رجعيا لانه طلاق لا يقابل البذل اصلا

فيكون رجعي لا يملك المصنف لم يبين صفة الطلاق
العاقع هل هو رجعي او بائن وكان ينبغي بيانه وقد
بينته والله سبحانه وتعالى اعلم والمف **قول** مولا
ولو دفع الوصي المال الى اليتيم بعد بلوغه سبعا من
قول وز فقاوي قاضي خان يقيم ادرك مفسد اعير
مصلح وهو حرج وصيه وحج عليه القاضى او لم يحج فامر
وصيه ان يدفع اليه ماله فدفع اليه فضاء المال في يده
ضمن وصيه لان دفع المال اليه مع علمه انه مضيع
فيضمن وان صبيامصليا غير معند لم يورثك فدفع
الوصي اليه ماله واذا نزع التجارة فضاء المالك في يده
ليضمن الوصي والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولا
المصنف ووقعت حادثة الى اخره **قول** لقابل ان يقول
من القواعد المقررة المسلمة الاصل فاما كان على ما كان
ذكر ذلك مشايخنا وفرعوا على ذلك فروعا كثيرة منها
لو شك في الغروب لم يكمل لان الاصل بقاء النهار وقد ذكر
هذه القاعدة المصنف ومن القواعد المسلمة ايضا القن
لا يزول بالشك وفرعوا على ذلك فروعا كثيرة وهى
لما حج القاضى عليه ثبت الحج يتقين فكان بقاء الشك على ما
هو عليه هو الاصل ولهذا لا يطلق الا باطلاق القاضى
قال في مختصر القدوري وشرحه للحمدادى وقال ابو
يوسف ومحمد بن علي السفييه ويمنع من التضييق في ماله
اق

اختلغا فيما بينهما فقال ابو يوسف لا يصير محجوا عليه
الا بحج احكامه ولا يصير مطلقا بعد الحج حتى يطلقه احكامه
واذا علمت ذلك وتقرر ما هنا لك **قول** ينبغي تقديم
بينه الرشد لانها تثبت خلاف الاصل وخلاف الظاهر
اذا الظاهر بقا ما كان على ما كان كما قد مناه فكانت اكثر
اثباتا والبيانات شرعت للاثبات فما كانت اكثر اثباتا
كانت اولى بالقبول ولهذا قدمت بيته الخارج في الكل
المطلق على بيته دنى اليد لان بيته الخارج اكثر اثباتا كما
في مسيلة المتقون لانها تثبت خلاف الظاهر في ولا السفه
الاخره فهذا يحتمل على ما اذا كان قبل القضاء بحججه اما بعد
حج القاضى فتأكدت وتبقى فالاصل بقاؤه على ما كان
عليه يدل ان ابا يوسف لا يقول باطلاق من حج عليه
القاضى الا باطلاق القاضى لا بحج الرشد هذا ما ظهر والله
سبحانه وتعالى اعلم **قال** ستة اشيا يخرج من
مالك السفية المبتدئ زكاة ماله ونفقة زوجته ونفقة
ح اسلامه ان اراد الحج ولا يمنع من الحج ولكن يسلم القاضى
الى ثقة من احوال نفق عليه في طريق الحج وما اوصى في
مرضه في القرب واثواب الخيرة ذلك ماله جاز لثاني
خاتمة الفقه لابي الليث رحمه الله سبحانه وتعالى **قول**
مولا المصنف الفتوى على جواز بيع دور مكة المشرفة
الى اخره **قول** وما ذكره المصنف مذكور في التجنيس والمزيد

قال شاداد ارمكة المرفقة هل يصح لبيع للشفيع فيها
 الشفعة عن ابي حنيفة رويان ذكره اجماع الصغرى
 ان بيع الارض لا يجوز وانما يجوز بيع البناء فلا يجب
 للشفيع الشفعة وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يجب
 للشفيع الشفعة وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما
 الله سبحانه وتعالى وعليه الفتوى لانه باع المملوك انتهى
 ومثله في القنية والمبيلة منقولة في شرح الوهابية ولم
 يتعين ان المصنف اخذ هذه المبيلة في قنية الفتاوى
 فحتم المحشى بانه اخذها من القنية لا دليل عليه والطريق
 في ذلك ان يقال ولعل المصنف اخذ هذا من قنية
 الفتاوى واعلم ان معاد ما نقلناه عن التجميع
 ان الشفعة فيها انما ثبت بناء على القول بان ارضها مملوكة
 لا ان مجرد البناء فيها يوجب ثبوت حق الشفعة كما يوهم
 عبارة ابن وهبان في منظومته وقد نبه على ذلك شيخ
 الاسلام عبد البر بن السكيت في شرحه لمنظومة ابن وهبان
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الا برام العام من
 الشفيع يبطلها قضاء الى اخره **قول** ما ذكره المصنف
 من كون الا برام يبطلها قضاء لا ديانة بناء على قول محمد اما
 على قول ابي يوسف فيبراقضا وديانة في البراءة من
 المجهول وعليه الفتوى كما في شرح المنظومة واخلاصه وقد
 قد من عن خزانة الفتاوى ان الفتوى على قول ابي يوسف

مطلوب
 في

انه يبراقضا وديانة وقد ذكره المصنف فيما تقدم فكما ان
 ينبغي للمصنف التمسك على ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف اليهودي اذا سمع بالبيع اقول
 قد يؤخذ من هذا ان اليهودي اذا اطلب مجلس الشرع
 للدعوى عليه لا يكون شبه عذر لعدم احضاره بل
 يكسر شبهة ويجوز الى الشرع وهي تقع كثير **قول**
 المصنف تعليق ابطالها بالشرط الى اخره وقول المحشى
 اخذ المصنف هذا من القنية حيث قال فيها الى اخره
قول المبيلة منقولة في كثير من الكتب المعتمدة قال
 في منية المفتي تعليق ابطال الشفعة بالشرط جائز حتى
 لو قال سلمت لك الشفعة ان كنت اشتريتها لنفسك
 فاذا اشترتها لغيره كان الشفيع على شفيعته وفي
 المجتبى تعليق ابطال الشفعة بالشرط جائز حتى لو
 قال سلمت لك الشفعة ان كنت اشتريتها لنفسك فاذا
 اشتراه لغيره فله الشفعة لانه اسقاط محض انتهى
قول وزاد قاضي خاں قال الشفيع ان لم
 يجي بالثمن الى ثلاثة ايام فانابري من الشفعة ولم
 يجي بالثمن الى ثلاثة ايام ذكر ابن رستم عن محمد انه
 يبطل شفيعته لان تسليم الشفعة اسقاط محض يصح
 تعليقه بالشرط وقال بعض المساجح لا تبطل شفيعته وهو
 الصحيح لان الشفعة متى ثبتت تجلب الموائمة والاشهاد

تأكدت ولا تبطل ما لم يسلم بلسانه انتهى اقول
ويمكن ان يقال انه لا معارضة بين ما قدمناه عن
المبينة والمحتبى وهو المذكور في القنية وكثير من الكتب
المعتبرة وبين ما في قاضي خان لجواز حمل ما قدمناه
على ابطالها قبل ثبوتها وتقريرها بطلب الموائمة والاشهاد
وحمل كلام قاضي علي ما اذا كان بعد طلب الموائمة و
الاشهاد وهذا مفهوم قول قاضي خان لان الشفعة متى
ثبتت بطلب الموائمة والاشهاد فتأكدت لا تبطل ما لم يسلم
بلسانه فتأمل فانه حتى والله سبحانه وتعالى هو الموفق
فتقلسا المحشى والمعتد الراجح عدم صحة تعليق التلخيص
بالشرط مطلقا اي سوا كان قبل طلب الموائمة والاشهاد
او بعده مستدلا بكلام القاضى فخر الدين المشهور بقاضى
خان فيه ما لا يخفى لان مفهوم كلام قاضي خان يفيد انه قبل
طلب الموائمة والاشهاد يصح تعليق ابطالها والمفهوم
معتبر في عبارة الكتب كما صرح به في انفع الوسائل في
بحث الاستدال قال لان مفهوم المضامين صحة
والله سبحانه وتعالى هو الموفق وقول المحشى اخذ المصنف
هذه من القنية حيث قال فيها الى اخره اقول حيث
مكان اتفاقا وقد تردد الزمان وتقع معقول لا كقول
سبحانه وتعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى
انه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة

خان

كلام

كذلك المعنى وفي كتب الاصول لا تستعمل بمعنى الشرط محض
وحينه كلام المحشى لا يستقيم المعنى مع جعلها طرف مكان
لان معناه حينئذ اخذ المصنف هذه من القنية مكان
قال صاحب القنية فيها وليس الا مركزا لذكر ولا تفصل للزمان
لان زمان اخذ المصنف هذه من القنية غير زمان قول
صاحب القنية ولا تفصل ان تجعل معقول لا ولا شرطية فهذا
تركيب قد تكرر من المحشى وليس على قوانين الفريسة
فيما فهمت ولعل مثل ذلك تضييق من الكائنات الاولى
والله سبحانه وتعالى هو الملم قول المصنف ادعى الشفيع
على المشتري انه احتال الى اخره اقول ما ذهب اليه
ابن وهبان اولى من جهة الفقه لانهم قالوا كل موضع
لواقربه لا يلزمه شئ لو انكره لا يحلف وهذا لواقربه بالحيلة
لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه شئ فلا يحلف واجيله لعدم
ثبوتها ابتداء لا يلزمه عند ابي يوسف وعلى قوله الفتوى
كما في الدرر والغرر وقال قاضي خان بعد ذكر حمل
من اجل المبط للشفعة ففي هذه الفصول اذا اراد
الشفيع ان يحلف المشتري او البايع بالله تعالى ما فعل
هذا فرأى عن الشفعة ان اراد تحليف المشتري او
البايع لم يكن له ذلك لانه يدعى شيا لواقربه لا يلزمه انتهى
اقول والعبد الضعيف الى ما ذهب اليه ابن وهبان
واقاده العلامة فقيه النفس فخر الدين قاضي خان اميل

اقول - وفيه الوالحي ثم ذكر في بعض كتب الشفعة عقبة
 هذه الحيل وقال - يستحق المشتري بالله ما فعلت
 هذا فرارا من الشفعة ولا معنى لهذا لانه يدعي عليه معنى
 لو اقر به لا يلزمه شي فليكن يستحق **ف** **شرح**
 مناسب من الظهير رجل يشتري عقارا بدرهم جزافا
 وانفق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدرهم
 وقد هلك في يد البايع بعد التقاض والشفيع كيف
 يفعل قال القاضي الامام عمر بن ابي بكر رحمه الله
 سبحانه وتعالى اخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على
 نعمة الا اذا اثبت المشتري زيادة عليه انتهى **اقول**
 هذا في الفلما ذكره العلامة مثلا خسر في الدرر والغرر
 بالما مثلا خسر وذكر من جملة احوال ان يجعل الثمن مجهولا
 عند الشفعة وقال ان جملة الثمن عند اخذ الشفعة
 يمنع من الاخذ وفي المضرات من كتاب الشفعة ذكر
 من جملة احوال المسقط للشفعة ان يشتري الدار بثمن
 مجهول او يشتري بعضها بثمن معلوم وبعضها بثمن
 مجهول ثم يشتري من ساعته وهذا من اجل ان يجعل الثمن
 او بعضه صبرا حنطه او شعيرا او كىها فيخلطها بصبغة
 اخرى قبل ان تصير معلومة وان كان الشفعة خلطه بنفس
 المبيع فاراد ان يبيع من احدهم ويسقط الشفعة من الباقي
 فالجيلة فيه ان يجعل الثمن مجهولا وانما لم يكن للشفيع الشفعة

هاهنا لان الشفيع ياخذ المبيع بمثل ما اشترى المشتري
 ان كان له مثل وبقيته ان لم يكن له مثل وهاهنا يجب
 القاضي عن القضاء بهما جميعا بسبب الجملة انتهى ما في المختار
 فتأمل هذا التام عند الفتوى والقضا لكن ما في الدرر
 والغرر والمضرات اولى ولا يعارضه ما في الظهير لانه اذا
 دار الامر بين العمل بما في المتن والشرح وبما في الفتاوى
 يعمل بما في المتن والشرح ولا يعمل بما في الفتاوى ومن
 صرح بذلك العلامة الطرسوسي في انفع الوسائل والله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب قال الطرسوسي في انفع الوسائل واذا
 دار الامر بين ان يفتى بنقول الفتاوى وبين ان يفتى
 بما هو بصير في المذهب لا يفتى بنقول الفتاوى بل ب
 نقول الفتاوى انما يتأسس بها اذا لم يوجد ما يعارضها
 من كتب الاصول ونقل المذهب امام مع وجود غيرها
 لا يلتفت اليها خصوصها اذا لم يكن نص فيها على الفتوى
 والظهيرية من الفتاوى والغرر من الدرر مرجح
 والمضرات من شرح القدوري واذا كان الامر كذلك فما
 يفعل القاضي في زماننا من ان المشتري يضيف الى الثمن
 خاتما من فضة مجهول الوزن والقيمة ويطلبون
 بذلك شفعة الشفيع صحيح معتبر موافق لنقل
 الكتب الموضوعة لصنط المذهب لا كما زعم المحقق من انه
 غير صحيح والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

الحمد واليه المآب ومن صرح بما ذكره ملاحضه و
 الشيخ الامام الوردية مختصره الموضوع لضبط المذهب
 المسمى بقول الابرار ومن صرح منه الغفار فتبين من
 ما يفعله القضاة في زماننا كيف لا وهو يفعل في الامصار
 بين الظاهر العلم الاحبار والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
 المصنف استولى الشفيع عليها بالقضا ان اعتمد الى
 اخره **قوله** اي الدار المستغفلة ويؤخذ من هذا
 وجوب التعزير وعدمه فاذا استولى عليها بلا حكم ولا
 اعتناء يلزمه التعزير لانه ظلم وان استولى عليها بلا حكم
 لكن معتمدا على قول عالم لا يلزمه لعدم الظلم
قوله ولي في هذه المسئلة نظ لا يهمل قالوا لا
 يثبت الملك للشفيع الا بعد الاخذ بالتراضي او بعد
 قضا القاضي قال ملاحضه ويملك اي العقار وما
 في حكمه بالقضا والاخذ بالرضا وقد صرح جوابا انه قبل
 وجوب واحد منها لا يثبت له فيها شئ من احكام الملك حتى
 لا تورث عنه حتى اذا ماتت هذه الحالة وتبطل
 شفيعته اذا باع داره التي يشفع بها ولو بيعت داره
 بغيرها في هذه الحالة لا يستحقها بالشفعة لعدم ملكه فيها
 واذا كان الملك لا يثبت الا باحدها فاستيلاءه عليها يوجب
 قول العالم استيلاء قبل ان يملكها فهو استيلاء على غير
 ملكه فيكون ظالما كما لا يخفى واذا اعتبرتم في استيفائها

فهو

فهو موجود بالاشهاد كما صرح جوابه فلا يتوقف ذلك
 ذلك على قول العالم ولا غير العالم ولا على القضا ولا
 على الاخذ بالرضا كما هو ظاهر فامل **قوله** فاستد
 يصح طلب الشفعة بكل لفظ يفهم منه طلب الشفعة
 في الحال ولا يجب عليه الطلب حتى يجبره رجلان ولو
 غير عدلين او واحد عدل عند اي حنفية برحمه
 الله سبحانه وتعالى او رجل وامرأتان لا ذفيه الزام
 من وجه دون وجه او العدل وعندهما بشرط
 فيها احدي شرط الشهاده اما العدد والعدالة
 وعندهما يجب عليه الاشهاد اذا اخبره واحد كان او
 عبدا صغيرا كان او كبيرا ولو اخبره المشتري بنفسه
 يجب عليه بالاجماع كيف ملكا لانه خصم فيه والعدالة
 غير معتبرة في الخصوم **قوله** ومنه منبلة
 المفتي اخذ الشفيع الدار من المشتري باخذ منه ملك
 السراوان **قوله** لا يجبر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
قوله المصنف كتاب القسمة **قوله** في الشريعة
 جمع نصيب شائع في معنى وسيرها طلب الشراك
 او بعضه الانتفاع بملكه على وجه الخصوص لا اكله
 من الشراكا منتفع بنصيب غيره فالطالب للقسمة بهال
 القاضي ان يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع غيره
 من الانتفاع بنصيبه يجب على الحاكم ان يجيبه اليه

الحمد لله

وركنها هو العمل الذي يحصل به الافراز والتمييز بين
 المصيبين كالكيل والوزن والبعد والدرج وشرطها
 ان لا تغوت بها منفعة لا يقسم جبرا كالبيرو والرحا والحما
 وحق ذلك لان الغرض المطلوب منها توفير المنفعة فاذا
 ادت الى فوائدها لم يجبر احكامها عليها والفتنة مشروعة
 بالكتاب العزيز قال الله سبحانه وتعالى وبديهم ان لا
 قسمه بينهم وقال سبحانه وتعالى واذا حصة القسمة
 وبالله الترتيب لانه صلى الله عليه وسلم باشرها في الغنائم
 والمعارك وعلى جوارزها انعقد الاجماع ولان فيها
 انصاف الشركا واطهار العدل بايصال الحق الى مستحقه
 فكان واجبا وحكما تعيين نصيب كل واحد منهم
 حتى لا يكون لكل واحد منهم تعلق بنصيب صاحبه
 وفي خزانة الفقهاء عشرة اشيا لا تقسم الرقيق والحوار
 لتفاوتها واحكام والبيرو والرحا الا ان يتراض الشركا
 واجنبان المختلفان بعضهما بعضا لا يقسمها وكذلك
 اذا كان يستضر كل واحد منهما بنصيبه فلم يقسم ولو
 طلبها صاحب الكثير قسم **قول** المصنف القسمة الغاية
 لان تنفيذ الملك بالقبض في كل الى اخره **قول** الذي في
 القسمة والزرارية انها تنفيذ الملك بالقبض ولما اوقف على ما
 ذكره المصنف من عدم افاذتها للملك بالقبض فيحمل ان المصنف
 ظفر بذلك وهو نفع في النقل على اختلاف المسئلة ويجمل

ان لا وقعت نراية في هذه النسخة من النسخ وكان المحنى
 لم يطلع على ما في الزرارية والفتنة ولذا لم يتعرض كلام
 المصنف في هذا المقام **قول** المحنى اقول يتشنى من
 مسيلة وهي جدار تميمين الى اخره **قول** كلام المصنف
 في المالكين عدم اجبر لانه الوصيين واحكم في المالكين
 عدم اجبر قال المصنف المشترك اذا اهدم فابي احدهما
 العارة اي احد الشريكين والوصيان ليسا بشريكين اقول
 واطلق المصنف في عدم اجبر فيما لا يحتمل القسمة فمثل
 ما اذا اهدم كله وصار صحرى او بقى منه شئ في الخلاصة
 صرح بانه اذا بقى منه شئ يجبر واما اذا لم يبق منه شئ وصار
 صحرى لا يجبر وعبارته طاحونة او حمام مشترك اهدموا بى
 الشريك العارة يجبر هذا اذا بقى شئ اما اذا اهدم الكل
 وصار صحرى لا يجبر وان كان الشريك موصرا يقال له انفق
 حتى تكونا دينا على الشريك انتهى **قول** ولم يذكر المصنف حكم
 الحث اذا كان بين شريكين فابي احدهما ان يستقيه هل
 يجبر ام لا وانا اذا ذكره تنميها للغاية قال في الخلاصة
 والحث اذا كان بين شريكين فابي احدهما ان يستقيه يجبر
 وفي ادب القاضي من الفتاوى لا يجبر ولكن يقال له
 اسقه وانفق ثم ارجع في حصته بنصف ما انفق
قول هذه العبارة تنفيذ ان اجبر لا يكون بالرجوع
 بنصف ما انفق بل بى اخره كالحرب والحبس مثلا ونحوه

غير فما لو اهدم الشريك
 كله او بعضه

منها ما لا ينفك
عنها ما لا ينفك
عنها ما لا ينفك

بنا في مشتركة

قوله لا تقرب من مكة

وقد فر صاحب الخلاصة نفسه اجبر في موضع اخر
بانه امر القاضى بان ينفق لم يرجع بنصف ما انفق
فقال واجبر انه ان لم ينفق الشريك بنصف ما
انفق انتهى فتأمل **قوله** المصنف بنى احدهما غير
اذن الاخر الى اخره **اقول** وبذلك افتى المصنف وبه افتى
شيخ الاسلام سراج الدين قارى الهداية وصورة السؤال
واجواب هذه سبل عن ارض مشتركة بين جماعة
شايعة غير مقتسمة بيني احدا الشركاء فيها بنا وبيوتنا
فنازع الباقون فما احكم فيه اجاب اذا التزموا
ما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بيني وغرس
بقي وان لم يقع فيما بيني فيه بل نصيب الشريك قلع و
ضمن ما نقصت الارض بذلك **قوله** المصنف له التصرف
في ملكه وان تصرف جار الى اخره **اقول** هذه المسئلة
وامثالها اختلافا فقد ذكر ابو سفيان الرازي في كتاب
الاستحسان الدار اذا كانت مجاورة لدور فارد صاحبها
ان يبني فيها بيوتا للحجر الدائم كما يكون في الدكاكين او في
الطحن او مدقات الغصاة بين لزمك لان ذلك يضر بحجر
ضربا فاحشا لا يمكن التحمل فان تنويرا حيز بالي منه الرضا
الكثير الشديد ورجا الطحن ودق الغصاة من يوجب
ضعف البناء وان اراد ان يعمل في داره حاما جاز لان ذلك
لا يضر الا بالنداء والتمسك عنه مسكن بان يبنى بين نفسه
وبين

وبين جاره حائط او ان اراد ان يعمل في داره تنورا صغيرا
على ما جرت به العادات جاز قال الحسام الشهيد
وكان ابو عبد الله الصمري رحمه الله سبحانه وتعالى
تارة يفتي بان من اراد ان يبني في ملكه تنورا للحيز في
وسط البنايين لم يكن له ذلك وفي بعض الاوقات
يفتي بان له ذلك **اقول** واجملة في المسائل ان القياس
ان له ذلك لانه تصرف في ملكه وهو ظاهر الرواية لكن ترك
القياس واخذ بالاستحسان لاجل المصلحة واختلف
اصحابنا رحمهم الله سبحانه وتعالى في ذلك فمنهم من فضل
ومنهم من لم يفصل على حسب الحال قال رضي الله
تعالى عنه وكان الشيخ الامام الاجل برهان الايمه
يفتي بانه ان كان حيزا بينا يمنع وبه يفتي كذا في شرح
الرهبانية قال نقلت هذا من كتاب الحيطان للحسام
الشهيد والظاهر ان برهان الايمه هو والده اي والد
الحسام الشهيد فقد نقل ذلك عنه الرازي وان والده
كان يفتي به وعليه الفتوى قال وهذا جواب المساج
وجواب الرواية عدم المنع لم قال اصحابه ساحة
في النفسه فاراد ان يبني عليها ويرفع البناء ومنعه
الخر فقال سيد علي الزنج والشمس له الرفع كما
سأله ان يتخذ حاما او تنورا وان كف عما يؤذى
جاره فهو حسن فقد جاز في الحديث الشريف من اذى

من اذى جاره فهو اذى
من اذى جاره فهو اذى
من اذى جاره فهو اذى

لك عن شرح الوهبانية قال وان اتخذ حيوانا في داره
 في سكة غير نافذة ويتأذى بحيران سرقينه ولم يامنوا
 على الرعاة قال ابو القاسم ليس لهم منع في الموازل
 اراد ان يتخذ في داره جلاسا ودورا له يوهن حدار
 بحيران يمنع وان تصرف في ملكه لكن تعدى على جاره
 وهذا على خلاف اصل الامام لان عنده لا يمنع من التصرف
 في ملكه وان اضر بغيره قال ابو القاسم يمنع وبه احدى
 مسايخ بلخ وبخاري وقال ابن التيمية وفي حفظي ان
 المنفق عن ايمتنا الخمسة ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد
 وزفر واحسن بن زياد انه لا يمنع من التصرف في ملكه وان
 اضر بجاره وهو الذي اميل اليه واعتمده وافتى به نفع الوالي
 شيخ الاسلام وقال في الفتاوى وعن اسنادنا انه يفتي
 بقول الامام ونقل عن السني انه ان كان الضرر فاحشا الصحيح
 انه يمنع والا لا وفي العصول العمادية قال بعد ان ذكر
 اجناس هذه المسائل واحاصل ان هذه المسائل واجناسها
 القياس ان كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه في الحكم
 وان كان يلحق ضررا بالغير لكن ترك القياس في مواضع
 تتعدى ضررا تصرفه الى غيره ضررا بينا وقيل بالمنع وبه
 اخذ كثير من مسايخنا وعليه الفتوى انتهى **اقول**
 والمنع هو الاستحسان **اقول** وانا اميل الى القول بالمنع
 اذا كان الضرر بينا **قول** المصنف امر السلطان اكره الى

انظر قول التيمية

اخر

اخره **اقول** وفي الحاشية ونفس الامر من السلطان من
 غير تهديد يكون اكرها وقول ومن غيره اي من غير
 السلطان **قول** وهذا على قولهما لان الاكره عندهما
 يتحقق من غير السلطان خلافا لابي حنيفة والفتوى
 على قولهما وفي منح الغفار للشيخ الامام الوالد في الزاوية
 امره بقتل رجل ولم يقل ان لم تقتله لاقتلك ولكن يعلم
 انه لو لم يقتله يوقع ما هدد به كان مكرها انتهى فتوى
 بين السلطان وغيره في ذلك وهذا هو التحقيق انتهى
 واعلم ان الاختلاف اجاري بين ابي حنيفة ومالك
 انما هو اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجم وبرهان
 لان زمانه لم يكن لعير السلطان من القوم ما يتحقق به
 الاكره فاجاب بنا على ما شاهد في زماننا طرعا وصار
 الامر لكل متغلب فيتحقق الاكره من الكل والفتوى
 على قولهما كذا في الخلاصة والله سميع وتعالى **قول**
 المصنف اكره على الاعتاق الى اخره **اقول** اعلم ان الاكره انما
 يعتبر اذا وقع لا بحق اما اذا وقع بحق فانه لا يعدم الاضحية
 شرعا كالصين اذا اكرهه القاضي بالفرقة بعد مضي المدة
 الا ان المديون اذا اكرهه القاضي على بيع ماله نفدي يبيع والذي
 اذا سلم عبده فاجبر على بيعه نفدي يبيع بخلاف ما اذا اكرهه
 على البيع بغير حق **قول** المصنف الا اذا اكرهه على التوكيل به **اقول**
 هذا هو القياس والاستحسان الوقوع قال الزيلعي رحمه الله

الفساد

سبحانه ونفالي في كتاب الاكراه ولو اكرهه على التوكيل
 بالطلاق والعتاق فاقع الوكيل وقع استحسانا
 والقياس ان لا يصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا
 مع الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا
 التوكيل ينعقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في
 الوكالة لكونها من الاستقاطات فاذا لم تبطل نفذ تصرف
 الوكيل انتهى كلام الزيلعي **اقول** - ومقتضى قولهم بصحة
 التوكيل مع الاكراه انه لو اكره على التوكيل بالتزوج ونزوح الوكيل
 انه يصح هذا النكاح وينعقد ولكن لم اره منقولاً وفي
 المحتسب لو اكره على التوكيل بالطلاق والعتاق ففعل الوكيل
 جازاً استحساناً وقدم المصنف في البحر بالوقع وفي اخاينه اكره
 السلطان لتوكيله بطلاق امراته ففعل الرجل لمخافة
 احبس انت وكيلي ولم يزد على ذلك فطلق الوكيل امراته
 لم قال الموكل لم اوكله بطلاق امراتي قالوا لا يسمع منه
 ويصح الطلاق لانه اخرج الكلام جواً بالخطاب الامدوا
 يتضمن عمادة ما في السؤال انتهى **اقول** - والعمل
 على الاستحسان الا في مسائل ليس هذه منها فكان على
 المصنف اعتداد الوقوع هناك كما اعتمد في البحر والله بما
 ونفالي علم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول**
 مولانا المصنف المعضوب منه مخير الى اخره **اقول**
 وهل له ان ياخذ بعض الصمان من الاول والبعض

حبهم

من الثاني اولا ولم يذكر ذلك المصنف قال في منية المفتي بتخير
 المالك في اخذ الصمان من العاصب او عاصب العاصب
 وليس له ان ياخذ بعض الصمان من الاول والبعض
 من الثاني هكذا نقله بعد ان علم بعلامة من السراجيه
قلت وفي السراجيه وان اراد ان ياخذ بعض الصمان
 من الاول والبعض من الثاني لم يذكر وهي من خواص
 الزيادات قاله بعد قوله اذا عصب شيئا وعصبه اخرى
 فملك وهذا يخالف ما نقله صاحب المنية عن السراجيه
 ففعل ليس ترايد او ناقصة والله سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة
 الحال واليه المرجع والمآب **قول** المصنف من هدم حائط
 يحرق الى اخره **اقول** - وفي القية قال في كتاب العصب
 هدم حائط المسجد يوم تيسوته واصلاحه وفي حائط
 الدار يضمن النقصان عن محمد بن الفضل ان هدم
 حائطاً متحذاً من خشب او عتيقاً من تين قديمة وان كان
 حديثاً يبر ما عاده كما كان وفي درر الفقيه يواخذ
 في هدم الحائط بالبناء قبيلاً بالنقصان ط يواخذ بالقمة
 وقيل بالبناء وقال قبل هذا معلماً بعلامة من هدم
 حائط عيزه فتقوم داره مع جدارتها وتقوم بدون
 كبدار فيضمن ما بينهما انتهى **اقول** - وفي جامع
 العضوي يهدم جدار عيزه لم يبن لو كان المهردوم من
 تراب لم يبايه من تراب كما هو او كان من خشب وبناه

بحر

يخلف يرى لا الوفاء بخلفه اذ الخلف ليس بمثل فلما
اعادة الاول فقط لو هدمه فلو كان محتدا من الخلف
ضمن قيمته ولو من طين وهو الذي يقال له باحس
فلو عتقا فكذلك ولو جديدا يورث باعادة كما كان
انتهى **اقول** وهذا يفيد ان الامر بالاعادة لا يخص
بالمجد كما ذكره العلامة المصنف رحمه الله تعالى
ونفاي اعلم **قول** المصنف الحاشية لا تلحق الاطلاق
الى اخره **اقول** وحرم بيعه للاسلام والولد محضه
ونقله في منظومته وهل تلحق الاجازة الافعال
ذكر صاحب المحيط في غضب فتاواه غضب شيئا وقضيه
فاجاز المالك قصته يرى عن الصمان ولو انه انتقم
به وامره بالحفظ لا يبرأ عن الصمان ما لم يحفظ وفي متنه
بيع الزخيرة ولو اودع مال العنبر فاجاز المالك ذلك
برأ عن الصمان وفيها ايضا الاجازة في الصفوة تلحق
الموقوف دون المفسوخ وذكر فيها ايضا الاجازة
لا تلحق الافعال عند أبي حنيفة وعند محمد تلحقها
كالعقود حتى ان الغاصب اذا ابرد المعضوب على
اجنبى فاجاز المعضوب منه قبض ذلك الاجنبى عند
محمد خرج الغاصب من الصمان وعند أبي حنيفة لا يخرج
وذكر في الفصل الثامن من الذخيرة المدين اذا بيع
بالدين على يد رجل الى الطالب في الرجل الى الطالب
واخره

واخره ورضى به وقال للذي جاءه اشترى بها شيئا
فذهب واشترى ببعضها شيئا وهكذا الباقى قال
الغني ابو بكر قد قيل انه يملك من مال المطلوب وقيل
يملك من مال الطالب وهو الصحيح لان الرضا بيعته
في الانتهاء بمنزلة الاذن بالقبض في الابتداء قال رحمه
الله سبحانه وتعالى وهذه العلة تشير الى ان الاجازة
تلحق الافعال وهو الصحيح وذكره العماد في فضوله
في اخر تصرفات العضوف ثم ذكر بعد ذلك في فصل
اخر وقال وقد مر في اخر تصرفات العضوف من مجموعها
هذا ان الاجازة تلحق الافعال ذكره في الذخيرة من غير
خلاف وهو الاصح انتهى **اقول** وبالله سبحانه وتعالى
التوفيق فعلى هذا يكون الصحيح انها تلحق الاطلاق
لأنها من جملة الافعال فيدخل تحت قول لم الاجازة
تلحق الافعال في الصحيح الا ان يقال المراد الافعال
غير الاطلاق عملا بقول الشيخ كلها مع امكان
الحمل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب **قول** المصنف وهي واقعة صحيحة
محمد **اقول** روى ان جماعة من اصحاب محمد حجوا
فمات واحد منهم واخذوا ما كان معه فباعوه فلما
وصلوا الى محمد سألهم فذكروا له ذلك فقال لو لم تفعلوا
ذلك لم تكونوا فوقها والله يعلم المفسد من المصلح **قول**

المصنف وكذا لو حمل حمل الساقطة في الطريق إلى آخره **اقول**
 قال في جواهر الفتاوى في فصل عقده الخمس مسائل
 الاذن ثابت فيها دلالة في الباب الخامس من كتاب **العصب**
 العصب الخامس إذا سقط حمل انسان عن دابته في الطريق
 في انسان وحمل بغير اذن المالك فملك الدابة لا يضمن
 لان الاذن ثابت دلالة في هذه المواضع ومثله في منية
 المفتي من كتاب العصب وكذا ذكره المصنف في البحر ذكره
 في كتاب الحج في المسائل التي ثبت الاذن فيها دلالة قال
 ومنها سقط حمل في الطريق فحمل بلا اذن ربه فتلفت الدابة
 وفي الفصول العادية في كتاب الحج ذكر ذلك في ضمن مسائل
 يلقي فيها الاذن دلالة عن الاذن الصريح قال ومنها اذا
 سقط حمل انسان في الطريق في انسان وحمل بغير اذن المالك
 فملك الدابة لا يضمن وانما اطلت بذكر هذه النقول لما
 ان بعض الحنفية المعاصرين رفع له سؤال في رجل
 له حمل على بغير سقط الحمل في الطريق في رجل فحمل فملك
 البعير فهل يضمن الحمل ام لا فافني بالضمان وعلله
 بانه فعل فعل المربوذين فيه والمسيلة المذكورة في كثير من
 الكتب المعتمدة مشهورة لا تخفى على من له ادنى تتبع للكتب
 مشايخنا والله سبحانه وتعالى هو الموفق للصواب واليه
 المرجع والمآب **قول** المصنف منافع المحدث للاستغلا
 الآخرة **اقول** اطلق المصنف كلامه فمثل ما اذا علم

المتحمل

المتحمل بكونها معدة او لم يعلم وشمل ما اذا كان المستعمل
 مشهورا بالعصب او لا وليس الامر كذلك بل يشترط علم
 المتحمل بكونها معدة حتى يجب الاجر ويشترط ان لا يكون
 المستعمل مشهورا بالعصب والمحشى له بين ذلك وكان
 ينبغي له ذلك واعلم انه يموت برب الدابة يسطل الاعداد
 وفي شرح المظهر للدين التمر تاشي قيل لو كن الائمة اذا
 نبى لنفسه ثم اراد ان يعده فان قال بلسانه ويخبر
 الناس صار كذا في موضع ثمة وفي القنية لو لم تكن الدار
 معدة للاستغلال فاجرها ستة اوسنتين او اكثر لا نصية
 معدة للاستغلال الا اذا بناها له كذا واشتراها له كذا او رده
 ابو اليسر وعنه باعداد البايح الدار للاستغلال لا الضير
 معدة في حق المشتري والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف بيت سكنه احد الشريكين **اقول** لو سكن احد
 الشريكين في الدار المشتركة بغية صاحبه لم يجز للمشتري
 الغايب وطلب من الذي سكن اجر حصته ليس له ذلك
 وان كانت الدار معدة للاستغلال اعلم انه يجب ان
 يعلم ان الدار المشتركة في حق السكن وما كان من تابع
 السكن يجعل كالمملوك لكل واحد من الشريكين على سبيل
 الكمال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول
 والعقود ووضع الامتعة فيقتطع عليه منافع ملكها
 والله لا يحوزها اذا جعلنا هكذا صار احاضر ساكن في ملك

حلته فاصطادوا فان ادنى مرتبة الامر الاباحة وقوله سمي
وتعاوهم عليكم صيد الرماذم متم حيا فانه يدل على
الحل اذ انزال الاحرام قال الاكل في العناية وفيه نظر لانه
استدل لانه معروف الغاية وهو ليس بحجة الى اخره **اقول**
والصواب ان الاستدلال به مبني على ما قاله المحقق ابن
الساعاتي في البديع ان الغاية عندنا من قبيل الاشارة
لا المعلوم او على ما ذكره العلامة صاحب التلويح في محله
المعارضة والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه **اقول**
وبين عبارتي البديع والتلويح مخالفة كما لا يخفى وذلك لان صاحب
البديع لم يجعل ذلك من قبيل المعلوم وصاحب التلويح جعل
من قبيل المعلوم واما السنة الشريفة فقول صلى الله عليه وسلم
لمن اخذه وقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا
امرسلت كلبل فاذكر اسم الله فان اسكل عليك فادركه حيا
فادبحه وان ادركه قد قتل ولم يוכל منه فكله فان اخذ الكلب
ذكا فرواه مسلم والخاري واحمد ولم يرد خلاف لاحد
في اباحة فكاك اجماعا ولانه نوع اكتساب والاكتساب مباح
كالاحتطاب وهو استبدال كذا في الهداية والتهامية وفي
التبيين للزيلعي ولا نوع اكتساب وانتفاع بما هو مخلوق
لذلك فكاك مباحا كالاحتطاب لتمكن المكلف من اقامة
التكليف **اقول** وهذا كما لا يخفى مفيد لحل اتحاد الصيد
حرفة لا نوع من الاعمال لكن يخالفه ما نقله العلامة

المصنف عن النزاز به ونحوه من الاختصاص لكن في النزاز به واكتلا
ان المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء رحمهم الله سمي
وتعا ان جميع انواع الكسب في الاباحة على السواء
الصحيح قال شيخ الاسلام الوالد في منح العفاري ان التحقيق
عنه اباحة اتخاذه حرفة واما كراهة التلويح فلا شك فيها
قول المصنف **اقول** الظاهر لا يجوز ذبيحة الجبري ان
كان ابوه سبي الى اخره **اقول** الظاهر ان الشيخ المصنف
اخذ ذلك من كلام الرازي في الفقيه ونص عبارة في
كتاب الصيد والذبايح في باب الذبايح قال بعد ان
علم بعلامة قمع مت وعن اي جعل في ذبيحة الجبر
اذا كان ابوه مجبره فانهم كاهل الذمة فان كان من اهل العد
لم يحل لانهم بمنزلة المرتدين انتهى المراد بابي على هو ابو
على اجماع احد مشايخ الاعتزال ومراده بالمجبره اهل
السنة واجماعة ابيهم الله سبحانه ونفالي كما يفصح عنه كلام
البيهقي كسبي من المعتزلة في تفسيره ومراده باهل العدل
اهل الاعتزال فكان المصنف فهران مراده بالمجبره الجبرية
والامر ليس كذلك كما يعلم ذلك من تتبع الكتب الكلام والظاهر
ان منشا ما وقع فيه المصنف عدم الالتفات الى معرفة الفرق
بين الجبرية والمجبره وقد علمت المجبره واما الجبرية فهران من
اهل الاهواء والبدع واجبره اصناف المصطفية والافعالية
والمعينية والمرقعية والنجارية والمنائية والكسبية

قوله

المصنف

والسابقه واجيبه واخبر فيه والفكر به واكتفيه
ومدار كلام اجبره على نفي الاستطاعة والقدره عن العباد
اصلا ويرون اخلق مجبورين في افعالهم ويمكن ان المصن
تفر بالحكم اجبره وهو ثقة وكان يلبيح للمحشي تخيير هذه
المحقق المحل فانه هم والله سبحانه وتعالى هو الموفق للصواب
واليه المرجع والمآب **قول** المصن سمة في سمة الى اخره
قول فتقوله خلاص النظر والمطروفي وقوله والا لا اي
ان لم تكن المطروفة صحيحة لا محالة يعني كلاهما بل محل
الطرف لا المطروفي يدل عليه قوله لانها مستفردة ولا يخفى
عمومها العبارة ولهذا غير هاشم الاسلام الراد في
مختصره بقوله والاحل الطرف لا المطروفي **قول**
المحشي وقوله مال في وجوب الاصحى اختلاف الى
اخره **قول** كان الفقير بمجلس حضرة احمد باسما من
معتز ان باسما دام عزه وكان المحشي حاضرا فوقع الكلام
في الاصحى هل يجب مال الصغير ام لا فقال الفقير
يجب فقال المحشي الصحيح انها لا يجب وقد صرح ابن وهب
في منظومته ان عدم الوجوب ظاهر الرواية فالغنف
برسالة وذكرت فيها ان الراجح الوجوب وانه قد وقع في
المسئلة اختلاف فيصح واريد ايراد ما يذهب هاهنا ثانيا
للقائده **قول** اعتمد الوالد وجوبه في مختصره
تنوير الابصار وشرحه وكذا ملاحضه في الدرر والف

مطالع

وناهيكل بهما وكذا ابن كمال باسما وقال انه الاصح اي
الاصح انه يضي من مال اي من مال الطفل وفي عمدة
المفتي وانه كان للصبي مال يضي عنه ابوه من ماله اي
من مال الطفل وفي الهداية انه الاصح وفي السراج الوهاج
والاصح انه يضي عنه من ماله اي مال الطفل وفي شرح
الكفر للمعنى انه الاصح وفي متن الجمع انه الاصح اي القول
بوجوب الاصحى في مال الصغير وتبعه شارحه المعنى
وابن ملك وفي متن الوفاء وشرحه اعتمد الوجوب وفي
بعض الكتب صح عدم الوجوب فالجاء ان قد اختلف
الصحيح لكن اعتمد اصحاب الشرح والمتون الصحيح
الوجوب فليكن هو المرجح وقال المصنف في هذا الكتاب
في احكام الصبيان واختلفوا في وجوب صدقة الفطر
في ماله والاصحى والمعتمد الوجوب في ماله الولي
ويذكرها واما المسئلة التي جعل ابن وهب ان عدم
الوجوب فيها ظاهر الرواية فبني هل يجب على الوالد
ان يضي عن ولده الصغير من مال نفسه اي الوالد فقيل
وقيل وظاهر الرواية عدم الوجوب على الوالد فامل
والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع و
المآب واما مسئلة هل يجب في مال الصغير او لا
فذكر ان في ذلك اختلاف فيصح وذكر العلامة ابن السخنة
في شرحه منظومته ابن وهب ان محلام الطرسوسي فان

وناهيكل

اردت الاطلاع على ذلك فارجع اليه ونقول العبد
 الضعيف انه قد اختلف الصحيح في الوجوب وغيره
 لكن تأيد القول بالوجوب بان اصحاب المتن صرحوا
 في مستودعهم انه الاصح وقيل فيه انه المعتمد ولفظ المعتمد
 من العلامات المحل على الافتاء المحيرة بالترجيح قال
 في المضرات اما العلامات المحل على الافتاء فتكون وعليه
 الفتوى وبه يفتى وبه يعتمد وبه ناخذ وعليه الاعتماد
 وعليه عمل الامة وعليه العمل اليوم وهو الصحيح وهو
 الاصح وهو الظاهر وهو الاظهر وهو المختار وفي زماننا
 وفتوى مشايخنا وهو الاشبه وهو الاوحد **فقد**
 المصنف وان وجد فيها دية فملكها الى قوله وكذا ان كان
 غنيا عندنا **اقول** اطلق المصنف في وجده ان الدرة
 في خوف السمكة فكل ما اذا اشترى السمكة او صادها
 واحكم يختلف في ذكره انه اذا اصطاد سمكة ووجد في
 بطنها لؤلؤ فهي للبائع ولو كانت اللؤلؤة في صندوق
 وبطنها فهي للمشتري كذلك في مائة المفتي لكن المصنف
 اطلق اعتمادا على ان سباق الكلام انما هو في احكام
 الصيد **اقول** وقوله ان كان محتاجا بعد التفتيش
 وكذا ان كان غنيا عندنا يجب ان تكون هذه العبارة
 لان كان غنيا عندنا يعني لا يصرفها على نفسه ان كان
 غنيا عندنا خلافا للساق في رحمه الله سبحانه وتعالى لما في شرح

الكثر من انه اذا كان غنيا لم يحزم ان ينتفع بها بل
 يتصدق بها على الفقراء اجبيا كما ان او قريبا له او زوجة له
 ثم قال واذا كان المبيع هو الفقر فلا يختلف بين ان يكون
 الفقير الواحد لها او غيره او اقرار به او الاجانب المحصول
 المقصود بالكل وهو التصدق على محتاج وابعاح الامام
 الساق في الواجد وان كان غنيا وتماه ينظر نعمة وهذا
 هو حكم اللفظ وهو مسطور في المتن انه لا ينتفع بها
 الا اذا كان فقيرا قال الوالد في تنويره ينتفع بها لوفيقه
 والا تصدق بها على فقير ولو على اصله وفرعه وعمره
 والمسيلة شجرة والله سبحانه وتعالى اعلم **فقد** المصنف في
 لقدم الامير الى اخره **اقول** والفرق كما في القنية ان
 الذبح في صورة الذبح للضيف ان الذبح لله تعالى سبحانه و
 الشفقة للضيف ولهذا يضعها عنده فياكل منها وفي الذبح
 لقدم الامير انما هو لتعظيم الامير لله سبحانه وتعالى
 ولهذا لا يضعها عنده بل يدفعها لغيره وقال البرازي
 في ساة للضيف ذكر اعليه اسم الله سبحانه وتعالى يحل
 كله لانه سنة تحليل عليه الصلاة والسلام وكرام الصنف
 اكرام الله سبحانه وتعالى ومن ظن انه لا يحل لعلم انه ذبح
 لكرام ابن ادم فيكون كانه اهل لغير الله فقد خالف
 القرآن الشريف والحديث الشريف والعقل فانه لا ريب ان
 ان القصاب يذبح للربح ولو علم انه يحبس لا يذبح فيلزم على هذا

أما هل أن لا يأكل ما ذبحه العصاب ولا ما ذبح للولائم
والاعراس والعقيقة ولو ذبحكم لعدوكم الأمير أو لعدوكم
واحد من العظماء لا يحل أكله وإن ذكر اسم الله سبحانه
وتعالى عليه لأنه ذبح لتعظيم غير الله تعالى ولهذا لا يضمن
بين يديه بخلاف الأول فإنه يقدم بين يديه وهو الفارق
قول المصنف والعضو المنفصل من كمينه أطلق المصنف
فمثل كلامه المنفصل من الصيد وغيره وقد ذكره الزائر
أن الصيد أن كان لا يعيش بدون المبان يوكأن وعبارته
قطع الذيب من الية الشاة قطعة لا يوكأن المبان وأهل الجاهلية
كانوا يأكلونه فقال عليه الصلاة والسلام ما بين من
أحى فهو ميت ومن الصيد ينظر أن الصيد يعيش بدون
المبان فالمبان لا يوكأن وأن لا يعيش بلامبان كالرأس يوكأن
انتهى **قول** قوله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ما
أبين من أحي فهو ميت عام يشمل الصيد وغيره سواء
كان يعيش الصيد بدون ذئب أو لا فمن أين للبرازي ما
قاله هناك الصيد فإن قيل الحديث ورد في قطع الذيب
قطعة من الية الشاة قلت العبارة للعموم اللفظ لا خصوص
السبب **فأب** ذبح ضرب صيد فقطع يده أو جلده
ولم ينفصل ثم مات أن كان يتوهم التيامه وأنه ماله حل
أكله لأنه بمنزلة سائر حياته وإن كان لا يتوهم بأن بقي متعلقا
بجلده خل ما سواه دون ذلك لو وجد الإبانة معنى والمقبر

المعاني

المعاني **فأب** ذبح ذبحه الفقه خمسة وعشرون شيئا لا
يؤكل لحمها الثعلب والضب والضبع والفيل والذئب
والغند والنمر والأسد والثعلب والقرد والخنزير والبغل
والحمار والبرجوع والقنفذ والسلحفاة والحدأة
والغراب الأبقع الذي يأكل الجيف وكل ذي ناب من السباع
وذي مخالب من الطيور والهررة والفارة والعقرب وجميع
هوام الأرض خمسة أشياء يؤكل لحمها الأرنب وغراب الزرع
والسمك والبحرييت والجماد والصد وهو نوع من الجماد
ونمائية أشياء من الميتة يجوز الانتفاع به القرن والظلف
والعصب والصوف والوبر والشعر والرش سواء كان مأكول
للحم أو غير **فأب** ذبح رجلان ذبحا شاتين بينهما عن
نكاحهما أجراهما بخلاف ما لو اعتقا عبيدين بينهما عن كفارتين
فإن ذلك لا يجوز كذا قال محمد رحمه الله سبحانه وتعالى
قول وهو محتاج إلى التوضيح والمسيلة منقولة
في فتاوى قاضي خان **قول** المصنف الآية سائر الأسير إلى آخره
قول والظاهر أن المراد بالجعل هو ما يؤخذ بغير حق
كالربوة وكسرها لا الجعل الذي هو جعل رد الأبق كما لا يخفى
قول ويلبني أن يكون الحكم لسائر الأسير من الأعراب
منهم من قطع الطريق كذا قاله في بعض النسخ
ويضيفون عليه إلى أن يدفع أهل المال وربما أن يقال إن
قوله من دار الحرب منقوله أنه ليس كذا حكم الأسير من غير دار الحرب

والله اعلم
عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم

ومعنى م الضائيق معتبر بعمل به كما صرح به الطرسى
في انفع الوسائل والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الا والى
البنى صلى الله عليه وسلم لم يثبت ان الله سبحانه وتعالى احياها
له حتى امنا الى اخره **اقول** قال العلامة ابن حجر المكي في
شرح العزيمه بل في حديث صحيح عز واحد من احفاظ ولهم
يلتفتون لمن طعن فيه ان الله تعالى احياها فاما به خصوصه
لما وكرامه صلى الله عليه وسلم فقول ابن دحيه يرد ه
القران والاجماع ليس في محله لان ذلك ممكن شرعا وغفلا على
حيه الكرامه واخصوصيه فلا يرد قران شريف ولا اجماع
وكود الايمان لا ينفع بعد الموت محله غير اخصوصيه والكرامه
وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم ردت عليه الشمس بعد مغيبها
فعاد الوقت حتى صلى صلى الله عليه وسلم العصر ادا كرامه
له صلى الله عليه وسلم فكذا هذا صلى الله عليه وسلم **قول** المصنف
ما قبل البيع قبل الرهن **اقول** واعلم ان ما يخفى
صروا في متونهم وشرحه المعتبره المصنفه ان
لا يبطل بالشروط الفاسده **اقول** وفي العضو العمل
المحلى عن ابي يوسف رهن من اخ عبد اقيمه الناف
بالف على ان المرتهن صنام من للفضل فانه رهن فاسد
ذكره في اخر الفصل الثالث من رهن المحيط بذكر ان
شرط انقضاء الرهن ان يكون الرهن مالا والمقابل
مضمونا الا انه اذا فقد بعض شرائط اجواز انعقد الرهن
لوه

وجود شرط الانقضاء لكن تصفة الفاسد لا بعد شرط اجواز
وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا او لم يكن المقابل به مضمونا
لا انعقد الرهن اصلا **اقول** استشكل بعض الفضلاء
ما عن ابي يوسف بما صرح به من ان ما قدمته كدبر
اجاب بانه لا معارضة بينهما بان ما عن ابي يوسف نص
فناد الرهن والمنفى في المتون والشرح هو البطلان حيث
قالوا ما يبطل بالشروط الفاسده وما لا يبطل قال ورده
يحصل التوفيق **اقول** ربما يمنع هذا الحمل ما قدمته
لكم من ان الرهن اذا كان مالا والمقابل به كذا يكون فاسدا
لا باطلا فقامل فحمل الباطل في كلامهم على الفاسد ويدل
عليه ان صاحب الكتر قال وما لا يبطل بالشرط الفاسد ثم
قال والرهن قال شارحه بان قال رهن عند كعب
بطلان ان استخدمه ثم قال ومن قال ان اوفيتك متاعك
الحا كذا والا فالرهن كذا بما لا يبطل الشرط وصرح الرهن **اقول**
ويمكن ان ما عن ابي يوسف برواية **قول** المصنف مع الشارع
جاء لا رهنه **اقول** اطلق في عدم جواز رهن الشارع
فمثل الشيوع الثابت ضرورية وعينه وليس احكم كذا فان
الشيوع الثابت ضرورية لا يمنع جواز الرهن كما صرح به في
الاولا الجيده كتاب الرهن كما صرح به في الاول الجيده في كتاب
الرهن وعبارته ولو جاز بين وقال خذ احدها رهن
والاخر بضاعة عندك فان نقص كل واحد منهما بصير رهن بالدين

بيع المشاء
في الرهن

لان احدهما ليس باولى من الاخر في كونه رهنا فيبيع الرهن
فهما وهذا الشروع ثبت ضرورة فلا يمنع احوالنا والله سميع
ونفا الى علم **قول** المصنف اباح الراهن للمرتهن ان ياكل
اقول اعلم ان الراهن اذا باح للمرتهن ثمار البستان
المرهون مثلا فاكلها لا يضمن ولا يسقط شيء من دينه وبه
صرح في القنية حيث قال رهنا في الثمار صيغة تشمل على
اشجار مثمرة واباح له اكل الثمار فلما ابيحت الثمار في البيع
فاكلها بنا على الاباحة لا شيء عليه ولا يسقط من دينه شيء
اذا باع المرتهن ثمارا واكل للمرتهن ان يشرب لبنا كان للمرتهن
ان يشرب ويأكل ولا يكون صاحبا وهكذا في كثير من الشروع
والفتاوى **اقول** وفي جامع لمجد الائمة السرخسي عن
عبد الله بن محمد بن اسلم السرخسي وكان من كبار علماء
سرخس انه اذا ارتهن ثمارا لاجل له ان ينتفع بشيء منه وان
اذن له الراهن لانه اذن في الربا لانه يستوفي دينه كاملا
فيبقى له المنفعة الذي يستوفي فضلا فيكون ربا وهذا
امر عظيم **اقول** واذا علمت ذلك وجب التوفيق بين
ما نقل عن محمد بن اسلم وبين ما هو مذکور في كثير من
الشروع والفتاوى والتوفيق يحمل ما نقل عن محمد بن
اسلم على الديانة ويدل على صحة هذا ما في المضرات من قول
ولو رهن ثمارا فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا
ضمنان عليه وكذلك اذا اذن لانه ثمره البستان فصارت اكله

الراهن فان هلك الاصل قسم الدين على قيمة الاصل وعلى
قيمة النما فالصاحب الاصل يستعطف من الدين وما اصاب
النما اخذته المرتبة من الراهن ثم قال سنة التهذيب
ويكره للمرتهن ان ينتفع بالرهن وان اذن له الراهن انتفى
وهذه العبارة تظهر التوفيق والله سميع ونفا هو الموفق
ووقفنا ووقفنا الفتاوى رهنا بخلا واباح له ثمارها فاكل
بعضها وباع بعضها ثم اراد الراهن ان يرجع عليه بقيمة
ثمارها وبقيمة ما باعه فهل يملك بالاباحة ان يبيعها او
يتمولها ام يملك الاكل بنفسه فقط فكتب شيخ الاسلام
الوالد طاب ثراه وجعل الله سبحانه وتعالى اجتهت ما واه ظاهر
كلامهم انه اذا تصرف فيها مطلقا لم يضمن اذا الظاهر ان المراد
بقوله فاكلها لم يضمن اعم من اكلها واكل ثمارها الا ان يوجد نقل
صريح يخص الاكل دون غيره والله سميع ونفا اعلم
قول المحشي **اقول** ويتشني مسيلة اخرى وهي الكفالة
بالورك جائزة **اقول** كيف يتشني مسيلة استئناها
المص بقوله الا في درك المبيع وكان المحشي غفل عن عبارة
المص **اقول** ويشكل على قول المحشي ولا سيما يحدث
من الحق ما ذكره المصنف من جواز الرهن على دين موعود
ولا شك ان الدين الموعود يحدث بذمة المدين فابدية
هبة قال سنة الكنز وخرج من صمانه باعارة قال شارح
العلامة الزيلعي اي باعارة المرتهن الرهن من الراهن

يخرج من ضمان المرتهن وكونه في المجمع وعينه من
الشروح والمحتوى فهل اطلاق لفظ الاعارة على دفع المرتهن
الرهن للراهن حقيقة ام مجاز لا جاز ان يكون حقيقة
لانها استعمال اللفظ فيما وضع له وهذا ليس كذلك لان
العارية تمليك المنافع بغير عوض والمرتهن لا يملكها
فكيف يملكها من غيره ولا مجاز لانه وان كان اسما لما يريد به
غير ما وضع له لانه لا بد من وجود قرينة تمنع ارادة
التحقيق سواء جعلت داخلية في مفهومه كما هو رأي
علم البيان او شرط الصحة واعتقاده كما هو رأي ائمة
الاصول وليس هناك قرينة وهل قول بعض الفضلاء ان
اطلاق الاعارة على ما ذكرنا من الفقه يغيد ان الاطلاق
يطبق المجاز اولا يغيد لان التاميم كما في بعض حواشي
التلويح استعمال اللفظ في غير حقيقة بل قصد علاقة
مصنوعة ولا ضرب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهور
الغرض في المقام وقد تقدم انه لا بد للمجاز من قرينة اقول
فهذا المقام يحتاج الى صواب وصوابه ان اسم الاعارة
هو عارية من المجاز المسماة بالاستعارة والعلاقة المتبادرة
بين الاعطائها وبين معناها الحقيقي وهو عدم الضمان
وامكان الاسترداد والقرينة اسنادها الى المرتهن اذ
اسنادها حقيقة انما هو الى المالك لكن المرتهن اسب
المالك هنا بكونه له حق احسن وامكان الاسترداد والراهن

اشبه الاجنبي بعكس ذلك وحيث وجدت القرينة
والجامع فالقول بان مجاز سايع وهذا التحقيق
ذكرناه هاهنا تنبيها للغاية والله سبحانه وتعالى هو
الوهاب وهو وحى التوفيق **قول** المصنف والمعلم باذن
الاب تعلية فمات لاضمان **اقول** اطلق المصنف ذلك
اي الضرب ومحل اذا ضربناه ضربا يضرب مثله اما اذا لم
يكن الضرب مثله ضمنا على كل حال قال في السراج الوهاج
وفي الكرخي قال اصحابنا والمعلم والاشهد الذي يعلم اليه
الصبي في ضمانة اذا ضربناه بغير اذن ابيه او وصيه
فمات ضمنا لانه لم يودع له اذن الضرب واما اذا ضربناه
باذن الاب والوصي لم يضمن لانها لم يضربا لمضغضا وانما
ضربناه لمنفعة فلم يضمن وهذا اذا ضربناه ضربا يضرب
مثله اما اذا لم يكن يضرب مثله ضمنا على كل حال لان
الضرب الجامع عن العادة غير داخل تحت العقد ولا عرف
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف وطى زوجته فافضاها
او مانت الى اخره **اقول** وفي تبين الكفر للزيلعي في
باب التفسير واورد في النهاية على ما ذكرنا اذا جامع امراته
فماتت من الجماع او افضاها حيث لا يجب عليه شيء عند
بم حنفية ومحمد رحمهما الله سبحانه وتعالى وان كان
الجماع مباحا ولم يقيد بالسلامة لم يجاب بان قال
انما لا يجب هناك الضمان لان ضمان المهر قد وجب ابتداء

ذكر الفعل فلو وجب الدية لموتها كان فيه إيجاب ضار
مقابلته مضمون واحد وهو مانع المصنع وفكر لا
يجوز وعنايه الى المحيط انتهى واطلق المصنف امرأه
فمثل التي جامع مثلها والتي لا جامع مثلها وقوله في
البرازية والاختيارات بمن جامع مثلها وعبارة البرازية
جامع صغيرة لا جامع مثلها فهايت ان اجنبية على
عاقلة الدية وان منكوحته فالدية على العاقلة والمهر على
الزوج **قول** المصنف وهو مورد على فرض الله سبحانه
وتعالى الى اخره **اقول** وكذا دية المقتول خطأ فانها
كسائر امواله حتى يقضى مهرها دينه وتنفذ وصاياه و
يرثها كل من يرث سائر امواله وقال مالك رحمه الله سبحانه
وتعالى لا يرث الزوجان من الدية لانقطاع الزوجية
بالموت **وقوله** لا وجوب الدية الا بعده ولنا انه صلى الله عليه
وسلم امر بتوريث امرأة ابيهم الضياعي من عقل زوجهما
قال الزهري كان قتل ابيهم خطأ وكذا ثبت عندنا حق
الزوجين في القصاص لعقده صلى الله عليه وسلم من ترك
مالا او حقا فلو رثته ولا شك ان القصاص حقه لانه بدل
نفسه فيستحقه جميع الورثة بحسب ارثهم كالدية وقال ابن
ابي بلي لا حق لهما في القصاص لانه لا يستحق بالحق الذي هو
سبب استحقاقهما كالحق فيه الموصى له وهو مردود بان
استحقاق الارث بالزوجية لا يتوقف على القول كما استحقاقه

بالز

بالقرابة بخلاف الوصية فان حق الموصى له يتوقف على قبوله ويرثه
برده هكذا ذكره الامام السرخسي رحمه الله سبحانه وتعالى في
شرح كتاب الوديات كذا في شرح المراجع للسيد **قول** المصنف
بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فزهن ابنه ان اخر
جرحه فقبل كانه شرح المنظوم **اقول** هكذا في بعض النسخ
اقول وليس هكذا في شرح المنظومة للمصنف ولعبد البر ولسم
اجده كونه واحدا منها والدة كذا في شرح المنظوم لابن السخن
جريح قال قتلني فلان ثم مات واقام وارثه البيعة علي رجل ابن
قتله لم يقبل بيته لانه هذا حق المعارف وقد اذبح البيعة
بقوله قتلني فلان ثم حبك وقال ولو قال جرحني فلان ثم مات
فاقام ابيه البيعة على ابن اخيه جرحه خطأ يقبل بيته ووجهه
ان البيعة قامت على حرمان الولد الارث انتهى وفي شرح المصنف قال
في الايات مسایل اربعة مذكورة في الفتاوى الطبرية الى ان قال
السيلة الثالثة جريح قال جرحني جرح ومات وقال وارثه
بل جرحه زيد مكلا ونورا ذلك بالسهمود لم يقبل قدام ولا
يقصص لم قال في الفتاوى الطبرية ما نصه رجل جريح
قال قتلني فلان ثم مات فاقام وارثه البيعة على رجل اخيه
قتله لم يقبل بيته لانه هذا حق المعارف قد اذبح البيعة
بقوله قتلني فلان والسيلة الرابعة ما قاله ايضا قال ولو قال
جرحني فلان ثم مات فاقام ابيه البيعة ثم وجهه لعبد ذلك
السيلة الاولى والثانية بما وجه به العلامة عبد البر وقد عزا

الشارحان المسيلة الى الظهيرة وقد علمت عبارة الظهيرة
 فاذا علمت ذلك علمت ان ما وقع في بعض النسخ تصحيح
 من الكاتب ورايت على طرفي تحت بخط الشيخ الامام الوالد وهو
 تلميذ المصنف قال ان هذا ليس كلام شرح المنظومة بل الذي
 في شرح المنظومة هذا ونقل ما كتبه كذا قال فاصححت
 كلامه كما ترى وجعل العبارة هكذا فادعى انه ان ابا احرز
 ولقد رايت نسخة لبعض العلماء موافقة لما صنعه الوالد
 من الاصلاح فكتبته لهذا المحل واسمى به وتعالى اعلم
وسمى قال في القنية لو قال المخرج لم
 يخرجني فلان لم مات ليس لورثته المخرج ان يدعو على
 اجماع هذا السبب ثم رقم بسم وقال ان مسيلة اجماع
 على التفصيل ان كان اجماع معروفا عند القاضي او الناس
 لم يقبل اقرار المريض ثم علم بعلامة شمس وقال مسيلة
 اجماع انه ليس لورثته ان يدعو على اجماع مطلقا ولم
 يفصل واسمى به وتعالى اعلم **قول** المصنف يجوز للموصي
 بيع عقار البيعة الى اخره **اقول** في صدر الرابعة يجوز
 للموصي بيع عقار البيعة عند المتقدمين من الاجنبي بمثل
 القيمة واختيار المتأخرين انما يجوز ان يرغب المشتري
 بضعف القيمة او للصغير حجة الى ثمنه او على الميت دين
 لا يفتني الا بئنه قالوا وبه يفتي ويحوى في شرح الكنز للزبيدي
 وفي منية المفتي بيع الوصي عقار البيعة انما يجوز باحدى تلك

شأن

شرائط اما ان يرغب فيها رجل بضعف قيمتها او للصغير
 حجة الى ثمنه او على الميت دين ولا ملك الا هذا وهذا
 جواب المتأخرين وبه يفتي **قول** المصنف ويشكل
 عليه قبول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين
 بلا بينة الى اخره **اقول** هذا هو المشهور وبه افتي
 والدك لكن رايت صورة سوال وجواب للعلامة
 القدوة الغمامة هو ابوالسعود العمادي مفتي الزمان
 بالروم وهو صاحب التفسير الشريف المشهور بنفسه
 ابوالسعود صورة السؤال اذا ادعى المتوفى دفع غلة
 الوفق لمن يستحقها شرعا هل يقبل قوله في ذلك ام لا فكتب
 جوابه ان ادعى الدفع من غلة الواقف في وقفه على اولاده
 واولاد اولاده يقبل قوله اي يقبل قوله في دفعه في صورة
 ما اذا وقف غلة ضيعة مكررا على اولاده وذريرة فقبض
 الناظر الغلة وادعى تقسيم ذلك عليهم ودفعه اليهم وان
 ادعى الدفع الى الامام بالجامع والى ابواب وخونها لا يقبل
 قوله كما لو استاجر شخصا للبناء اجماع باجرة معلومة
 لم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله واسمى به
 وسمى به وتعالى اعلم **اقول** وهو تفصيل في غاية
 الحسن لكن لم اراه في كلام مشايخنا صريحا واسمى به
 وتعالى اعلم **قول** المصنف الا اذا اجزأ قل من اجر المثل
 الى اخره **اقول** في العضول العمادية ما يخالف حيث قال

قولهم

ولما ذكر والد في
 ربه الله تعالى في قضاؤه وقد
 ظلمته كماله تعالى بالحق
 مع ما بينا ابلغ تقديرا وادنى
 توضيح في حواكي صدر الرعية لاجل
 ما بينا من اهل العدل وادنى
 علمهم على الدوام

من كتاب الوصايا واما المريض فتعتبر احكامه في هبة
 وصدقة ووصيته وغنقه ومحاباة في بيع او اجارة
 او كتابة او عتق على مال من الثلث ولا يكون الا من الثلث
 انتهى وفي الشف وسبعة من ثلثه احدى وصاياه كلها
 والثاني هبة في مرضه والثالث صدقته في مرضه
 والرابع محاباة في البيع والشراء والاجارة والاستيجار
 والمهور انتهى ولا يخفى ما بين كلام المصنف وما رايت
 عن العمادية والشف من المخالفة **اقول** فيحمل ذكرها
 اختلاف الراي بين والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 الاشارة من الناطق باطله في وصية وغيرها الا الاشارة
 الى اخره **اقول** ليس هذا احصاء محله فاني ردت
 على ذلك الامان فانه يكفي فيه الاشارة من الناطق كما في
 النفع الوسائل للعلامة الطرسوسي وكذلك تكفي الاشارة
 من الناطق في بعض صور الايمان كما في العضو العمادي
 قال في العمادية من احكام السكران وفي ايمان الزيادة
 فيما حث فيه بالاشارة اذا حلف بظهر سر فلان او لا يفش
 او لا يعلم فلان سر فلان او حلف ليكن سر او ليخفيه
 او لستره او حلف لا يدله على فلان فاحذره بالكتابة
 او برسالة او كلام او سأل فلان اكان سر فلان كذا وكان
 فلان بمكان فلان كذا فاشار براسه اي نزع حنجره جميع
 هذه الوصية وكذا اذا حلف لا يتخذم فلانا فاشار اليه
 بشي

بشي من الخدمة حث في يمينه خدمة فلان او لم يتخذ
اقول وهذه الصور تخرج عن قول المصنف
 الاشارة من الناطق باطله الا الى اخره وكان وجه بحث
 وجهها عن القاعدة هو العرف والله سبحانه وتعالى
 اعلم وقد ذكر المصنف مسيلة الامان في احكام الاشارة
قول المصنف والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه وحملة
 فيه بيان الى اخره **اقول** وفي الخاتمة وذكر انضاف
 ان القاضى يجعل للميت وصية مقدار الدين الذي
 يدعى خاصه ولا يخرج الوصى عن الوصاية وبه اخذ
 المشايخ وعليه الفتوى والظاهر ان محل هذا ما اذا كان
 له دين على الدين اما اذا لم يكن ولم ير الميت فخرج
 القاضى للثمة كما هو قول ابي يوسف المتفق به من
 ان القاضى اذا اتم الوصى بخرج فيحمل ما نقله المصنف
 عن الولوالجية على هذا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
 والله المرجع والمآب **قول** مولانا لا يملك القاضى التصرف
 في مال اليتيم مع وجود الوصى الى اخره **اقول**
 ونص عبارة القينة بعد ان علم بعلامة ثر قمع مح
 القاضى وصيا لليتيم ثم باع القاضى من ماله نفق وصيا
 الحق لا نفق كذا وصي الاب قال ميت وهو الصواب
 لانه ذكر في فتاوى حذر كل نصب القاضى وصيا لليتيم
 فهو كوصي الاب لكن الاب اذا نصب وصيا في نزع

يكون عاما بخلاف القاصي انتهى لكن ومع هذا ينبغي
 للقاصي ان يحاسب امانه فيما زاول يديهم من اموال التاي
 يعرف الخائن فيستبدل وكذا القوام على الاوقاف ويقل
 قولهم مقدار ما حصل في ايديهم من الغلات الوصي والتم
 فيه سواء الاصل فيه ان القول قول القايض مقدار
 المعتوض وفيما يجبر من الاتفاق على اليمين او على الضيق
 ومونات الاراضي وتما من القينة **قوله** مولانا اوصى
 الى رجل ثم اخرج الى اخره **قوله** هذا اذا جعل الثاني
 وصيا اما اذا جعل الثاني مشرفا هل هما وصيان ام لا
 ذكر قاضي خان في خلافا قال رجل اوصى الى رجل وجعل
 غيره مشرفا عليه ذكر الناطقي انما وصيان كان **قوله** جعلنا
 وصيين فلا ينفرد احدهما بما لا ينفرد احد الوصيين
 وقال الشيخ الطيخ الامام اجيليل ابو بكر محمد بن الفضل
 يكون الوصي اوليا بمسالك المال ولا يكون المشرف وصيا
 وكونه مشرفا ان لا يكون تصرف الوصي الا بعلمه **قوله**
 وقد قدم الامام في الدين قاضي خان القول بكونه وصيا
 واصطلاحه تقدم الاظهر فيكون هو المعتمد فانه قال
 خطبة فتاواه المشهورة وقدمت ما هو الاظهر واقتضت
 بما هو الاشر والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب القايض

ختم

ختم المصنف القوا يد بكتاب القايض لانه اخراج
 الانسان فريضة وهي ما قدرت من السهام والميراث وعلم
 القايض من العلوم المهمة قال رسول الله عليه وسلم
 تعلموا القايض وعلموها الناس فانها نصف العلم وانما
 جعل العلم بها نصف اما الاختصاص بها باحد حالتي الانسان وهي
 المهمات دون سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة و
 قال بعضهم سماها نصف باعتبار السنين لان السبب
 الذي ثبت به الملك نوعان اختياري وضروري فالاختياري
 كالنكاح وقول الربة والوصية وضروري بالاختيار
 كالارث فسموها بهذا المعنى نصفا قال بعضهم سماها
 نصف باعتبار العلمين لان العلم نوعان علم يحصل به
 معرفة الاسباب وعلم يحصل به معرفة الاسباب والعلم
 الذي يحصل به معرفة الاسباب سائر العلوم والعلم
 الذي يحصل به معرفة الاسباب القايض فسموها نصفا
 لهذا المعنى وقال بعضهم باعتبار الثواب لان ما يلب
 القايض وان كانت اقل وضعا لكن الثواب اكثر بخلاف سائر
 العلوم فانها اكثر وضعا والثواب اقل فاستويان حيث
 الثواب والطرف الواحد نصف الطرفين فسموها نصفا
 لهذا المعنى وقال بعضهم انما قال ذلك صلى الله عليه وسلم
 على وجه التقدير يعني انك لو سبطت علم القايض بكل
 البسط لبلغ حجمها اي حجم فروعها وعلم سائر الكتب

فيتويان في الحكم وقال بعضهم انما قال صلى الله عليه وسلم
 ذكر لتوسع علم الغرابين في الكلام وهو اول علم بيني
 واول علم ينتزع من بين الناس حتى لو تنازع انسان
 في فريضة فلا يجدان من يفصل بينهما **قول** مولانا ذكر
 الزيلعي من احز كتاب الولا ان بنت المحقق الى احزه **اقول**
 هذا خلاف المظاهر رواية مشايخنا فانه ذكر الزيلعي بان لو
 لو مات المحقق ولم يترك الا ابنة المحقق فلا شيء لبنت
 المحقق في ظاهر رواية اصحابنا ويوضع ماله في بيت المال
 وبعض مشايخنا كانوا يفتون بدفع المال اليها بطريق
 الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكان اولي الارث
 انها لو كانت ذكر اكانت تستحقه وليس في زماننا بيت المال
 الى ان قال وعلى هذا ما فرض احد الزوجين يرد عليه
 لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال وكذلك الابن
 والبنت من الرضاع يصرف اليه ولا يوضع في بيت المال
 اذ لم يكن هناك اقرب منهما انتهى كلامه والله سبيانه ونعا
اعلم اقول وقد ردت مسألة بفارق احد الاب
 فيها وهي هذه قال في جامع بعد علامة فض هذه الاب
 موصية فادى مرجع لو شرط والا لولو وليا غيره او
 وصيا مرجع مطلقا فقول او وليا غيره دخل فيه احد
 فعلم ان حكم احد ليس حكم الاب في هذه فانه يرجع مطلقا
 بخلاف الاب **قول** مولانا والدية تورث فاذا ان الدية

اقول انما كانت هذه المسألة في
 مع ان ذكرها في بعض نسخ
 في بعض نسخ فتنبه

يرثها كل من يرث ساير امواله وهو كذلك ولم ينع من
 المصنف الى ان الدية تقضى منها الديون وتنفذ الوصايا
 ام لا **قلت** تقضى منها الديون وتنفذ الوصايا قال
 العلامة السيد واعلم ان دية المقتول خطأ ساير امواله
 حتى تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ويرثها كل من يرث
 ساير امواله وقال مالك رحمه الله سبى انه ونعا لا يرث
 الزوجان من الدية لانقطاع الزوجية بالموت ولا وجوب
 للدية الا لقطع بعد ولنا انه عليه الصلاة والسلام امر
 بتوريث امرأة ابيهم الصيا في من عقل زوجها قال
 الزهري كان قتل ابيهم خطأ وكذا ثبت عندنا حق الزوجين
 في العضا من لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا او حقا
 فلورثته ولا شك ان العضا من حقه لانه بدل نفسه
 فيستحقه جميع الورثة بحسب اربهم كالدية وقال ابن ابي
 ليلى لاحق لهما في العضا من لانه لا يستحق بالمعقد الذي
 هو سبب استحقاقهما كما لاحق فيه للموصي له وهو مردود
 بان استحقاق الارث بالزوجية لا يتوقف على القبول كما استحقا
 بالقرابة بخلاف الوصية فان حق الموصي له يتوقف على قبوله
 ويرد برده هكذا ذكره الامام الرضائي رحمه الله سبى انه
 ونعا في شرح كتاب الديات **قول** مولانا المصنف ويجوز
 اقراض الاب في رواية **اقول** وفي رواية لا يجوز ذلك
 وهو الصحيح واعتمدته النسخ في اكثر قال الزيلعي في تبين

يرثها

الكثير للقاضي ان يفرض مال الغايب والطفل واللقطة
لانه قادر على الاستخلاص فلا يفوت احفظ به بخلاف الاب
والوصي والملتقط لانهم عاجزون عن الاستخلاص فيكون
تضييعا الا ان الملتقط اذا انسدت اللقطة ومضى مدية
السداد فيمكن ان يكون له الاقراض من فقير لانه لو تصد
به عليه هذه الحالة جاز فالقرض اولى فان مال اليتيم
هل يعد ذلك خيانة في حقها وبمحققان الغرض بسببه ام لا
واذا قلتم لا هل اذا ضاع عليها ضمانه ام لا قلتم
سبل المص من ذلك فاجاب بان ليس ذلك الا للقاضي ولكن
ان فعلا ذلك وضاع عليها ضمانه وان لم يصح لا يكون ذلك
خيانة في حقها ولا يستحقان الغرض بسببه والله اعلم
وتعالم واعلم وجامع العضولين الوصي لا يفرض مال
ولو افرضه لا يعد خيانة فلا يغرب به **قول** مولانا المصنف
السابع لا يلي الا تكاح بخلاف الاب **اقول** اي لا يلي الوصي
الا تكاح اطلقه فشمئ ما اذا اوصى له الاب بذلك او لا وهو
كذلك فان الوصي لا يملك تزويج الصغير والصغيرة
مطلقا من حيث هو وصي اما اذا كان قريبا او حاكما فلا
كلام في انه يملك التزويج من تلك الجهة كما لا يخفى فلا يحتاج
الى تقييد بغير القريب والحاكم كما وقع في كلام بعضهم
هنا عن ابى حنيفة انه ان اوصى اليه الاب جاز له كذا في
اخائية وبه علم ان ما وقع في كلام الزيلعي في تبين الكثير

من

من انه ليس له ذلك الا ان يفرض اليه الوصي ذلك رواية
هشام كما علمت وقد قال مشايخنا هي ضعيفة ولذلك
قال الشيخ الامام الوالد في مختصره وليس للوصي ان
يزوج مطلقا **قول** المحشى الاول رهن الوصي متاع
اليتيم عند ابنه الصغير لا يجوز اجماعا الحاخز **اقول**
والفرق بينهما وفور شفقة الاب وعدم وفور شفقة
الوصي فلو فوس شفقة الاب نزل منزلة شخصين واقبت
عبارة مقام عبارة تبي كذا في بيع مال الصغير من نفسه
والوصي لا يجوز منه ذلك لانه وكيل محض كما في البيع تركنا
ذلك في الاب لما ذكرنا وليس الوصي كالاب فان شفقة مرة
فلا يعدل عن الحقيقة والرهن من ابنه الصغير ومن
عبد الناجر غير المديون بمنزلة الرهن من نفسه فلا يجوز
اقول واطلق المحشى في عبده المبادون فشمئ المديون
وعبر المديون وهو ليس كذلك فقد قيد الزيلعي عدم
اكونه في حق الوصي بما اذا لم يكن المادون مديونا
وان كان مديونا يجوز وعبارته هذه بخلاف ابنه الكبير وابيه
وعبد الذي عليه دين حيث يجوز رهنه منهم لانه اجنبي
منهم اذا ولايته له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع حيث لا يجوز
بيعهم منهم لانه متم فيه ولا تتم في الرهن لانه حاكم واحدا
وهو ان يكون مصنونا بالاكل من قيمته ومن الدين وذلك
لا يختلف بين الاجنبي والقريب وقد صرح بتقيده بذلك

فيل هذا الكلام باسطرحة كتاب الرهن فاذا علمت
 ذلك علمت ان المحشي اطلق في محل التقييد وكذلك
 فيه بهذا القيد شيخ الاسلام الوالد في منح الغفار
 احمد بن الواهب الكرمي والمعطى الحكيم **قول** المحشي
 الثاني الاب اذا دفع مراهرة ابنه الصغير من مال
 نفسه الى اخيه **قول** قال في جامع العضولين
 ضمن الاب مراهرة فادى يرجع لو شرط والا ولو لم
 غيره او وصيا يرجع مطلقا **قول** وظاهر كلامه ان حكم
 اتجدها غير حكم الاب بل حكم الوصي لانه قال ولو
 وليا غيره اي غير الاب فدخل اجد كما لا يخفى فيرجع مطلقا
 كالولي **قول** وقد نزلت مسائل يخالف فيها حكم الاب حكم
 الوصي نزلت على ما ذكره الصنف والمحشي بفضل الله وجوده
 من **الومات** الاب مجرلا يضمن ولو مات الوصي مجرلا
 لا يضمن قال في جامع العضولين ولا يضمن الوصي
 بموته مجرلا ولو خلط بماله ضمن وصي الاب بموته
 مجرلا وقيل لا الوصي ومنه ان الوصي لو انفق من مال
 نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الاتفاق
 فله ان يرجع عليه على ما في الفتية قال في الفتية بعد
 علامته وصي انفق من مال نفسه على الصغير ولم
 يشهد بالرجوع وقت الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو
 كان المنفق اب الوصي يرجع ط في الوصي ختلاف **قاي**

توضيح مسائل في الرهن
 مسكتة فامر المحشي

اذا انفق الوصي والاب ما في ذمته للصغير على الصغير هل
 يقبل قوله او لا قال في فتاوى المحاشي وجامع العضولين
 ان الصغير اذا كان له على ابيه دين فانفق عليه لا يبرأ قضا
 الا اذا شهد على ذلك فقال في اشترت كذا الاجل ولدي
 لا قضي ثمنه من المال الذي له على فينخذ يجوز فاذا بلغ
 لا يطالب به ولو لم يشهد بطلاله به في القضا ولا يقبل قوله
 الاب اني صرفت اليك لان المدين لو قال قضيت الدين
 لا يقبل قوله كذا هذا وذكر في جامع العضولين مثل ذلك
 عقب الكلام الاول في الوصي وذكرها العماد في فقههم هذا
 ان الوصي لا يقبل قوله انه صرف ما في ذمته على القاصر لان
 الوصي امين والامين انما يقبل قوله فيما هو امانة تحت
 يده لا ما هو امانة ذمته فالظاهر ان مراد من قال يبرأ
 انه ديانة لا قضا لما قد مناه انتهى ما في فتاوى المحاشي
قول المحشي لو رهن الاب مال ولله الصغير دين
 نفسه الحاخرة **قول** اعلم ان اصل المسئلة خلافا وهي
 هل يملك الاب والوصي رهن مال الصغير دين على
 نفسه ام لا واذا كان له ذلك ورهنه على نفسه ذمته
 الرهن او مقدار الدين الاب والوصي في ذلك سواء
 يختلف احكم فتعديا في حنيفة لما ذكره وعند ابي يوسف
 ومنه لا يملك ان ذلك لا في حنيفة رحمه الله تعالى ان
 الاب يملك ايداع مال الصغير هذا انظر منه في حق الصبي

لا يقبل قوله المحشي
 بالانفاق بما في ذمته

لان قيام المرتهن بخصه ابلغ مخافة العرامة ولو هلك
 به ملك مصرى بالخلق الوديعه فانها امانة والوصى في
 هذا كالأب لما بينا وعن ابى يوسف وزفر انما لا يمكنه
 كالأب حقيقة وجه الاستحسان وهو الظاهر ان في
 حقيقة الأيضا ان الة ملك الصغير من غير عوض يقال
 في الحال وفي الرهن نصب حافظا لمال الصغير في
 الحال مع بقاء ملكه فيه فافترقا واذا جاز الرهن بصير
 المرتهن مستوفيا ذبه عنده ملكه حكما وبصير الأب
 والوصى موفيا له به ويضمنان ذلك القدر للصغير
 وفي بعض المعبرات عن النهاية ان قيمة الرهن اذا
 كانت اكثر من الدين يضمن الأب بقدر الدين والوصى
 بقدر القيمة لان للأب ان ينتفع بمال الصبي ولا
 كذلك الوصى ثم قال وذكر في الذخيرة والمعنى التوبة
 بينهما الحكم وقال لا يضمنان الفضل لانه امانة وهو
 وديعه عند المرتهن ولها ولاية الابداع وكذا لو سطا
 المرتهن على البيع لانه موكل على بيعه وهي بملكه **قوله**
 مولانا وبعد فهذا الفن الثالث من الاشياء والنظائر
 بعد طرف زمان كثير او مكان قليلا فنقول في الزمان جا
 من يد بعد عمر وفي المكان دار من يد بعد دار عمر وفي
 هاهنا صالحة باعتبار اللفظ للزمان وللمكان باعتبار
 الرقم والفن واحد الفنون وهي الانواع والافانين

الاساليب

الاساليب وهي اجناس الكلام وطرقه ومرجل متفتن اى
 دوفنوف وافتن الرجل في حديثه وفي خطبته جاسا
 بالا فانين كذا في مختار الصحاح والاشباه جمع الشبه قال في
 القاموس والسببه والتشبيهه المثل وجمعها اشباه ومثالبه
 واشبهه مائله وتشابهها واشتبهها تشبه كل منهما الاخر وفي
 مختار الصحاح شبه وشبه بفتح الشين وكسرهما لغتان بمعنى
 يقال هذا شبه هذا اى يشبهه الماذ قال والتشبهه الاشياء
 والمثالبات من الامور المشكلات والمثالبات والمماثل
 والتشبيه والنظاير جمع نظير بمعنى المثل قال في القاموس
 والنظير المناظر والمثل كذا في القاموس **قوله** المصنوع
 وجد النيان الى اخره **قوله** في الوصول النيان
 هو عدم الاستحضار في وقت حاجته فمثل النيان عند
 الحكماء والسهولان اللغة لا تفرق فلانها في الوجوب كمال
 العقل وليس عندنا في حقوق العباد وفي حقوق سبحانه
 ونعنا في سقوط الاثر واما الحكم فان كان مع مذكر ولاداع
 اليه كمال المصلي فلا يقطع لتقصيره بخلاف سلامه في
 التقدير او لا مع مذكر مع داع كمال الصائم سقط والتسببه في
 الذمجه فان دبح الحيوان يوجب هيبته وخوفه فالتقوى بطبع
 منه ويتغير حال البشر فيكسر العقلة عن التسمية في تلك
 الحالة لا شغف قلبه بالخوف ولا يحل النيان عند رافى
 حقوق العباد حتى لو اثلق مال انسانا يساير عليه

يكون عند رافى

الاول لانها محل السلام

لا يافقه واحترز بقوله
مع علمه بامور كثيرة ص

الصناعات وعرف بعضهم النيان بان جهل الانسان مكان
يعلم ضرورية مع علمه بامور كثيرة عن النيان والنعيم
وعلمه عليه فانما خرجا بالنوم والاعمال ان يكون
عالمين بامور كثيرة فانه جهل بما كان يعلم الانسان قبل
لا يافقه عن احسن فانه جهل بما كان يعلم الانسان قبل
مع كونه ذاكر الامور كثيرة لكنه يافقه وقال العلامة ابن
الملك النيان يدري فان كل عاقل يعرف بينه وبين غيره
فلا يحتاج الى التعريف وقيل هو معنى يعترى الانسان
بدون اختياره فيوجب الفعلة عن الاحتفاظ لكن هذا
التعريف غير مطرد لصدقه على النوم والاعمال وقيل هو
جهل ضروري لا يكتب بما كان يعلم مع علمه بامور كثيرة
لا يافقه **قول** مولانا الحصن والجهل حقيقة الى اخره اقول
اعلم ان الجهل من المعارض التي يكون لكسب العباد
موجلا فيها بما شرع الاسباب من المكلف وهو عدم
العلم عما من شأنه وقولها عما من شأنه يخرج نحو الدابة
لان الدابة لا توصف بالجهل لعدم احتمال العلم منها
عادة فان قارن اعتقادا مركبا وهو المراد بالشعور
بالشيء على خلاف ما هو به والافسوط وهو المراد بعدم
الشعور واقسامه فيها يتعلق بهذا المقام على ما
ذكره في التلويح اربعة جهل لا يصلح عذرا ولا شبهة
وهو في الغاية وجهل هو دونه وجهل يصلح شبهة وجهل

عذرا فالاول جهل الكافر بالله سبحانه وتعالى وحدا
وصناعات كماله ونسوة محمد صلى الله عليه وسلم فانه مكابرة
اي ترفع عن انقياد الحق واتباع الحق انكارا باللسان
وابا بالقلب بعد وضوح الحق وقيام الدليل فان قلت
الكافر المكابر قد يعرف الحق وانما ينكره مجودا واستكبارا
قال الله سبحانه وتعالى ومحمد وآله واستيقظها انفسهم ظلموا
وعلموا ومثل هذا لا يكون جهلا قلت من الكفار من لا
يعرف الحق ومكابرة ترك النظر في الادلة والتأمل في الآيات
ومنهم من يعرف الحق وينكر الحق مكابرة وعنادا قال الله سبحانه
وتعالى الذين اتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون اياتهم الا انهم
ومعنى الجهل فيه عدم التصديق المعنى بالادعان والقبول
وبقية اقسام الجهل المذكورة في المنار وغيره فلا نطيل بذكر
ذلك **قول** الحاشي اقول صرح في اختلاصه بخلاف ذلك حيث
قال ولو كان القصاص لرجلين الى اخره اقول يمكن
التوفيق بجهل كلام صاحب اختلاصه على ما اذا علم بالعفو
ولم يعلم انه يسقط القصاص لانه لم يتعرض له كعلم بان
العفو يسقط القصاص او لا يسقط وكلام اللؤلؤ الحاشي انما
هو فيما اذا علم بالعفو وعلم انه يسقط القصاص وقتل
مع ذلك فيكون معنى كلام صاحب اختلاصه على هذا الجهل
اذا قتل ولم يعلم بالعفو او علم بالعفو لكن لم يعلم بان
العفو يسقط القصاص فلا قصاص وذلك لان صاحب

المخلص لم يذكر الا العلم بالحق وهدم العلم به ولم يذكر
العلم بان الحق سينقضي القصاص وعدم العلم به فلا مانع
من اكمال المذكور ومتى امكن التوفيق بين كلام هذين
العلمين كان اولى من اثبات المخالفة والله سبحانه وتعالى
هو الموفق للصواب **قوله** المصاحم احكام الاكراه المذكورة
الى اخره **اقول** يريد العقير ذكر بعض من احكامه لنتم
القائمة **فأقول** اعلم ان الاكراه هو حمل الغير على
ان يفعل ما لا يرضاه ولا يختار مباشرة لو خلى ونفسه و
الاكراه اما ان يعدم الرضا ويفسد الاختيار وهي الملقى
كالاكراه بالقتل او بعدم الرضى ولا يفسد الاختيار وهو
الذي لا يلحق كالاكراه بالحبس او بامتناع الرضى وهو ان يتم
حسب ابيه او ابنته وما يجزى مجزى ذكره في جميع الصور
انما يتحقق الاكراه انما يتحقق او غلب على ظنه انه لم يفعل
ما امره اجري عليه ما هدد به وان غلب على ظنه ان يتحوى
وربما يد لا يتحقق لا يكون مكرها كذا في شرح المنار للمصنف
وهو مطلقا لا ينافي اهله الوجوب للذمة والحقول ولا
ما اكراه عليه قد يفرض كالاكراه بالقتل على الشرب فياخذ
بتركه ويحرم كعلية قتل مسلم ظاهرا فيوجب على الترك كعلية اجراء
كلمة الكفر بخلاف المباح كالاظهار للمسلمين ولا يخاف الاختيار
لانه لو سقط الاختيار لبطل الاكراه اذ الاكراه على ما لا اختيار
له محال فان كان ممكنا لا ينفذ ولا يتوقف على الرضى لم يبطل

بالكراه وان كان يحتمل اى الفسخ وتوقف على الرضى ولا يقع
الاقرار بركها لان صحتها يعتمد قيام المحبر به وقد قامت
دلالة عدمه وهو قيام السيف على راسه ومن احكام الاكراه
انه لو اكراه على المطلق يقع طلاقه اى اذا اكراه على انثائه
بخلاف ما لو اكراه على الاقرار به ولو اكراه على التوكيل به فوكل
البيع كما ذكره المصنف في هذا الكتاب وفيه بين الكثر من
كتاب الاكراه اكراهه على التوكيل بالطلاق او بالعناق فوقع
التوكيل وقع استحسانا والقياس ان لا يقع الوكالة لان الوكالة
تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وامثال وجه الاستحسان
ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادة فكذا
التوكيل ينعقد مع الاكراه والشروط العاسدة لا تؤثر في
الوكالة لكونها من الاستقاطات فاذا لم تبطل نفذ تصرف
الوكيل انتهى وفي المجتبى لو اكراه على التوكيل بالطلاق والعناق
فبطل التوكيل جائزا استحسانا ويرجع على المكره انتهى وفي
البرازيه اكراهه على توكيل انسان بطلاق امراته او بجعل
امرها سيدها او بيد رجل ففعل مكرها وطلقها المفوض
به يقع انتهى وفي الحاشية اكراهه السلطان ليوكله بطلاق
امراته فقال الرجل مخافة الحبس انت وكيلي ولم يرد على
ذلك وطلق التوكيل امراته ثم قال الموكل لمرأته بطلاق
مراتي قالوا لا يسمع منه ويقع الطلاق لانه اخبره الكلام
بالحطاب الامر ولو اجاب يتضمن إعادة ما في السؤال

انتهى **اقول** وهذا كله بخلاف ما قدمته لك عن المصنف
 وقد صرح المصنف بفساد خلاف ما ذكره في هذا الكتاب
 في حجه حيث قال لو اكره على التوكيل بالطلاق فوكل
 وطلق الوكيل فانه يقع انتهى **اقول** ولعل المصنف اعتمد
 القياس لكن المولى عليه الاستحسان والعمل على
 الاستحسان الا ما يبل لست هذه منها ومن العجب من
 المجتبي كيف اقر المصنف على ذلك ولم يتع من ذلك والله سبحانه
 وتعالى هو الموفق للصواب ومن احكام الاكراه انه يبيع
 اعتاقه ومنها انه يبيع نكاحه ومنها انه يبيع ظهاره ومنها
 انه يبيع رجعه ومنها خلعها ومنها انه يبيع ايلانها ومنها
 ايجاب الصدقة ومنها الصفقة عن دم عمه ومنها
قول المرأة الطلاق على مال ومنها الاسلام ومنها قول
 القاتل الصلح عن دم العمد على مال ومنها التدبير ومنها
 الاستيلاء ومنها الرضاح ومنها اليمين ومنها التذر
 ومنها التي قلنت وقد اطلق كثير صحة اسلام
 المكروه وفي اخيائه من السرفقه بان يكون حيا
 وان كان دميلا لا يكون اسلاما ومثل الذي المتأمن
 كما صرح به في مجمع الفتاوى ومنها ان يبيع المكروه بخلاف
 البيع الفاسد في اربع يجوز بالاجارة بخلاف الغل
 وينقص تصرف المشتري منه ونقص القيمة وقت الاعناق
 دون القبض واليمن واليمن امانة في يد المكروه مضد

قوله في اخيائه من السرفقه
 بان يكون حيا
 قوله في اخيائه من السرفقه
 بان يكون حيا
 قوله في اخيائه من السرفقه
 بان يكون حيا

في غيره كذا في المجتبى من كتاب الاكراه ومنها انه اذا
 اخبر الكفر على لسانه بوعيد حسن او قيد كفر
 وبانت امراته ومنها انه لو اكره بالقتل على القطع لم يبيع
 ومنها اكره على العفو عن دم العمد لم يضمن المكروه
 ومنها اكره على الاعتناق فله تضمين المكروه الا اذا اكره على
 شرائق يعتق عليه باليمين او بالقرابة ومنها اذا تصرف
 المشتري من المكروه فانه يفتي بفساد نصرفه من كتابه واجارة
 الا التدبير والاستيلاء والاعتناق ذكره الزيلعي وهو
 محصن لما في المجتبى من قول وينقص تصرفه المشتري
 منه كما لا يخفى ومنها لو اكره على بيع او شرا او اجارة
 بقتل او ضرب شديد او حبس مديد غير بين ان يضي
 ذلك او يفتي كما ذكره في الكفر وغيره **اقول** وقد
 نظم صاحب الكنز الاقرار في ذلك هذا الحكم فجعله لا يبيع
اقول وقد صرح المشايخ في كتب الأصول والفتاوى
 بان الاقرار لا ينضم مع الاكراه قال البرازي والاكراه
 بطل الاقرار بها خبر واحبر يثبت الصدق والكذب
 والاكراه يبرح الكذب فاذا اقر بعقوبه مكرها لا
 يعتق فان قلنت فله جعل اثنان مجازا ليل بلغوا
 كما جعل الامام رحمه الله سبحانه وثقا قوله لعبد
 هو اكبر سامة هذا ابني انشأ للحرية مجازا مع ان الفتق
 لهما مضى سبب لثبوت في احكام قلنت الكرخي رحمه الله

سبحانه وتعالى قاله في مسيلة الاقرار قيا ساعلى مسيلة
النسب وقال يعقوب في احوال والمساخ رحمهم الله
سبحانه وتعالى فرقا بينهما وقالوا في مسيلة الاقرار لا يعقوب
اصلا وهو الاصح **قول** المصنف ولو ملاصبي كونه من حوض
لترصيه **اقول** وانما لم يحل لانه خلط ملكه بالماء المباح
وبه صريح في شرح المجمع لان ملكه نقل عن الذخير حيث
قال وفي الذخير اذا ملا عبد او صبي الكون من ماء
احوض و اوراق بعضه في احوض لا يحل لاحد ان يشرب
من ذلك احوض لانه خلط ملكه بالماء المباح ولا يمكن تمييزه
وكذا جازي بالكون من ماء مباح لا يحل لا يوتي ان يشرب
منه اذا كانا غنيين لان الما صار مملوكا له ولا يحل له ان
الاكل من ماله بغير حاجة فعكس اذكره شارح المجمع من
فضل الشرب والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف كالمصنف
الا في ثلاث الردة الى اخره **اقول** اي لا تصح مردته لعدم
العقد فان قلت قد جزم لصحة مردته الهالك وهو
لا قصد له قلت اجواب عن ذلك ان اجتمعت مردته
للاستحقاق لا لغيره وفي اخطائه واما كفر السكران
ان كان يعرف احقر من الشر والارض من السما فكفره
يكون كونه في الاحكام وان كان لا يعرف الارض من السما
واخبر من الشر لا يكون كونه عند علمنا انتهى **اقول**
ويقع طلاق السكران رجرا له وقد سئل عن رجل شر

السكران هو

احقر

احقر قصد في زوال عقله فطلق هل يقع طلاقه ام لا
فاجبت بانه لا يقع طلاقه واحالة هذه وقد ذكر المصنف
هذه المسيلة في البحر حيث قال وعن هذا قلنا انما يشرب
احقر قصد في زوال عقله بالصداع فطلق لا يقع لان زوال
العقل مصاف الى الصداع لا الى الشرب كذا في فتح القدير انتهى
وقد انكر على ذلك بعض الحنفية وقال في هذا انما هو
في شرب البتة لانه احقر وهما انت قد ريت القول الصحيح
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف وردت على الثلاثة
توزيع الصغيرة والصغيرة الى اخره **اقول** اي مراد على
الثلاثة التي تخالف السكران فيها الصالح وفي الغصون
الجمادي وذكر في مجموع النوارب سيل شيخ الاسلام
عطاب بن حمزة عن سكران تزوج ابنته الصغيرة ونقص
عن مهر مثلها هل يجوز قال اما المصالحى لو فصل ذلك
يجوز عند ابي حنيفة خلافا لهما واختلف المسايح رحمهم
الله سبحانه وتعالى انه لا يجوز النكاح ولا يجوز النقص
عندها ونقص في اجماع الصغيرة لا يجوز النكاح عندها
واختلف في السكران على قول ابي حنيفة رحمه الله سبحانه
وتعالى قيل لا يجوز لانه انما جوزه في حالة الافاقة لانه
لكمال شفقتهم راي شفقة تزويج ذلك والسكران
لا يقدر على تحصيل ذلك قيل له السكران اشد شفقة
على اولاده قيل انه ذو شفقة ولكن لا يقف على المصالح

والمباح انتهى وفي جامع العنصولين ولو سكران اختلف
 على قولين قيل يجوز وقيل لا وهو الصحيح **قوله**
 المصنف الثاني الوكيل بالطلاق هنا حيا **قوله** هذا قول
 بعض المشايخ والصحيح الوقوع كما في كتابته وقال
 في الظهري وهو الاصح وقد نص المصنف نفسه بانما يصح
 الوقوف نص على ذلك في البحر الرائق والله سبحانه ونفاه في
 اعلم **قوله** احكام العبيد **قوله** هو جمع عبد
 والرق عن حكمي عن الولاية **قوله** المصنف لاجمعة عليه وسلام
 عبيد **قوله** اطلق في عدم وجوب اجمعة على العبد
 فمثل ما اذا اذن له سيده او لاولاد السراج الوهاج فان
 اذن له مولاه يجب عليه اخصور وقال بعضهم بخير
 هكذا ذكره في باب صلاة اجمعة وذكره في باب صلاة
 العبد ما يخالف هذا فقال بعدم الوجوب وان اذن
 له مولاه ونص عبارة ونجب اي صلاة العبد على من
 يجب عليه اجمعة الى ان قال ومن لا يجب اجمعة
 لا يجب عليه العبد الا المملوك فانه يجب عليه العبد
 اذا اذن له مولاه ولا يجب عليه اجمعة لان اجمعة لها
 ثلث وهو الظاهر والظاهر يقوم مقامها في حقه وليس
 كذلك العبد فانه لا بد له وينبغي ايضا ان لا يجب عليه
 العبد كما لا يجب اجمعة لان منافقة لا نصير مملوكه
 له بالاذن في حال بعد الاذن كحال قبله الا ترى انه لو ح

باد

بأذن المولى لا يسقط عنه حجة الاسلام لهذا المعنى وكذا
 لو كفر العبد بالمالك لا يجوز ولو اذن له المولى لا
 بالاذن لا بمالك المالك انتهى فاطلاق المصنف عدم وجوب
 العبد على العبد اطلاق في محل التقييد لان محل عدم
 وجوب العبد على العبد ما اذا اذن له سيده
 في ذلك كما رأيت **قوله** وفي وجوبها على المكاتب
 اختلاف المشايخ ومعتق البعض في حاله معانته كالمكاتب
 والاصح الوجوب عليها كما في السراج وفيه ولا جمعة على
 الماذون كذا في الفتاوى الكبرى **قوله** المحشي فقد ابر
 قول والمفتي به ان يجب نقصان قيمة الى اخره **قوله**
 وفي بعض المتنوط المحشورة ما يوافق كلام المصنف من وجوب
 حكومة العبد في لحيته لكن صرح النزاري بان الفتوى
 على لزوم نقصان القيمة اذا الرتبته كما ذكره المحشي وفي
 كونه هرة وفي لحيته وقد حمل كلام المصنف على ان العبد مراده
 بقوله وفي لحيته حكومة عدل يعني في اجماعه وبعض
 الصور لانه تحبته حكومة عدل في صورته ما اذا
 ثبتت ايضا كما صرح به مشايخنا قال في شرح المحمدين
 ملك عند قول الماشن وكذا لو ثبتت في اخر يعني اذا خلق
 لحيته فثبتت ايضا لم يجب شي عند اي حبيفة الى
 ان قال وفي العبد حكومة اي اذا خلق لحيته عند فثبتت
 ايضا ففيه حكومة عدل عند اي حبيفة لان قيمته تنقص

به وأوجباها فيها أي في الحكم والعبد انتهى و2 الزاوية
 و2 العبد إذا انتهت بصلاحه عند انتهي قلنت
 و2 هذا الحمل بعد والمراد لا يدفع الإيراد إلا أن يحمل على أن
 المصنف اطلع على صحيح القول الآخر والمصنف واطلاع عليه
 الرحمة والرضوان أو يقال إن المراد يدفع الإيراد إذا
 دل عليه دليل كما صرح به العلامة الشيخ أبو بكر الشنقري
 بلميد العلامة ابن قاسم شارح الورقات ولذا ذكر تفسير حكومة
 العدل لتمييز الفائدة اختلف فيها قبل ما يحتاج إليه من
 النفقة واجرة الطبيب وغيره كذا في منية المفتي و2 الفتاوى
 الولوالجية واختلف المتأخر في تقدير حكومة العدل و
 المختار قولان أحدهما أن ينظر الحائض عليه لو كان عبد الم
 تنقص ذلك الجراح من قيمته فيجب مقدار ذلك من دية
 إن كان ينقص عشر القيمة وجب عشر الدية وعلى هذا المال
 والثاني أن ينظر مقدار هذه الجراح من أقل الجناية
 التي لها إرث مقدرة في الشريعة الشريفة وفي الموصحة فإن
 كان مقدارها من الموصحة نصها وجب نصف إرث الموصح
 وإن كان ثلثا فثلث فينظر المعنى إن أمكنه الفتوى بالثاني
 بأن كانت الجناية على الرأس والوجه يفتى بالقول الثاني
 وإن لم يرتب يفتى بالقول الأول وإن شافى بالاول
 لأنه ليس به نعتي واعلم أن حكومة العدل تحب في
 عشرين موضعاً الحارص والذاميه والباصعه والملاحة

٢٧٤
 والسمحاق وذكر الحصى وذكر العين وذكر الصبي ومقطوع
 الحشفة ولسان الاحسن ولسان الصبي الذي لم يتكلم
 بعد وعين الصبي إذا لم يفرق صحتها والقائمة الزاوية
 منها السور وما دون الموصح والسن السوداء واليد الشلا
 والرجل الشلا والاصبع الزاوية وقطع الكف من نصف الساع
 فم الكف نصف الزاوية والساع حكومة عدل وإن قطع
 اليد من المرافق فم الكف دية اليد و2 المرافقة حكومة
 عدل **قول** المصنف ولا تسمع الدعوى على العبد بقيمة سيده
 مطلقاً ولو وجدته بمجلس القاضي و2 فتاوى قاضي خان
 ما يدل على سماع الدعوى عليه بقيمة سيده في صور ما إذا
 وجد العبد بمجلس القاضي بل يدل كلامه أنه إذا لم يجد
 بمجلس القاضي وإذا لم يده بالاعوى عليه تسمع الدعوى
 عليه بقيمة سيده ويكفي إذا نه فانه قال لو ادعى على عبد
 محبب استهلكه كالسليم أن يذهب به إلى القاضي إلا إذا
 سيده لأنه يشغله عن خدمة مولاه وإن وجدته بمجلس
 القاضي حلقه انتهى وأجلى لا يكون إلا بعد دعوى قلت
 و2 الظهيرية ويقام أحد على العبد إذا أقرب الزنا أو غيره
 مما يوجب الحد وأن كان مولاه غائباً وكذا القطع والقصاص
 لأن الوصوب عليه باعتبار النفس وأبو حنيفة يفرق بين
 حجة البينة والافتراض باعتبار أن المولى حق الطعن بالبينة
 دون الافتراض انتهى **قول** المصنف وعكس الكفار أطلقهم

فمثل المدير والمكاتب واحكم ان الكفار لا يملكون بالعبودية
 حرنا ولا مديونا ولا مكاتبنا ولا ام ولدنا كما في الكفر وغيره
 فمراد المصنف بذلك القن لان العبد اذا اطلق يراد به الكامل
 في العبودية وهو القن اقول وقد تيسر بفضل الله
 سبحانه وتعالى بعض احكام للعبيد نذكرها هنا هاتمتما
 للمقابلة فمنها اذا اودع ما لا عند العبد المحجور فاستهلكه
 لا يواخذ باليمين في احوال عند ابي حنيفة ومنها اقرار
 العبد ما لا فاستهلكه لا يواخذ به في احوال عند ابي حنيفة
 ومنها اعاره شيئا فذكر ومنها ان اجنبا يملك على العبد
 فيما دون النفس لا يتحملها العاقل في قولهم كما في احوال القدي
 ومنها اذا عصب محجور مثله مات في يده ضمن كفا في
 الكفر لانهم مواخذ بافعالهم ومنها في يد العبد نصف قيمته
 لا تزد على خمسة الا في الاحتمية كذا في احوال الفلاني قول
 المصنف ويصلح ناظرا الى اخره اقول قال في الاسراف
 في باب الولاية على الوقف الاولى الامين القادر بنفسه
 او نائبه لان الولاية مفيدة بشرط النظر وليس من النظر
 تولية احوال لا يكل بالمعصود وكذا تولية العاجز لان
 المعصود لا يحصل به وليتوك فيها الذكر والانثى وكذا
 وكذا الاعمي والبصير وكذا المحجور ومن قد في اذا تاب
 لانه امين في قول المصنف لا يصلح للشهادة اقول
 المذكور في كتب من اختلفوا ان شهادة الاعمي لا تقبل مطلقا
 وقال

احكام الاعمي

وقال زفر تقبل فيما يحري فيه الشا مع وهو رواية
 عن ابي حنيفة والصحيح انها لا تقبل مطلقا اقول
 وهنا تنبيه وهو انه هل اذا حكم القاضي بشهادة الاعمي
 مع شاهد اخر او بشهادة اعميين ينفذ حكمه واحاله
 هذه ام لا وارجو احسانه لو قبل القاضي شهادة الاعمي
 وقضى بها نفذ هكذا ذكره نضا العالم العلامة **يعقوب**
 بائنا في حاشية شرح الوقاية قال اعلم ان المصنف
 تبع صاحب الهداية ونظم كثيرا من الشهادات في سلك
 واحد وقال لا تقبل ولم يبين انه لو قبل القاضي وحكم بها
 هل يصح حكمه ام لا مع انه يصح في بعضها دون بعض وانما
 ابي ذلك وافضل ان شاء الله سبحانه وتعالى في شهادته
 الاعمي لو قبل القاضي وحكم بها يصح حكمه لانه فضل مجتهد
 فيه حيث قال ما لك تقبل شهادة مطلقا بالبصير
 وصرح بهذا في الكتب التي اقول لكن ذكر العلامة الكمال
 خلافا في نقاد قضا القاضي بخلاف مذهبه ثم قال هذا
 كله في القاضي المجتهد فاما المقلد فانما ولاء السلطان
 لحكم مذهب ابي حنيفة مثلا فلا يملك المخالفة فيكون
 مغرولا بالنسبة الى ذلك احكم انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المصنف الاحكام الاربعة قال في المستصفي الخ
 اقول وقد ذكرنا هنا ضابطا للمقتصر والمستدبان في
 ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتصر وما لا يصح تعليقه يقع

الاحكام الاربعة

مستنداً كما في البحر المحيطة عن تلخيص اكام مع ذكره المصنف
في باب التخليق وقد ذكرنا من انما من العروغ ما يدل على
ذلك فقالوا ان الطلاق المخرج من الاحيق موقوف على اجازة
الزوج فاذا اجازة وقع مقتضاً على وقت الاجازة ولا يستند
بخلاف البيع الموقوف فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع
حتى ملك المشتري الزاوي المصلحة والمنفعة **اقول**
وقد سئل عن مقتضى اللسان اذا اطلق بالاشارة
او اعتق او باع او اشترى ودامت عقلته الى الموت
هل يقع ذلك مستنداً او مقتضاً فاجبت بقول قال
الشيخ الامام الوالد في من العفار تنوير الابصار بعد
ما ذكر ما يتعلق بمقتضى اللسان وظاهر كلامهم في هذا
الموضع انه اذا اقر بالاشارة او اطلق بها او باع او اشترى
بحمل ذلك موقوفاً فان مات على عقلته جاز ذلك كالم
مستنداً ولا فلا قال ولم ار من صرح بذلك من مشايخنا
لكن ظاهر كلامهم بفساده انتهى **اقول** لكن ما نقلت
لك عن مشايخنا من الصابط يقتضي وقوع الطلاق
والعتاق وكيفية ما يقع تعليقه بالشرط متعصراً
كما لا يخفى وهو مخالف لما نقلت لك عن شرح تنوير الابصار
والله سبحانه وتعالى اعلم وفي تلخيص اكل الطريق ثبوت
الاحكام اربعة الاقتصار والانعقاب والاستناد والتبيين
اما الاقتصار فهو ثبوت الحكم في احوال كالتباعد والبيع والطلاق
والعتاق

٢٧٦
والعتاق وغيرها واما الانعقاب فهو صيرورة ما ليس
بعلية كالتعلقات واما الاستناد فهو ثبوت الحكم في
احوال مستنداً الى ما قبله كوجوب الزكاة فانه متحقق
عند احوال مستنداً الى وقت وجود النصاب واما التبيين
فهو ان يظهر في احوال ان الحكم كان ثابتاً من قبل كما اذا
قال ان كان يزيد في المدارق انت طالق وتبين في العدة
وجوده فيها فان الطلاق يقع من الوقت الذي صدر فيه
التوك حتى يعتبر ابتداء العدة منه لا يقال على ما ذكر
لا فرق بين الاستناد والظهور لظهور الفرق بينهما بخلاف
الشرط فان شرط الاستناد قيام المحل حال ثبوت الحكم وعدم
الانقطاع من وقت ثبوت الحكم الى الوقت الذي استند
اليه كما في النصاب للزكاة وليس ذلك شرطاً من التبيين
حتى لو قال ان كان يزيد في المدارق انت طالق فحاضت ثلاث
حيث لم يطلها ثلاثاً لم يظهر انه كان في الدار في ذلك الوقت
لا يقع الثلاث لانه تبيين وقوع الاول وان ايقاع الكلام
كان بعد انقضاء العدة **قول** المعنى لو قال انت طالق
قبل ان يموت فلان الى آخره **اقول** الذي يظهر في الفرق
الاقدوم غير متحقق وغير لازم فانه قد لا يقدم ابداً واما
موت فلان فهو متحقق لازم واذا كان له في صورة موت
فلان علقه بامر كائناً البتة فيستد في صورة القدر
علقه بامر غير متحقق فيقتصر على وجوده هذا ظهر والله اعلم

ونفالحا علم ولكن الفرق في المتصني كما ذكره العلامة المصنف
قول المصنف واما في الوقف فقد قال قاضي خان في
 فتاواه من الشهادات الى اخره **قول** قال المصنف
 في بعض مولفاته بعد ذكره لمصلحة قاضي خان هذه
 ينبغي ان يلحق بمسائله وكن المدرسة المذكورة في فتاواه
 قاضي خان كل شيء يتعلق بالوقف وهي مسائل منها ان
 بعض ذرية الواقف المروطة بالاستحقاق اذا سقطت
 لغيره لا يسقط له ان ياخذ ومنها المروطة بالنظر اذا سقط
 حقه منه لا يسقط ومنها ما له وطيفة في وقف كالامام اذا
 سقط حقه من معلوم منه سنة مثلا لا يسقط ولم لاخذ
 الا ان يكون الناطق قد استهلكه فيكون ابراء ومنها ان من
 اسقط حقه من وطيفة لا يسقط حقه وكذا من فرغ عن
 قرض طيفة لغيره ولم يكن يدين القاضي الا ان السهم
 قاسم في فتاواه فتنى بسقوط حقه بالخراج لغيره ولم يستند
 الى نقل وخول في ذلك **قول** المصنف ولو قال وارث
 تركت حتى لم يسطل حقه **قول** وفي الفصول العمادية
 الوارث اذا قال تركت حتى لا يسطل حقه لان الملك لا يسطل
 بالترك واحق يسطل بالترك حتى ان واحدا من العائنين لو
 قال قبل القسمة تركت حتى يسطل حقه وكذا لو قال المرتهن تركت
 حتى يحبس الرهن يسطل انتهى وفي فتاوى قاضي خان
 من كتاب الشرب وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهره
 ان

المسائل التي لا تسقط
 بالاسقاط من الوقف

ان حق الموصي له وحق الوارث قبل القسمة مثا كما يحتمل
 السقوط بالاسقاط انتهى **قول** ما في فتاوى قاضي
 خان يخالف كلام المصنف وما في العمادية لان كلام المصنف وما في
 العمادية مطلق كما ترى فينتظم ما قبل القبض وبعد
قول يمكن حمل المطلق على ما ذكره قاضي خان عن خوله
 ناده من التفصيل او يترك على اطلاقه ويحمل على ان في المسئلة
 خلافا والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ومنها حق القسم
 الى قسمة وان كان لها حق الرجوع لان حقها لم يكن ثابتا
 بعد فيكون مجرد وعد فلا يلزم كما في المعبر **قول**
 ينبغي عدم حل الرجوع لانه خلف في الوعد وهو حرام
 كما في الذخيرة وقد صرح صدر الشريعة وغيره بان الرجوع
 في العمادية قبل الوقت مكروه لان فيه خلف الوعد فعلى
 هذا يكون معنى قوله لهما ان ترجع اي يصح لهما ذكر والبرار
 من صرح بكراهة رجوعهما والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف وقد وقع الاستنباه في مسائل الى اخره **قول**
 وقد سالت عن رجل اسقط حقه في المروزة فخطرت هبل
 يسقط ام لا فاجبت الظاهر انه ان كان له رتبة الطريق فلا
 يسقط لان الملك لا يسقط بالاسقاط وان كان له حق المروزة
 فقط سقط اخذ من مسئلة الحايية وهي مسئلة المسيل
 المتقدمة واخذ من قوله الاصل في الحق والسقوط
 بالاسقاط **قول** المصنف فلا يعود الترتيب الى اخره

في المستقبل اقوله اما
 جاز لها الرجوع محرم

اقول هذا هو الصحيح لان التناقص تلاشي فلا يكتمل
العود كالماء القليل اذا تنحس فدخل عليه الماء تجارى
حتى كثر وسال ثم عاد الى القلة لا يعود نجسا واختاره
الامام السرخسي والامام البرقي وصححه الكاظم وفي
النهاية والمعالج وعليه الفتوى وقيل انه يعود الترتيب
واختاره في الهداية وقال انه لا ظهر **قول** المصنف خلا
ما اذا سقط بالبيان الى اخره **اقول** وفي منية المفتي
ما يخالف هذا قال في صلاة فتذكرها بعد شهر خلا
تحتوي الوقت مع ذكرها هو المختار في هذا فيد ان كل
يعود التناقص بالبيان بالتذكر وبه جزم شيخ الاسلام
الوالدة تنوير الابصار قلت وقد صرح المصنف في
حجته بملأ منية نقل عن المحتسب والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف فلو دبح اجلد بالتشميس ونحوه الى اخره
اقول المراد بنحو الترتيب واللقاء الترتيب وهذا
الدباغ حكى وفي السراج جعل فيه واثنين وجعل عدم
العود نجسا هو الاظهر قال فان عاد المدبوغ لعود
نجسا وفي رواية لا يعود نجسا قال في المحندى وهو
الاظهر وفي البيهقي للزبيعي جعل عدم العود قولما
وجعل عوده نجسا **قول** اي حيفة قال في بحث
فرك المني ثم اذا فرك حكم بطهارته عندها وفي اظهر
الروايتين عن ابي حنيفة نقل النجاسة بالفرك وكذا

حكم بطهارته حتى لو اصابه ما عاد نجسا عند ولا يعود
عندها ولها اخوات منها ان الخفيف اذا اصابه نجس
وذلك ثم وصل اليها اليه ومنها الارض اذا اصابها نجاسة
وذهب اثر النجاسة ثم وصل اليها الماء ومنها جلدة الميتة
ومنها جلدة الميتة اذا دبغ بالشمس او الترتيب ونحو
ذلك عن الدباغ احكى ثم اصابه الماء ومنها البيرة اذا وجب
نزع ما بها فغار الماء ثم عاد فكلها على الروايتين والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المصنف وكذا البيرة اذا غار ماؤها الى
اقول وصحح هذا قاضي خان قال يبرئ نجس فغار الماء
ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة الترح
فيها وجب نزع عشرين دلو او نزع عشرة فلم يستق الماء ثم عاد
بعد ذلك لا ينزع منها شيء وفي الفقيه في اجماع عن شدداد
قارئة ما تنتد بيرة وغار جميع ما بها ثم عاد فهو طاهر
ولو غار منه مقدار عشرين دلو او طهر الباة وعن ابي يوسف
ينزع منها دلوين محمد بن عيسى وعن محمد بن سلمة
انه ينحس وروي هشام عن محمد بن سلمة **اقول**
وقد حواه ابو الليث عن نصر وانه ارفق بالناس وبه
جزم في النزاهة قلت وفي البحر للمصنف نقلا عن الجواب
ان الاصح عدم العود نجسا لانه بمنزلة الترح انتهى قلت
وفي كلام المصنف اطلاق في محل التقيد لانه انما يكون الاصح
عدم العود فيما اذا جف اسفل اما اذا غار ولم يجف

اسفله فالاصح العود كما في السراج الوهاج ونقله ايضا
المصنف في محله واحمد لله على نعمه احسن التي عمت
الاصول والعروض **قول** المصنف احكام المعتوه احكام
الصبي العاقل الخ **اقول** اعلم ان العتقة افة توجب
خللا في العقل فيصير صاحبه مختلط الكلام بطلبه
يعني كلامه بكلام العقل ونقصه بكلام المجانين وكذا
سائر الامور وهو كالصبي مع العقل في كل الاحكام حتى لا
يمنع صحة القول والعقل وله احكام منها انه لا يخاطب كالمع
فلا يجب عليه العبادات ولا تثبت في حقه العقوبات وفي
التقويم ويجب عليه العبادات احتياطا ذكره في التمهيد
ومنها انه لا يلي على غيره لانه عاجز بنفسه وسياحه تتركه
بلا عهده عليه ومنها صحة اسلامه ومنها انه يتفق قبحه
بيعه ومنها انه لا يوجب العرض عليه عند اسلام امراته
ومنها انه يضمن ما ائتمه وليس ذلك بعهد لانه شرع جبر
وكونه معتوها لا ينافي عصية المحل كذا في الوصول الى
تحرير الاصول وقال المصنف في بحث نواقض الوضوء
عند قول المصنف صاحب الكفر واعما وجنونا وما
العتة فلم يذكره من النواقض ولا بد من بيان ان
حقيقته وحكمه اما الاول فهو افة توجب الاختلال
بالعقل بحيث يصير مختلط الكلام فاسد التدبير
الا انه لا يضرب ولا يثبم واما الثاني فقد اختلف فيه على

كثيرة اقوال فتواصول في الاسلام وشمس الائمة والمنا
والمفتي والتوضيح انه كالصبي مع العقل في الاحكام فيوضع
عنه الخطاب وفي التقويم لا يري الدبوسي ان حكمه حكم
الصبي مع العقل الا في العبادات فان لم تستقط عنه
الوجوب احتياطا في وقت الخطاب ورد مصدر الاسلام
بالسرا فيقع جنون فمنع الوجوب لانه يقف على العوا
وفي اصول البستي ان المعتوه ليس بمكلف باذ العبادات
كالصبي العاقل الا انه اذا زال العتة توجه عليه الخطاب
بالاداء حاله وبفضا ما مضى اذا لم يكن فيه حرج كالقليل
فقد صرح بأنه يفضى القليل دون الكثير وان لم يكن مخالفا
فيما قبل كالنائم والمغمى عليه دون الصبي اذا بلغ وهو
اقرب الى التحقيق كذا في شرح المفتي للهندي وظاهر
كلام الكل الاتفاق على صحة ادائه العبادات امام من جعله
كالصبي العاقل وقد صرحوا بصحة عبادته فيفهم منه
ان العتة لا ينقض الوضوء انتهى كلامه في السراج المحال عليه
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف احكام المجنون الى
آخر **اقول** اعلم ان المجنون افة سماوية اي من قبل
صاحب السمع الشريف بالا اختيار للعبد فيه وهو اختلا
القوة المميزة بين الامور الحسنه والقيمه المعك
للعواقب بان لا يظهر آثارها وتتفطل افعالها انما تنقص
حيل عليه دماغه واصل الخلقه واما خروج مزاج الدماغ

نفي عن المجنون

عن الاعتماد بسبب خلط او افلا واما الاستيلا
الشيطان عليه والعاكيات العاسدة اليه بحيث
يقدر ويخرج من غير ما يصلح سببا كذا في التلويح
وعرفه بعضهم بانه افلا محل الدماغ تبعث على الاقدام
على تضاد مقتضى العقل من غير ضعف في اعضائه
ويستقطب كل العبادات المحتملة للسقوط كالصلاة
والصوم ولا يستقطب تضاد المتلذذات ووجوب البرية
والارض ونفقة الاقارب كما لا يستقطب عن الصبي ولكنه
اذا لم يمتد احق بالنوم عند علمنا استيلا لانه
اذا لم يمتد لم يكن موجبا للحج على المكلف في ايجاب
الغضا بعد ريق النوم واما اذا امتد صار لزوم
الادامه ويدا الى الحج في الغضا لدخوله في حد التكرار و
هذا الاستحسان في الجنون العارض بان بلغ عاقل
مجنونا واما الجنون الاصل بان بلغ مجنونا فمثل الصبا
عند ابي يوسف حتى لو افاق قبل مضي الشهر بعد بلوغه
مجنونا او قبل تمام يوم وليلة من وقت البلوغ لم
يلزم قضاء ما مضى وعند محمد وهو ظاهر الرواية هو
العارض وقبل الاصل على العكس وجه الوقف ان الجنون
الحاصل قبل البلوغ حصل في وقت نقصان الدماغ على
ما خلق عليه من الضعف الاصل وكان امرا اضليا فلا يمكن
احاقه بالعدم كالصبا واما الحاصل بعد البلوغ فقد حصل

بعد كمال الاعضاء فلان منصوصا على المحل الكامل
بالجواز انه عارضته فيمكن احاقه بالعدم عند استيفاء
الحج كالنوم والاعمال وحده لا امتداد في الصلوات ان
يؤدى على يوم وليلة لكن باعتبار الصلوات عند محمد
رحمه الله سبحانه وتعالى يعني ما لم تنص الصلوات على الاستيفاء
ففيه القضا وباعتبار الساعات عند ابي حنيفة حتى لو صلي قبل
الزوال لا يصح عليه بذا فاق في اليوم الثاني بعد الزوال
لا قضا عليه عشر هلاله من حيث الساعات اكثر من يوم
وليلة وعند ما لم يمتد الوقت العصر حتى يصير الصلوات
شاقا دخل في حد التكرار والامتداد في الصوم باستيفاء
الشهر اعلم ان الامتداد يحصل بالكررة ولما لم يكن لها
نهاية يمكن صحتها اعتبارا ذاتها وهو ان يستوعب العذر
وظيفة الوقت الا ان الوقت الصلاة يوم وليلة فاكدت
لزمها بدخولها في حد التكرار ووقت الصوم وقت مدد
فاعتبر نفس الاستيعاب فيه وفي الزكاة باستيفاء الحول
وهو الاصح لان الزكاة لا تدخل في حد التكرار الا بدخول
السنة الثانية وابي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى اقام
الزكاة مقام الكل تيسيرا فان اعتبار اكثر ايسر وافق
على المكلف من اعتبار الكل وحده امتداده في باب التكاثر
نمرو عليه الفتوى كما في الزكاة وفي الوكالة حول على الصحيح
في باب الوصية قيل حول وقيل مفوض الى راي القاضي وعليه

الفتوى الا ان يحتاج الى تقديره فيقدر بحول عليه
المعتق كما في بعض شروح القدوري ومن احكام
المحتوى ان لا يقع طلاق ومنها ان لا يقع عتاقه ومنها
بطلان تصرفاته من بيع او شراء **قول** المحتسب الاسمي
في المحتوى اذا لم يكن محمدا احكامه بالنوم الى اخره
اقول اطلقه فيسئل الاصل والطارى وقد علمت
اختلاف فيه بين ابى يوسف ومحمد وقد ذكر اختلاف
في الكونج لكن جعل في شرح الماير قول محمد هو
ظاهر الرواية كما قدمته كذا والله سبحانه وتعالى اعلم
بالصواب **قول** المصنف احكام المحتسب المشكل **اقول**
اعلم ان المحتسب هو ذى ذكرا او من عرك عن الاميرة
جميعا وهو في اللغة يدل على التكسر واللين ومنه يقال
محتسب في كلامه اذا لان وتكسر اعلم ان الله سبحانه وتعالى
خلق البشر ذكرا او انثى كما قال سبحانه وتعالى وبن
منها رجالا كثيرا ونساء وقال عز وجل يهب لمن يشاء
انا نأويهم لمن يشاء الذكور وقد بين حكم كل واحد
منها ولم يبين سبحانه حكم من هو ذكر وانثى فدل
على انه لا يجمع الوصفان في شخص واحد وكيف
يجمعان وهما متضادان وقد جعل علامة التمييز بينهما
الا انه لم يرفع الانتباه بان يوجد الانسان ولا يوجد
التمييز فان بال من الذكر فعلام وان بال من الانثى فانه

لان عليه الصلاة والسلام سئل عنه كيف يورث فقال
من حيث يورث وعن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
عنه مثله وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا
فمكمل ولا تعتبر الكثرة عند ابى حنيفة واذا بلغ
فان خرجت الحية او وصل الى امرة او احتلم فذكر
لان هذه الاشياء من علامات الذكر وان ظهر له ندى
اولى او خاض او جمل او امكن وطيه فامارة لان
لغيره من علامات النساء وان لم يظهر له علامة اصناف
وتعارضت العلامات فهو محتسب المشكل وقد
ذكر المصنف له هاهنا احكاما وحاصلا ان يوجد في
امره بالا حوط وان لم يجد سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف وحاصله انه لا انثى في جميع الاحكام الا الى اخره
قول يرعى ما ذكر انه لو نزل المحتسب لن ولم يعلم انه
امراه بل كان مكلا لم يتعلق به التخصيم احتياطا وان لم يعلم
ذلك لم يتعلق به تخريم ويرد عليه ما ذكره الشيخ الرازي
في مع العفار نقلا عن البحر نقلا عن السراج الترهات
قال لو اوج رجل ذكر في فرج حتى مشكل لم يجب الغسل
عليه والله سبحانه وتعالى هو الموفق **قول** المصنف ومنها لا يظهر
ذكر على قول **اقول** والله اعلم انه لا فرق بين منيه
ومنها قال ابو بكر محمد بن الفضل من الراية رقيق
صغر البول فلا يظهر الا بالفضل والصحيح انه لا فرق

بينهما وبعدد الفرق حزم الشيخ الاسلام والوالد في مختصره
 تنوير الابصار ومنى بابس تفكر اي يظهر ان طهر راس حشفه
 ولا يفضل بالفرق بين منيه ومنها ونوب وبدن على
 الظاهر قال في شرحه على الظاهر من المذهب والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المصدر لا تكبير تشريف اقول **المصدر** اطلق
 عدم الوجوب فمثل ما اذا اقتدت بمن يجب عليه مع انه
 يجب عليها بطريق التبعية وبه صرح في الكثر وقال
 شيخ الاسلام والوالد في تنوير الابصار وجب تكبير التشريف
 مرة الله اكبر الى اخره عقب فرض ادى بجماعة مستحبه من
 في عرفة الى عصر العيد على ما هم فيه ومقتدى مسافر
 قروي او اميرة انتهى والميله سريرة **قول** المصنف
 واختلافه في جواز كونها بنية الى اخره اقول **قال** بعض
 المحققين واما الانبي فلا تصلح ان تكون نبيا قال في تفسير
 الرياض خلافا للاشعر **وقال** العلامة العمدة الغزي
 في شرح تهويل العبد وما ياسب الى الاشعر من حوان
 نية الانبي لم يصح عنه كيف وقد شرط الذكورة في اختلافه التي
 في دون السوء انتهى كلامه قلت وفي المسارحة للكمال
 شرط السوء الذكورة وكونه اكمل اهل زمانه عقلا وخلقا وخلق
 وقوة راي والسلامة من دناءة الاباومحج الامهات والفتن
 والعيوب المنفرة كالبرص والحذام وقلة المروءة كالاكل على
 الطريق ودناءة الصاعكة كالحجارة المزركية **وقال** وخالف
 بعض

الوالد

بعض اهل الظاهر واخذ يشترط الذكورة حتى حكموا بنبوة
 من عليها السلام وفي كلامهم ما يشير بان الفرق بين الرسول
 والنبى الدعوة وعدمها وعلى هذا لا يستدلان اشتراط
 الذكورة لكون امر الرسالة مبنيا على الاشتهار والاعلان
 والتردد الى المجمع للدعوة ومبنى حاله على الاستر والانفراد
 واما على ما ذكره المحققون من ان النبى انسان بعينه الله
 تعالى لتبليغ ما وحي اليه وكذا الرسول فلا فرق وتما
 نظره شرحها اقول **وقد** نقل القاضي في تفسيره ان
 الاجماع على انه بتمامك وتعالى لم يستثنى امرأة لقوله سبحانه
 وتعالى وما ارسلنا قبلك الا رجالا قلنا واعتد قاضي الفطنان
 سراج الدين على بن عثمان في منظومته المشهورة يقول
 العبد اقول **ولا** يصح المرأة للامامة العظمى اذ من شرط
 الامامة العظمى الورع والعلم والكفاة والذكورة قال في
 شرح المسارحة واشترط الذكورة لبيان اقامة المرأة لا تصح
 اذ النساء قصات عقل ودين كما ثبت في الحديث الصحيح
 ممنوعات من الخروج الى مشاهد الحكم ومعارك الحرب
قول المصنف ولا تدخل النساء الفرائض الى اخره اقول **المصنف**
 في عبارة الولوالجية السلطان اذا علم اهل القرية فارادوا
 القسمة قال بعضهم يقسم على قهر الاملاك وقال بعضهم يقسم
 على الروس وقال بعضهم ينظر فان كانت المرأة لتخصيص الاملاك
 قسمت على قهر الاملاك لانها مونة الملك فصار كونه خسر النهر

ولا تدخل البنات في الفرائض

الذي عنده من الخير

وان كانت الغرامة لتخصين الابدان قسمت على قدر الروس
 التي تنقص من لاهنا مونة الرأس ولا شيء على النساء والصبيان
 لانه لم يتبع من انتهى **قول** المحنة ولا يصح نذر **اقول**
 وبه صرح العلامة المحنة في البحر حيث قال قالوا ولو نذر
 الكافر بما هو قربة لا يلزمه شيء انتهى قلت وبه صرح الكمال
 ايضا في شرح الهداية **قول** المحنة ولا يجذب لرب الحمر
اقول وفيه منية المفتي سكر الذي من كلام حديث الامام
 نقل ذلك عن السراجيه معلما لها بالسبب قلت لكن رايته
 في نسختي من السراجيه ما يخالف ذلك قال انه في اذا سكر
 من ثوب الحمر لم يجد هو الاصح انتهى بلفظه **اقول**
 وهذا مشكل فليحل له ما يده في الساجيه او ناقصه في منية
 المفتي وفي فتاوى قاري الهداية سيل عن الذي اذا سكر
 هل يجد او لا اجاب اذا شرب الحمر وسكر منه المذهب انه
 لا يجد وافتى الحسن بن زياد بحره وقال بعض مشايخنا
 وما قاله الحسن حسن لاذ السكر حرام في جميع الاديان فاذا
 اعتقدوا حرمة الحمر يحكي عليهم فيها احكام المسلمين من كذب
 شربها والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحنة ويضمن ثلثها
 الى اخره **اقول** اطلقه فمثل كل اطلاق وليس كذلك لان
 المسلم اذا اشتراها من الذي يترافعها فلا ضمان لانه قضا
 بالانه في ضمن العقد الفاسد كما قرره في المذهب الزاهدي
 في شرح القنوري وكذا في الفتاوى لكافطية **قول** المحنة

والمعتد انه لا يركبون مطلقا الى اخره **اقول** وفي فتح القدير
 واختار المتأخرون ان لا يركبوا اصلا الا اذا خرجوا الى قرية
 ويخونها او كان مريضا وحاصلا انه لا يركب الا ضرورة فيركب
 ثم ينزل في مجامع المسلمين اذا امر بهم انتهى **اقول** اعلم
 ان العلامة كمال الدين قال في فتح القدير ولا شك في منع
 استكتابهم وادخالهم في المباشرة التي يكون بها معظما عند
 العاملين بل ربما يقف بعض المسلمين خذمة له خوفا من ان
 يتغير خاطره منه فيسعى به عند مستكتبه سعاية فوجب له
 منه الضم انتهى وهذا وارد على قول المحنة حكمه حكم المسلمين
 فانه يفيد انه يجوز استكتابهم وادخالهم في المباشرة الا ان
 يقال ما ذكرتم من عدم جواز استكتابهم وادخالهم في المباشرة
 يستفاد من قول المحنوي في تعظيمه كما لا يخفى **اقول**
 وقد كتبت خالدين الوليد الى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما
 يقول له يا سالم كات نصرا في لا يقوم حجاج الشام الالبه
 نكتب اليه لا نتعلمه فكتب اليه خالدا اذ امرت له جناح المال
 فكتب اليه عمر رضي الله عنه لا نتعلمه والسلام وكتب في
 الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وشرق قدره وخرج ان مشركا
 لحقه ليقاتل معه فقال اني لا استعين بمشرك ودخل ابو
 موسى الاشعري على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما فوفى
 عليه حساب العراق فقال ادع كاتبك يقرأه على فقال انه
 لا يدخل المسجد قال ولم قال انه يقرأه فوفى عمر رضي الله عنه

بالدواة فلو اصابته لا وجعته لم قال لا تغزوهم بعد ان
اذلم الله ولا تا مسوهم بعد ان خوفهم الله ولا تصدقوهم
بعد ان كذبه الله **قول** المصنف وخرج المرتد فانه الى اخره
اقل اعلم ان المسلم يربث من المرتد عندنا وعند الامام
الشافعي رحمه الله سبانه وتعالى لا يربث المرتد احدا ولا يربث
احد بل ماله في بيت المال وانما ويرث عندنا لان ارث
المسلم منه منذ الى حالة اسلامه ولذلك قال ابو حنيفة
رحمه الله سبانه وتعالى ان يورث منه ما اكتسبه في زمان اسلامه
ويكون ما اكتسبه في زمان ردة فياخذ للمسلمين يوضع في بيت
المال ووجه قولنا ان لجميع لو رثته ان المرتد لا يورث على ما
اعتقده بل يجبر على العود الى الاسلام فيعتبر حكم الاسلام في
حقه **فالب** اذكر هنا شيئا من احكام الملائكة عليهم
السلام قبل التوزيع في احكام الجن نتمنا للفايدة وقد
جمعت في ذكر رسالة مستقلة **فاقر** الملائكة
لا توصف بالذكورة ولا بالانثى واما الملك بانه جوهر بسيط
ذو حياة ونطق عقلي وهو واسطة بين الباري عز وجل
والاجسام الارضية فمنه عقلي ومنه نفسي ومنه جسماني
واعلم انه قد اختلف العقلاء في حقيقة الملائكة بعد
التعاقب على انهادوات هو جوده قائمة بانفسها قد ذهب
اكثر المتكلمين الى انها اجسام لطيفة قادرة على التمثل باشكال
مختلفة مستدلين بان الرسل كانوا يرونهم كذلك عليهم السلام

منها احكام الملائكة

و

وذهب الحكماء الى انها جوهر محبة في الخلق للمنفوس
الناطقة في الحقيقة وانها اكل منها قوة واكثر علمات
منها محي النسي من الاضواء منقسمة الى قسمين قسم شام
الاستغراق في معرفة الحق والتميز من الاشتغال بغيره
كما نعمت الله بقوله سبحانه الليل والنهار لا يغترون وهم
العليون المقربون وقسم يدبر الامر من السما الى الارض
كما جرى عليهم القلم الفقا والقدر وهم المديرات امرا
فمنهم سبانية ومنهم ارضية وقالت طائفة من الضارعة
في الغاضلة البشيرة الفارقة للابدان ونقل انه عليه الصلاة
والسلام قال اطت السما وحق لها ان تيط ما فيها موضع
قدم الا وفيه ملك ساجد او راكع وروي ان نبي ادم عليه
السلام عشر الجن وهما عشر حيوانات البر والكل عشر
الطيور والكل عشر حيوانات الجوى وهو كلهم عشر ملائكة
الارضن الموكلين وهو كلهم عشر ملائكة السما الدنيا وكل هو
عشر ملائكة السما الثانية وهكذا الى السابعة ثم كل اولئك
في مقابلة ملائكة الكرسي ثم قليل ثم جميع هو لا عشر ملائكة
سرادق من سرادقات العرش التي عدوها ستماية القبول
كل سرادق وعرضه وسهكه اذا قوليت به السموات والارض
وبابنه ما لا يكون لها عنده قهر محسوس ومأمنة مقدار
شبر الا وفيه ملك ساجد او راكع او قاع لم رجل بالتبج و
التقدسي ثم كل هؤلاء في مقابلة الملائكة الذين يحومون

في ادم

حول العرش كالقطرة في البحر ملائكة الدعج الذين هم
 اشياخ اسرافيل عليه الصلاة والسلام والملائكة الذين هم
 جنود جبريل عليه السلام لا يحصى عددهم ولا اجناسهم
 ولا مدة اعمارهم ولا كيفيات عباداتهم الا انهم يعلمون الجبر
 على ما قال سبحانه وتعالى وما يعلم جنود ربك الا هو
 وروى انه عليه الصلاة والسلام حين خرج به الى السما رأى
 ملائكة في موضع بمنزلة شرف يمشى بعضهم تجاه بعض فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجبريل عليه السلام الى اين
 يذهبون فقال جبريل لا ادرى الا اني اراهم منذ خلقت
 ولا ارى واحدا منهم قد رآته قبل ذلك ثم سالا واحدا منهم
 منذ كم خلقت فقال لا ادرى غير ان الله سبحانه وتعالى خلقني
 في كل اربعماية الف سنة كوكبا وقد خلق منذ خلقني اربعماية
 الف كوكب سبحانه وتعالى ما اعظم قدرته وما اوسع ملكه
 كذا في تفسير العلامة تاجي السعود العبادي واختلف
 في الملائكة الذين قيل لهم اني جاعل في الارض خليفة فقال
 هم ملائكة الارض وروى الصحاح عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنه انهم المختارون مع ابليس حين بعث الله سبحانه وتعالى
 ونعالي لمخاربه ابحن حيث كانوا سكان الارض فاسدوا
 فيها وسفكوا الدماء فقتلهم قليلا فذاخ جوعهم من الارض
 واحرقهم بجناير الحمار و بجبال وسكنوا الارض و
 خفف الله سبحانه وتعالى عنهم العبادة واعطى ابليس الارض
 ومكة

على ما ذكره في الكثر خلقه

ومكة السما الدنيا وخشا الله فكان يعبد الله سبحانه وتعالى
 تارة في الارض وتارة في السما واخرى في الجنة فاخذه
 العجب فكان من امر الله ما كان وقال اكبر الصمات والثمان
 رهن الله عنهم كل الملائكة لحوم اللفظ وعدم المخصص
 انتهى وفي شرح مقدمة الفقيه الى الله السرفندي الملك
 عند المتكلمين جسم لطيف يتشكل بأشكال مختلفة بقدرته
 الله سبحانه وتعالى اصله ماء كذا في تقديم الهرة ثم قلت
 وقد مت اللام فغفل ملاك ثم تزكيت هرة للتخفيف فغفل
 ملاك فلما جمعو اوردوها اليه فقلوا ملائكة وملائك الى ان
 قال وانما سميت الملائكة ملائكة لانهم رسل الله سبحانه وتعالى
 الى من سامع عبادته والايان بهم ان تؤمن بانهم عباد
 مكرمون غير البشر واجن لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون
 ما يؤمرون جعلهم الله سبحانه وتعالى رسلا الى من
 سامع عبادته مطهرون عما ابتلى البشر من انواع
 الشهوات والافات والناسل والاسباه ذلك ليسوا باولاد
 الله سبحانه وتعالى لا اولاد اتخاذا ولا اولاد ولادة تعالى الله عن
 ذلك وليسوا بذكور ولا اناث بل خلقهم الله سبحانه وتعالى
 من نور كذا روى عن ابن عباس ومنزلهم متفاوتة عند
 الله سبحانه وتعالى كمنزل الشيا والملائكة المقربون هم
 الكروبيون من الملائكة الذين حول العرش كجبريل وميكائيل
 واسرافيل ومن في طبقتهم وكل صنف منهم يكون ارفع في السما

الملك جبريل لطيف

فخبرهم اسد **مسألة** هل كانت محبة الملائكة
لادم او كيف احواله قال في العصور العمادية وتكلموا
في ان محبة الملائكة عليهم السلام لمن قال بعضهم كانت
به سميانه وتعالى ولكن التوجه الى ادم تشريفا وتكريما له
كالقبلة في الصلاة فان قلوبنا لله عز وجل والتوجه
الى الكعبة تشريفا لها وقال بعضهم لا كانت المحبة لادم
عليه السلام على وجه التحية والاكرام ثم سئلت بقوله عليه
الصلاة والسلام لو امرت احدا ان يسجد لاحد لا امرت
المرأة ان تسجد لزوجها انتهى **مسألة** اول من سجد
لادم عليه السلام من الملائكة الكرام جبريل كذا في قصص
الانبياء للكسائي **مسألة** من افضل اسرافيل او جبريل
الذي عليه مناخنا الخفية ان اسرافيل افضل من جبريل
وهو الاصح مذكور في تسمية الدهر من كتب مناخنا وفي
فتاوى ابن حجر الشافعي افضلهم اي الملائكة جبريل و
اسرافيل وتعارضت الاحاديث في افضلهما واكثرهما تداولا
على فضلية اسرافيل واطلق الفخر الرازي باهم رسول الله
واجاب عن قوله سبحانه وتعالى الله يصطفى من الملائكة
رسلا بان من النبيين لا للتبعية وفي كلام جماعة
غيره ان منهم رسلا وعباده لهم درجات حمله العرش
فالحامون حوله فالكبرة بل وميكائيل واسرافيل
وعزرائيل وملائكة الجنة والسر فكلوا كلون بني ادم فكلوا

بالط

بالطراف هذا العالم كذا في فتاوى ابن حجر **مسألة**
وفي البيهقي ان الملائكة ليسوا بذكور ولا باناث وليس
عليهم شعر المحبة ولكنهم مرد لان الذكر والعج انما كانا لقضا
الشهوة المركبة اعني شهوة الاكل والشرب والجماع وليس لهم
شهوة لجماع ولا شهوة الاكل والشرب قال كذا روى عن
قاضي القضاة ذكره في السعداويات قال واما حزاوهم
في دار الآخرة فالرضوا الذكر الجميل والنظر الى الاشياء السارة
والى الوجوه الحسنان لا الاكل والشرب كما هو حالهم في دار
الدنيا لا ياكلون ولا يشربون انتهى **مسألة** اجمع المفسرون
بان الملائكة ميون فضلا وتفق ائمة المسلمين كما قال
القاضي عياض ان حكم المرسلين منهم حكم النبيين سواء
في العصمة مما ذكرنا عصمتهم منه وانهم في حقوق الانبياء
والتبليغ اليهم كالا بتمام الامر واختلاف في غير المرسلين
منهم وقد هبت طائفة الى عصمة جميعهم عن المعاصي واخروا
بعدلهم سبحانه وتعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون
ما يؤمرون ويتبعون سبحانه وتعالى وما من الا له مقار
معلوم وانا نحن الصافون وانا نحن المسحون ونقول
سبحانه وتعالى ومن عنده لا يتكبرون عن عبادته ولا
يستخفون يسبحون الليل والنهار لا يفترون ونقول
سبحانه وتعالى ان الذي يرسل الملائكة ونقول
مما دنا الآية وقوله سبحانه وتعالى الكرام برز ولا يعصم

المطهرون وناوحي من السمعيات وذهبت طائفة أخرى
 ان هذا خصوص المرسلين منهم والمقرئين قال
 القاصي المذكور والصواب عصمة جميعهم وتنزيه
 منصفهم الرفيع عن جميع ما يحيط من ترثتهم ومنزلتهم
 عن جليل مفذاتهم مما احتج به من لم يوجب عصمة
 جميعهم قصة هاروت وماروت وما ذكرها اهل الاخبار
 ونقله المغيرة وروى عن علي وابن عباس وغيرهما
 وانتداهما **فاح** **لم** **الملك** **الله** سبحانه وتعالى ان هذه
 الاخبار لم يرو منها شيء الاصحح ولا سقيم عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وليس هو يوجب بقباس كذا في
 الشفاير قال والذي منه في القرآن اختلف المفسرون
 في الشفاير معناه وانكر ما قال بعضهم في كثير من السلف
 كما ذكره وهذه الاخبار من كتب اليهود واقرائهم كما
 قصة الله سبحانه وتعالى اول الايات من اقرائهم بذلك
 على سليمان عليه السلام وبغيرهم اياه وقد انطوت
 على شنع عظيمة وها نحن نخبر في ذلك ما يلبس غطاء
 هذه الاشكالات ان شاء الله سبحانه وتعالى **فاح**
 انه اختلف اولاً في هاروت وماروت هل هما
 ملكان او انسان وهل هما المراد بالملكين ام لا وهل
 القراء ملكين بالفتح او ملكين وهل ما في قوله سبحانه
 وتعالى وما انزل وما يعلمان من احد نافية فاكتر القراء

ان الله تعالى امتحن الناس بالملكين لتعليم السجدة وتبينه
 وان عمله كفر فمن تعلمه كفر ومن تركه امن قال الله سبحانه
 وتعالى انما نحن فتنه فلا تكف وتعليمها للناس لتعليم
 انذار بقولها لمن جاب طلب تعلمه لا تفعلوا كذا وكذا
 يفرق بين المؤمن والمؤمنين ولا تتخلوا بكذا فانه يفرق
 بين المؤمن والمؤمنين فلا تكف فعل هذا فعل الملكين طاعة و
 نصرهما فيما امر به ليس بمعصية وهي لغرضهما فتنه
 وروى ابن وهب عن خالد بن ابي عمران انه ذكر عنده
 هاروت وماروت وانما يعلمان الناس السجدة فقال
 عن نثرهما عن هذا فقرا بعضهم وما انزل على
 الملكين فقال خالد لم ينزل عليهما انما ما دون لما في
 تعليمه من طيرة ان يبين انه كفر وان امتحان من الله وانتلا
 فليكن لا نثرهما عن كما يبر المعاصي والكفر المذكور في
 تلك الاخبار وقول لم ينزل يريد ان ما نفيه وهو قول
 ابن عباس قال ملكي وتقدير الكلام وما كثر سليمان
 يريد بالسجدة التي افتعلت عليه الشياطين واستعتم
 اليهود قال لكن هاروت وماروت علمان
 من اهل بابل وقرا على الملكين بكسر اللام **فاح**
 المختار عندنا ان خواص بني ادم عليه السلام وهم الانبياء
 والرسولون افضل من جملة الملائكة وعوام بني ادم
 من الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل

خالد

من عوام بني ادم ونص قاضي خان على ان هذا هو المذ
 المرصني وروضة العلماء الامام ابي الحسن البخاري ان
 الامة اجتمعت على ان الانبياء عليهم السلام افضل الخليفة
 ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم افضلهم واتفقوا على ان
 افضل الخلفاء بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام جبريل
 وميكائيل واسرافيل وعزرائيل وحملاء العرش والروحانيون
 ورصونان ومالك واجمعوا على ان الصيام والتابعت
 والشهد والصالحين افضل من سائر الملائكة واختلفوا ان
 سائر الناس بعد هؤلاء افضل المسلمين ام سائر الملائكة فقال
 ابو حنيفة سائر الناس من المسلمين افضل وقال سائر الملائكة
 افضل لا يوحى قولا سميانه وتعايدخلون عليهم من
 كل باب سلام الاله فاذبر انهم يزورون المسلمين في الجنة
 والمزور افضل من الزائر **مسألة** نبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم ارسل الى الملائكة على الامم عند جمع محققين ومعنى
 ارسله صلى الله عليه وسلم للملائكة وهم معصومون انهم كلوا
 تعظمه والايان به والحادثة ذكره صلى الله عليه وسلم كذا في
 شرح التمهيد **مسألة** هل ترى الله تعالى الملائكة ام لا
 صرح ابن عبد السلام بمنع الرواية عن الملائكة ووافقه
 جماعة من ائمة السنية لكن لا يخرج ان الملائكة ترون كما نص
 عليه امام اهل السنة واجمعهم الشيخ ابو الحسن الاشعري
 في كتابه الابانة في اصول الديانة وتابعه الامام البيهقي وغيره
 كان

كان القيمة واجلال البلقيني كذا في فتاوى ابن حجر الهيتمي
مسألة اجماعهم يحصل بالملائكة كما ذكره المصنف
مسألة هل يمكن للبشر غير الرسل والانبياء رؤيتهم
 الملك ام لا قد صنف الامام السيوطي في امكان رؤية النبي والملك
 رساله سماها تنوير الحالك في امكان رؤية النبي والملك رسالة
 واستدل بالحديث واحكام على ذلك فارجح اليها ان ثبت
مسألة اول ما يادى بالسجود لادم عليه السلام من
 الملائكة عليهم السلام جبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل
 ثم الملائكة المقربون عليهم السلام كذا في قصص الانبياء للكسائي
 قال قال ابن عباس رضي الله عنهما وتعايها وكان
 السجود لادم عليه الصلاة والسلام يوم الجمعة عند زوال
 الشمس فيقبت الملائكة في سجودها الى العصر **مسألة**
 رايت بخط والدي وكنت لم يحضرني الا ان من اين نقله ملك
 الموت اسمه عناسل وليس عزرائيل لانه لم يوجد هذا
 اللفظ في الكتاب ولا في السنة انتهى ولكن في شرح الصدوق
 للامام السيوطي واخرج ابن ابى الدنيا وابو الشيخ ابن اسعق
 في اسلم قال سأل ابراهيم صلى الله عليه وسلم ملك الموت
 واسمه عزرائيل وله عنان في وجهه وعين في قفاه فقال
 يا ملك الموت ما تصنع اذا كانت نفس بالشرق ونفس بالمغرب
 ووقع الويا بارضها والتقى الزحقان كيف تصنع قال ادعو
 الارواح باذن الله فتكون بين اصبعي هاتين الى اخره

مسألة قال جماعة من العلماء ان الملائكة لم يخلقوا
فضيلة حفظ القرآن الشريف لكنهم حرصون على استماعه
من غيرهم كذا في شرح العنبرية **مسألة** لم ير رسول الله
صلى الله عليه وسلم جبريل على صورته التي خلق عليها الا
مرتين كما في شرح العنبرية **مسألة** وكل اسرافيل
عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ثم وكل
به جبريل في اياه بالقرآن الشريف كما في شرح العنبرية **مسألة**
ورد ان جبريل عليه السلام كان يتشكل للنبي صلى الله عليه وسلم
في صورة دحية الكلبي **اقول** وتشكل جبريل مع غطر
صورته وان لها ستماية جناح تشد الاقفا في صدره رجل
غير بعيد لان الاجسام النورية تقبل الانضمام حتى تصغر
الصورة جدا كما ان القطن يقبل الانكماش فتصير الصورة
الكبيرة من صغيرة وهذا اول من قبل بعضهم ان صورة
الاصلية باقية على حالها وصورة الرجل صورة اخرى له
وروحه متعلقة بها كما ان الابدال الذين تتعدد صورهم
في الوحد وروحه واحد كذا في شرح العنبرية **مسألة**
المكان المحفوظ بلا زمان قبر المومن قال الامام البيهقي
في شرح الصدور اخبر ابو نعيم عن ابي سعيد سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا قبض الله
روح عبده المومن صعد الملاك الى السما قال الربا وكنت
بعيدك المومن نكتب عمله وقد قبضته اليك فايد

لنا ان نسكن السما فقال سماي مهملون من ملائكتي يسكنون
فمنعوا فانذروا لنا نسكن الارض فيقول ارضي مهملون
من خلقي يستحقون ولكن قوما على قتر عبي فيجاني
وهللا في وكراني الى يوم القيامة واكتباه لعبيدي
واخرجهم اليهم في الشعب وابن ابي الدنيا من حديث انس
وابن ابي نزيك في الموصوعات من حديث ابي بكر الصديق
وزاد فيه واذا كان العبد الكافر فمات صعد الملاك الى
السما فقال له ارجع الى قبره والعناء **مسألة**
هل راي جبريل عليه السلام به عن رجل ام لا قلت قال
الامام البيهقي في الرتبة السنية في الرتبة البيضاء اخبر
ابو الشيخ عن زرارة ابن اوفى ان النبي صلى الله عليه وسلم
سال جبريل هل رايته ركب فانتفض وقال ان بيني
وبينه سبعين حجابا من نور لودنفت من ادناها لاخرتها
واخرج موصولا من حديث انس عليه السلام قال قيل له اخبر
ابو الشيخ عن طريق مجاهد عن ابن عمر عن طريق اخر عن
كاهن قال ان بين العرش والملائكة سبعين الف حجاب
ان نور وقال واخرج ابو الشيخ عن وهيب قال بين
ملائكة حملة الكرسي وبين ملائكة العرش سبعون حجابا
من الظلمة وسبعون حجابا من البرد وسبعون حجابا من الثلج
وسبعون حجابا من النور غلط كل حجاب منها مسيرة خمسة
اعوام وبين الحجاب الى الحجاب مسيرة خمسمائة عام **مسألة**

ما ملكان اللذان تخاصما عند داود عليه السلام عن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان الله سبحانه وتعالى
 امر جبريل عليه السلام وميكائيل ان يهبطا الى الارض
 متلاصحين الله تعالى عنهما لداود فبهبطا في صورة
 حشرين ادميين ومنهما نعر من الملائكة وذكر في يوم
 عبادة داود عليه السلام كذا في قصص الانبياء للكناسي
مسألة قال في شرح مقدمة العلامة الفقيه ابي
 المكي البرقندي وقيل كان بدو سبحان رزني الاعلا
 ان ميكائيل حضر على باله عظمة الله سبحانه وتعالى
 فقال يا رب اعطني قوة حتى انظر الى عظمتك وسلطانك
 فاعطاه قوة اهل السموات فطار خمسة الاف سنة فتظفر
 فاذا احجب على حالها واخرق جناحه من نور العرش ثم
 سال القوة فاعطاه القوة صنف ذلك فجعل يطير
 ويرتفع عشرة الاف سنة حتى اخرق جناحه وصار
 في اخره كالفرخ وراى الحجاب والعرش على حاله
 فخر ساجدا وقال سبحان ربى الاعلى ثم سال ربه
 تعالى ان يعيده الى مكانه والى حاله الاول وقد ان
 بعث من علم بيت المقدس رسالة في ما يتعلق باسما
 الملائكة عليهم السلام التي عند قبر حضرة موسى عليه
 الصلاة والسلام بامر محاسن في بيت المقدس واجاد
 وافاد وحر فيها وقرر فان شئت فارجع اليها والله
 سبحانه

ومصاحب الميزان يوم القيامة
 جبريل عليه السلام ع

وكشف الاسرار لابن
 القادري القفوس

سبحانه وتعالى علم بالصواب واليه المرجع والمآب كذا
 في شرح المسامرة والمتوكل بيد الصراط من الملائكة كرون
 ذكره ابن الوردي في خريدة العجايب واختلف
 في عدد الملائكة التي على الانسان فقيل عشرون ملكا
 نقله الفاكهاني في شرح الرسالة عن المردوي وروى
 ان عثمان بن عفان ملك البني صلى الله عليه وسلم كرم ملك
 على الانسان وذكر عشرة من ملكا قال ملك عن يمينك على
 حناك وهو امين على الذي على يسارك فاذا عملت
 حسنة كتب عشر او اذا عملت سيئة قال الذي على الشمال
 الذي على اليمين آتت فقال لعلم يستغفروا وتوب
 فاذا الترتيب قال ثم آتت ابراهيم الله منه فيسألون
 ما اقل مراقبه الله واقل استحياء لقول الله سبحانه
 وتعالى ما بلغظ من قول الالديه رقيب عتيد ومكبان
 يهديك ومن خلفك لقول الله سبحانه وتعالى معقب
 من بين يدي ومن خلفه يحفظونه من امر الله وملك
 قابض على ناصيته اذا تواضع لله عز وجل رفعه
 واذا تجبر على الله عز وجل قصمه ومكبان على
 سفيك ليس يحفظان عليك الا الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم وملك على فيك ومكبان على يمينك فهو لا يدع
 احية ان تدخل فيك ومكبان على يمينك فهو لا عشرة
 املاك على كل ادى فتترك ملائكة الليل على ملائكة النهار

فهو لا وهو لا عرون ملكا على ادى وابليس بالنها
وولده بالليل قال الغاكراني فان قل
الملايكة التي ترفع عمل العبد في اليوم هم الذين ياتون
عند ام غيرهم قلت الظاهر انهم وان ملكي الانسان لا
يتغيران عليه مادام حيا ويوضحه قول الملكين في
الحديث المذكور ابراهيم الله منه فيس القين وهذا الدعاء
انما يكون عند طول العجبة والافحمة اليوم والساعة
لا يبال الراحة منها انتهى واختلفوا في موضع جلوس
الملكين من الانسان فقال الضحاك مجلسها تحت السرير
على الجحش قال السعوي ومثله عن الحسن وكان يعجم
ان ينطق عن نفقة وروي ابو نعيم في تاريخ اصبهان
ان صلى الله عليه وسلم قال نقول اخوانكم بالحيات
فانما مجلس الملكين الكريمين لكافطين وان مدادهما الريق
وقلمهما اللسان وليس عليهما شيء اضر من ثيابا الطعام بين
الانسان قال ابو طالب المكي في تفسيره يروي ان الملك
على باب الانسان قال وهذا تمثيل في التوب والله تعالى
اعلم بكيفية ذلك واما الذي يكتب في الكفظة فيلوي
من ورق كما قال سحابة وتنا وكتاب مسطور
في ورق منشور على احد الاقوال فيه قال سحابة
وتنا ونخرج اربعمائة الفية كتابا يلقاه منشورا قال
السعوي وفي الآثار ان الله سبحانه وتعالى يامر بطي الصميد

اذ

اذا تم عمر المر فلا تنشر الى يوم القيامة والظاهر ان هذه
الكتابة التي تكتبها الملايكة ليست بهذه الاحرف ويذكر عليه
ان الغزالي ذكر عن اللوح المحفوظ ان المكتوب فيه ليس بحرف
قال واما نبوت المعلومات فيه كبوتها في الغفل والله
اعلم واختلفوا فيما تكتبه الملايكة على بني ادم فتقل
السعوي عن مجاهد وابوطالب عن الحسن وقتادة
انها يكتبان كل شيء حتى اينته في مرضه **مسألة**
هل تنال الملايكة ام لا قال السيوطي نقلا عن بعضهم
الظاهر عدم السؤال **قول** المصنف احكام ايجان الاخره
قول وقد طرقت بفضل الله سبحانه وتعالى ومنه وكره
بالحام المرجان في احكام ايجان وها انا نقل منه ومن غيره
والله سبحانه وتعالى هو المعين وهو رب العالمين
لا شريك له ولا زوجة ولا ولد له ولد ولم يولد له
ان ايجان خلأق الاش من جنه الليل واجنه وجن عليه
غطاه وستره وانما سمى ايجان جنانا لانهم واستشارهم
عن العيون ومنه سمى ايجان جنينا ولجنة الحرف لشرها
فان قلت فعلى هذا يلزم تسمية الملايكة بالحسن
لظهور الاشتقاق عن الحبيرون قلت الاسماء المشتقة
لا تتناقض الا ترى ان ايجان سميت بذلك لاشتقاقها
من ايجان وانه نجيا فيها ولا يقال تبطل بالصندوق فانه
نجايه ولا يسمى حاييه وقد خلق ايجان قبل ادم عليه

احكام ايجان

السلام بالنعيم واصل خلق اجن من نار كما قال سبحانه
وتعالى واجن خلقناه من قبل من نار السموم وقال
السماء وتعا وخلق اجن من ما رجع من نار فان قلت
اجن نار والشهب تضرهم وتحرق فكيف تحرق النار قلب
اجناب وبالله سبحانه وتعالى التوفيق اضافة اليه
واجن الى النار مثل اضافة الانسان الى الطين والراب
والخار والراد به حق الانسان انه اصل الطين وليس
الادى طينا حقيقة لكنه كان طينا كذلك اجن كان نارا
في الاصل فاذ قلت هل الشرباب ينفصل عن محله
ام لا قلت قال ابن حجر وعلم من قول ابن عباس
رضي الله سبحانه وتعالى عنها سبعة نارا ان الكوكب
لا ينفصل عن محله وانما الذي ينفصل عنه تلك اى
السعة وقيل ينفصل ثم يرجع الى مكانه واعلم
انه لم يخالف احد من طوائف المسلمين في وجود اجن
قال الشيخ تقي الدين بن تيمية لم يخالف احد من طوائف
المسلمين في وجود اجن وجمهور طوائف الكفار على
ايات اجن واما اهل الكتاب من اليهود والنصارى
فهم معززون بقرارات المسلمين وان وجد فيهم من ينكر
ذلك كما يوجد في بعض المسلمين كالجهمية والمعتزلة
من ينكر ذلك وان كان جمهور الطائفة معززين بذلك وهذا
لان وجود اجن نواتر به اخبار الانبياء نواتر معلوما بالاضطرار

انهم احيا عقلا فاعلون بالارادة بل مامورون منه
ليسوا صغانا ولا اعراضا قائمة بالانسان او غيره كما
يرحمه بعض الملاحدة فلما كان امر اجن متواترا عن الانبياء
عليهم السلام نواتر معلوما ظاهرا يعرفه الخاص والعام
لم تكن طائفة من طوائف المؤمنين بالرسول ان ينكره
فالمعصية هنا ان جميع طوائف المسلمين يقولون بوجود
اجن وكذا جمهور الكفار كاهل الكتاب وكذا العامة
مشرك العرب وغيرهم من اولاد الشام والهند وغيرهم
من اولاد حام وكذا جمهور الكفار كاهل الكتاب
واليونانيين وغيرهم من اولاد يافث فاجن هير الطوائف
يقولون بوجود اجن الى اخره واجن اجسام نارية تقدر
على التشكل في الصور المختلفة اى يقدر لها ان تتخذ
على التشكل في الصور المختلفة **قوله** المصن لا خلاف في
انهم مكلفون الى اخره **اقول** قال القاضي بدر الدين
قال ابو عمر بن عبد البر اجن عند الجماعة مكلفون
مطابق لقوله سبحانه وتعالى يا معشر اجن والانس ولقوله
سبحانه وتعالى قماي الامر كما تكذبون وقال الرازي في
تفسيره اطبق الكل على ان اجن كلهم مكلفون وحكي عن
بعضهم عن الحسن بن علي انهم مضطرون الى افعالهم وانهم ليسوا
مكلفين قال والده ليل على انهم مكلفون بما في القرآن
الشريف من ذم الشياطين ولعنهم والتحذير من غوائلهم

وسرهم وذكر ما اعد الله سبحانه وتعالى من العذاب وهذه
 الخصال لا يفعلها الله سبحانه وتعالى الا لمن خالف الامر
 والنهي الى ان قال ويدرك على ذلك ايضا انه كان من
 دين النبي صلى الله عليه وسلم لجن الشياطين والبيان عن
 حالهم وانهم يدعون الى الشر والمعاصي ويوسوسون
 بذلك وهذا كله يدل على انهم مكلفون وقوله سبحانه
 وتعالى قل ادع الى آية استمع نعر من اجن الى قوله سبحانه
 وتعالى فاما به ولن نشرك بربنا احدا الى غير ذلك من
 الايات الدالة على تكليفهم وانهم مأمورون بمشيئة واعلم
 ان مومنين في الجنة وكافرون في النار قال العلامة في قصص
 والمخاطبون اربعة اصناف سوادهم واجن والشياطين وكل
 من امن من بني ادم عليه السلام فهو من اهل الجنة وكل من اطاع
 الله تعالى من الملوك فهو من اهل الجنة وكل من عصى الله تعالى
 منه فعليه العقاب كما روت وما روت وكل من كفر بالله
 عز وجل فهو من اهل النار كما بليس فان ابليس من الملوك
 عند البعض وعند الاخرين هو من اجن لقوله سبحانه
 ونقالي فجد والا ابليس كان من اجن وكل من امن من
 اجن فله الجنة وكل من كفر منه فله النار قال الفقيه
 وعلى القول بان مومنين اجن من الجنة لا يرون الله سبحانه
 وتعالى كما ان الملائكة لا يرون الله تعالى سوى جبريل عليه
 الصلاة والسلام فانه يرى ربه مرة واحدة فائدة ذلك

والملائكة ص

انه ليس للملائكة تشريف الروية لان الروية جزء الطاعة في الآخرة
 وجزء طاعتهم لاجابة دعوتهم ولهم الوعيد على المعصية نقل
 ذلك في تفسير العلامة والشياطين كلهم في النار والجناب
 للملائكة واجن عند ابي حنيفة لان القياس ان لا يستحق
 العبد الثواب على الله سبحانه وتعالى بالطاعة الا انه تعالى
 وعد بان يغفر لهم لقوله يا قوم اتوبوا الى الله واسئلو
 ما يغفر لكم من ذنوبكم الآية وقال ابو يوسف ومحمد والنسابة
 للملائكة واجن الثواب لانه اذا كان عليهم العقوبة في المعاصي
 فلم الثواب في الطاعة لكن ليس لهم اكل ولا شرب في الجنة
 وفي الامم المرجح ان ابن عباس انه قال اخلف اربعة خلق
 في الجنة كلهم وخلق في النار كلهم وخلق في الجنة والنار
 فاما الذي في الجنة كلهم فالملائكة واما الذي في النار كلهم
 فالشياطين واما الذي في الجنة والنار فالانس واجن لهم
 الثواب وعليهم العقاب انتهى كلامه وفي الكشاف فان قلت
 هل للجن ثواب كما للانس قلت اختلف فيه فقيل لا ثواب
 لهم الا النجاة من النار لقوله سبحانه وتعالى ويجزيكم من
 عذاب اليوم فاليه ذهب ابو حنيفة والصحاح فيهم
 في حكم بني ادم لانهم مكلفون مثلهم انتهى وفي شرح يعقوب
 العبد للشيخ العلامة الوالد قال له قال الشيخ
 الرازي الشياطين خلقوا للشر الا واحدا منهم قد اسلم
 لما في النبي صلى الله عليه وسلم وهو هارون بن هارون بن لاقيس

ابن ابيس فعلم النبي صلى الله عليه وسلم سورة الواقعة
والرسالات وعم وكورت والكافرون والاحلاص والمودعة
فانه بخصوص من يعلم انتهى **قول** المصنف ومنه المصنف
للبيضة **اقول** المراد بالبيضة البيضة التي تلبس فوق
الراس من الحديد **قول** المصنف فنها الكاح الى اخره
اقول وفي فتاوى في المتاح من ابن حجر تزيل مكة
المشرقة قال وفي فروع احكامهم انهم مكلفون في اجمل
وان كافرهم في النار ومو منهم في الجنة اي وهو ما ذهب
الي جمهور العلماء حتى ابو حنيفة رحمه الله سبحانه
وتعالى خلافا لما نقل عنه انه لا ثواب لم الا الحياة من الناس
لم يكونوا ترابا انتهى وان ثواب مو منهم في الجنة كتوابنا
ثم قال بعد ان قام الدليل على كونهم مكلفين واذا ثبت
انهم مكلفون كتبليقنا جرت عليهم الاحكام الجارية
علينا في العبادات والمعاملات والنفقة على الزوجات
وعلىنا لهما اذا صحى الكاح منهم على القول الضيق
اذا لا يصح انه لا يصح نكاح ادى جنسية كعكسه لانهم من غير
جنسنا فهم بمثابة بقية الحيوانات قال وقد وقع لنا
في ابتد الطلب ان بعض مشايخنا ممن جمع بين العلم
والصلاح قد روى صحة النكحة فتوقفنا فيه وبحثنا معه في ذلك
ثم جانا في يوم فقال يا بني صلى الله عليه وسلم البارحة
في النوم فسالته عن ذلك فقال لا يحل نكاح البقرة اي فلا يحل

نكاحهم لانهم من غير الجنس ويؤيد ذلك قوله سبحانه وتعالى
ممتنع علينا والله جعل لكم من انفسكم ازواجا فلو جاز
الزواج منهم لغات ذلك الامتنان فعمل ان الآية دالة ايضا
على عدم صحة نكاحنا منهم وهو المعتمد انتهى **قول**
المصنف وقد استدلل بعضهم على تحريم نكاح احييات
بقوله تعالى والله جعل لكم من انفسكم ازواجا **اقول**
له تتبع المصنف ذلك وفيه نظر لان ذلك يرجع الى الاستدلال
بمعنى م الصفة وهو ليس بحجة عندنا كما هو مؤيد في كتب
الاصول كما يجزئه اهل **اقول** واذا لم يكن عندنا حجة
فيحتاج القائل بعدم صحة نكاح احيية من احيية الى دليل
واضح يبيح حجة لما ادعاه والله سبحانه وتعالى اعلم
اقول وظهر في الاستدلال على عدم صحة نكاح احييات
طريق وهو ان نقول الاصل في الزوج المحرم الا ان الشارع
اذن في نكاح الاناث من بني ادم عليه السلام بقوله سبحانه
وتعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الاية والنساء اسم لا تأني
من بني ادم خاصة كما في احكام الرجاء في احكام الجنان فيقول الانا
من غير بني ادم على اصل كونه هذا ما ظهر والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المصنف ومنها لا يجوز قتل احيى بغير حق
اقول قضية هذا ان يقتل القاتل اذا كان احيى مسلما
او ذميا لانه حينئذ يحقون الدم على التأييد ولما رآه منتقلا
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الرابعة صرح ابن

يقتل الا نسي احيى

عبد السلام الى اخره **اقول** اعلم ان الكلام في الروية مقاماً
ثلاثة الاول في تحقيق معناها حتى يراعى المحل النزاع بيننا
وبين المعتزلة فنقول اذا نظرنا الى البدر او الشمس مثلاً
فرايناها ثم اخمضنا العين فاننا نعلم البدر او الشمس عند
التخفيض على اجليها لكن في احوالها الاولى امر ترايد والاتكساف
اكمل فانه وكذا اذا علمنا شيئاً على احوالها ثانياً فانا
نذكر بالبديهة تفرقة بين احوالتي وهذا الامر ان المشتل
على الزيادة شمية الرهبة المقام الثاني في حوايزها عقلاً
وسمعاً والثالث في وقوعها اما المقام الثاني فقال الامدى
اجمع الائمة من اصحابنا على ان روية تعالى في الدنيا والاخرى
جارية عقلاً واختلفوا في حوايزها سمعاً في الدنيا فائتة قدم
وتغاه اخرون وهل يجوز ان يرى في المنام فقبل لا وقبل
نعم واحق انه لا مانع من هذه الرواية وان لم يروها حقيقة ولا
خلاف عندنا في سبانه وتعالى يرى ذاته المقدسة والمعتزلة
حكوا بامتناع روية عقلاً في الحواس واختلفوا في روية
لذاته الشريف واما المقام الثالث فقد اطلق اهل السنة
على وقوع الروية في الاخرة واختلفوا في وقوعها في
الدنيا واذا علمت الرواية فاعلم انه قد وقع اختلاف هل
الملائكة ترى الله سبحانه وتعالى في الجنة فصرح بعضهم بان
الملائكة في الجنة لا يرون الله سبحانه وتعالى لكن استثنى بعض
جبريل عليه السلام بانه يرى ربه عز وجل مرة واحدة كما

٢٩٧
في الفصول العلامية قال الشيخ جلال الدين السيوطي
في كتابه تحفة اهل البيت الثانية للملايكة فذهب الشيخ عز
الدين بن عبد السلام الى انه لا يرون ربه لانهم لم يثبت
لم ذلك كما ثبت للمؤمنين من البشر الى ان قال والافق
انه يرونه فقد نص على ذلك امام اهل السنة والجماعة
الشيخ ابو الحسن الاشعري في كتابه الايمان في اصول الديانة
وقد تابعه على ذلك الامام الحافظ البيهقي واما الكلام في
روية النساء هل جلاله في هذه المسئلة ثلاثة اقوال
للعلامة كرها بن كثير الاول انهن لا يرون لانهن مقصورات
في الحجاب ولانه لم يرد في احاديث الروية نفخ بروتيهن
والله سبحانه وتعالى اعلم الثاني انهن يرين اخذاً من
محمومات النصوص الواردة في الروية قلت وبويد ذلك
القاعدة الاصولية وهي ان اجمع المذكور بعلامة الذكر
يتناول الذكور والاناث عند الاختلاط ولا يتناول الاناث
المنفردات الثالث انهن يرين في مثل ايام الاعياد فانه
سبانه وتعالى يجلي في مثل ايام الاعياد لاهل الجنة تجلياً
عاماً فيرينه في مثل هذه احوال دون غيرها والله سبحانه
وتعالى اعلم فان قلت هل مومنوا البشر من الامم
السابقة كذكر ام لا قلت قال ابن ابي حمزة في
احتمالاته والاطهر معاً وانهم ليرى الامم في الروية نقول العلامة
جلال الدين السيوطي رحمه الله سبحانه وتعالى اعلم

قول المحنة ومنها انه لا يكون التفريق بين صغير
ومحرم **اقول** اطلق المحرم فتشمل المحرم القريب وغيره
وهو ليس كذلك فان المنع معلول بالقرابة المحمية للفتاح حتى
لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولهذا
فتد اصاب المتن بذي الرحم المحرم اي المحرم من
جهة الرحم وممنه على ما قلت المحنة في شرح للكثر فاذا
علمت ذلك علمت ما في كلام المحنة هنا من الاطلاق ومن
العجب من المحشى كيف مر على هذا المقام ولم ينبذ عليه
والله سبحانه وتعالى هو الموفق **قول** المحنة الا في عشرة
مسائل الى اخره **اقول** قال المحنة في شرح المحال عليه
بعد ان ذكر المسائل مفصلة فهذه عشر مسائل يجوز التوقف
فيها ولا بأس بمردها دفع احدها بحجاية وبيع بدين
ورده بغير واذا كان المالك كافرا واعتاقه وتدينه
استيلاذها وكتات وبيع ممن خلق بعته وبيع
واحد من ثلاثة بالربط السابق واحادي عشر اذا كان
الصغير مراهاقا ورصيت امه ببيع فانه يجوز كما
في فتح القدير **قول** المحشى هذا اذا كان الموهوب
له حرا اما اذا كان ذوا لرحم المحرم عبدا الى اخره **اقول**
اطلق المحشى فتشمل كل الصورة وليس كذلك فانه في
بعض الصور لا يرجع فانه لو وهب لعبد والعبد ذوا
رحم محرم من الواهب وسيد هذا العبد ايضا ذوا

٢٩٨
رحم محرم من الواهب فانه لا يرجع في الهبة بالاتفاق
على الاصح كما ذكره المحنة في المحرر الرايق وعنه في غيره
من المعنويات وبه صرح شيخ الاسلام الوالد في شرح
العقار فقال ولو كان ابي العبد ومولاه ذاهم محرم
من الواهب فكلا رجوع فيها اي في الهبة للواهب اتفاقا
على الاصح لان الهبة لا يما وقعت تمنع الرجوع كذا في المصنوع
انتم والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** الا ان يقال
مراده اذا كان سيده اجنبيا بدليل قوله لا يها في الحقيقة
لسيده وهو اجنبى **قول** المحنة ومنها لا يجنبون بدين
الفرع **اقول** محل هذا ما لم يترد على الكافر فانه اذا
ترد يجبس قال في جواهر الفتاوى رجل له على
ابيه مائة او ادينه فافتر او اقام البيعة فانه لا يجبس
ما لم يترد على الكافر فاذا ترد عليه يجبس **قول**
المحنة ولا يقضى ولا يشهد احدهما للاخر **اقول** اي
لا يقضى الاصل للزعم والفرع لاصل ولا يشهد الاصل للزعم
والفرع لاصل قلت ومما يرد على اطلاق المحنة ما ذكره
فقيه النفس قاضي خان لو شهد لابن ابنه على ابنه جاز قال
واذا شهد الرجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته وقد
نظرها ابن وهبان في مشنونة وكذا الشيخ عبد الرحمن
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحنة ومنها لا يجوز قتل اصل
الكافر احري **اقول** ومع هذا الوقت لا يجب عليه شى

لعدم العاصم وقد قال عمير بن مالك قال رجل لرسول
الله صلى الله عليه وسلم لغيت ابني في العدو فسمعت منه
مقالة لك فقتلته فكتب رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولو كان فيه شيء لبينه عليه الصلاة والسلام اذهو
موضع الحاجة كذا ذكره الربيعي **اقول** - الامام الربيعي
لا يجب عليه شيء يفيد انه لا اثر عليه ايضا لان شيئا في قوله
لا يجب شيء نكرة في سياق النفي فيعني فيفيد نفي العصاص
والدية والكفارة والاثر كما هو ظاهر **اقول** - وعلى هذا
فلا يصح قول المصنف لا يكون الا ان يحمل كلام الربيعي وهو
قوله لا يجب عليه شيء من قصاص اودية وكذا ذلك
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** - المصنف ومنها لا يكون من
الرجع الا باذن اصله **اقول** - اطلق المسافرة فمثل السفر
للتجارة واجراء العلم وغير ذلك وفي العضول العلامة
وان سافر في العلم بغير اذنها ان لم يحتاجا الى خدمة
فلا يابس به قيل هذا اذا كان ملتجيا اما اذا كان امر ذبح
الوجه فلها منه من الخروج الى موضع توفيه فيه الفتنة
والفسق وان لم يحتاجا او احتاج احدهما الى الخدمة
او الفتنة ان لم يقدر على ان يخلق نفقتهما او اجز
خدمتهما او قدر على كل ذلك لكن الطريق خوفي غالبا
لا يخرج الا باذنها فان كان الغالب هو السلامة له الخروج
الى ذلك بغير رضاها ان خلق نفقتهما واجرة خدمتهما

٢٩٩
ولا يخرج الى غيرها بغير اذنها ما لم يكن المتغير عالما وان لم
يحتاجا الى شيء لكن دخل عليهما مشقة في وجه الى ذلك
او اذن احدهما دون الاخر لا ينبغي له ان يخرج لان اطاعة
امرهما فرض عين ما لم تكن بمصلحة انتى وفي شرح الكفر
الربيعي رحمه الله سبحانه وتعالى كتاب الجهاد قال
وكذا الولد يخرج بغير اذن والده يعني اذا كان النفي
عاما وفي غير النفي العام لا يخرج الا باذنها وكذا كل سفر
فيه خطر لان الاشتقاق عليه بغيرهما وان لم يكن فيه خطر
فلا يابس بان يخرج بغير اذنها اذا لم يصنعها والاحداد ويجز
شاهها عند خدمتهما انتى واذا تاملت ما نقلته لكرهت
كيف اطلاق المصنف ولم ادر ما حكمه عدم نفي المحشى لهذا
لقام والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** - المصنف ومنها عدم
خيار الملوغ في تزويج الاب واجد فقط **اقول** - ظاهر
كلامه ان النكاح يصح ويلزم ولا خيار لهما سواء كان بغير قاش
ولا وسواء كان من تقوا ولا ظهر سواختيار الاب واجد او لا
ليس الامر كذلك فانه اذا زوج الاب واجد صغيرة بغير قاش
ولغير تقوى ظهر سواختيارهما لا يصح النكاح قال العلامة
قال ابن تيمية في فتح القدير ولو كان الاب معروفا بسواختيار
بجائه وقتها كان العقد باطلا على قول ابي حنيفة على
المعجم ومن زوج بنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير
والشر ممن يعلم انه شر فاسف ظهر سواختياره ولا ن

ترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور ارادة مصلحة
تفوت ذكر نظر الى شفقة الابوة انتهى **اقول** وقد
صرح بذلك شيخ الاسلام الوالد في مختصره تنوير الانصار
فقال وللولي انكاح الصغير والصغيرة ولو نيبا
ولزم ولو بغين قاحش او بغير كفوان كان الولي ابا
او جدا لم يعرف منهما سوا الاختيار وان عرف لا انتهى
اقول وهذا تحت برحن يعني به والله سبحانه وتعالى
هو الموافق **قول** المصنف وتحت اصول الموطوعة
فروعها **اقول** اي يترتب ذلك على ادخال الحشفة اطلاق
الموطوعة فتشمل الموطوعة بالنكاح والزنا وهو كذا واطلق
الوطي فتشمل كل وطى **اقول** وقد صرحوا بأنه لو وطى
امراة رتافة فافضاها لا يثبت بذلك الوطى حصة المصاهرة
قال المحقق الكمال في شرح الهداية وشوت الحقمة بالزنا
مقيد بما اذا لم يفرض الزاني فان افضاها لا يثبت هذه
الحرمات لعدم تيقن كونه في الفرج الا اذا حبلت او علم
كونه فيه **اقول** ودخل في اطلاق المصنف الموطوعة المستهانة
وليس احكم كذا لان هذا الحكم وهو تحت المصاهرة لا يثبت
الا بوطى المستهانة حالا او ماضيا لان الزنا وطى مكلف
في قبل مستهانة خال عن المكذوبة بغيره فلو جامع صغيرة
لا تستلزم لا يثبت الحصة وعن ابي يوسف بغيرها قياسا على
العجوة الشهوة ولما ان العلم وطى بسبب للولد وهو متفق في
المصنف

الصغيرة التي لا تستلزم بخلاف الكبيرة لجواز وقوعه كما وقع
لابراهيم عليه الصلاة والسلام وزكريا عليه الصلاة والسلام
قال في فتح القدير وله ان يقول الامكان العقلي **قول**
المصنف فقالوا من القاسد الصلح عن انكار بعد دعوى
فاسده **اقول** ما ذكر المصنف هنا من فساد الصلح على
انكار بعد دعوى فاسدة قول ضعيف كما نبه عليه العلامة
في شرح الوقاية قال ومن المسائل المهمة انه هل يشترط الصلح
الصلح صحة الدعوى ام لا فبعض الناس يقولون يشترط
لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حقا لم يزل دار فصول
على شي يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا
شكل ان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة في الذخيرة
مسائل تؤيد ما قلنا انتهى وفي جواهر الفتاوى في كتاب
الصلح على الانكار بعد دعوى فاسدة لا يصح ولا بد من ان
تكون الدعوى صحيحة لان المدعى ياخذ ما ياخذ في حق
نفسه بدلا عما يدعى او عين ما يدعى او بعض ما يدعى
فلا بد من صحة الدعوى حتى يكون ثابته في حق نفسه **اقول**
لكن قد تقدم لك ان هذا قول ضعيف وفي تنوير الانصار
للشيخ الوالد والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن البا طلع
قول المصنف وخيار الكمية **اقول** وصورة ان يقول **قول**
لما اشتريت هذا بهذه الدراهم التي هي كذا فنقول الاخر بعت
بها ثم بطلح البايع على الدراهم فلم اخيار قال في الفتاوى السراجية

من كتاب البيوع رجل قال اشتريت هذا بدينار درهم
التي في هذه الخاية فقال بعث بها ثم راي الدراهم
فله الخيار وهذا يسمى خيار الكمية انتهى **قوله** مدة ولما خينا
خيار سمويه خيار كشف الحال وهو ان الانسان اذا اشترى
مبلا طعاما بآباء او حجر لا قدره يجوز البيع لكن للمترى
الخيار كما افاده المصنف في البحر الرائق عند قوله صاحب
الكنز وبانا او حجر لا يعرف قدره وقد اوصل المصنف في البحر
الخيارات الى ثلاثة عشر خيارا **قوله** المصنف الفسخ هل يرفع
العقد من اصله او فيما يتقبل الى اخره **قوله** قال
الزبلي في شرح الكنز باب خيار العيب حكم الفسخ يظهر
فيما يتقبل لا فيما مضى ثم قال الا ترى ان الواهب اذا
رجع في الهبة كان فسخا في حق ما يتقبل من الاحكام لا
في حق ما مضى حتى لا يجب على الواهب ركعة ما مضى
من السنين قال شيخ الاسلام قول القائل بان الرد
بالقضاء فسخ للعقد وجعله كأنه لم يكن متناقض لان العقد
اذا جعل كأن لم يكن جعل الفسخ ايضا كأن لم يكن لان فسخ
العقد بدون العقد لا يكون فاذا انعدم العقد من
الاصل انعدم الفسخ من الاصل فاذا انعدم الفسخ عا د
العقد لا انعدم ما بنا فيه فيمكن في هذه الدعوى دور
وتناقض من هذا ولكن يقال يجعل العقد كأن لم يكن في
حق المستقبل دون الماضي انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**

خيار كشف الحال

الفسخ للرفع العقد
من اصله

المصنف قال في البرازيل الكتاب من الصحيح والاخر
على ثلاثة اوجه الى اخره **قوله** قال الزبلي في
شرح الكنز من مسائل شتى في الكتاب على ثلاث مرات
مستبين مرسوم وهو ان يكون مضمونا اي مصدرا
بالعنوان وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان
على ما جرت به العادة في تطهير الكتاب فيكون هذا
كالنطق فلزم حجة ومستبين غير مرسوم كما لكتابتها
على مجرد مان واوراق الاسماء او على الكاعد لا على وجه
الرسم فان هذا يكون لعنوانه لا عرفه في اظهار الامر بهذا
الطريق فلا يكون حجة الا بالضمائم في احواله كالنية والاشهاد
عليه والاملاء على الخرج حتى يكتب لان الكتابة قد تكون
للجنة وقد تكون للتحقيق وبهذا الاشياء يتعين اكره
وقيل الاملاء من غير اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر
وغير مستبين كالكتابة على الهوى والمأ وهو بمنزلة كلام
غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام واين نوى انتهى
قوله المصنف وان قال المكتوب اذا وصل اليك
فانت كذا فما لم يصل لا تطلب **قوله** فلو كتب في
قرطاس اذا اتاك كتابي هذا فانت طالع ثم نسخ في
كتاب اخر وبعثه بآثاره الاول ايضا واجتمعا طلقت
لشئين قضا ويقع واحدة بانه كذا في مجمع الفناوي
من كتاب الطلاق **قوله** ولم يذكر المصنف حكم الاستئنا

في البين بالكتابة ولا حكم ما لو اكره على كتابه طلاق زوجته
فاما الاول فقال في جميع الفتاوى في كتاب الطلاق
في فتاوى قاضي طبرستان اذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه او
طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يقع قال لا رواية
لهذا وينبغي ان يقع في فضل الكتابة منه انتهى واما الثاني
ففي جميع الفتاوى ايضا وفي فتاوى قاضي خان ونصاب
الكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امراته فكتب
فلانة بنت فلان طالق لا تطلق لانه الكتابة من الغائب
جعل كالحظاب من الحاضر للحاجة فلا حاجة هنا
اجب الى الضرب والحبس انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف ويراد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كما في
التهذيب **قول** اي شهادة الاخرين **قول** وفيه منية
المفتي شهادة الاخرين لا تقبل في حادثة ما والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف ومنهم من قدر الامتداد سنة الى اخره
قول الذي قدره بيضة هو الامم الترياشي قال الزبيدي
في شرح الكنز في قدر الامتداد ههنا الترياشي سنة وذكر
الحاكم ابو محمد رواية عن ابي حنيفة رحم الله سبحانه وتعالى
فقال ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز ما قرأه
بالاشارة ويجوز لامرأته عليه لانه يحسن عن النطق بمعنى لا
يرجى نزوله فكان كالاخرين وقالوا وعليه الفتوى **قول**
المصنف والسب **قول** يعني بغير الاشارة غير الاخرين وغير

مفتي

مفتي اللسان في ثبوت النسب واليه المذكرة في
العقود **قول** صبي بيده فقبل له هذا انك فاومى براسه
اي نعم ثبت نسبه منه ولو قيل له اعتقت هذا القن فاومى
براسه اي نعم لا يعتق والرق ان النسب بخياطه اياته
الا ترى انه يثبت بلا دعوى ولا كذا العتق انتهى
قول المصنف والافتا الى اخره **قول** اي تعتبر الاشارة
في الافتا قال في جميع الفتاوى في كتاب الوصايا بعد
ان ذكر ان الاشارة تكفي من المفتي فرق بين هذا وبين الشهادة
والوصية فان الشاهد اذا اشار براسه او المريض اذا اشار
للوصية لا يفي والرق ان الوصية والشهادة حكم يتعلق
باللفظ والاشارة لا تقوم مقام اللفظ الا عند العجز اما
جواب المفتي ليس بحكم يتعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة
النصاب عند المفتي واذا حصل هذا المقصود استغنى عن
اللفظ كما لو حصل كتابة لجواب في الفتاوى انتهى والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المصنف رجل له بنت واحدة اسمها
عائشة فقال الاب وقت العقد لي **قول** انما قال له بنت
واحدة لانه لو كان له ثنتان احدهما كبرى اسمها عائشة و
صغرى اسمها فاطمة واراد ان يزوجه الكبرى وعقد باسم فاطمة
ينفذ على الصغرى ولو قال تزوجت ابنتي الكبرى فاطمة
ينفذ على احدهما كذا في جميع الفتاوى حيث كتاب النكاح
قول من جميع الفتاوى سميت في صوغها باسم فلما كبرت

سميت باسم اخي قال تزوج باسمها الاخ قال رضيت الله تعالى
 عنه والاصح عندي ان يجمع بين الاسمين **قول** المصنف وكذا
 لو اوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم
 من يلي عليه حتى يقبل عنه **قول** استغنى من قوله لعدم
 من يلي عليه جواب واقعة الفتوى وهي لو جعل وصيلا
 اولاده هل يملك الوصي النصف فيما يتعلق بالحمل ام لا وهل
 اذا انفصل حيا يكون وصيا عليه ام لا ولم ابر من صرح بالميل
 وقد قدمت ذكر ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف والمال
 النابح في ملكه الى اخره **قول** هذا يخالف لقول سابقنا
 في كتاب الشرب انه ليس له منع من يربد الشفعة وهي
 شرب بني ادم كما هو مذكور في المتن والسروح المعتمد
 قال شيخ الاسلام والدي في منحة الفقار شرح تنوير الابصار
 ولو كانت البيروا كحوض او النهر في ملك رجل فله ان يمنع من يربد
 الشفعة من الدخول في ملكه اذا كان يجدها تقرب فان لم يجد
 يقال له اي لصاحب البيرو وكوه اما ان يخرج المالك الى او
 نكره ليخذ المالك بسط ان لا يكره صفة لان له حصة في
 الشفعة في المالك الذي في حوضه عند الحاجة وحكم الكلا حكم المالك
 الى اخره **قول** فهذا يشكل لانه لو ملكه لكان له المنع فلما
قول المصنف وان كان للمشتري فكذلك عند الامام **قول**
 اي وان كان خيارا للمشتري فكذلك لا يدخل المبيع في ملك
 المشتري عند الامام ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى وعندهما

يدخل وانما لم يدخل في ملك المشتري عند ابي حنيفة لان
 الثمن باق على ملكه فلو دخل المبيع ايضا في ملكه لاجتمع
 في ملكه العوضان وهذا لا يصح وهما يقولان المبيع قد
 خرج من ملك البائع فلو لم يملكه المشتري يكون مزايا لا
 لا الى مالك ولا عهد لنا به في الشئ الشريف **قول** واعتقد
 قوله برهان الشريعة وصدر الشريعة والسنة والوصلي
 تنبيه **قول** يجب نفقة المبيع على المشتري بالاجماع اذا
 كان اختيارا للمشتري لئلا يملك والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف او بالتجديد او بشرطه الاخره **قول** اي تجدد
 الاجر بان يدفعه قبل حلول الاجل او بشرط التجديد قبل
 كل اجارة متجددة كانت او مضافة وليس الامر كذلك بل هذا
 اما هو في الاجارة المتجددة اما الاجارة المضافة فلا يملك
 فيها الاجارة بشرط التجديد كما ذكره في منحة الفقار في اول
 كتاب الاجارة **قول** المصنف قال العلامة السيد في شرح
 الراجيه واعلم ان دية المقتول خطأ كما يرامو له حتى
 تقضى منها ديونته وتنفذ وصاياه ويرثها كل من يرث
 ما يرد يونه وقد قدمناه في كتاب الجنائيات من فصول
 النوادر فارجع اليه سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف لو
 قال اقتلني فقتله الى اخره **قول** لغد ذكر المسائل
 صاحب التاثير خاينه فيها واطالب وكذا غيره لكن صح
 الزيلعي في شرح الكنز وجوب الدية والله سبحانه وتعالى اعلم

والدي

وقال الاقلني

وقد رايته المصنف نقل عن البرازي ان الاصح عدم الوجب
قول المصنف ووجوب العدة عليها من قبل النكاح
كما اوضحناه في الشرح والآخر من زيادة اتي الى اخره اقول
ليست شوي ما مراده بقوله من زيادة اتي واي حاجة الى
زيادة لانه بعد نضج المسامح بذلك في المتن والشرح
كالكثر وسرويه قال في الكثرة باب العدة ولو لم تكن معتقة
وطلقا قبل الوطى وجب مهر تام وعدة مبتدأة وفي الدرر
والغريب نكح معتدة من بابت اي ابان امراته بما دون
الثلاث ثم تزوجها في العدة وطلق قبل الوطى وجب عليه
مهر تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطى
الاولى وبقي اثره وهو العدة فاذا جدد النكاح وهي
مقبوضة ناب ذلك القبض عن القبض الواجب في هذا
النكاح كالغاصب اشترى معضوبا في يده فيصير
قابضا بمجرد العقد فيكون طلاقا بعد الدخول انتهى
اقول فاذا كانت المسئلة منقولة فصح بها وهي ايضا
داحلة في قولهم يستقر بالدخول ولو لم يصح بها وقد
عملوا بالدخول في النكاح السابق دخولا في النكاح الثاني
الواقع في العدة فتأمل فان قلت **قلت** اذا كان الامر
كذلك وجب ان يملك عليها الرجعة لان الطلاق بعد الدخول
يعقب الرجعة قلت لا يلزم من اقامته مقام
الوطى في العقد الثاني في حق المهر والعدة ان يقوم

مقامه في حق ملك الرجعة الا ترى ان انحلوله اقيمت
مقام الوطى في حقها ولم تنع في حق ملك الرجعة كذا
في شرح الكثر للزبيعي والله سبحانه وتعالى هو العليم
الموفق **قول** المصنف ولا يملك استخدام الالة وطئه و
عند اهله الى اخره اقول ليس للموصى له استخدام
العبد الموصى بخدمة الالة وطئه اقول قد نقل
الزبيعي ما يخالف ما ذكره المصنف هنا فنقل ان الموصى له
ان يسافر بالعبد الموصى بخدمة قال عند قول العلامة
الشفقة في الكثر ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة بلا شرط
لان مطلق العبد يتناول الخدمة في الحضر وهو الاصح
الاغلب وعليه عرف الناس فانصرف اليه اذ المطلق تقيد
بمثل هذا من المتعارفين فلا يكون له ان ينقله الى خدمة
السفر لانه الاشق وضار نظير ما لو استأجر قريشا للركوب
وعين الراكب وليس له ان يركب غيره للنفقات وكذا لو
استأجر دارا للسكنى فانه ليس له ان يسكن فيه حرا لانه
اصروا ومطلق العقد لا يتناول له ولا بموته الرد
على المولى وبالحق ضربه بذلك فلا يملك الا باذنه بخلاف
العبد الموصى بخدمة حيث لا يتقيد بالحضر لان موته
عليه ولم يوجد العرف في حق ولا يقال لما ملك منافع
تترك منزلة المولى فيه والمولى كان ان يسافر به فكذا
لهذا لانا نقول انما يملك المولى ذلك لانه يملك برقبته لا يملك

المنفعة لا ترى ان للمولى ان يبيع رقبته وان يزوجها ولا
يملك المستاجر ذلك فكذا ليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك
او يكون وقت الاجارة متهيا للسفر وعرف بذلك لان الشرط
ملزم والمعروف كالمشروط ولو سافر به ضمن لانه صار غاصبا
ولا اجر عليه وان سلم لان الصمان والاجر لا يجتمعا انتهى
كلامه فقد علمت مخالفة لما ذكره المصنف والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب **قول** المصنف واما صدقة فطره فعلى المالك
كما في الظهير وما في الزيلعي الى اخره **اقول** اي صدقة
فطر العبد الموصى بخدمته كما لا يتوقف في فهمه من كلام
المصنف **اقول** واذا كان كذلك فكلام الزيلعي ليس في الموصى
بخدمته واما هو في العبد الموصى برقبته قال في الزيلعي
في شرح الكنز والعبد الموصى برقبته لا سان لا تجب فطرة
وفي فتح القدير وفي العبد الموصى بخدمته على مال
الرقبة وكذا العبد المستعار والوديعه واجبا في عمدا
او خطأ وما وقع في شرح الكنز والعبد الموصى برقبته
لا سان لا تجب فطرة من سرق القلم انتهى فقد علمت
ما في كلام المصنف لانه فهم ان كلام الزيلعي في العبد الموصى
بخدمته وليس كذلك بل كلامه في العبد الموصى برقبته
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ولم ار حكما وطى
الحاكم ويبلغني ان يحل له لانه تابع لمالك الرقبة الى اخره
اقول لا يلزم من ملك الرقبة حل الوطى فان الرجل اذا زوج

امته لا يحل لها وطئها مادامت متزوجته وكذلك لا يحل وطئ
المجوسية والله سبحانه وتعالى اعلم والذي يظهر حل الوطى
قياسا على الاممة المستاجرة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف ومنها صحة الابرار عنه فلا يصح الابرار عن الاعيان اخ
اقول في اخلاصة الفصل الرابع من كتاب الدعوى
وفي اقرار الاصل للامام السرخسي في باب الرجل يقرانه لاحق
له قبل فلان اذا اقر الرجل انه لاحق له قبل فلان فهو جائز
عليه ولو قال جميع ما في يدي لفلان يرجع اليه ثم في قوله
لاحق لي قبل فلان يدخل في هذا اللفظ كل عين او دين وكل
كفالة او اجارة او جناية او حق ولو قال هو بري مما
له عليه فهو مثل ذكر غيرانه لا تدخل الامانة في هذا اللفظ
والوديعه والعارية ولو قال هو بري مما لي عنده
دخل فيه الامانة دون المعضوب ولو قال هو بري
مما لي قبله بري من الامانات والصناعات انتهى وفي
البرازيري لو برهن احد الورثة على اقرار الاخرانه بري
من ميراث ابيه والميراث اعيان لا تقبل لعدم صحة
الابرار عن الاعيان **اقول** فهذا يفيد صحة الابرار
من الاعيان في ضمن الابرار العام هنا ما يخالف وفي الفينة
ما يخالف ايضا **اقول** ويجمل ما في اخلاصة على البراءة
ضمن ضمانها حتى لو كانت العين مستهلكة مع الابرار
من ضمانها وكذا البراءة عن دعواها صحيحة ولو قال ابرار

عن دعوى هذا العي صح الابرأ فلا تسمع دعواه فيما بعد
 فيحمل ما هنا عليه وقد حذر المصنف هذا المقام في شرحه
 المبكر فارجع اليه والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحقق
 فيما نقله عن المحيط لان قوله لا يفتى بكرة في النقي والكره
 في السبي تنح الى اخره **اقول** اطلق السكره فتشمل ما اذا كانت
 مفردة او جمعا وقد قال البرماوي في شرح الفقيه الرابع
 في محل عموم السكره في النقي اذا كانت مفردة فان كانت جمعا
 او ما في معناه محقق ما رايت رجلا **اقول** ابو هاشم لا يعم بدليل
 ما لا لا ترى رجلا لا كنا نعدم من الاشياء وصحح الكل كما قال
 لان الابهام في السكره اقتضى الاستفراق فاذا ثبتي او جمع ران
 الابهام وحسن ان يقال حينئذ ما رايت رجلا بل رجلين
 وظاهر كلام الغزالي ترجيح ايضا انتمى والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المصنف يبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين
 او وهبه جاز **اقول** وقد سئل شيخ الاسلام الوالد
 عن بيع اجمالية وذلك ان يكون لرجل جامكية في بيت
 المال ويحتاج الى درهم محملة قبل ان يخرج اجمالية
 فيقول **رجل** بعني جامكته التي قدرها كذا انكرا نقص
 من حقها في اجمالية فيقول له تفعل فاجاب بقول
 اذا باع الدين من غير من هو عليه كما ذكر لا يصح والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الخامس لا يجب الزكاة
 فيه **قال** المصنف عليه بينه يخالف ما في الشرح والمنون قال

اذا كان المدين
 جاحدا ولو كان
 مومنا

الصلوات

العلامة ملاحظه وفي الدرر والغرر بخلاف ما على
 مقر ولو كان معسرا او على جاحد عليه بينة او علم
 قاض فان هذه الاموال اذا وصلت الى مالكها تجب
 زكاة السنين الماضية وفي تنوير الابصار لشيخ الاسلام
 الوالد ولو كان الدين على مقر ملى او معسرا ومفلس او
 جاحد عليه بينة او علم به قاض فوصل الى ملكه لزوم
 زكاة ما مضى وفي شرح الكنز للزبلي عدم من جملة مال
 الضمان الدين المحجود اذ الركن عليه بينة الى ان قال ولو
 كان له بينة في الدين المحجود يجب ما مضى لان التقصير جاز
 من قبله وقال محمد لا يجب لان كل بينة على المحققين
 لا تقبل وكل قاض لا يعدل في اخره **اقول** فاصل ان
 عند محمد لا يجب ولو لم بينة وهذا الذي اعتمد المصنف
 وصح قوله محمد في التهمة وصح ايضا في اخائية وعزام
 الى السر خفي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قول**
 المصنف واما من يبيع بكماسه وهو محدث ووجد ما يبيع لاحد
 الى اخره **اقول** ومثله في البرازيه محدث على ثوبه دم
 مانع ومعه ما ويكفي لاحدها صفة الى الدم لعدم البدل
 له والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ولو اجتمع
 الغزير واحد ودفع التغير الى قوله لم يخصه حق للعبد
 الى اخره **اقول** هذا اما يستقيم في التغير الى الذي وجب
 حق للعبد واما الذي وجب حق الله سبحانه وتعالى فيقال

او مفلسا هو

فيه ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ومنها لو كان
 لو ايسر الوضوء تفوت الجماعة الى قوله فينبغي تفصيل
 الاقتصار لا مراعاة قولنا انما كان ينبغي ذلك للقول
 بفرضية الجماعة وان كان الصحيح انها سنة مؤكدة فان
 قلت كما انه قيل بفرضية الجماعة قيل بوقوع الثلاث
 فرضا ايضا كما نقله الزيلعي في شرح الكنز عن ابي بكر الاسكاف
 وكما انه الصحيح ان الجماعة سنة مؤكدة كذا في الصحيحين والخطين
 سنتان مؤكدتان كما في السراج الوهاج ونقله عنه البحر
 فما وجه الترجيح قلت قد ورد في ترك الجماعة من الوعيد
 ما لم يرد في الغلطين فيما علمت فان قلت اذا حصل الوعيد
 على تاركها وقد ورد مواطبة عليه الصلاة والسلام
 من غير ترك فكيف لا يقال بالوجوب وقضية ذلك الوجوب
 قلت اما على القول بوجوبها فلا اشكال قال المصنف
 في البحر والراجح عند اهل المذهب الوجوب ونقله في البدع
 عن عامة مشايخنا وذكر هو وعينه ان القائل منهم انها
 سنة مؤكدة ليس مخالفا للحقيقة بل في العبارة لان
 السنة المؤكدة والواجب سواء خصوصاً ما كان من
 شعائر الاسلام ودليله من السنة الواطئة من غير ترك
 مع التكرار على تاركها بغير عذر في احاديث كثيرة وفي
 المجتبى انهم ارادوا بالاكيد الوجوب لا استدلالهم بالاخبار
 الواردة بالوعيد انتهى واما على القول بانها سنة
 مؤكدة

مؤكدة لا واجبة فقد اجيب عن الوعيد الوارد في قوله
 صلى الله عليه وسلم اتقل الصلاة على المنافقين صلاة
 العشا وصلاة الفجر فلو تعلوا ما فيها لا توجها ولو حبسوا
 ولقد هممت ان امر بالصلاة فتقام ثم امر رجلا فيصلي بالناس
 ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى قوم
 لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار بانه
 لا دليل له فيه على الرخصة لان المراد به من لا يصلي بدليل
 اخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام الى قوم لا يشهدون
 الصلاة ولم يقل لا يشهدون الجماعة ونحو ذلك ينظر في
 شرح الكنز للزيلعي والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 ومنها التوضي من الخوض افضل من التوضي من النهر
 كخضرة من لا يراه والا لا قولنا اعلم ان هذه المسئلة
 المذكورة في الخلاصة والبرازية وانما كان ذلك افضل لرغم
 المعتزلة واعلم انه قيل في حله ان المعتزلة من الخفية الا
 انهم خالفوا سائر الخفية وقالوا ان الجوار مجتنب فلو وقع
 في الخوض جنس لا يتنجس من الجنس قضيه لكل جنس وصار
 مجاور هذا المجاور نجسا الى الخوض على رايهم وقالوا
 سائر الخفية ان الجوار ليس بمنجس بل الجنس هو النجس وان
 في الغرض المذكور لا بصير مجاورة نجسا ولا يمكن سرائر ذلك
 ان من الجنس الى سائر الاجزاء غير قابل للنجس بصلافه
 ليكون ذلك خوض نجسا عندهم وهذا هو اخلاف المقدس

والرخصة في الخوض افضل
 التوضي من النهر وهو انه
 نجس الملامح

بينهم اذ اعرفت هذا فتتولد ان الحوض لا يخلو عن جزء
من الجنس اصلا بخلاف المال الجاري لحيته بانه يمتدني ان يكون
الموضى بالماء الجاري افضل اتفاقا الا انه قصد ايقاع
المخالفة فحصل التوضي بالحوض افضل اتفاقا الا انه قصد
ايقاع المخالفة فحصل التوضي بالحوض افضل من التوضي
بالماء الجاري على زعم المعتزلة في قولهم يتنجس اكوار قنبه
بجعله افضل منه على ان زعمهم باطل قطعاً كيق ولو كان
حقاً لزم ان لا يجوز التوضي بالحوض اصلاً عندهم وليس
كذلك وجه اللزوم هو ما مر من ان الظاهر ان الحوض لا
يخلو عن جزء من الجنس اصلاً فيكون اكبر الذي لا يتجرى
متفق عليه عند الفريقين وطريقة الحوض المذكور
عندنا بناء على ان اكبر الجنس لا يتجرى ولا يبرئ في جميع
الاطلاق ولو كان اعظم من اجزائه لا يمكن السراية والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المصنف ومنها لو كان بحيث لو صلى في
بيته صلى قايماً ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه الخ **اقول**
كيف يجعل تحصيل السنة اولى من تحصيل ركن من اركان
الصلاة وهو مشكل والقياس ان يصلي في بيته قايماً
لان في ذلك تحصيل الركن الفرض وتحصيل الفرض اولى
من تحصيل السنة وهذا هو المختار كما في الخلاصة **اقول**
وقد عرنا المصنف هذه المسئلة التي ذكرها للخلاصة وانكر ذلك
بعضهم وقال بل المنقول في الخلاصة خلاف ذلك والقابل

لذلك

لذلك لم يتأمل كلام صاحب الخلاصة وعاب المصنف بغير
حق لان كلام صاحب الخلاصة يفيد ما عرنا المصنف
لها وان صرح بان الصحيح ان يصلي في بيته قايماً وهذا
عبارة الخلاصة فلنأمل قال فلوان المريد اذا صلى
في بيته يستطيع القيام واذا خرج الى جماعة لا يستطيع
القيام يصلي في بيته قايماً لم يصلي يخرج الى الجماعة ويصلي
قاعداً اختلوا المشايخ فيه والمختار ان يصلي في بيته قايماً
فقوله اختلف المشايخ وقوله والمختار ان يصلي في بيته قايماً
يفيد ان بعضهم قال يخرج الى الجماعة ويصلي قاعداً كما لا
يحتج فعنه والمصنف للخلاصة صحيح ويمكن اجواب عن القول
المرجوح بان نقول لما كان في بيته كان السنة في حقه وسعى الى
الجماعة والقيام غير مخاطب به الاحال الترفع فكان الفضيلة
في حقه السعي الى الجماعة ولما فعل الفضيلة وخرج الى الجماعة
طري لم يجد حرجه العذر المانع من القيام فلم يكن القيام
فرصاً في حقه للعذر فحال في احوال الذي يخاطب به
بالقيام كان عاجزاً فلم يخاطب به فلم يكن مفقوداً للعرض وفيه نظر
لانه لما غلب ظنه وهو بيته انه لو خرج فانه فرض القيام ولو
صلى في بيته فانه سنة الجماعة وغلبه الظن لهما حكم المتحقق
المتيقن في احكام الفقه فلو خرج وقت حرج وجه الفرض بالفضل
في حقه مكنته في بيته وصلاة قايماً وهو القول الرابع المنصوب
قول المصنف فالعالم العجى كقول العزيم ولو شريفة الى اخره

اقول والاصح انه لا يكون كقولها قال شيخ الاسلام
 الوالد في تنوير الابصار والجمع لا يكون كقول اللغزنية ولو عالم
 وهو الاصح والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المعنى ومنها الرهن
 الى قوله فالمعتبر قيمته يوم الهلاك لقوله ان يده يد امانة
 الى آخره **اقول** الظاهر ان قوله فالمعتبر قيمته يوم الهلاك
 ليس منقولا في كلامهم فانه جعل العدة فيه قوله ان يده
 يد امانة الى آخره والامانات تعتبر قيمتها اذا هلكت مضمون
 يوم الهلاك وما احسن هذا الولا ما يخالفه من النقل فقد
 صرح الامام الزيلعي بان ضمان الرهن على المرتهن بخالف
 الاجنبى فانه يعتبر قيمته يوم القبض بخلاف ما لو ائلفه
 اجنبى فان المرتهن يعتبر قيمته يوم هلك بائنه لاله
 وفي اختلاصه وحكم الرهن انه لو هلك عند المرتهن او العدة
 ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت قيمته مثلى
 الدين سقط الدين بهلاكه الى اخره قاله وقال الحداوى
 في شرح القدوري والمعتبر في الفينة قيمته يوم القبض وقال
 شيخ الاسلام الوالد في مختصره في كتاب الرهن وهو
 مضمون اذا هلك بالاقل من قيمته ومن الدين والمعتبر
 قيمته يوم القبض ولم ادر لم عدك المصنف عن هذا الى ما
 قاله والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشى اقول بقى موضعان
 يجب فيهما اجرة المثل لم يذكرهما المصنف **اقول** كانه بغرة من على
 المصنف في ترك ما ذكر المحشى ولا اعترض على المصنف في ذلك لان المصنف

قال

قال في مواضع منها كذا ومنها كذا **اقول** وقد بقي غير ما
 ذكره المصنف والمحشى منها ما في تنوير الابصار لشيخ الاسلام
 الوالد لو استأجر ارض وقف وعرض فيها ثم مضت مدة
 التجارة قللتناجرا استبقاؤها باجر المثل اذا لم يكن في
 ذلك صريح ولو انى الموقوف عليهم الا القلع ليس لم ذلك
 ومنها ما في تنوير الابصار ايضا متولى ارض الوقف
 اجرها بغير اجر المثل لما يلزم منها اجرها تمام اجر المثل
 ومنها وهي مسيلة المتون دفع ثوبا الى غياط لخطم فيها
 بدمه فحاطه قباجزا ارفع ان شأنته قيمته ثوبا لو اخذ
 القبا باجر مثله ولم يزد على المسمى ومنها دفع علامة الى
 هايل من معلومة ليتعلم ولم يشترط على احد اجر فبعد
 تعلمه طلب الاستاذ من المولى وهو منه ينظر الموقوف بالبلدة
 في ذلك العمل فان كان العرف يشهد بالاستناد يحكم باجر المثل
 تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى باجر مثل المصنف
 على الاستاذ ولذا لو دفع الله كمال الدرر والفرس نقلها
 قاض خان فالاعتراض انما هو على المحشى حيث اتى بعبارة تفيد
 انصر فيها ذكره المصنف في هاذين الموصفين والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المحشى قلت يمكن ان تكون هذه داخل
 في محمول التسمية في داخل في كلام المصنف **اقول** التسمية
 في هذا النكاح موجودة ومتوارها معلوم لكن لما تعارض
 المسميان ولا مرجح تفاقا ترجحا الى المثل والله سبحانه

وتعالى **قوله** المصنف يجب مهران فيما اذا رقت
بامرأة ثم تزوجها وهو محال لها الخ **قوله** قال قاضي
خان رجل في امرأة وتزوجها وهو على طهرها كان عليه
مهران مهر مثل بالزنا لان اول الفعل كان حراما الا ان
الفعل في حق قضا الشهوة كنفعل واحد فاذا صار حلالا
في اخره لم يجب له واحد باوليه فصار اخر الفعل شبهة في
اوليه والفعل الحرام لا يخلو عن غرامة او عقوبة فاذا انتقت
العقوبة بقيت الغرامة فيجب مهر المثل ويجب المسمى بالعقد
لان المسمى تأكيد بالخلق فيما تمام الوطى اولى انتهى **قوله**
المصنف ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك فانت
طالق الى اخره قال قاضي خان رجل قال لامرأة كلما
تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات
ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقا ويلزم مهر
ونصف مهر في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف لانه
لما تزوجها اولا وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر
بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها وهذا دخول على
شبهة لان على قول الشافعي لا يقع الطلاق المعلق بالزوج
فيجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وفي العدة يقع عليها
طلاق اخر وهذا طلاق يعقب الرجعة في قول ابي حنيفة
وابي يوسف لان عندهما اذا تزوج المحدث ثم طلقها
قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت

العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب
الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح
الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف وليرجع النكاح الثالث
لانها في عدة عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح ولا يجب المهر
الثالث **قوله** المصنف ولو نادى باين ودخل بها في كل مرة
فعليه خمسة مهور ونصف **قوله** قاضي خان ولو
قال كلما تزوجتك فانت طالق باين فتزوجها ثلاث مرات
ودخل بها في كل مرة بانت منه ثلاث بثلاث وعليه خمسة
مهور ونصف في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف
لصف مهر بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول
ومهر بالنكاح الثاني ومهر بالدخول الثاني لانه وطئها
عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح الثالث صادر
وهو مبطل فاعبر بالنكاح الثالث ومهر مثل بالدخول
الثالث لانه دخول عن شبهة فيجتمع عليه خمس مهور
ونصف وعلى قول محمد يجب عليه اربعة مهور بالوطى
ثلاثا عن شبهة انتهى هكذا بينه قاضي خان اوردت ذلك
روايليان بيانه وقد ذكر قاضي خان قبل ذلك بان المهر
يكره بالعقد مرة وبالوطى احدى ومرة يكره بهما والله
سبحانه وتعالى **قوله** المصنف والوقوف في رفاة **قوله** قال
المصنف في الحي وجامع العصفولين والوقوف في رواية فظا
ان وصحة لغليظة روايتين انتهى **قوله** وقد صرح في

جامع الأصول في الفضل السادس والعشرين بان
 في تعليق الوقف بالشرط وايتين **اقول** واصحاب
 المتون على عدم صحة تعليقه فليكن العمل على هذا
 الرواية لان ذكر اصحاب المتون لها هو لصحيح الترامي والله
 سبحانه وتعالى اعلم وقد سبل الشيخ الامام الكوالد عن تعليق
 الوقف بالشرط فاجاب بان الوقف لا يصح تعليقه بالشرط على
 الرواية المشهورة المعول عليها **قول** المصنف وتحرر السفر
 منه اي من البحر اذا غلب الهلاك قال في القنية بعد ان مر
 للظهير المرعيني ركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة وفي
 شرح آداب القاضي للشهيد حيايم الاية اسباب اجماع كثير
 منها الركوب في البحر الى الهند لانه اذا ركب البحر الى الهند فقد خاض
 بنفسه ودينه **اقول** وقد اشار وهبان بعد ما ذكر ما ذكر
 ههنا الى انه يمكن حمل ما نسب الى الظهير على غير بحر الهند وان
 الذي يقتضيه الدليل اباح ركوب البحر مطلقا لا عند
 ظن الهلاك وما رآه السلف يركبون انما رآه جميع من
 غير انكار ونص القرآن الشريف اعظم دليل على جواز قاله
 شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة في شرح الوهبانية والله
 يظفر للعبد الفقير ان المانع من قبول الشهادة ليس
 هو مطلق ركوب البحر الى الهند بل هو ما اقرب به
 مما هو ظاهر كلام احكام الشهيد رحمه الله سبحانه وتعالى
 فان كان هذا حين كان الهند كله كفوا كما يتردد اليه التعليل

الاسفار

وكلام

وكلام الظهير في ركوب البحر المتحد عن ذلك فلم يتوارد الكلام
 على محل واحد **قول** المصنف ويكره اخراجه حجارة وترابه
 اقول وفي غالب الكتب منها الحاية ولا بأس ان يخرج التراب
 والاحجار التي في الحرم وكذا ما رتزم وكذا قيل في تراب البيت
 المعظم الشريف المحم اذا كان قد رايسير التبرك بذلك بحيث
 انقوت به حجارة المكان الشريف اما اذا اراد ان يفعل ما هو
 خارج عن العادة ويعتق المكان فذلك من باب التخصيص كذا في
 الظهير وصوب العلامة ابن وهبان المنع من نقل تراب
 البيت الشريف لئلا يتسلط به لجهال فيفضي الى خراب البيت
 الشريف والمعبد المنيق **قول** المصنف احكام المسجد اقول
 لو ذكر للمصنف رحمه الله سبحانه وتعالى حكم مصلح العيد واجتماع
 والمدرسة والرباط لانه ليس لهذه حكم المسجد من كل وجه فلا
 يمنع دخولها الحيض ونفاس وجنازة كجنازة الخلاصة المتحد لعلها
 كحيضها وجنازة العيد الاصح انه ليس له حكم المسجد واذا
 في القنية من كتاب الوقف ان المدرسة اذا كان لا يمنع اهلها
 الناس من الصلاة في مسجد هاهنا في مسجد ذوات قاضي
 خان لحياته ومصلح الجنازة لهما حكم المسجد في الصلاة
 حتى يصح الاقتدا وان لم يكن الصفوف متصلة وليس لهما حكم
 المسجد في حق المرور وحرمة الدخول للجنب وفنا المسجد حكم
 المسجد في حق الاقتدا بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة
 ولا المسجد ملان انتهى واما دخول الحائض فليس للفنا حكم

احكام المسجد
 البحر في

المسجد فيه وفيه الحي واما مله شرح الزاهدي من ان سلع
 المسجد وظلة بابنه حكمه وليس على اطلاقه بل مقيد في الظلة
 بارها حكمه في حق جواره الا قد لا في حمة الدخول للمخرب
 واحكامه كمالا في **قول** المصنف قالوا في ترايه ان كان مجتمعاً
 حازه الفخذ منه الى اخره **اقول** ولما اراد ان حكم اليتيم تراي
 المسجد ومقتضى كلام المصنف انه يجوز اذا كان مجتمعاً كما لا
 يخفى **اقول** وربما ينعى جوار اليتيم بتراب المسجد من قولهم
 وان احتلم في المسجد تيمم للمخرج اذا لم يخف وان خاف فجلس
 مع اليتيم ولا يصلي ولا يقرأ كذا في منية المصلي **قول** المصنف
 والوضوء في **اقول** وفي البدايع وكبره التوضوء المسجد
 عن ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لابس به لانه عن
 ظاهر واما ابو يوسف فلا يقول بنجاسته وكذا ما روي
 عن ابي حنيفة واما على رواية الطهارة عنه فلا مستند
 طبعاً فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخياط و
 السليم انتهى وفي فتاوى قاضي خان وان توضأ في اثنائي
 المسجد جاز عندكم كذا في البحر الرائق **قول** المصنف والاكل
 والنوم لعذر غريب ومحتل في اخره **اقول** قد صرح
 في سرعة الاسلام نقلاً عن الحنفية الا محض بما يخالفه حيث
 قال وفي اخراجه مباشرة عقد النكاح في المساجد مستحب
 واختار طهر الدين خلاف هذا ويجوز الاكل والشرب و
 النوم في المسجد بدون الاعتكاف فكذا مع **قال**

وفي الاولى وهو اسم كتاب اختلف السلف في الدين
 يفسون في المسجد فلم يربعضهم باسا وقال بعضهم لا يفسون
 بل يخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح انتهى وفي اخراجه لمصاحب
 مجمع الفتاوى لابس للفريق ولصاحب الدار ان ينام
 في المسجد في الصحيح من المذهب والاحسن ان يتورع
 فلا ينام ولا يدخل المسجد الذي على بدنه خاصة الى اخره
 والله سبحانه وتعالى اعلم وقد ذكرت احكاماً تنقلق
 بالماخذ في كتبنا على الدرر والفرار فارجع اليه ان ثبت
 والله سبحانه وتعالى هو الموفق للصواب **قول** المصنف
 وتحريم السفر قبلها بشرطه **اقول** قال مولانا الشيخ الوالد
 في تنوير الابصار لابس بالسفر يومها اذا خرج من محل
 المصر قبل خروج وقت الظهر انتهى وفي التجسس الرجل
 اذا اراد السفر يوم الجمعة لابس به اذا خرج من العمران قبل
 خروج وقت الظهر لان الوجوب باخر الوقت واخر الوقت هو
 ما فرغ من غيب عليه صلاة الجمعة قاله رضي الله تعالى عنه
 وحكي عن شمس الائمة محلوا فيه انه كان يقول في هذا
 المسئلة اشكال وهو ان اعتبار اخر الوقت انما يكون فيما
 يؤخر بادايم وهي سائر الصلوات فاما الجمعة لا يؤخر
 بادايم وهي بطير وانما يؤخرها مع الامام والناس فينبغي
 ان يعتبر وقت ادائهم حتى اذا كان لا يخرج من المصر قبل
 اذا الناس ينبغي ان يلزمهم فهو الجمعة انتهى كذا في البحر

الف
 في المصنف

وإن اختلاصه إذا اراد أن يسافر يوم الجمعة لا بأس به إذا
خرج من العمران قبل خروج وقت الظهر لأن الجمعة إنما تجب
في آخر الوقت وهو مسافر والمساافر إذا قدم المصطفى يوم
الجمعة على غرض أن لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم
ينال إقامة خمسة عشر يوماً **قوله** المصنف ويكره أفراد
بالصوم الحائز أقول الظاهر من كلام المصنف هنا
أن كراهية أفراد يوم الجمعة بالصوم هو المذهب
وكلامه في شرح التلخيص بخلافه فإنه قال فيه ومن التلخيص
صوم يوم السبت بأفاده للنسبة باليهود بخلاف يوم
الجمعة فإن صومه بأفاده مستحب عند العامة
كالأثنين والأثنين وكره الكل بعضهم انتهى فعلى هذا
كان المناسب أن يقول ويكره أفراد بالصوم عند
البعث وفي فتاوى قاضي خان ولا بأس بصوم يوم
الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وتعالى لما روي عن أبي عبيد الله رضي الله تعالى
عنه ما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يصوم
يوم الجمعة ولا يفطر وفي اختلاصه واليه الأثر ولا بأس
بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى وكذا والقائل المحشي لم يتبع من المصنف هنا
ولم يرد ما السبب وما أدر هل أطلع على ما في الأصول
قوله المصنف وفي ساعة اجابة أقول قال في شرح

الاسلام واعلم الله ورد في الحديث المشهور أن في
يوم الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله تعالى فيها شياً
إلا أعطاه وفي آخره لا يصادقها عبد يصلي وأختلف
فيها فقيل إنها عند طلوع الشمس وقيل عند الزوال
وقيل مع أذان المؤذنين للجمعة وقيل إذا صعد الخطيب
المبني وأخذ في الخطبة إلى أن ينزل فإنه قلت
لقد ينبغي الدعاء في حلا الخطبة وهو مني عن الكلام
قلت أجاب البلقيني عن ذلك بأنه ليس من
شرط الدعاء التلخيص بل استحضار ذلك بقلبه كاف في
ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم وقيل إذا قام الناس إلى
الصلاة إلى أن يسلم وقيل آخر وقت العصر وقيل قبل
غروب الشمس وكانت فاطمة رضي الله تعالى عنها وصلى
الله وسلم على أبيها تراجى ذلك الوقت وكانت تأمر خادمتها أن
تنظر الشمس فتوقد لها بسقوطها فتأخذ في الدعاء والاستغفار
إلى أن تغرب وتجبر أن تلك الساعة هي المنتظرة وتأثره
عن أبيها صلى الله عليه وسلم وقال بعض العلماء هي مبرمة في جميع
اليوم مثل ليلة القدر قال الإمام النووي وهو الأشبه فينتهي
أن يكون العبد متعرضاً له باحضار القلب وملازمة الذكر
والتوهم عن وساوس الدنيا مرجحاً أن يوافق دعاء تلك
الساعة وقد قال عبد الله بن سلام أو كعب الأحبار على رواية
قد علمت أنها في آخر ساعة مما يوم اليوم وذلك عند الغروب

فقال ابو هريرة كيف يكون آخر ساعة وقد سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يؤا فقها عبد يصلي وتلك
الساعة لا يصلي فيها فقال الرقيق رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قدر ينشط الصلاة فهو في صلاة فقال
بلى فقال هو ذاك وبالجملة هذا وقت شريف مع وقت صوم
الامام المير فليكن الدعاء فيها كذا في الاحياء والمصابيح قال
صاحب الحصن قلت والذي اعتقده انها وقت قراءة الامام
الفاخرة في صلاة الجمعة الى ان يقول امين جميعا بين الاخذ
التي صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال صاحب الاذكار
والصحيح والصحيح بل الصواب الذي لا يكون غيره ما
ثبت في صحيح مسلم عن ابي موسى الاشجعي رحمه الله تعالى
ابا بن حلويس الامام الى المير الى ان يسلم من الصلاة انت
فان قلت وقت الخطبة يختلف باختلاف اوقات
البلدان بل في البلد الواحد فكل حال على هذا
القول قلت الظاهر ان ساعة الاجابة في حق كل
اهل محل من جلوس خطبة الى اخره ويحتمل انما مبهم بعد
النزول فقد يصادفها اهل محل ولا يصادفها اهل محل
يتقدم او تاخر كذا قاله الرملي في شرح المهارج اقول
في منع الغفار شرح تنوير الابصار لمولانا الشيخ الوالد
الدعوى المستحبة في الجمعة وقت العصر عندنا على قول عامة
منا نحنا كذا في العوائد الزمنية معربا الى التسمية فان قلت

هل يوم الجمعة افضل اوليلة الجمعة قلت سئل
بعض الساج عن ليلة الجمعة انها افضل ام يوم
الجمعة فقال يوم الجمعة افضل لان معرف هذه الليلة
وفضلها لصلاة الجمعة وانما في اليوم فكان اليوم م
افضل كذا في المضرات اقول ولان الساعة انما هي
في يوم الجمعة لانه ليلة قال في بعض العلم
رايت اخضر عليه السلام سمعته يقول من قال بعقل
العصر يوم الجمعة يا رحمن يا الله الى ان تغرب الشمس
فرضي الله سبحانه وتعالى حاجته انتى قول المصنف
ما افرق فيه مسح اجبيرة وانحنى الى اخره اقول قد
ذكرنا مسائلا غير التي ذكرها المصنف يفرق فيها
المسح على الخف والمسح على اجبيرة منها انه اذا مسح برشد
عليها اخرى او عصاة جاز المسح على الفوقانية ومنها
ان الخا اذا دخل تحت اجباير او العصاة لا يسطل المسح ومنها
انه لا يشترط النية في جميع الروايات ومنها اذا زالت الخفا
الفوقانية التي مسح عليها واستغنى عنها لا يعيد المسح على
الخفاية خلافا لابي يوسف ومنها اذا كاذبا في اقل من ثلاث
اصابع اليد كاليد المقطوعة او الرجل جاز المسح عليها خلافا
لخن لذا في كتاب الحقايق والنبين والله سبحانه وتعالى
اعلم قول المصنف ولا يمسح راسه في وضوء الفصل
بخلاف الحى في رواية اقول وهذه الرواية هي الصحيحة

وفي رواية الحسن لا يجمع براسه **قول** المصنف او الاصطلاح
 بخلاف نفقة **اقول** اي بخلاف نفقة القريب والمراد
 بالاصطلاح اصطلاح الزوج والزوجة على قدر معين
 للنفقة اما اصناف او دراهم ثم مضى بعد ذلك مرّة
 فانما لا تنقطع وهذا هو المراد بقول الفقهاء بالرضا في
 قولهم ولا نصير النفقة دينا الا بالرضا او القضا واما ما
 توهمه بعض حنفية القصة من ان المراد بالرضا انه اذا
 مضت مرة بغير فرض ولا رضا يترضى الزوج بشئ
 فانه يلزم فانه خطأ ظاهر لا يفهم من له ادنى تأمل كذا
 في المحلى للمصنف **قول** المصنف امين القاضي كوصيه الى اخره
اقول وهو من يقول له القاضي جعلتلك اميناً في
 بيع هذا الصبي واما اذا قال بيع هذا العبد ولم
 يزد عليه اختلف المباح والصحيح انه لا تحت عهدة
 كذلك كما في البحر وفتاوى الامام الولي والحي واعلم
 ان امين القاضي قائم مقام القاضي والوصي قائم مقام
 الميت ولو كان وصي القاضي كما هو مقرر في كتب
 المذهب **قول** المصنف فايده تعلم العلم يكون فرض الى اخره
اقول جافاد له المال يغيد اي ثبت لينجوا
 ان يكون المراد هنا هذه مسيلة ثابتة معلومة
 بعيدة عن البطلان والمسرور ان الغابرة لغنة
 ما استقدت من علم او مال نال الله سبحانه وتعالى كل
 خير

خير وفايدة علميه وغيرها وسمي به العفو والعافية
 وصحة المراجع انه على ما يشاء قد ير وباجابة دعاء المؤمنين
 حدير **قول** المصنف ودخل في الفلسفة المنطق
اقول ولعل مراد المصنف بالمنطق منطق الفلاسفة
 اما منطق الاسلا ميين فلا وجه للقول بحمته اذ ليس
 فيه ما يخالف القواعد الاسلامية والشاير المحمدية
 اذ هو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في
 الفكر وقد اثنى فيه الفقهاء الزهاد مثل شيخ الاسلام زكريا
 السافعي ومثل القطب الشيرازي وسماء القراني معيار
 العلوم وقال من لا معرفة له به لا ثقة بعلمه وسماء ابن سينا
 خدام العلوم وحيث لم يكن فيه ما يخالف العقائد المحمدية
 والقواعد الاسلامية فلا وجه للقول بحمته وقد قدمت عن
 الزركلي ما يتعلق بذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف ليس من الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة الى اخره
اقول وفي شرح سر عه الاسلام قال خفائل رضي الله عنه
 عشرة من الحيوانات تدخل الجنة ناقة محمد صلى الله عليه وسلم
 وناقة صالح عليه السلام ومجمل ابراهيم عليه السلام وكبش
 اسماعيل عليه السلام وبقرة موسى عليه السلام وثمينة سليمان
 عليه السلام وحمار عزيز عليه السلام وهدى بلقيس وكلب
 اصحاب الكهف كلهم يحشرون على صور الكلب ويدخلون
 الجنة كذا في مشكاة الانوار انتهى والتجيز في كلام المصنف

الحسين انا الذي تظن
 الجنة عشرة

هنا ما قبل من المشرق
 ولعله حوت يوسف
 عليه السلام

بمن وجمع الحيوانات جمع العقلاء كلام شرح شرعة الاسلام
 لعلمه لتتزيل هذه الحيوانات منزلة العقلاء وذكر لانها
 لما كانت من اهل دخول الجنة نزلت منزلة العقلاء التعظيم
 بمن وجمع العقلاء واعلم ان الدواب تحشر الله اعندنا
 خلافا لابي الحسن الاشعري فيه قال الله سبحانه وتعالى واذا
 الوحوش حشرت ثم تكون ترايا بعد الافتصاص كذا في الزاوية
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ثلاث لا يستجاب دعاءهم
اقول وفي الجامع الصغير للاسيوطي عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثلاث يدعون الله عز وجل فلا يستجاب لهم رجل كان
 تحت امرأة سيئة الخلق فلم يطلقها ورجل كان له علي رجل
 مال فلم يشهد عليه ورجل اتى سفها ماله وقد قال الله تعالى ولا
 تفتنوا السفه اموالكم **قول** المصنف اي حوض صغير لا ينحس الخ
اقول هذا حوض الحمام اذا كانت الايدي متداولة الاعتراف
 منه غير متداركا والماء داخل فيه قال في الزاوية وعن الامام
 الثاني ان حوض الحمام كلما اجاري وعن الامام نعم اذا كان
 الغرف متداركا والماء يدخل من الابواب ساوي الداخل والخارج
 ام لا حتى لو كانت على يد المفترق بحاسة والحالة هذه لا
 ينحس وكذلك البير انتهى وهي مسيلة مهمة يعقني بها كذا
 في الذخاير الاشرفية **مسيلة** اي ما هو افضل من مياه
 الدنيا جميعا ومن ما زعمهم اجواب انه الماء الذي يسع من بين
 اصابع النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ويال بوجه اخر

ثلاث لا يستجاب
 دعاءهم

فيقال

فيقال اي ما انزل من السماء ولا يخرج من الارض ولا
 اعتصم من شجر ولا ثمر ولا يخرج من حب ويجوز ان يكون
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف اي حيوان اذا خرج
 من البير الى اخره **اقول** لان الفارة ادارات الهرة يسول
 فيوجب ذلك الكمل **قوله** واذا ماتت في البير انما يجب نزول
 عن يمين الى ثلاثين ومحل ذلك ان الله يعلم انها بالت قبل الوقوع
 والله سبحانه وتعالى اعلم **مسيلة** اي عضو في الطهارة ان غسله
 لم يجز وان مسح عليه لم يجز وان تم لم يجز اجواب هذا رجل
 نزع احد خفيه فانه لم يجز ان يمسح عليه الا المسح والغسل
 كذا في حيرة الفقهاء **قول** المصنف اي يترجى نزع دلوا
 منها الى اخره **اقول** ويظهر السؤال في دلوتين وثلاثة واربعة
 بحسب الدلو المصبوب فيها كذا في الذخاير الاشرفية والله سبحانه
 وتعالى اعلم **مسيلة** اي مياه متعددة في اماكن متفرقة بكرة
 استعمال الماء من بعضه او من البعض مع استواء الكل في
 الطهارة او الطهارة وفي عدم الشغل الذي لا يضر بالحوادث
 اباء ايار الحجر بكرة كما وهي دار ثم دفتي صحيح البخاري ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عن استعمال اباء الحج وهي ديار ثم قال عبد
 البر نقلتها من الغار الاسوي ولم استخض فيها نقلا عن
 وينبغي القول فيها بما قاله الطائفة لان الحديث صحيح وتما فيه
 في الذخاير **قول** المصنف اي ممكن لا يجب عليه العشا والوتر
 الى اخره **اقول** وبذلك حزم في الكثر وتبعه ملا خرو وبه افتي

نزع ص

البقالى لكن الصحيح خلاف ذلك واختاره المحقق الكمال في شرح
 الهنداية وبنه جزم الشيخ الامام الوالد في تنوير الابصار حيث قال
 وفاقا وقتها مكنى بهما وقال شيخ الاسلام عبد البر بن النخعي في
 الاخبار الصحيحة خلاف ما اختاره صاحب الكنز في هذه المسئلة فكان
 هو المذهب والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا يكون ببلاد بطن العرب
 فيه كما تنزب الشمس وهي بلاد بلغار يعني بالبلد الموحدة واسكان
 اللام وبالغنى المعجم والراهملة في اخر اقصى بلاد الترك **قول المصنف**
 اي رجل تزوج بنته الى اخره **قول** ومن جنس هذا مسئلة هي
 رجل تزوج بنته من كف وهو صخرة وهو ليس بسكران وتوقف
 النكاح على اجازة رجل اخر فلم يرض بطل النكاح والجواب ان هذا
 رجل عبد تزوج ابنته وهي امه فلم يرض المولى بطل النكاح كذا
 في الاخبار **مسئلة** اي امرأة كانت تحت رجل عشرين فلما جئت
 حرمت علي زواجها فقلت ان عدتها بالاشهر لانها لم تحض فاعتدت
 ثلاثة اشهر فتزوجت اخر فمكثت هذه المدة ثم جئت
 فلما صليت فسد النكاح لان ظهرا انها معتدة لانه لم تكن ايسة
 وكانت عدتها بالاقبال بالاشهر كذا في حيرة الفقهاء **قول المصنف**
 بلا تنقية فقل لقيط في دار الاسلام **قول** اما حكمه بالسلامة بتبعة
 الدار كما صرح به المشايخ فقول بلا بتبعة احد وحاصل ما قيل في
 اللقيط باعتبار اسلامه اربعة اوجه كما في النهاية اولها ان
 يجده مسلم في مكان المسلمين فهو مسلم ثانيا ان يجده كافر
 في مكان المسلمين رابعا عكسه فيه روايتان في كتاب

كيف هذا الجواب هذه
 امرأة طلقها زوجها

اللقيط العبرة للمكان فيها ورواية ابن سماعه العبرة للواء
 فيها انتهى وفي الاختيارات ظاهرة الرواية اعتبار المكان انتهى
 وظاهر الكثر وبعض المختصات اعتبارها والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول المصنف** اي شركا فيما يمكن فسمته الى اخره **قول**
 قال في منية المفتي في كتاب القسمة اهل السكة ارادوا
 ان ينصبوا على روس سكتهم دربا او يسدوا راس السكة
 ليس لم ذلك لانا وان كانت ملكا لاهلها لكن للعامة فيها نوع
 حق وهو انه اذا ازدحم الناس في الطريق كان لهم ان يدخلوها
 حتى يخف الزحام قال الامام في سكة غير نافذة ليس للبرابرها
 ان يمنعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا يقسموها فيما
 بينهم لانه اذا كثر الزحام في الطريق الا عظم لم ان يدخلوها
 ولا منع **قول المصنف** واختلفوا في الكراهة الى اخره
قول اعلم ان الفتوى على عدم جواز اجملة الاستقراطية
 الزكاة وهو قول محمد وهو المعتمد كما في الدرر والفرق
 تنوير الابصار للشيخ الوالد في تنوير الابصار انه يعني بتقول
 ابن يوسف في الشفعة ويقول محمد في الزكاة فقد علمت
 ان المنقول ان المعتمد قول ابن يوسف في الشفعة
 وقول محمد في الزكاة فاذا علمت ذلك علمت ان لا محل
 لقول المحشي على طريق البحث قلت وينبغي اعتماد قول
 محمد رحمه الله سبحانه وتعالى في الزكاة الا ان يقال ان المحشي
 لم يطالع على هذه النقول وهي شهيرة في بعض المثون قلت

وقد نقل المحقق اختلاف في كراهة احياله في الشفعة بين ابي يوسف
ومحمد واطلق ذكره في شمل في اسقاطها ابتداء وبعد النكاح
وهو ليس كذلك بل تكره في الثابتة وفاقا كما في الدرر والنور
وتنوير الابصار للشيخ الامام الوالد ونص عبارة تكره احياله
لاستقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا واما احياله لدفع ثبوتها
ابتداء فعند ابي يوسف لا تكره وعند محمد تكره ويعني بقوله
ابي يوسف في الشفعة وبصده في الزكاة والله سميانه
وتعالى اعلم **قول** المصنف حلف لا يتزوج فالحياله ان
يتزوج فصوله وكيفية الفعل **اقول** هذا هو المختار
كما ذكره الزيلعي وعليه اكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في
منح الغفار نقلا عن الحاشية وقامني خان هو اول من
يؤخذ بتصحيحه ويعتمد كلامه واعتمد ذكر الشيخ الامام
الوالد في مختصره لكن في جامع العضولين ان الاصح ان لا
يحك بالاجازة بالقول ايضا قال في الفصل الرابع والعشرون
في نكاحات العضولين لا يتزوج لا يحك ان اجازة فعلا وكذا
لا يحك في الاصح ان اجازة قولاً انتهى **اقول** وقد تقدم
ان الفتوى على خلافه وبه جزم صاحب الكثر وغيره واما الم
يحك بالاجازة بالفعل لان المحلوف عليه هو التزوج وهو
عبارة عن العقد وهو مختص بالقول **اقول** ومثله لا يتزوج
كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا فاجاز نكاح العضولين بالفعل
فانه لا يحك ومثله ان تزوجت امرأة بنفسى او بوكيلي

او

او بفضولي كما في تنوير الابصار وذكر الاقول او بفضولي
مقطوف على قوله او بنفسى والعامل فيه تزوجت وقد
صرحوا بانه حقيقة في القول فقوله او بفضولي انما ينصرف
الى اجازة بالقول فقط بلون زاد او دخلت في نكاحي او
عصمتي فالحكم كذلك لما قال مشايخنا من ان الاصول
فيه ليس له الاسباب واحد وهو التزوج وهو لا يكون الا بالقول
قلت والاجازة بالفعل بعث المهر او شيء منه والمراد الوصو
الها ذكره الصدر الشهيد وقيل سوق المهر يكتفى بسوا وصل
اليها او لا لان المحنة الاجازة بالفعل وهي تحقق بالسوق
وبعث الصلح لا يكون اجازة لانه لا يختص بالنكاح **اقول**
وهذا اذا تزوج العضول بعد الحلف اما اذا تزوج قبل
الحلف لم يحلف ثم اجاز بالفعل انما هو تزوجه او القتل
لا يحك وبه صرح الشيخ الوالد في تنويره نور الله سميانه
وتعالى مرقده حيث قال حلف لا يتزوج فزوج ففضولي
فاجاز بالفعل حث وبالفعل لا ولو تزوج ففضولي لم يحلف
لا يتزوج لا يحك بالقول ايضا والله سميانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف حلف لا يدخل دار فلان فالحياله الى اخره **اقول**
هذا اذا كان الحمل بغير امره ولو كان راضيا اما اذا كان بامر
فيحك ومثله لا يدخل لا يخرج ولا تحل اليمين على المذهب والله
سميانه وتعالى اعلم **قول** المصنف عرض عليه غيره بمينا فقال
نعم لا يكتفى الى اخره **اقول** وفي التاجية وفي حيل المحيط لو عرض

عليه اليقين فتقول نعم يكنى ويكون حاشا في تلك اليقين التي
عرضت عليه في الصحيح انتهى فهذا ما ذكره المصنف
من الصحيح والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
أحيلة ان يرب الدار من المشتري ثم هو يوجه قدر الثمن
الى آخره اقول وقد ذكر الفقهاء حيلة كثيرة لاستقاط الشفعة
من جملة ذلك ما ذكره ملاحسرون في الدرر والغرر قال
وحيلة اخرى اسهل واحسن ذكرها بقوله او اشترى
بدراهم معلومة اما بالوزن او بالاشارة بقبضه اى مع
قبضه فلو سائر الياء وجره اوقافها ووضع العلوس
بعد القبض فان الثمن معلوم حال العقد ومجهول
حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة هذه عبارة
اقول لم يعرف ذلك لكتاب وهو ثقة في النقل وفي المضاربات
ما يوافق ما قاله فانه ذكر من جملة احوال المسقط للشفعة ان يثري
الدار بثلثين محمول او يثري بقبض ثلثين معلوم وبعضها بثلثين
محمول ثم يتهلك من ساعته وهذا مثل ان يجعل الثمن او
لغضه صيرة حنطة او شعير او نحوها فيخلطها الى صيرة
اخرى قبل ان تصير معلومة وان كان الشفعة حنطاني
نفس المبيع فاراد ان يبيع من احدى ويقط الشفعة من
الباقيين فالحيلة فيه ان يجعل الثمن محمولا وانما لم يكن للشفع
الشفعة ههنا لان الشفعة ياخذ المبيع بمثل ما اشترى المشتري
ان كان له مثل وبقيمة ان لم يكن له مثل وههنا يفر القاض عن
القضا

١٩
القضا بهما جميعا بسبب جهالة انتهى اقول ثم رايته شري
عقار بدراهم جزافا واتفق الجاهل على ان لا يعلم ان
مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقاض
فالشفع كيف يفعل قال القاضى الامام عمر بن ابي بكر رحمه
سبحانه وتعالى ياخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على رعه
الا اذا ائنت المشتري زيادة عليه انتهى اقول فهذا الخالف
ما تقدم لكن يقدم ما في المتون والشرح على ما في الفتاوى كما
نص عليه من ان يثري او الله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف احيلة
في حوزة رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخيار اقول ومثل
ذلك في حيل الدولو الجية اقول وهذه احيلة نظر اذ لا تفيد
على القول بان الشيوع الطارى كالمقارن في الافساد على
الصحيح كما ذكره المحشى قال العلامة حنبل ولا اى لا يصح رهن
مشاع لان حكم الرهن كما عرفت ثبوت يد الاستفا وهو لا يتصور
في المشاع من حيث انه مشاع مطلقا اى سواء كان مما يكتمل
القسمة او لا وسوارهن من شرك او من اجنبى والطارى
كالمقارن هو الصحيح كذا في الخلاصة وفي تنوير الابصار
ولا يصح رهن المشاع مطلقا اقول وقد ذكر هذه احيلة
الامام اخصافا واصحها على وجه يزول به الاشكال وكذا صان
منية المفتى وعبارة منه المفتى اراد ان يرهن نصف داره مشاع
يبيع نصف الدار من الذى يطلب الرهن ويقضى الثمن على
ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم يقبض البيع بحكم الخيار

كانه من فقر

فيصير في يده بمنزلة الرهن باليمن انتهى وعجازه احصا
في كتابه المشهور بحيل احصاف رجل اراد **قول** المصنف
الجرة اذا وقعت في المال تجسه ونصفها تجسه الى اخره اقول
اطلق الما فمثل ما البير وغيره والمنقول في البير خلاف ذلك
قال العلامة كمال الدين في زاد الفقير اما بعد المعز والابل
والغنم فلا يجس البير بوقوعه الا اذا استكثره الناظر ولو منكر
قال الشيخ الوالد في شرحه اي ولو كان البير منكرا وكذا لو كان رطبا
او يابسا وذلك لان عدم نحرها بالبير للضرورة لان ابار
الغلات ليس لها رويس حاذره والابل والغنم تتجول
الابار فتلقية البرج فيها فلو افسدها القليل لزم اخرج و
هو مدفوع فعلى هذا الفرق بين الرطب واليابس والصحيح
والمنكر والبير وانحنى والبروت لشمول الضرر وتوقعه
يغرق والظاهر الاول وكذا الفرق بين ابار المصرو الغلات
في الصحيح لما قلنا انتهى **قول** المصنف لا ينزع ما البير كله بالغارة
الى اخره اقول اطلق في الغارة فمثل حالة النسخ والانفاخ
وما اذا طردها الهرة واخرجت حية او لاوا حكم ليس كذلك فان
الغارة اذا تفتحت او انتفتحت في البير تنزع كلها كما هو مذكور
في المتن قال العلامة كمال الدين في زاد الفقير وكذا ينزع
تطير البير ينزع جميع ما فيها اذ انتفع البيت مما ذكرنا فيها
ولو صغير انتهى واما اذا طردها الهرة ولم يعلم انها باتت قبل
الوقوع واخرجت حية فان البير تنزع كلها قال في بعض المعبر

قال

قال في المنتقطات ولو هربت الغارة من الهرة ف وقعت في
في البير ثم استخرجت حية ينزع ما البير كله لانها تنزل في البير
من خوفها من الهرة الا ان يعلم انها باتت قبل الوقوع في البير
انتهى اقول وفي قول المصنف وينزع في ذنبها اطلاق ايضا فان
مثل الذنب المشمع وغيره كما لا يخفى واكمل في المشمع خلاف ذلك
قال الشيخ الامام والذي في اعانة المحقق لزاد الفقير ولذا ينزع
جميعه الى ما اذا وقع فيه ذنب الغارة غير المشمع واما المشمع
المنقطع فيجب بوقوعه نزع عشرين دلوا لانه اقل ما جافيه
التقدير انتهى اقول الا ان يقال مراد المصنف بالذنب غير المشمع
فان قلت هذا مراد والمراد لا يدفع الايراد كما صرحوا به قلت
بل يدفعه اذا قامت عليه قرينة كما صرح به شيخنا الشواني في
بعض كتبه مولفاته والقرينة هنا تعليله في الفرق بقول ان
الدم يخرج من المشمع والله سبحانه وتعالى اعلم ويقال ايضا مراد
بالغارة الميتة لا التي اخرجت حية فلا يرد عليه ما نقلناه من
المنتقطات والقرينة على ذلك انه قدم ذكره في الغارة في
كتاب الطهارة اقول وللفقير كلام المنتقطات نظرا لان
ذلك مخالف لما ذكره من القاعدة المشهورة وهي الاصل عدم
وهذا الاصل عدم بولها عند وقوعها خوفا من الهرة اقول
ولقاعدة اخرى وهي البقية لا يروى بالشك وهنا طهارة الماء
متحققة فلا يروى بالشك اذ يروى الغارة غير متحقق هنا
كما لا يخفى اقول ولعل الوجه انه لما كان حالة خوفها من الهرة

البالغة مع مهرها لانه لا يملك الاب قبض مهر
البالغة الا برضاها صريحا او دلالة قال المصنف
في البحر وانما يملك الاب قبض الصداق برضاها
دلالة فيبر الزوج بالدفع اليه ولهذا لا يملك مع
مهرها واجد كالاب كناية الحايثية وفي الخلاصة الاب
اذا طلب مهر البنت البالغة من تحتها له ذلك الا اذا نهته
البنت وفي المنتقى الزوج اذا دفع المهر الى الاب برك
اما ليس للاب ان ياخذ الزوج بالمهر الا بوكالة منها انتى
اقول واطلق المصنف في الصداق فشمى المسمى
وغیره والمنقط بخلاف قال في الخلاصة ولا يملك الاب
قبض غير المسمى قال شمس الايمة اكلوا في هذا مذهب
اشي بنا وقال المصنف في البحر وهذا كله اذا قبض
الاب المسمى قال في الطهيرة رجل تزوج امرأة بكر ابالغة
على مهر مسمى ودفع الى ابها مهرها صبيحة فلما بلغها
اكثر قالت لا ارضى بما فعل الاب ينظر ان كان في بلد
لم يجز التعارف بدفع الصبيحة في المهر لم يجزه لان هذا
قبض للمهر اقول واما قيد المصنف بقوله
بكر لانه لو كانت ثيبا لا يملك قبض المهر لما في
البحر عن المحيط رجل قصص مهران بنته من الزوج
لمراد على الرد ثانيا ان كانت المرأة بكر الميرصدق
الا ببينة لانه لم حق القيصن وليس له حق الرد وان
كانت

كانت ثيبا صدق لانه ليس له حق القبض فاذا
قبض بامر الزوج كان امانة للزوج عنده فيصدق
في رد الامانة عليه كالمودع اذا قال رد ووثق
الوديعة انتهى اقول وقد قدمنا عن المنتقى
انه ليس للاب ان ياخذ الزوج بمهرها الا بوكالة منها
وهو مخالف لما قبله من الخلاصة ان له الطلب و
يخالف لما في الذخيرة للاب الخاصة مع الزوج
في مهر الكرا البالغة كانه ان يقبضه انتهى فليتامر
والله سبحانه وتعالى اعلم قول المصنف
لو من امرأة الى اخره اقول اطلقه فشمى المس
المس بشهوة وبغير شهوة وليس كذلك بل لا بد ان
يكون بشهوة كما صرح حوايه واطلق في المسوسة
فشمى الحية والميتة ولا تثبت بمس الميتة قال الوالد
في منى الغفار هذا اذا كانت حية ميتة اما
اذا كانت غيرهما اي الحية الميتة وهي الميتة الصغيرة
التي لا تشتري فلا تثبت احكامها اصلا فان قلت
ما حد المس بالشهوة قلت المس بشهوة
ثمند البعض ان يشتري بقلبه ويتلذذ به ففي النسا ولا
الاهذا واما في الرجال فبعد البعض ان تنتشر
الالة او تزاد انتشارا هو الصحيح اقول
واطلق المصنف في المس فشمى ما اذا كان عمدا

او خطا او مكرها او ناسيا وهو كذلك كما في
 شرح الكنز للزبيعي فان قلست
 هل يلقى الشهوة من احدهما او لا قلست
 نعم وجود الشهوة من احدهما يلقى
 كما ذكره الزبيعي **فان قلست**
 ما حد المشتهاة **قلست** قال الزبيعي قال
 ابو بكر محمد بن الفضل بنت سبع سنين
 مشتهاة من غير تفصيل و بنت خمس وما
 د و بها غير مشتهاة من غير تفصيل و بنت
 ثمان او سبع او ست ان كانت عملة صالحة
 كانت مشتهاة والا فلا **قول** المحشي
 وهو لطيف حين اذا لا يكون الوطى في الدبر اذ في حال
 من مسه الخ **اقول** قد ذكرنا ان العلة في بقاء
 حرمة المصاهرة هو الوطى السبب للولد كما هو مشهور في
 كتبهم المذكورة لا محذور الوطى الذي هو سبب للولد غير متحقق
 بل متحقق عدمه هنا اذ هذا المحل ليس محل للحث والنيل بل محل
 تضييع الحما ومحل الحث والنجاسة قال المصنف في البحر وليفقد
 انه لا بد ان يكون في العقل لانه لو وطئ المرأة في الدبر فانه لا يثبت
 حرمة المصاهرة وهو الاصح لانه ليس محل للحث فلا يفضي الى الزنا كما
 في الذخيرة وسواها لان بصي او امرأة كما في غايه البيان وعليه التمسك
 في الوقعات ولانه لو وطئها فافضاها لا تحرم عليه امره لعدم ثبوت كونه

في العرج الا اذا حبلت وعلم كونه منه واورد عليه عليهما ان الوطى
 في الميلىتين وان لم يكن سببا للحمية فالسبب في سبب لها بل الموجود
 فيهما اقوى منه واجيب بان العلة هو الوطى السبب للولد وثبت الحث
 بالسبب ليس الالكونه سببا لهذا الوطى ولم يتحقق في الصورة بيني انتهى
 اقرب و في جواهر الفتاوى رجل لاطع ابنة امراته لم تحرم عليه
 امراته فان اللبس والنظر انما يوجبان حرمة المصاهرة اذا لم يتصل
 به الانزال لانه اذا انزل خرج من ان يكون سببا للحمية والبغض
 وهذا الفصل في هذا المحل كحيث لا يوجب الحرمة لانه ليس محل
 البذر والنيل فلا يكون سببا للثبوت الحرمة وحقيقة الفقه ما ذكرنا
 وهو ان اللبس انما يوجب الحرمة لكونه سببا للحمية والبغض فاذا
 انفصل به الانزال خرج من ان يكون سببا هكذا ذكر وهو الصحيح وهذا
 القول اختيار الشيخ الامام علي البردوي والشيخ شمس الدين الحلي
 في شرح الروايات اذ لم يتصل به لا يثبت الحرمة لوجود اللبس **قول**
 المصنف يقع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والكلح وان لم يعلم المصنف
 الخ اقرب اطلق المصنف وقوع الطلاق فمثل قضا او ديانة وقد صرح
 في الخلاصة بأنه يقع قضا او ديانة قال قالت لزوجها اقر اعلى اعترى
 انت طالق ثلاثا ففعل طلقت ثلاثا في القضا لا فيما بينه وبين الله
 سبحانه ونفاهي اذ لم يعمل الزوج ولم ينو بخلاف الهابط فانه يقع عليه
 قضا او ديانة لانه مكابرا للفظ فيحقق التغليب اقرب وقوله والابراء
 بخالفه ما نقله هو في البحر عن الحاشية من ان البيع والابراء لا يصحان
 وما في الزيادة من ان الذين لو لقن الدين الابراء بلسان ولا يعرف الدين

لا يبرأ فيما عليه العتق اقول وفي الزاوية قيل هذا الفسخ الطلاق
 بالعزبة وهو لا يصح او العتاق او التدبير او لقنها الزوج الابراة
 المهر ونفقة العدة بالعزبة وهو لا يصح قال الفقيه ابو الليث
 لا يصح ديانة وقال مشايخ اورجند لا يقع اصلا صيانة لاسلك
 الناس عن الابطال بالنكيس وكما اذا باع او اشترى بالعزبة وهو
 لا يصح وبعض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والعتاق وانما
 باعتبار ان للرضا اثره وجود لا الطلاق والرهبة تمامها بالقبض
 وهو لا يكون الا بالتسليم وكذا لو لقت الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح فاعلم
 بقولنا **قول** المصنف لواءه الى فرجه الى آخره اقول ما ذكره
 المصنف هو ظاهر الرواية كما في الحاشية قال فيها لوقال فرج كل حر
 للعبد او لامة عتق بخلاف الذكر ظاهر الرواية انتهى وفي المحتش
 قال لعبد فرج كل حر عتق عند ابي حنيفة وابي يوسف وعبد
 محمد واثان انتهى لكن صح عدم العتق والله سبحانه وتعالى اعلم
 اقول فعلم ما ذكره المؤلف هو ظاهر الرواية كما علمت من
 عبارة الحاشية وعبارة المحتش تفيد ان العتق يدرك عند ابي حنيفة
 فولا واحدا والشافعية اكثر من مخالفت الى كل الرقاب فينبغي انما
 ما ذكره المؤلف من العتق والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحتش قد
 انحلت البينة لا الى جبر العدم ملكه الى آخره اقول تفريده
 البين قد انحلت لوجوب طهر الفاسد لكن لا يعتق العبد لعدم
 الملك اقول قد اطلق الفاضل المحتش عدم عتق العبد في الشراء
 الفاسد قبل ما اذا كان العبد يد البائع او يد المشتري
 وليس

وليس كذلك بل المسئلة فيها تفصيل فانه اذا اشترى عبدا
 فاسدا وعلقه عتقه بالشر اما ان يكون يد بايعه او يد المشتري
 واذا كان يد المشتري فاما ان يكون فاسدا او غايما في بيته وكفى
 فاما اذا كان يد البائع فلا يعتق لانه على ملك البائع وان كان
 يد المشتري وهو حاصره عنده وقت العقد يعتق لانه
 صار قايضا له عقيب العقد فملكه وان كان غايما في بيته وكفى
 فان كان مضمونا بنفسه كالمعصوب يعتق لانه ملكه بنفسه الشراء
 وان كان امانة او مضمونا بغيره كالرهن لا يعتق لانه لا يصير قايضا
 بعقب العقد كذا في منح الفقهاء اقول وقد ذكر المحتش ان يعتق
 في البيع بالصحيح والفاسد لا بالباطل وجعل ان يعتق في البيع
 بالصحيح والفاسد لا بالباطل وجه عدم عتق العبد وجعل
 عتق بكلام المصنف وكلام المصنف انما هو صورة تعليل العتق
 بالشراء لا بالبيع فكما يقولون وتقريره انه يعتق في الشراء بالصحيح
 والفاسد الى آخره وانما حكم في الشراء بالبيع فلا الشيخ الوالد في منح الفقهاء
 شرح تنوير الابصار تحت الحاشية المسئلة بالبيع والشراء
 بالفاسد اقول ولم يذكر المحتش الموقف وحكم حكم الفاسد في الحاشية
 كما في تنوير الابصار **قول** المصنف للمجلس ابو يوسف للتدريس
 من غير اذن ابي حنيفة ارسله الى آخره اقول ظاهر من حال
 ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى ورهده انه ارسله لذكر الرجل
 لا ليتحقق حاله وصلاحيته للتدريس ولينه ابا يوسف على انه
 كان ينبغي ان يتاخذ منه التدريس رعاية لحق الشيخ والاستاذ

فان الشيخ له على تلميذه بعض الحقوق وذكرها المسايخ كصاحب
 اخلاصه وغيره قال في اخلاصه قال الرذوسي سالت الامام
 عن حق العالم على اجهل والاستاذ على التلميذ قال كلاهما
 واحد وهو ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب
 عنه ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيبه الكل في الروضة
 انتهى فان قلت ما المراد بالعالم هنا وفي قولم لا تقبل
 شهادة اجهل على العالم قلت المراد به من يخرج المعنى من
 التركيب كمالا يخفى كما صرحوا به وقالوا في الفقيه كما في
 القنية هو الذي يدقق النظر في مسائل الشريعة وان كان يعلم
 ثلاث مسائل مع ادلتها ويدخل في الوصية للفقهاء لكن في شرح
 الوهبانية لشيخ الاسلام ابن التيمية ورايت بطرقة تختص من
 القنية منسوب الى المحيط عن الفقيه ابو جعفر قال الفقيه
 عندنا من بلغ من الفقه الغاية العظمى وليس المتفقه بفقيه
 وليس له من الوصية نصيب وقال ابو وهبان وداري ثلاث
 في الفقهاعة داخل وفي شرح وهبانية ونص مالك في
 كتابه ان من اوصى للعقل في الحقيقة ينصرف الى العلم
 الزاهدين لانهم هم العقلاء الحقيقة والله سبحانه ونفالي
 اعلم اقول والظاهر ان المراد بالجاهل هو الذي ترك
 الاشتغال بذلك بالقدر الواجب عليه مع تمكنه في ذلك فانه
 يفتق بذلك حيث فسق فانه ترك العلم الواجب عليه الذي
 هو جبانة **قول** المصنف وصية الامام لابي يوسف رضي الله تعالى

يحق

عنه

عنه اقول المراد بالامام صاحب مذهبنا وهو النعمان بن ثابت
 بن مروان ونه نسخة مكان روى المزيان قداد برك اخر محمد
 على بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه حملة ابو الهيثم وهو صغير
 وقد دعاه بالبركة وقد صح انه سمع الحديث الشريف من مسقط من الصحابة
 رضي الله عنهم وفي التحيي والمزيد وصح عنه اي يعني ابا حنيفة كان
 من التابعين حيث روى عن عدة من الصحابة الطاهر بن رضوان
 الله تعالى عليهم اجمعين منهم قيس بن مالك وعبد الله بن حزم ومنهم زيد بن
 عبد الله وعبد الله بن ابي اوفى والتميم بن الاسقع وعائشة بنت
 محمد انتهى **ما** الامام سنة هجرية ومائة وفيها ولد الامام القرشي
 محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى وله بقرع هاتم والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المصنف ولا تشرب من السقايات يشرب منها كل الناس
 فربما شرب منها جنس النعم ويزعم ان جنس النعم يدب في ذلك الماء القليل
 او خمس صغير يدب فيه **فان قلت** هل يحوز النوى من السقايات
 ام لا قلت قال المصنف في محله في كتابه الوقف وفي التوضي من
 السقايات هل هذا اتخذها للشرب اختلافا للمساخ ولواخذها للوصف
 لا يشرب منه بالاجماع وفي الاستسقاء من السقاية واسقا الدواب
 اختلافا والاصح انه لا يحوز الاستسقاء للشرب اذا كان قليلا لانه في
 معنى الشرب **قول** المصنف حكاية عن الامام واطلب العلم اولاً ثم اجمع المال
 اقول لقد نصح رحمه الله سبحانه وتعالى واعلم ان تعلم القدر المحتاج
 اليه فرض عين على كل مسلم ومسلم والعلم نور والاستغفار به عبادة
 قال في النزاهة طلب العلم والفقه اذا احتمل النية افضل من جميع اعمال البر

نسخة بخط محمد بن ابي

قوله ابو الهيثم او روى الامام
 فقط ولم يذكر ان
 ابي حنيفة معه در

اقتل لعل وجه ذلك
 ان السقايات حر

وقال النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم قليل العمل مع العلم
كثير وكثير العمل مع الجهل قليل قال العلامة في فصول في فرائض
الاسلام تعلم ما يحتاج اليه العبد في اقامة دينه واخلاص عمله لله عز وجل
ومعاشرة عباده وفرض على كل مسلم مكلف ومكلف بعد تعلمه
علم الدين والهداية تعلم علم الوضوء والغسل والصلاة والصوم
وعلم الزكاة لمن له نصاب والحج لمن وجب عليه وعلم البيوع
على التجار فرض ليجترزواعن البهات والمكروهات في
التجارة وسائر المعاملات وكذا اهل الحرف وكل من اشتغل بشي
يفترض علمه ويحكمه ليمتنع عن الحرام فيه فلا يخطئ تعلم احد
عن غيره الى ان قال فيمنبغي لطالب العلم ان يختار من العلم احسنه
وما يحتاج اليه من امور دينيه في حال ثم ما يحتاج اليه في المال
ولقد تم التوحيد ليعرف الله سبحانه وتعالى بالدليل لا بالامان
المقلدان وان كان صحيحا لكن ياتر بترك الاستدلال وان العلم لا
يبلغ به المراد درجة الاجتهاد والفتوى ففر من كفاية وامان تعلم
العلم ليعلم غيره كفقير تعلم علم الزكاة والحج ويحذر من تعلم من وجب
عليه ومن اراد تعلمه فيستحب بنية تعلم غيره اولى من التعلم
بنية العمل به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكرم
العلم ساعة خير من احياله ليله وقال ايضا من علم عبادة من
كتاب الله عز وجل فهو مولاه هكذا وردت في فضل العلم عليه وسلم
فان حقيقته رحمه الله سبحانه وتعالى ان يشهد بحقوقه رحمه الله سبحانه
وتعالى العلم الذي ينفع في الحال والمآل ففيه النجاة والحياة

اسال



اسال الله سبحانه وتعالى الكريم الوهاب الرحيم مستغفا
بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم ان يحبي قلبي بنور معرفته ويطل
عمره في عبادته وخدمته ويسكنني في الآخرة في فردوس جنة
بفضله الواسع وكرمه العيم ورحمته والحمد لله على الاتمام
وعلى النبي النبي الغد الجامع افضل الصلاة والسلام فلقد
جاهد المولى والفضل والمثبة الله سبحانه وتعالى على طبق
المراد بما حوى لفضل الله تعالى من حل وبيان وجواب وباراد
فلكم سهرت بتوفيق الله سبحانه وتعالى الدجا والرياح
وتصفت صحايف الكتب النفيسة والذخاير وكلفت بحار الافكار
لطلب الحواهر ودخلت حديق العلوم لاقتطاف المسائل
الزواهر بغوص البحر من طلب اللالي ومن طلب العلامر الليلي
كل هذا من فضل الله وتوفيقه واحسانه وجوده وكرمه
وامتنانه **هذا** وفضل المصنف لا ينكر وسعيه يذكر ويشكر الله
دوره فتحت كل ذرة من كلامه دره فهو وان كان صغيرا
في عين الناظر فقد حوى اجم الغفير من مسائل الكتب
والدقائق وهو كما قال الامام الشافعي
والبحر تنتصف الابصار صورة والذنب للطرف لا للبحر والصغر
وانا اسال الله سبحانه وتعالى مستغفا بحسن حاتم الادب
والارح ومن لم يهيب انه يهيب سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم ان ينفع بما فعلته الطلاب ويجعله مقبولا لعدة
ليوم الحساب انه هو مجري الحساب واليه المرجع والمآب

هو الحى المحيى القيوم الملك العظيم القناع الرزاق الوهاب
 الكريم لا رب غيره ولا يرجى الاخيره **وكان** من تاليف يوم الجمعة
 المبارك بعد العصر من سنة استجابة الدعاء من شهر شعبان المبارك
 من شهر سنة اربعة عشر بعد الالف من الهجرة النبوية المحمدية
 على صاحبها افضل الصلاة والسلام **ووافق** الوراق من كتابه
 من كتابه هذه النسخة المباركة يوم الاربعاء المبارك
 في شهر ربيع الاول من سنة ثمانية واربعين
 احسن الله خاتوا مثالي امين وذلك على يد
 الوري وخادم الفقير حسن بن احمد
 الحضيبي الغزي بحمد الله
 ولو الله به وقد نقل ذلك
 من نسخة المولى
 بخطه الطوفى
 وبه والمؤمن
 امين

Süleymaniye U. Kütüphanesi	320
Hasan Hüsnî D.	
Y. 320	
Eski kütüphane	